المملكة العربية السعودية
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
قسم الدراسات العليا شعبة اللغويات

٤٤/٥٠٦

عوامل الإعراب

بين التقديم والتأخير والحذف والتقدير

رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية (الماجستير)

إعداد الطالب
علي بكر علي
إشراف الدكتور
أحمد محمد قاسم

١٤٠٧ هـ

المقدمة وأهمية الموضوع وسبب اختياره

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رافع المنتصبين لأمره، وخافض الجازمين بالبهتان في دينه .

والصلاة والسلام على من رفع قواعد الايمان وخفض بعامل الجزم كلمة البهتان وعلى آله وأصحابه العاملين بسنته بلا تنازع في العمل والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين .. وبعد :

فلما كانت علوم اللغة العربية عمدة العلماء وسند المجتهدين ومنار البلغاء والادباء ومنبر أهل الذوق والوجدان . اهتم بها ذوو الهمم العالية وتبارزت هممهم حتى صارت علوم اللغة حلية النبغاء ، وقد كانت علوم اللغة العربية وحدة متماسكة يشد بعضها بعضا ثم شاء الباحثون في تخصصهم أن ينفصل بعض موضوعاتها عن بعض فاصبح النحو مختصا بالألفاظ بل بناحية خاصة منها وهي ضبط أواخرها دون الاساليب البنائية .

ويرى بعض الباحثين أنه لا تزال فيه بقية من المسائل البلاغية كالذكر والحذف والتقديم والتأخير . لكن النحاة انما يعالجون هذه المسائل من وجهة نظرهم اللفظية وهم إنما يحرصون عليها لما لها من صلة بالاعراب واشار العلامة عبدالقاهر في أكثر كتبه الى مكانة علم النحو وأثر الاعراب في المعنى وفي نظم الكلام وأسلوبه وهو يرى أن دائرة النحو أوسع من البحث في الاعراب وأن النحو أساس البلاغة والحق الذي لا مرية فيه أن الامر كما قرره عبدالقاهر وبذلك كان النحو يتيمة قلادة علوم العربية وأول جريدتها وبيت قصيدتها لانها ميزان أوضاع العربية ومقياسها ومعيار حكمة المواضع وقسطاسها . وكانت القواعد النحوية وليدة أفكار علماء الاسلام ، ومظهر نبوغهم ، وذلك لما فسدت الالسنة العربية واضطربت ملكتها خافوا أن ينغلق فهم القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين وقواعد كلية يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ثم لما رأوا تغير الدلالة بتغير حركات الكلمة اصطلحوا على تسميته اعرابا وتسمية الموجب لذلك التغير عاملا فبنوا على تلك العوامل قواعد

وتأخيرها وهذه القواعد قد أدت الى كثرة الجدل لانها قد تكون غير مطردة فمثلا قد يكون الحرف مختصا ولا يعمل وقد يكون العامل قويا من زاوية خاصة عند قوم ولكنه لدى فريق آخر عامل ضعيف .

ومن الضرورى أن يؤدى هذا الاختلاف الى تأثر الاحكام النحوية بذلك ايجابا أو سلبا مما يستوجب تخصص هذا الموضوع بالدراسة والبحث من ناحيته العقلية والنقلية .

وهذه الرسالة تحاول فى صفحاتها إن شاء الله بيانا من تلك الأمور بمراميها وأبعادها ومظاهرها مع جمع الآراء ومواقف النحاة ، لا اعتقادا منى بأن القراء يجهلون هذه الحقيقة ولكنه مع وجود المعرفة قد يكون نوع من الخفاء والغموض لتفرق موادها وتعدد الاراء فيها لعدم كتاب أو بحث يجمع هذا الموضوع على هذا النمط .

وكل من كتب من العوامل أمثال عبدالقاهر الجرجانى والبركوى لم يتعرضوا لهذا الموضوع على هذا النمط حسب ما رأيته فى كتبهم (هذا) .

وان تحقق فيها أملى فهو الهدف المنشود وإلا فخطوات فى الطريق وأسأل الله التوفيق والسداد والهداية وعليه التوكل فى البداية والنهاية .

ولا أدعى أننى أكشف جديدا لم أسبق اليه . والجديد أمر نسبىّ فقد يكون الشئ جديدا عند قوم دون الآخرين وفوق كل ذى علم علوم .

منهـــــج البحـــــث

وطريقة دراستى لهذا الموضوع هى الاعتماد على المراجع المعتمدة من كتب النحاة المتقدمين وجمع آرائهم وحججهم الى جانب مناقشتها وبالتالى الرجوع الى كتب المتأخرين والمعاصرين ، أقرر المسألة وأستعرض آراء العلماء فيها وأدلتهم وما لها وما عليها من اعتراضات وأجوبة مع التوضيح بالمثال ومع الترجيح بما ظهر لى رجحانه معتمدا على الدليل، كما أننى أبين مواضع الاستشهاد ووجهه إن ورد شاهد وأخرجها تخرجا موجزا مع الاشارة الى الكتب التى تحلل تلك الشواهد غالبا . وأراعى فى النقل الامانة العلمية وأحرص على التأكد من نسبة القول الى قائله ما أمكن ذلك واذا وجدت قولا منسوبا الى قائله وفى كتبه ما يخالف ذلك بينته .

أذكر المصادر التى أخذت منها فى الهامش واذا تصرفت فى العبارة ولو بلفظ واحد أو بالتقديم والتأخير أو بالحذف منها بعض الكلمات فأشير فى الهامش الى المصادر والمراجع بكلمة انظر وربما اشير الى مجموعة من المصادر وذلك إذا اتحدت عباراتها وتقاربت ألفاظها .

واذا نقلت النص كما هو بحروفه وترتيبه أذكر المصادر فقط بدون كلمة انظر وربما أضع النص بين قوسين كما أننى أشير الى صفحات المراجع فى الهامش .

واذا ورد فى الرسالة عالم من الاعلام وهو غير مشهور أترجم له بايجاز عند ذكره لاول مرة وذلك فى الهامش، أذكر اسمه وأشهر صفاته وتاريخ وفاته واذا وردت كلمة غريبة أو لفظ مجمل فى صلب الرسالة أفسر الكلمة الغريبة وربما أفصل ما أجملته فى صلب الرسالة وذلك فى الهامش .

هذا ما أسير عليه فى بحث هذا الموضوع وربما أخالف هذا المنهج لنسيان أو غفلة والانسان ليس معصوما الا من عصمه الله .

خطـــــة البحـــــــــث

يشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة . وكل باب يشتمل على عدد من الفصول .

أما المقدمة فهى تشتمل على أهمية الموضوع وسبب اختياره ومنهج البحث وخطتـــه .

أما التمهيد ففى لمحة موجزة من ظاهرة الاعراب والمعربات .

الباب الأول : فى نشأة العوامل وتطورها وبيان حقيقتها وأقسامها وعللهـــا وفيـــه خمســـة فصـــول :

الفصل الأول : فى نشأة العوامل وتطورها والفرق بينها وبين المقتضـــى للاعـــراب .

الفصل الثانى : فى حقيقة العوامل بين الاثبات والانكار .

الفصل الثالث: فى الاصول والقواعد التى وضعها النحاة للعوامل .

الفصل الرابع : فى أقسام العوامل وأنواعهـــا .

الفصل الخامس: فى عوامل الاعراب والعلل والنحويـــة .

الباب الثانى : فى التقديم والتأخير بين العوامل والمعمولات وفيه تمهيد وفصلان .

أما التمهيد ففى مفهوم التقديم والتأخير .

الفصل الأول : فى أنواع التقديم وأسبابه وفائدته .

الفصل الثانى : فى بيان العوامل التى يجب تقديمها على المعمولات والتى يجب تأخيرها والتى يجوز فيها الوجهان .

الباب الثالث: فى حذف العوامل وتقديرها وفيه تمهيد وثلاثة فصول .

أما التمهيد فهوفى مفهوم الحذف والتقدير وبيان موقف ابـــن مضاء من هذه الظاهرة .

الفصل الأول : فى أسباب الحذف وفوائده وأغراضه وشروطه .

الفصل الثانى : فى بيان ما يجب حذفه من العوامل وما لا يجوز حذفـــه وما يجوز فيه الوجهان .

الفصل الثالث: فى بيان مواضع العوامل المقدرة وتقديرها وظاهرة التشابه فى المقدر وأولوياتـــه .

أما الخاتمة فتتعلق بأهم النتائج التى توصلت اليها فى الرسالة .

نشأة الاعراب ورسم حركاته واختلاف الآراء فى ذلك

امتازت اللغة العربية بظاهرة الاعراب وعنى العلماء بهذه الظاهرة ولما أصابت العربية حظا من التطور كان الاعراب أقوى عناصرها وأبرز خصائصها بل سر جمالها وأصبحت قوانينه وضوابطه هى العاصمة من الزلل عوضا عن السليقة وينبغى لنا أن نعرف المراحل التى مرت بها هذه الظاهرة حتى وصلت الى هذه الصورة النهائية المعروفة للناس اليوم والصورة التى كانت عليها فى العصر الجاهلى وصدر الاسلام بين الفصحاء وأصحاب اللغة .

فهذه الظاهرة تعتبر صدى لاحساسات الناطقين بهذه اللغة الشريفة وطبيعى أن تكون الاحساسات قديمة النشأة دقيقة التكوين ومن ثم فكل رأى يتصل بميلادها وطفولتها انما هو من قبيل الحدس والتخمين والافتراض .

على أن وجود هذه الظاهرة فى اللغة يمثل مرحلة راقية من مراحل نمو اللغة بعد أن جاوزت مرحلة الطفولة بدأ العقل يتصرف فيها من حيث الاشتقاق ثم من حيث التركيب ووضع الضوابط المميزة بين هذه التراكيب بالنسبة لادائها للمعانى وتمييز التراكيب بعضها عن بعض لمعرفة وظيفة كل لفظ وهذه الضوابط هى فى صورتها الاولى عبارة عن المرحلة المبكرة لظاهرة الاعراب .(١)

وذهب كثير من القدماء الى أن الاعراب قديم قدم اللغة ومن ثم كان الرأى السائد عندهم هو أن اللغة العربية ظهرت أول ما ظهرت تامة فى اعرابها على النحو الذى شاهدناه فيما وصل الينا من أقدم آثارها الادبية .

والذين يقولون باسبقية اللغة على الاعراب فانما يقصدون السبق الذهنى الحكمى كسبق الجوهر على العرض لا السبق الزمنى الذى يتحقق فيه النمو

(١) الاعراب والبناء بين القديم والحديث ص ٢٢ .

والارتقاء لان للاشياء مراتب فى التقديم والتأخير إما بالتفاضل أو بالاستحقاق أو بالطبع أو على حسب ما يوجبه المعقول . وذكر الزجاجى أن الكلام سابق الاعراب فى الرتبة والاعراب تابع له والعرب نطقت به معربا فى أول وهلة ولم تنطق به زمانا غير معرب ثم رأت اشتباه المعانى فاعربته . ولا يقدح ذلك فى سبق رتبة الكلام وذلك كتقديم الجسم الاسود على السواد والاشياء تستحق المرتبة على ضروب فنحكم لكل واحد منها بما يستحقه وان كانت لم توجد الا مجتمعة . الا ترى أن السواد عرض فى الأسود والجسم أقدم من العرض بالطبع والاستحقاق . (١)

والنحويون على أن العرب نطقت به معربا لان واضع اللغة حكيم يعلم أن الكلام عند التركيب لا بد أن يعرض فيه لبس فحكمته تقتضى أن يضع الكلام معربا واللغة العربية كانت منذ نشأتها تامة فى اعرابها ولكن اذا نظرنا الى ضوابط ظاهرة الاعراب يمكننا أن نقرر على سبيل الجواز لا الجزم أن بعض هذه الضوابط أسبق من بعض فالاعراب بالحركات كان أسبق من الاعراب بالحروف وهكذا جميع تلك القواعد الدقيقة التى اشتهرت باسم قواعد الاعراب .

ونظام الاعراب لا يوجد له نظير فى أية أخت من أخواتها الساميه اللهم الا بعض آثار ضئيلة فى العبرية والآرامية وقد وجدت بعض آثار ظاهرة الاعراب فى العبرية أو عربية النقوش ويطلق هذا الاسم على بعض لهجات عربية النقوش التى كانت تستخدم قديما فى بعض المناطق الواقعة فى الشمال على مقربة من الحدود الآرمية، وفى داخل هذه الحدود وكان يتكلم بها عشائر عربية .

ولم تصل الينا هذه اللهجات الا عن طريق نقوش عثر عليها أخيرا فى علا وحجر وتيماء ومن أجل ذلك تسمى أحيانا عربية النقوش وتتفق اللغة التى دونت بها هذه النقوش مع العربية الباقية فى كثير من مقوماتها وخصائصها فى الاصوات والقواعد والمفردات وتشتمل على أهم الخصائص لقواعد العربية وهى

(١) انظر الايضاح للزجاجى ص ٦٧ - ٦٩ .

خاصة الاعراب بالحركات أى الحاق أصوات قصيرة بآخر الكلمة لبيان وظيفتها وعلاقتها ببقية الجملة وتسير على طريقة العربية فى حذف علامات الاعراب وغيره كصوغ أفعل التفضيل [1] .

وذهب بعض الباحثين الى أن قواعد الاعراب لم تكن مراعاة الا فى لغة الآداب وشعرها وخطابتها ونثرها، وأما لهجات الحديث فكانت منذ أقدم عصورها غير معربة أو على الأقل لم يكن لقواعد الاعراب فيها ما كان لها فى لغة الآداب من شأن .

ومن القائلين بهذا الرأى ابراهيم أنيس فى كتابه من أسرار اللغة، وفى اللهجات العربية حيث قال : إن ظاهرة الاعراب لم تكن ظاهرة سليقية فى متناول العرب جميعا بل كانت صفة من صفات اللغة النموذجية الأدبية ولم تكن من معالم الكلام العربى فى أحاديث الناس ولهجات خطابهم . [2] ومن القائلين بهذا الرأى المستشرق كارل فولرز فى كتابه اللغة الشعبية واللغة الأدبية فى الجزيرة العربية القديمة ومنهم أيضا بارل كاله فى كتابه : الذخائر القاهرية بعنوان (نص القرآن العربى) . [3] ومنهم أيضا المستشرف (كوهين فى كتابه (لغات العالم) وهولا ينكر وجود ظاهرة الاعراب فى اللغة العالية الادبية: الشعر، والخطابة فى الجاهلية والاسلام ولكنه يستبعد مراعاتها فى لهجات الحديث بين عرب الجاهلية . [4]

أدلة هذا الرأى

استدلوا بأدلة كثيرة وأهم دليلان :

الدليل الأول : أن جميع اللهجات العامية المتفرعة من العربية الفصحى

(١) انظر فقه اللغة لعبد الواحد ص ٨٧ - ٩٨ - ٩٩ - ٢١٠ .

(٢) انظر فى اللهجات العربية ص ٨٤ .

(٣) انظر فصول فى فقه اللغة للدكتور رمضان عبد التواب ص ٣٧٤ وما بعدها .

(٤) انظر فقه اللغة للدكتور صبحى صالح ص ١٢٤ .

والتى تستخدم فى الوقت الراهن فى جميع أقطار البلاد العربية مجردة من الاعراب فلو كانت لهجات المحادثة العربية القديمة معربة لانتقل شئ من تلك الظاهرة ومن نظامها الى جميع اللهجات الحاضرة أو على الأقل الى بعضها ضرورة وجود عنصر الأصل فى الفرع .

الدليل الثانى : أنه لا يعقل مراعاة تلك القواعد فى لهجات الحديث ويصعب تطبيقها فى المحادثات لتشعبها ودقتها ولانها تتطلب الانتباه ولاحظة عناصر الجملة وعلاقة بعضها ببعض ومعلوم أن لهجات الحديث تتوخى فى العادة السهولة واليسر وتلجأ الى أقرب الطرق للتعبير .

بل زعم بعضهم وهو ابراهيم أنيس أن هذه القواعد لم تكن مراعاة فى لهجات الحديث ولا فى لغة الكتابة وخلقها النحاة لتزويد اللغة العربية بنظم شبيهة بنظم اللغات الاغريقية حتى يكمل نقصها فى نظرهم وتسمو الى مصاف اللغات الراقية واستدل بهذين الدليلين السابقين وزاد ثالثا وهو أن قواعد هذا شأنها فى الدقة والتشعب لا يعقل أن تكون قد نشأت من تلقاء نفسها ولا يمكن لعقليات ساذجة كعقليات العرب فى عصورهم الأولى أن تتقوى على خلقها فهى تحمل آثار الفلسفة الدقيقة المحكمة ويبدو عليها طابع من عقلية المدارس النحوية التى ظهرت فى العهود الاسلامية بالبصرة والكوفة وما اليها . ورددنا على الدكتور ابراهيم مع ما سبقه فى ص ٣ وكل الرأى سيرفض لانه اصبح واضح وله تناقض آخر فى نفس هذه الفقرة كتابه دلالة الالفاظ ص ٦٠

مناقشة هذه الأدلة

لا شك فى فساد هذه الآراء وما استدلوا به وذلك لان عدم وجود هذه القواعد فى اللهجات العامية الحاضرة لا ينهض دليلا على أنها لم تكن موجودة فى اللغة العربية الأولى فقد انتاب أصوات اللغة العربية وقواعدها فى هذه اللهجات كثير من صنوف التغير والانحراف وخضعت لقوانين التطور فى مفرداتها وأبنيتها ودلالاتها فبعدت بعدا كبيرا من أصلها . وهو قانون عام قد خضعت له جميع اللغات الانسانية فى تطورها فما كان يمكن

أن تفلت منه لهجة من اللهجات العامية المنشعبة من العربية . على أنه قد بقى فى اللهجات العامية الحاضرة كثير من آثار الاعراب وخاصة الاعراب بالحروف فيقال مثلا فى عامية المصريين وغيرهم : (أبوك وأخوك) لا (أبـك أخك) وينطق جمع المذكر السالم مع الياء والنون (الطيبين والمؤمنين) وفى معظم لهجات العراق ونجد والحجاز فى العصر الحاضر ينطق بالافعال الخمسة مثبتة فيها نون الرفع (يمشون تمشين وتمشون) .

وأن دقة القواعد وتشعبها لا يدلان مطلقا على أنها مخترعة اختراعا كاليونانية واللاتينية مثلا فى العصور القديمة والالمانية فى العصر الحاضر تشمل كل واحدة منها على قواعد لا تقل فى دقتها وتشعبها عن قواعد اللغة العربية ولم يؤثر هذا فى انتقالها من جيل الى جيل عن طريق التقليد ولا فى مراعاتها فى الحديث ولم يقل أحد انها خلق علماء القواعد .

والقول بخلق القواعد محاولة لا يتصورها العقل ولم يوجد لها نظير فى التاريخ ولا يمكن أن يفكر فيها عاقل أو يتصور نجاحها فمن الواضح أن قواعد اللغة ليست من الأمور التى تخترع أو تفرض على الناس بل هى أمور استقرائية من مجارى كلام العرب تؤخذ من الواقع لا من الخيال والتاريخ .

وعلماء اللغة العربية لم يكونوا على علم باللغة اليونانية وقواعدها ولم تكن لهم صلة بعلماء القواعد من الاغريق . هذا الى أن قواعد اللغة العربية تختلف فى طبيعتها ومناهيجها اختلافا جوهريا عن قواعد اللغة اليونانية .

فلو كانت قواعد العربية قد اخترعت على غرار القواعد اليونانية كما يزعمون لجاءت متفقة معها أو على الأقل مشبهة لها فى أصولها ومناهجها

وتقوم أوزان الشعر العربى وقواعده الموسيقية على ملاحظة نظام الاعراب فى المفردات فبدون اعراب الكلمات تختل أوزان هذا الشعر وتضطرب موسيقاه ومما لا شك فيه أن هذه الاوزان سابقة لعلماء البصرة والكوفة وأن شعرا عربيا كثيرا قد قيل على غرارها قبل الاسلام ومن بعده قبل أن يخلق هؤلاء العلماء

فانكار هذا الشعر لا سبيل اليه ولا يمكن أن يكون قد ألف غير معرب الكلمات لان عدم اعرابها يترتب عليه اضطراب أوزانه واختلال موسيقاه .

وأقوى الادلة على فساد هذا المذهب تواتر القرآن الكريم ووصوله الينا معرب الكلمات .

والرسم العثمانى نفسه مع تجرده من الاعجام والشكل دليل قاطع على فساد هذا المذهب وذلك أن المصحف العثمانى يرمز الى كثير من علامات الاعراب بالحروف مثل (المؤمنون ، المؤمنين ..) وعلامات اعراب المنصوب المنون (رسولا ، شهيدا ، بصيرا ..) ولا شك فى أن المصحف العثمانى قد دون فى عصر سابق بأمد غير قصير لعهد علماء البصرة والكوفة الذين تنسب اليهم هذه المذاهب الفاسدة اختراع قواعد الاعراب .

فنظام الاعراب عنصر أساسى من عناصر اللغة العربية وقد اشتملت عليه منذ أقدم صورها فى لغة الآداب والمحادثات وكل ما عمله علماء القواعد أنهم استخلصوا قواعده من القرآن والحديث وكلام الفصحاء من العرب واستنبطوا من ملاحظاتهم على وجه الدقة واتخاذ وسائل الحيطة الى درجة أنهم لا يثقون فى أهل الحضر لفساد لغتهم ولا القبائل التى احتكت ألسنتهم بلغات أجنبية وعلماء هذا شأنهم فى الدقة والاحتياط لا يعقل تواطؤهم على الافك .(١)

وان أدلة كثيرة لتقوم على أن العرب ورثوا لغتهم معربة وعلى شعورهم بذلك . فهذه أمارات الاعراب باطرادها وسلامتها واضحة فيما صح من أشعار الجاهليين وذلك هو التصرف الاعرابى وما زال يراعى بدقة بالغة حتى أوائل القرن الثالث الهجرى يوم كان الرواة والأخباريون يختلفون الى الاعراب

(١) انظر فقه اللغة لعبد الواحد ص ٢١٠ - ٢١٦ .

فى البادية ليأخذوا من أفواههم اللغة ويعودوا ألسنتهم الفصاحة والبيان .

أما ترتيلهم القرآن معربا فما نحسب عاقلا فى الدنيا يرتاب فيه ولم يزعم أحد من التلطاء فى الشرق والغرب قديما وحديثا عامية الاسلوب القرآنى أو تجرده من ظاهرة الاعراب لان ما فى القرآن من الالفاظ الصالحة للقراءة رسط بأكثر من وجه كان السياق فيه يعين قراءته المثلى ويفرض وجهه الأفضل ولا يعين قراءة منا الا تحريك الاواخر بالحركة الاعرابية المناسبة .(١)

وقد عنى كثير من المستشرقين بالبحث عن أصل الاعراب ولهم فيه عدة آراء تعتبر كلها مجرد فروض ومحاولات لا دليل عليها وقول بلا علم ولا تسمو الا مراتب الظن ولا جدوى فى تسجيل تلك الأوهام والرد عليها لأنها كلها كذب .

تاريخ رسم حركات الاعراب

وأما الحركات الاعرابية فقد كان أبو الاسود الدؤلى صاحب الفضل فى وضع الاساس وكان عمله هذا مقارنا وضع النحو يدل على ذلك ما جاء فى رواية السيرافى من أن أبا الاسود قال للكاتب الذى أحضره زياد: إذا رأيتنى فتحت فمى بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه ، فان ضممت فمى فانقط نقطة بين يدى الحرف وان كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف ، فان اتبعت شيئا من ذلك بالغنة . فاجعل مكان النقط نقطتين فهذا نقط أبى الاسود . وظل الأمر كذلك حتى جاء الخليل بن أحمد فاستبدل بنقط أبى الاسود هذه الحركات من فتح وضم وكسر وبذلك تم ما أسسه(٢) أبو الاسود .

(١) دراسات فى فقه اللغة لصبحى صالح ص ١١٨ - ١١٩ .

(٢) وتمام هذه القصة أن معاوية كتب الى زياد يطلب عبد الله ابنه فلما قدم عليه كلمه فوجده يلحن فرده الى زياد وكتب اليه كتابا يلومه فيه فقال أمثل عبيد الله يضيع؟ فبعث زياد الى أبى الاسود الدؤلى فقال يا أبا الاسود

الخلاف فى أول من نقط المصحف

اختلف الرواة فى أول من نقط المصحف من التابعين ، فقيل هو أبو الاسود الدؤلى رحمه الله وقيل : هو نصر بن عاصم الليثى وأنه الذى خمسها وعشرها . وقيل أول من نقط المصحف يحى بن يعمر وأن ابن سيرين كان عنده مصحف نقطه يحى بن يعمر . وهؤلاء الثلاثة من جلة تابعى البصرة وأكثر الخطأ على أن أبا الاسود كان المبتدئ بذلك وأنه جعل الحركات والتنوين لا غير وأن الخليل بن أحمد هو الذى بدأ التعديد والتشديد والروم والاشمام - وأنه عمل الشكل الذى على الحروف وأخذ من صورة الحرف

= هذه الخطأ قد كثرت وأفسدت من ألسن العرب فلو وضعت ما يصلح به الناس كلامهم ويعربون به كتاب الله فأبى ذلك أبو الاسود فوجد زياد رجلا فقال له . اقعد فى طريق أبى الاسود فاذا مر بك فاقرأ شيئا من القرآن والحن فيه ففعل ذلك فلما مر به أبو الاسود رفع الرجل صوته يقرأ (ان الله برئ من المشركين ورسوله) بالجر فاستعظم ذلك أبو الاسود فقال عز وجه الله يتبرأ من رسوله ثم ارجع من فوره الى زياد فقال قد أجبتك الى ما سألت ورأيت أن أبدأ باعراب القرآن فابعث الىّ ثلاثين رجلا فاحضرهم زياد فاختار منهم أبو الاسود عشرة ثم لم يزل يختار منهم حتى اختار منهم رجلا من عبد القيس فقال : خذوا المصحف وصبغا يخالف لون المداد فاذا فتحت شفتى فانقط واحدة فوق الحرف واذا ضممتها فاجعل النقطة الى جانب الحرف واذا كسرتها فاجعل النقطة فى أسفل الحرف فان اتبعت شيئا من ذلك غنة فانقط نقطتين فابتدأ بالمصحف حتى أتى آخره ثم وضع المختصر المنسوب اليه بعد ذلك .

نزهة الالباب ص ٩ . وألف باء للبلوى جـ ١ ص ١٧٥ - ١٧٦

وشرح الفية السيوطى جـ ١ ص ٧ .

فالضمة واو صغيرة الصورة فى أعلى الحرف لئلا يلتبس بالواو المكتوبة والكسرة ياء تحت الحرف والفتحة الف مسطوحة فوق الحرف وجعل الحرف المشددة شينه شين أخذه من أول شديد .

فاذا كان ضحيفا جعل شبه خاء أخذه من خفيف .(١)

وقد اتفق معظم الرواة على أن أبا الاسود نقط المصحف تنقيط اعراب وتنقيط المصحف على هذا الوضع الذى ذكره الرواة يدل على وضوح ظاهرة الاعراب فى ذهن أبى الاسود .(٢)

ومعنى وضع أبى الاسود شكل المصحف أنه وضع الضوابط التى تمنع القارئ من الزلل أو اللحن فى القرآن وليس للنحو غاية أخرى أبرز من حفظ اللسان من الخطأ .(٣)

والشكل أعود على حفظ النصوص من الحدود النحوية ولعله أعظم خدمة قدمت للعربية حتى الآن وكان الخطوة الأولى للنحو .(٤)

وبعد أن وضع أبو الاسود نقط الاعراب مضى الناس يأخذونه من تلاميذه من قراء الذكر الحكيم وفى مقدمتهم نصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز فكل هؤلاء نقطوا المصحف وأخذ عنهم النقط وحفظ وضبط وقيّد وعمل به واتبع فيه سنتهم واقتدى فيه بمذاهبهم وأضافوا الى ذلك عملا جليلا وهو اتخاذ نقط جديد للحروف المعجمة فى المصاحب تمييزا لها من الحروف المهملة ولعل ذلك كان باعثا لهم ولمعاصريهم على التساؤل من أسباب هذا الاعراب وتفسير ظواهره وكان طبيعيا بعد أن رسموا نقط الاعجام أن يقصدوا له هذا

(١) الف باء للبلوى جـ ١ ص ١٧٥ - ١٧٦ .
(٢) الحلقة المفقودة من تاريخ النحو ص ٢٢ .
(٣) انصر الحلة النحوية نشأتها وتطورها ص ٣٠ .
(٤) أصول النحو للافغانى ص ١٥٣ .

الاسم وأن يضعوا لنقط أبى الاسود نقط الاعراب تمييزا لهما عن بعض كما كان طبيعيا أن يضعوا على علامات النقط الخاصة أسماء تفرق بينها وقد اشتقوها من كلمات (فتحت شفتى وضمتها وكسرتها)[1] فسموها على التوالى نقط الفتحة ، نقط الضمة نقط الكسرة ، فأخذ الفتحة من فتحت فمى ، والضمة من ضممت ، والكسرة من كسرت ، والتنوين من قوله أتبعت شيئا من ذلك غنه فقد وصف أبو الاسود ظاهرة الاعراب وصفا لغويا ولم يعبر عنها بالاصطلاح المعروف لدينا (الفتح ، والضم ، والكسر ، والتنوين) وهو لا يصرف الرفع والنصب، والجر، والوقف (الجزم) والسكون، ولا يعرف أسماء الحركات لان هذه الخطوة أولية لعلم النحو عبر عن الحركات الاعرابية بهذا التعبير الفضى والوصف الحسى ، ولم يسم أبو الاسود هذا العمل الذى قام به بأنه اعراب ولكنه فتح الباب فتوسع فيه تلاميذه وسموه بالاصطلاح العلمى المجرد فعبروا عن الفتح والضم والكسر بأسمائها دون أوصافها وسموا عملهم هذا علم العربية ولكى ينسبوا الفضل لاهله قالوا: إن أبا الاسود أول من أسس العربية ، وعمل أبى الاسود هو نقط المصحف لاعرابه، وذلك بنقط آخر الكلمة . نقطة فوق الحرف للفتحة ونقطة تحت الحرف للكسرة وللضمة نقطة بين يدى الحرف، وقد تبين لنا بوضوح أن أول من تكلم عن حركات الاعراب والتنوين هو أبو الاسود وما النحو فى مظاهره العديدة وقضاياه المتشعبة الا هذه الحركات التى تتناول معظم أبواب النحو - المرفوعات ، والمنصوبات - والمجرورات ، ولا نبالغ إذا قلنا: إن نهج أبى الاسود فى تنقيط المصحف وبيان الحركة كان مصدر لتعليل النحاة المتأخرين وعلى رأسهم أبو القاسم[2] الزجاجى فقد عقد بابا

(١) المدارس النحوية ص ١٦ - ١٧ والمحكم فى نقط المصاحف ص ٦ .

(٢) هو عبد الرحمن بن اسحق الزجاجى صاحب الجمل المشهور ونسب الى شيخه الزجاج الذى أخذ عنه العلم كما أخذ عن ابن السراج وعلى بن سليمان الاخفش وكان بارعا فى النحو . توفى فى طبرية سنة (٣٣٩هـ) انظر المغنية ص ٣٣٩ ، ونزهة الألباء ص ١٥ .

فى كتابة الايضاح يعلل فيها معنى الرفع والنصب والجر تعليلا لا يبعد عن تعليل أبى الأسود .

وحينما وضع نصر بن عاصم[1] نقط الاعجام فى عهد الحجاج بن يوسف بأمر منه برزت مشكلة التمييز بين النقطين نقط الاعراب ونقط الاعجام حتى اهتدى الخليل بن أحمد الفراهيدى الى وضع الاشارات أو وضع الحركات بدل النقط لانه لا يرى أن الفتحة من الالف والكسرة من الياء والضمة من الواو[2].

الفرق بين نقط الاعراب ونقط الاعجام

نقط الاعراب هو الذى يدل على عوارض الحروف من حركة وسكون وواضعه أبو الاسود الدؤلى . ونقط الاعجام هو الذى يدل على ذات الحرف والاعجام هو تمييز الحروف المتشابهة بوضع نقاط لمنع اللبس . فالهمزة فى الاعجام للسلب أى إزالة العجمة كما فى قولك شكوت اليه فاشكانى أى أزال شكواى ونقط أبى الاسود حل مشكلة الاعراب ووقى من اللحن فى القرآن وصلة نقط الاعجام بالاعراب هى كون الغرض الاساسى من الكل حفظ اللسان عن الخطأ فى القرآن .

ونقط أبى الاسود كان فى المرحلة الاولى بعد أن كانت المصاحف مجردة من النقط والشكل وأن نقط الاعجام كان فى المرحلة الثانية وأن الشكل الذى وضعه الخليل بن أحمد ليكون عوضا عن نقط الاعراب فى المرحلة الثالثة

الخلاف فى واضع نقط الاعجام

واختلفت الروايات فى نسبة عمل نقط الاعجام . وبعض الروايات تقول

(١) وهو الليثى كان فقيها عالما بالعربية فصيحا ويعد من التابعين أخذ القرآن والنحو عن أبى الاسود . توفى سنة (٨٩هـ) . انظر الفهرست ص ٤٠٣ ونزهة الالباء ص ١٥ .

(٢) انظر كتاب سيبويه جـ ٤ ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٣) انظر الكواكب الدرية فيما ورد فى انزل القرآن على سبعة أحرف ص ٦٥ .

إن أول من نقط المصاحف نصر بن عاصم الليثى وبعضها تقول : انه يحـــى ابن يعمر ، وأخرى تقول : إنه عبدالملك بن مروان أمر به وحمله فتجـــرد لذلك الحجاج بواسط وجد فيه وزاد تحريبه وأمر وهو وال على العـــراق، الحسن البصرى ويحيى (١) بن يعمر بذلك وألف اثر ذلك كتابا فى القراءات (٢).

قال العسكرى : والسبب فى نقط المصاحف أن الناس زلوا يقرؤون فـى مصحف عثمان بن عفان رضى الله عنه نيفا وأربعين سنة الى أيام عبدالملـك ابن مروان ثم كثر التصحيف وانتشر بالعراق ففزع الحجاج بن يوسف الى كتابة وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المشتبهة علامات فيقال: إن نصر بن عاصـم قام بذلك فوضع النقط أفرادا وأزواجا وخالف بين أماكنها بوضع بعضها فـوق الحروف وبعضها تحت الحروف ففعلوا بذلك فلانا لا يكتبون الا منقوطا (٣).

أقول : ولا تبعد هذه الآراء المذكورة من الصواب لانه من الممكـن أن يشترك كل من نصر بن عاصم ويحى بن يعمر فى هذا العمل الجليل الذى لا ينهض به فرد بل يحتاج الى جهود أفراد .

ورجح القلقشندى (٤) أن الحروف العربية وضعت منقوطة من أول الأمـر لانه يبعد أن الحروف قبل ذلك مع تشابه صورها أن تكون عربة من النقـــط الى حين نقط المصحف وقد روى أن الصحابة رضوان الله تعالى عليهـــم جردوا المصاحف من كل شئ حتى من النقط والشكل . . . وقال ثم الذى عليه

(١) هو يحى بن يعمر العدوانى ويكنى أبا سليمان وهو رجل من بنى عدوان بن قيس عيلان من مضر وكان عالما بالعربية والحديث وهو من التابعين ومن قراء أهل البصرة وقد رأى بعض الصحابة كعبدالله بن عباس .
(توفى سنة (١٢٩ هـ) .

(٢) انظر المحكم فى نقط المصاحف ص ٥ - ٧ .

(٣) ط يقع فيه التصحيف والتحريف ص ١٣ .

(٤) وهو المؤرخ الاديب الكبير أحمد بن على صاحب صبح الاعشى ونهاية الارب وقلائد الجمان . المتوفى سنة ٨٢١ هـ .

النحاة أن الحركات الثلاث مأخوذة من حروف المد واللين وهى الالف والواو والياء اعتمادا على أن الحروف قبل الحركات والثانى مأخوذ من الأول فالفتحة مأخوذة من الالف واذ الفتحة علامة النصب والالف علامة النصب فى الاسماء المعتلة المضافة كقولك : رأيت أباك وأكرمت أخاك ويكون اطلاقا للروى نحو المذهبا ، وأنت تزيد المذهب . فلما أشبعت الفتحة نشأت عنها الألف . والكسرة مأخوذة من الياء لانها أختها من مخرجها والكسرة بالياء علامة الخفض أيضا فى الاسماء المعتلة المضافة كقولك مررت بأبيك وأخيك وذى مالك . والضمة من الواو لانها من مخرجها من الشفتين وهى علامة الرفع والواو علامة الرفع فى الاسماء المعتلة المضافة نحو أخوك وأبوك .

وذهب بعض النحاة الى أن حروف اللين مأخوذة من الحركات الثلاث الالف من الفتحة والواو من الضمة والياء من الكسرة اعتمادا على أن الحركات قبل الحروف بدليل أن هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات اذا أشبعت وأن العرب قد استغنت فى بعض كلامها بهذه الحركات عن الحروف اكتفاء بالاصل عن الفرع لدلالة الفرع على أصله .

وذهب آخرون الى أن الحروف ليست مأخوذة من الحركات ولا الحركات مأخوذة من الحروف اعتمادا على أن أحدهما لم يسبق الآخر وصححه بعض النحاة .(١)

مراحل علم النحو

وقد لخص الدكتور مازن مبارك المراحل التى مرت بها النحو فى ست مراحل :

المرحلة الأولى : مرحلة أبى الاسود الدؤلى ، ومع اختلاف المؤلفين فى واضع النحو واختلاف الروايات فلا يمكن انكار الاسبقية لابى الاسود فى وضع الضوابط النحوية وأن اللبنة الاولى فى بناء النحو . وهى وضع رموز للحركات الاعرابية كانت من صنعه وأنه أول معلم وصل

(١) انظر صبح الاعشى جـ ٣ ص ١٥٩ - ١٦٠ .

وصل الينا خبره .

المرحلة الثانية مرحلة تلاميذ أبي الاسود ويمثل هذه المرحلة أمثال عنبسة الفيل[1] وميمون الأقرن[2] ونصر بن عاصم ويحيى بن يعمر .

المرحلة الثالثة مرحلة المناقشة والنظر ويمثل هذه المرحلة أبو عمرو بن العلاء[3] وعبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي[4] . وهم من تلامذة أبي الاسود وفي هذه المرحلة بدء تالقضايا النحوية تأخذ شكل النظر والمناقشة وشكل الجدل والنقد كما وقع لابن أبي اسحاق مع الفرزدق في القضية المشهورة وفيها بدء السؤال عن العلة النحوية وبدء القياس وبدء التأليف .

المرحلة الرابعة مرحلة التأليف النحوي العام ويمثلها عيسى بن عمر[5] . حيث الف الجامع والاكمال أو المكمل .

المرحلة الخامسة عصر الخليل بن أحمد فقد عاصر عيسى بن عمر نفر من العلماء كانوا في تأريخ النحو طبقة وحدهم وقد عاصره وأفاد منه الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب[6] وأبو الخطاب الاخفش[7] وأبو زيد الانصاري[8] وأبو جعفر الرؤاسي[9] .

استاذ الكسائي والفراء ولم يصل الينا من هذه المرحلة الخمسية من آثار النحو الا ما نقل في كتب من جاء بعدهم .

١ ـ هو ابن معدان مولى مهرة بن حيدان تلميذ أبي الاسود وكان من أبرع الآخذين عنه توفي بعد المائة من الهجرة .

٢ ـ قال السيوطي أخذ النحو عن عنبسة وقيل عن أبي الاسود ويكنى أبا عبد الله وجعل الزبيدي من تلاميذ أبي الاسود والقفطي في انباه الرواة من الطبقة الثالثة وكان أبو عبيدة يقدمه على عنبسة انظر الحلقة المفقودة ص ١٠٢ .

٣ ـ هو أبو عمر بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني النحوي المقرئ أحد القراء السبعة المشهورين اختلف في اسمه على واحد وعشرين قولا أصحها زبان توفي سنة ١٥٤هـ كان اماما في القراءة والعربية كان شديد التجريد للقياس من أبي عمرو توفي بالبصرة سنة ١١٧ . (٥) هو الثقفي مولى خالد بن الوليد الخزومي نزل في ثقيف وهو من القراء ونحاة البصرة ويعتبر شيخ الخليل توفي سنة ١٤٩هـ .

٦ ـ اسمه يونس بن حبيب وكنيته أبو عبد الرحمن ونسبته الضبي وهي نسبة ولاء لا نسب وكان اماما في العربية مات سنة ١٨٣هـ وعاش ثمانيا وثمانين سنة لم يتزوج ولم يتسر ولم تكن له الا طلب العلم ومحادثة الرجال انظر الفهرست ج١ ص ٣٣ .

٧ ـ هو عبد الحميد بن عبد المجيد كان اماما في العربية لقي الاعراب وأخذ عنهم وعن أبي عمر وطبقته مات سنة ١٧٢هـ // (٨) هو أبو زيد سعيد بن أوس الانصاري كان ثقة من أهل البصرة وكان سيبويه إذا قال سمعت ثقة يعني أبا زيد توفي سنة ٢١٤ انظر نزهة الباه ص ١٢٥

٩ ـ هو محمد بن الحسن بن أخت معاذ الهراء وهو من الطبقة الاولى من الكوفيين توفي سنة ١٧٥هـ

المرحلة السادسة كتاب سيبويه أول كتاب نحوى يتضمن آراء الخليل النحوية ومن عاصره كيونس بن الحبيب وأبى الخطاب الأخفش . (١)

الاعراب لغة واصطلاحا والمناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى :

الاعراب فى اللغة له عدة معان :

منها : الابانة يقال أعرب الرجل عن حاجته أى أبان عنها ومنه الحديث الثيب تعرب عن نفسها) ومنها الاجالة يقال عربت الدابة أى جالت فى مرعاها واعرابها صاحبها أى أجالها ونقلها من مكان فى مرعاها الى آخر .

ومنها : التحسين تقول أعربت الشئ أى حسنته . ومنها : التغيير تقول عربت المعدة وأعربها الله أى غيرها . ومنها : ازالة الفساد تقول أعربت الشئ أى أزلت عربه بفتحتين أى فساده . ومنها : تكلم بالعربية . ومنها : امتلاك الخيل العراب أوالابل العراب يقال أعرب الرجل أى ملك خيلا عرابا أو ابلا عرابا فهو معرب . ومنها : ولد له ولد عربى اللون تقول أعرب الرجل أى ولد له ولد عربى اللون ومنها : التكلم بالفحش يقال : أعرب الرجل أى تكلم بالفحش والتعريب والاعارب والاعرابة والعرابة بالفتح والكسر ما قبح من الكلام والمعنى العاشر اعطاء العربون وهو ما عقد به البيعة من الثمن ، (٢) والمعنى الحادى عشر عدم اللحن وهو من لازم المعنى السادس وهو المتكلم بالعربية والمعنى الثانى عشر التحبب الى الغير ومنه العروبة الى الزوجة ومنه قوله تعالى (عربا أترابا) (٣)

وقد نظم بعض العلماء معانى الاعراب اللغوية فقال : (٤)

وفى اللغة الاعراب جاء مفصلا ... بثنتين مع عشر يعد مفاده
ابان وتحسين وجول تحبب ... ازالة عرب الشئ وهو فساده
تكلم بالفصحى أو الفحش أو ولد ... له عربى اللون صارت جياده
عرابا ولم يلحن كلاما تغير ... واعطاء عربون لينجو فؤاده

هذه اثنا عشر معنى لغويا ، ومن المفروض أن يكون المعنى الاصطلاحى للاعراب منقولا عن سائرها والحكم بنقله عن واحد معين ترجيح بلا مرجح وفى نقله من المعنى اللغوى الى المعنى الاصطلاحى أوجه كثيرة ذكرها السيوطى فى الأشباه والنظائر (٥)

(١) العلة النحوية ص ٣٩ ومابعدها .
(٢) وهو أن يقول الرجل للرجل ان لم أخذ هذا البيع بكذا فلك كذا وكذا وقيل أن يشترى السلعة ويدفع الى صاحبها شيئا على أنه ان امضى البيع حسب من الثمن وان لم يمض البيع كان لصاحب السلعة ولهيسترجعه المشترى وهذا منهى عنه .
(٣) انظر لسان العرب مادة عرب .
(٤) ، تاريخ الجبرتى جـ ٣ ص ٨٩
(٥) جـ١ ص ٨٥ — ٨٦

والصحيح عندى أنه منقول من الابانة والتحسين والتغيير وهذه المعانى هـــى التى تناسب الاعراب الاصطلاحى . .

أما الابانة فلان الاعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الانسان عما فى نفسه والكلمة إذا أعربت ظهر معناها وبان ، وأما التحسين فلان الكلمة تحسن بالاعراب لظهور معناها ووضوح دلالتها ، وأما التغيير فلان الاعراب أزال من الكلام التباس معانيـــه .

وفى معنى الاعراب الاصطلاحى مذهبان :

أحدهما لفظى ، والآخر معنوى . ومعنى الاعراب على أنه لفظى أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الكلمة أو ما جىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون والمراد بالاثر نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها . والمراد بالظاهر الموجود وهو ما تلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف . (١)

والمراد بالمقدر : أنه معدوم مفروض الوجود بأن ينوى لانه منعه التعذر أو الثقل وعدّ السكون من الاعراب اللفظىّ فيه تسامح لان السكون عدم الحركـــة الملفوظة وكذلك الحذف وهو اسقاط الحركة أو الحرف واسقاط الحرف ليس لفظيا . واللفظ إنما هو متعلقهما وهو الحركة والحرف ويشكل قولهم (ما يتلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف) فان الحركة والسكون والحذف ليس لفظا بالحركة ومـا بعدها صفة من صفات الحرف فلا يكون لفظا ويصح أن يقال فيها هى أمر لفظى أى منسوب الى اللفظ لكونه صفة له . (٢)

وليس المراد بقولهم يجلبه العامل أن يحدث بعد أن لم يكن لانه حينئذ لا يصدق على الاسماء الستة والمثنى والجمع المذكر عند دخول عامل يقتضى الرفع فان الواو والالف موجودتان قبل العامل بل المراد بقولهم يجلبه أى يطلبه ويقتضيه وقولهم فى آخر الكلمة ليس قيدا يحترز به عن شىء اذ ليس لنا أثر يجلبه العامـــل فى غير الآخر فيحترز منه . وانما هو بيان محل الاعراب من الكلمة .

وقد اختلف علماء البلدين فى لفظ امرىء ، وابنم لان الحرف قبل الأخير يتبع آخر الحرف منهما وتقول جاء امرؤ ، ومررت بأمرىء ، ورأيت امرأ ـ قال الكوفيون

انهما معربان من مكانين واذا فرعنا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما بل يجب ادخالهما فى الحد . وقال البصريون : وهو الصواب : ان الحركة الاخيرة هى الاعراب.

(١) انظر ريس على الفاكهى جـ١ ص ٣٢ وأوضح المسالك جـ١ ص. ٣ وشذور الذهب طـ٣

وما قبلها اتباع لهما وعلى قولهم فلا يصح إدخالهما فى الحد [١] والظرفية فى قولهم فى آخر الكلمة مجازية لان الاعراب قد يكون نفس الآخر كما فى المعربات بالحروف لان النون فى المثنى والجمع بمنزلة التنوين لعروضه لم يخرج ماقبله من أن يكون آخر الحروف وآخرهما هو الاثر فقد اتحد الظرف والمظروف ولا يقال ان هذا من ظرفية الشىء فى نفسه والمراد بكون الاعراب فى آخر الكلمة أن يكون معه فيصح لكل من الاقوال الثلاثة فانه اختلف : هل الاعراب مع الاخر أو قبله أو بعده [٢].

والمراد بالآخر الآخر حقيقة أو تنزيلا لتدخل الافعال الخمسة ، فان اعرابها بثبوت النون وحذفها وهى ليست الآخر حقيقة لانها بعد الفاعل لكن لما كان الفاعل الضمير بمنزلة الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الآخر (هذا) ومما نزل منزلة الآخر نحو يد ودم وأب وأخ مما يعرب على العين .

ومن القائلين بأن الاعراب لفظىّ ابن درستويه وابن خروف والشلوبين وابن الحاجب وابن هشام وابن مالك ونسبه الى المحققين ، واستدلوا على ذلك بأن الاعراب قد يكون لازما لزوم مدلوله كرفع لعمرك أو نصب سبحان ، ورويدك فلا يصح قول من جعله تغييرا . وأجيب عن هذا بان ذلك ونحوه متغير بمعنى أنه صالح للتغيير أو متغير من حالة السكون التى كان عليها قبل التركيب . [٣]

واستدل أيضا أنصار هذا المذهب بأن الاختلاف أمر لا يعقل الا بعد التعدد فلو جعل الاختلاف اعرابا لكانت الكلمة فى أول أحوالها مبنية لعدم الاختلاف ولانه يقال : أنواع الاعراب رفع ونصب وجر وجزم ونوع الجنس ستلزم للجنس

المذهب الثانى وهو القائل بأن الاعراب معنوى والحركات وما ناب عنها دلائل فقد عرفوه بأنه : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا وهو ظاهر قول سيبويه واختاره الاعلم ، وأبو البركات ابن الانبارى وعبد القاهر الجرجانى [٤] وجماعة من المغاربة والتغيير بمعنى التغير والمراد به الانتقال ولو من الوقف الى الرفع أوغيره فلايرد أن التعريف لا يشمل نحو سبحان اللازم للنصب على المصدرية

=== وشرح القطر لابن هشام ص٤ والتسهيل ص ٧ والجامع الصغير لابن هشام ط١

(٢) انظر التصريح على التوشيح مع حاشية العليمى جـ١ ص ٦٠

(١) انظر شرح الشذور ص ٣٤ والامالى لابن الشجرى جـ٢ ص ٤٠
(٢) ، يس على الفاكهى جـ١ ص ٣٢ ويس على التصريح جـ١ ص ٦٠
(٣) ، الهمع جـ ١ ص ١٤ والاشباه والنظائر جـ ١ ص ٧٢ — ٧٣
(٤) ، شرح التسهيل لابن مالك جـ ١ ص ٣٤ — ٣٥

والمراد بالتغيير أيضا أثره الذى هو التغيير من اطلاق المصدر الذى هو التغيير وارادة الاثر الذى هو التغيير لان التغيير وصف قائم بالمتكلم فلا يصح تفسيرالاعراب به ولا حمله عليه لانه وصف قائم بالمتكلم ويلزم عليه وصف الشىء بصفة غيره لان الاعراب وصف للكلمة كالتغير وأما التغيير فهو وصف قائم بالمتكلم فلا يصح حمله على ظاهرة لان الخبر عين المبتدأ .

والمراد بآخر الكلمة مايشمل الآخر بحسب الاصل فيدخل تغيير الجزء الاول من المركب الاضافى على أن آخر الجزء الاول منزل منزلة الآخر .

والمراد بالكلمة هنا الاسم الظاهر الذى لم يشبه الحرف والفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره نون التوكيد ولا نون الاناث .

والمراد بالاختلاف فى التعريف تعاقبها واحدة بعد واحدة على معمول واحد لا التنازع مع الاجتماع .

أدلة هذا المذهب :

وقد استدلوا بأنه لو كانت الحركات و نحوها اعرابا لم تضف اليه فى قولهم حركات الاعراب وأجاب عن هذا أصحاب المذهب الاول بأن هذه الاضافة بيانية .

واستدلوا أيضا بأن حركة المعرب قد تزول بالوقف مع الحكم باعرابه ورد هذا بأنه عارض والعارض لا يعتد به .

كما استدلوا بأن السكون ليس بأثر وهو اعراب ورد هذا بأن الاثر أعم من وجود الحركة وحذفها .

واستدلوا أيضا بأن الاعراب فصل وتمييز بين المعاني والفعل والتمييز معنى من المعانى (١) .

واستدلوا أيضا بأن الاعراب على مذهبهم فيه تخصيص اللفظ ببعض اطلاقاته اللغوية بخلاف ما إذا جعلناه نفس الحركات والحروف ففيه نقل اللفظ بالكلية من مدلوله اللغوى وذلك غير جائز للمصطلحين . (٢)

وذهب فخرالدين الرازى الى أن الاعراب عبارة عن استحقاق الكلمات للحركات بسبب العوامل المحسوسة حيث قال : (الاعراب ليس عبارة عن الحركات والسكنات الموجودة فى أواخر الكلمات بدليل أنها موجودة فى المبنيات والاعراب غير موجود فيها بل الاعراب عبارة عن استحقاقها لهذه الحركات بسبب العوامل المحسوسة وذلك الاستحقاق معقول لا محسوس والاعراب حاجة معقولة لا محسوسة واذا قلنا فى الحرف انه متحرك أو ساكن فهو مجاز لان الحركة والسكون من صفات الاجسام والحرف

(١) الاشباه والنظائر جـ ١ ص ٥٨

(٢) تفسير فخرالدين الرازى جـ ١ ص ٤٥ — ٤٦

ليس جسما بل المراد من حركة الحرف صوت مخصوص يوجد عقب التلفظ بالحرف والسكون عبارة عن أن يوجد الحرف من غير أن يعقبه ذلك الصوت المخصوص المسمى بالحركة.(١)

فقد وافق الفخر أصحاب المذهب الثاني في معنوية الاعراب ولكن اتجه الى أنه ليس تغييرا وانما هو استحقاق الكلمات للحركات وهذا مما لا يصح لان الاستحقاق ليس اعرابا لان المبنيات من الاسماء تستحق الاعراب وان قام بها مانع منه لان الاصل في الاسماء الاعراب على الراجح .

الترجيح بين المذهبين :

والمذهب الاول هو الصواب والحق الذى نسير عليه لان المذهب الثانى يقتضى أن التغيير الاول وهو الانتقال من الوقف الى الرفع مثلا ليس اعرابا لان العوامل لم تختلف لان حقيقة اختلاف الاشياء أن يختلف كل منها الآخر .(٢)

وما يظن من حصول الاختلاف نظرا الى السكون السابق ليس بشيء لان نسبة الاختلاف الى طرفيه سواء فاذا كان هو الاعراب وكان الاسم في أحد طرفيه معربا لزم أن يكون في الطرف الآخر كذلك دفعا للتحكم فيكون في حالة السكون السابق معربا أيضا وهو باطل .(٣)

ولان الاعراب انما جيء به لتمييز المعانى والتمييز انما يكون بما يتلفظ به لا بالمعنى ، ولقول المحققين أنواعه رفع ونصب وجر وجزم .(٤)

وهذان المذهبان هما المشهوران في معنى الاعراب الاصطلاحى والاعراب مختص بالحرف الاخير من الكلمة لان العلامات الدالة على الاحوال المختلفة المعنوية لا تحصل الا بعد تمام الكلمة ولان الاعراب دليل والمعرب مدلول عليه ولا يصح اقامة الدليل الا بعد اقامة المدلول عليه ولو جعل أولا والحرف الاول لا يكون الا متحركا فلم يعلم أن الاعراب هو أم بناء ومن جملة الاعراب الجزم الذى هو سكون أو الحذف في آخر الافعال ولا يمكن النطق به في أول الكلام .(٥)

(١) تفسير فخر الدين الرازى جـ ١ ص ٤٥ — ٤٦

(٢) الاشمونى مع الصبان جـ ١ ص ٤٩

(٣) حاشية الجرجانى على الرضى جـ ١ ص ١٩

(٤) حاشية العطار على الازهرية ص ٤٥

(٥) انظر شرح المفصل جـ ١ ص ٥١ ، وانظر علا أخرى في المسائل الخلافية للعكبرى ص ٩٥ — ٩٨ ، والايضاح للزجاجى ص ٧٦

هل الاعراب زائد على ماهية الكلمة أولا ؟

الصحيح أن الاعراب زائد على ماهية الكلمة وجزم به أبو حيان وذكر ابن مالك أنه جزء منها ، وبعضها، وضعفه أبو حيان والظاهر أن محل الخلاف في الاعراب بالحركات أما الاعراب بالحروف فليس زائدا على ماهية الكلمة (١)

والصحيح أن الاعراب بالحركات كالجزء من الكلمة أيضا لان الحركات من الاحوال العارضة للكلمة والعرض لا يقوم بنفسه لذا نعتبر الاعراب إذا كان بالحركات من ماهية الكلمة أيضا ولا يوجد الا في الحروف وإذا كان بالحروف قام بنفسه على أن القول بالاعراب بالحروف هو قول الكوفيين فقط وأما البصريون فاختلفوا في ذلك وكثير منهم وعلى رأسهم سيبويه لا يقول بالاعراب بالحروف في شيء من الكلام قال سيبويه : وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل الى التكلم به (٢)

والخليل يرى أن الحركات زوائد وانما جيء بها ليتوصل بها الى النطق بالحروف وقد يستدل على كونه زائدا على الماهية إذا كان معربا بالحركات الفعل المضارع لان اعراب الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم يكون بحذف حرف العلة وهذا يدل على أن الاعراب من ماهية الكلمة أيضا إذا كان معربا بالحركات .

والجواب عن هذا أن في المسألة خلافا فابن السراج يذهب الى أن الاعراب ليس مقدرا على الفعل المضارع المعتل الاخر في حالة الرفع والنصب وفي حالة الجزم حذف الجازم الحرف لانه إذا وجد فضلة أزالها والاأخذ من جزء الكلمة ومثله بالدواء المسهل (٣) .

ومذهب سيبويه أن الجازم حذف الحركة المقدرة وحذف حرف العلة للفرق بين المجزوم والمرفوع وحرف العلة محذوف عند الجازم لا به (٤) .

أقسام الاعراب

أقسامه أربعة بالاستقراء الرفع والنصب والجر والجزم

١ ـ همع الهوامع جـ١ ص ١٥ ويس على الفاكهي جـ١ ص ٣٨

٢ ـ انظر الكتاب جـ٤ ص ٢٤١ ـ ٢٤٣

٣ ـ وقال لاننا انما قدرنا الاعراب في الاسم لانه فيه أصل فتجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره مع كون الفعل معربا وهذا مشكل لانه إذا لم يقدر الاعراب فلا معنى لتسميتها معربة ولا اعراب لها ويبدو أنها عنده مرفوعة بنفس الحرف انظر الفاكهي مع يس جـ١ ص ١٣٦ والاصول لابن السراج جـ٢ ص ١٦٤

٤ ـ وأيد أبو حيان سيبويه بأن الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وهذه الحروف =

وجعل أقسام الاعراب أربعة هو مذهب جمهور البصريين وجعل المازنى أقسام الاعراب ثلاثة تبعا للكوفيين : رفع ونصب وجر ، أما الجزم فليس باعراب عنده لأنه عدم الاعراب وهو مذهب أكثر الكوفيين .(١)

قال أبوحيان : وأنواع الاعراب الرفع والنصب والجر ، وأما الجزم فعده قوم من أنواعه وقال المازنى الجزم ليس باعراب وقال الكسائى وأكثر الكوفيين: أواخر الكلم على ثلاثة أحرف الرفع والنصب والجر أو الخفض ، فالرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة والجزم عند من أثبته اعراب بالحذف .(٢)

واعترض أبوحيان بأن ثلاثة منها ثبوتيات وواحد عدمى لأنه عدم تلك الثبوتيات وما يكون عدميا لا يشترك فى النوعية مع الوجودى فاذا ليست أنواع الاعراب أربعة ولذا قال أبوحيان : (عند من أثبته) وهو ليس من المثبتين له .(٣)

وردّ قول أبى حيان بأن ذلك لمجرد الضبط لا للجمع بين الوجوديات والعدميات وجعلها واحدا ، وحجة المازنى فى ذلك أن الجزم عدم الاعراب أى عدم الحركة والعدم لا يكون مجلوبا لشئ فلا يصح كونه اعرابا لأن الاعراب ما يجلبه العامل والجواب عن هذا أن السكون لما كان لازما لحذف الحركة كان أثرا للعامل(٤) .

واحتج أيضا بأن الجزم ليس فى الاسم حتى يحمل عليه المضارع لأن اعراب المضارع بالحمل على الاسم لمشابهته .(٥)

ويقول أيضا إن الجزم معناه القطع فمعنى جزم الفعل المستقبل قطع الاعراب عنه وذلك أن الفعل المستقبل عنده وعند جميع البصريين إنما يعرب إذا وقع موقع الاسم ، فقولك مررت برجل يقوم تقديره مررت برجل قائم وكذا محمد ينطلق تقديره محمد منطلق ..

وقال المازنى : فاذا قلت لم يقم فقد وقع الفعل موقعا لا يقع فيه الاسم فرجع الى أصله وهو البناء . . ورد هذا القول بأنه يلزم على هذا كون الأفعال فى حالة النصب غير معربة لأنها وقعت فى موقعا تقع فيه الأسماء والمازنى يقول هى معربة(٦)

= = ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة ولأن الاعراب زائد على ماهية الكلمة وهذه الحروف منها .

(١) ارتشاف الغرب جـ١ ق ١ مخطوط بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة والهمع جـ١ ص ٢٠

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٣) حاشية العطار على الأزهرية ص ٤٦ // (٤) انظر حاشية العدوى على شرح الشذور جـ١ ص ٥٦ // (٥) انظر حاشية الصبان جـ١ ص ٦٦ .

(٦) انظر الايضاح للزجاجى ص ٩٤ .

وقد مال الرضى الى هذا المذهب ونادى بوجوب اسقاط لفظى الجزم والجازم من النحو بدعوى أن كل كلمة ساكنة مبنية والمجزوم جاء على الاصل . (١)

وكون الحركات والحروف والحذف من أنواع الاعراب جار على القول بأن الاعراب لفظى لانها هى الاعراب وعلى القول بأنه معنوى هذه علامات وليست اعرابا .

فان قيل إذا كانت الحركات والحروف من أنواع الاعراب وقد تقرر أيضا كونها من أنواع البناء لزم اجتماع الاعراب والبناء على ذات واحدة وهو مستحيل لانهما ضدان .

والجواب ليست المذكورات بمجردها اعرابا ولا بناء حتى يلزم ما ذكر بل إن كانت مجلوبة للعامل فهى اعراب ، والا فان لزمت الآخر فهى بناء فإن قيل جعل هذه المذكورات أنواعا للاعراب ينافى جعل بعضها أصولا وبعضها فروعا لان الاصالة والفرعية لا تعقل فى الانواع بخلاف العلامات .

الجواب : الانواع التى لا يعقل فيها ذلك هى الانواع المنطقية وليست مرادة هنا ولو سلم ارادتها فالممتنع تفرع بعض أفراد النوع على بعض من حيث كونها أفرادا لذلك النوع . والمراد بالاصالة هنا أن يكون بعض الافراد أكثر استعمالا أو أغلب أو أرجح فى نظر الواضع ومثل هذا معقول فى الانواع . (٢)

الفرق بين ألقاب الاعراب وألقاب البناء .

الالقاب والانواع والاضراب والاقسام والاصناف ألفاظ مترادفة أو متقاربة المعنى والمعنى أن بعض أفرادها يسمى بالرفع وهكذا .

والبصريون يفرقون بين ألقاب الاعراب وألقاب البناء ، فالقاب الاعراب أربعة رفع ونصب وجر وجزم . وألقاب البناء أربعة أيضا ضم وفتح وكسر وسكون أو وقف والتمييز بين ألقاب الاعراب وحركات البناء وسكوتهما فى اصطلاح البصريين تقريب على السامع ، وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الاعراب فى المبنى وعلى العكس ولا يفرقون بينهما بل يطلقون كلا على كل . (٣)

(١) انظر الرضى عالم النحو واللغة ص ٣٦٨ وشرح الرضى على الكافية جـ ١ ص ٤٧ وجـ ٢ ص ٢٥٤

(٢) انظر يس على الفاكهى جـ ١ ص ٩٥

(٣) انظر شرح الرضى جـ ٢ ص ٣

والخلاصة أن النحاة اختلفوا فى اطلاق ألقاب الاعراب والبناء أحد هما على الآخر فيقال مثلا للمعرب مضموم وللمبنى مرفوع أم لا على ثلاثة مذاهب: فمنهم من قال يجوز اطلاق واحد منهما على الآخر وهم الكوفيون وتبعهم قطرب(١) ومنهم من قال لا يجوز اطلاق واحد منهما على الآخر لأن المراد الفرق وذلك يتم بعدمه وهم البصريون . ومنهم من قال يجوز اطلاق أسماء البناء على الأعراب دون العكس(٢) وهذا الخلاف لفظى لأنه عائد على التسمية فقط فان المراد من التماثل ان كان هو التماثل فى الماهية فالحس يشهد بأن الأمر كذلك . وان كان المراد حصول التماثل فى كونها مستحقة بحسب العوامل المختلفة فالعقل يشهد أنه ليس كذلك .

وسيبويه يسمى الحركات بالمجارى فقال : (وهى تجرى على ثمانية مجارعلى النصب والجر والرفع والجزم والفتح والكسر والضم والوقف وهذه المجارى الثمانية يجمعهن فى اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح فى اللفظ ضرب واحد والجر والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف .

وانما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شئ منها الا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شئ أحدث ذلك فيه من العوامل التى لكل عامل منها ضرب من اللفظ فى الحرف وذلك الحرف حرف الاعراب)(٣).

فقد أطلق سيبويه كلمة مجارى على مطلق الحركة سواء كانت حركة اعراب أم حركة بناء بدليل قوله وهى تجرى على ثمانية على النصب والرفع فابدل النصب والرفع وما بعدهما من ثمانية والبدل هو المبدل منه فى هذا الموضع وأبدل باعادة العامل ، وسمى الحركات مجارى مع أنها تجرى والمجارى موضع الجرى فالحركة لا تكون مجرى وذلك لأن المجرى فى معنى الجرى وهو مصدر والمصادر قد تلحق أوائلها الميم كما تقول مضرب فى معنى الضرب فكأن واحد المجارى فى هذا الوجه مجرى فى معنى الجرى وانما جمعها

١ - هو أبوعلى محمد بن المستنيرالبصرى كان أحد العلماء باللغة والنحو، أخذ عن سيبويه وعن جماعة من علماء البصرة وكان يخرج وقت السحر فيرامسيبويه فقال له أنت قطرب ليل فسمى بذلك اللقب . توفى سنة ٢٠٦ هـ .

٢ - انظر الاشباه النظائر جـ ١ ص ١٥٩ //

٣ - الكتاب جـ ١ ص ١٣ .

مع أن المصادر لا تجمع غالبا لان المصادر قد تجمع اذا كانت مختلفة أو ذهب مذهب الخلاف قال تعالى (وتظنون بالله الظنونا) أراد ظنونا مختلفة .

وقد روى عن المازنى أنه غلط سيبويه فى تسمية الحركات البنائية بالمجارى لان الجرى انما يكون لما يوجد تارة ويعدم تارة والمبنى لا يزول عن حاله فلم يجز تسميته بالمجارى بل كان الواجب أن يقال على أربعة مجار على الرفع والنصب والجر والجزم وهى الاصول الاعرابية ويدع ما سواهن .

فالجواب عن ذلك أن أواخر الكلم لا يوقف على حركاتهن وانما تلزمهن الحركات فى الدرج وليس كذلك صدور الكلام وأوساطها فجاز أن يصف حركات أواخر الكلم من الجرى بما لا يصف به أوائلها وأوساطها لان حركات الاوائل والأوساط لوازم فى الاحوال كلها وحاصل الجواب أن المبنيات قد تحرك عند الدرج ولا تحرك عند الوقف فلم تكن لتلك الاحوال لازمة لها ولان أواخر الكلم مواضع التغيير فيجوز اطلاق لفظ المجارى عليهن وان كان بعض حركاتهن لازما فى حال . (١)

فسيبويه جعل الاعراب أربع حركات وللبناء مثلها وفرق بين ألقاب حركات الاعراب والقاب حركات البناء وعلى ذلك سار البصريون وجماهير المتأخرين من النحاة على اختيار التفرقة بين ألقاب الاعراب وألقاب البناء لان أنواع الاعراب وأنواع البناء وان اتحدتا في الصورة مختلفتان فى الحقيقة كما اختلفتا فى الاسماء فان الاولى لازمة غير مجتلبة لعامل والثانية الرفعية والجرية مجتلبة لعامل واصطلحوا على تسمية الضمة والفتحة والكسرة والسكون فى الاعراب رفعا ونصبا وجرا أو خفضا وجزما وفى البناء فتحا وكسرا وضما وسكونا فلا يطلق اسم نوع من أنواع أحدهما على نوع من أنواع الاخر . (٢)

ولم يكن هذا الفرق فرقا اتفاقيا بل فرقا لائقا بما لهما فجعلوا التسمية اللائقة عليهما لمعنى فيهما . وبعض النحويين يقولون فارفع بالضم وانصب بالفتح واجرر بالكسر كما فعل ذلك ابن مالك فى المنظومة الصغرى والكبرى بينما عبر فى

(١) شرح الكتاب للسيرافى جـ١ ص ٢٣ مخطوط . وتفسير فخر الرازى جـ١ ص ٤٨

(٢) الصبان جـ١ ص ٦٦ وشرح الفريدة للسيوطى جـ ١ ص ٧٧

التسهيل بقوله : فارفع بضمة الخ على الاصل وفى العبارة الاولى تسامح والاصل فارفع بضمة وانصب بفتحة واجرر بكسرة فتكون الضمة والفتحة والكسرة مشتركة بين الحركات فتعم الحركات الاعرابية والبنائية وغيرها كضمة قاف قفل وضمة النقل والاتباع والتخلص من السكونين الخ .

قال الشيخ عبد القاهر الجرجانى : وقد تستعمل القاب البناء فى الاعراب فيقال لحركة زيد فى قولك رأيت زيدا : الفتح وذلك يفعل اتساعا واعتمادا على وضوح المعنى والاجود ان لا يفعل ومثل هذا الوقف والجزم لان الجزم للمعرب نحو لم يضرب والوقف للمبنى نحو بل وهل . (١)

والصحيح أن تسمية المبنى المضموم مرفوعا لا يراه محققو البصريين وقد استعمله بعض الكوفيون والبصريون انما أرادوا تقريب معرفته على المخاطب بسهولة وان كان لا فرق بين المعرب والمبنى فى النطق فجعلوا الضم والفتح والكسر المطلق لقبا للمبنى على الضم والفتح والكسر والسكون .

فعلامات الاعراب الاصلية أربعة الضمة فى حالة الرفع والفتحة فى حالة النصب والكسرة فى حالة الجر والسكون فى حالة الجزم هذا على القول بأن الاعراب معنوى وأما على القول بأن الاعراب لفظى فلا علامة بل الاعراب نفس الرفع والنصب والجر والسكون اذا الشىء لا يكون علامة على نفسه لان العلامة يجب أن تغاير صاحبها وقيل لا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعرابا وجعلها علامة فهى اعراب من حيث كونها أثرا يجلبه العامل وعلامات اعراب من حيث الخصوص لكن لا يخفى ما فيه من التكلف والصحيح هذه عبارة من يقول أن الاعراب معنوى وصارت تجرى على لسان من يقول : إن الاعراب لفظىّ من غير قصد (٢) وان كان يقول مرفوع رفعه كذا والقائل بأن الاعراب معنوى يقول مرفوع وعلامة رفعه كذا والمراد بالاصالة أن يكون بعض الافراد أكثر استعمالا أو أغلب أو أرجح فى نظر الواضع .

وأما العلامات الفرعية التى تنوب عن تلك العلامات الاصول فهى عشرة وجملة علامات الاعراب أربع عشرة علامة وفروع الضمة ثلاثة الالف فى المثنى والواو فى جمع المذكر السالم والاسماء الخمسة والنون فى الافعال الخمسة وفروع الفتحة

(١) المقتصد جـ ١ ص ١٠٠

(٢) انظر السجاعى على شرح القطر ص ٢١ والصبان جـ ١ ص ٦٢

أربعة : الالف فى الاسماء الخمسة والكسرة فى جمع المؤنث السالم والياء فى المثنى وجمع المذكر السالم وحذف النون فى الافعال الخمسة و فروع الكسرة اثنان : الياء فى جمع المذكر السالم والمثنى والاسماء الخمسة والفتحة فى الاسم الذى لا ينصرف وفرع السكون واحد : وهو الحذف فى الفعل المعتل الاخر ، وحذف النون فى الافعال الخمسة .

والمواضع التى تقع فيها النيابة سبعة : المثنى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم والاسم الذى لا ينصرف والافعال الخمسة والفعل المضارع المعتل الآخر ووجه انحصارها فى سبعة أن النائب فيها اما حرف عن حركة وهو باب الاسماء الستة وباب المثنى وباب جمع المذكر السالم .

واما حركة عن حركة وهو باب الجمع المؤنث السالم وباب مالا ينصرف . .

واما حرف عن حركة أوحذف عن حركة أو سكون وهو باب الامثلة الخمسة أو حذف حرف فقط عن السكون وهو باب الفعل المعتل .

والاعراب بالحركات هو الاصل لوجهين : أحدهما أنا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى لانها أقل وأخف وبها تصل الى الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكلف ما هو أثقل ولذلك كثرت فى بابها أعنى الحركات دون غيرها مما أعرب به . والثانى أنا لما افتقرنا الى علامات تدل على المعانى وتفرق بينها وكانت الكلمة مركبة من الحروف وجب أن تكون العلامات غير الحروف لان العلامات غير المعلم كالطراز فى الثوب لذلك كانت الحركات هى الاصل وقد خولف الدليل واعربوا بعض الكلم بالحروف لامر اقتضاه . (١)

قال أبو البقاء فى اللباب الاصل فى علامات الاعراب الحركات دون الحروف لثلاثة أوجه : أحدهما أن الاعراب دال على معنى عارض فى الكلمة فكانت علامته حركة عارضة فى الكلمة لما بينهما من التناسب .

والثانى أن الحركة أيسر من الحروف وهى كافية فى الدلالة على الاعراب واذا حصل الغرض بالاخصر لم يصر الى غيره .

والثالث أن الحروف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها فلو جعل الحرف دليلا على الاعراب لادى الى أن يدل الشىء الواحد على معنيين وفى ذلك

(١) شرح المفصل لابن يعيش جـ١ ص ٥١

اشتراك والاصل أن يخص معنى بدليل (١)

هل الاعراب فرع المعنى أو فارق بين المعاني

لاشك أن من شروط الاعراب معرفة المعرب قواعد النحو على وجه الاجمال بحيث تكون ماثلة في ذاكرته بأصولها وفروعها على اللحظة التي يتصدى للاعراب. كما أنه يجب عليه فهم وظائف أجزاء الكلام التي تؤديها الكلمة في العبارة .

ومن الشرط المهم للاعراب فهم المعنى لانه لا يمكن معرفة الوظائف النحوية إلا إذا عرفت المعنى المعجمي للكلمة المعربة مثال ذلك كلمة اللَّقْم من قولك أكلت اللَّقْم وأول ما يتبادر الى أذهاننا أنها مفعول به وهذا خطأ، لان المعجم يقول : اللَّقم سرعة الاكل وعليه يكون الاعراب الصحيح أنها مفعول مطلق لانها لا تدل على الشيء المأكول بل تدل على نوع من أنواع حدث الاكل وبيان لنوع الحدث وهو وظيفة من وظائف المفعول المطلق لا المفعول به ولهذا السبب قالوا الاعراب فرع المعنى أي أنه معتمد عليه **ولا يتهيأ الا بمعرفته** وقد كان علماء النحاة يوصون تلاميذهم بأن لا يعربوا كلاما قبل أن يعرفوا بالضبط معنى كل مفرد من مفرداته(٢) . قال ابن هشام في مطلع الباب الخامس من المغني : وأول ما يجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا كان أو مركبا ولهذا لا يجوز اعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه وذكر أمثلة على ذلك وعلى هذا فالاعراب فرع المعنى المعجمي لمفردات الكلام وفارق بين المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية والاضافة لاطلاق المعاني والله أعلم ويقول السيوطي بعد أن ذكر ما قاله ابن هشام : وقد يتجاذب المعنى والاعراب الشيء الواحد بأن يوجد في الكلام أن المعنى يدعو الى أمر والاعراب يمنع منه والمتمسك به صحة المعنى ويؤول لصحة الاعراب وذلك كقوله تعالى (إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر) ٩،٨ فالظرف الذي هو يوم يقتضي المعنى أنه متعلق بالمصدر وهو رجع أي أنه على رجعه في ذلك اليوم لقادر ولكن الاعراب يمنع منه لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله فيجعل العامل فيه فعلا مقدرا دل عليه المصدر وكذا قوله تعالى (أكبر من مقتكم أنفسكم اذ تدعون الى الايمان) (٣)

(١) الاشباه والنظائر جـ٢ ص٢٢ ـ ٢٣ ٢ ـ انظر المحيط جـ٣ ص٢٩٦

(٣) آية ١٠ غافر

فالمعنى يقتضى تعلق إذ بالمقت والاعراب يمنعه للفصل المذكور فيقدر له فعل يدل عليه .

وقد يقع فى الكلام تفسير معنى وتفسير اعراب والفرق بينهما أن تفسير الاعراب لابد من ملاحظة الصناعة النحوية وتفسير المعنى لا تضره مخالفة ذلك (١)

وهكذا يبدو أنه لا تعارض بين كون الاعراب فرعا للمعنى وبين كونه فارقا بين المعانى لان كونه فرع المعنى بالنسبة للمعنى المعجمى لمفردات الكلام ولا تعرب الكلمة الا بعد فهم معناها وكونه فارقا بين المعانى بالنسبة للمعانى النحوية .

قال ابن فارس فى بيان علاقة الاعراب بالمعنى من المعلوم الجليلة التى اختصت بها العرب الاعراب الذى هو الفارق بين المعانى المتكافئة فى اللفظ وبه يعرف الخبر الذى هو أصل الكلام ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام ولا صدر من مصدر ولا نعت من توكيد . (٢)

ويرى جميع النحاة أن حركات الاعراب تدل على المعانى المختلفة التى تعتور الاسماء وتفرق بينها من فاعلية ومفعولية أو اضافية أو غير ذلك ككونه منهيا عنه أو مأمورا به بالنسبة للفعل المضارع وخالف النحاة قطرب وعاب على النحاة دلالة الحركة الاعرابية على المعاني وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعانى والفرق بين بعضها وبعض واحتج بأن الفعل المضارع معرب ولا يحصل باعرابه فرق فكذلك الاسماء وبأن الفاعلية والمفعولية تدرك بالمعنى ومصداق ذلك أن الاسماء المقصورة لا يظهر فيها اعراب ومعانيها مدركة وانما أعربت العرب كلامها لما يلزم المتكلم من ثقل السكون لان الاسم فى حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الاسكان فى الوقف والوصل وكانوا يبطئون عند الادراج فلما وصلوا جعلوا التحريك معاقبا للاسكان ليعتدل الكلام

قال ويدل على صحة ماذكرنا أننا نجد فى كلامهم أسماء متفقة فى الاعراب مختلفة المعانى وأسماء مختلفة الاعراب متفقة المعانى فما اتفق اعرابه واختلف معناه قولك : ان زيدا أخوك ولعل زيدا أخوك وكأن زيدا أخوك ، اتفق اعرابه

(١) انظر الاتقان جـ١ ص ١٨٣ والمغنى أول الباب الخامس والخصائص جـ ٣ ص ٢٥٥ وما بعدها .

(٢) الصاحبى ص ٧٦

واختلف معناه وما اختلف اعرابه واتفق معناه قولك ما زيد قائما ، وما زيد بقائم اختلف اعرابه واتفق معناه .

قال فلو كان الاعراب يد خل الكلام للفرق بين المعانى لوجب أن يكون لكل معنى اعراب يد ل عليه لا يزول الا بزواله ورد وا عليه وقالوا : أما الفعل المضارع فاعرابه يفرق بين المعانى أيضا لا نه يتوارد عليه المعانى المختلفة التى تلتبس وأن اعراب المضارع استحسان لشبهه بالاسماء ولوكان الا مر كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة ورفعه أخرى ولجاز نصب المضاف اليه لان القصد فى هذا انما هو الحركة تعاقب سكونا يعتد ل به الكلام ، وأى حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخير فى ذلك وفى هذا فساد الكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم .

وأما اختلاف الاعراب واتفاق المعنى وعكس ذلك فى الاسماء التى تقدم ذكرها فلا يلزم لان أصل د خول الاعراب فى الاسماء التى تذكر بعد الافعال لانها يذكر بعد ها اسمان أحد هما فاعل والآخر مفعول فمعناهما مختلفان فوجب الفرق بينهما ثم جعل سائر الكلام على ذلك وأما الحروف التى ذكرها فهى محمولة على الافعال فهذه فروع عارضة حملت على الاصول المعللة لضرب من الشبه وذلك لا يمنع من ثبوت المعنى .(١)

فقد تبع قطربا الدكتور ابراهيم أنيس فى كتابه من أسرار اللغة وذهب الى أنه ليس للحركة الاعرابية مدلول (٢) فلا داعى الى ذكر كلامه الذى هو أوهن من بيت العنكبوت وكيف تورد كلام انسان يقول أن النحاة وضعوا قواعدهم قبل أن يتم لهم الاستقراء الصحيح وأنهم سمعو شيئا وأخطئو تفسيره واستنبطوا قواعده قبل أن يتم لهم الاستقراء هذا منهجه وأنا لست بصدد الرد عليه والا يطول بنا الكلام ويد ل على صلة الاعراب بالمعنى القراءات القرآنية المتعد دة ولكل قراءة توجيه فى معنى الآية هذا ، والمعرب هوالاسم المتمكن والفعل المضارع اذا لم يباشر

(١) انظر الايضاح للزجاجى ص ٦٩ ــ ٧١ والمسائل الخلافية للعكبرى ص ٨٩

(٢) انظر من أسرار اللغة ص ٢٢١ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٢٥ ، ٢٤٩

آخره نون التوكيد ولا نون الاناث .

الخلاف فى المستحق للاعراب من الاسماء والافعال .

اختلف البصريون والكوفيون فى الاعراب هل هو أصل فى الاسماء والافعال أو هو أصل فى أحدهما وفرع فى الآخر وعند البصريين أصل فى الاسماء فرع فى الافعال لان الاسم يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة وهى الفاعلية والمفعولية والاضافة فلولا الاعراب ما عملت هذه المعانى والتبس الفاعل بالمفعول لذا وجب أن يفرق بينهما بالاعراب وكان الاعراب أصلا فيه لانه قد افتقر اليه فى بعضها وحمل سائر الاسماء عليها بخلاف الفعل لان اللبس فيه لا يعرض لان اختلاف صيغة يدل على اختلاف المعانى فيستغنى عن الاعراب نحو قام إذا أردت الزمان الماضى وسيقوم اذا أردت المستقبل ويقوم الآن اذا أردت الحال .

وذهب الكوفيون والاخفش الى أن الاعراب أصل فيهما واستدلوا بما استدل به أهل البصرة على أنه أصل فى الاسماء من أنه قد افتقر اليه فى الافعال لان اللبس الذى أوجب الاعراب فى الاسماء موجود فى الافعال فى بعض المواضع ألا ترى أنك اذا قلت لا تأكل السمك وتشرب اللبن وحذفت الاعراب لم تدر هل نهيت عنهما على كل حال أو عن الجمع بينهما أو عن احدهما وأبحت الآخر فالحالة الاولى تقتضى جزم تشرب والثانية تقتضى نصبه والثالثة تقتضى رفعه .

وكذلك أيضا قالوا اذا قلت لتضرب زيدا وتسقط الاعراب لم تدر هل اللام لام كى أو لام الامر وكذلك اذا قلت لا تضرب زيدا وتسقط الاعراب لم تدر هل لا للنهى أو للنفى وهذا الذى استدل به أهل الكوفة لا حجة فيه لان المثال الاول وهو لا تأكل السمك الخ لو سقط الاعراب لظهر الناصب وهو أن والجازم وهو لام الأمر لان النصب فى الثانية باضمار أن والجزم على العطف والرفع على القطع فكانت هذه المعانى لا تلتبس وكذلك أيضا استدلالهم بقولهم لتضرب زيدا لا حجة فيه لان الامر لا يقع الا صدرا ولام كى لا تقوى الا بعد تقدم كلام ، تقول مثلا جئت لتضرب زيدا .

وكذلك قولهم فى الاستدلال بلا تضرب زيدا لاننا لو حذفنا الاعراب لم يلتبس لان للنفى حرفا آخر غير (لا) مثل : لن ولم وما فكنا نأتى بواحد من هذه الحروف والدليل أيضا على أن الاعراب أصل فى الاسماء أنها كلها معربة الا ما أشبه

المبنى والأفعال كلها مبنية الا ما أشبه المعرب فدل ذلك على أنها مبنية فى الأصل اذ لو كان أصلها الاعراب لكان الماضى معربا فدل هذا على بطلان مذهبهم .[1]

ونقل ضياء الدين بن علج[2] فى البسيط عن بعض النحويين أن الاعراب أصل فى الأفعال فرع فى الأسماء والفعل أحق بالاعراب من الاسم لأنه وجد فيه بغير سبب فهو له بذاته بخلاف الاسم فهو له لا بذاته فهو فرع نص على ذلك ابن عقيل فى شرح قول ابن مالك .

... وأعربوا مضارعا ان عربا

من نون توكيد مباشر نون اناث كيرعن من فتن

وهذا القول لا يصح لأن اعراب المضارع بحق الشبه للاسم . قال أبوحيان وهذا الخلاف لا يترتب عليه كبير منفعة وليس كذلك بل تظهر ثمرة الخلاف فى فعل الأمر وعلة اعراب المضارع أما فعل الأمر فهو مبنى عند البصريين ومعرب عند الكوفيين ، قال البصريون أن الفعل ليس أصله الاعراب وانما أصله البناء وانما أعرب منه ما أعرب لشبهه بالاسم وهذا لم يشبهه ولذلك لم يعرب واستدلوا بأدلة أخرى كثيرة لا داعى الى ايرادها وهذا هو المقصود وانتهى الغرض.

وقال الكوفيون : ان فعل الأمر معرب ومجزوم لأنه قطعة من المضارع وعامل الجزم اللام لأنه مأخوذ من الفعل المضارع المقترن باللام ، فاللام كما تعمل الجزم فى الفعل المضارع تعمل الجزم فى فعل الأمر واختار ابن هشام مذهبهم واحتج لهم بسبع أدلة .[3]

وأما علة اعراب المضارع فقال البصريون : انما أعرب لمشابهته الاسم فى الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريانه على لفظ اسم الفاعل فى الحركات والسكنات وعدد الحروف وتعيين حروف الأصول والزوائد .

١- شرح الجمل لابن عصفور جـ ٢ ص٣٣٠ - ٣٣١ ، وهمع الهوامع جـ ١ ص ١٥ ، والايضاح للزجاجى ص ٧٧ .

٢- قال السيوطى فى البغية أكثر أبوحيان فى النقل عنه ولم أقف له على ترجمة .

٣- انظر شرح الجمل لابن عصفور جـ ٢ ص٣٢٧ - ٣٢٨ والمغنى جـ١ص٢٥١- ٢٥٢ .

أما الابهام والتخصيص فانه يصح للحال والاستقبال اذا قلنا زيد يقوم وهو مبهم فيهما كما أنك اذا قلت زيد سيقوم أو سوف يقوم اختص بالمستقبل دون الحال فاختص بعد شياعه كما أن الاسم يختص بعد شياعه اذا قلت رأيت الرجل فادخلت على الواحد المبهم من الاسماء الالف واللام قصراه على واحد بعينه فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما أن الاسم يختص بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه وأما قبوله لام الابتداء فان لام الابتداء تدخل عليه في خبر إن كما تدخل على الاسم تقول : إن زيدا ليقوم كما تقول إن زيدا لقائم .

وأما جريانه على لفظ اسم الفاعل في حركاته وسكناته نحو يضرب فانه على وزن ضارب في حركته وسكونه فلما أشبه الاسم الفعل المضارع من هذه الاوجه أعطى الاعراب فهو للاسم بحق الاصل وللفعل بحق الشبه (١)

وذهب الكوفيون الى أن اعراب المضارع بطريق الاصالة لا بالمشابهة وذلك لانه يتوارد عليه المعاني المختلفة وقد تقدم قريبا بيان تلك المعاني والله أعلم

١ ـ الاشموني مع الصبان جـ١ ص ٥٩ والتذكرة للصيمري جـ١ ص ٧٢ وانصر هذه المسألة في الانصاف جـ٢ ص ٥٥٠

الباب الأول : في نشأة العوامل وبيان حقيقتها
في علم النحو وبيان أقسامها وعللها وفيه خمسة فصول

الفصل الأول : في نشأة العوامل وتطورها والفرق بينها وبين
المقتضي للإعراب

الفصل الثاني : في حقيقة العوامل بين الإثبات والإنكار

الفصل الثالث : في الأصول والقواعد التي وضعها النحاة للعوامل

الفصل الرابع : في أقسام العوامل وأنواعها

الفصل الخامس : في عوامل الإعراب والعلل النحوية

الفصل الاول في نشأة العوامل وتطورها والفرق بينها وبين المقتضى للاعراب

قد تقدم الكلام على نشأة لاعراب ونشأة الاعراب هي نشأة النحو بعينها فقد تقدم بيان اختلاف الروايات في أول من وضع النحو والاسباب التي دعت الى وضع النحو ومقصودنا في هذا الصدد أن نتعرف على أول من تنبه لنظرية العوامل في النحو قبل الخليل وسيبويه أما قبل الخليل فقد تقدم لنا أن أول خطوة خطاها أبو الاسود هو نقط الاعراب فقد كان أن يكون من المقطوع به أن أوليات قواعد النحو كانت على يد أبي الاسود وكان له فضل السبق وشرف التقدم وقد أشرك بعض الرواة معه في هذا الصنيع تلميذيه نصر ابن عاصم وابن هرمز ..

ويقول الزبيدي في طبقاته : (ان أول من أصل النحو وأعمل فكره فيه أبو الاسود ظالم بن عمرو الدؤلي ونصر بن عاصم وعبد الرحمن ابن هرمز فوضعوا للنحو أبوابا وأصلوا له أصولا فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف) (١)

ثم وصل ما أصلوه من ذلك تلاميذهم الآخذون عنهم فكان لكل واحد منهم منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول ومد من القياس وفتق من المعاني وأوضح من الدلائل وبين من العلل ..

ومن تتبع جميع الروايات في هذا الموضوع لا يجد إلا ما يستأنس به وليس هناك نص مقطوع أو مرجوح يعطي صراحة نشأة نظرية العوامل قبل الخليل وسيبويه والفراء الكوفي وبعض الروايات لا يتمشى مع العقل وطبائع الأشياء فالاصل في كل فن أن تبدأ فيه نظرات متناثرة هنا وهناك ثم يتاح له من يصوغ هذه النظرات صياغة علمية تقوم على اتخاذ القواعد وما يندرج تحتها من أقيسة وعلل ..

ولو وضع أبو الاسود شيئا من أبواب النحو لروى لنا سيبويه في كتابه وهو أقدم وثيقة نحوية وملتنا وعدم رواية سيبويه في كتابه شيئا من ذلك مما يثير الشك في صحة هذه الرواية ولم نجد رأيا منسوبا الى أبي الاسود في كتاب سيبويه

١ ـ الزبيدي ص٢ (الطبقات)

مما يتعلق بالنحو والصرف الا في مجال الاستشهاد بشعره فنحو أبي الأسود عبارة عن وضع الجذور للنحو فهو المؤسس الاول ونسبة الوضع للفن انما تعتبر نتيجة لقيام الواضع ببعض الابواب الاساسية في ذلك الفن وهذا ما حصل من أبي الاسود.

ثم إن أبا الاسود لو وضع عوامل الرفع والنصب والجر والجزم كما تشير اليه الرواية السابقة التي رواها الزبيدي وباب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف. لكان ذلك وضعا للنحو كله لان علم النحو عبارة عن المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والباقي مقدمات للنحو ومكملات فقد حصر بعض النحاة النحو الى عوامل ومعمولات وعمل ولذا قلت إن هذه الرواية وغيرها .. وتعتبر مما يستأنس بها لا مما يجب الرجوع اليها وربما تكون صحيحة في الواقع ونفس الامر ولكن الحكم على ظاهر ما يبدو والله أعلم بالحقيقة ..

ولما انقضى القرن الاول الهجري وبدأت طلائع القرن الثاني الهجري وجدنا عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي الذي يمثل نقطة تحول في تاريخ الدرس النحوي يقول عنه ابن السلام الجمحي : (كان أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل(١)

وانا تأملنا ما نقل عن عبد الله بن أبي اسحاق نجد بعض التعليلات في النحو تدور كلها في البحث عن أسباب حركات الاعراب.

وأغلب الظن أن منهج النحو قبل الخليل وسيبويه فضلا عن قلته كان شبه الرواية للمسموع فلم تنبت بينهم فكرة القياس والعوامل واقتصارهم على الحفظ ولم تصل الينا أية وثيقة من نحاة الطبقة الاولى من البصريين وأما الطبقة الثانية فقد نهجت منهج الاستنباط والعلل واستعمال القياس فوضعت كثيرا من أصول النحو ومسائله وزعيم هذه الطبقة هو عبد الله بن أبي اسحاق وعيسى ابن عمر الثقفي فيظهر نحوهم من خلال القراءة القرآنية والرواية عن العرب الموثوق (٢)

وعيسى ابن عمر الثقفي كان يتوسع في تقدير العوامل المحذوفة من ذلك ما رواه سيبويه عنه من أنه كان يلفظ قولهم : (ادخلو الاول فالاول) يرفع الكلمتين الاخيرتين على تقدير أنهما مرفوعان بفعل محذوف تقديره ليدخل (٣)

١ ـ مقدمة طبقات فحول الشعراء ص١٤.
٢ ـ انظر نشأة النحو ص ٢٩
٣ ـ الكتاب جـ١ ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩

ولذا قالوا ان عيسى بن عمر كان يتوسع فى تقدير العوامل المحذوفة ولعله هو الذى لقن تلميذه الخليل والنحاة من بعده فكرة تقدير العوامل المحذوفة التى عمموها فى كثير من العبارات ووضع أصلا مما يدل على دقة حسه اللغوى وهو اختيار النصب فى الالفاظ التى جاءت عن العرب فى بعض العبارات مرفوعة ومنصوبة.(١)

وكان عيسى بن عمر يقرأ قوله تعالى : (براءة من الله) بالنصب قال ابن عطية أى الزموا وفيه معنى الاغراء وقال الزمخشرى اسمعوا براءة .(٢)

وروى سيبويه أن ابن أبى اسحاق أجاز هذا البيت :(٣)

وإياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب

كأنه قال : اياك ثم أضمر بعد ايا فعلا آخر فقال : اتق المراء وكان عيسى وأبو عمرو يقرأن (ياجبال أوبى معه والطير) .(٤) بالنصب ويختلفان فى التأويل وكان عيسى يقول : هو على النداء كما تقول : يا زيد والحارث لما لم يمكنه ويالحارث وقال أبو عمرو : لو كان على النداء لكان رفعا ولكنها على اضمار وسخرنا الطير لقوله على اثر هذا ولسليمان الريح .(٥)

ويقول سيبويه فى باب ما يجرى من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه: (وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئا من الترخم على اضمار شىء يرفع: ولكنه ان قال ضربته لم يقل أبدا الا المسكينَ يحمله على الفعل وان قال ضربانى قال المسكينان حمله ايضا على الفعل وكذلك مررت به المسكينِ يحمل الرفع على الرفع والجر على الجر والنصب على النصب ويزعم أن الرفع الذى فسرنا خطأ وهو قول الخليل وابن أبى اسحاق) فالخليل وابن أبى اسحاق يجوزان أن يكون الاسم مرفوعا والتقدير هو ولا يرى ذلك يونس بل أوجب الاتباع فى الترحم اما على النصب فيما أمكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو رأيته البائس ومررت به المسكين .(٦)

(١) انظر طبقات فحول الشعراء لابن السلام ص ١٨ والمدارس النحوية ص ٢٦
(٢) البحر المحيط جـ ٧ ص ٤ .
(٣) البيت للفضل بن عبد الرحمن القرشى . انظر الخزانة جـ ١ ص ٤٦٥
(٤) سورة السبأ (١٠) .
(٥) الحلقة المفقودة من تاريخ النحو ص ٢٧٢ نقلا عن الزبيدى .
(٦) الكتاب جـ ١ ص ٢٣٥

ويبدو مما تقدم لنا ابتداء القول بحذف العوامل في فجر علم النحو في تلك الطبقة الثانية من النحاة البصريين وقد تتبعت جميع آراء النحاة قبل الخليل فلم أفلح بنص مقنع يثبت بنظرية العوامل في النحو غير ما سبق أن ذكرت .

والحق أن الذي ثبت أصول نظرية العوامل ومد فروعها هو الخليل بن أحمد وهو الذي أحكمها احكاما بحيث أخذت صورتها التي ثبتت عليها على مر العصور فقد أرسى قواعدها ذاهبا الى أنه لا بد مع كل رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل في الاسماء والافعال المعربة . (١)

ولعل الخليل التفت الى العوامل حيث بدء يدرس تأليف الاصوات اللغوية ولاحظ أن لبعض الحروف في تأليفها تأثيرا في بعض وقد رأى وهو يتذوق الحروف ويحدد مخارجها ويرقب تأليفها بعضها مع بعض أن لبعض هذه الحروف انسجاما وائتلافا مع بعض وتنافر مع بعض آخر وأن الموسيقى اللفظية لا تتأتى إلا إذا كانت الحروف متآلفة على نظام خاص كأن لا تكون الحروف من مخرج واحد أو من مخارج متقاربة فثقيل على اللسان أن ينطلق بكلمات مؤلفة من أصوات متماثلة المخارج أو متقاربة المخارج واذا استساغ العربي أن يأتي بحرفين متعاقبين وهما من مخرج واحد فان ذلك يكون في الاحياز القاصرة على تأدية أعمالها في سهولة ويسر لمرونة عضلها ولا يكون ذلك في حروف الحلق لعدم مرونتها فحروف الحلق أقل الحروف تمازجا وانسجاما ويقول في ذلك الخليل وسمعت كلمة شنعاء فأنكرنا تأليفها يعني الهعخع (٢)

والامثلة التي روعي فيها الانسجام الموسيقي في تأليف الكلام وصور فيها تأثر الحروف بعضها ببعض من ناحية أخرى كثيرة تتمثل فيما عرفه النحاة من ظواهر الادغام والابدال والاعلال وغيرها وقد لاحظ الخليل ندرة أصوات الحلق وندرة تلاقي الاحرف المتقاربة المخارج والصفات كما لاحظ أنه قد يؤثر الحرف في الحرف حتى يزحزحه الى مثل مخرجه ليكون عمل اللسان في الحرفين واحدا وليتحقق الانسجام الموسيقي كقلب السين صادا إذا وقعت بعدها قاف متصلة بها أو منفصلة عنها نحو صقت وسبقت والصويق في : سقت وسبقت والسويق .

(١) انظر المدارس النحوية ص ٣٨
(٢) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص ٢٧١

وكالمماثلة الجزئية التي تتمثل في فاء افتعل وافتعالا في اصطبر واصابر وغيرها وقد ينقله الى مخرجه حتى يكونا حرفين متماثلين ليكون عمل اللسان واحدا كما اذا اجتمع واو وياء وكانت الاولى منهما ساكنة فان الواو تنقلب ياء تقدمت على الياء أو تأخرت عنها نحو الطي والحيي (١) .

فمن ملاحظة هذه الظواهر اللغوية التي يرجع الى الاصوات من تآلف وتنافر وتأثير بعض الحروف في بعض وملاحظة أثر الاستعمال في كثير من الابنية والجمل نفذ الخليل بن أحمد الى نظرية العوامل وأن فكرة العامل الاولى جاءت اليه من ملاحظة تلك التفاعل بين الحركات والحروف والكلمات (٢) بالاضافة الى ما أشار اليه عبد الله ابن أبي اسحاق من القول ببادرة العوامل التي سبق ذكرها ، ثم تبع الخليل كل من نحاة البصرة والكوفة .

وليس للخليل كتاب ألف في النحو وإنما علم مسائل النحو تلميذه سيبويه وفي كتاب العين مادة نحوية خصبة يستطيع الباحث من خلالها اثبات نظرية الخليل وآراءه النحوية ..

وقد لاحظ الفراء الكوفي أيضا أن لبعض الحركات تأثيرا في بعض وبنى على ذلك ظاهرة الاتباع في قراءة الحمد لله بكسر الدال وكان يقول : أما من خفض الدال من (الحمد لله) فإنه قال هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعد كسرة أو كسرة بعد ضمة ووجدوا الكسرتين وتجتمعان في الاسم الواحد مثل ابل فكسروا الدال ليكون على مثال من أسمائهم (٣)

ولاحظ الكوفيون أيضا أن لبعض الكلمات تأثيرا في بعض فاذا جاورت كلمة كلمة أخرى أثرت فيها واذا فصلت بفاصل وبعدت عنها زال أثرها والامثلة على ذلك كثيرة منها

١ ـ قد اتفقت المدرستان على أنه اذا اتصلت (ما) الكافة بإن أو أن ارتفع

١ ـ انظر مدرسة الكوفة ص ٢٧١ والكتاب جـ ٣ ص ١٦٢

٢ ـ مدرسة الكوفة ومنهجها ص ٢٦٩ ـ ٢٧٦

٣ معاني القرآن للفراء جـ ١ ص

الاسم بعدها نحو إنما الهكم اله واحد وجاز أن يليها الفعل نحو إنما قام خالد

٢ ـ وانفرد الكوفيون بجواز الغائها ودخولها على الفعل في كل موضع تفصل فيه عن الفعل بفاصل ..

قال أبو العباس ثعلب : قال أبو عثمان المازني إذا قلت إن غدا يجيء زيد على اضمار الامر وتضمر الهاء فيرجع الى غير شيء قال أبو العباس كل هذا غلط العرب تقول : إن فيك يرغب زيد ولا يحتاج الى اضمار الامر لان المجهول ، يعني ضمير الشأن ـ لا يحذف ومن قال : إنه قام زيد لم يحذف الهاء لان الهاء دخلت وقاية لفَعَلَ ويَفْعَلُ ، فاذا سقطت ما كان خطأ أن يلي إن فعل ويفعل (١)

كأنهم كانوا يذهبون الى أن الاعراب مظهر من تأثير بعض الكلمات في بعض كما أثر بعض الحروف في بعض وهكذا كانت فكرة العوامل تداعب أذهانهم وإن لم تتوفر لهم خطوطها الرئيسية أو لم تنضج نضجا تصبح معه نظرية تامة .

وقد بين الخليل عمل إن وأخواتها في نصبها لاسمها لانها تشبه الفعل ولكنها أقل مرتبة منه فلم يجز تأخير اسمها عن خبرها ولا اضمار مرفوعها فيها يقول سيبويه زعم الخليل أن هذه الحروف (يعني إن وأخواتها) عملت عملين الرفع والنصب حين قلت كأن أخاك زيد الا أنه ليس لك أن تقول كأن أخوك عبد الله تريد كأن عبد الله أخوك لانها لا تتصرف تصرف الافعال ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان ومن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما فلم يجروها مجراها ولكن قيل : هي بمنزلة الافعال فيما بعدها وليست بأفعال (٢)

وهكذا يبدو في هذا النص الذى نقله سيبويه عن الخليل بعض أحكام العوامل من حيث طبيعة العمل والضعف والقوة والتقديم والتأخير والحذف فبذلك يكون الخليل أول من تناول ظاهرة العوامل بالدراسة الشاملة وفتح بابا لتطويرها أمام سيبويه . العوامل

ويعتبر الخليل أيضا صاحب فكرة ابطال عمل العوامل والالغاء والاعمال في

١ ـ مجالس ثعلب ص ٣٢٩

٢ ـ انظر الكتاب لسيبويه جـ ١ ص ٢٨٠ وما بعدها

باب ان وظن وأخواتهما وفى غيرهما من الابواب النحوية وقال : اذا دخلت ما على ان هى وأخواتها كفت عن العمل أو الغى عملها ماعدا ليت فانه يجوز معها الالغاء والاعمال إذا وليتها (ما) (١)

وليس هذا فحسب بل فتح مباحث حروف الجر الاصلية والزائدة وبين أن حروف الجر الزائدة تعمل عملا لفظيا فيما بعدها مع ملاحظة موقعه من الاعراب بالنسبة للعوامل التى تطلبه وقال فى قوله تعالى (قل كفى بالله شهيدا بينى وبينكم) (٢) وانما هو كفى الله بالرفع ولكنك لما أدخلت الباء عملت (٣) وفى مجال ابطال عمل العامل قال سيبويه : قال الخليل : انما لا تعمل فيما بعدها كما أن أرى اذا كانت لغوا لم تعمل فجعلو هذا نظيرها من الفعل كما كان نظير ان من الفعل ما يعمل (٤) وكذلك بين الخليل عوامل الجزم وذكر أن ادوات الجزاء تعمل فى كل من فعل الشرط وجوابه وأن ان الجازمة هى أم الباب الخاص بأدوات الشرط الجازمة لانها لا تخرج من بابها ولا تفارق الشرط أبدا بينما غيرها من أدوات الجزاء يفارق الباب مثل من فهى تأتى شرطيه وتأتى استفهامية وقد أشار سيبويه الى ذلك فقال : زعم الخليل أن ان أم حروف الجزاء فسألته لم قلت ذلك فقال من قبل أنى أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاما ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء وهذه يقصد ان ان على حال واحدة أبدا لا تفارق المجازاة (٥) وذكر سيبويه أمثلة فى جواب الامر وفى جواب النهى وفى جواب الاستفهام والتمنى والعرض ثم نقل عن الخليل ان كل هذه الصيغ فيها معنى ان الشرطية لان القائل اذا قال ائتنى آتك فان معنى كلامه ان يكن منك اتيان آتك وهكذا جميع الصيغ . (٦)

والخليل يعتبر أول من وسع أحكام العوامل من حذفها وتقديرها فالعوامل عنده تعمل ظاهرة ومحذوفة وكثيرا ما يوجه الخليل بعد المرفوعات فى كلام العرب بأنها خبر مبتدأ محذوف ومن ذلك مانقله عنه سيبويه حيث قال : وزعم الخليل انه يقول : مررت

(١) الكتاب جـ ١ ص ٢٨٢ ومابعدها والمدارس النحوية ص ٣٢ — ٣٩
(٢) الاسراء (٩٦)
(٣) الكتاب جـ ١ ص ٤٨
(٤) ، جـ ١ ص ١٨٣
(٥) ، جـ ٣ ص ٦٣ ، والمدارس النحويه ص ٣٩
(٦) انظر الكتاب جـ ٣ ص ٩٣ — ٩٤

مررت به المسكين على البدل وفيه معنى الترحم وبدله كبدل مررت به أخيك وكان الخليل يقول : ان شئت رفعته من وجهين فقلت مررت به البائسُ كأنه لما قال مررت به قال المسكينُ هو كما يقول مبتدئا المسكينُ هووالبائسُ أنت وان شاء قال مررت به المسكين هو والبائس أنت وان شاء قال : مررت به المسكينَ (١) كما بين مواضع حذف الفعل الناصب للمفعول به وأنه تارة يحذف جوازا اذا قامت قرينة تدل عليه فيجوز اظهاره واضماره وتارة يحذف وجوبا وجعل من الحذف الجائز قول الشاعر :

الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت

اذ جعل تقديره الا ترونني رجلا هذه صفته فحذف الفعل المدلول عليه بالمعنى (٢) وقد يحذف العامل وجوبا كما هو معروف في باب التحذير والاختصاص ويجعل الخليل من مواضعه المدح كما في الاختصاص وكذلك الذم وعند تعرضه للآية الكريمة (لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة) (٣) يقول الخليل ان كلمة مقيمين منصوبة بفعل محذوف قصدا للبناء والتعظيم كأنه قيل أذكر أهل ذلك وأذكر المقيمين ويقول هذا شبيه بقولهم في الاختصاص انا بني فلان نفعل كذا لأنهم لا يريدون أن يخبروا من لا يدري بأنهم من بني فلان وانما يذكرون ذلك افتخارا .

ويقول في قول أمية بن أبي عائذ :

ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى

انه نصب شعثا باضمار فعل لا يصح اظهاره لان ماقبله دل عليه فوجب حذفه على ما يجري عليه تعبيرهم في المدح والذم (٤) ويحذف العامل وجوبا اذا جرى التعبير مجرى المثل لكثرة استعماله وهذا ما وجه به الخليل قوله تعالى (انتهوا خيرا لكم) ان خيرا مفعول به لفعل محذوف وجوبا لجريانه مجرى المثل كأنه قيل ائتوا خيرا لكم . قال سيبويه / كأنك تحمله على ذلك المعنى كأنك قلت

(١) الكتاب جـ ٢ ص ٧٥

(٢) المصدر نفسه جـ ٢ ص ٣٠٨ والمدارس النحوية ص ٣٩ - ٤٠

(٣) الكتاب جـ ٢ ص ٦٥ — ٦٦ والمدارس النحوية ص ٤٠ الآية ١٦٢ النساء

(٤) الكتاب جـ ١ ص ١٩٩

انته وادخل فيما هو خير لك فنصبته لانك قد عرفت أنك اذا قلت له : انته ، أنك تحمله على أمر آخر فلذلك انتصب فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم اياه فى الكلام وللعلم المخاطب أنه محمول على أمر حيث قال له : انته ، فصار بدلا من قولك ائت خيرا وادخل فيما هو خير لك (١) وستأتى الاقوال فى ذلك ان شاء الله فى باب الحذف وكما تعرض الخليل رحمه الله لحذف الفعل مع المفعول تعرض لحذف الفعل مع المصادر مثل مرحبا وأهلا وسهلا فقال : ان حذف الفعل هنا لكثرة استعمالهم اياه وأنه صار بدلا من رحبت بلادك وأهلت وحيث مثل بذلك قال : انه بمنزلة رجل رأيته قد سدد سهمه فقلت : القرطاس أى أصبت القرطاس أى قد استحق وقوعه بالقرطاس فانما رأيت رجلا قاصدا الى مكان أوطالبا أمرا فقلت مرحبا وأهلا أى أدركت ذلك وأصبت (٢) يريد أن حذف العامل مع المصادر أو المفاعيل المطلقة كحذفه مع المفعول به وكان يرى أن مثل حنانيك ولبيك وسعديك مفعولات مطلقة لفعل محذوف وقد صيغت على التثنية قصدا للتكثير فمعنى حنانيك تحننا بعد تحنن (٣) وعلى نحو ما تعرض لحذف الفعل تعرض لحذف أن المصدرية بعد اللام الداخلة على المضارع المنصوب وأخواتها : حتى، وأو والواو، والفاء، وكذلك يطرد ذلك فى إذن عنده خلافا للجمهور (٤) وقد تعرض الخليل أيضا لحذف حروف الجر القياسي وللمنصوب بنزع الخافض (٥) ثم جاء بعد الخليل تلميذه سيبويه الامام الثانى للنحاة وبنى كتابه على نظرية العوامل وقد بدأ الحديث عن العوامل فى موضع مبكر من كتابه ويقول عقب حديثه عن مجارى أواخر الكلم الثمانية أو بعبارة أخرى عن أنواع الاعراب والبناء للكلمات يقول انما ذكرت لك ثمانية لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الاربعة لما يحدث فيه العامل وليس شىء منها الا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شىء أحدث ذلك فيه من العوامل التى لكل عامل منها ضرب من اللفظ فى الحرف وذلك الحرف حرف الاعراب . (٦)

(١) الكتاب جـ ١ ص ٢٨٣ — ٢٨٤
(٢) انظر الكتاب جـ ١ ص ٢٩٥
(٣) ، ، جـ ١ ص ٣٤٨ — ٣٤٩
(٤) ، ، جـ ٣ ص ١٦ والمدارس النحوية ص ٤١
(٥) ، ، جـ ٣ ص ١٢٦ — ١٢٧
(٦) ، ، جـ ١/١٣

فذكر أن العامل هو أساس التفرقة بين ألقاب الاعراب وألقاب البناء وقد مضى يوزع الأبواب على نظرية العوامل ولا داعي الى أن تذكر جميع مافي الكتاب من ذاتية العوامل وأحكامها من حيث الذكر والحذف والتقديم والتأخير فالكتاب تناول جميع ذلك تناولا علميا فعلى يد سيبويه تطورت نظرية العوامل وهي فكرة أساسية واضحة في الكتاب ومحور يدور عليه مباحث النحو في الكتاب وضالة النحاة في الكتاب تحدث سيبويه عن الفعل المتعدى واللازم وتحدث عما يعمل عمل الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وأمثلة المبالغة واسم الفعل والمصدر وتحدث عن حروف الجر الأصلية والزائدة والنصب على نزع الخافض والجر على التوهم وتحدث عن المبتدأ والابتداء وعقد بابا لتنازع العوامل وذكر تقديم المعمول على العامل وما يجوز منها وما لا يجوز وذكر باب الاعمال والالغاء الأفعال باب ظن وتحدث عن العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر وتحدث عن نواصب المضارع وجوازمه كما تناول جزم المضارع في جواب الطلب وتحدث حديثا وافيا عن حذف العوامل وكشف الغطاء عن باب الاشتغال وبين صوره كما تناول صور حذف الفعل مع المفعول به وبين باب التحذير والاغراء والاختصاص وبين حذف عامل المفعول المطلق جوازا ووجوبا الى غير ذلك من أحكام العوامل .

يقول أحمد امين : إن هؤلاء النحويين جميعهم كانوا يدورون في فلك سيبويه فان اجتهد أحد كابن مالك وأبي حيان فكالذي نسميه في الفقه اجتهاد مذهب ، لا اجتهادا مطلقا فقد وضع الخليل وتلميذه سيبويه بناء في النحو قوى الدعائم لم يسهل هزه ولا نقضه وانما الذي خرج واجتهد اجتهادا مطلقا هو ابن مضاء القرطبي (١) وكان سيبويه في حديثه عن العوامل يستمد تعليلاته للمسائل التي يعرضها والآراء التي يراها في كل ما يمكن أن يستمد منه التعليلات من الظواهر اللغوية وبعد سيبويه أثرت الفلسفة والمنطق في العامل خاصة وفي الدرس النحوي عامة ومما يمثل تأثر العوامل بالفلسفة تلك المناظرات التي جرت بين أبي عمرو الجرمي وأبي زكريا الفراء عندما اجتمعا فقال الفراء للجرمي : أخبرني عن قولهم : (زيد منطلق) لم رفعوا (زيدا) فقال له الجرمي بالابتداء فقال الفراء وما معنى الابتداء

(١) ظهر الاسلام جـ ٣ ص ٩٥

فقال : تعربة الاسم عن العوامل اللفظية فقال له الفراء : فأظهره ، فقال الجرمى هذا معنى لا يظهر ، قال له الفراء فمثله فقال له الجرمى لا يمثل فقال الفراء ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يمثل ، فقال له الجرمى : أخبرني عن قولهم (زيد ضربته لم رفعت (زيدا) فقال بالهاء العائدة على زيد فقال له الجرمى الهاء اسم فكيف يرفع الاسم فقال الفراء نحن لا نبالي من هذا فنجعل كل واحد من المبتدأ والخبر عاملا فى صاحبه فى نحو (زيد منطلق) فقال له الجرمى يجوز أن يكون كذلك فى نحو زيد منطلق لان كل واحد من الاسمين مرفوع فى نفسه فجاز أن يرفع الآخر وأما الهاء فى ضربته ففى محل نصب فكيف ترفع الاسم فقال له الفراء لم نرفع به وانما رفعناه بالعائد فقال له الجرمى وما العائد فقال له الفراء معنى فقال له الجرمى أظهره فقال لا يظهر قال مثله قال لا يمثل قال له الجرمى لقد وقعت فيما فررت منه (١) وهذه المناظرة تمثل بداية المناقشات الفلسفية والمقاييس العقلية فى مسألة العوامل تلك المناقشات التى نمت وتفرعت بعد ذلك وأخذت روح التنافس والحماسة والتعمق فى الجدل فنحن اذا تأملنا فى المناظرة السابقة نجد أنها أتعبت عقول المتناظرين ونجد أحدهما يسأل فيقول العامل المعنوى غير الحسى فكيف يكون له أثر مادى ويقول الآخر كيف ترفع هذه الهاء وهى فى حد ذاتها غير مرفوعة وكأن العامل عندهم كائن حى يؤثر ويتأثر وكذلك نجد أثرا لتلك الفروض الفلسفية فى أواخر القرن الثالث عند أبى سعيد السيرافى واشتد أمرها فى القرن الرابع الهجرى وما تلاه من القرون وربما يخلطون بين مسألة العوامل النحوية والعلوم الطبيعية فقد حكى ابن الانبارى عن ابن السراج أنه شبه الجازم للفعل المضارع بالدواء اذا صادف فضلة حذفها وان لم يصادف فضلة أخذ من نفس الجسم فكذلك الجازم اذا دخل على الفعل ان وجد حركة أخذها والا أخذ من نفس الفعل وسهل حذف حرف العلة سكونه لانه بسكونه يضعف فيصير فى حكم الحركة فكما أن الحركة تحذف فكذلك هذه الحروف فى مثل يغزو ويرمى ويسعى (٢).

(١) نزهة الالباء ص ١٤٥

(٢) اسرار العربية لابن الانبارى ص ٣٢٢ وشرح الفاكهى على القطر جـ ١ ص ١٣٥ — ١٣٦ وظاهرة الاعراب فى النحو العربى ص ٦٨ — ٦٩

فالخليل أسس نظرية العوامل وغرس شجرتها وطورها سيبويه تطورا أصيلا وفرعها ثم بعد سيبويه تشابكت فروعها تشابكا فلسفيا منطقيا فبلغت المنتهى في النمو والسبب في ذلك يعود أساسا الى ذلك المجهود الذى بذله النحويون في التفريع والتصوير وتوليد الفكرة وتقليبها وساعد على ذلك النمط المألوف للتفكير في أيامهم وبخاصة المنطق وعلم الكلام ويقول بعض الباحثين ان فكرة العامل للعقل فيها نصيب واضح لما فيها من حديث عن التأثير والتأثر والوجود والعدم واذا كانت هذه الفكرة ذات صيغة عقلية فان مجال الحديث عن نشأتها قد تحدد وهو الجو العقلى العام الذى أحاط بالنحو ونشأته وتطوره (١) وليس هناك أى دليل على أن هذه الفكرة عرفت مباشرة من غيرها أو أن الباحثين في النحو قد ابتدعوها بعقولهم دون مساعدة خارجية ودون تأثر في ابتداعها بعامل خارجى تأثرا غير مباشر فلم يثبت بصفة قاطعة تأثر النحو العربى باليونانى فى فكرة العامل لدى الخليل بن أحمد فيما ورد من آرائه التى نقلها سيبويه لذا لا مجال لقبول ما أورده الخوارزمي في مفاتيح العلوم مما يشير الى وجود صلة بين حركات الاعراب وألقابه التى هى أثر العوامل فى النحو العربى وبين النحو اليوناني يقول : فالرفع عند أصحاب المنطق من اليونانيين واو ناقصة وكذلك الضم وأخواته والكسرة وأخواته عند هم ياء ناقصة والفتح وأخواته عند هم ألف ناقصة . (٢)

ومن يقول ان فكرة العامل من مظاهر تأثر النحو العربى بالمنطق وعلم الكلام وعلوم الفلسفة نظر الى أن أساس هذه الفكرة قائم على أنه لابد من محدث لكل حدث ومن مؤثر لكل أثر وبالتالي فانه لابد من عامل لكل معمول في كل عمل وأن العوامل جميعا تجرى مجرى المؤثرات الحقيقية . (٣)

والخلاصة أن فكرة التأثر والتأثير التى قام عليها العامل فى النحو العربي موجودة فى المنطق ولا يبعد تأثر النحو بالمنطق فى مراحل تطوره بعد الخليل لان علماء النحو قد عرفوا المنطق فى وقت مبكر والعقلية العلمية يؤثر فى بحثها

(١) أصول النحو العربى محمد عيد ص ٢٣٨
(٢) مفاتيح العلوم ص ٣١ واصول النحو العربى ص ٢٣٨ — ٢٣٩
(٣) انظر بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة ص ١٢٢

الجو الفكري العام الذي يحيط بها ولو بطريق غير مباشر حيث تركت الفكرة المنطقية ظلالها على عقول الباحثين من علماء النحو هذا وإن المؤسس الاول الفكرة العوامل هو الخليل بن أحمد وإن كنا نجد بصيصا من فكرة العامل لدى سابقيه كعبد الله ابن أبي اسحاق وتطورت العوامل بعد الخليل على يد سيبويه ونضجت وبلغت منتهاها نتيجة المجهود الذهني العميق الذي بذله النحاة في التصور وتوليد الافكار وبحثوا عن العوامل ظاهرة ومقدرة ومقدمة ومؤخرة وأجروا عليها أبحاثهم وأقاموا آراءهم وأكدوا أثرها في الحركات الاعرابية واحتلت قضية العامل المنزلة الاولى في الدرس النحوي

وخلاصة القول أن نظرية العامل موجودة فعلا وذات كيان عندهم فقد ذهب الى الاقرار بها فريق من الرواد بعد الخليل نرى ذلك عند سيبويه البصري الذي كان نحوه مبنيا على نظرية العامل والذي كان يذهب الى أن الحركات الاعرابية تتغير بتغير العامل فلا يرفع فاعل إلا بعامل ولا تنصب كلمة إلا بعامل ولا تجر إلا بعامل وأن من العامل ما هو ظاهر وما هو مقدر ونرى هذه النظرية أيضا عند الفراء الكوفي الذي يقول بصراحة لولاهي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصامها بالاسم كاثر العوامل (١) وقد أخذ الفراء يردد النظر في العوامل والمعمولات التي فرضها البصريون على النحو وقواعده وتحول ذلك عنده الى ما يشبه سباقا بينه وبينهم وأحيانا يلتقي بهم وأحيان يفترق ويرى أن العامل في رفع المضارع هو التجرد من العوامل ..

وذهب الكسائي الى أن العامل في المفعول به هو خروجه عن وصف الفعل وذهب الفراء الى أن العامل فيه هو الفعل والفاعل معا (٢)

وكان الفراء يذهب الى أن حتى تنصب المضارع بنفسها لا بأن مضمرة وجوبا ، وذهب الى أن ليت كما ترفع الخبر قد تنصبه مع نصب الاسم كقول بعض العرب الفراء (٣)

(ياليت أيام الصبا رواجعا) ومن مظاهر أخذ النحاة بنظرية العامل

١ ـ انظر شرح الرضي جـ١ ص ١٠٤

٢ ـ المرجع السابق جـ١ ص ١٨ ، ١١٦ والهمع جـ١ ص ١٦٥

٣ ـ انظر المدارس النحوية ص ٢٠٥ وما بعدها والرجز مشطور للعجاج انظر للغني ١/ ٢١٦ والخزانة ٤/ ٢٩٠

أن معظم المسائل الخلافية أساسها هو الاختلاف في العوامل، وهو مردها ومعظم الخلاف في باب المبتدأ والخبر هو الخلاف في عاملهما كما اختلفوا في عامل الفاعل والمفعول والمفعول له والمفعول معه والمضاف اليه والناصب لخبر ما الحجازية والرافع لخبر إن ورافع الفعل المضارع وعامل الجزم في فعل الشرط وقال البصريون إن المستثنى منصوب بالفعل المحذوف أو بمعنى الفعل بتوسط إلا وقال الكوفيون إنه منصوب بإلا ووافقهم البرد والزجاج من البصريين كما سيأتي تفصيل الخلاف في ذلك واختلفوا في الاسم المجرور بعد رب فالواو لا عمل لها عند البصريين والعمل لرب مقدرة والكوفيون قالوا إن الواو تعمل في النكرة الخفض بنفسها ووافقهم المبرد من الكوفيين إذ تقدم الاسم المرفوع بعد إن المرية ارتفع بتقدير الفعل والمفعل المظهر مفسر عند البصريين وقال الاخفش يرتفع بالابتداء ويرى الكوفيون أنه يرتفع بما عاد اليه من الفعل بتقدير الفعل والفعل المضارع بعد لام كي منصوب بأن مقدرة بعدها عند البصريين ويرى الكوفيون أن اللام هي الناصبة للفعل من غير تقدير أن وأن إن المخففة من الثقيلة تعمل عند البصريين ولا تعمل النصب في في الاسم عند الكوفيين الى غير ذلك من المسائل الخلافية الكثيرة التي مردها الى العوامل وسيأتي بعض التفصيل عن ذلك إن شاء الله في العوامل.

تعريف العوامل

العوامل جمع عامل أو جمع عاملة وعلى الاول يعترض بأن فاعلا وصفا لا يجمع على فواعل فالجواب بأن العامل وصف غلبت عليه الاسمية فصار اسما وفاعل الاسمي يجمع على فواعل فلا حاجة للقول بأنه جمع عاملة لان العامل قلما يكون غير كلمة على أنه إنما يمتنع جمعه عليه إذا كان وصفا لمذكر عاقل وقد نص سيبويه على اطراد طوالع في نجم طالع (١)

والعامل في اللغة المؤثر في الشيء وقيل هو الفاعل (٢) ..

١ ـ انظر يس على الفاكهي جـ١ ص٣٦

٢ ـ وثمرة بعض العلماء بين العامل والفاعل فقال العامل هو الذي يوجد الاثر في الشيء يقال فلان يعمل الطين خزفا ويعمل الخوص زنبيلا والاديم سقاء ولا يقال يفعل ذلك لان فعل ذلك الشيء هو ايجاده في حال كان قبلها مقدورا سواء كان عن سبب أو لا قال تعالى والله خلقكم وما تعملون) أي خلقكم وخلق ما تؤثرون فيه بنحتكم اياه انظر الفروق للعسكري ص ١٢٦ ـ ١٢٧

وقيل العامل في اللغة من يحمل على الدوام وإن قل والفاعل أعم منه وفي اصطلاح النحاة فقد اختلفت عباراتهم في تعريفه عرف الدماميني العامل فقال :

العامل ما أثر في آخر الكلمة أثرا له تعلق بالمعنى التركيبي وهذا أحسن التعريفات فلا يدخل في التعريف التقاء الساكنين المؤثر للحركة مثلا نحو : مِنِ ابنك ومنَ الرجل فإنه وإن كان شيئا أثر في آخر الكلمة التي هي كسرة في الاول وفتحة في الثاني لكن هذا الاثر لا تعلق له بالمعنى التركيبي أي المعنى الحاصل من تركيب الحرف مع مجرور وإنما هو أمر يرجع لمجرد اللفظ ودخل في التعريف ما كان زائدا وما كان غير زائد أما الثاني فكالفعل من قام زيد لانه شيء أثر في آخر زيد حركة الرفع ولها تعلق بالمعنى الحادث بالتركيب من حيث كونها علامة على فاعلية زيد ..

وأما الاول فكمن الزائدة في قولك ما قام من رجل فانها أثرت كسرة رجل ولها تعلق بالمعنى التركيبي من حيث إنها علامة على أن مدخولها محل لما دل عليه الحرف من نصوصية الاستغراق وكذا لياء من نحو ما زيد بقائم فانها زائدة للتأكيد وقد أثرت الكسرة التي هي علامة على أن مدخولها هو متعلق ما دلت عليه من التأكيد الحادث بالتركيب (١) والصحيح أن العامل لفظ أو معنى يؤثر في آخر الكلمة تلك الحركة الاعرابية لفظا أو تقديرا أو محلا . وقيل العامل ما يتقوم به المعنى المقتضى للاعراب وهذا تعريف ابن الحاجب والمراد بالتقويم حصول المعنى المقصود من التركيب ووجوده يعني أن العامل هو الشيء الذي بسببه يحصل ويوجد المعنى الذي يطلب الاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة ويبدو من هذا التعريف أنه خاص بعوامل الاسماء دون الافعال لان الفاعلية معنى قائم بالاسم وكذا المفعولية والاضافة ..

وعرف البركوي في الاظهار العامل بما أوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب نحو جاء زيد وهذا يعم عوامل الاسماء والافعال بخلاف التعريف السابق القاصر على عوامل الاسماء (٢)

١ ـ تعليق الفرائد على التسهيل الفوائد جـ١ ص ١٢٣

٢ ـ بدريب الطلاب جـ٢ ص ١

وقيل العامل ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف وهذا تعريف بالاخص لانه لا يتناول العامل المعنوي لانه ليس باسم ولا فعل ولا حرف ولا العامل إذا كان جارا أو مجرورا ولا العامل في المحل لانه لا يؤثر في الآخر فمثلا لو قلت إن قام زيد قمت لكان قام مجزوم المحل دون اللفظ وكذلك قمت لان الاول فعل الشرط والثاني جواب الشرط وكلاهما يجزومان محلا ولم يظهر أثرهما في اللفظ فلا يشمله التعريف (١) وتعريف البركوي يشمل العوامل اللفظية والمعنوية

قال والمراد بالواسطة مقتضى الاعراب وهو في الاسماء توارد المعاني المختلفة عليها فانها أمور خفية تستدعي نصب علائم ظاهرة لتعرف مثلا إذا قلت ضرب زيد غلام عمرو فضرب أوجب كون آخر زيد مضموما وآخر غلام مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية على زيد والمفعولية على غلام لسبب تعلق ضرب بهما وأوجب غلام أيضا كون آخر عمرو مكسورا بواسطة ورود الاضافة عليه أي كونه منسوبا اليه لغلام فالعامل يحصل المعاني الخفية في الاسماء وهي تقتضي نصب علام هي الاعراب وفي الافعال المشابهة التامة للاسم وهي في المضارع فقط فإنه مشابه للاسم الفاعل لفظا ومعنى واستعمالا فالاول فلموازنته له في الحركات والسكنات وأما الثاني فلقبول كل منهما العموم والخصوص وأما الثالث فلو قوع كل منهما صفة لنكرة تقول جاني رجل ضارب أو يضرب فبهذه المشابهة تقتضي تطفل المضارع للاسم فيما هو أصل فيه وهو الاعراب فاعرابه ليس بالاصالة (٢) فقد تقدم بيان هذه الامور في علة اعراب المضارع فإذا قلنا ان يضرب فلن أو جبت كون آخر يضرب مفتوحا بواسطة المشابهة وهذا التعريف أيضا فيه تصور من حيث إنه يخرج من التعريف ما لا يعمل بالاصالة بل بالحمل على الاصلي من الحروف الجارة الزوائد ومثل رب من الحروف الشبيهة بالاصل والزائد والمضاف بالاضافة اللفظية وإن وأن الداخلتين على الماضي الواقع موقع المضارع وهذه العوامل غير الاصلية من مقاصد الفن ولو زاد بعد قوله من الاعراب أو حمل عليه لاصاب وقيد البركوي الايجاب بالواسطة احترازا عن نفس

١ ـ انظر الفاكهي على القطر من حاشية يس جا ص ٣٦

٢ ـ اظهار الاسرار ص ٤٣٠ ـ ٤٣١ من مجموع المتون

الواسطة لانها أوجبت الاعراب بنفسها فلا تسمى عاملا وإلا لانتقض التعريف بـــها

الفرق بين العامل والمقتضى

العامل هو ما يتقوم به المعاني المقتضية فوجب أن يكون المقتضى غير العامل فمقتضى الاعراب توارد المعاني المختلفة على الاسماء وتلك المعاني هي الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها فالاضافة مثلا مقتضية للجر والفاعلية مقتضية للرفع والمفعولية للنصب وهي غير العوامل لان العوامل ما يتقوم به هذه المعاني المقتضية للاعراب وإنما نسب العمل الى ما يتقوم به المقتضي فقيل الرافع الفعل ولم يقل هو الفاعلية .

ويقول ابن يعيش ليست الاضافة هي العاملة للجر وإنما هي المقتضية له والمعني بالمقتضى هنا أن القياس يقتضي هذا النوع من الاعراب لتقع المخالفة بينه وبيـــن اعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما انا الاعراب انما وضع للفرق بين المعانـــي والعامل هو حرف الجر أو تقديره فالاضافة معنى وحرف الجر لفظ وهي الاداة المحصلة له كما كانت الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب فـــي الفاعل والمفعول والفعل أداة محصلة لهما فالمقتضى غير العامل (١)

فمثلا جاء ورأى والباء في مثل جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد من العوامـــل والمقتضى الفاعلية والمفعولية والاضافة العامة لما في الحرف والاعراب الـــذي يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر ولكن ليس بمطرد وجودا لمقتضى والعامـــل والاعراب مع كل معرب بل هو أغلبي فقط لعدم تحقق المقتضى في نحو لم يضرب زيد(٢)

هذا ما أشار اليه الصبان وقد تقدم بأن المعاني المقتضية للاعراب قد تتوارد على المضارع ككون الفعل المضارع مأمورا به أو معطوفا أو علة أو مستأنفا وتتعاقب هذه المعاني على صيغة واحدة تفتقر الى اعراب يميز بعضها عن بعض لانها تكون مأمورة مرة ومنهية عنها أخرى كما تقدم في علة اعراب المضارع الخلاف فـــي ذلك وقد تقدم آنفا أنه يمكن أن تكون المشابهة للاسم من المعاني المقتضية للاعراب على أن اعراب المضارع أمر استحساني .

يقول الرضي العامل والمقتضى كالقاطع والسكين والقطع إنما حصل من القاطع

١ ـ شرح المفصل جـ٢ ص ١١٧ ٢ ـ الصبان جـ١ ص ٤٧ ـ ٤٨

بهذه الآلة وجعل العامل بمنزلة القاطع والمقتضى بمنزلة السكين والاعراب بمنزلة أثر القطع وقال أيضا وفاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الاعراب الا أن النحاة جعلوه كالعلة المؤثرة وإن كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا (١)

ولاختلاف آخر المعرب ثلاثة أسباب الاول العامل نحو جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد والعامل سبب بعيد . الثاني المعنى المقتضى للاعراب نحو الفاعلية والمفعولية والاضافة وهو سبب متوسط والثالث الاعراب نحو الرفع والنصب والجر وهو سبب قريب والعامل سبب المعاني المختلفة أو المعاني سبب الاعراب والاعراب سبب الاختلاف فيكون الاعراب سببا قريبا أو بلا واسطة والمعاني المختلفة (مقتضى الاعراب) سببا بواسطة العوامل والعامل سببا بعيدا بواسطتين (٢) هذا هو الصحيح . ويقول محمد عيد : وقيل : مقتضى العامل هو الاثر اللفظي الذي يوجد في الكلمة من حركة أو حرف أو سكون أو حذف هذا هو المشهور الشائع في كتب النحو

وقيل مقتضى العامل هو نفس الاختلاف وهو معنى عقلي يمر بالقلب ليس للفظ فيه مدخل وهذا الرأي الثاني قد أضاف الى الاول بعدا ذهنيا ولم يضف شيئا جديدا فقد عمق فكرة التغيير في آخر الكلمة فليس هو هذه الحركات والحروف بل الاختلاف نفسه وهو معنى عقلي دقيق .

قيل مقتضى العامل هو توارد المعاني المختلفة على الاسماء فالعامل يحصل المعاني الخفية في الاسماء وهي تقتضي نصب علائم لتعرف تلك المعاني هي الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها (٣)

الفصل الثاني في حقيقة العوامل بين الاثبات والانكار

العامل في نظر جمهور النحاة هو المحور الاساسي الذي دار علم النحو حوله وتركزت عليه مباحثه حتى كانت نظرية العوامل شاملة لعلم النحو وقد أطلق بعض النحاة اسم العامل مرادا به النحو كله كما فعل عبد القاهر الجرجاني

١ ـ شرح الرضي جـ١ ١٨

٢ ـ السندي على هامش ملا جامي ص ٢٠

٣ ـ أصول النحو العربي ص ٢٢٧ .

كما فعل عبد القاهر الجرجانى (١) حيث أطلق على رسالته اسم العوامل المائة وكانت شاملة لابواب النحو جميعا وكما فعل فى كتاب الجمل وقد سبقه الى هذا أبو على الفارسي (٢) فى كتابه العوامل النحوية ومختصره وكل هذه الكتب تجمع قواعد النحو بعنوان العوامل جعلوها منهجا للتعليم .

وأساس نظرية العوامل فى علم النحو قائم على أنه لابد من محدث لكل حدث ومن مؤثر لكل أثر وبالتالي فانه لابد من عامل لكل معمول فى كل عمل وأن العوامل جميعا تجرى مجرى المؤثرات الحقيقية وان لم تكن مؤثرة حقيقة ومن هنا أخذ جمهور النحاة القول بالعامل ظاهرا ومقدرا وأجروا عليه ابحاثهم وأقاموا عليه آراءهم وأكدوا أثره فى اختلاف الحركات الاعرابية واحتلت قضية العامل المنزلة الاولى فى الدرس النحوى وقد ارتبطت فكرة العامل فى الاساس بقضية الاعراب على اعتبار أن الحركات الاعرابية آثرا وأن العوامل مؤثرات . .

وفهم بعض الباحثين من تعريف النحاة العامل ومن ظاهر عباراتهم فى مجال القول بالعوامل أن العوامل مؤثرات حقيقية كالاحراق للنار والاغراق للماء .

وفى الحقيقة أن العوامل ليست مؤثرات حسية كاحراق للنار والاغراق للماء والقطع للسيف وانما هى أمارات وعلامات ودلالات وقد أجمع النحاة على أن العوامل علامات وهى تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده الا ترى انك اذا صبغت ثوبا وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما فى التمييز بين الثوبين بمنزلة صبغ الآخر فكذلك العوامل ولذا كانت التعرى من العوامل اللفظية عاملا فصفة العامل هنا قاصرة عليه انه اشارة الى العمل لكنه غير مؤثر بنفسه . .

(١) هو عبد القاهر ابن عبد الرحمن النحوى المشهور وكنيته أبو بكر فقد ولد وعاش بجرجانة ولم يرحل منها حتى لطلب العلم أخذ النحو عن الشيخ أبى الحسن محمد بن الحسين ابن أخت أبى على الفارسى ولم يأخذ عن غيره لأنه لم يخرج عن بلده وكان من كبار أئمة العربية والبيان صنف المغنى فى شرح الايضاح والمقتصد فى شرحه واعجاز القرآن الصغير والكبير والعوامل المائة والجمل وغير ذلك . مات سنة احدى وسبعين وقيل أربع وسبعين وأربعمائة ترجمته فى البغية ص ٣١١

(٢) هو حسن بن أحمد بن عبد الغفار نشأ بفسا من بلاد فارس ثم ورد بغداد فأخذ النحو عن الزجاج وابن السراج وميرمان وابن الخياط وغيرهم وألف التذكرة والمسائل الحلبية والبغدادية والشيرازية والبصرية والايضاح والحجة فى القراءات . توفى ببغداد سنة ٣٧٧ هـ عن نيف وتسعين سنة ترجمته فى البغية وفى سائر كتب التراجم .

وما أطلق عليه اسم العامل لا عمل له ولكن وجوده ضرورى للتمهيد للعامل الحقيقى والعامل الحقيقى هو المتكلم وقد وضع هذا الرأى ابن جنى اذ يقول (الا تراك اذا قلت ضرب سعيد جعفرا فان ضرب لم تعمل فى الحقيقة شيئا وهل تحصل من قولك : اضرب الا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل فهذا هو الصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا اليه الفعل فأما فى الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم انما هو للمتكلم نفسه لا لشىء غيره وانما قالوا : لفظى ومعنوى لما ظهرت آثار فعل المتكلم . بضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ (١) واختلاف العبارات لاختلاف الاعتبارات فمنهم من قال : إن العامل هو المتكلم وما يسمى عوامل هى علامات على النصب والرفع والجر ومنهم من قال ان العامل هو المتكلم وما يسمى عوامل هى آلة فى العمل وقد نسب الفعل اليها على عادة العرب فى نسبة الفعل الى الآلة . .

والهدف من نظرية العوامل هدف تعليمى وتربوى وهو التيسير وتقريب الفكر من ذهن المبتدىء وافهامه وجمع الكثير في لفظ قليل وكذلك المقصود من تقسيمها الى لفظية ومعنوية هدف توضيحي .

والحق أن العوامل ليست بذات أثر حسي كالعوامل الطبيعية وآثارها تختلف عن آثار النار فى الاحراق والثلج فى البرد بل هى دلالات لا غير ولهذا يكون فقدها علامة كوجودها . على أن العوامل اللفظية وان كانت هى الاقوى راجعة فى الحقيقة الى أنها معنوية فنحن نقول مثلا : رفع هذا الاسم لانه فاعل ونصب ذلك لانه مفعول وانما قال النحاة عامل لفظى وعامل معنوى ليدلوا على أن بعض العمل يأتى سببا عن لفظ يصحبه فكلما جاءت إن قبله نصب وكلما جاءت فى قبله جر وهكذا والحقيقة أن العمل من الرفع والنصب والجر والجزم انما هو للمتكلم نفسه . مراعيا القوانين الاعرابية في لغة العرب عارفا ما يكون عليه الاسم المعرب إذا تقدمه فعل معين أو حرف مختص .

(١) انظر الخصائص جـ ١ ص ١٠٩ — ١١٠ والانصاف جـ ١ ص ٦٤ واسرار العربية ص ٦٠

(٢) الواضح فى النحو والصرف قسم النحو ص ٢٩

ويقول الرضى الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التى هى الاعراب فهما فى الظاهر كالقاطع والسكين ولا شك أن القطع انما حصل من القاطع بهذه الآلة وان كان فاعل الاختلاف فى الحقيقة هو المتكلم بآلة الاعراب الا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا .(١)

ومما لا شك فيه أن النحاة لم يريدوا بتسمية العوامل عوامل أنها علت الحركات دون المتكلم . فانه مشاهد أن المتكلم هو محدث الكلمة بحروفها وحركاتها بما فيها حركة الآخر وأنهم اذا كانوا قد صرحوا بما يفيد أنها عاملة كقول ابن مالك فى الخلاصة :

ترفع كان المبتدأ اسما و الخبر تنصبه ككان سيدا عمر

وقوله : لان أن ليت لكن لعل كأن عكس ما لكان من عمل

وقال : عمل إن اجعل للا في نكرة مفردة جاءتك أو مكررة

وقد صرح أيضا بما يدل على أن المتكلم هو العامل كقوله :

وبعد ما استفهام أو كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب

إياك والشر ونحوه نصب محذر بما استتاره وجب

انصب بفعل القلب جزأى ابتدا أعنى رأى خال علمت وجدا

وقوله : والفاعل المعنى انصبن بأفعلا مفضلا كأنت أعلى منزلا

فانصب به مفعوله إن لم ينب عن فاعل نحو تدبرت الكتب

الى غير ذلك من العبارات الكثيرة وهكذا جميع النحاة في تعبيرهم تارة ينسبون العمل الى المتكلم على الحقيقة وتارة ينسبون العمل الى العامل على المجاز ونسبتهم العمل الى ما يتكلمون به لأن لها علاقة بالعمل كما يقولون قطع يد السارق وقتل القاتل شرع الاسلام ووصلب فلانا الخارجي آية المحاربة .

وقد تواضعوا على أن يميزوا الفاعل وما ألحق به فى الكلام بالرفع والمفعول وما ألحق به بالنصب والمضاف إليه والمضاف بالجر والفاعلية موجبة للرفع والذى أحدث هذه الفاعلية فى الكلمة هو ما تقدم من فعل وما فى معناه إذ لولاه لما حدثت أو لانه آلة في العمل وكذلك المفعولية والاضافة .

(١) شرح الكافية جـ ١ ص ١٨

ونسب العمل الى الفعل وما أشبهه وحروف الجر ولم ينسب الى الفاعلية حتى تسمى عوامل مع أن الفاعلية أقرب أن ينسب اليها العمل لانها اقرب فى المرتبة من الفعل لان هذه تشبه ما قاله الاصوليون فى علة القياس: لأن العلة اذ كانت خفية أو غير منضبطة نيط الحكم بوصف ظاهر منضبط كالترخص فى السفر بالقطر علته فى الحقيقة المشقة ولكنها لما كانت خفية أو غير منضبطة نيط الحكم بالسفر ، والقصاص علته القتل العمد والعدوان ولكنه لما كان خفيا نيط الحكم بالقتل المحدد كذلك هنا لما كانت الفاعلية أمرا خفيا نيط الحكم بملازمها وهو الفعل أوشبهه لما انه أظهر منها فى الكلام وكذلك القول فى المفعولية والاضافة لما كانتا خفيتين نيط الحكم بالامر الظاهر وهو الفعل وحروف الجر والمضاف وهذه هي الطريقة المثلى فى التعليم اذ العلة الحقيقية معروفة والفعل وحروف الجر والمضاف أمور ملازمة نيط الحكم لظهورها (١) والنحاة نسبوا العمل الى هذه العوامل اما لضرب من التوسع واما لانهم آثروا الامر الظاهر المنضبط على ما هو خفى والعلة الحقيقية عندهم هى ذلك الامر الخفى الذى هو الفاعلية والمفعولية والاضافة وان نسبة العمل الى هذه العوامل قد أوقع ظن البعض فى أنها عوامل حقيقية دون المتكلم وليس كذلك لانه يخالف الواقع لان المتكلم هو محدث هذه الحركات لا هذه العوامل وبالتالى أنه يخالف التفكير الطبيعى عند المتكلم باللغة العربية ومراعاة قوانينها التى ضبطت ورسومها التى رسمت لان الصلة بين المعنى واللفظ هى مدار التفكير عند مراعاة قوانين الكلام وما كان العربى يراعى أن يرفع هذا لان الفعل رفعه ولا أن ينصب هذا لان الفعل وشبهه نصبه بل كان يراعى أنه يرفعه لان الفاعلية توجب الرفع وينصب لان المفعولية توجب النصب ويجر لان الاضافة توجب الجر على ما تواضعوا عليه فيما بينهم لغرض الابانة عن المعانى . يقول الرضى : اعلم أن محدث هذه المعانى فى كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعانى بالاسم فسمى عاملا لكونه كالسبب للعلامات كما أنه كالسبب للمعنى

(١) النحو والنحاة بين الازهر والجامعة ص ١٣٦ وما بعدها

المعلم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لانه صار أحد جزئي الكلام وكذا العامل في كل من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر (١) وقد عظمت ظاهرة العوامل النحاة واهتموا بها قديما وحديثا وظل احديثهم حولها وقد هداهم ستقراؤهم الى أن وضع الكلمة أو نظمها مع غيرها في الجملة له أثره في أن تكون على حالة معينة من الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم ومن ثم كان موقع الكلمة أو اقترانها بنوع معين من الادوات علامة على أنها اكتسبت أثرا اعرابيا خاصا وكانت لهم في هذا المجال أصولهم وقوانينهم ولم يختلف جمهور النحاة في أن المحدث لهذه الآثار إنما هو المتكلم وإن اختلفت العبارات ولكنهم اصطلحوا على تسمية هذه الادوات عوامل من حيث إنها أوجبت ذلك فالالفاظ النحاة محمولة على الاستعارة والتشبيه والتسامح إذ مقصودهم التقريب على المتعلمين وظن بعض الناس أن ذلك على سبيل الحقيقة وتكلفوا للاحتجاج له وعليه بما لا طائل تحته وعبارة النحاة في العوامل تعنى التقريب أكثر من تحقيق الحقائق الثابتة ألا ترى أنهم يقولون باستتار الضمير في الفعل مع أن الفعل حروف مركبة من حركات اللسان ولا يمكن أن يستتر فيها شيء أو يظهر والتحقيق أن الفاعل في نفس المتكلم ولفظ الفعل متضمن له دال عليه (٢)

ابن مضاء والعوامل :

وكان ابن مضاء القرطبي (٣) أول من سل السيف على نظرية العامل وقاوم

١ ـ شرح الرضي جـ١ ص٢٠ ٢ ـ انظر بدائع الفوائد جـ١ ص١٢٣

٣ ـ هو أبو العباس أحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن سعد بن عاصر ابن عاصم بن مضاء اللخمي قاضي فاس أيام الموحدين ثم صار قاضي الجماعة فاحسن السيرة وعدل وكنيته أبو جعفر كان من أفراد العلماء وكان مقرئا مجودا ومحدثا ومكثرا وكان حجة في الفقه الظاهري والحديث النبوي وكان واسع الرواية عارف بالاصول والطب والكلام والحساب والهندسة وكان ثاقب الذهن متوقد الذكاء شاعرا بارعا وكاتبا مجيدا أحد من ختمت به المائة السادسة أخذ عن ابن الرماك كتاب سيبويه تفهما وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية والادبية وكان له تقدم في علم العربية واعتناء وآراء ومذاهب مخالفة لاهلها وروى عن والقاضي عياض وغيرهم وكان عظيم القدر وصار رحلة في الرواية عمدة في الدراية صنف المغرب في النحو والرد على النحاة وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان وناقشه في هذا التأليف ابن خروف بكتاب سماه تنزيه أئمة النحو عما نسب اليهم من الخطأ والسهو ولد بقرطبة سنة ٥١٣ ومات باشبيلية ٥/٢٢ وقيل ٥٩٢/٦/٢٢هـ

على النحاة الطريق وأمره مشهور في كتابه الرد على النحاة ذلك الكتاب الذي هاجم فيه نظرية العامل بحجة أو هن من بيت العنكبوت كما هاجم العلل الثواني والثوالث وتمارين التصريف والذي يهمنا في هذه الدراسة هو انكاره لنظرية العامل فقد وقف بحماسة شديدة اعتبار الحركات الاعرابية آثارا للعوامل اللفظية اللفظية أو المعنوية ظاهرة ومقدرة وذهب الى أنها من فعل المتكلم وأنها ما وجدت لتدل على عوامل معينة بل جاءت لمجرد الدلالة على المعاني القائمة في نفسه وأن تأويل الكلام وتقدير ما يظن محذوفا منه ليس مقبولا وأراد أن يخلص النحو من كثرة الفروع فيه وكثرة التأويل فقال (قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه .. فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون الا بعامل لفظي وأن الرفع منها ما يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي وعبروا عن ذلك بعبارات توهم أن قولنا ضرب زيد عمرا أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو انما أحدثه ضرب ألا ترى أن سيبويه رحمه الله قال في صدر كتابه: إنما ذكرت ثمانية مجار لافرق بين ما يدخله ضرب من هذه الاربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها الا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه فظاهر هذا أن العامل أحدث الاعراب وذلك بين الفساد وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح ابن جني وغيره قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية .

أما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره (١) فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال ثم زاد تأكيدا بقوله لا لشيء غيره وهذا قول المعتزلة أما مذهب أهل الحق فان هذه الاصوات إنما هو من فعل الله تعالى وإنما تنسب الى الانسان كما ينسب اليه سائر أفعاله الاختيارية وأما القول بأن الالفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول بذكرها والمقصود ايجازه .

منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله ولا يحدث الاعراب فيما يحدث فيه الا بعدم العامل فلا ينصب زيد بعد إن في قولنا إن زيدا إلا بعد

١ ـ الرد على النحاة ص ٦٩ والكتاب لسيبويه جـ ١ ص ١٣ والخصائص جـ ١ ص ١٠٩ ـ ١١٠

عدم إن . فان قيل بم يرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة ؟ قيل : الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بارادة كالحيوان واما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق . . وفعل الانسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى وكذلك الماء والنار وسائر ما يفعل وقد تبين هذا في موضعه .

أما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها لانها لا تفعل بارادة ولا بطبع . فان قيل : إنّما ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب وذلك أن هذه الالفاظ التي نسبوا العمل اليها إذا زالت زال الاعراب المنسوب اليها واذا وجدت وجد الاعراب وكذلك العلل الفاعلة (١) عند القائلين بها ؛ ثم أجاب بما يفيد في ذلك (٢)

ادعى ابن مضاء في هذه النصوص السابقة أن النحاة يعتقدون أن الالفاظ تحدث بعضها بعضا وهذا ادعاء لم يقم عليه دليل ولم يعتقد النحاة هذا الاعتقاد لان الواقع يناقض ذلك لان هذه الالفاظ لو كانت عوامل بنفسها وبطبعها لما وجد لحن في اللغة أصلا ولو كانت العوامل تعمل حقيقة لما جعلوا عدم العوامل عاملا وأن المعنى لا يعمل شيئا ، ولكن المراد بالعوامل عند النحاة انما هي علامات وأمارات وقد قدمت في هذا المجال ما فيه الكفاية للرد على مثل هذه الدعاية . وكما ترى أنه ادعى على سيبويه أنه يرى أن هذه العوامل تعمل في معمولاتها على الحقيقة وحكم على ذلك بالفساد .

(١) علة الشيء ما يحتاج الشيء اليه والعلة أنواع مادية وصورية وفاعلة وغائبة والاوليان داخلتان في الشيء والاخريان خارجتان عنه ويفرق بين الاوليين بأنه ان كان وجوبه مع العلة بالقوة فهي العلة المادية وان كان وجوبه بالفعل فهي العلة الصورية ويفرق بين الاخريين بأنه اذا كان وجود الشيء بها فهي العلة الفاعلة أو الفاعلية وان كان لاجلها فهي العلة الغائية فالعلة الفاعلة ما به يتحرك الشيء من الوجود بالقوة الى الوجود بالفعل وهي مقالة الفلاسفة أما المسلمون فلا يقولون بالعلة الفاعلة . هامش كتاب الرد على النحاة ص ٧٠

(٢) الرد على النحاة ص ٦٩ — ٧٠

وفى الحقيقة والواقع أن سيبويه لم يفهم العوامل مثل هذا الفهم الخاطىء وكتاب سيبويه موجود بين أيدينا ويكذّب هذا الادعاء الذى ادعى عليه ابن مضاء لان سيبويه قد صرح في كتابه بنسبة العمل الى المتكلم فعلى سبيل المثال فى حديثه عن كون اسم كان معرفة والخبر نكرة اذا وقع فى بابها نكرة ومعرفة وانه قد يجوز فى الشعر وفى ضعف من الكلام أن تكون النكرة اسما والمعرفة خبرا واستشهد على ذلك بقول حسان بن ثابت.

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء

وبقول الفرزدق : أسكرانُ كان ابنَ المراغة اذ هجا

تميما بجوف الشام أم متساكر

قال فهذا انشاد بعضهم وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الآخر على قطع وابتداء وان كانا معرفتين فأنت بالخيار أيهما جعلته فاعلا رفعته ونصبت الآخر كما فعلت ذلك في ضرب وذلك قولك كأنّ أخوك زيدا وكان زيدَ صاحبك. (١)

وأنت ترى أن سيبويه نسب النصب والرفع الى المتكلم فى هذا النص ولو كانت العوامل تعمل الرفع والنصب والخفض الخ على سبيل الحقيقة عنده كما زعم ابن مضاء لما نسب العمل الى المتكلم بل ينسبه الى الالفاظ وقال أيضا فى اضمار كان وليس : فمن ذلك قول بعض العرب ليس خلق الله مثله فلولا أن فيه اضمارا لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم. (٢)

وهكذا يبدو أنه نسب الاعمال الى المتكلم كما نسب الى الالفاظ وفى باب التنازع استشهد بقول امرىء القيس :

فلو أن ما أسعى لادنى معيشة كفانى ولم أطلب قليل من المال

قال وانما رفع لانه لم يجعل القليل مطلوبا وانما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافيا ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى. (٣)

وفى هذا النص السابق نسبة العمل الى امرىء القيس فسيبويه كما نسب الى العوامل اللفظية والمعنوية في مواضع كثيرة نسب العمل أيضا الى المتكلم

(١) الكتاب جـ ١ ص ٤٧ — ٥٠
(٢) ، ، ١/ص٧٠
(٣) ، ، ١ ص ٧٩

أو الى العرب الموثوق بهم فى أماكن عديدة والعبارات التى تفيد هذا كثيرة فى كتاب سيبويه لا يأتي عليها الحصر .

ويقول : وان شئت نصبت على ما نصبت عليه كذا وان شئت نصبته على معنى كذا وان شئت نصبته على اضمار فعل آخر ويقول واعلم أن من العرب من يرفع سلاما إذا أراد معنى المبارأة كما رفعوا حنان ومن العرب من يرفع فيقول سبوح قدوس (١) وفى حديثه عن اعراب الحمد لله قال ومن العرب من ينصب بالالف واللام من ذلك قولك الحمد لله فينصبها عامة تميم وناس من العرب كثير . (٢)

فابن مضاء أخذ بعض النصوص من كلام سيبويه وترك البعض الآخر ثم حمل ما أخذه من كلام سيبويه على أنه حقيقة يعتقدها سيبويه والنحاة عامة وكل من درس كتاب سيبويه يعلم أن سيبويه لا يمكن أن يعتقد مثل هذا الاعتقاد الذى ادعى عليه ابن مضاء رحمه الله لان سيبويه صرح فى أغلب صفحات الكتاب بما يفيد نسبة العمل الى المتكلم وان كنت في ريب من ذلك فاقلب صفحات الكتاب ورقة ورقة تجد فيها نصوصا كثيرة لا يخلو منها باب من أبواب الكتاب ينسب فيها سيبويه العمل الى المتكلم تارة والى الالفاظ والمعنى تارة أخرى ولا تناقض فى ذلك لان نسبة العمل الى المتكلم على سبيل الحقيقة ونسبة العمل الى الالفاظ على سبيل المجاز ، وأنا أستغرب كل الاستغراب تصور ابن مضاء من كتاب سيبويه هذا التصور مع أن سيبويه ينسب على السواء الى المتكلم والى العوامل .

وفى الواقع أن العوامل لا تعمل شيئا ولا المتكلم وحده وانما ذلك شىء مرده التعارف عليه من قبل الجماعة المعينة والمتكلم فى كل بيئة من هذه البيئات ملتزم باعرافها اللغوية وشأن اللغة شأن بقية الظواهر الاجتماعية لها وجود هما المستقل خارج الجماعة ولها كذلك سلطانها القاهر فلا هو بصنعها بل أنه يتلقاها من الجماعة ويلتزم بها ويستخدمها على الوجه المطلوب ولو كان الفرد يصنع شيئا لما كان هناك مايسمى باللهجات ووجود هذه اللهجات دليل على أن كل مجتمع منها قد ارتضى أسلوبا معينا في التفاهم له نظامه الصوتى

(١) انظر الكتاب جـ ١ ص ١٥٧ ، ١٥٩—١٦٠ ، ١٣١ ، ٢٧١ ، ٣٢٦ — ٣٢٧ و ٣٢٩

(٢) انظر جـ ١ ص ٣٢٩

وله مفرداته وله كذلك تراكيبه المتميزة (١)

وأما دور المتكلم فانه يتير كلامه على النظام اللغوي ويحاول أن يأخذ باحسن ما فيه وأما ما نراه في عبارة النحاة وعلى رأسهم سيبويه من نسبة العمل تارة الى العوامل وتارة الى اللفظ فذلك من توافع عليه النحاة من اصطلاح العمل ويحقق ذلك نوعا من الاختصار في التعبير واذا نسب العمل في الغالب الى العوامل فذلك راجع الى اعتنائهم بوصف الجملة وبيان ما بين أجزائها من العلاقات والترابط ولما كان المقصود بيان الارتباط بين الاجزاء قد اصطلح النحاة على أن الكلمة إذا كانت طالبة لغيرها وصف هذا الطلب تأثير في الكلمة المطلوبة أن الكلمة الطالبة تسمى عاملة والمطلوبة معمولة لها نظرا لوجود العمل مع وجودها وزواله مع زوالها وأما في الحقيقة فالامر لا يعدو عرفا لغويا في المجتمعات وعند سيبويه الارتباط والتعلق بين المعاني وليس بين الالفاظ فمعنى الكلمة العاملة هو الذي يطلب معنى الكلمة المعمولة وذلك ما تحدث عنه سيبويه في أول الكتاب حين بين أن الافعال لما كانت دليلا على ما مضى وما لم يمض من نحو الذهاب والجلوس والضرب فانها تعمل في الحدث نحو ذهب ذهابا والزمان نحو ذهب أمس والمكان نحو قرسيين من حيث انها تدل على الحدث والزمان وتطلب المكان فلما كانت دالة عليها وطالبة لها فقد تعلقت هذه وارتبطت بها (٢)

ومعنى هذا أنك اذا قلت كتبت كتابة فالفعل عامل في المصدر من حيث ان المصدر جاء ليؤكد معنى في الفعل هذا المعنى هو ما يدل عليه الحدث فالارتباط في هذا التركيب بين الفعل والمصدر فالعمل اذن اصطلاح نحوي يعني أن بين العامل والمعمول ارتباطا معنويا ولذا قالوا الفعل لا يعمل في الحقيقة الا فيما يدل عليه لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول به والحرف يعمل في كل ما يدل على معنى فيه لان الالفاظ تابعة للمعاني فكلما تعلقت الحرف بما يدل عليه معنى وجب أن يتعلق به لفظا وذلك هو العمل .

١ ـ مقدمة كتاب الرد على النحاة لمحمد ابراهيم البنا ص١٤ ـ ١٥

٢ ـ مقدمة كتاب الرد ص١٥ ـ ١٦ والكتاب ج١ ص٣٤ ـ ٣٥

والمراد بالمعاني هي المعاني النحوية لا المعاني المعجمية والمعاني النحوية ككون الفعل يدل على الحدث والزمان وأن الفاعل من وقع منه الفعل أو قام به والمفعول ما وقع عليه الفعل والزمان والمكان ما ضمن معنى في

أما المعاني المعجمية وهي اللغوية فانها لا يطلب بيانا والدليل على ذلك أن المعنى اللغوي الواحد نجد صيغة من الصيغ معه متعدية وتجد صيغة أخرى معه لازمة ولتحديد العلاقات علامات وضعيه اصطلح النحاة على تسميتها علامات اعراب لا هي من عمل الصيغ ولا من عمل معانيها ولا هي كذلك من عمل المتكلم وانما هي اعراف لغوية يضعها المجتمع ويصطلح عليها وانما نسبناها الى اللفظ الطالب فاعلا أو مفعولا لما كانت توجد بوجوده وتعدم بعدمه فلما كان الفعل المتعدي يطلب فاعلا ومفعولا نسبنا الرفع والنصب اليه ولما كان المصدر جيء به لتأكيد معنى الحدث في الفعل أو للبيانه فقد نسبنا نصبه الى الفعل فالحقيقة أن اصطلاح العمل يراد به بيان العلاقات فكل لفظ يسمى عاملا فانه في التركيب طالب وكل لفظ يسمى معمولا فانه مطلوب لغيره (١) هذا هو مراد سيبويه من العامل والمعمول . ثم زعم ابن مضاء أن أبا الفتح ابن جني وغيره يعتقدون خلافا ما يعتقده سيبويه وفي الواقع أنه لا خلاف بين سيبويه وبين ابن جني في حقيقة العوامل النحوية ولكن ابن مضاء أخذ جانبا من كلام ابن جني في الخصائص وترك جانبا آخر كما فعل مع سيبويه وكلام ابن جني شرح لكلام سيبويه والنحويين المتقدمين وهو يمشي على خطا سيرهم .

قال ابن جني (العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة الى أنها معنوية الا ترى اذا قلت ضرب سعيد جعفرا فان ضرب لم تعمل في الحقيقة شيئا وهل تعمل من قولك (ضرب) الا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل فهذا هو الصوت والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا اليه الفعل وانما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليريك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد

١ ـ انظر مقدمة كتاب الرد على النحاة ص ١٦ ـ ١٧

وليت عمرا قائم وبعضه يأتي عاريا عن مناسبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم هذا ظاهر الامر وعليه صفحة القول فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم انما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وانما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثر فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باهتمام المعنى على اللفظ وهذا واضح (١)

واضح حقا أوضح من شمس الضحى واضح في أن العمل يكون مسببا عن لفظ يحدثه لا أن اللفظ هو الذي يحدث العمل ولكن ابن مضاء بتر كلام ابن جني الذي يبين فيه معتقدات النحاة في العوامل وجاء بقطعة من كلامه

(أما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم انما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره) وأوهم بهذا النص المغلوط أن ابن جني يخالف النحاة من أنه في الواقع يخرج وجهة نظرهم ويوافق منهجهم وليس في النص السابق عن ابن جني ما يخالف سيبويه والنحاة وهو يقر نظرية النحاة حتى في هذا النص حيث قال (كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم)(٢)

وقد استفاد ابن مضاء مما صرح به ابن جني من نسبة العمل للمتكلم وأنه الذي يحدث الآثار الاعرابية واتخذه مذهبا جديدا يقطع الطريق على النحاة

وقد رد ابن مضاء على ابن جني أيضا في نسبة العمل الى المتكلم لان ذلك في رأيه باطل أيضا ولا يقول به الا المعتزلة القائلون بالتفويض أو باختيار الانسان في أفعاله ولكن ابن مضاء من المجبرة لا يتسبب شيئا من أفعال الانسان الاختيارية الى الانسان بل الى الله تعالى فنسبة الاعراب الى المتكلم كما نص عليه ابن جني وغيره باطلة شرعا لذا كان ابن مضاء يقول معيرا الى كلام ابن جني هذا قول المعتزلة أما مذهب أهل الحق فان هذه الاصوات انما هي من فعل الله وانما تنسب الى الانسان كما ينسب اليه سائر أفعاله الاختيارية

ويبدو أنه مسبوق بهذا الرأي سبقه اليه القدماء من أهل المذهب الكلامي والقدماء أكثرهم كانوا يرون أن اللغة من عند الله مستندين الى ظاهر قوله

١ ـ الخصائص ج١ ص١٠٠ ـ ١١٠

٢ ـ انظر مقدمة كتاب الرد على النحاة ص١٧ ـ ١٨

تعالى وعلم آدم الاسماء كلها (١) وقد رجح هذا المذهب ابن فارس وأبو علي الفارسي وابن جني في أحد رأييه وغيرهم(٢) وبقولهم أخذ ابن مضاء في رد نظرية العامل وان كان رده على ابن جني ليس قويا حيث انه اتفق معه في جزئية حيث قال (وانما ينسب الى الانسان كما ينسب اليه سائر أفعاله الاختيارية)

ولو سلمنا جدلا أن الرأي الذي يراه ابن مضاء في نظرية العامل يوافق ما يراه ابن جني من أن العامل هو المتكلم فابن جني يختلف عنه في الفهم والتطبيق فانه لم يطرح من حسابه ما أطلق عليه النحاة اسم العوامل اللفظية والمعنوية حيث إنه جعل عمل المتكلم مرتبا على تلك العوامل فهي ممهدة له وضرورية لوجوده لانه يعد العبارة التي اقتصر عليه ابن مضاء وأضاف قائلا (وانما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باقتضاء المعنى على اللفظ) .

فآثار فعل المتكلم انما تظهر بوجود اللفظ أو بمصاحبة المعنى وهذا نفسه ما يقوله عن العامل مع اختلاف العرض .. أضف الى ذلك أن رأي ابن جني اجتهاد عارض لم يخدمه في موضع التطبيق بل كان مقرا بنظرية العامل والعمل ولم يذكر ابن جني ذلك في صدد انكار نظرية العامل والعمل وانما ذكر ذلك في معرض البيان ولم يذكر ذلك في غير موضع واحد .

وأما ابن مضاء فقد جعل رأيه نهجا فكريا التزمه في كل ما عرض له من قضايا النحو (٣) .

والنحاة لم ينكروا أن الرفع والنصب والجر من عمل المتكلم ولكن المتكلم محكوم في عمله هذا بالقواعد النحوية وليس حرا في أن ينصب أو يجر أو يرفع كيفما يريد بل ان هذه الحركات تتطلبها العوامل المختلفة تبعا لاختلاف المعاني وهذه العوامل ليست بطبيعية بمعنى أن المتكلم يستطيع اغفالها ولكنه حين ذاك يكون قد خالف القواعد النحوية (٤) .

١ ـ البقرة آية

٢ ـ انظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص٢٦٥ ـ ٢٦٦

٣ ـ انظر أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد ص٢٥٤ ـ ٢٥٥

٤ ـ ظاهرة الاعراب في النحو العربي ص٧٥

وهكذا رفض ابن مضاء نظرية العوامل في النحو العربي ولم يأت ببديل، ولم يقتصر رفض ابن مضاء على نظرية العوامل بل تعدى الى بعض أصول النحو كالعلل الثواني والثوالث والحذف والتقدير واستتار الضمائر . وقد أتاح لابن مضاء العصر والبيئة جوا ملائما لدعوته وفكرته وكذلك الظروف الفكرية التي خلفتها طبيعة دعوة الموحدين المذهبية وذلك أن الموحدين كانوا دعاة دعوة أكثر مما كانوا بناة دولة أو كانوا حملة فكرة مذهبية قبل أن يكونوا أصحاب مذهب سياسي وأن في اسم الموحدين ما يجعلنا تلفت الى أن هذه الدولة لم تنشأ لغاية سياسية وانما نشأت لغاية دينية أو مذهبية وكانت دعوة الموحدين قائمة على العودة بالدين الى منبعه الاول كتاب الله وسنة نبيه أما دون ذلك من أقيسة الفقهاء وتعليلات المجتهدين وتفريعاتهم فهم يرفضونه بشدة ويتعصبون ضده حتى أنهم أحرقوا كتب المذاهب الاربعة وثاروا على تقليد الائمة المتقدمين وأنكروا تعصب الآراء وتقارب الاقوال في المسألة الواحدة ونادوا بالتمسك بظاهر القرآن والحديث ولم يكن ابن مضاء في ثورته على أوضاع النحو القديمة الا ابن بيئته الثائرة وابن مذهبه المتمرد أو المتحرر ولم تكن نظريته في النحو الا انعكاسا لتمرد بيئته وتحرر عقليته المذهبية (١)

وقد كانت ثورة ابن مضاء ضد النحو ميتة منذ ولادتها فلم يسمع بها كثير من معاصريه الا ما ألفه ابن خروف ردا عليه ويكفي دليلا على ذلك خلو الكتب الاندلسية التي وصلت الينا من ذكر لابن مضاء ومناقشة آرائه وكذلك ظلت ثورة ابن مضاء في سباتها العميق حتى بعثها الدكتور شوقي ضيف من مرقدها حيث قام بتحقيق كتابه الرد على النحاة) لاول مرة وجاء بعده الدكتور محمد ابراهيم البنا بتحقيق الكتاب مرة ثانية .

ثورة ابن مضاء بين التقليد والتجديد

وعلى الرغم من أن العصر الذي عاش فيه كان عصر الكراهية للتقليد والمقلدين كان ابن مضاء في رده على النحاة مقلدا اذ أن كل ما أتى به في الرد ليس من ابتكاره ولا من ابداعه بل كان لغيره فضل السبق به ان كان في ذلك فضل . (٢)

١ ـ العلة النحوية نشأتها وتطورها ص ١٥١ ـ ١٥٣//
٢ ـ الاتجاهات النحوية في الاندلس ص ٧٦

وقد صرح بذلك واعترف ابن مضاء في مقدمة كتابه حيث قال : (ولقد صرح بخلاف ذلك ابن جني وغيره) هذا وقد اختلف الباحثون فيمن قلده ابن مضاء في رفض العوامل والعلل والتمارين .

١ — فقال باحث انه متأثر بابن جني وهو سعيد الافغاني في صحيفة معهد الدراسات الاسلامية بمدريد . (١)

٢ — وقال قوم انه متأثر بابن الطراوة وعليه الدكتور أمين السيد في رسالة الدكتوراه (الاتجاهات النحوية في الاندلس) وقد حمل صاحب الرسالة على ابن مضاء ووصفه بأنه لم ينتفع بما قرأ ولم يهيىء الله عقله ليُعَيِّى ما قرأ ويدرك ما فيه من أسرار ثم قال: وهو في رأيي رجل عجز عن الانتصار في ميدان الدراسات النحوية فولى دبره ووقف بعيدا عن الحلبة يذر التراب في العيون حتى لا ينكشف جهله الفاضح ثم أخذ يتشبث بخيوط أوهن من خيوط العنكبوت لينقذ نفسه من وحدة الجهل التي حفرها لنفسه . (٢)

ثم قال والذي أحب أن أقرر من دراسته أنه لم يكن متفرغا للدراسة النحوية وأنه في رسالته التي نشرت لم يكن مبتكرا بل كان مقلدا أخذ الاصل الاول الذي دعا اليه من الغاء العوامل من ابن الطراوة بواسطة تلميذه السهيلي وان المطلع على آراء ابن الطراوة مثل الغاء كان والنصب على المعنى والرفع على الاهمال والتردد والاضطراب في عمل ان وأخواتها يستنبط منها بيسر وسهولة الاساس الذي بنى عليه ابن مضاء فكرته في الغاء العامل. أقول : إن الدكتور قد خالفه الصواب والحق في وصفه لابن مضاء بالجهل والعجز في ميدان الدراسة النحوية وكيف يحلو له أن يصف بتلك الاوصاف الهابطة الى الارض عالما من أفراد من ختمت به المائة السادسة عالما مقرئا مجودا محدثا مكثرا قديم السماع واسع الرواية عارفا بالاصول والطب والكلام ثاقب الذهن متوقد الذكاء ومن المؤسف كل الاسف وصف الباحث الاسلامي عالما من العلماء بهذه الاوصاف مع قصور عن درجة الجرح والتعديل هذا وإن الدكتور قد خالفه الحق والصواب أيضا في قوله (أخذ الاصل الذي دعا اليه من الغاء العوامل من ابن الطراوة) . .

(١) ص ٨٧

(٢) الاتجاهات النحوية في الاندلس ص ٢٧٨

ولا شك أن هذا كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة وتلك النسبة دلت عليها (في) ولا حاجة بنا الى غير ذلك (١)

أقول وهذا من عجب العجاب لاننا لم نر في نحو الفراء ما يدعو الى الغاء نظرية العوامل والفراء نفسه ممن بنى نحوه على نظرية العوامل وهذا غلط من الدكتور لان الفراء لم يذكر العوامل نعم له آراء في العوامل يختلف على آراء الاخرين لانه مجتهد في النحو ولم يدع قط الى الغاء العوامل ولم يقل يوما ما الغاء العوامل كما زعمه الدكتور ونستغرب أن يذهب الدكتور الاتماري الى اعتبار الفراء رائدا متقدما في الدعوة الى الغاء العوامل انتفع به فيما بعد ابن مضاء القرطبي حين دعا الى الغائها والى أن يأخذ على ابن مضاء أيضا لانه لم يشر اليه في ذلك .

٤ ـ وباحث آخر وهو الاستاذ أحمد أمين يقول أنها من ابتكاره وقد نالته عصمية ابن مضاء هينا من التنديد عنده فقال وكان ابن مضاء يريد انشاء نحو جديد على أساس جديد ولكن يكفيه فخرا أنه هدم وإن لم يبن فكان الهدم محتاجا الى يد جدية تبنى بناء جديدا بعد هدم القديم وفي كتابه الذي نثر حديثا يشير الى أحجار قيمة توضع في البناء الجديد ولكن مع الاسف كانت دعوته الى نحو جديد كدعوة أبي نواس في المشرق الى شعر جديد فكلتاهما كبتت ولم تتحقق (٢) نعم إن ابن مضاء هدم القديم ولم يبن والهدم لم يكن مغفرة قط إلا إذا كان معه بناء جديد أفضل منه فابن مضاء لم يأت ببديل ولو أنصف ابن مضاء في البحث لعرف أن ما يريده النحاة من العامل والمعمول هو بعينه ما يريده ابن مضاء من التعلق وما كلمة العامل الا تقريب على المبتدئين والناشئين وقد تقدم كلام سيبويه الذي يدل على أن المراد بالعمل هو التعلق والارتباط وهذا وان ابن مضاء قد أقر بما يقوله به النحاة من أن التعبير بالعامل إنما هو على وجه التقريب والتشبيه وهذا التأويل مقبول عنده وهو ما يريده النحاة كلهم أجمعون وهكذا تتضارب الاقوال في تعيين من تأثر به ابن مضاء في هذه النظرية أقول

١ ـ ابو زكريا الفراء ص٤٢٣ ـ ٤٢٥ وما بعدها

٢ ـ ظهر الاسلام ج٣ ص٩٦

والحق أن ابن مضاء كان متأثر بالمذهب القائل بأن اللغة توقيفية وبالتالي بابن جني في الفاء العوامل بدليل أنه صرح ما وافقه من كلام ابن جني في مقدمة كتابه وهذا إن كان فيه دلالة على شيء فإنما يدل على تأثره به كما مر أن هناك أناسا آخرين أنكروا نظرية العامل بقوله (وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح ابن جني وغيره) كما تأثر في الفاء التمارين بعبد القاهر الجرجاني حيث أشار في أول كتابه دلائل الاعجاز الى أنها ضرب من افتراضات النحاة ولا يعيب من رفضها ولم يهتم بها ثم قال (وليس يهمنا أمره قولوا فيه ما شئتم ونحوه حيث أردتم) (١) كما تأثر في الفاء العامل الثواني والثوالث ـ علة العلة ـ النحوية بابن حزم الظاهري (٢) فانه قد هاجمها حيث قال (أما علم النحو فالى مقدمات مخفوظة عن العرب الذين تزيد معرفة تفهمهم المعاني بلغتهم وأما العلل فيه ففاسدة جدا) (٣)

وكذلك ابن سنان الخفاجي يقول (فأما طريقة التعليل فان النظر اذا سلط على ما يعلل النحو اليوم لم يثبت معه اللفظ الفرد بل ولا يثبت شيء البتة ولذلك كان العيب منهم المحصل من يقول : هكذا قالت العرب من غير زيادة في ذلك) (٤)

وقد تبين لنا أن النحاة في قولهم بالعامل كانوا متسامحين حين نسبوا العمل الى الالفاظ أو المعاني وأن ذلك شيء كان مقررا في كتبهم والمقصود بنظرية العامل بيان العلاقات والارتباط بين أجواء التركيب وابن مضاء يدعوته

١ ـ دلائل الاعجاز ص٢١ ـ ٢٢

٢ ـ هو علي ابن محمد أحمد بن سعيد بن حزم وكنيته أبو محمد وأما أسرته من فارس ولد بقرطبة سنة ٣٨٤ فحفظ القرآن وتلقى العلوم على أكابر العلماء بقرابة كان شافعي المذهب ثم انتقل الى مذهب أهل الظاهر وكان الامام الثاني للظاهرية وكان فقيها مفسرا محدثا أصوليا منطقيا طبيبا مؤرخا أديبا وشاعرا وله مؤلفات عديدة توفي سنة ٤٥٦ وترجمته في طبقات الاصوليين جـ٢ ص٢٤٣ وابن خلكان جـ١ ص٤٢٨ وابن كثير جـ١٢ ص١٩

// ٣ ـ مقدمة كتاب الرد على النحاة ص٩ نقلا عن التقريب ص٢٠٢

// ٤ ـ سر الفصاحة ص٣٣

الى اسقاط العوامل لم يقدم بدليلا له .. وقد عقد ثلاثة فصول وكان قصده من عرض هذه الفصول بيان أن النحو في غنى عن حديث العامل والمعمول وتناول في هذه الفصول باب التنازع وباب الاشتغال والمضارع المنصوب بعد فاء السببية وواو المعية .

وأما في باب التنازع فقد قال (وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين الا أن أقول علقت ولا أقول أعملت) وقد عرفنا فيما مضى أن مقصود النحاة بالعامل هو بيان جهة التعلق بين أجزاء التركيب وأن قولهم عامل ومعمول هو بعينه ما يعنيه ابن مضاء من متعلق ومتعلق به ..

وفي باب الاشتغال يجعل الامر على السماع عن العرب لانه لم يجد ما يعلق به ذلك الاسم المشتغل عنه فلما لم يجد شيئا فسره بقوله هكذا تكلمت العرب وبهذا يتضح لنا اختلاف قوله في باب عن قوله في باب آخر لانه استعمل في باب التنازع لفظ التعلق من متعلق ومتعلق به وترك ذلك في باب الاشتغال ولا يجمع بين الكلامين نظام ولا منهج والسبب في فراره عن استخدام لفظ التعلق لان التعلق هنا يوقعه فيما أوقع حديث العامل النحاة من القول بالتقدير أو بالحذف وبهذا يبدو أن ابن مضاء لم يأت بنظرية أخرى كبديل عن نظرية العوامل وانما هو رجل يقول كلاما في باب ويقول غيره في باب آخر (١)

ولم يسمع بعد ابن مضاء صوتا آخر يرتفع بالشكوى تكون دافعة الى محاولة جديدة حتى جاء العصر الحديث عصر الذوق الرفيع والرغبة في راحة العقل وحب بلوغ الغاية من أيسر السبل فارتفعت أصوات الناكرين يطلبون تقريب النحو وتيسير سبله أحيانا ويبغون هدمه بل نقضه أحيانا أخرى فبادر ذو الغيرة من العلماء الى اعادة النظر في النحو وأصوله وأساليبه وكان لبعضهم فيه نظرات جديدة وآراء حكيمة ومحاولات مخلصة وبعض تلك المحاولات خالفها الصواب ومن بين تلك المحاولات قولهم : إن نظرية العامل التي حفل بها النحو العربي خرافة ينبغي تجريد النحو منها وكانوا في هذا متأثرين بامامهم ابن مضاء القرطبي ورغم هذا فإن نظرية العوامل سوف تبقى ما بقي النحو لانها ليست

١ ـ انظر مقدمة كتاب الرد على النحاة ص١٩ ـ ٢٠ والرد على النحاة ص٨٥ و٩٥

تعبيرا سطحيا عن الشيء الذي يرفع أو ينصب وانما هي نظرية تتمثل بها طريقة النظام في الجملة العربية قامت على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة وضبط قواعدها وتيسير استعمالها ولقد طولب هؤلاء الثائرون بالبديل الذي يقيمون عليه منهجهم في عرض القواعد اذا الغينا هذه النظرية فعجزوا .

والعامل النحوي علة اعتبارية وآثاره معلولات اعتبارية والاعتبار متى تواضع عليه أهل اللغة واصطلحوا عليه قام بدوره الوظيفي علة ومعلولا اذا لا مجال لما أثير حول نظرية العامل من أن العلامة الاعرابية معلولة للمتكلم دون غيره . ومن أبرز الطعن الذي وجهوه الى العامل أمران

الاول : أن النحاة نسبوا العمل اليه فجعلوه هو الذي يرفع أو ينصب أو يجزم مع أنه قد يكون سببا في بقاء المعنى (في زعمهم) أو تقييده وكيف ينسب اليه العمل وهو لا يعمل شيئا انما الذي يعمل هو المتكلم . الثاني أن النحاة بحثوا عنه في بعض التراكيب العربية الصحيحة فلم يجدوه فاضطروا الى أن يقدروه وأن يفترضوا وجوده ويتكلفوا ويتعسفوا ومن بين من قام بهذه المحاولة في العصر الحديث الدكتور ابراهيم مصطفى في كتابه احياء النحو وهي محاولة لها صلة وثيقة بمحاولة ابن مضاء وتعاركها في الغاء العامل النحوي ويقول ابراهيم مصطفى : (أكب النحاة على دور الاعراب وقواعده فوق الفسحة لا يعدلون به شيئا ولا يرون من خصائص العربية ما ينبغي أن يعدلهم دونه والقوا فيه الاسفار الطوال وأكثروا من الجدل والمنافحة في تعليله وفلسفته حتى تركوا نحو العربية أوسع الانحاء أسفارا وتأليفا وفلسفة وجدلا فماذا باغوا من كشف سر الاعراب وبيان حقيقته ؟ أساس كل بحثهم فيه أن الاعراب أثر يجلبه العامل فكل حركة من حركاته وكل علامة من علاماته إنما جيء بها تبعا لعامل في الجملة وان لم يكن مذكورا ملفوظا فهو مقدر ملحوظ ويعللون في شرح العامل وشرطه ووجه عمله حتى تكاد تكون نظرية العامل عندهم هي النحو كله ..

ثم قال ودونوا للعامل شروطا وأحكاما هي عندهم فلسفة النحو وسر العربية (١)

١ ـ احياء النحو ص ٢٢ ـ ٢٣

وبعد أن تكلم عن بعض أصول نظرية العامل قال تحت عنوان (منشأ هذه الفلسفة) والنحاة في سبيلهم هذا متأثرون كل التأثر بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم غالبة على تفكيرهم آخذة حكم الحقائق المقررة لديها رأوا أن الاعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل يتبدل التركيب على نظام فيه شيء من الاضطراد فقالوا : عرض حادث لا بد له من محدث وأثر لا بد له من مؤثر ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الاثر لانه ليس حرا فيه يحدثه متى شاء وطالبوا لهذا الاثر عاملا مقتضيا وعلة موجبة وبحثوا عنها في الكلام فعددوا هذه العوامل ورسموا قوانينها ومن تأثرهم بالفلسفة الكلامية رفضهم أن يجتمع عاملان على معمول واحد واحتجاجهم لذلك بأنه اذا اتفق العاملان في العمل لزم تحصيل الحاصل وهو محال وان اختلفا لزم أن يكون الاسم مرفوعا منصوبا مثلا ولا يجتمع الضدان في محل واحد ومنه تحريمهم أن تتبادل الكلمتان العمل واحتجاجهم بأن العامل حقه التقديم والمعمول حقه التأخير فتكون الكلمة متقدمة متأخرة وهو محال فانظر كيف تصوروا عوامل الاعراب كأنما هي موجودات فاعلة مؤثرة وأجروا لها أحكاما على هذا الوجه قال الامام الرضي (والنحاة يجرون العوامل كالمؤثرات الحقيقية (١)

وخلاصة ما أفاده كلام ابراهيم مصطفى أن النحاة يرون أن هذه الحركات الاعرابية التي تجيء في أواخر الكلمات آثار لا بد لها من مؤثر وفاعل وأبوا أن يكون المتكلم هو الفاعل الموجد للحركات لانه ليس حرا في احداثها فذهبوا الى أن العامل هو الفاعل وما أشبهه الى آخره وقد هذا عليه في هذه النتيجة تهنيما كثيرا ونحب يبحث عن نشأة هذه الفلسفة . وانا نظرنا الى قول النحاة الفاعل مرفوع بالفعل والمفعول منصوب به وأن المجرور مجرور بالحرف أو الاضافة وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ وأن الفعل يعمل الرفع والنصب وأن الحرف يعمل الرفع والنصب والجر الخ عرفنا أن النحاة لم يجعلوا هذه العوامل مؤثرات حقيقية ولم يوجد في كلامهم من العلل ما يفهم ذلك وذلك لامرين

١ ـ احياء النحو ص ٣١ ـ ٣٢

الاول : أن هذه الالفاظ لو كانت عوامل عملت الرفع والنصب والجر والجزم لكانت إما فاعلة بالارادة كالانسان أو بالطبع كالنار وليست هذه فاعلة بالارادة (لأننا نعلم أنها لا ارادة لها اذ لا حياة فيها والفاعل بالارادة شرطه الحياة ولا جائز أن تكون فاعلة بالطبع لأن الفاعل بالطبيعة لا يتخلف أثره فالنار سهما وجدت أحرقت وهذه ليست كذلك لأنه يتخلف عن هذه الالفاظ عملها كما يظهر في لغة العوام عند ما يلحنون فينصبون الفاعل ويرفعون المفعول وينصبون المجرور وكذلك إذا تعمد العالم بلغة العرب أو نسى مراعاة القواعد فلو كانت هذه الالفاظ فاعلة بطبعها لما وجد لحن أصلا.لانه كلما وجد الفعل رفع الفاعل ونصب المفعول ولم يقدر أحد على مخالفة ذلك كما أنه اذا وجد النار كان الاحراق واذا وجدت الحرارة في المادة كان البخر واذا وجدت البرودة كان التجمد ولا يقدر أحد أن يمنعها فعلها ولا أن يخلف عنها أثرها وليس الامر كذلك فيما يسميه النحاة عوامل ومعمولات .

الثاني : أن الواقع يناقض ذلك لاننا بمشاهدتنا نعلم أن المتكلم هو الذى يحدث هذه الحركات فهذا الذى يرفع وينصب ويجر ويجزم بعد أن تلقى من مجتمعه كيفية النطق وتعارفهم وهو الذى إن شاء فعل وان شاء لم يفعله وان كان هذا مرده الى العرف اللغوى في المجتمعات . فكما أن المتكلم هو المحدث للاصوات والحروف والكلمات كذلك هو المحدث لهيئاتها وحركاتها سواء كانت في وسط الكلمات أم في أواخرها وكونه ليس حرا صناعة فيما يختار من الحركات بل هو يأتي بها على حسب القواعد لا يمنع أن يكون هو الفاعل غاية ما يثبت ذلك أنه فاعل على نظام مخصوص وقوانين مخصوصة فكما أن المصلى يفعل صلاته على قوانين مخصوصة شرعها الشارع ولا يضر ذلك في نسبة العمل اليه كذلك ماهنا وكما أن الموسيقى يوقع على نظام وقواعد لا يضر تقييده بالقواعد في نسبة العمل اليه كذلك ماهنا ، والعوامل ليست أجنبية من هذا العمل لاننا اذا بحثنا وجدنا العرب تواضعوا على أن يميزوا بين المعاني التي تتعاور على الاسماء بالحركات فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة فالباس المتكلم الاسم الرفع دليل فاعليته والباسه النصب دليل

مفعوليته والجر لاضافته فالفاعلية والمفعولية والاضافة علل لرفع المتكلم الكلمة أو نصبها أو جرها ولكن هذه المعاني من الفاعلية والمفعولية والاضافة لا تحدث في الكلمة اعتباطا أو تحكما بل هي حادثة من وقوعها في الجملة ومن مركزها فيها فمحمد مثلا ليس فيه معنى الفاعلية قبل أن يدخل في التركيب فاذا دخل في التركيب وقيل ذهب محمد حدث فيه معنى الفاعلية فالعوامل أحدثت المعنى الذي اقتضى الاعراب ومن سنن العرب أن ينسبوا الفعل الى آلته كما ينسبونه الى فاعله تقول قامت السكين قامت بالسكين فالعوامل هي التي أوجبت هذه العلامات.(١)

ونقل الدكتور ابراهيم مصطفى كلام الرضي استمهد على أن النحاة تصوروا عوامل الاعراب كأنما هي موجودات فاعلة (والنحاة يجرون عوامل الاعراب كالمؤثرات الحقيقية) وهذا صدر عبارة وعجزها (وان كانت علامة لا علة ولهذا سموها عاملا) ترك عجز الكلام الذي يرد عليه واستمهد بصدر العبارة ثم ان ابراهيم مصطفى نقد مذهب النحاة في العامل بمآخذ خمسة وهذه المآخذ الخمسة خلاصتها مايلي :

أخذ عليهم بأن النحاة حيث ذهبوا الى نظرية العامل أخذوا يبحثون عنه في الجملة فاذا لم يجدوه أخذوا يقدرونه في الكلام ويتعسفون في هذا كل التعسف ومن أمثلة ما يقدرونه .

ا ـ زيدا رأيته يقدرون رأيت زيدا رأيته

ب ـ وان أحد من المشركين استجارك يقدرونه وان استجارك أحد من المشركين استجارك .

ج ـ لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون خزائن رحمة ربي .

د ـ وأما ثمود فهديناهم تقديره وأما ثمود فهديناهم هديناهم ..

هـ ـ اياك والاسد تقديره أحذرك واحذر الاسد ..

و ـ يقطع النعت في مثل الحمد لله رب العالمين فتنصب كلمة رب وترفعه فيقدرون أمدح أو هو (٢)

١ ـ انظر النحو والنحاة بين الازهر والجامعة ٧٧ ـ ٨٩ وما بعدها

٢ ـ احياء النحو ص ٣٤

هذا ما أخذه ابراهيم مصطفى على النحاة والحق أن التقدير في هذه الامثلة ليس لتكملة نظرية العامل وإنما هو في أكثرها يتحصل المعنى فمثلا (إياك والاسد) تقديره ضروري للمعنى لأن إياك ضمير يدل وضعا على المخاطب المفرد المذكر والاسد باسم وضعا على ذلك الحيوان المفترس وليس فيهما دلالة على المعاني التركيبية فلا يفهم منها المعنى التركيبي وهو تحذيره من الاسد الا بتقدير لفظ احذر وأحذر يرتبطان بهما ارتباطا وثيقا على جهة الوقوع عليهما ولو لا هذا لما دل التركيب على معنى فالمعنى إذن هو الذي اقتضى هذا التقدير ولو لم يكن في اللغة العربية اعراب ولا بناء (١)

ثم جاء بعد الدكتور ابراهيم مصطفى الدكتور تمام حسان الذي ألف كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) وجاء فيه بنظرية تغني عن العامل ويقول الدكتور تمام حسان لقد أكثر النحاة الكلام عن العامل باعتباره تفسيرا للعلاقات النحوية وجعلوه تفسيرا لاختلاف العلامات الاعرابية وبنوا على القول به نظرية التقدير والمحل الاعرابي والقوا الكثير من الكتب في العوامل سواء ما كان منها لفظيا أو معنويا ووصل به بعضهم من حيث العدد الى مائة عامل وتناول بعض النحاة كابن مضاء هذا الفهم لطبيعة العلاقات السياقية بالنقد والتفنيد والتجريح ولكنه بعد أن أبان فسادهما بالحجج المنطقية لم يأت بتفسير مقبول لاختلاف العلاقات غير قوله إن العامل هو المتكلم فجعل اللغة بذلك أمر فرديا يتوقف على اختيار المتكلم ونفى عنها الطابع العرفي الاجتماعي الذي هو أهم خصائصها ثم قال ولا براهيم مصطفى محاولة مشابهة لتفسير اختلاف العلاقات الاعرابية قال فيها : إن الحركات ذات معان محددة فالضمة علم الاسناد والكسرة علم الاضافة والفتحة علم الخفة ولكنه اكتفى بهذا الفهم القاصر لطبيعة هذه الحركات وهو فهم يبدو قصوره وابهامه ولعل أزكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي الى الآن هو ما ذهب اليه عبد القاهر الجرجاني صاحب مصطلح (التعليق) وقد كتب دراسته الجادة في كتابه دلائل الاعجاز تحت عنوان (النظم) ولكن عبد القاهر أورد في هذه

١ ـ انظر النحو والنحاة بين الازهر والجامعة ص٦٢ وما بعدها

الدراسة أربعة مصطلحات هي النظم البناء الترتيب، التعلية، (١) فالنظم عنده للمعاني أي أن النظم عنده تصور العلاقات النحوية بين الابواب كالاسناد والتعدية والمفعول به الخ وأما البناء فقد جعله للمباني بحسب المعاني النحوية كالفاعلية مبناها الاسم المرفوع أو الضمير وأما الترتيب فانه وضع العلامات المنطوقة أو المكتوبة في سياقها الاستعمالي حسب رتب خاصة تظهر بها فوائد التقديم والتأخير وأما التعلية فهو انشاء علاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية . وذهب تمام حسان الى أن القرائن تغني عن العامل وذكر أن هناك ثلاثة أنواع من المعاني وهي :

١ ـ المعنى الوظيفي ويقصد بها المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية والاضافة والتبعية وهذه معاني خاصة أو معاني الابواب المفردة وهناك أيضا معاني عامة كالخبر والانشاء والاثبات والنفي والتأكيد وكالطلب بأنواعه

٢ ـ المعنى المعجمي الذي تدل عليه الكلمة المفردة كما في المعاجم وحصيلة المعنيين يساوي المعنى اللفظي للسياق أو معنى ظاهر النص كما يقول الاصوليون وهذان المعنيان هما قرائن مقالية وهي مكتوبة أمامنا وتراها بعكس المعنى الثالث وهو معنى المقام وهو الظروف الاجتماعية التي قيل فيها النص وإذا أضفنا المعنى الثالث (معنى المقام) الى المعنيين السابقين نتج عندنا ما يعرف بالمعنى الدلالي (٢) .

والمقام هو حصيلة الظروف الواردة طبيعية كانت أو اجتماعية أو غير ذلك وقد ذكر الدكتور بأن المعاني الوظيفية الخاصة تحتاج الى مجموعة من العلاقات تربط بين تلك المعاني حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها وذلك كعلاقة الاسناد وعلاقة التخصيص وعلاقة النسبة وعلاقة التبعية وهذه العلاقات في الحقيقة قرائن معنوية على معاني الابواب الخاصة كالفاعلية والمفعولية (٣)

١ ـ انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٨٥ ـ ١٨٨

٢ ـ اللغة العربية معناها ومبناها ص٣٦ ـ ٣٧ ٤٠ ـ ٤١ انظر تحليل المعاني ص٣٥٨

٣ ـ اللغة العربية معناها ومبناها ص١٧٨

ثم تناول العلاقات أو قرائن التعلق فقال : والعلاقات السياقية قرائن معنوية تفيد في تحديد المعنى النحوي الباب العام كالفاعلية مثلا فعلاقة الاسناد مثلا وهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر وبين الفعل والفاعل أو نائبه تصبح عند فهمها وتصورها قرينة معنوية على أن الاول مبتدأ والثاني خبر أو على أن الاول فعل والثاني فاعل أو نائب فاعل ويصل المعرب الى قراره عند ما يفهم العلاقة الرابطة بين الجزأين ولكن علاقة الاسناد لا تكفي بذاتها للوصول الى هذا القرار ولا مكان أن تكون اسناد في جملة اسمية أو اسنادا في جملة فعلية ويمكن أن تكون اسنادا خبريا أو اسنادا انشائيا وهلم جرا ومن هنا نحتاج الى قرائن أخرى لفظية تعيننا على تحديد نوعها فنلجأ الى مباني التقسيم لنرى إن كان طرفا الاسناد اسمين أو اسما وصفة أو اسما وفعلا أو فعلا واسما الخ ونلجأ أيضا الى مباني التعريف لتلمح العلم والنوع والعدد والتعيين والى العلاقة الاعرابية لنرى ما إذا كانت الاسماء مرفوعة ومنصوبة أو مجرورة والى الرتبة لنرى من أي نوع هي والى المطابقة بين الجزأين ما نوعها (١)

ويقول : إن قرينة التخصيص يعني المنصوبات علاقة سياقية كبرى أو قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخر منها وهي قرينة التعدية وتدل على المفعول وقرينة الغائية وتدل على المفعول لاجله وقرينة المعية وتدل على المفعول معه وقرينة الظرفية وتدل على المفعول فيه وقرينة التجديد والتوكيد وتدل على المفعول المطلق وقرينة الملابسة وتدل على الحال وقرينة التفسير تدل على التمييز وقرينة الإخراج وتدل على الاستثناء وقرينة المخالفة تدل على الاختصاص وبعض المعاني الاخرى ومن بعد قرينة الاسناد ثم قرينة التخصيص تجيء قرينة النسبة ويقصد بها الجر بالاضافة أو بحرف الجر ثم تجيء أخيرا قرينة التبعية ويقصدبها التوابع الاربعة النعت العطف والتوكيد والبدل فهذه القرائن المعنوية يقابلها قرائن لفظية وهي العلامة الاعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والاداة والنغمة (٢)

١ ـ المرجع السابق ص١٩١ ـ ١٩٢
٢ ـ المرجع السابق ص٢٠٩

وقرائن التعلق المعنوية واللفظية هى التى يجب أن تنظر اليها عند مايجب أن ننظر اليها عند تحديد المعنى الوظيفى أو التحليلى أو بمعنى أخرى عند الاعراب وهى تغنى عن فكرة العامل النحوى الذى قال به النحاة لقد اتجه النحاة بقولهم بالعامل النحوى الى ايضاح قرينة لفظية واحدة وهى قرينة الاعراب أوالعلامة ولكن يجب أن ننظر الى قرائن التعلق كلها لا الى العلامة الاعرابية وحدها . (١)

ثم أعطى الدكتور تمام حسان مثالا للاعراب اعتمادا على قرائن التعلق معنوية أو لفظية فيقول فاذا طلب منا مثلا أن نعرب جملة مثل ضرب زيد عمرا نظرنا الى الكلمة الاولى ضرب فوجدناها قد جاءت على صيغة فعل ونحن نعلم أن هذه الصيغة تدل على الفعل الماضى سواء من حيث صورتها أو من حيث وقوفهابازاء يفعل وافعل فهى تندرج تحت قسم أكبر بين أقسام الكلمة يسمى الفعل ومن هنا تبادر الى القول بأن ضرب فعل ماض ثم ننظر بعد ذلك فى زيد فنلاحظ ما يأتى : أنه ينتمى الى مبنى الاسم قرينة الصيغة ، وأنه مرفوع وأن العلاقة بينه وبين الفعل الماضى هى علامة الاسناد وهى قرينة التعلق وأنه ينتمى الى رتبة التأخر وهذه قرينة الرتبة وأن الفعل معه مبنى للمعلوم (قرينة الصيغة) وأن الفعل معه مسند الى المفرد الغائب وهذه قرينة المطابقة وبسبب كل هذه القرائن تصل الى أن (زيد) هو الفاعل ثم ننظر بعد ذلك في عمرا ونلاحظ أنه ينتمى الى مبنى الاسم وهذه قرينة الصيغة وأنه منصوب وهذه قرينة العلامة الاعرابية وأن العلاقة بينه وبين الفعل هى علاقة التعدية (قرينة التعلق) وأن رتبته من كل من الفعل والفاعل هى رتبة التأخر وهى قرينة الرتبة وبسبب هذه القرائن نسارع الى القول بأن عمرا مفعول به . (٢)

أقول ألا ترى أيها القارىء هذه الجولة الطويلة التى جالها تمام حسان للوصول الى ما وصل اليه النحاة بعبارة قصيرة وبأقرب وقت ألا ترى هذا الجهد والمشقة التى عاناها الدكتور لاعراب جملة واحدة أعربها النحاة فى سطر واحد فقد أعربها بما لا يقل عن صفحتين فعبارة النحاة أسهل بكثير من

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٣١

(٢) المرجع السابق ص ١٨١ — ١٨٢

كل هذه القرائن التي أتى بها وعبارة النحاة تقول ضرب فعل ماض وزيد فاعل لانه قام بالفعل وهذا الفعل هو الذي عمل فيه الرفع وعمرا مفعول به لان الفعل وقع عليه وهذا الفعل نفسه هو الذي عمل فيه النصب فالعامل عند النحاة يبين الارتباط المعنوي بين الفعل والفاعل والمفعول . ثم إن الدكتور تمام لم يأت بشيء جديد سوى تغيير العبارات والحقائق العلمية هي نفسها لم تتغير ولكن النحاة علموا المبتدئين تدريجيا فبدأوا باقسام الكلام وبعلامة كل قسم ثم حقيقة الاعراب وأقسامه ثم المعربات وقسموها الى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات وبينوا عوامل تلك المرفوعات والمنصوبات هذا منهج النحاة في تعليم الناشئين ولكن الدكتور أراد أن يعلم الناشئين النحو كله بل والصرف والبلاغة في جملة واحدة كما هو واضح من تلك القرائن فأي المنهجين أسلم ويوافق أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة وضبط القواعد وتيسير استعمالها ولا شك أنه لا يختلف اثنان فاهمان لمنهج التربية والتعليم في أن منهج النحاة أسلم وأدق . وهذه القرائن التي تناولها الدكتور للاستغناء بها عن العامل النحوي من الكثرة بحيث يبدو العامل النحوي بمقارنتها به شيئا سهلا وميسورا وعند ما قسم الدكتور قرائن التعليق المعنوية وضع المرفوعات تحت قرينة الاسناد والمجرورات تحت قرينة نسبة والمنصوبات تحت قرينة التخصيص والتوابع تحت قرينة التبعية والمنصوبات في النحو كثيرة ولا تدخل تحت معنى واحد فالمفعول به يختلف في الدلالة عن الحال والحال يختلف عن الاستثناء وكل منهما يختلف في الدلالة عن الظرف ولكن الدكتور تخلص من هذه الاختلافات بوضعها جميعا تحت قرينة التخصيص وكل كلام في اللغة العربية هو تخصيص لمعنى وليس التخصيص مقصورا على المنصوبات فحسب بل يتناول المجرور أيضا فقولنا يذهب المريض الى المستشفى تخصيص لجهة الذهاب فكأنك خصصت ذهابه الى مكان بعينه وليس الى غيره واذا ذلت هذا كتاب محمد فكأنك خصصت ملكية الكتاب لمحمد وأيضا فان قرينة التخصيص يتناول الفاعل ايضا في قولنا (إنما ينجح المجتهد) اليس في ذلك تخصيص للنجاح وجعله للمجتهد . ومن هنا تبين لنا أن قرينة التخصيص قرينة واسعة يدخل تحتها المعاني النحوية العامة والخاصة وليس

المنصوبات فقط وضبط المنصوبات بها ضبط جامع وليس بمانع . (١)

ويرى الدكتور تمام حسان الى أنه اذا اتضح المعنى الوظيفى المذكور أمكن اعراب الجملة دون حاجة الى المعنى المعجمى أو المقام بأن تكون الجملة مصورة في صورة عربية من حيث التركيب والحروف والنطق فوضوح المعنى الوظيفى هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية التعليق أو الكشف عن العلاقات السياقية وطبق هذه النظرية على بيت من تأليفه لا معنى له ويقول بانه من البحر الكامل وهو :

قاص التجين شحاله بتريسه فاخى فلم يستف بطاسية اليرن

فاعراب هذا البيت الذى لا معنى له على الوجه التالى :

١ ــ قاص فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الاعراب ونحن لا نستطيع أن نفصل المعانى الوظيفية عن المعانى المعجمية ونقول له كيف ندرك أنها فعل ماض دون أن نعرف معناها أليس ممكنا أن يكون اسم فاعل قصا يقصو أى تباعد .

٢ ــ التجين : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . ونقول له كيف نعرب هذا اللفظ فاعلا دون أن نعرف ما هو الحدث الذى أسند اليه أليس من الممكن أن يكون مضافا اليه لكلمة قاص دون أن يتغير الوزن .

ثم قال: شحال مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والهاء فى محل جر مضاف اليه ونقول له كيف تحكم بأنها كلمة واحدة بأنها منصوبة على المفعولية أليس من الممكن أن تكون ثلاث كلمات (شحا) و (له) جا ومجرور ثم قال الباء حرف جر وتريس مجرورة بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره والهاء فى محل جر مضاف اليه مبنى على الكسر . ونقول له كيف نعرف أن الباء حرف جر دون أن نعرف معنى تريس أليس ممكنا أن تكون الباء من أصل الكلمة واذا كانت حرف جر فاين متعلق الجار والمجرور ولا تعرف معنى الباء والفعل ثم يعرب فيقول الفاخي نعت لتريس مجرور بالكسرة المقدرة على الباء منع من ظهورها الثقل ونقول له هذا حكم بلا دليل وكيف تحكم على التريس والفاخي بالصفة والموصوف دون أن تعرف معنيهما والصفة جزء من ما هية الموصوف والحكم على الشيء فرع عن تصوره . وهكذا أعرب البيت الى آخره على غير معنى . (٢)

(١) ظاهرة الاعراب فى النحو العربى ص ٨٥

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٨٢

ونظرية الدكتور تمام حسان لا تغني عن العامل الذي يتصل مباشرة بواقع النص اللغوي ولا ينعزل عن السياق المعنوي للنص ومعلوم أن المعنى الوظيفي لا يدرك إلا بعد ادراك المعنى المعجمي وقد قال تمام حسان : إن التعليق هو الفكرة المركزة في النحو العربي وإن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية لان التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الابواب في السياق ويفسر العلاقات على صورة أولى وأفضل وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية (١)

الا ترى تناقض الدكتور تمام مع نفسه وهو يذكر نظرية العامل عند القدماء ويصفها بأنها خرافة وجاءنا ببديل سماها (قرائن التعليق) فانظر الى اعراب البيت السابق يقول في اعرابه : الباء حرف جر ولم حرف نفي وجزم وتريس مجرور بالباء ويستف مجزوم بلم وهكذا اعرب البيت كله وإذا كان فهم التعليق يكفي للقضاء على خرافة العمل والعوامل فهلا ابق تلك النظرية الجديد التي جاء بها بديلا عن العمل والعوامل على هذا البيت لنرى مدى صلاحيتها بديلا عن العمل والعوامل .

ولا نستطيع أن نفصل المعاني الوظيفية عن المعاني المعجمية وتلك القرائن التي جاء بها تمام حسان لا يأس في النظر اليها ولكن هذه القرائن لا تعرف الا بادراك المعاني المعجمية أولا وإلا فمن أين نعرف أن هناك علاقة بين التلميذ ومجتهد في الجملة : التلميذ مجتهد والقول بأن النحاة قرروا نظرية العامل بعيدا عن العلاقات السياقية للنص وإن العامل النحوي لا ينظر إلا الى العلامات الاعرابية التي هي قرينة من القرائن اللفظية ولا تنظر الى كل القرائن ولا علاقة لها بالمعنى الدلالي هذا القول ظلم صارخ وقد تقدم بيان علاقة الاعراب بالمعنى(٢)

وهكذا تبين لنا أن فكرة العامل قائمة منذ سيبويه ولم تنجح كل المحاولات

١ ـ اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٨٩

٢ ـ ص ٣٢

المديدة في هدمها .

الخلاصة : لاشك في أن الانصاف وحب التيسير يقتضي أن نأخذ بالعامل اللفظي والمعنوي دون العامل بمعنى المتكلم وذلك لأن العامل اللفظي والمعنوي يسهل على المتعلم والعرب لانه يرى العامل إن كان حسيا ويدركه إن كان معنويا فيضبط كلماته وألفاظه يرى الفعل أمامه فيعلم أنه يتطلب فاعلا مرفوعا فيرفعه وأنه يتطلب مفعولا به فأكثر فينصبه بحجة أن الاول فاعل والثاني مفعول ويرى حرف الجر والمضاف فيعرف أن كلا يحتاج الى مجرور فيجر الاسم بعدهما ويرى المبتدأ أو المضارع فيبادر الى رفعهما وهكذا وجود هذا العامل يسهل على المتكلم والكاتب الاهتداء الى الحركة المطلوبة والضبط الصحيح فيما يقع بعده وكأن هذا العامل أمارة قاطعة على المطلوب وليس معنى العامل الذي أنه من القوة والمزايا ما يجعله يتحكم في المتكلم ويفسد عليه فكرة ويعوقه عن الاداء ويفرض عليه طرقا خاصة في التعبير .

أما العامل المتكلم فلن يعرف ضبط أواخر الكلمات إلا إذا كان عربيا أصيلا ينطق اللغة العربية بفطرته وتجري وتجري على لسانه طائفة غير أمارات مرشدة الى ضبط الكلمة فالاخذ برأي الجمهرة في أمر العامل إنما هو الأخذ بالامر الايسر عملا وتطبيقا وافادة بالرغم من أنه ليس هو الحق الواقع المقطوع به لان الواقع اليقيني يقطع بأن الذي يجلب الحركات هو المتكلم .

وإذا قلت مثلا أكرم محمود الضيف ينسب الى محمود أنه فعل الكرم أو أنه فاعل الكرم فبدلا من أن نقول ينسب الى محمود أنه فعل الكرم أو أنه فاعل الكرم نحذف هذه الكلمات الكثيرة واستغنينا عنها برمز صغير اصطلح عليه النحاة يدل مع صغره على تلك العبارات الكثيرة وهو الضمة في آخر محمود وعرفنا أن محمودا فعل شيئا من كلمة قبله وهو أكرم ويسميها النحاة فعلا والفعل لا يوجد بنفسه فوجود الفعل دل على وجود الفاعل وليس غريبا أن يقول النحاة إن الفعل هو الذي عمل الرفع لانه السبب في مجيئه ويسمونه من أجل ذلك عاملا وكذا كلمة الضيف وقع عليه شيء هو الكرم والفعل هو الاصل في الارشاد وفي الدلالة على الفاعل والمفعول فهو الاصل في جلب العلامة الدالة على كل منها وهو السبب

الاساسي في مجيئها فسمي لذلك عاملا وهكذا نقول في جميع العوامل والمعمولات سواء كانت لفظية أو معنوية .

وبهذا يتبين لنا أن تلك العوامل بنوعيها ليست مخلوقات حية تجري فيها الروح فتعمل ما تريد بنفسها وتحدث الحركات الإعرابية المختلفة فليس لها شيء من ذلك وإنما الذي يؤثر ويحدث الحركات الاعرابية هو المتكلم ولكن النحاة نسبو اليها لأنها المرشدة الى المعاني والرموز وهي نسبة جارية على أغلب الاستعمالات العربية وأبلغها إذ هي السبب في الاهتداء إلى كشف المعنى المراد من الكلمة وإذا ثبت هذا فليس في اللغة مانع من نسبة العمل اليها وتسميتها عاملا (١)

الفصل الثالث في الاصول والقواعد التي وضعها النحاة للعوامل

حظيت نظرية العامل في النحو بدراسات وأبحاث كثيرة ولقد ظلت هذه الدراسات تنمو وتتفرع على مر العصور وعند كل النحاة ولم يهملها دارس من الدارسين سواء أكان لها مؤيدا أم معارضا ولم تخمد جذوتها في عصر من العصور منذ الخليل بن أحمد وسيبويه حتى عصرنا هذا ومن مظاهر عناية النحاة بالعوامل أن وضعوا لها قواعد أصولية تقوم عليها أبحاثها سواء أكانت موضع اتفاق أم موضع اختلاف بينهم ومن أهم تلك القواعد وأبرزها مايلي :

القاعدة الاولى : الاصل في العمل للافعال وهو فرع في الاسماء والحروف وكلما كان الفعل أمكن في بابه كان أوفر من العمل حظا فما وجد من الاسماء والحروف عاملا فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله (٢)

وكون العمل أصلا في الفعل علل بأن العامل إنما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل أشد أفتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا ومحلا وزمانا فيكون افتقاره من

١ ـ انظر النحو الوافي جـ١ ص٧٣ ـ ٧٤ والنحويين القديم والحديث ص١٨٠ ـ ١٩٠ وظواهر

٢ ـ انظر شرح الجمل لابن عصفور جـ١ ص٥٥ .

جهة الاحداث والتحقيق ثم ان الفعل يعمل متصرفا وغير متصرف والفعل المتصرف أقوى من غير المتصرف لأنه لا يتصرف فى معموله والفعل الجامد ضعيف لا يعمل فيما يتقدمه ويقول ابن الانبارى فى تقديم خبر ليس عليها وأما قولهم : إن الاصل فى العمل للافعال وهى فعل يعمل فى الاسماء والمعرفة والنكرة والضمر والمظهر قلنا هذا يدل على جواز اعمالها لانها فعل والاصل فى الافعال أن تعمل ولا يدل على جواز تقديم معمولها لان تقديم المعمول على الفعل يقتضى تصرف الفعل في نفسه و(ليس) فعل غير متصرف فلا يجوز تقديم معموله عليه فنحن عملنا بمقتضى الدليلين فأثبتنا له أصل العمل لوجود أصل الفعلية وسلبناها وصف العمل لعدم وصف الفعلية وهو التصرف. (١)

القاعدة الثانية : الاصل في العامل تخالفه مع المعمول فى النوع ولاختلاف النوع ثلاث صور لأن الحرف يعمل فى الفعل والاسم والفعل يعمل فى الاسم ولا يعمل الفعل فى حرف ولا مثله ولا الاسم فى حرف والصور العقلية تسعة وهى :

عمل الفعل فى الاسم، وعمل الفعل فى الفعل، وعمل الفعل فى الحرف، وعمل الاسم فى الاسم، وعمل الاسم فى الفعل، وعمل الاسم فى الحرف، وعمل الحرف فى الفعل، وعمل الحرف فى الاسم، وعمل الحرف فى الحرف .

فان كان العامل والمعمول من نوع واحد بأن كانا اسمين فقط ولا يتصور اتحاد النوع الا فيهما لأن الفعل لا يعمل فى مثله والحرف لا يعمل فى مثله فذلك الاتحاد فى النوع لمشابهة العامل مالا يكون من نوع المعمول أو لتضمن العامل معنى مالا يكون من نوع المعمول فالاول كعمل اسم الفاعل والثانى كعمل المضاف فى المضاف اليه ولو لا معنى الحرف لما جر الثانى إذا أضيف اليه الاول وانظر المبتدأ مع الخبر والحال مع المبتدأ عند من جوزه والتمييز مع المفرد نحو عشرين درهما . (٢)

والاصل فى الفعل أن لا يعمل فى الفعل ويقول ابن الانبارى وأما من ذهب الى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في جوب الشرط فقال إنما قلنا ذلك لأن

(١) الانصاف جـ ١ ص ١٦٣

(٢) انظر الفاكهي على القطر جـ ١ ص ٣٧ — ٣٨ مع حاشية العليمى .

حرف الشرط وفعل الشرط بقتضيان جواب الشرط فلا ينفك أحدهما عن صاحبه فلما اقتضياه معا وجب أن يعملا فيه معا كما قلنا في الابتداء والمبتدأ انهما يعملان في الخبر فكذلك هاهنا غير أن هذا القول وان اعتمد عليه كثير من البصريين فلا ينفك عن ضعف وذلك لأن فعل الشرط فعل والأصل في الفعل أن لا يعمل في الفعل[1] وذلك لأن الأصل في الجواب أن يكون فعلا . وهكذا تقرر أن الأفعال لا تعمل الا في الأسماء فقط ولا تعمل فيها الا الرفع والنصب ولا ترفع الا اسما واحدا وتنصب اسما أو أكثر وتحمل الرفع والنصب معا .

قال السهيلي : والفعل لا يعمل في الحقيقة الا فيما يدل عليه لفظه من الأسماء كالمصدر والفاعل والمفعول به أو ما كان تابعا لواحد من هذه نعتا أو توكيدا أو بدلا لأن التابع هو الاسم الأول في المعنى فلم يعمل الفعل الا فيما دل عليه لفظه لأنك اذا قلت (ضرب) اقتضى هذا اللفظ ضربا وضاربا ومضروبا وما عدا ذلك انما يصل اليه الفعل بواسطة حرف كالمفعول معه والظرف[2] .

وقد ذكر أن النعت لا يعمل فيه الفعل عنده لأن الفعل لا يدل عليه وانما يدل على فاعل أو مفعول أو مصدر دلالة واحدة من جهة اللفظ وذلك لأنك اذا قلت كتب كتابة فالفعل عامل في المصدر من حيث أنه المصدر جاء ليؤكد معنى في الفعل هذا المعنى هو ما يدل عليه الحدث فالارتباط في هذا التركيب بين الفعل والمصدر وأما اذا قلت حضر محمد العاقل فليس الفعل عاملا في النعت لأنه لا يدل عليه ومن ثم لا ارتباط ولا تعلق ولكن الفعل يعمل في الحال والحال وصف لصاحبها وان كانت الحال صفة كالنعت وضاحكا اذا كان حالا من زيد هو زيد في المعنى كما يكون اذا كانت نعتا كذلك لكن الحال ليست بصفة لازمة للاسم كالنعت وانما هي صفة للاسم في حين وجود الفعل خاصة فالفعل اذن أولى بها من الاسم فعمل فيها دونه .

والسهيلي يذهب الى أن العامل في المنعوت لا يعمل في النعت لأن النعت جيء به لمعنى في المنعوت لا في الفعل . وفي كلام السهيلي تناقض فقد أبدى هذه الملاحظة الدكتور محمد الشاطر ، فرجعت الى كلام السهيلي في كتابه نتائج الفكر ، فانظر التناقض بين كلامه في ص ٣٨٧ - ٣٨٨ وفي ص ٢٣١ - ٢٣٣ ولعله رجع عن أحد الرأيين ، انظر نتائج الفكر النسخة المصورة من الطبعة في المكتبة المركزية بالجامعة الاسلامية قسم العلوم الاجتماعية .

١ - الانصاف جـ ٢ ص ٦٠٨ .

٢ - الاشباه والنظائر جـ ١ ص ٢٤٥ ونتائج الفكر ص ٣٨٧ - ٣٨٨ .

القاعدة الثالثة : الاصل في الاسماء أن لا تعمل إلا ما أشبه الفعل كاسم الفاعل والمفعول والمصدر [illegible] فما لا شبه له من الاسماء بالفعل لا يعمل وقال البصريون إن العامل في المفعول هو الفعل وحده وردوا قول من قال إن العامل هو الفعل والفاعل معا أو الفاعل وحده وذلك للاجماع على أن الفعل له تأثير في العمل وأما الفاعل فلا تأثير له في العمل الاصطلاحي لأنه الاسم والأصل في الاسماء أن لا تعمل وهو باق على أصله في الاسمية فوجب ألا يكون له تأثير في العمل (١)

وقالوا أيضا إن المبتدأ مرفوع بالابتداء ولا يصح أن يقال إن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ لأن الاصل في الاسماء أن لا تعمل (٢)

والاسم إنما يعمل في الاسم لشبهه للفعل كاسم الفاعل عند الاعتماد أو الحرف كالمضاف إذا عمل في المضاف اليه وفي الفعل لتضمنه معنى الحرف كاسم الشرط الجازم للفعل ولا يعمل لاسم في الحرف بل هو المعروض للعوامل فيه (٣)

القاعدة الرابعة : الأصل في الحرف ألا تعمل إلا ما كان مختصا والحروف المختصة إنما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه والاختصاص موجب للعمل ليظهر أثر الاختصاص (٤) وايضاح ذلك أن اختصاص الشيء بالشيء دليل على قوة تأثيره فيه فإذا أثر في المعنى أثر في اللفظ ليكون اللفظ على حسب المعنى له وقد ذهب ابن القيم الى أن الاصل في الحروف أن تكون عاملة لانها ليس لها معان في أنفسها وإنما معانيها في غيرها وأما الذي معناه في غيره وهو الاسم فاصله أن لا يعمل في غيره وإنما وجب أن يعمل الحرف في كل ما دل على معنى فيه لان اقتضاءه معنى فيقتضيه عملا لان الالفاظ تابعة للمعاني فكما تعلق الحرف بما دخل عليه معنى وجب أن يتعلق به لفظا وذلك هو العمل فاصل الحرف أن يكون عاملا فنسأل عن غير العامل وسبب سلبها العمل (٦)

١ ـ الانصاف جـ١ ص٨٩

٢ ـ المرجع نفسه جـ١ ص٤٦

(٣) ينظر على الفاكهي جـ١ ٣٧٨

٤ ـ المرجع نفسه جـ١ ٣٧٨

(٥) المرجع السابق الصفحة نفسها

(٦) بدائع الفوائد جـ١ ص٣٠

والحروف المختصة كحروف الجر وحروف الجزم والمهمل هو غير المختص كحروف الاستفهام وبهذه القاعدة استدل البصريون على أن لولا ليست رافعة للاسم بعدها وأنه مرفوع بالابتداء لأن لولا لا تختص بالاسم دون الفعل فانها قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم قال الشاعر (١)

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا ... هَلَّا رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ

لَا تُوعِدَنَّكَ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمُ ... لَوْلَا حَدِيثٌ وَلَا عُذْرٌ لِمَعْدُودِ

فأدخل لولا على الفعل فدل ذلك على أنها لا تختص فوجب أن لا تكون عاملة وقد رد الكوفيون ذلك بأنها مختصة بالاسم وأن لولا التي في البيت ليست مع (لا) كما هي مركبة معها في قولك لولا زيد لاكرمتك وإنما لو حرف باق على أصله من الدلالة على امتناع الشيء لامتناع غيره و (لا) معها بمعنى لم لان لامع الماضي بمنزلة لم مع المستقبل فكأنه قال قد رميتهم لو لم أحدث وهذا كقوله تعالى (فلا اقتحم العقبة) (٢) أي لم يقتحم العقبة وكقوله تعالى (فلا صدق ولا صلى) (٣) أي لم يصدق ولم يصل فلولا هذه ليست لولا التي وقع فيها الخلاف فدل على أنها مختصة بالاسماء دون الافعال فوجب أن تكون عاملة على ما بيناه (٤) واستدلنا الى هذه القاعدة قال الكوفيون : إن ما في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر وهو منصوب بحذف حرف الخفض وذلك لأن الاصل فيما عندهم أن لا تكون عاملة البتة لان الحرف إنما يكون عاملا إذا كان مختصا كحرف الخفض لما اختص بالاسماء عمل فيها وكحرف الجزم لما اختص بالافعال عمل فيها وإذا كان غير مختص وجب أن لا يعمل كحروف الاستفهام وحروف العطف لانها تارة تدخل على الاسم نحو ما زيد قائم وتارة تدخل على الفعل ما يقوم زيد فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل ولهذا كانت مهملة غير عاملة في لغة بني تميم وهو القياس وانما أعملها الحجازيون لانهم شبهوها بليس من جهة المعنى فهو شبه ضعيف فلم يقو على العمل في الخبر كما عملت ليس لان ليس فعل وما حرف والحرف أضعف من الفعل فيلزم أن يكون منصوبا بما ووجب

١ ـ والبيت نسبه ابن يعيش الى الجموح وكذلك صاحب اللسان في ماده (عذر) == وقال وقيل انه لراشد بن عبد ربه وكان اسمه غاويا فسماه النبي صلى الله عليه وسلم راشدا والامامة اسم امرأة والاسهم السود كناية عن الاسطر المكتوبة ==

أن يكون منصوبا بحذف حرف الخفض لأن الاصل ما زيد بقائم فكلما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبا (١) ولما كانت حروف العطف غير مختص قال البصريون إن واو رب لا تعمل وإنما العمل لرب محذوفة مقدرة لأن حرف العطف غير مختص فوجب أن لا يكون عاملا فيجب أن يكون العامل رب مقدرة لأن واو رب عاطفة عند البصريين وهي غير عاطفة عند الكوفيين وعاملة الجر في النكرة لنيابتها عن رب (٢)

وكذلك قال البصريون إن عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية في مثل لا تأكل السمك وتشرب اللبن منصوب بتقدير أن وذلك لأن الأصل في الواو أن تكون حرف عطف والاصل في حرف العطف أن لا تعمل لأنها لا تختص لأنها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل وكذا قالوا أيضا في الفعل المضارع المنصوب بعد فاء السببية إنه منصوب بأن مقدرة لأن الاصل في الفاء أن يكون حرف عطف والأصل في حرف العطف أن لا تعمل لأنها تدخل تارة على الاسماء وتارة على الأفعال (٣)

وهذه القاعدة ليست على اطلاقها لأن الحروف على ثمانية أنواع :

النوع الاول : ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال بل يدخل على كل واحد منهما ولا يعمل على ما هو الاصل والحق الواجب له من اعمال الحرف المشترك لأن ما كان من الحروف بهذه الصفة لا يعمل في اسم ولا فعل كألف الاستفهام تقول أيقوم زيد بادخال حرف الاستفهام على الفعل ثم تقول : أزيد أخوك فتدخل همزة الاستفهام على الاسم وكذلك ما إذا نفيت بها على لغة من لم يشبهها بليس فانه يدخلها على الاسم والفعل فلا يعملها نحو ما زيد قائم وما قام زيد ومن شبهها بليس فاعملها لم يجز أن تدخل على الفعل الا بردها الى أصلها في ترك العمل (٤)

النوع الثاني : ما هو مشترك بين الاسم والفعل ولكنه يعمل على خلاف الاصل

= يعني هلا كتبت لي كتابا ويقال انه نظر مقلتيه وحدث معناه حرمت ومنعت وفارقني الحد والجد والحظ والعذرى المعذرة ومحا الشاهد لولا حددت حيث دخلت لولا على الفعل . انظر الخزانة جـ١ ص٣٣١ .

٢ سورة البلد آية ٣ ـ سورة القيامة آية

٤ ـ الانصاف في مسائل الخلاف جـ١ ص٧٧ (تابع لصفحة الماضية)

١ ـ الانصاف جـ١ ص١٦٩ ٢ ـ المرجع السابق جـ١ ص٢٧٦ مسألة ٥٥

٣ ـ الانصاف جـ١ ص٥٥٦ ـ ٥٥٨

٤ ـ الاصول لابن السراج جـ١ ص٥٩ ـ ٥٦

كالا حرف المشبهة بليس وانما عملت لمعارض الحمل على ليس على أن من العرب من يهملهن على الأصل .

النوع الثالث : ما يختص بالا سماء ويعمل فيها الجر كفى على ماهوالا صل

النوع الرابع : ما يختص بالا سم ولكنه يعمل العمل الغير الخاص بالا سم وذلك ان واخواتها على خلاف الا صل لا ن الرفع والنصب غير خاصين بالا سم ولذا ا حتاجوا لتعليله وانما لم تعمل إن وأخواتها وأحرف النداء العمل الخاص بالاسماء وهو الجر بناء على أن حق المختص أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل لشبه ان وأخواتها بالا فعال فى المعنى فانّ وأنّ يشبهان أو كد وليت أتمنى ولعل أترجى وكأن أشبه ولكن استد رك وأحرف النداء نابت عن أدعو على القول بأنها العامل فى المنادى .

النوع الخامس : ما يختص بالا سماء ولا يعمل شيئا على خلاف الأصل كلام ا لتعريف وها التنبيه على خلاف الا صل لتنزيلها منزلة الجزء من الا سم وجزء الشى لا يعمل فيه بد ليل أن العامل يتخطاهما ويعمل فيما بعد هما .

النوع السادس : ما يختص بالا فعال ويعمل فيها الجزم على ما هو الأصل والحق الواجب كالجوازم .

النوع السابع : ما يختص بالفعل ويعمل النصب على خلاف الا صل كنواصب المضارع لا ن النصب لا يختص بالفعل وانما عملت أن المصد رية النصب حملا لها على أن المشد د ة ووجه الشبه أن كل واحد منهما حرف آخره نون ساكنه أولها همزة وعملت اذ ن النصب لحملها على أن المصد رية لشبهها بها فى كون آخره نونا ساكنة وفى الد خول على المستقبل وبعض العرب أهمل اذ ن مراعاة لعد م الا ختصاص كما ألغى بنو تميم ما لعد م الا ختصاص وعملت لن وأخواتها النصب د ون الجزم حملا على لا النافية للجنس لا نها بمعناها على أن بعضهم جزم بها .

النوع الثامن : ما يختص بالا فعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف . أما ا لسين وسوف فلانهما كجزء من الفعل لا ن الفعل د ال على الزمان المحصل وهما يخصصانه حتى يد ل على ماوضع له فهما معه بمنزلة فعل موضوع د ل على الزمان المستقبل من غير اشتراك .

(١) بالاسماء

وأما قد فتدخل على الماضى والمستقبل ثم انها تقرب الماضى من الحال وهذا تأثير فى زمان الفعل فصارت كالسين ولكونها كالجزء من الفعل لم يفصل بينهما فاصل وكذلك أحرف المضارعة نزلت منزلة الجزء من الفعل والعامل يتخطاها والقاعدة تقول جزء الكلمة لا يكون عاملا فيها وقد قيل إن أن المصدرية تعمل فى الفعل المضارع وهى بمنزلة الجزء منه لانها موصولة تؤول مع الفعل بالمصدر ولعل علة خروجها هو لعارض الحمل على أن .(١)

وخلاصة القول أنه من المعروف عند النحاة أن الحروف اما أن تكون من المشترك واما أن تكون من المختص بالاسماء واما أن تكون من المختص بالافعال وأن حق المشترك الاهمال وحق المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل ولا يهمل ولا يعمل العمل الغير الخاص كالرفع والنصب وأما ما خالف ذلك فخارج عن الاصل ولكن ما المقتضى لكون حق المشترك الاهمال والظاهر أن حقه عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقا واذا عمل عملا غير خاص لا يحتاج الى تعليل لم أجد من أجاب على هذه المسألة ومؤدى هذه القاعدة أن حق العامل أن يكون مختصا لان العامل حقه أن يمتاز من غير العامل بأن يكون مختصا بالاسماء ان كان من عواملها كحروف الجر ومختصا بالافعال ان كان من عواملها كحروف الجزم وانما لم تعمل أدوات التحضيض لانها بجواز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت كانها غير مختصة بالفعل ولم تعمل لولا ولوما الامتناعيتان وان كان لا يليهما الا الاسم لانهما ليستا مختصتين بالاسماء اذ لو كانتا مختصتين بالاسم لكانتا عاملتين فيه وكان عملهما الجر اعطاء للمختص بالاسم المختص فى الاعراب وهو الجر على ما تقرر فى العوامل أو يكونان كان وأخواتها من الحروف المختصة بالاسماء وانما هما حرفان يدخلان على الجمل لكن تلك الجمل تكون اسمية وقد لاحظ معنى الاختصاص من ذهب الى أن تاليهما مرفوع بهما وهو مذهب الفراء وابن كيسان وعزاه أبو البركات ابن الانبارى الى الكوفيين والصواب أنه مرفوع بالابتداء وهو مذهب البصريين لان كل حرف اختص باسم مفرد فانه يعمل فيه الجر ان استحق العمل فلو كانت لولا عاملة لجرت ثم ان لا من

(١) انظر حاشية ابن حمدون جـ ١ ص ٢٣ والفاكهى على القطر مع حاشية العليمى جـ ١ ص ٦ ٨ — ٨٧ وحاشية الصبان جـ ١ ص ٤٤

من الحروف الداخلة على الاسماء والافعال فحكمها أن لا تعمل فى واحد منهما غير أنها عملت فى النكرات خاصة لعلة عارضة وهى مضارعتها ان كما أعملت (ما) فى لغة أهل الحجاز لمضارعتها ليس والاصل أن لا تعمل والحروف اذا كان لها اختصاص فالقياس أن لا تعمل فمتى وجدت مختصا لا يعمل أو غير مختص يعمل فسبيلك أن تسأل عن العلة فى ذلك فان لم تجد فيكون ذلك خارجا عن القياس . (١)

وكان القياس فى (ما) النافية أن لا تعمل الا أنها لما كان لها شبهان شبه عام وشبه خاص عملت فالعام شبهها بالحروف غير المختص فى كونها تلى الاسماء والافعال والخاص شبهها بليس وذلك أنها للنفى كما أن ليس كذلك وداخلة على المبتدأ والخبر كما أن ليس كذلك وتخلص الفعل المحتمل للحال والاستقبال كما أن ليس كذلك فمن راعى الشبه العام لم يعملها وهم بنو تميم ومن راعى الشبه الخاص أعملها وهم الحجازيون (٢) قال أبو حيان وهو كلام حسن غير أنه لا يفيد فى هذا الموضوع ما قصدوه وذلك لانا نقول على تقدير أن تكون مختصة بالاسماء انما تستحق العمل في المفرد كسائر الحروف المختصة بها وما إنما عملت فى جزأى الجملة.وقد تقدم لنا فى أول الكتاب المفروع منه أن شأن العوامل أن يحدث العمل فى المفردات وأنه ليس للعوامل تأثير في الجمل لأنها ليست محلا لتأثير العوامل فيها فالحق أن الذى قرروه غير محتاج اليه فى اثبات عمل ما وان يقال ابتداء أن ما انما عملت حملا على ليس للشبه الذى بينهما وليس انما عملت لما عملت لانه كان وأخواتها ولا شك أن حمل الشىء على الشىء ليس بواجب فمن ثم لم يحمل بنو تميم فاهملوا وحمل الحجازيون فاعملوا،فعملها استحساني لا قياسى . (٣)

واعلم أن الحروف العاملة قد يكون لها عمل فى حال ولا يكون لها عمل فى حالة أخرى مثل لولا تعمل الجر فى المضمر ولا تعمله فى المظهر ولدن تنصب غدوة ولا تنصب غيرها وعسى تنصب المضمر نحو عساك وعساى وعملها مع الظاهر الرفع

(١) انظر الاشباه والنظائر جـ ١ ص ٢٤٠ — ٢٤١

(٢) المرجع السابق جـ ١ ص ٢٤٠

(٣) التذييل والتكميل جـ ٢ ص ٢ مخطوط مصورة فى المكتبة المركزية بالجامعة .

وكذلك لات لا تعمل الا فى الاحيان ومع غيرها لا يكون لها عمل وكذلك حروف القسم تختص باسم الله وكاف التشبيه تختص بالظاهر وكذلك واو القسم ومذ ومنذ وما النافية تعمل فى موضع ولا تعمل في موضع آخر وكذلك حتى تجر فى موضع ولا تجر فى موضع آخر . (١)

القاعدة الخامسة : عوامل الاسماء لا تعمل فى الافعال كما أن عوامل الافعال لا تعمل فى الاسماء وهذه القاعدة نص عليها ابن الانبارى فى الانصاف.(٢) وهذه القاعدة باجماع البصريين والكوفيين ومع ذلك ذهب الكوفيون الى أن حتى تنصب الفعل المضارع بنفسها وتجر الاسم بنفسها وذلك أنها لا تخلو إما أن تكون بمعنى كى واما أن تكون بمعنى الى فان كانت بمعنى كى فقد قامت مقام أن ، وأن تنصب فكذلك ما قام مقامها وقالوا إنها تخفض الاسم بنفسها لانها قامت مقام الى والى تخفض ما بعدها فكذلك ما قام مقامها فهم يضعون أصلا بقول إن الحرف انما يعمل اذا كان مختصا ويلتزمون ذلك فى كى فلا يجيزون أن تعمل الخفض لان عوامل الافعال لا تكون عوامل الاسماء ولكنهم فى حتى يذكرون أصلهم الذى وضعوه وحجتهم التى ساقوها ولا يرون مانعا من أن تنصب الفعل بنفسها فتكون من عوامل الافعال وتخفض الاسماء فتكون من عوامل الاسماء فتعمل فى الاسم والفعل وتركو مبدأ الاختصاص وبهذه القاعدة رد عليهم البصريون فقرروا أن الناصب للفعل هو (أن) المقدرة دون حتى فقالوا لأننا أجمعنا على أن حتى من عوامل الاسماء واذا كانت من عوامل الاسماء فلا يجوز أن تجعل من عوامل الافعال لان عوامل الاسماء لا تكون عوامل الافعال كما أن عوامل الافعال لا تكون عوامل الاسماء فوجب أن يكون الفعل منصوبا بتقدير أن (٣) وانما وجب تقديرها دون غيرها لان أن مع الفعل بمنزلة المصدر الذى يدخل عليه حرف الجر وهى أم الحروف الناصبة للفعل فلهذا كان تقديرها أولى من تقدير غيرها والذى يدل على أن الفعل بعد

حتى منصوب بتقدير

(١) انظر الاشباه والنظائر جـ ١ ص ٢٤٨

(٢) جـ ١ ص ١٩٦ المسألة ٢٤ وجـ ٢ ص ٥٩٨ المسألة ٨٣

(٣) الانصاف جـ ١ ص ٥٩٨ ـ ٥٩٩ والمقتضب جـ ٢ ص ٥ ، ٧ وجـ٣ ص ٢٦٣

أن لا بها قول الشاعر: (١)

داويت عين أبى الدهيق بطلـه حتى المصيف ويغلو القعـــدان

فالمصيف مجرور بحتى ويغلو عطف عليه فلو كانت حتى هى الناصبـــة لوجب أن لا يجيء الفعل ها هنا منصوبا بعد مجيء الجر لان حتى لا تكون فـــى موضع واحد جارة وناصبة والمعطوف يجب أن يكون على اعراب المعطوف عليه فـــاذا لم يكن قبل (يغلو) فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت أن ما بعد الـــواو يجب أن يكون مجرورا واذا وجب الجر بعد الواو وجب أن يكون (يغلو) منصوبـا بتقدير أن لان أن مع الفعل بمنزلة الاسم ولكن أن المعروف أن أن المصدرية تقدر بعد حرف من حروف العطف وليس هنا هذا الحرف الذى تقدر أن بعدها وذلـــك لان حتى المذكورة قد عملت الجر فى الاسم الذى بعدها ولذا لابد من تقدير حتى أخرى بعد الواو وتكون أن المصدرية وما عملت فيه فى تأويل مصدر مجرور بها وتكون الواو قد عطفت حتى ومجرورها على حتى المذكورة ومجرورها وكأنه قد قال حـــتى المصيف وحتى يغلو القعدان . (٢)

وقال البصريون ان كى تنصب الفعل المضارع بنفسها فردهم الكوفيون بأن عوامل الاسماء لا تكون عوامل الافعال فقد قالوا ان كى لا تكون الا حرف جـــر واعترض على هذه القاعدة بأيّ رجل تضرب أضرب فان أى عملت عملت الجر فى الاسم بالاضافة والجزم فى الفعل والجواب عن هذا بأن القاعدة تعنى من جهة واحدة وما هنا ليس من جهة واحدة فان الجهة فى أيّ مختلفة فان جزمها من جهة تضمنها معنى الشرط وجرها من جهة الاضافة مع اتحاد المعنى وكذلك لا ترد نقضا للقاعدة اللام لان الجازمة طلبية بخلاف الجارة ويبدو أن الكوفيين لا يرون كلية هـــذه القاعدة . (٣)

١ ــ وأبو الدهيق كنية رجل ومطله تسويفه في قضاء حاجته ولم يفعله . والمصيف زمان الصيف ويغلو مضارع غلا البعير فى سيرة غلوا اذا ارتفع فى سيره فجاور حسن السير والقعدان جمع قعود وهو من الابل الذى يقتعده الراعى فى كل حاجة يتخذه للركوب ولحمل الزاد والمتاع .

٢ ــ محى الدين عبد الحميد تعليق على هامش الانصاف جـ ٢ ص ٥٩٩

٣ ــ انظر يس على الفاكهى جـ ١ ص ١٥٩

القاعدة السادسة لا يقع المعمول الا حيث يقع العامل وذلك لأن المعمول تبع للعامل فلا يفوقه فى التصرف بل فى أحسن أحواله أن يقع موقعه اذ لو قلنا أنه يقع حيث لا يقع العامل لقدمنا التابع على المتبوع ، ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد وذلك عدول عن الحكمة وخروج عن قضية العدل علما بأن هذا الكلام ليس على اطلاقه فقد يتقدم العامل ولا يتقدم المعمول ، وذلك كتقديم الفعل على الفاعل وكجواز تقديم خبر الأفعال الناقصة على اسمها ولا يجوز أن يتقدم معموله على الاسم وهو غير طرف ولا جار ومجرور .

قال الخضرى : (قولهم لا يتقدم المعمول الا حيث يتقدم العامل) الأصل فيه ذلك وقد يخالف هذا الأصل كما أجازوا تقديم معمول خبر ان على اسمها دون الخبر نحو إن فى الدار زيدا جالس ، وقدموا معمول الفعل أى الفعل المنفى بلم ولن دونه كزيدا لم أو لن أضرب ومعمول الخبر الفعلى على المبتدأ عند البصريين دونه كعمرا زيد ضرب ومعمول الفعل بعد أما دونه نحو فأما اليتيم فلا تقهر وكل ذلك لنكات تعلم من أبوابها)[1].

وقد يتقدم المعمول ولا يتقدم العامل وذلك كجواز تقديم معمول خبر ما الحجازية وهو ظرف أو جار ومجرور ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو جار ومجرور وكجواز تقديم معمول خبر الا حرف المشبهة بالفعل على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور مع أن الخبر لا يتقدم على الاسم ، ، وذهب الكوفيون الى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا أو جملة ، ورد عليهم البصريون بجواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ وذلك لأن المعمول لا يقع الا حيث يقع العامل . ألا ترى أنك لو قلت القتال زيدا حين تأتى فتصبت زيدا بتأتى لم يجز لأنه لا يجوز أن يتقدم تأتى على حيث ، فنقول القتال تأتى حيث ، فلو كان تقديم خبر المبتدأ ممتنعا كما امتنع ها هنا تقديم الفعل لامتنع تقديم معموله على المبتدأ لأن المعمول تبع للعامل فلا يفوقه فى التصرف بل أحسن أحواله أن يقع موقعه إذ لو قلنا : إنه يقع حيث لا يقع العامل لقدمنا التابع على المتبوع وذلك عدول عن الحكمة وخروج عن قضية العدل واذا ثبت جواز تقديم معمول خبر المبتدأ على المبتدأ فجواز تقديم الخبر عليه من باب أولى حيث ثبت تقديم

(١) حاشية الخضرى على ابن عقيل جـ ١ ص ١١٤ .

معمول خبر المبتدأ على المبتدأ . (١)

وقالوا أيضا انه يجوز تقديم معمول الخبر على ليس لا خبر ليس عليها لقوله تعالى : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) (٢) فقد تقدم معمول الخبر على ليس فان يوم يأتيهم متعلق بمصروفا ولو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس ما جاز تقديم معمول خبرها عليها لان المعمول لا يقع الا حيث يقع العامل ويدل على ذلك أنها فعل والاصل فى العمل للافعال وهى تعمل فى الاسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة وتلحقها الضمائر وتاء التأنيث الساكنة كالافعال المتصرفة فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها . (٣)

والخلاصة مما تقدم أنه قد عورضت هذه القاعدة بأنها ليست مطردة تمام الاطراد وقد وقع المعمول حيث لا يقع العامل فى عدة مواقع .

الاول اذا كان خبر المبتدأ فعلا ولم يجيزوا تقديمه على المبتدأ لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فلا يقول ضرب زيد على أن فى ضرب ضمير وجملته خبر المبتدأ مقدم لكن أجازوا تقديم معمول الخبر على مبتدئه نحو عمرا زيد ضرب .

الموضع الثانى : خبر ان اذا لم يكن ظرفا أو جارو مجرورا لم يجيزوا تقديمه على اسمها فلا يقولون: (ان جالس زيدا) وأجازوا تقديم معموله على الاسم فيقولون: إن عمرا زيدا جالس .

الموضع الثالث : الفعل المنفى بلم أو لن نحو لم أضرب ولن أضرب لم يجيزوا تقديمه على المنفى وأجازوا تقديم معموله عليه نحو زيدا لم أضرب وعمرا لن أصاحب .

والموضع الرابع : الفعل الواقع بعد أما الشرطية ولم يجيزوا ايلائه لأما وأجازوا ايلاء معموله لها نحو قوله تعالى : (فأما اليتيم فلا تقهر) وبأن بعض المعمولات قد يكون تقديمها بسبب التوسع فيها أنفسها كالظرف والجار والمجرور وليس كل معمول يتقدم يدل على جواز تقدم عامله . (٤)

(١) الانصاف جـ ١ ص ٦٧ — ٦٨

(٢) [illegible]

(٣) الانصاف جـ ١ ص ١٦٢ — ١٦٣

(٤) انظر هامش أوضح المسالك جـ١ ص ٢٤٥

وقد نص ابن مالك فى شرح الكافية على أن هذه القاعدة أغلبية غير لازمة (١) ولهذه القاعدة لا يجوز تقديم معمول التوابع على المتبوع لان المعمول لا يحل الا فى موضع يحل فيه العامل ومعلوم أن التابع لا يتقدم على المتبوع خلافا للكوفيين فى تجويزهم ذلك فيقال : هذا طعامك رجل يأكل ووافقهم الزمخشرى فى قوله تعالى : (فقل لهم فى أنفسهم قولا بليغا) (٢) فجعل فى أنفسهم متعلقا ببليغا . (٣)

القاعدة السابعة عدم العامل اللفظى يكون عاملا عند البصريين ولا يكون عاملا عند الكوفيين وقد رفض الكوفيون أن يكون الابتداء عاملا فى المبتدأ لان الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية واذا كان كذلك فهو عبارة عن انعدام العامل وعدم العوامل لا يكون كاملا ويخرجون بالنتيجة المنطقية وهى أن الابتداء لا يكون عاملا والا وجب أن يكون كل ما يبتدأ به مرفوعا وهم يبتدءون بالمنصوبات والمسكنات والحروف فلا يكون الابتداء اذن مؤثرا الرفع (٤) والبصريون قالوا : ان العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالاحراق للنار والاغراق للماء والقطع للسيف وانما هى امارات ودلالات فالامارات تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده كما سيأتى تقرير هذا وقد تقدم أيضا شيء من هذا فى الفصل السابق وقد كان مقتضى هذا القياس والتطبيق أن يجوز فى الفعل المضارع رفعه بتعرية من العوامل الناصبة والجازمة ولكن الكوفيين نقضوا مذهبهم حيث ذهبوا الى أن الفعل المضارع مرفوع لتعريه من العوامل اللفظية الناصبة والجازمة وذلك لان العوامل الناصبة تدخل عليه فتؤثر فيه النصب والجازمة كذلك تؤثر فيه الجزم واذا لم يدخله شيء منها كان مرفوعا فالتعرى من العوامل اذن عامل عندهم ولا شك أن ذلك تناقض . .

القاعدة الثامنة : الفروع من العوامل دون درجة الاصول .

قال الكوفيون ان ان وأخواتها لا ترفع الخبر وذلك للاجماع على أن الاصل

(١) جـ ١ ص ٣٩٣

(٢) النساء آية (٦٢) .

(٣) همع الهوامع جـ ٢ ص ١١٦ والكشاف جـ ١ ص ٥٣٧

(٤) والانصاف جـ ١ ص ٤٦

فى هذه الحروف أن لا تنصب الاسم وانما نصبته لأنها أشبهت الفعل فاذا كانت انما عملت لشبهها الفعل فهى فرع عليه واذا كانت فرعا فهى أضعف منه فينبغى الا تعمل فى الخبر جريا على القياس فى حط الفروع عن الأصول لاننا لو أعملناها عمله لأدى ذلك الى التسوية بينهما وذلك لا يجوز فوجب أن يكون باقيا على رفعه قبل دخولها يدل على ذلك أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به كقول الشاعر :

فلا تتركنى فيهم شطيرا انى اذن أهلك أو أطيرا

فنصب باذن على أنها معترضة بين ان وخبرها فدل على ماقلنا ولكن البصريين قالوا : انما قلنا : ان هذه الاحرف تعمل فى الخبر وذلك لأنها شابهت الفعل شبها قويا لانها أشبهته لفظا ومعنى من خمسة أوجه كما سيأتى فى القاعدة السابعة عشر ولذا عملت عمله ولما كانت فرعا فى العمل على الفعل قدم منصوبها على المرفوع حتى يكون الفرع للفرع ولم يجز تقديم المرفوع أو المنصوب كما جاز ذلك فى الفعل لئلا يجرى مجراه فيسوى الفرع بالاصل وكان تقديم المنصوب أولى ليفرق بينهما وبين الفعل لان الاصل أن يذكر الفاعل عقب الفعل قبل ذكر المفعول فلما قدم المنصوب وأخر المرفوع حصلت مخالفة هذه الاحرف للفعل وانحطاط عن رتبته وأولوا ما استدل به الكوفيون ولكنهم مع ذلك لا يرون هذه القاعدة فى اسم الفاعل لم يرو أن يقدم منصوب اسم الفاعل على مرفوعه وان كان اسم الفاعل انما عمل لأنه يشبه الفعل فهو فرع فى العمل عليه كما أن ان فرع فى العمل عليه وكان التطبيق الصحيح للقاعدة يقتضى أن يلزم هنا ما التزم فى ان حتى تستمر درجة الفرع منحلة عن درجة الأصل . ولهذه القاعدة لم يجز اعمال اسم الفاعل عند البصريين من غير اعتماد لانه فرع من الفعل فى العمل والقاعدة انحطاط الفروع عن رتبة الاصول ولذا اشترط كذلك فى عمل المصدر والصفة المشبهة والامثلة المبالغة واسم المفعول واسم التفضيل لفرعية هذه الانواع . (١)

واعتبارا لهذه القاعدة قال البصريون أن معمولات عليك ودونك وعندك فى الاغراء لا يجوز تقديمها عليها لان هذه الالفاظ فرع فى العمل على الفعل

(١) الانصاف جـ١ ص ١٧٧ — ١٧٨

لانها انما عملت عمله لقيامها مقامه فينبغى ألا تتصرف تصرفه فوجب الا يجـــوز تقديم معمولاتها عليها وصار هذا كالحال لا يجوز تقديمها اذا كان العامل فيهـا غير الفعل وذلك حتى لا يسوى بين الاصل والفرع وهو غير جائز لانحطاط درجـــة الفروع عن الاصول أبدا .

ونقض الكوفيون هذه القاعده وقالوا : يجوز تقديم معمولاتها عليها نحـو. زيدا عليك به وعمرا عندك وبكرا دونك واستدلوا بالنقل والقياس . أما النقل فقولـه تعالى : (كتاب الله عليكم) وأما القياس فعلى أن هذه الالفاظ قامت مقـــام الفعل فيجوز تقديم معمولها عليها كالفعل وستأتى مناقشة هذه الادلة فى العوامل الجوامـــد .

ولهذه القاعدة كان عمل (لا) عمل ان بشروط فلا لا تعمل الا فى النكرة وان تعمل فى النكرة والمعرفة و (لا) تركب مع الاسم لضعفها و (ان) لا تركـــب لقوتها و (لا) لايفصل بينها وبين اسمها بالظرف والجار والمجرور وان تعمل فـــى الاسم مع الفصل بينها وبينه بالظرف والجار والمجرور . . وقد نقض الكوفيون أيضـــا هذه القاعدة فى اسم الفاعل ولم يكن عندهم ما يمنعهم من أن يقولوا أنه يعمـــــل عمل الفعل بدون شروط ولم يلتزموا بهذه القاعدة من أن الفرع يجب أن ينحـــط عن درجة الاصل . فان قالوا : ان اسم الفاعل عندهم هو الفعل الدائم لفظـــه لفظ الاسماء لدخول دلائل الإسماء عليه ومعناه معنى الفعل لانه ينصب فالجهـــة التى هو فيها اسم فهو ليس فرعا عن الفعل وانما هو منه فهو قسيم للماضـــــى والمضارع فان التناقض يأتيهم أيضا من جهة أخرى تلك أنهم قالوا : ان أفعل فى التعجب اسم لانه يدخله التصغير ، والتصغير من خصائص الاسماء قالوا ان نعم وبئس اسمان اما لدخول حرف الخفض عليها وحرف الخفض من خصائص الاسماء واما لدخول حرف النداء عليهما والنداء كذلك من خصائص الاسماء ولو كانا فعلين ما دخلهما ما هو خاص بالاسماء فاذا كان قبول الكلمة خصائص الاسماء يجعلنـــا نحكم باسميتها فلا شك فى أن التنوين من خصائص الاسماء وهم يقولون بذلـــك واسم الفاعل يقبل التنوين بل انه يقبل العلامات التى كان دخولها فى الظاهر على

فعل المدح والذم وهى حروف الجر التى دفعتهم الى القول بأنه اسم لدخول حرف الجر فى الظاهر عليه فكان من الواجب ألا يكون اسم الفاعل فعلا ومن الممكن أن نقدر فيما استدلوا به على اسمية نعم وبئس ما يجعل هذه الخصائص ليست داخلة عليها بل على أسماء مقدرة وتقديرها ليس خارجا عن الأسلوب الفصيح .

أما اسم الفاعل فلا يمكن فيه ذلك ولا سبيل الى تأويله ونحن نعلل عمل اسم الفاعل بمشابهته الفعل ولا غرابة فى أن تكون المشابهة مسوغة للعمل فقد قالوا ان الاسم الصريح يعمل فالمبتدأ يرفع الخبر فليس صحيحا اذن ما ذهبوا اليه من أن اسم الفاعل فعل لأنه ينصب وهو باق على اسميته .

وقولهم : ان ان المشددة لا تعمل الرفع فى الخبر لأنها فرع والفرع ينحط عن الأصل يتعارض هذا القول مع ما ذهبوا اليه من أن أن المصدرية تعمل فى المضارع النصب مع الحذف من غير بدل ، وذلك لأن المشددة انما عملت لشبهها بالفعل وأن المصدرية انما عملت تشبيها لها بأن المشددة فاذا كانت أنّ المشددة لا تعمل الرفع فى الخبر مع ظهورها فى الكلام حتى يتحقق انحطاط درجة الفرع عن الأصل فكيف يسوغ فى العقل أن تعمل أن المصدرية مع حذفها من الكلام مع أن المشددة لا تعمل مع الحذف[1] وهى محمولة على المشددة ألم يكن الأعدل فى الحكم والأقرب من النظر أن يقتضر عملها فى حالة وجودها حتى تتساوى بأصلها الذى ترجع اليه وهذا هو الأكثر انسياقا مع القاعدة وهو الأقرب شبها بالأصل أن لا تعمل مطلقا أو أن تعمل بشرط وجود مقويات ومساعدات حتى تنحط درجتها تطبيقا للقاعدة والتزاما للأصل . . .

ومذهب البصريين أن أن المصدرية لا تعمل فى المضارع النصب مع الحذف من غير بدل وذلك لأنها حرف نصب من عوامل الافعال وعوامل الافعال ضعيفة فينبغى أن لا تعمل مع الحذف وأن المصدرية انما عملت حملا لها على أن المشددة التى هى من عوامل الأسماء وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ولما كانت أن المشددة لا تنصب مع الحذف فان المصدرية أولى بعدم نصبها مع الحذف لئلا يكون الفرع أقوى من الأصل وذلك لا يجوز .[2]

(١) انظر الانصاف مسألة ٢ / ٥٦٣ و ١ / ١٧٦

(٢) انظر الانصاف جـ ٢ ص ٥٥٩ وما بعدها .

ولا جل هذه القاعدة اشترطوا فى بعض العوامل لعملها مثل اسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة وأفعل التفضيل وفعل التعجب ولا العاملة عمل ان والحروف المحمولة على ليس لان هذه كلها عوامل فرعية تحتاج الى مقويات ومساعدات وتبدو ظاهرة الاضطراب فى هذه القاعدة وهى قاعدة أغلبية والعبرة الغالبية ولا شك فى أن لكل قاعدة شواذ ونوادر وهذه لا تعد نقضا للقاعدة .

القاعدة التاسعة : ليس فى كلام العرب عامل يعمل فى الاسماء النصب الا ويعمل الرفع وقال الكوفيون : ان الاحرف المشبهة بالفعل تنصب المبتدأ ولا ترفع الخبر لما تقدم من انحطاط درجة الفرع عن الاصل ورد عليهم بهذه القاعدة وماذهبوا اليه يؤدى الى ترك القياس ومخالفة الاصول لغير فائدة وذلك لا يجوز فوجب أن تعمل فى الخبر الرفع كما عملت فى الاسماء النصب ولهذا يبطل قول من قال : إن لولا هى الرافعة للاسم (١) وقد عورضت هذه القاعدة بأن عامل التمييز فى نحو رأيت أحد عشر كوكبا عمل النصب ولم يعمل الرفع وهو المميز وهو أحد عشر وبأن المصدر قد يعمل النصب ولا يعمل الرفع نحو قوله تعالى (أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما) (٢) ويعامل الحال فى نحو قوله تعالى (هو الحق مصدقا) (٣) والعامل هنا معنى الجملة وقد عمل النصب ولم يعمل الرفع وعند الخليل وسيبويه ان لا التى لنفى الجنس اذا سبقت بهمزة الاستفهام تكون للتمنى فلا خبر لها وعملها فى الاسم فقط كقول الشاعر : (٤)

ألا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد الغفلات

والظاهر أن المراد بالعامل ليس مطلق العامل وانما هو الحرف بدليل ما نقله السيوطى فى الاشباه والنظائر (٥) عن ابن إباز . (٦)

(١) انظر الاشباه والنظائر جـ١ ص ٢٤٢ والانصاف جـ١ ص ١٨٥

(٢) آية (١٤ـ١٥) من البلد .

(٣) آية (٣١) من فاطر .

(٤) والبيت لا يعرف قائله ولى أدبر وذهب : يرأب : يجبر ويصلح ، أثأت فتقت وصعدت .

(٥) جـ ١ ص ٢٤٧

(٦) هو الحسين بن بدر بن اباز بن عبد الله كان أوحد زمانه فى النحو والصرف وأشهر نحاة الشرق نشأ ببغداد . ومات بها سنة ٦٨١ هـ وترجمته فى البغية .

ليس فى كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ولهذا بطل قول من قال ان لولا هـــــى الرافعة للاسم .

القاعدة العاشرة لا يجوز الجمع بين العامل وعوضه : وهذه القاعـــدة مأخوذة من قاعدة عامةوهى لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه استدل البصريون بـهذه القاعدة فقالوا : ان واو رب ليست هي العاملة وانما العمل لرب بدليل أنه يحسن ظهورها معها ولو كانت عوضا عنها لما جاز ظهورها معا . (١)

وقال الكوفيون ان الواو هى العاملة لانها نابت عن رب كواو القسم فانهـا لما نابت عن الباء عملت الخفض كالباء فكذلك الواو هنا لما نابت عن رب عملـت الخفض كما تعمل رب . وقالوا أيضا : ان واو القسم لما كانت عوضا عن الباء لـم يجز أن يجمع بينهما فلا يقال وبالله لافعلن على أن يكون حرفي قسم وكذلك التـاء لما كانت عوضا عن الواو ولم يجز أن يجمع بينهما فلا يقال : ووتا الله علـى أن يكون حرفي قسم وأما قوله تعالى : (وتا لله لاكيدن أصنامكم) (٢) قالـوا وفيه حرف عطف وليست واو قسم . فلم يمتنع أن يجمع بينها وبين تاء القســم وأجازوا حذف حرف القسم اذا عوض عنه ألف الاستفهام أو هاء التنبيه نحو : الله ما فعل وهالله ما فعلت لان ألف الاستفهام وهاء التنبيه صارتا عوضا عـن حرف القسم والذى يدل عليه أنه لا يجوز أن يظهر معهما حرف القسم فلا يقـال أو الله ولا ها والله . (٣)

واستنادا الى هذه القاعدة قالوا : انه لا يجوز اظهار أن بعد كـــى وحتى لانهما صارتا بدلا من اللفظ بأن كما صارت (ما) بدلا من الفعل فى قولهم أما أنت منطلقا انطلقت معك والتقدير أن كنت منطلقا انطلقت معك فحذفت كـــان وجعلت ما عوضا عنه فلا يجوز أن تظهر أن بعد كى وحتى كما لا يجوز أن يظهرالفعل بعد ما وكما فى المصدر المنصوب النائب عن فعله . واستدل الكوفيون أيضا بهذه القاعدة على أن لولا ترفع الاسم بعدها لانها نائبة عن الفعل الذى لو ظهـر

(١) انظر الانصاف جـ ١ ص ٣٧٦ — ٣٨١
(٢) آيه (٥٧) من سورة الانبياء .
(٣) انظر الهمع جـ ٢ ص ٣٩

لرفع الاسم لان التقدير في لولا زيد لاكرمتك لو لم يمنعني زيد من اكرامك لاكرمتك والا أنهم حذفوا الفعل تخفيفا وزادوا لا على لو فصارت بمنزلة حرف واحد وصار هذا بمنزلة قولهم أما أنت منطلقا انطلقت معك تقديره فيه أن كنت منطلقا انطلقت معك فحذف الفعل وزيد ما عوضا عن الفعل (١) وقد يجوز اجتماع العامل وعوضه اذا قصد به توكيد ولا يلزم منه اجتماع العوض والمعوض عنه لانهم جعلوا التكرار عوضا عن الفعل في حالة حذف الفعل لا حالة ذكره ومنع بعض النحويين أن يكرر العامل توكيد لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه لانهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل . (٢)

القاعدة الحادية عشرة : العوامل لا تدخل على العوامل : قال أبو البركات ابن الانباري (٣) ردا على الكسائي الذي يقول : ان المضارع يرتفع بالزوائد في أوله انه فاسد من وجوه .

الاول : انه كان ينبغي أن لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم لان عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل .

الثاني : أنه لو كان الامر على ما زعم لكان ينبغي أن لا ينتصب بدخول النواصب ولا ينجزم بدخول الجوازم لوجود الزائد أبدا في أوله فلما انتصب بدخول النواصب وانجزم بدخول الجوازم دل على فساد ما ذهب اليه والوجه الثالث أن هذه الزوائد بعض الفعل لا تنفصل منه في لفظ بل هي من تمام معناه فلو قلنا انها هي العاملة لادى ذلك الى أن يعمل الشيء في نفسه وذلك محال ويخرج على هذا أن المصدرية فانها تعمل في الفعل المستقبل ومعه في تقدير المصدر لانها قائمة بنفسها ومنفصلة عن الفعل وكل واحد منهما ينفصل عن صاحبه فبذلك يظهر الفرق بينهما . (٤)

وجاء أيضا في الانصاف ردا على الكوفيين الذين يقولون ان الظرف يرفع الاسم

(١) انظر الانصاف جـ ١ ص ٧١

(٢) ، الصبان جـ ٣ ص ٨٠

(٣) ، الانصاف في مسائل الخلاف جـ ٢ ص ٥٥٢ — ٥٥٤

(٤) ، جـ ١ ص ٥٢ — ٥٣

اذا تقدم عليه قال والظرف لا يصلح ههنا أن يكون عاملا لوجهين :

أحدهما : أن الاصل في الظرف أن لا يعمل وانما يعمل لقيامه مقام الفعل ولو كان ههنا عاملا لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل فتقول (ان أمامك زيدا وظننت خلفك عمرا وما أشبه ذلك ولأن عاملا لا يدخل على عامل فان كان الظرف رافعا لزيد لما جاز ذلك . (١)

وذكر الوجه الثاني بأنه لو كان عاملا لوجب أن يرفع به الاسم في قولك بك زيد مأخوذ وبالاجماع أنه لا يجوز ذلك ثم ذكر الاعتراض على الوجهين الاخيرين وجوابه . والمقصود بهذه القاعدة : أن العامل لا يدخل على عامل آخر فيؤثر في معموله ويبطل عمل الأول والا فان الافعال أمهات العوامل وهي تدخل عليها عوامل النصب والجزم قال تعالى : (لئلا يعلم أهل الكتاب) (٢) فادخل لام الجر على أن الناصبة وقال تعالى : (وان لم تغفر لنا وترحمنا) (٣) فادخل ان على لم فابطل النحاة أحد العاملين أو أن أحدهما عامل في المحل والآخر في اللفظ . قال ابن السراج : واعلم أن الفعل اذا كان مجزوما في الجزاء وغيره فانه يعمل عمله اذا كان مرفوعا أو منصوبا . (٤)

وقد يدخل العامل على العامل اذا أريد تأكيد الاول نحو قام قام زيد وكقول الاعرابي وقد سئل أتقول الحق فاجاب (وهل يقول يقول غيري الحق وأنا من معشر ولد ولد الحق معهم ولم يفارقهم) وقد تقرر أن اللفظ الذي يقع توكيدا ممنوع من التأثر والتأثير أي لا يؤثر فيه العوامل فلا يكون مبتدأ ولا خبرا ولا فاعلا ولا مفعولا به ولا غيره فليس له محل من الاعراب مطلقا وكذلك ليس له تأثير في غيره مطلقا فلا يحتاج لفاعل أو مفعول أو مجرور أو غيره وانما يقال في اعرابه انه توكيد لفظي لكذا فهو تابع له في ضبطه الاعرابي من غير أن يكون كالمتبوع فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ ولا فرق بين أن يكون لفظ التوكيد

(١) جـ ١ ص ٥٤ — ٥٥

(٢) آيه (٢٩) من سورة الحديد .

(٣) آيه (٢٢) من سورة الاعراف .

(٤) انظر الاصول جـ ٢ ص ١٦٠

اسما أو فعلا أو حرفا أو جملة أو اسم فعل ففى مثل إن الشمس قاتلة للجراثيم تعرب ان الثانية توكيد لفظيا وليس لها عمل كما تعرب الشمس الثانية توكيدا لفظيا وليست عاملة ولا معمولة وقاتلة خبر ان الاولى التى لها/وحدها وهى التى تحتاج الى الاسم والخبر دون الثانية وكذلك :. لو قلت النجوم النجوم معلقة فى الفضاء وكذلك إذا كان المؤكد حرفا نحو إنّ إن زيدا قائم . (١)

وقد ذكر الفراء مجموعة من الامثلة في كتابه معانى القرآن (٢) ومن هذه القاعدة قولهم لا يجتمع عاملان على معمول واحد وهذا قانون نتج منه باب التنازع ومعنى هذا الكلام أنه لا يجوز اجتماعهما عليه الا فى التقدير نحو ليس زيد بجبان خلافا للفراء فى نحو قام وقعد زيد لان العوامل اللفظية وان كانت علامات إلا أنهم نزلوها منزلة المؤثرات الحقيقية ومن ثم رد على من قال إن المبتدأ والابتداء عاملان فى الخبر ولا اجتماع فى نحو (فان لم تفعلوا) لان (لم) عملت فى تفعلوا لفظا فهو معمولها وحدها ، و(ان) عملت فى لم تفعلوا محلا لان إن تطلب مثبتا ولم تطلب منفيا وقولهم لا محل للحرف من الاعراب محمول على حالة انفراده وعدم انضمامه لغيره أو مع غيره فقد يكون له محل وذلك إذا لم يكن زائدا ولا شبيها به لانه مطلوب لما يعمل فيه ألا ترى أن معنى لم فيما ذكر مطلوب لان ، إذ المعلق نفى الفعل لا الفعل ومعنى الباء فى نحو مررت بزيد مطلوب لمرّ لانه لا يتعدى الا به بخلاف الزائد وشبهه فلا محل له اذ ليس له معنى يطلبه العامل ولا اجتماع أيضا فى نحو زيد عندك وان كان عندك منتصبا بالاستقرار فى محل رفع على الخبرية لان المنصوب لفظا باستقر عندك وحده والمرفوع محلا على الخبر هو مع الضمير والمراد أنهما لا يجتمعان عليه من جهة واحدة فلا ينقض القاعدة نحو (ماجاءنا من بشير) (٣) فانه توالى على بشير عاملان : جاء ومن لكن الجهة مختلفة كما هو ظاهر ولا يمكن القول بأن المعمول لجاء مجموع من بشير ومعمول (من) بشير وحده لان الحرف هنا

(١) انظر النحو الوافى جـ ٣ ص ٥٢٧ وما بعدها .

(٢) جـ ١ ص ٦٧٧

(٣) ٢١ ما نذر.

زائد فلا محل لكونه من مجروره في محل اعراب كما أشرنا اليه آنفا وأما زيد وعمرو قائمان ففي قوة معمولين ويستثنى ما إذا تماثل العاملان فيجوز اجتماعهما نحو جاء زيد وأتى عمرو الظريفان لان تماثلهما نزلهما منزلة العامل الواحد (١) ويجب تأويل موجه العاملين الى معمول واحد بتأثير أحدهما في لفظ المعمول ولا خر في محله نحو رب أخ لم تلده أمك فكلمة الا من مجرورة لفظا بالعامل رب ومرفوعة محلا بالابتداء .

واعلم أنه لا يجتمع عاملان لفظي ومعنوي إلا ويظهر عمل اللفظي ويقدر عمل المعنوي نحو بحسبك عمرو هل من أحد قائم . ولا لفظيان إلا ويظهر عمل الاقرب نحو ليس زيد بقائم وما جاءني من رجل وأكرمني وأكرمت زيدا وأما الكوفيون فانهم يظهرون في نحو أكرمني وأكرمت عمل الأول لسبقه ويقولون أكرمني وأكرمت أو أكرمته زيد وكذا إذا قدمت وأخرت يقولون أكرمت وأكرمني زيدا وعلى هذا فقس (٢)

وقال البصريون لا يجوز العطف على موضع اسم إن قبل تمام الخبر وذلك لانك إذا قلت إنك وزيد قائمان وجب أن يكون زيد مرفوعا بالابتداء ووجب أن يكون عاملا في خبر زيد وتكون إن عاملة في خبر الكاف وقد اجتمعا في لفظ واحد فلو قلنا انه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر لادى ذلك الى أن يعمل في اسم واحد عاملان وذلك محال (٣)

قال ابن السراج والفرق بين العطف على الموضع والعطف على اللفظ إن المعطوف على اللفظ كالشيء يعمل فيهما عامل واحد لانهما كاسم واحد والمعطوف على المعنى يعمل فيها عاملان والتقدير تكرير العامل في الثاني إذ لم يظهر عمله في الاول وتصير كانها جملة معطوفة على جملة .

وأما قولهم بجواز العطف على موضع لا قبل تمام الخبر فلان لا لا تعمل في الخبر

١ ـ يس على الفاكهي ج١ ص٣٧

٢ ـ مفتاح العلوم ص٦٩

٣ ـ الانصاف ج١ ص١٨٧ المسألة ٢٣

عند أهل التحقيق، والنظر بخلافه ان فلم يجتمع فيه عاملان فجاز معها العطف على الموضع قبل تمام الخبر دون ان أو لان لاركبت مع الاسم النكرة بعدها فصارا شيئا واحدا فكأنه لم يجتمع في الخبر عاملان وان لا تركب مع الاسم بعدها فيجتمع في الخبر عاملان وهذا هو الفرق بينهما (١)

وقال الكوفيون انه يجوز العطف على موضع إن قبل تمام الخبر وذلك لانا أجمعنا على أنه يجوز العطف على موضع لا قبل تمام الخبر نحو لا رجل وامرأة أفضل فكذلك مع ان وللاجماع على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر لانه لا فرق بينهما عندنا ولانه قد عرف من مذهبنا أن ان لا تعمل في الخبر لضعفها وانما يرتفع الخبر بما كان يرتفع به قبل دخولها (٢) واذا كان الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها فلا احالة اذن لانه انما كانت المسألة تفسد لو قلنا إن (ان) هي العاملة في الخبر فيجتمع عاملان فيكون محالا ونحن نذهب الى ذلك فصح ما نحبنا اليه .

وذهب الكوفيون الى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه وذلك نحو قولك أمامك زيد وفي الدار عمرو وقال البصريون إن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه وانما يرتفع الاسم بالابتداء وذلك لانه قد تعرى من العوامل اللفظية وهي معنى الابتداء فلو قدر هنا عامل لم يكن الا الظرف وهو لا يصلح أن يكون عاملا لوجهين .

الاول أن الاصل في الظرف أن لا يعمل وانما يعمل لقيامه مقام الفعل ولو كان هاهنا عاملا لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل فتقول إن امامك زيدا وظننت خلفك عمرا لان عاملا لا يدخل على عامل فلو كان الظرف رافعا لزيد لما جاز ذلك ولما كان العامل يتعداه الى الاسم وينبطل عمله كما لا يجوز أن تقول إن يقوم عمرا وظننت ينطلق بكرا فلما تعداه العامل الى الاسم دل على ما قلنا كما قال تعالى (إن لدينا أنكالا وجحيما) (٣) ولم يروعن أحد من

١ ـ المرجع السابق ١٩٥ والاصول لابن السراج جـ٢ ص٦٥

٢ ـ المرجع نفسه جـ١ ص١٨٦

٣ الآية ١٢ من سورة المزمل

القراء أنه كان يذهب الى خلاف النصب .[1]

والثانى أنه لو كان عاملا لوجب أن يرفع به الاسم فى قولك : بك زيد مأخوذ وبالاجماع أنه لا يجوز ذلك وذكر صاحب الانصاف اعتراضين على هذين الوجهين فقال اعترض الكوفيون على قولهم ان العامل يتعداه الى الاسم بعده بأن المحل اجتمع فيه نصبان نصب المحل فى نفسه ونصب العامل ففاض أحدهما الى زيد فنصبه وأجاب البصريون بأن هذا باطل من وجهين: أحدهما أن هذا يؤدى الى أنه يجوز أن يكون الاسم منصوبا من وجهين وذلك لا يجوز ألا ترى أنك لو قلت أكرمت زيدا وأعطيت عمرا العاقلين لم يجز أن تنصبه على الوصف لأنك تجعله منصوبا من وجهين وذلك لا يجوز فكذلك هاهنا . والوجه الثانى أن النصب الذى فاض من المحل الى الاسم لا يخلو اما أن يكون نصب المحل أو نصب العامل فان قلتم نصب الظرف فقولوا : انه منصوب بالظرف وهذا لا يقول به أحد لأنه لا دليل عليه وان قلتم انه نصب العامل فقد صح قولنا ان العامل يتعداه الى ما بعده ويبطل عمله .[2]

ولهذه القاعدة رد قول من قال الابتداء والمبتدأ عاملان فى الخبر ، وكذلك قول من قال ان المتبوع وعامله معا عاملان فى التابع ، وقول من قال:ان : ان وفعل الشرط معا عاملان فى الجزاء كما سيأتى تحقيق تلك الأقوال ، كما يبطل بهذه القاعدة قول من قال:إن الفعل والفاعل معا عاملان فى المفعول ونقل السيوطى - رحمه الله - عن ابن النحاس أنه إذا جعلنا مجموع حلو حامض خبرا فالعائد ضمير من طريق المعنى ، لأن المعنى هذا مبز ولا يكون ذلك العائد فى أحدهما لأنه حينئذ يكون مستقلا بالخبرية ، وليس المعنى عليه ولا فيهما لأنهما حينئذ يكونان قد رفعا ذلك الضمير فيلزم اجتماع عاملين على معمول واحد وذلك لا يجوز .[3]

فان وجد ما ظاهره اجتماع عاملين على معمول واحد فالتأثير لاحد العاملين

١- المرجع السابق جـ ١ ص ٥١ وما بعدها .
٢- الانصاف جـ ١ / ٥٣ - ٥٤ .
٣- انظر الاشباه والنظائر جـ ١ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

فى اللفظ وللآخر التأثير فى الموضع كما فى بحسبك درهم فللباء العمل فى اللفظ وللابتداء العمل فى الموضع ومن أجل هذا وجد باب التنازع فى العمل فجعلوا العمل للواحد من تلك العوامل المتنازعة أو العاملين المتنازعين مع الخلاف فى تعيين الأحق بالعمل والآخر يعمل فى ضمير المتنازع فيه كما هو معروف فى محله فى باب التنازع .

القاعدة الثانية عشرة : كل معمول لابد له من عامل أو كل تغيير اعرابى انما هو أثر للعامل ان لم تجده فى الجملة وجب تقديره فقد يكون واجب الحذف ولكنه من المحتوم أن يقدر وقد نتج من هذه القاعدة باب الاشتغال وسيأتى بعض البيان من هذا الباب فى باب الحذف واتباعا لهذه القاعدة عدّ بعض النحاة المجاورة والتوهم من العوامل كما سيأتى بيان ذلك فى العوامل المعنوية ان شاء الله .

القاعدة الثالثة عشرة : كل جماعة من العوامل تشابهت فى العمل تكون أسرة واحدة وتسمى أحيانا أخواتا فاستعير لفظ الأخوات للنظائر فى العمل بالأصالة بجامع مطلق المجانسة والتعبير بالأخوات دون الأخوة لملاحظتها بعنوان الكلمات دون الحروف[1]، وذلك كباب ان وباب كان وظن والحروف المحمولة على ليس وكاد وأخواتها من أفعال المقاربة وحروف نصب المضارع والجوازم وحروف الجر وقد تكون أداة واحدة من هذه الأدوات واسعة العمل والتصرف فتسمى لذلك أم الباب لما لها من خصائص ومميزات تعرف من محلها .

القاعدة الرابعة عشرة: لا يمتنع اقتضاء العامل الواحد معمولات وعدم الامتناع يصدق بالوجوب فلا ينافى أن الفعل المتعدى يجب عمله فى مرفوع ومنصوب أو اثنين أو أكثر وان جاز الحذف لبعضها وقد تصل المعمولات لعامل واحد الى عشرة معمولات اذا ذكرت المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والاستثناء[2].

القاعدة الخامسة عشرة رتبة العامل قبل رتبة المعمول : وذلك لأن المعمول

١- انظر الخضرى جـ ١ ص ١١٠ .
٢- انظر احياء النحو ص ٣١ - ٣٢ .

بانما جيئ به لاقتضاء العامل إياه والمقتضى مقدم على مقتضاه ولهذه القاعدة رد قول الكوفيين ان المبتدأ والخبر يترافعان لأن هذا يؤدى الى محال وذلك لان العامل سبيله أن يتقدم قبل المعمول واذا قلنا انهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر وذلك محال وما يؤدى الى المحال محال.(١)

وهذه القاعدة تخالف القاعدة السابقة وهى السادسة لأن تلك موضوعها أن تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل وهذه أعم من تلك لأن هذه تبين مطلق الرتبة بصرف النظر عن تقدم المعمول وتأخره وهى تنظر الى أصل التركيب.

فان قيل ان العامل النحوى ليس مؤثرا فى الحقيقة حتى يلزم تقدمه على أثره بل هى علامة وسبب . فالجواب أنه لا يخفى أن حق العلامة من حيث هى علامة أن تكون متقدمة على ما هى علامة له فلو كان كل من المبتدأ والخبر علامة لرفع الآخر كان حقه أن يقدم على الآخر ليعلم به حال الآخر ومن ثم أطلق النحويون الحكم بأن مرتبة العامل التقدم على معموله وكذلك حق السبب أن يكون متقدما على المسبب .(٢)

ولهذه القاعدة لا يجوز أن تقول فى مثل قوله تعالى : (واذ قال ربك للملائكة) ان اذ فى موضع نصب ، بقال لأنه مضاف اليه والمضاف اليه بعد المضاف فلم يعمل فيه لتنافى أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر والصحيح أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره أذكر وقد ذكر أبوحيان فى البحر المحيط ثمانية أقوال فى اعرابها وأضعف كلها الا وجها واحدا يعتبر تاسع الأقوال.(٣)

ولا ينافى هذا ما قاله النحاة فى اذا من أنها خافضة لشرطها ومنصوبة بجوابها ، لأن اذا من أدوات الشرط التى لها الصدارة ولا يرد نقضا أسماء الشرط والاستفهام ، لأنه لا يجوز تقديم عواملها عليها لأن أسماء الشرط تضمنت معنى إن وأسماء الاستفهام تضمنت معنى الهمزة فالأصل فى من ضربت؟ أمن ضربت؟ ثم

١- انظر حاشية يس على الفاكهى جـ ١ ص ٣٧ .
٢- انظر الرضى جـ ١ ص ٢٢ .
٣- جـ ١ ص ١٣٩ .

حذفت الهمزة فى اللفظ وتضمن الاسم معناها واذا كان الاصل كذلك فتقديم العامل فى اسماء الشرط والاستفهام سائغ بالنظر الى الاصل وانما امتنع تقديمه عليهما فى اللفظ لعارض وهو تضمن الاسم معنى الشرط ، والاستفهام .(١)

ومما يؤيد هذا أن من القاعدة المقررة أن ادوات الشرط والاستفهام مما يلزم الصدارة فلا يعمل فيها بعد ما قبلها من العوامل اللفظية الا حروف الجر وذلك لئلا تخرج عن حكم الصدارة وانما عمل فيها حروف الجر دون غيرها لتنزيلها ما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم .(٢)

قال الصيمرى (فان كان العامل فى اسماء الشرط حرف الجر لم يبطل عملها لانه وان تقدم فى اللفظ فهو صلة فعل الشرط وانما تقدم لانه لا يدخل الا على الاسم ولم يجز فى هذه الاسماء أن يتقدمها الفعل العامل فى حروف الجر لانه لو تقدمها بطل الشرط فلما دعت الضرورة الى ادخال حرف الجر على هذه الاسماء لم يبطل عملها لما ذكرنا فتقول بمن تمرر أمرر به وعلى أية دابة أحمل أركبه وغلام من تضرب أضربه قال ابن هشام :(٣)

لما تمكن دنياهم أطاعهم فى أى نحو يميلوا دينه يمل

وكذلك ان كان العامل بعد هذه الاسماء فعلا لم يبطل عملها كقولك أيا تكرم أكرم ومن تضرب أضرب فتنصب أيا ، ومن بفعل الشرط لان الفعل يعمل فيما قبله لقوته ولا يعمل حرف الجر فيما قبله لضعفه وتقول أيهم تضرب يكرمك فتنصب (أيهم) بتضرب .(٤)

وقال أيضا : واعلم أن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده لان الاستفهام له صدر الكلام فلو أعملت ما قبله فيما بعده خرج أن يكون صدرا فتقول علمت أزيد عندك أم عمرو فتلغى (علمت) لأن الألف حالت بينه وبين ما تعمل فيه ولو حذفت الألف لكانت علمت عاملة فيما بعدها وكنت تقول علمت زيدا وعمرا أى عرفت زيدا وعمرا . وكذلك لا يعمل فى الاسماء التى يستفهم بها ما قبلها من

(١) انظر الاشباه والنظائر جـ ١ ص ٢٤٩

(٢) انظر شرح المفصل جـ ٩ ص ٧

(٣) البيت لعبد الله ابن همام وهو من شواهد سيبويه جـ ١ ص ٤٤٢ والاشمونى جـ ١ ص ١١ واللسان مادة مكن . يصف رجلا اتصل بالأمراء فاضاع بذلك دينه فى لزوم طاعتهم . وفى اللسان : تمكن بالمكان وتمكنه على حذف حرف الجر ثم قال : وقد يكون تمكن دنياهم على أن الفعل للدنيا فحذف التاء لانه تأنيث غير حقيقى .

(٤) التذكرة جـ ١ ص ٤١٥

العوامل الا حروف الجر تقول : كم رجلا ضربت وأى رجل كلمت ومن لقيت وما رأيت فتكون هذه الاسماء منصوبة بالفعل الذى بعدها ولو ذكرتقبلها عاملا يرفع أو ينصب لم يجز لو قلت قام أى رجل فى الدار على الاستفهام أو ضربت من عندك وأنت تريد الاستفهام أو أرأيت ما عندك وأنت تريد الاستفهام لم يجز لما ذكرنا . وأما حروف الجر فاذا دخلت على شىء منها جرته فتقول بأيهم مررت ولم جئت وبكم ثوبك ومن أخذت . وانما وجب أن يعمل فيها حروف الجر مقدمة لان حروف الجر لا تقوم بأنفسها ولا تؤخر كما أخر الناصب فلذلك لم يكون بد من اعمالها فى هذه الاسماء . (١)

ويبدو لنا مما تقدم من أسماء الشرط أنه يمكن أن تكون الكلمة عاملة ومعمولة في آن واحد اذا اختلفت جهة العمل بمعنى انه لا يمتنع أن يكون الشىء عاملا فى شيء والآخر عاملا فيه ولذا قال الكوفيون المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان لتلازمهما كما أن تدعو نصب أيا وجزم أى تدعو فكان كل واحد منهما عاملا فى الآخر فى قوله تعالى (أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى) (٢) ومثله (أينما تكونوا يدرككم الموت) . (٣)

فاينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم باينما وذلك كثير فى كلامهم ونقل ابن جني عن الاخفش ان فعل الشرط وفعل الجواب يتجازمان . (٤)

ومن ألغاز السيوطي : وأى عامل يعمل فيه معموله ولا يقطع مأمولهيريد اسماء الشرط فانها تعمل فى الافعال الجزم والافعال تعمل فيها النصب . (٥)

أقول والصحيح عندى أن قولهم العامل قبل مرتبه المعمول يعنى أن هذا هو الاصل ولا يلزم منه وجوب تقديم العامل فقد قالوا ان العامل المتصرف يجوز تقديم معموله أو معمولاته عليه والله أعلم .

(١) التذكرة والتبصرة جـ ١ ص ٤٧١

(٢) الايه (١١٠) من سورة الاسراء .

(٣) الايه (٧٧) من سورة النساء .

(٤) الاشباه والنظائر جـ ١ ص ٢٤٦ — ٢٤٧

(٥) « « جـ ٣ ص ٣١

القاعدة السادسة عشر : قد يشبه غير العامل العامل فيعمل عمله وليس كل شبه بين شيئين يوجب لاحدهما حكما هو في الاصل للاخر ولكن الشبه اذا قوى أوجب الحكم واذا ضعف لم يوجب قالوا : ان " ما " في لغة الحجاز تعمل في الخبر وهو منصوب بها ذلك لانها أشبهت ليس فوجب أن تعمل عمل ليس الرفع والنصب ووجه الشبه بينهما من وجهين : أحدهما : أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل عليهما والثاني : أنها تنفي الحال أي ما في الحال كما أن ليس تنفي ما في الحال ويقوى الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس فاذا ثبت أنها قد أشبهت ليس من هذين الوجهين وجب أن تجرى مجراه لانهم يجرون الشيء مجرى الشيء اذا شابهه من وجهين ألا ترى أن ما لا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين أجرى مجراه في منع الجر والتنوين فكذا ها هنا لما أشبهت ما ليس من وجهين وجب أن تعمل عملها فوجب أن ترفع الاسم وتنصب الخبر كليس . (١)

وقالوا : ان أن وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر وذلك لانها قويت مشابهتها للفعل لانها أشبهته لفظا ومعنى ووجه المشابهة بينهما خمسة أوجه :

الأول : أنها على وزن الفعل الماضي .

والثاني : أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل مبنى على الفتح .

والثالث : أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم .

والرابع : أنها تدخلها نون الوقاية نحو انني وكأنني كما تدخل على الفعل نحو اعطاني وأكرمني .

الخامس : أن فيها معنى الفعل فمعنى ان وأن حققت وأكدت ومعنى كأن شبهت ومعنى لكن استدركت ومعنى ليت تمنيت ومعنى لعل ترجيت فلما أشبهت الفعل من هذه الاوجه وجب أن تعمل عمل الفعل والفعل يكون له مرفوع ومنصوب فكذلك هذه الاحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب وكذلك هذه الاحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب ليكون المرفوع مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول الا أن المنصوب هاهنا قدم على المرفوع لان عمل أن وأخواتها فرع وتقديم المنصوب على المرفوع فرع فالزموا الفرع الفرع. (٢)

(١) الانصاف ج ١ ص ١٦٦ (٢) الانصاف ج ١ ص ١٧٨

قال الصيمرى : فتنصب المبتدأ تشبيها بالمفعول المقدم وترفع الخبر تشبيها بالفاعل المؤخر ويقول المبرد فتشبه من الفعل ما قدم مفعوله نحو ضرب زيدا عمرو .(١)

وقالوا أيضا : ان الافعال المضارعة معربة لأنها أشبهت الاسم من ثلاثة أوجه التخصيص بعد الشيوع ودخول لام الابتداء وجريانه على حركة اسم الفاعل كما تقدم بيان ذلك في المذهب ٢٢ - ٢٣ .

القاعدة السابعة عشرة: قد يأخذ العامل شبها من عاملين فتكون له منزلة بين المنزلتين وذلك مثل ليس لانها أخذت شبها من كان لانها فعل كما انها فعل وشبها من (ما) لانها تنفى الحال كما أنها تنفى الحال وكان يجوز تقديم خبرها عليها وما لا يجوز تقديم خبرها على اسمها فلما أخذت شبها من كان وشبها من ما صار لها منزلة بين المنزلتين فجاز تقديم خبرها على اسمها لانها فعل والفعل أقوى من الحرف ولم يجز تقديم خبرها عليها لانها أضعف من كان لانها لا تتصرف وكان تتصرف .(٢)

قال عبد القاهر واذا كان ليس أضعف تصرفا من كان وأقوى أمرا من (ما) وجب أن يكون لها مرتبة بينهما فلا يجوز فيها تقديم المنصوب عليها نفسها نحو منطلقا ليس زيد كما يجوز منطلقا كان زيد لتنحط درجة عن كان ويجوز تقديم المنصوب على المرفوع نحو ليس منطلقا زيد كقوله تعالى (ليس البر أن تولوا وجوهكم)(٣)

وان لم يجز تقديم ذلك فى نحو ما منطلقا زيد ليرتفع درجة عن ما لانها أقوى فقد أخذت شبها من كان وشبها من ما وصار لها منزلة بين المنزلتين فاعرفه فانه مذهب قد بلغ النهاية في السداد .(٤)

القاعدة الثامنة عشرة: الحرف لا يعمل عملين مختلفين وانما يعمل عملا واحدا كحروف الجر والحروف الناصبة للافعال أوعملين متماثلين نحو ان الشرطية

(١) التذكرة جـ ١ ص ٢٠٣ والمقتضب جـ ٤ ص ١٠٨
(٢) الانصاف جـ ١ ص ١٦٤
(٣) آية (١٧٦) من سورة البقرة .
(٤) المقتصد جـ ١ ص ٤٠٨ - ٤٠٩

واذ ما يجزمان فعل الشرط وجوابه وخرج عن هذا الاصل عند البصريين ان وأخواتها فانها فى مذهبهم ناصبة للاسم ورافعة للخبر وقد حافظ الكوفيون على القاعدة وجعلوها مطردة فى كل موضع وقالوا : ان الناسخ عمل فى الاسم وحده وأما الخبر فانه مرفوع بما ارتفع به قبل دخول الناسخ عليه وهو المبتدأ ويشبه هذا قول سيبويه : ان لا النافية للجنس انما عملت فى الاسم وأما الخبر فانه مرفوع بالمبتدأ .(١)

القاعدة التاسعة عشرة : عوامل الافعال ضعيفة فلا تعمل مع الحذف من غير بدل وأجاز الكوفيون اعمال أن الناصبة للمضارع مع الحذف من غير بدل والبصريون لا يجيزون ذلك قال ابن الانبارى : الدليل على أنه لا يجوز اعمالها مع الحذف أنها حرف نصب من عوامل الافعال ضعيفة فينبغى أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل (٢) وقاعدة أخرى تقول العامل الضعيف لا يحذف ومن ثم لا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا فى مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها .(٣)

القاعدة العشرون : لا يجوز اعمال معنى الحروف لان الحروف وضعت نائبة عن الافعال للايجاز والاختصار فاذا أعملت معاني الحروف فقد رجعت الى الافعال فابطلت ذلك المعنى من الايجاز والاختصار الا ترى أنك تقول ما زيد قائما فيكون صحيحا فلو قلت ما زيدا قائما على معنى نفيت زيدا قائما لكان فاسدا وبهذه القاعدة رد قول الكوفيين : ان الا قامت مقام أستثنى فينبغى أن تعمل عمله فكانت هى العاملة للنصب فى المستثنى لان قولك قام القوم الا زيدا كان المعنى فيه استثنى زيدا ولو قلت استثنى زيدا لوجب أن تنصب فكذلك ماقام مقامه.(٤)

القاعدة الحادية والعشرون : اذا ركب الحرفان بطل عمل كل واحد منهما منفردا قال البصريون : ان منذ ومذ يكونان اسمين مبتدأين ويرتفع مايعدهما على

(١) انظر القياس فى اللغة ص ٩٨

(٢) الانصاف جـ ٢ ص ٥٦٢

(٣) انظر الاشباه والنظائر جـ ١ ص ٢٥٠

(٤) الانصاف جـ ١ ص ٤٦١ — ٤٦٣

(٢) انظر الانصاف جـ ١ ص ٢٦٠ وما بعدها .

أشبهها من الافعال ولا تدخل هذه وقت اتصالها بما الا على جملة فعلية صرح بفعلها كقوله .(١)

قلما يبرح اللبيب الى ما يورث المجد داعيا أو مجيبا

النوع الثانى : كافة عن عمل الرفع والنصب وهى المتصلة بأن وأخواتها نحو قوله تعالى : (انما الله اله واحد)(٢) وقوله (كأنما يساقون الى الموت)(٣) وتسمى ما الكافة المتصلة بأن وأخواتها اذا تلاها فعل مهيئة لانها هيأت الحرف للدخول على الفعل وزعم ابن درستويه(٤) وبعض الكوفيين أن ما مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن فى التفخيم والابهام وفي أن الجملة بعدها مفسرة له ومخبر بها عنه فاذا قلت انما زيد قائم كان المعنى ان الشخص العظيم وهو زيد قائم ويرد هذا القول القائل باسمية ما الواقعة بعد ان وأخواتها بأنها لا تصلح للابتداء بها بخلاف ضمير الشأن فانه يصلح للابتداء به ولذا مع جعله اسما للناسخ ولا تصلح ما لدخول ناسخ غير ان وأخواتها ولو كانت كضمير الشأن لصلح دخول سائر النواسخ عليها كما تدخل على ضمير الشأن ورد قول ابن درستيويه باسمية ما مع ان وأخواتها بامتناع انما أين زيد على أن تكون ان حرف توكيد ونصب وما اسمها وأين خبرها مقدم وزيد مبتدأ مؤخر والجملة خبر ان وأما اذا كانت ما كافة عن العمل فلا اشكال فى ذلك .(٥)

وذهب أبو على الى أنها كافة ونافية واستدل بأنها أفادت معها الحصر نحو انما الله اله واحد كافادة النفى والاثبات بالا ولم يختلف أبو على مع القائلين بانها كافة ولكن زاد على كونها كافة افادتها النفى ..

(١) البيت فى المغنى جـ ١ ص ٣٣٩ وقائله مجهول والجار والمجرور فى (الى ما) متعلق بـ (داعيا) .

(٢) آية (١٧٠) من سورة النساء .

(٣) آية (٦) من سورة الانفال .

(٤) هو : أبو محمد عبد الله ابن جعفر بن درستويه الفارسى نشأ بفسا من بلاد فارس وأقام ببغداد وتلقى عن ابن قتيبة والمبرد وثعلب وغيرهم ثم لازم المذهب البصرى مع التعصب الشديد له كان أحد النحاة المشهورين والادباء المذكورين ومؤلفاته فى غاية الجودة منها الارشاد وأسرار النحو والرد على ثعلب فى اختلاف النحويين . توفى ببغداد سنة ٣٤٧ وترجمته فى جميع مصادر الترجمة

(٥) انظر المغنى جـ ١ ص ٣٣٩ — ٣٤٠

وخلاصة القول : أن الحروف المشبهة بالفعل اذا لحقتها (ما) كان للنحويين فيها مذاهب :

الأول أنه يجوز فى جميعها الاعمال والغاء فتقول انما زيد قائم برفع زيد ونصبه وكذلك سائر أخواتها وهو مذهب الزجاجى فى كتابه الجمل . ص٣٤٥-٣٤٦

الثانى : أن ليت ولعل وأنّ يجوز فيها الالغاء والاعمال نحو ليتما زيدا قائم ولعلما زيدا قائم وكأنما زيدا قائم برفع زيد ونصبه فى جميع ذلك ولا يجوز فيما عداها الا الالغاء وهو مذهب ابن السراج وأبى اسحاق الزجاج .

الثالث : أن ليت وحدها يجوز فيها الالغاء والاعمال فتقول ليتما زيدا قائم وما عداها لا يجوز فيها الا الالغاء وهو مذهب الأخفش وذلك لأنه لم يسمع الغاء والاعمال الا فى ليت وحدها وقد روى بيت النابغة .(١)

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا أو نصفه فقد .

برفع الحمام ونصبه وما عدا ذلك لم يسمع فيه الاعمال .

فأما الزجاجى ومن أخذ مذهبه كالزمخشرى وابن مالك قاسوا على ليت سائر أخواتها وأما أبوبكر بن السراج وأبواسحاق الزجاج وابن أبى الربيع(٢) فقاسوا على ليت أشبه أخواتها بها وهى لعل وكأن وذلك أنهما يغيران معنى الابتداء باحداثهما فى الكلام معنى التشبيه والترجى كما أحدث ليت فى الكلام معنى التمنى وأما الأخفش فحجته السماع والقياس أما السماع فانه لا يحفظ الا فى ليت باتفاق من النحويين الا ما يعطيه ظاهر كلام الزجاجى فى باب حروف الابتداء فانه قال ومن العرب من يقول إنما زيدا قائم ولعلما بكرا قائم فيلغى ما وينصب وكذلك سائر أخواتها .

(١) الضمير فى قالت يعود الى زرقاء اليمامة قوله (الحمام أو نصفه يجوز فيه الرفع والنصب على اعمال ليت أو كفها عن العمل قوله فقد أى فحسب ويروى ستا وستين ، والبيت فى ديوان الذبيانى ص ٤٥ والخزانة جـ٤ ص١٩٧ .

(٢) هو أبوالحسين عبيد الله بن أحمد الاشبيلى من تلاميذ الشلوبين ، كان اماما للنحاة فى زمانه . ولد سنة ٥٩٠ وتوفى سنة ٦٨٨ .

والقياس : أن هذه الحروف انما كان عملها بحق الاختصاص منضما اليه الشبه واذا لحقها ما فارقها الاختصاص فينبغى ألا تعمل الا ليت فانها تبقى على اختصاصها والدليل على مفارقة غيرها للاختصاص قوله تعالى : (انما يخشى الله من عباده العلماء) (١) فاولاها الفعل وكذلك قوله تعالى : (أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا) (٢) وكذلك لكنما ولعلما كقول امرىء القيس : (٣)

ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

فأتى بالفعل بعد لكنما وقال الفرزدق : (٤)

أعد نظرا يا عبد قيس لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا

فادخل لعلما على الفعل وأما ليتما فلم تولها العرب الفعل قط ولا يحفظ من كلامهم ليتما يقوم زيد وبهذا يبدو سداد هذا المذهب .

وما الكافة هذه تبطل عمل هذه الحروف ولا تبطل معناها وقد ذكر السيوطى فى الهمع نقلا عن ابن الطراوة : أن ضمير الشأن اذا دخل على أن كفها عن العمل كما تكفها ما وكذلك اذا دخل على الافعال الناسخة كفها وتلغى كما تلغى فى باب ظن .

ومال أبو حيان الى موافقة ابن الطراوة . (٥)

والنوع الثالث كافة عن عمل الجر سواء كان ذلك الجر بالحرف أو بالاضافة فالمكفوفة بها عن عمل الجر حروف أربعة والمكفوفة بها عن عمل الجر بالاضافة ظروف أربعة ، فالحروف الاربعة أحدها : رب وأكثر ماتدخل حينئذ على الماضى كقوله : (٦)

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات

(١) آية (٢٨) من فاطر .
(٢) آية ر(١١٥) من سورة المؤمنين .
(٣) المجد المؤثل الثابت الموطد . أنظر الخزانة جـ١ ص ٥٨ والديوان ص ١٤٥
(٤) فى قصيدة يهجوا بها جريرا ويندد بعبد القيس وهو عدى ابن جندب ورواية الديوان لربما فلا شاهد . انظر الديوان جـ ١ ص ١٨٠
(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور جـ١ ص ٤٣٤ — ٤٣٥ والهمع جـ١ص١٤٣-١٤٤
(٦) البيت لخذيمة بن مالك الابرش يفتخر بأنه يصعد الجبل بنفسه ليستطلع اعداءه ولا يعتمد فى ذلك على غيره : أوفيت : أشرفت . العلم : الجبل . الشمالات : رياح الشمال .

لان التكثير والتقليل المفاد من رب انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول، فلا تدخل عليه بحال، وأما قوله تعالى : ربما يود الذين كفروا (١) وانما جاز لان المستقبل معلوم عند الله .

ثانيها الكاف كقول الشاعر : (٢)

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضارب

وأما الحرف الثالث فهو الباء ذكره ابن مالك وأن ما الكافية أحدثت مع الباء معنى التقليل كما أحدثت في الكاف معنى التقليل، واستدل على ذلك بقول الشاعر (٣)

فلئن صرت لا تحير جوابا لبما قد ترى وأنت خطيب

قال ابن هشام : والظاهر أن الكاف والباء للتقليل، وأن ما معهما مصدرية (٤) والرابع من ذكره ابن هشام في المغني وأسنده الى ابن الشجري، ولكن لم يسلّم له لان ما مصدرية . وأما الظروف التي تقع بعدها ما فتكفها عن عمل الجر باضافتها لمفرد أو لجملة منها بعدُ كقول مرار الفقعسي يخاطب نفسه (٥)

أعلاقة أم الوليد بعدما أفنان رأسك كالثغام المختلس

ويمكن أن تكون ما مصدرية وهو الراجح لان فيه ابقاء بعد على أصلها من الاضافة ولانها لو لم تكن مضافة لنونت لان الكف مما لا يوجب حذف التنوين قال سيبويه ونظير إنما قول الشاعر وهو قول المرار السابق قال جعل بعد مع ما بمنزلة حرف واحد وابتدأ ما بعده .

ومنها بين كقول جميل بن معمر :

بينما نحن بالاراك معا إذ أتى راكب على جمله

(١) آية رقم ٢ من سورة الحجر

(٢) البيت لنهشل بن حري والمراد بعمرو في البيت ابن معديكرب

(٣) البيت قيل لمطيع بن اياس في الرثاء وهو من المولدين توفي سنة ١٩٩هـ وتحير بالضم من أحار الجواب رجعه يعني لاعيب يلحقك فطالما خطبت في حياتك وبعده في مقال وما وعظت بشيء مثل وعظ بالصمت إذ لا تجيب فقوله لبما قد ترى دليل الجواب في المعنى والوعظ بالصمت بلسان حال الميت اعتبارا .

(٤) انظر المغني جـ١ ص ٣٤٣ ـ ٣٤٤

(٥) أم مفعول به للمصدر (علاقة) الثغام نبت اذا يبس صار أبيض، والمختلس بكسر اللام المختلط رطبه بيابسه .

فجملة نحن بالا را الابتدائية لا في محل جر بالاضافة لبين لان ما كفتها عن اضافتها اليها .

والثالث والرابع : حيث وإذ فحيث في الاصل ظرف مكان تضاف للجملة وإذ ظرف زمان يضاف للجملة فاذا وقعت بعدهما ما كفتهما عن الاضافة للجملة وضمنا معنى إن الشرطية وجزما فعلين (١)

ومما يبطل عمل العامل تغيير بنيته وذلك كتخفيف إن المكسورة فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية ويغلب اهمالها وقد تعمل على قلة وحالها إذا أعملت كحالها وهي مشددة الا أنها لا تعمل في الضمير الا في ضرورة بخلاف المشددة تقول : إنك قائم بالتشديد ولا يجوز إنك قائم بالتخفيف ولا يلي المخففة في الغالب من الافعال الا ما كان متصرفا ناسخا ماضيا كان أو مضارعا وندر ايلاؤها غير الناسخ نحو إن ليثتم إلا قليلا . وإذا دخلت على الجملة الفعلية وجب اهمالها (٢) وإذا دخلت على الجملة الاسمية جاز اعمالها كقراء الحرميين (٣) (ولن كلا لما ليوفينهم)(٤)

وبكثر اهمالها وذهب الكوفيون الى أن المشددة لا تخفف أصلا ولن المخففة إنما هي حرف ثنائي الوضع وهي النافية فلا عمل لها البتة ولا توكيد فيها واللام بعدها للايجاب بمعنى إلا ويجيزون دخولها على الناسخ وغيرها (٥)

والظاهر أن هذا مذهب الفراء فقط من الكوفيين فانه قال في الكلام على قوله تعالى (وما منا الا له مقام معلوم) (٦) وفي قراءة عبد الله (وإن كلنا لما له مقام معلوم) وفي مريم (إن كل من في السموات والارض لما آتي الرحمن عبدا) (٧) ومعنى إن ضربت لزيدا كمعنى قولك ما ضربت الا زيد لذلك ذكرت هذا (٨)

(١) المغني جـ١ ص٣٤٢ ـ ٣٤٥ والامالي لابن الشجري جـ٢ ص٢٤١ وما بعدها والكتاب لسيبويه جـ٢ ص١٣٨ ـ ١٣٩

(٢) انظر الهمع جـ١ ص١٤١ ـ ١٤٢

(٣) نافع وابن كثير

(٤) آية رقم ١١١ من سورة هود

(٥) انظر همع الهوامع جـ١ ص١٤٦

(٦) آية رقم ١٦٤ من سورة الصافات

(٧) آية ٩٣

(٨) معاني القرآن جـ٢ ص٣٩٩

ولم يثبت أن الكوفيين تبعوا الفراء فى ذلك وأبوبكر الأنبارى[١] يذكر رأيا آخر فى معنى إن واللام فذكر أن إن إذا جاء بعدها اللام فهى بمعنى قد وكذلك إذا جاءت بعد الا ، وذكر أن الفراء قال لا تكون إن بمعنى قد حتى تحض حتى تدخل معها اللام أو الا فاذا قالت العرب : إن قال لعبد الله والا إن قام عبد الله فمعناه قد قام عبد الله .[٢]

وذهب الكسائى الى أنها إن دخلت على الفعل كانت للنفى واللام بمعنى الا كما قال الكوفيون وان دخلت على الاسم كانت مخففة من الثقيلة وهى عاملة وكل هذا لا دليل عليه ومردود بسماع الاعمال نحو(وان كلا لما ليوفينهم) وقوله تعالى أيضا (إن كل نفس لما عليها حافظ)[٣] قال سيبويه حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول إن عمرا لمنطلق[٤] واختلف النحاة فى تخفيف أن المفتوحة وفى اعمالها حينئذ مذاهب أحدها أنها لا تعمل شيئا لا فى ظاهر ولا فى مضمر وتكون حرفا مصدريا مهملا كسائر الحروف المصدرية وعليه الكوفيون .

الثانى : أنها تعمل فى المضمر وفى الظاهر نحو علمت أن زيدا قائم وعليه طائفة من المغاربة . والثالث: أنها تعمل جوازا فى مضمر لا ظاهر وعليه الجمهور . وكذلك تخفيف كأن وفى اعمالها حينئذ الأقوال الثلاثة فى أن :أحدها المنع وعليه الكوفيون ، والثانى : الجواز مطلقا فى مضمر ، والثالث: الجواز فى المضمر لا فى البارز .[٥] وذهب المرادى الى أنها إن خففت لم يبطل عملها وذهب الزمخشرى الى أنها يبطل عملها وحمل ابن يعيش قوله يبطل عملها على معنى يبطل ظاهرا وتعمل فى مضمر الشأن[٦] وكذلك تخفف لكن ويبطل عملها ولا تعمل أصلا لعدم السماع خلافا ليونس والأخفش فانهما أجازا ذلك قياسا على إنّ وأن

(١) هو أبوبكر محمد بن القاسم أقام ببغداد وأخذ عن ثعلب توفى ببغداد سنة ٣٢٧ وكان اماما فى النحو .
(٢) الأضداد ص ١٨٩ - ١٩٠ .
(٣) آية ٤ من سورة الطارق . انظر همع الهوامع جـ ١ ص ١٤٢ .
(٤) انظر الكتاب جـ ٢ ص ١٤٠ .
(٥) هو الحسن بن قاسم المصرى وأخذ عن أبى حيان وغيره فمن مصنفاته شرح المفصل وشرح التسهيل وجنى الدانى وشرح الالفية وهى كلها مصادر لدى النحاة . توفى بالقاهرة سنة ٧٤٩ هـ ترجمته فى البغية وحسن المحاضرة وفى الشذرات .
(٦) انظر همع الهوامع جـ ١ ص ١٤٣ ، وجنى الدانى ص٥٢٢ - ٥٢٣ .

وكأن . ورد هذا القول بأنه غير مسموع وحكى أبوالقاسم ابن الرماك[1] جواز اعمالها مخففة عن يونس فأجاز قام زيد لكن عمرا لم يقم وعلى مذهب الجمهور يكون ما بعدها مبتدأ وخبرا نحو قوله تعالى (ولكن الشياطين كفروا)[2] فى قراءة ابن عامر وحمزةوالكسائى .[3]

وخلاصة القول أن ما خفف من هذه الحروف على ثلاثة أقسام : قسم يجوز الالغاء وهو ان المكسورة ، وقسم يجب الغاؤه وهو لكن ، وقسم يمتنع الغاؤه وهو أن المفتوحة وكأن الملحقة بها . وقد تهمل أن المصدرية التى تنصب المضارع فلا تنصب حملا لها على ما المصدرية أو على أن الخفيفةولو نصبت لحذف النون من قول الشاعر :

يا صاحبى قد فدت نفسى نفوسكما وحيثما كنتما لا قيتما رشدا
أن تحملا حاجة لى خفّ محملها تستوجبا نعمة عندى بها ويدا
أن تقرآن على أسماء ويحكما متى السلام وأن لا تشعرا أحدا

وذهب أبوعلى الفارسى وابن جنى الى أنها مخففة من الثقيلة كأنه قال أنكما تقرآن إلا أنه خفف من غير تعويض وقال ثعلب : شبه أن بما فلم يعمل ،قال ابن جنى : (هذا مذهب البغداديين وفى هذا بعد ، وذلك أن أن لا تقع إذا وصلت حالا أبدا إنما هى للمضى أو للاستقبال نحو أن قام ويسرنى أن يقوم ولا تقول يسرنى أن يقوم وهو فى حال القيام و (ما) إذا وصلت بالفعل وكانت مصدرية فهى للحال نحو قولك ما تقوم حسن ،أى قيامك الذى أنت عليه حسن فيبعد تشبيه واحدة منهما بالأخرى واحدة منهما لا تقع موقع صاحبها قال أبوعلى : وأولى أن المخففة من الثقيلة الفعل بلا عوض ضرورة وهذا على كل حال وان كان فيه بعض الضعف أسهل مما ارتكبه الكوفيون)[4] .

ومن النحويين من زعم أن أن فى جميع ذلك هى الناصبة للفعل الا أنها أهملت حملا على ما المصدرية فلم تعمل لمشابهتها لها فى أنها تقدر مع ما بعدها فالمصدر وما ذكرت من قبل من أنها مخففة أولى وهومذهب الفارسى وابن جنى

١ - هوعبد الرحمن بن محمد أبوالقاسم الأشبيلى تلميذ ابن الطراوة وشيخ ابن ضاء . توفى ٥٤١ هـ .
٢ - آية رقم ١٠٢ من سورة البقرة .
٣ - همع الهوامع جـ١ ص١٤٣ والبحر المحيط جـ١ ص٢٦٢ و٣٢٧ وبدائع الفوائد جـ١ ص٢٠١
٤ - الخصائص ١ / ٣٩٠ والخزانة جـ ٣ / ٥٥٩ .

لأنها هى التى استقر فى كلامهم ارتفاع الفعل المضارع بعدها .

ومذهب جمهور النحاة من البصريين أن أن هذه هى المصدرية الناصبة للمضارع أهملت فى لغة بعض العرب حملا على ما أختها فى كون كل منهما مصدرية . وأما الكوفيون فهى عندهم مخففة من الثقيلة شذ وقوعها موقع الناصبة أى أنكما وأن وما بعدها فى موقع البدل من قوله : حاجة لأن جاجته قراءة السلام عليها وقد استبعدوا تشبيه أن بما لأن ما المصدرية معناها الحال وأن وما بعدها مصدر إما ماض وإما مستقبل على حسب الفعل الواقع بعدها فكذلك لا يصح أحدهما بمعنى الآخر .

قال ابن هشام فى المغنى فى بحث أن المخففة وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن[1] لمن أراد أن يتم الرضاعة وقول الشاعر أن تقرآن على أسماء ...الخ ، وزعم الكوفيون أن أن هذه هى المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل ، والصواب قول البصريين أن أن الناصبة أهملت حملا على ما أختها المصدرية وقال فى موضع آخر من المغنى فى تقارض اللفظين من الاحكام قال منها اعطاء أن المصدرية حكم ما فى الاهمال وذكر البيت السابق والشاهد فى أن الأولى وليست مخففة من الثقيلة بدليل أن المعطوفة عليها وقال الدماميى معترضا على دليله فى الأول لا مانع من عطف أن الناصبة وصلتها على أن المخففة وصلتها اذ هوعطف مصدر على مصدر ولا يمنعه أحد كما تقول عندى أن لا تسيئ الى أحد وأن تحسن الى عدوك يرفع تسئ . وقد خرج الأندلسى[2] شارح المفصل البيت السابق تخريجا آخر وهو أن تكون أن مفسرة للحاجة ، ولا يخفى أن العمل ليس معنى القول فلا يصح جعلها تفسيرية .[3]

(١) هو محمد بن عبد الرحمن السهمى المكى مقرئ أهل مكة مع ابن كثير توفى سنة ١٢٣هـ .

(٢) هو أبومحمد القاسم علم الدين اللورقى ، ولد بمرسية وتردد الى بلنسية وفيهما أخذ النحو عن ابن شريك وابن نوح ولقى الجزولى ، وورد مصر ثم اتجه الى دمشق فسمع من تاج الدين الكندى وعاد الى حلب واستوطن الشام وشرح مقدمة الجزولى وشرح المفصل . توفى بدمشق سنة ٦٦١هـ، وترجمته فى معجم الأدباء ونفح الطيب وبغية الوعاة .

(٣) انظر الخزانة جـ ٣ ص ٥٥٩ وشرح المفصل لابن يعيش جـ ٧ ص ٩ و ١٥ وشرح الكافية لابن مالك جـ ٣ / ١٥٢٧ والبحر المحيط جـ ٢ ص ٢١٢ - ٢١٣ والخصائص جـ ١ ص ٣٩٠ .

قال أبوحيان : والذى يظهر أن اثبات النون فى المضارع مع أن مخصوص بضرورة الشعر ولا يحفظ أن غير ناصبة الا فى هذا البيت يعنى أن تقرآن البيت والقراءة المنسوبة الى مجاهد وما سبيله هذا لا تبنى عليه قاعدة .(١)

والصحيح أن الشواهد على هذه المسألة كثيرة وليست قاصرة على هذا البيت وقد ذكر بعضها ابن هشام فى المغنى والبغدادى فى الخزانة وابن مالك(٢) فى شرح الكافية وقد يلغى عمل لم فلا تجزم حملا لها على (لا) أو (ما) كقول الشاعر :(٣)

لولا فوارس من ذهل وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار.

واختلف النحاة فى الالغاء هذا أهو ضرورة أو لغة فقد أيد ابن عصفور بأنه ضرورة وابن مالك بأنه لغة(٤) وقد تهمل متى فلا تعمل شيئا وذلك حملا لها على (إذا) نحو حديث:إن أبابكر رجل أسيف وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس(٥) . كما تهمل إن الشرطية حملا على (لو) كقراءة طلحة وأبى جعفر وشيبة (فإما ترين من البشر أحدا) بياء ساكنة .(٦)

ومما يلغى عن العمل أفعال القلوب المتصرفة جوازا والالغاء هو:ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه أو تأخره والالغاء يكون فى العمل لا فى المعنى والمعنى موجود فى الملغى ومعنى زيد ظننت منطلق زيد منطلق فى ظنى فان كان الفعل متقدما على جزأى الاسناد لم يجز الالغاء الا اذا تقدم ما يتعلق بهما أو بالفعل الداخل عليهما نحو فى المسجد أظن زيد معتكف وأين خلت جعفر مقيم ، وللندى أرى الفتى مديم ومتى تظن زيد منطلق فقد تقدم على (أظن) و (خلت) و (أرى) و(تظن) ما هو متعلق بثانى الجزأين فكان لذلك كتقدمه

(١) انظر بحر المحيط جـ ٦ ص ١٨٥ .
(٢) انظر جـ ٣ ص ١٥٢٧ - ١٥٢٨ والخزانة جـ ٣ ص ٥٥٩ - ٦٦٢ والمغنى جـ ١ ص ٢٨ .
(٣) والبيت مجهول القائل كما فى الخزانة جـ ٣ ص ٦٢٦
(٤) انظر التسهيل ص ٢٣٦ وشرح الكافية ابن مالك جـ ٣ ص ١٥٩٢ والخزانة جـ ٣ ص ٦٢٦ .
(٥) أخرجه البخارى فى باب الاذان ومسلم فى باب الصلاة والنسائى فى الامامة .
(٦) انظر بحر المحيط جـ ٦ ص ١٨٥ وشرح الكافية لابن مالك جـ ٣ ص ١٥٩١ - ١٥٩٢ ، والآية رقم ٢٦ من سورة مريم .

(٦) والبيت قائله مجهول والشاهد فيه أحسب حيث وقوعه بين المعطوف والمعطوف عليه .
(٧) المساعد على تسهيل الفوائد جـ ١ ص ٣٦٥ - ٣٦٦ .

بنفسه لان تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل والاعمال فى مثل هذا أجود والالغاء ضعيف ولا يجوز الغاء المتقدم على المفعولين وليس قبله متعلق بثانيهما نحو ظننت زيدا منطلقا لأن التقديم من دلائل العناية والالغاء من دلائل ضعفها فلا يجتمع الالغاء والتقديم(١) فان ورد متقدم هكذا ولم يعمل حمل على أنه عامل فى ضمير الشأن محذوفا وجعلت الجملة التى بعدها فى موضع المفعول الثانى هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون والأخفش الى أنه جائز لكن الاعمال عندهم أحسن واستدلوا بقول الشاعر(٢) :

كذاك أدبت حتى صار من خلقى ... إنى رأيت ملاكَ الشيمةِ الأدبُ .

والبيت لا حجة فيه لهم لأن وجدت متوسط بين اسم إن وخبرها فان كان الفعل متوسطا بين جزأى الاسناد استوى الاعمال والالغاء لأن واحدا من المفعولين تقدم والفعل واقع بينهما فهو متأخر من وجه ومتقدم من وجه آخر فان تأخر الفعل عنهما معا كان الالغاء مختارا لأن الفعل لاحظ له فى التقدم بوجه(٣) .

قال سيبويه وكلما أردت الالغاء فالتأخير أجود وكلٌّ عربى جيد(٤) .

وقد يقع الملغى بين معمولى إن كالبيت السابق الذى استدل به الكوفيون وبين سوف ومصحوبها نحو قوله(٥) :

وما أدرى وسوف اخال أدرى ... أقوم آل حصن أم نساء .

وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو(٦) :

فما جنة الفردوس أقبلت تبتغى ... ولكن دعاء الخبزُ أحسب والتمر .

والغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز عند البصريين مثل قام أظن زيد ويقوم أظن زيد وواجب عند الكوفيين(٧) .

(١) شرح الكافية لابن مالك جـ ٢ ص ٥٥٦ - ٥٥٧ والمقتصد جـ١ ص ٤٩٦ .

(٢) البيت فى حماسة أبى تمام بنصب القافية ونسبة الى بعض الغزاريين ، ملاك الشئ ما يقوم به ، الشيمة الخلق . انظر الخزانة جـ ٤ ص ٣٣٠ ، ٣٣٣ .

(٣) انظر المساعد على تسهيل الفوائد جـ ١ ص ٣٦٤ - ٣٦٥ والمقتصد جـ١ ص ٤٩٧ .

(٤) الكتاب جـ ١ ص ١١٩ .

(٥) البيت من قصيدة لزهير . ديوانه ص ٧٣ ومحل الشاهد وسوف أخال أدرى حيث الغى الفعل لوقوعه بين سوف ومصحوبها .

(٦) والبيت قائله مجهول والشاهد فيه أحسب حيث الغى لوقوعه بين المعطوف والمعطوف عليه .

(٧) المساعد على تسهيل الفوائد جـ ١ ص ٣٦٥ - ٣٦٦ .

وان أكدت هذه الافعال بالمصدر لا يجوز الا الاعمال تقدمت أو توسطت أو تأخرت نحو قولك ظننت ظنا زيدا منطلقا و زيد ظننت ظنا قائما وزيدا قائما ظننت ظنا

والعلة في عدم جواز الالغاء مع التأكيد بالمصدر لما في ذلك من التناقض وذلك لو ألغيت عن المفعولين مع اعمالك لها في المصدر لكنت معملا لها ملغيا لها في آن واحد . فان أكدت بضمير المصدر أو بالاشارة الى المصدر فالاعمال ولا يجوز الالغاء الا قليلا جدا مع التوسط والتأخر والالغاء مع الاشارة الى المصدر أقوى من الالغاء مع الضمير وذلك نحو قولك زيدا ظننته قائما أو زيدا ظننت ذاك قائما فالضمير عائد على المصدر الدال عليه ظننت وكذلك ذاك اشارة الى المصدر المفهوم من الفعل ويعود اليه .

ويلغى عمل المصدر الغاء عمل الفعل حيث يجوز الغاؤه ومعنى الغاء المصدر ابطال عمله لا ابطال اعرابه فتقول متى زيد ظنك ذاهب وزيد ذاهب ظني فزيد يرتفع بالابتداء وخبره ذاهب ومتى ظرف للذهاب وظنك مصدر منصوب بفعل مضمر ملغى كأنك قلت متى زيد تظن ظنك منطلق وكذلك إذا تأخر نحو زيد ذاهب ظني أو في ظني أو ظنا متى والالغاء هنا أحسن إذا كان متأخرا كما كان الفعل كذلك فان بدأت بالمصدر وقلت ظني زيد ذاهب اليوم كان الالغاء قبيحا وممتنعا كما كان في الفعل كذلك إذا قلت أظن زيد ذاهب لان تقديره تقدير الفعل فان تقدمه ظرف أو نحوه من الكلام نحو متى ظني زيد ذاهب وأين ظني زيد ذاهب جاز الالغاء لان قبله كلاما قصار المصدر كأنه حتم فاذا نصبت الاسمين وقلت متى ظنك زيدا ذاهب رفعت المصدر على الابتداء والظرف خبره لان ظروف الزمان تقع أخبارا عن الاحداث وقد اعملت المصدر اعمال فعله وهو أحسن هنا من الالغاء (١)

وقد يعلق الفعل عن العمل ومعنى التعليق ابطال العمل لفظا لا محلا سواء كان أثر الابطال واقعا على المفعولين معا أو على أحدهما والتعليق ضرب من الالغاء فكل تعليق الغاء وليس كل الغاء تعليقا لقد أجمع النحاة جميعا على

(١) هو المفصل لابن يعيش جـ ٧ ص ٨٦ والكتاب لسيبويه جـ ١ ص ١٣٤

٦ ــ أو يكون الاسم مستفهما عنه نحو عرفت زيدا أبو من هو ألا ترى أن زيدا لم تدخل عليه همزة استفهام ولا أضيف الى استفهام ولا هو اسم استفهام لكنه في المعنى مستفهم عنه لانك اذا قلت عرفت زيدا أبو من هو فمعناه أزيد أبو عمرو أم أبو غيره فلذلك جاز أن تقول : عرفت زيدا أبو من هو يرفع زيد ونصبه نظرا الى لفظه تاره والى معناه أخرى ويجوز اعماله وتعليقه .

٧ ــ أو كم الخبرية نحو (أو لم يروا كم أهلكنا من قبلهم من القرون)

٨ ــ أو لو : نحو : علمت لو أنني زرتك لاكرمتني .

٩ ــ أو لعل نحو : وان أدري لعله فتنة لكم .

١٠ ــ أو ان وفي خبرها اللام نحو علمت ان زيدا لقائم واذا علق الفعل فلا يخلو من أن يكون من باب ما يتعدى الى واحد بحرف جر نحو فكرت أو من باب ما يتعدى الى واحد بنفسه نحو عرفت أو من باب ما يتعدى الى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر نحو علمت .

فان كان من باب ما يتعدى الى واحد بحرف الجر كانت الجملة في موضع نصب بالفعل بعده اسقاط حرف الجر نحو فكرت أيهم زيد كأنه في الاصل فكرت في أيهم زيد الا أنهم استقبحوا تعليق الخافض لضعفه فحذفوه وأوصلوا الفعل اليه بنفسه وموضعه نصب لان ما يصل اليه الفعل بحرف جر اذا حذف معه حرف الجر وصل بنفسه نحو أمرتك بالخير وأمرتك الخير .

وان كان من باب مايتعدى الى واحد بنفسه كانت الجملة في موضع مفعوله نحو عرفت أيهم زيد . وان كان من باب مايتعدى الى مفعولين نحو علمت أيهم زيد وأصلهما المبتدأ والخبر سدت الجملة مسد مفعولين . (١)

هذا وهناك عوامل عديده تعمل بشروط معينة واذا فقدت تلك الشروط فقدت عملها وأهملت وذلك أن النحاة لما وجدوا العامل مقارنا لوصف أو لفظ جعلوا مقارنته لذلك الوصف أو اللفظ شرطا في عمله وللعامل مع هذه الشروط حالان :

أحدهما : ما اذا فقد الشرط بطل العمل وبقي العامل مهملا كما شرطوا في

(١) شرح الجمل لابن عصفور جـ١ ص ٣٢٠ ــ ٣٢١ وشرح الشذور ص ٣٦٦

نصب اذن للمضارع أن تكون فى صدر الجملة فاذا فقدت الصدارة بطل النصب مع بقاء اذن في نظم الكلام مهملة .

وثانيهما ما اذا فقد شرطا لم يصح أن يأتى بالعامل فى نظم الجملة البتة وهذا كما شرطوا لعمل ان وأخواتها الترتيب فى الوضع بأن يأتى باسمها مقدما على خبرها فان المتكلم اذا لم يوف لها هذا الشرط لا يسوغ له أن يدخلها فى التركيب ولو مع اهمالها . (١)

الفصل الرابع فى أقسام العوامل النحوية وأنواعها

بعد أن استقرت فكرة العوامل فى أذهان النحاة وكان البصريون والكوفيون قد اتفقوا على الأخذ بها قسموا العوامل أقساما كثيرة ووضعوا لها شروطا وأوصافا فالعوامل تنقسم قسمين رئيسين :

القسم الاول العوامل اللفظية والثانى العوامل المعنوية فالعوامل اللفظية منسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر فاللفظ بمعنى التلفظ أو من نسبة الجزئيات الى الكليات فاللفظ بمعنى الملفوظ أى العوامل المنسوبة الى الأشياء الملفوظة فالاشياء الملفوظة كلية والعوامل بعض جزئياتها والعوامل اللفظية ما يكون فيها للسان حظ ولا تكون معنى يعرف بالقلب والعقل ومعنى العمل اللفظى أن العمل يأتى مسببا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمرا قائم . (٢)

والعامل اللفظى هو ما له ذكر فى الجملة ظاهرا أو مقدرا وقد ظهر لنا المراد بالعوامل اللفظية والعوامل اللفظية كثيرة وكلها ترجع الى الافعال والاسماء والحروف مذكورة فى الجملة أو مقدرة وهذه هى أنواع العوامل اللفظية فى علم النحو وكون العوامل لفظية ومعنوية وأفعالا وأسماء وحروفا باتفاق الفريقين ولكن

(١) القياس فى اللغة ص ١٠٠ — ١٠١

(٢) انظر الخصائص جـ ١ ص ١٠٩ ويس على الفاكهى جـ ١ ص ٢٣١

ولكن اختلفوا فى التفاصيل وتقدم آنفا القول بأن العوامل اللفظية ثلاثة أنواع الأفعال والأسماء والحروف . واليك تفاصيلهـــا :

النوع الأول : العوامل الأفعال : فالأفعال أقوى العوامل على الاطلاق وتظهر قوتها فى أنها تعمل فى الأسماء مقدمة عليها ومتأخرة عنها ولقوتها فى العمل صح لهم أن يسندوا اليها عملين مختلفين على الأصح ترفع الفاعل وتنصـــب المفعول أو ثلاثة آثار اليها ترفع الفاعل وتنصب المفعولين أو أربعة آثار ترفـــع الفاعل وتنصب ثلاثة مفاعيل وتعمل الأفعال متقدمة ومتأخرة فى المفاعيـــل والحال والتمييز والظروف والمجرورات ومجال عملها كما تقدم الأسماء فلا يعمل فعل فى فعل والفعل والفاعل عندهم كالشئ الواحد ولابد لكل فعل من فاعل سواء أكان مظهرا أم مضمرا وسواء أكان الضمر بارزا أم مستترا .

قال ابن السراج كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملا وأول عمله أن يرفـــع الفاعل أو المفعول الذى هو حديث عنه نحو قام زيد وضرب عمرو . (١)

وينقسم الفعل الى ثلاثة أقســـام

١ - لازم .

٢ - متعـــــد .

٣ - واسطة لا توصف بالتعد أو اللزوم . فاللازم ويقال له القاصر وغير المتعدى للزومه فاعله وعدم تعديه الى المفعول به وهو الفعل الذى لم يتجـــاوز فعل الفاعل الى المفعول به والمراد بالفعل فى التعريف : الفعل اللغوى وهو الحدث والمراد بالفاعل أو المفعول به المصطلح النحوى ويصح أن يكون المراد بهما ذاتـــا يقوم بها الفعل أو يقوم عليها . (٢)

وقيل الفعل اللازم ما لا يتوقف فهمه على فهم أمر آخر غير الفاعل مثل قعـــد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغايـــة (المفعول له)

(١) الاصول جـ ١ ص ٥٤ .

(٢) انظر تلخيص الاساس ص ١٠ - ١١ .

(١) انظر ملا جامى ص ٣٦٢

(٢) الاصول جـ ١ ص ١٦٩

(٣) التذكرة للصيمرى جـ١ ص ١٠٩ وشرح الجمل لابن عصفور جـ١ ص ٢٩٩ والكتاب لسيبويه جـ١ ص ٣٤ وما بعدها .

(٤) ومن ذلك حسن وقبح وطال وقصر وقوى وظرف وكرم وشرف وفكر وغضب وبطـــر وملح وسمح ألا ترى أن هذه الفعال تدل على المعنى الملازم للفاعل ولا يفارقه غالبا أو بشرط عدم المعارض فلا يرد نحو ظرف بزوال العارض كالمرض.

وكالأفعال الدالة على فرح أو حزن مثل سعد وحزن وجزع وفزع أو على نظافة أو دنس كطهر الثوب ونظف ووضؤ ونجس وقذر ووسخ الثوب ودنس .

ومنها أن يكون الفعل مطاوعا[1] لمتعد الى واحد كضاعفت الحساب فتضاعف ودحرجت الشئ فتدحرج ونعمته فتنعم وشققته فانشق ومددته فامتد وثلمته فتثلم وثرمته فتثرم .[2]

ومنها أن يكون الفعل المتعدى متضمنا لمعنى فعل لازم والتضمين هو اشراب كلمة بمعنى كلمة أخرى لتفيد معنيين فيعطى حكمه فى التعدية واللزوم إذا جرى فى الفعل مثل قوله تعالى (ولا تعد عيناك عنهم)[3] .

فالفعل تعدو بمعنى تتجاوز متعد بنفسه كما فى مثل أنت لا تعدو الحق أى لا تتجاوز الحق ولكنه هنا متعد بحرف الجر(عن) بسبب تضمنه معنى فعل آخر هو تنصرف الذى يتعدى بحرف الجر (عن) ومثله قوله تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن أمره)[4] فان الفعل يحذر متعد فى الأصل بنفسه ، تقول حذرت عواقب الغضب ولكنه حين تضمن معنى الفعل المضارع (يخرج) صار متعديا مثله بحرف الجر (عن) .

وقوله تعالى (واذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به)[5] .

فاذاعو متعد ، تقول : أذعت الحديث أى أفشيته فتضمن معنى تحدث وهو لازم يؤتى بالباء وصلته . وقوله تعالى (وأصلح لى فى ذريتى) وأصلح متعد تقول أصلح الله حاله فتضمن معنى بارك وهو لازم فيوصل بفى .

(١) المطاوعة قبول فاعل فعل أثر فعل فاعل آخر والمراد بقبول الاثر حصوله من فاعل فعل ذى علاج محسوس الى فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقا فان حصل الأثر بلا ملاقاة فليس مطاوعا كضربته فتألم وخرج بالمحسوس غيره فلا يقال علمت المسألة فانعلمت ولا ظننت كذلك فانظن لعدم العلاج المحسوس ، وأما نحو قولهم انقطعت الى الله وانكشفت حقيقة المسألة مما كان معنويا فمجازا لا حقيقة أو أنه ليس مطاوعا لفعلت بل مستقل كذهب ، ومضى ، ويجوز قلت هذا الكلام فانقال إذا عنيت الألفاظ المسموعة لاحساس اعلاجها بتحريك اللسان والشفتين فان أردت المعنى المفهوم من القول بلا نظر للفظ امتنع والفعل ومطاوعه لا يتعديان معا الى مفعول واحد أو اثنين ولا يلزمان معا بل المتعدى لواحد يلزم ولاثنين يقصر عن واحد نحو كسوت زيدا ثوبا فاكتسى ثوبا وأما استطعيته درهما فأعطانى درهما واستنصحته فنصحنى فمن باب الطلب والاجابة لا المطاوعة / خضرى جـ ١ ص ١٧٩ .

(٢) الاصوا لابن السراج جـ١ ص١٧٠ والخضرى الصفحة السابقة .

(٣) آية ٢٨ من سورة الكهف .

(٤) آية رقم ٦٣ من سورة النور .

(٥) آية رقم٨٣ من سورة النساء .

كقوله تعالى (وبارك فيها) وقولهم سمع الله لمن حمده فسمع متعد نحوقوله تعالى (حتى يسمع كلام الله)ولكنه ضمن معنى استجاب وتعدى باللام (١) ومنها أن يكون من أفعال المدح والذم نحو نعم وبئس وحبذا وساء وكذا الأفعال الجامدة كتبارك وهلم التعيمية وتعالى الى غير ذلك من الأفعال الجامدة .

(١) انظر المغنى جـ ٢ ص ٥٧٥ ، وقد عرف النحاة التضمين بعدة تعريفات مختلفة منها ما يلى :
التضمين هو أن يؤدى فعل أو ما فى معناه مؤدى فعل آخر أو ما فى معناه فيعطى حكمه فى التعدى واللزوم .

وقيل هو اشراب اللفظ معنى لفظ آخر واعطاؤه حكمه لتؤدى الكلمة معنى الكلمتين وقيل هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذى يستحقه فى معناه الأصلى وهو المقصود أصالة لكن قصد تبعا لمعنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ أو يقدر له لفظ آخر فلا يكون التضمين من باب الكناية ولا من باب الاضمار بل من قبيل الحقيقة التى قصد بمعناه الحقيقى معنى آخر يناسبه يتبعه فى الارادة ، هذا ما قاله أبوالبقاء الكفوى فى الكليات .

وقال الدسوقى وعلىّ الصبان:الأحسن فى تعريفه هو: الحاق مادة بأخرى لتضمنها معناها ولو فى الجملة أى باتحاد أو تناسب . . وقال فى التصريح : التضمين أن يكون الأول والثانى يجتمعان فى معنى عام . والتضمين ليس مختصا بالأفعال بل يجرى فى الاسم والحرف وجريان التضمين فى الاسم ظاهر كما فى لفظ (ما) الشرطية تضمنت معنى ان الشرطية ولذا تجزم الفعلين وكل أسماء الشرط والاستفهام فيها التضمين واختلف العلماء فى تخريج التضمين على ثمانية أقوال ذكرها عباس حسن فى النحو الوافى وخلاصتها : أن التضمين قال بعضهم إنه حقيقة وقال الآخر انه مجاز وقيل إنه كناية وقال بعضهم إنه جمع بين الحقيقة والمجاز،والتحقيق أننا لا نستطيع أن نقول:إنه ليس بحقيقة ولا مجاز ولا بشئ مركب منهما،وانما هو نوع جديد اسمه التضمين،ولم يثبت شيئا من ذلك القدماء كما أنهم لم ينفوا شيئا من ذلك،وكل من المعنيين مقصود لذاته فى التضمين،واختلفوا أيضا فى التضمين أهو قياسى أم سماعى والصحيح أن التضمين سماعى لا قياس وفتح باب التضمين بالقياس يؤدى الى افساد اللغة ويحدث اضطرابا فى معانى الأفعال لأنه يؤدى الى عدم حفظ معانى الأفعال فقد ذهب الى أنه سماعى الشهاب الخفاجى فى طراز المجالس ص ٢١٩ والدماميى فى كتابه نزول الغيث ص ٥٦ وأبوحيان فيما نقل عنه السيوطى فى الهمع جـ ١ ص ١٤٩ ويذهب الى التضمين عند الضرورة وأما اذا أمكن اجراء اللفظ على مدلوله فانه يكون أولى وذهب الاكثرون الى أن التضمين قياسي ومجمع اللغة العربية بالقاهرة يرى أنه قياسى لا سماعى بشروط ثلاثة :
الأول : تحقيق المناسبة بين الفعلين .
الثانى : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس.
الثالث: ملائمة التضمين للذوق العربى . انظر تفصيل هذه المسألة النحو الوافى جـ ٢ ص ٥٦٤ - ٥٦٥ والتصريح جـ ٢ / ٤ .

وأما القسم الثانى الذى يستدل على لزومه باوزانه فهو كما يلى :

أن يكون على وزن افعلّ كاقشعر وابذعر بمعنى تفرق واشمأز وأن يكون على وزن انفعلل كارجنجم بمعنى اجتمع وأن يكون على وزن انفعل كانقطع وانقض وانطلق وانكسر وأن يكون على وزن فعل بضم العين وهذا تقدم ذكره لأنه من أفعال السجايا والطبائع وأن يكون على وزن أفعل بمعنى صار كذا كأغد البعير وأحصد الزرع إذا صارا ذوى عدة وحصاد . وأن يكون على وزن افعوعل كاكوهد الفرخ إذا ارتعد وأن يكون على وزن افعنلى كاحرنبى الديك اذا انتفش وأن يكون على وزن استفعل وهو دال على التحول نحو استحجر الطين وأن يكون على وزن تفعلل كتدحرج .(١)

وقد يكون الفعل لازما أصالة وهو الفعل الموضوع فى أصل اللغة لازما مثل نام وقعد وتحرك . وقد يكون لازما تحويلا وهذا يكون بتحويل الفعل المتعدى لواحد الى صيغة (فعل) بقصد المدح أو الذم وهذه الصيغة لا تكون الا لازمة مثل جهل فى ذم الامى وأصله متعد قبل تحويله فصار بعد التحويل لازما وهذا كثير فى باب نعم وبئس وتؤخذ من هذا الفعل الصفة المشبهة بعد التحويل .

وقد يكون لازما تنزيلا ويراد به الفعل المتعدى لواحد بحذف مفعوله غالبا فى بعض الاستعمالات وذلك اذا كان المقصود نسبة الفعل الى فاعله أى بيان ثبوته للفاعل لا بيان وقوعه على المفعول كقوله تعالى : (قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون)(٢) .

أى هل يستوى من ثبتت له حقيقة العلم ومن لم تثبت له ، والاستفهام انكارى وتنزيل الفعل المتعدى منزلة اللازم ذكره علماء البلاغة فى متعلقات الفعل .(٣)

والقسم الثانى من أقسام الأفعال هو المتعدى ويسمى المجاوز أو الواقع والتعدى فى اللغة التجاوز يقال عدا فلان طوره أى جاوزه وهو فى اصطلاح

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك جـ ٢ ص ٦٣٠ - ٦٣١ ، والمغنى ص٥٧٣ - ٥٧٤ .
(٢) آية رقم ٩ من سورة الزمر .
(٣) انظر النحو والوافى جـ ٢ ص ١٥٧ وانظر شروح التلخيص جـ ٢ ص ١٢٢ .

النحويين تجاوز الفعل الفاعل الى المفعول به والمراد بالتجاوز التجاوز عبارة فيدخل نحو ضرب زيد عمرا مع كذبه ويدخل أيضا نحو ما ضرب زيد عمرا لوجود التجاوز اليه عبارة والا لم يفد النفى نفيه وهذا قريب مما يقال من أن التجاوز فى المنفى ذهنى لتوقف النفى على الاثبات لان الاعدام تعرف بملكاتها كتوقف عدم البصر على البصر ولا شك فى وجود التجاوز فى الاثبات الذى هو الاصل فيوجد في النفى أيضا والمراد بالمتعدى ما يكون بغير واسطة حرف الجر وهو المقابل للازم فلا يقال(ذهبت بزيد) متجاوز لان التجاوز فيه بسبب الباء . (١)

وتسميته بالمتعدى أو المجاوز أو الواقع لان أثره لم يقتصر على الفاعل وانما جاوزه الى المفعول به فوقع مدلوله عليه ينصب المفعول به بنفسه واحدا كان أو اثنين أو أكثر والتسمية المشهورة هى المتعدى وقد يشتهر الفعل بالاستعمالين (التعدى واللزوم) اذا تساويا وكان كل واحد منهما غالبا فيصلح للاسمين فيقال له متعد لازم والمراد بهذا ما تعدى بنفسه تارة وتارة بحرف الجر ولم يكن أحد الاستعمالين مستندا فيه ويقال بهذا النوع متعد بوجهين وهو قسم من أقسام الفعل المتعدى ولكنه مقصور على السماع . (٢)

والتعريف السابق للمتعدى لا يصدق على هذا النوع والمتصور فى هذه الافعال أن يكون تعديها بنفسها لغة قبيلة من قبائل العرب وتعديها بحرف الجر لغة قبيلة أخرى فهى بالنظر الى كل قبيلة على حدتها داخلة فى أحد القسمين المتعدى أو اللازم ، ولكن نقلة اللغة لم يميزوا فى نقلهم لغات القبائل بعضها عن بعض بل جمعوا لنا الاستعمالين على أنهما من كلام العرب وللنحاة فى هذا القسم آراء ستأتى ان شاء الله .

وعلامة الفعل المتعدى كثيرة منها أن يكون فعل عضو كضرب بيده وركض برجله وأبصر بعينيه وسمع بأذنيه وتكلم بلسانه أو ذاق أو نطق أو لفظ أو كلم و أن

(١) انظر تلخيص الإساس ص ١١

(٢) انظر المساعد على تسهيل الفوائد جـ ١ ص ٤٢٧

يكون فعل قلب نحو علم وظن (١)

قال ابن السراج (وأما الفعل الذي يتعدى فكل حركة للجسم كانت ملاقية لغيرها وما أشبه ذلك من أفعال النفس وأفعال الحواس الخمس كلها متعدية ملاقية مثل نظرت وشممت وسمعت وذقت ولمست وجميع ما كان في معانيهن فهو متعد وكذلك حركة الجسم إذا لاقت شيئا كان الفعل من ذلك متعديا نحو أتيت زيدا ووطئت بلدك ودارك . وأما قولك فارقته وقاطعته وباريته وتاركته فانما معناه فعلت كما يفعل وساويت بين الفعلين والمساواة إنما تعلم بالتلاقي وتركتك في معنى تاركتك لان كل شيء تركته فقد تركك (٢)

ووضع النحاة علامتين آخرين لمعرفة الفعل المتعدي وهما كالآتي

الأول أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر وهي هاء المفعول به نحو الباب اغلقته وهذه العلامة أشار اليها ابن مالك في الخلاصة بقوله

علامة الفعل المتعدي أن تصل ... ها غير مصدر به نحو عمل

والثاني صحة صوغ اسم المفعول التام أي غير المفتقر الى جار ومجرور من الفعل الذي يراد معرفة تعديته أو لزومه فان أدى اسم المفعول معناه بغير حاجة الى جار ومجرور كان فعله متعديا بنفسه والا كان لازما ففي مثل فتح وأكل تقول : الباب مفتوح والطعام مأكول فترى اسم المفعول مستغنيا عن الجار والمجرور في أداء المراد منه بخلاف صياغته عن مثل قعد وبئس تقول المكان مقعود فيه والامر مبئوس منه فاسم المفعول هنا لم يستغن في أداء معناه عن الجار مع المجرور فلا يوصف الفعل بالتعدي .

والصحيح أن معرفة التعدي واللزوم مردهما الى المعاجم اللغوية والا فكيف تعرف أن اسم المفعول من نحو فتح وأكل مستغن عن الجار والمجرور وأنه من قعد وبئس وغير مستغن ومن أين لنا هذا الاسلوب الصحيح في تركيبه أو غير صحيح (٣)

(١) تعليق من الخبيص على هامش ملا جامي ص٣٦٢

(٢) الاصول ج١ ص١٧٠

(٣) انظر النحو الوافي ج٢ ص١٥٢ ـ ١٥٣

أقسام الفعل المتعدى

ينقسم الفعل المتعدى الى ستة أقسام : القسم الأول ما يتعدى لواحد بنفسه وجوبا وهو كل فعل يطلب مفعولا به واحدا لا على حرف من حروف الجر نحو ضرب وأكرم ومثل أفعال الحواس وتسمى أفعال العلاج وهى أفعال الجوارح مثل البصر والشم والذوق واللمس والسمع ومقابلة أفعال القلوب وكل واحد من أفعال الحواس يقتضى مفعولا مما تقتضيه تلك الحاسة ، فالبصر يقتضى مبصرا والشم يقتضى مشموما والسمع يقتضى مسموعا وهكذا . مثل رأيت زيدا وشممت مسكا وذقت الطعام وسمعت الحديث ولمست الحرير .

واختلف النحاة فى سمعت هل هو متعدى الى واحد أو الى اثنين : ففريق يرى تعديتها الى الواحد فقط وآخرون يرون تعديتها الى اثنين وسبب الخلاف أن الواقع بعد سمعت لا يخلو من أن يكون مما يسمع أو من قبيل ما لا يسمع فان كان من قبيل المسموعات تعدت الى واحد باتفاق نحو سمعت الحديث وسمعت كلام زيد وسمعت قراءة بكر ، وان كان من قبيل ما لا يسمع نحو سمعت زيدا يتكلم ففى ذلك خلاف بين النحويين . فمنهم من جعلها مما يتعدى الى اثنين كظننت ومنهم الأخفش والفارسى . وابن مالك فى الكافية والتسهيل وتبعهم ابن آجروم الصنهاجى فى مقدمته المشهورة ونسب السيوطى فى الهمع هذا المذهب الى ابن عصفور وهو خلاف ما فى شرح الجمل لأنه رجح المذهب الثانى وهو القائل بأنها متعدية الى واحد وحجتهم أن سمعت لما دخلت على ما لا يسمع أتيت لها بمفعول ثان يعطى معنى المسموع كما أن ظننت لما دخلت على زيد وهو غير مظنون فى المعنى أثبت بعد ذلك بمفعول ثان يعطى معنى المظنون فقلت ظننت زيدا منطلقا وعلى هذا يكون (يتكلم) من قولك سمعت زيدا يتكلم فى موضع المفعول الثانى لسمعت .(١)

واحتجوا أيضا بأن سمعت يقع على القول والنطق والقول لابد له من قائل وليس كذلك أخوات سمعت لأن رأيت لا يقتضى أكثر من شئ تقع عليه الرؤية وكذلك

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور جـ ١ ص ٣٠٢ .

ذ قت يقتضى مذ وقا فقط ولا يجب أن يكون الذوق مسندا الى شئ كما يجب أن يكون المسموع كذلك ولو قلت سمعت زيدا يقتل لم يجز لأن القتل ليس مما يسمع (١) وهذا المذهب ليس صحيحا لأن الثانى من قولك سمعت زيدا يقول جملة والجملة لا تقع مفعولة الا فى الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر وسمعت ليس منها (٢).

ولا يمكن أن نقول ان سمعت دخل على المبتدأ والخبر لانا نجدهم يقولون سمعت زيدا شعرا والشعر ليس بزيد فلو كان داخلا على المبتدأ والخبر لم يجز أن يقع فى الثانى ما ليس بالأول فى المعنى كما لم يجز فى باب ظننت ولوجب أن لا يجوز الاقتصار على مفعول واحد نحو سمعت شعرا وهو مسموع واذا قلت سمعت شعرا أو سمعت قول زيد المفعول الأول محذوف على مذهب الفارسى (٣).

والمذهب الثانى فى سمعت أنها متعدية الى مفعول واحد فاذا قلت سمعت زيدا يتكلم فان زيدا مفعول لسمعت على تقدير حذف مضاف كأنك قلت سمعت صوت زيد فى حال أن زيدا يتكلم وتكون هذه الحالة مبنية لأنه قد سمع صوته فى حال أنه يصيح أو يقرأ ويكون حذف المضاف لفهم المعنى لأنه من المعلوم أن زيدا فى نفسه لا يسمع وهذا مذهب الجمهور وهو الحق والصواب لأن سمع من أفعال الحواس وهى كلها متعدية الى مفعول واحد فينبغى أن يكون سمعت مثلها (٤).

وعلى هذا المذهب لا يكون مفعولها الا مما يسمع فان عديته الى غير المسموع فلابد من قرينة بعده من حال أو غيره تدل على أن المراد مما يسمع منه فاذا قلت سمعت زيدا يقول فزيد مفعول على تقدير حذف مضاف ، أى قول زيد ويقول فى موضع الحال والصحيح الذى عليه الجمهور أن سمعت فعل متعد الى مفعول واحد فان كان ذلك الواحد معرفة نحو سمعت زيدا يقول فالجملة التى بعدها حال ، لأن الجمل بعد المعارف أحوال غالبا وان كان نكرة كقوله تعالى : (سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم) (٥) فالجملة صفة لأن الجمل بعد النكرات صفات.

١- انظر المقتصد جـ ١ ص ٥٩٧ .
٢- انظر شرح المفصل جـ ٧ ص ٦٢ .
٣- انظر المقتصد جـ ١ ص ٥٩٨ .
٤- انظر شرح الجمل لابن عصفور جـ ١ ص ٣٠٣ .
٥- آية رقم ٦٠ من سورة الأنبياء .

هذا ويصعب حصر الأفعال المتعدية الى واحد وما ذكرته على سبيل المثال على وجه الاجمال .

القسم الثانى : ما يتعدى الى مفعول واحد تارة بنفسه وتارة بحرف الجر فهو جائز التعدى واللزوم كشكر ونصح وقصد تقول شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له وقصدته وقصدت له وقصدت اليه وهذا القسم مقصور على السماع ويرى ابن قتيبة أن اللغة الفصحى التعدية باللام وهى الواردة فى القرآن وذكر هذا فيما فيه لغتان واستعمل الناس أضعفهما .(١)

قال فى لسان العرب فى مادة الشكر شكرته وشكرت له وباللام أفصح قال تعالى : (أن أشكر لى ولوالديك)(٢) وقال واشكروا نعمة الله عليكم(٣) وقال تعالى : (ونصحت لكم)(٤) ، وانما جعل هذا قسما برأسه ولم يجعل من القسم المتعدى لواحد بنفسه ، ومن اللازم الذى يتعدى بحرف الجر لأنه لما تساوى الاستعمالان صار الكل قسما برأسه فمثلا ليس نصحت زيدا أكثر من نصحت لزيد حتى نجعل وصوله بنفسه أصلا وحرف الجر زائدا وكذلك ليس نصحت لزيد أكثر من نصحت زيدا حتى نجعل تعديته باللام أصلا ثم حذف حرف الجر ونصب فصار فرعا فلما تساويا فى الاستعمال كان كل واحد منهما أصلا برأسه .(٥)

وقال فى المصباح شكرت يتعدى فى الأكثر باللام وربما تعدى بنفسه وأنكره الأصمعى(٦) فى السعة وقال بابه الشعر ، وليس خاصا بالشعر كما قال لوروده فى القرآن الكريم وللنحاة فى هذا القسم أربعة آراء :

الأول : أن هذا القسم مستقل قائم بذاته فليس هو من قبيل المتعدى ولا من قبيل اللازم وأصحاب هذا الرأى نظروا الى الاستعمالين جميعا بدون تمييز بين

(١) انظر أدب الكاتب ص ٣٢٧ .
(٢) آية رقم ١٤ من سورة لقمان .
(٣) آية رقم ١١٤ من سورة النحل .
(٤) جزء آية رقم ٩٣ من سورة الأعراف .
(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور جـ١ ص ٣٠٠ .
(٦) فهو عبد الملك بن قريب أبو سعيد البصرى اللغوى أحد أئمة اللغة والغريب والاخبار والملح والنوادر . مات سنة ٢١٦ عن عمر يبلغ ٨٨ سنة وترجمته فى جميع كتب التراجم وفى البغية ص ٣١٣ .

استعمال واستعمال آخر لان كل واحد من الاستعمالين منقول عن العرب ومن أصحاب هذا المذهب ابن مالك حيث قال انه مشتهر بالاستعمالين فهو متعد بوجهين صالح للاسمين . (١)

الثانى أن أصله استعماله بحرف الجر وما يرى متعديا بنفسه فهو منقول عن اللازم بحذف حرف الجر وايصال الفعل الى ما كان مجرورا وهو ما يسميه علماء العربية (الحذف والايصال) أو النصب ينزع الخافض لان الزيادة لا يقدم عليها الا بدليل واختار هذا الرأى ابن أبى الربيع وابن عصفور ولكن مع التوضيح فقال ابن عصفور (الصحيح أن ما لا يحل بنفس المفعول مثل نصحت زيدا وأمثاله الاصل فيه تعديته بحرف الجر والاصل فى نصحت زيدا نصحت لزيد ثم حذف حرف الجر منه فى الاستعمال وكثر فيه الاصل والفرع لان النصح لا يحل بزيد فان كان الفعل يحل بنفس المفعول ويوجد تارة متعديا بنفسه وتارة بحرف الجر الاصل فيه تعديته بنفسه وحرف الجر زائد نحو مسحت رأسى ومسحت برأسى وخشنت صدره وخشنت بصدره أى أحميته من الغيظ لان المسح يحل بالرأى والتخشين يحل بالصدر . (٢)

وهذا التفصيل هو الصحيح لانه لا يتصور أن يكون الفعل قويا وضعيفا فى حال واحد ولا المفعول محلا للفعل وغير محل فى حين واحد وذكر الشلوبين الصغير (٣) أن دعوى الاستحالة باطلة إذ يتصور أن يكون بعض العرب يلحظه بصيغة قويا بصيغة فيوصله بنفسه وآخر يضعف عنده فيقويه بالحرف ثم اختلطت اللغات وتداخلت بل يتصور أيضا أن يقع ذلك من شخص واحد فى وقتين . وهذا الذى ذكر الشلوبين الصغير لا دليل عليه ولا سبيل الى معرفة ذلك الا بدليل ينص على أن أحد الاستعمالين خاص بلهجة قبيلة معينة ثم بعد هذا ما هو وجه الضعف الذى يلاحظ فيه الفعل إما لازم فتعدى بحرف الجر وامتعد بنفسه وامازم ووجهين فى الاستعمال

(١) انظر التسهيل ص ٨٣ وشرح الكافية جـ ٢ ص ٦٣٦

(٢) شرح الجمل جـ ١ ص ٣٠٠ — ٣٠١ وحاشية يس على التصريح جـ ١ ص ٣٠٨

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن على بن محمد بن ابراهيم الانصارى المالقى كان من الفضلاء وكان بارعا فى الحفظ منقبضا عن الناس كثير التعفف . مات فى حدود ٦٦٠ عن عمر ٤٠ سنة . ٣٠٩

ولا يوصف الفعل بالضعف من ناحية العمل .

الرأى الثالث : أن يكون الاصل التعدية بنفسها ثم جعل الاستعمال الاخر الذى يؤدى بها بحرف الجر من باب زيادة حرف الجر وهذا ما اختاره الرضى حيث قال (والذى أرى الحكم يتعدى به مثل هذا الفعل مطلقا اذ معناه مع اللام هو معناه من دون اللام والتعدى واللزوم بحسب المعنى وهو بلا لام متعد اجماعا وكذلك مع اللام فهى اذن زائدة كما فى قوله تعالى : (ردف لكم) [١] الا أنها مطردة فى نصحت وشكرت دون ردف فان كان تعديه بنفسه قليلا نحو أقسمت الله أو مختصا بنوع من الفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدى الى الامكنة واما الى غيرها فبفي نحو دخلت فى الامر فهو لازم فحذف منه حرف الجر.

وان كان تعديه بحرف الجر قليلا فهو متعد والحرف زائد كما فى قوله تعالى : (لا تلقوا بايديكم) [٢] و (ردف لكم) [٣] وعلى هذين الرأين أنه ليس قسما برأسه وهو الذى صححه ابن عصفور وعلى الرأى الاول أنه قسم برأسه والثانى يقول الاصل التعدى بالحرف والثالث : الاصل التعدى بنفسه .

الرأى الرابع : زعم ابن درستويه [٤] أن نصحت لزيد من باب مايتعدى الى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر وأن الاصل نصحت لزيد رأيه واستدل على ذلك بأنه منقول من قولك نصحت لزيد ثوبه بمعنى خطته لشبه اصلاح الرأى لزيد بخياطة الثوب لان الخياطة اصلاح للثوب فى المعنى فكما أن نصحت من قولك نصحت لزيد ثوبه بمعنى خطته من باب ما يتعدى الى مفعولين أحدهما بنفسه والاخر بحرف الجر فكذلك ما نقل منه ثم حذف المفعول الذى يصل بنفسه لفهم المعنى ألا ترى أنك اذا قلت نصحت لزيد معناه نصحت لزيد رأيه . [٥]

وقال السيوطى (ولا أظنه مخصوصا بنصح فانه ممكن فى باقى أخواته اذ يقال شكرت له معروفه وزنت له ماله . [٦]

(١) آيه (٧٢) من سورة النمل .
(٢) جزء آية (١٥٥) من سورة البقرة .
(٣) شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٢٧٣
(٤) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر .
(٥) شرح الجمل لابن عصفور جـ ١ ص ٣٠١
(٦) همع الهوامع جـ ٢ ص ٨٠

قال ابن عصفور (وهذا الرأى فاسد لانه دعوى لا دليل عليها ولو كان كما ذهب اليه لسمع فى موضع من المواضع نصحتلزيد رأيه فتوصل نصحت الى منصوب بعد المجرور فعدم السماع دليل على فساده . (١)

وقسم ابن أبىالربيع هذا القسم الى ثلاثة أقسام :

احدها : أن يكون الاصل حرف الجر ثم اسقط اتساعا فانتصب الاسم نحو شكرت لزيد وشكرت زيدا وذلك أن الفعل يطلبه بحرف الاضافة طلب الفضلات لانه قد أخذ عمدته فالفعل يطلبه بالنصب وحرف الاضافة يطلبه بالخفض فوجب ظهورعمل الحرف لان الحرف لا تعلق والافعال تعلق فيقال ظننت لزيد منطلق فاذا زال الحرف ظهر عمل الفعل وهذا مما يستعمل بالوجهين والمعنى واحد .

الثانى أن يكون الفعل أصله أن يتعدى بنفسه ثم زيد حرف الجر توكيدا وحروف الجر تعمل زائدة وعملها غير زائد وذلك نحو قرأت بالسورة ويقر أن بالسور الاصل يقرأن السور لان قرأت بمعنى تلوت . وتلوت لا يتعدى الا بنفسه .

الثالث : أن يكونا أصلين بمعنى استعملا بالوجهين والمعنى مختلف نحو جئتك وجئت اليك فمن قال جئتك لحظ قصدتك ومن قال جئت اليك لحظ وصلت اليك . (٢)

ومن هذا النوع أى ماوصف بالتعدى واللزوم تارة يتعدى بنفسه ولا يتعدى تارة أخرى لا بنفسه ولا بالجار مع اختلاف معناهما مثل فغرفاه وسحاه بمعنى فتحه وفغرفوه وسحا بمعنى انفتح وكذا زاد ونقص الا أن نقص تارة يكون لازما وتارة يكون متعديا الى مفعولين بنفسه مثل نقص المال ونقصت زيدا دينارا قال فى مصباح المنير : نقصته يتعدى ولا يتعدى وهذه هى اللغة الفصحى وبها جاء القرآن (ننقصها من أطرافها) (٣) ويتعدى أيضا الى مفعولين نحو نقصت زيدا حقه . (٤)

واختلف النحاة ايضا فى نحو دخلت البيت هو متعد الى مفعول واحد أو غيرمتعد على ثلاثة مذاهب وسبب الاختلاف فيه استعمالهتارةبحرف جروتارة بغيره

(١) شرح الجمل جـ ١ ص ٣٠١
(٢) القوانين جـ ١ ص ٣٦٥ — ٣٦٦
(٣) جزء آية (٤٣) من سورة الرعد ، وآية (٤٤) من سورة الانبياء .
(٤) انظر شرح الكافية لابن مالك جـ ٢ ص ٦٣٦ ومصباح المنير مادة نقص .

نحو د خلت البيت ود خلت الى البيت .

المذ هب الا ول أنه منصوب نصب المفعول به يعد اسقاط الخافض على وجه التوسع واجراء القاصر مجرى المتعد ى وهذا مذ هب الفارسى واختاره جماعة منهم ابن مالك ونسبه لسيبويه وهو الصواب لا نه من قبيل الا فعال اللازمة وانما يتعد ى بحرف الجر نحو د خلت الى البيت وانما حذ ف منه حرف الجرتوسعا لكثرة الا ستعمال والذى يد ل على ذ لك أشياء منها أن مصد ره يأتى على فعول نحو الد خول،وفعول فى الغالب انما يأتى من اللازم نحو ، القعود والجلوس وشذ نحو الجحود والشكور واللزوم والنهوك والورود ومنها أن نقيضه غير متعد نحو خرجت وهو لا زم أيضا وقلما نجد فعلا متعد يا الاونقيضه ومضاد ه كذ لك نحوتحرك وضد ه سكن والشىء يعتبر بمثله وضد ه ولكن عبد القاهر الجرجانى نقض هذ ه القاعد ة فى كتاب المقتصد . (١)

ومثل د خلت البيت ذ هبت الشام وأمرهما واحد .

المذ هب الثانى أنه منصوب على الظرفية اجراء له مجرى المبهم من ظروف المكان ونسبه الشلوبين الى الجمهور والمحققين واختاره ابن الحاجب ونسبه الرضى الى سيبويه وليس بصحيح وهذا محل تأمل لان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه بفاعله ان كان لا زما ولا شك أن معنى الد خول لا يتم معناه بد ون الد ار وبعد تمام معناه بهايطلب المفعول فيه .

المذ هب الثالث أنه مفعول به حقيقة وأن د خلت متعد بنفسه وبحرف الجر وأن الد ار وأشباهها منصوب بعد ها على أنه مفعول به وهو مذ هب الا خفش والجرمى (٢) ولم يجعل الا خفش د خلت البيت مثل ذ هبت الشام لقلته وهذا الذى ذ هب اليه فاسد لان د خلت نقيض خرجت وهو غير متعد فكذ لك نقيضه ولان د خلت تطلب اسم المكان بعد طلب الظرف والفرق بين الظرف وبين المفعول به أن المفعول به محل للفعل خاصة نحوضربت زيد افزيدا محل للضرب وأن الظرف محل للفعل والفاعل

(١) انظر جـ١ ص ٦٠١ — ٦٠٢ وانظر الاصول لابن السراج جـ١ ص ١٧٠ — ١٧١ وابن يعيش جـ ٧ ص ٦٣

(٢) انظر الاشمونى جـ ٢ ص ١٢٦ والمقتصد مع الايضاح جـ ١ ص ٥٩٩ — ٦٠٠ وشرح الكافية للرضى جـ ١ ص ١٨٦

نحو قمت خلفك فالخلف محل للقائم وقيامه فكذلك دخلت يتعدى الى ما بعدها على أنه ظرف لانك اذا دخلت البيت فالبيت محل للدخول والداخل وايضا مما يدل على فساد مذهبه أنهم يقولون دخلت فى الامر وفى مذهب فلان ودخلت فى السلم ولا يوصل الى الامر وأشباهه من المعانى الا بغى فلو كانت دخلت متعدية بنفسها لما عدوها الى الامر بغى ولجاز تعديته الى هذا بغير فى فدل ذلك على أنها غير متعدية بنفسها والسر فى عدم قولهم دخلت الامر لان الدخول حقيقة فى الاجسام وحذف الحرف مجاز فكرهوا التجوز بعد التجوز . (١)

ويبدو مما تقدم فى المذهبين الاولين أن القائلين بهما نسبوه الى سيبويه والصحيح ان مذهب سيبويه فى دخلت أنه لا يتعدى وهو بذلك مع أصحاب المذهب الاول قال سيبويه : (قال بعضهم ذهبت الشام يشبهه بالمبهم اذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب وهذا شاذ لانه ليس فى ذهب دليل على الشام وفيه دليل على المذهب والمكان ومثل ذهب الشام دخلت البيت . (٢)

أراد بهذا أن حرف الجر حذف مع ذهبت كما أنه حذف مع دخلت وليس بين واحد من الاسمين وغيره فرق فى الاصل الا اذا حذف فى بعض الاشياء اكثر من بعض وكثرة الحذف على قدر كثرة الاستعمال وربما استعمل الشيء محذوفا ولم يتكلم بالاصل البتة . وأما دخلت وذهبت فقد استعمل معهما الوجهان حذف حرف الجر واثباته كقولك دخلت البيت ودخلت فى البيت ذهبت الشام وذهبت الى الشام وقد نقض المبرد مذهب سيبويه هذا وذهب الى أن دخلت مثل نصحت مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر واشار الى أن مذهب سيبويه فى دخلت البيت أنه حذف منه حرف الجر. (٣)

القسم الثالث ما يتعدى الى اثنين أحدهما بنفسه والآخر تارة بنفسه وتاره بحرف الجر وهو كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر وأصل الثانى

(١) شرح الجمل لابن عصفور جـ ١ ص ٣٢٨ — ٣٢٩

(٢) الكتاب جـ ١ ص ٣٥

(٣) انظر هامش المقتضب جـ٤ ص ٣٣٧

منهما أن يتعدى اليه بحرف الجر ثم يحذف حرف الجر اتساعا فيتعدى الفعل الى الثانى وهى أفعال محفوظة وهى :

الفعل الاول سمى : تقول سميته محمدا وبمحمد وقال الشاعر :(١)

وسميته يحى ليحيا فلم يكن لا مر قضاه الله فى الناس من بد

الفعل الثانى : كنى بمعنى سمى تقول كنيته أبا عبد الله وبأبى عبد الله وكنى بالتخفيف ويقال أيضا كنوته قال الشاعر :

هى الخمر لا شك تكنى الطلا كما الذئب يكنى أبا جعد (٢)

والفعل الثالث أمر تقول : أمرتك الخير وأمرته بالخير قال تعالى :

(أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم)(٣) وقال الشاعر :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب (٤)

فجمع بين اللغتين وهذا اذا كان الثانى مصدرا وأما اذا كان اسما صريحا فلا يجوز فيه الوجهان الا ترى أنك لا تقول أمرت زيدا عمرا بل تقول أمرت زيدا بعمرو فقط والاصل فى أمرت زيدا الخير حرف الجر وهو يدل على ذلك اطراده وعدم اطراد النصب .

الفعل الرابع : استغفر قال الشاعر :(٥)

استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه الوجه والعمل

(١) والبيت استشهد به ابن هشام فى شرح الشذور ولم يعرف قائل البيت واستشهد أهل البلاغة بهذا البيت فى البديع فى الجناس التام ولكن مع اختلاف فى الشطر الثانى وهو : وسميته يحيى لليحيا فلم يكن الى رد أمرالله فيه سبيل ورأيت فى هامش الايضاح بتحقيق لجنة من الاساتذة بالجامع الازهر أن البيت لمحمد ابن عبد الله بن كناسة الاسدى يرثى ابنه . انظر الايضاح ٣٨٣٥

(٢) البيت من كلام عبيد الابرص وهو بيت منفرد قاله للنعمان ابن المنذر والبيت فى روايتها خلاف . انظر المزهر جـ ١ ص ٥٠٨ وفى اللسان مادة طلى ، الخمر يكنونها بالطلا الخ . وانظر أيضا مادة جعد والشاهد فى قوله تكنى الطلا وفى قوله يكنى أبا جعد .

(٣) آية (٤٤) من سورة البقرة .

(٤) البيت من شواهد سيبويه جـ ١ ص ٣٧ وأمالى الشجرية جـ ١ ص ٣٦٥ وجـ ٢ ص ٦٤ وفى الخزانة جـ ١ ص ١٦٤ وابن يعيش جـ ٢ ص ٤٤ والبيت مختلف فى قائله قيل الاعشى وقيل عمرو بن معد يكرب وقيل عباس بن مرداس وقيل اياس ابن عامر وقيل غيرذلك . وانظر الخزانة جـ ١ ص ١٦٥ — ١٦٦ والنشب المال الاصيل الثابت بمعنى العقار كالدور .

(٥) البيت من شواهد سيبويه الخمسين التى لم يعرف قائلها . انظر الكتاب جـ ١ ص ١٧ والخصائص جـ ٣ ص ٢٤٧ وابن يعيش جـ ٧ ص ٦٣ وجـ ٣ ص ٥١ ومعانى القرآن جـ ٢ ص ٣١٤

أى استغفر الله من ذنب وجعل عبد القاهر استغفر من باب التضمين أى الحمل على المعنى لما ضمن معنى تبت عدى الى الثانى بمن وذلك أن أصل هذا الفعل أنهم ينصب مفعولين بنفسه دائما لان الفعل الثلاثى المجرد وهو غفر ينصب مفعولا والسين والتاء للطلب فيكون مجراهما مجرى همزة النقل فى افادة الفعل مفعولا فلو كان استغفر الله ذنبا مثل اخترت الرجال زيدا فى كونه موضوعا على المتعدى بحرف الجر فى الاصل لوجب أن يكون ذلك مستعملا فى غفرت فيقال غفرت الله من ذنبى واللهم اغفر من ذنبى وذلك مالا خلاف فى امتناعه (١) وذكر ابن هشام فى المغنى هذه المسألة فقال انه مضمن معنى استتبت وذهب أبو الحسن ابن الطراوة الى أن استغفر متعد الى المفعول الثانى بنفسه واذا قلت أستغفر الله الذنب فالذنب مفعول ثان وأما قولهم استغفر الله من الذنب فانه ضمن معنى فعل متعد الى المفعول الثانى بحرف الجر وهو استتبت وان الاصل أستغفر الله الذنب لان استغفر طلب المغفرة وهذا بمنزلة استقيت زيدا الماء واستعطمت عمرا الخبز الاصل سقانى زيد الماء واطعمنى عمرو الخبز فكما كان الخبز والماء فى المثالين منصوبين فى الحالتين هما حالتا دخول السين والتاء وعدم دخولهما مثل غفر الله الذنب كذلك يكون الذنب فى الحالين منصوبا ولا يكون منصوبا فى احد اهما مجرورا فى الآخر فرد عليه ابن أبى الربيع فقال وهذا الذى ذهب اليه تنكره العرب تقول استفهمت زيدا عن المسألة وفهمنى زيد المسألة فاذا صح هذا فأقول : ان استغفرت الله الذنب بمنزلة استفهمت زيدا عن المسألة ولم يجىء مجىء استطعمت ويبقى مع الاصل وهو ما كثر فى كلام العرب . (٢)

وبذلك ظهر لنا أن عد استغفر من باب اختار مردود وان كان قول الاكثرين لان استفعل تصير المتعدى لواحد متعديا لاثنين وأما قولهم استغفر الله من الذنب فهو على تضمين استتبت أى طلبت التوبة من الذنب .

الفعل الخامس : هدى قال فى المصباح هديته الطريق أهديه هداية هذه لغة الحجازيين ولغة غيرهم التعدى بالحرف فيقال هديته الى الطريق وهداه الله

(١) انظر المقتصد جـ ١ ص ٦١٥

(٢) القوانين جـ ١ ص ٣٦٠ والمغنى ص ٥٧٧

الى الايمان .

الفعل السادس : اختار قال تعالى : (واختار موسى قومه سبعين رجلا)[١] وتقول اخترت زيدا من الرجال واخترت الرجال عبد الله واخترت زيدا الرجال[٢] قال الشاعر:[٣]

وقالوا نأت فاختر من الصبر والبكى فقلت البكى أشفى اذن لخليلى

فعدى الفعل الذى هو اختر الى مفعولين : أحدهما محذوف يصل اليه الفعل بنفسه ، وثانيهما مذكور وقد وصله الفعل اليه بحرف الجر وذلك فى قوله (فاختر من الصبر والبكى) وتقدير الكلام من الصبر والبكى أحدهما .[٤]

قال عبد القاهر الجرجانى (اعلم أن قولك اخترت من الرجال زيدا فعل يتعدى الى مفعول واحد بغير حرف الجر والى الثانى به فالمتقدم فى الرتبة هو المنصوب كقولك أخرجت زيدا من الرجال وميزت زيدا من الرجال فان قدمت من الرجال كان النية به التأخير كما أنك اذا قلت أخذت منك درهما كان مرتبة الدرهم قبل مرتبة (منك) وانما يقدم من في نحو هذا لان البيان فيه فيعنى به واذا حذف (من) فقيل اخترت الرجال زيدا جرى مجرى أعطيت زيدا درهما فى الظاهر).[٥]

الفعل السابع زوج تقول زوجته هندا وبهند قال تعالى : (فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها)[٦] وقال أيضا : (كذلك وزوجناهم بحور عين)[٧] .

الفعل الثامن صدق بتخفيف الدال قال تعالى : (ولقد صدقكم الله وعده)[٨] وقال تعالى : (ثم صدقناهم الوعد)[٩] .

(١) آية (١٥٥) من سورة الأعراف .
(٢) انظر كتاب سيبويه جـ ١ ص ٣٧ والتبصرة للصيمرى جـ ١ ص ١١١
(٣) البيت لكثير بن عبد الرحمن (كثير عزة) من قصيدة طويلة.
(٤) شرح الشذور مع تعليق محى الدين عبد الحميد ص ٣٧٢
(٥) المقتصد جـ ١ ص ٦١٣
(٦) آيه (٣٧) من سورة الاحزاب .
(٧) آيه (٥٤) من سورة الدخان .
(٨) آيه (١٥٢) من سورة آل عمران .
(٩) آية (٩) من سورة الأنبياء .

الفعل التاسع عير قال فى المصباح المنير عيرته كذا وعيرت به قبحته عليه نسبته اليه يتعدى بنفسه وبالباء ونقل عن المرزوقي أن المختار أن يتعدى بالباء قال الشاعر :(١)

أعيرتنا ألبانها ولحومها وذلك عاريا ابن ريطة ظاهر

الفعل العاشر : دعى بمعنى سمى تقوله دعوته زيدا اذا أردت دعوته التى تجرى مجرى سميته قال الشاعر :(٢)

دعتنى أخاها أم عمرو ولم أكن أخاها ولم أرضع لها بلبان

وان عنيت الدعاء الى أمر لم يتجاوز مفعولا واحدا نحو دعوت زيدا أو استدعيته فاصل هذا دخول الباء فاذا حذف حرف الجر عمل الفعل .

الفعل الحادى عشر وعد قال فى المصباح وعد يستعمل فى الخير والشر يتعدى بنفسه وبالباء وعده الخير وبالخير قال تعالى : (وكلا وعد الله الحسنى)(٣) أى بالحسنى وقال تعالى : (النار وعدها الله الذين كفروا)(٤)

الفعل الثانى عشر كال ووزن تقول كلت لزيد الطعام وكلت زيدا طعامه ووزنت لزيد ماله ووزنت زيدا ماله قال تعالى : (واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون)(٥) والمفعول الثانى محذوف أى كالوهم شيئا أو وزنوهم شيئا الاصل كالوا لهم أو وزنوا لهم ولم يذكر المكيل والموزون .(٦)

قال فى المصباح المنير كلت زيد الطعام كيلا من باب باع يتعدى الى مفعولين وتدخل اللام على المفعول الاول فيقال كلت له الطعام وقال فى مادة وزن وزنت الشىء لزيد أزنه وزنا من باب وعد ووزنت زيدا حقه لغة مثل كلت زيدا وكلت لزيد وهذه الافعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها وليس كل فعل يتعدى بحرف .

(١) البيت لم اعثر على قائله يقول أعيرتنا كثرة الابل واللبن وليس ذلك للتجارة بل للضيوف وذلك عار لا يستحى منه . والمرزوقي المذكور هو أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الاصفهانى صاحب شرح ديوان الحماسة توفى سنة ٤٢١هـ

(٢) البيت رواه المبرد فى الكامل ولم ينسبه ونسبه ابن عبد ربه لعبد الرحمن ابن الحكم يتغزل بام لبان بنت عثمان بن عفان وكانت عند أخيه مروان ابن الحكم وكان عبد الرحمن شاعرا مجيدا وكان كثير التغزل بنساء أخيه انظر حاشية العدوى على شرح الشذور جـ ٢ ص ٢٤٠ والكامل جـ ١ ص ١٢٥ وعقد الفريد جـ ٤ ص ٣٢٤ وشرح الشذور ص ٣٧٥ ===

يجوز لك أن تحذف حرف الجر منه وتعدى الفعل الا ترى أنك لا تقول مررت زيدا تريد مررت بزيد ولا أخذت زيدا مالا تريد أخذت من زيد مالا الا في ضرورة الشعر وانما هذا يجوز فيما استعملوه وأخذ سماعا عن العرب وينقاس حذف حرف الجر وايصال الفعل الى ما بعده مع أن وأن كما سيأتى ان شاء الله فى المنصوب بنزع الخافض .

القسم الرابع ما يتعدى الى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر وهوكل فعل يطلب مفعولين يكون الاول منهما فاعلا في المعنى نحو اعطى وكسا والبس تقول أعطيت زيدا دينارا وألبست عمرا ثوبا فالمفعول الاول آخذ ولابس ففيه فاعلية من جهة المعنى ألا ترى أن معناه كان الاصل أخذ زيد دينارا ولبس عمرو ثوبا ومنه عُرِّفت زيدا أخاك كان الاصل عرف زيد أخاك وكذلك اذا نقلت كل فعل يتعدى الى مفعول واحد من فعل الى أفعل كانت من هذا الباب وتتعدى الى مفعولين كقولك ضرب زيد عمرا ثم تقول أضربت زيدا عمرا أى جعلت زيدا يضرب عمرا وكذلك كسب زيد المال ثم تقول أكسبت زيدا المال فعمرو فى المعنى مفعول لزيد والمال مكسوب لزيد فهو مفعول فى المعنى لزيد . (١)

فهذا القسم يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين تقول أعطيت زيدا ولا تذكر ما أعطيت وأعطيت درهما ولا تذكر من أعطيته وكسوت زيدا ولا تذكر ما كسوته وكسوت جبة ولا تذكر من كسوته .

القسم الخامس : ما يتعدى الى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر بعد أخذ فاعلها وهو ظن وأخواتها هذا ما عليه الجمهور وذكر السيوطى فى الهمع أن السهيلى (٢) خالف الجمهور حين قال ان المفعولين فى باب ظن ليس اصلهما المبتدأ والخبر بدليل قولك ظننت زيدا عمرا وهذا قول لا ينكر عند جميع النحاة

= = (٣) آيه (١٠) من سورة الحديد .
(٤) آية (٧٢) سورة الحج . أى وعدتها .
(٥) آيه (٣) سورة المطففين .
(٦) انظر شرح الشذور مع حاشية الامير ص ٩٥

(١) انظر التبصرة والتذكرة للصيمرى جـ ١ ص ١١٠
(٢) هوابوالقاسم عبد الرحمن بن عبد الله ولد بمالقة وسمع من ابن الطراوة وغيره وكف بصره فى السابعة عشر فعوضه الله نور بصيرة وله مؤلفات جيد ومن أشهرها روض الانف فى شرح السيرة ونتائج الفكر مطبوعان . توفى بمراكش سنة ٥٨١ هـ

وأنت لو قلت زيد عمرو على أنهما مبتدأ وخبر ولم يصح الكلام وهذا الذى ذهب اليه السهيلى رحمه الله تعالى لا يصح لان قولنا ظننت زيدا عمرا على معنى التشبيه وحذف الاداة كقولك زيد حاتم أو متأول بأن المعنى ظننت الشخص المسمى بزيد مسمى بعمرو وقد نسب هذا القول الى السهيلى الشيخ العليمى (١) فى حاشية على التصريح كما نسب اليه صاحب التصريح ولكن هذا القول يخالف ما نص عليه السهيلى نفسه فى نتائج الفكر حيث قال أما نصب علمت وظننت لمفعولين فليس هناك مفعولان فى الحقيقة وانما هو المبتدأ والخبر (٢) وهذا نص يقرر دخول ظن وأخواتها على المبتدأ والخبر والجمهور يرون أن المنصوبان بعد ظن وأخواتها مفعولان أول وثان وذهب الفراء (٣) الى أن الثانى منصوب على التشبيه بالحال بدليل مجىء الثانى جملة نحو ظننت زيدا يعمل وظرف نحو ظننت زيدا عندك وجارا ومجرورا نحو ظننت زيدا على خلق حسن وهذه طبيعة الحال ويرد عليه مجىء الثانى معرفة نحو ظننت زيدا أخاك وضميرا نحو زيدا ظننته والمفعول الثاني فى جميع أحواله لا يستغنى الكلام عنه لعدم تمام معنى الكلام بدونه والحال لا يكون كذلك في أكثر احواله . (٤)

واعلم أن دخول الافعال على المبتدأ والخبر على خلاف القياس لان الافعال حقها أن تنسب معانيها الى المفردات لا الى الجمل فان ذلك من طبائع الحروف ولكنهم توسعوا فيها ونسبوا معانيها الى الجمل ورفعوا بها ونصبوا .

وظن وأخواتها تنصب المفعولين غالبا وقد تسد أن المشددة وأن المصدرية مسد المفعولين نحو ظننت أن زيدا قائم هى حينئذ عاملة في لفظ المصدر المتصيد من الصلة لا في محل الجملة لانها ليست معلقة عنها والا لكسرت ان والمفعول

(١) هو يس بن زين الدين أبى بكر بن محمد بن الشيخ عليم الحمصى الشهير وشيخ عصره فى علوم العربية . توفى سنة ١٠٦١ هـ .

(٢) انظر ص/١ ٣٣٩ — ٣٤٠

(٣) هو أبو زكريا يحيى ابن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمى مولى بنى أسد ولقب بالفراء لانه كان يفرى الكلام . ولد بالكوفة ١٤٤ هـ وأصبح الامام الثانى للكوفيين . توفى سنة ٢٠٧

(٤) انظر همع الهوامع جـ ١ ص ١٥١

الحقيقى لهذا الباب هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ وكون أن وأن مع اسمها وخبرها مفعول ظن وأخواتها ولا مفعول له آخر هو مذهب سيبويه ، والاخفش يقدر المفعول الثانى نحو ظننت أن زيدا قائما حاصلا أى قيام زيد حاصلا ولا حاجة الى تقدير المفعول لانه لو كان مقدرا لجاز اظهاره إذا لم يسد سد شىء حتى يكون واجب الاضمار .(١)

وشرط دخول هذه الافعال على المبتدأ والخبر أن يكون المبتدأ الذى تدخل عليه صالحا للنسخ وذلك لان النواسخ بانواعها المختلفة لا تدخل على شىء مما يلى : ١ ــ المبتدأ الذى له الصدارة الدائمة فى جملته بحيث لا يصح أن يسبقه شىء كأسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية والمبتدأ القرون بلام الابتداء ويستثنى من هذا النوع الذى له الصدارة ضمير الشأن فيجوز أن تدخل عليه النواسخ بأقسامها المختلفة ولكن تختص ظن وأخواتها بجواز دخولها على المبتدأ الذى هو اسم استفهام أو المضاف الى اسم استفهام واذا دخلت على أحدهما وجب تقديمه عليها نحو أيا ظننت أحسن وغلام أي حسبت أنشط ولا تدخل على أحدهما بقية النواسخ لان اسمها لا يقدم عليها وأما الخبر فيكون استفهاما فى باب كان وأخواتها وظن وأخواتها كاين كنت، وأين ظننت زيدا .

٢ ــ المبتدأ الملازم للابتداء بنفسه نحو أقل رجل يقول ذلك، ولله در ك، وكلمة در لم ترد عن العرب الا مبتدأ، وكذلك أقل رجل، ونحو ما التعجبية، أو لازم الابتدا بسبب غيره كمصحوب لولا الامتناعية أو الاسم الواقع بعد إذا الفجائية(٢)

٣ ــ ما يلزم حالة واحدة بعدم التصرف بمعنى أنه لا يكون تثنية ولا جمعا ولا مصغرا نحو طوبي للمؤمنين وويل للكافرين وسلام عليكم وايمن الله فى القسم وسبحان الله .

(١) انظر الرضى جـ ٢ ص ٢٨٦

(٢) انظر النحو الوافى جـ ٢ ص ٢١ ــ ٢٢ وياسين على الفاكهى جـ ٢ ص ٧ والمساعد على التسهيل جـ ١ ص ٢٥٠ والخضرى جـ ١ ص ١١٠ ، والرضى جـ ٢ ص ٢٩٧

٤ — المبتدأ الذى يجب حذفه بشرط أن يكون أصل خبره نعتا مقطوعا نحو الحمد لله الحميد بالرفع وهذه الاشياء جرت مجرى الامثال فلا تتغير عما وردت عليها هذه الشروط المذكورة لدخولها على المبتدأ وأما الخبر فشرطه أن لا يكون جملة طلبية نحو زيدا اضربه وأن لا يكون جملة انشائية نحو هند زوجتكها .

وهذه الافعال أربعة أنواع :

النوع الاول : ما يدل على الظن فى الخبر وهى خمسة أفعال وهذه الخمسة تدل على ترجيح وقوع المفعول الثانى وهى :

١ — حجا والمضارع يحجو تقول حجوت محمدا صديقا فان كانت حجا بمعنى غلب فى المحاجاة أو قصد أو رد أو ساق أو كتم أو حفظ تعدت الى مفعول واحد وان كانت بمعنى أقام أو بخل فهى لازمة .

٢ — زعم بمعنى اعتقد تقول : زعمت خالدا شجاعا ومصدره الزعم بتثليث الزاى فان كانت زعم بمعنى كفل وبمعنى رأس أى شرف فيتعدى الى مفعول واحد مرة وبحرف الجر أخرى قال الجوهرى زعمت به أزعم زعما وزعامة أى كفل وان كانت بمعنى سمن أو هزل كانت لازمة يقال زعمت الشاة أى سمنت أو هزلت والقرينة تبين ذلك . فاذا قلنا أن الزعم قول مع اعتقاد صحيحا كان أو لا كما قال السيرافى تكون زعم من أفعال الرجحان فاذا قلت زعم فلان كذا فمعناه قاله معتقدا له وان كان اعتقاده غير صحيح أما على قول الجرجانى انه قول مع علم فزعم من افعال اليقين فقال ابن الانبارى انه يستعمل فى القول من غير صحة لقولهم زعم مطية الكذب أى مطية لنسبة الكذب الى الغير فاذا قلت زعم فلان كذا فكأنك قلت كذب أى قال قولا غير صحيح فعلى هذا لا تكون من أفعال القلوب الا اذا كان فلان معتقدا لما قال ويحتمل أن المعنى مطية الكاذب أى هو يتصل الى حكاية الكاذب بقوله زعم فلان ليبرىء نفسه من اختلاقه ومن هذا المعنى حديث (بئس مطية القوم زعموا)(١) اذ هو تحذير من الحكاية بلا تثبت لانك لا تقول زعموا الا عند عدم تحقق صحة الخبر والصحيح أن الزعم يستعمل فى العلم

(١) الحديث فى مسند الامام أحمد وأبى داود بلفظ بئس مطية الرجل زعموا والحديث أيضا فى الجامع الصغير للسيوطى ولا يرتقى عن درجة الضعف .

قطعا فمن العلم قول أبى طالب فى مدح النبى صلى الله عليه وسلم .

ودعوتنى وزعمت أنك ناصحى ولقد صدقت وكنت أمينا

أى قلت ذلك عالما بدليل ما بعده ومن غيره (زعم الذين كفروا)أى قالوا ذلك معتقديه لا عن دليل ولذا قال بعض العلماء انه يستعمل فى الحق والباطل واكثر استعماله فيما يشك فيه أى قاذا قلت زعم فلان كذا فقد يكون ذلك حقا عندك كالبيت أو باطلا كما فى الاية (١) ويستعمل سيبويه زعم بمعنى علم ولم يستعمل الزعم فى القرآن الا للباطل .

٣ ــ جعل بمعنى اعتقد نحو قوله تعالى : (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا) (٢) وتستعمل جعل على أربعة أضرب :

الاول :أن يكون للاخذ وتكون من أفعال الشروع وهذه تدخل على المبتدأ والخبر .

الثانى : أن تكون بمنزلة عمل فهذه تتعدى الى واحد نحو قوله تعالى (وجعل الظلمات والنور) . (٣)

الثالث : أن تكون بمنزلة ألقى وهذه تتعدى الى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر نحو قوله تعالى : (ويجعل الخبيث بعضه على بعض) . (٤)

الرابع : أن تكون من أخوات ظن فتتعدى الى مفعولين وهذه على نوعين أن تكون بمعنى صير نحو جعلت الطين خزفا وأن تكون بمعنى اعتقد .

٤ ــ عد نحو عددت الصديق شريكا فى الضيق فان كانت بمعنى حسب بفتح العين تعدت الى واحد ومصدره حسبان .

٥ ــ هب بصيغة الامر للمخاطب غير متصرف ولا تستعمل الا بصيغة الامر ولا مضارع لها تقول هب الامر سهلا أثبتها الكوفيون وتبعهم ابن مالك وابن عصفور .

النوع الثانى مادل على اليقين وهو تحقق وقوع الخبر وهو خمسة أنواع :

(١) انظر الخضرى جـ ١ ص ١٤٩ والفاكهى على القطر جـ ٢ ص ٥٢

(٢) آيه (١٩) من سورة الزخرف .

(٣) آية (١) من سورة الانعام .

(٤) آية (٣٧) من سورة الانفال .

١ — علم تقول علمت الصدق منجيا فان كانت بمعنى العرفان نحو قوله تعالى (والله أخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا) (١) أو بمعنى علمه اذا صار أعلم مشقوق الشفة العليا تعدت الى مفعول واحد .

٢ — وجد نحو وجدت الضالة سر النجاح ومصدرها وجدان وقيل وجد فان كانت بمعنى اصابه تتعدى لواحد يقال وجد فلان ضالته وجدانا ووجودا فان كانت بمعنى استغنى أو غضب أو حزن أو عقد تكون لازما .

٣ — تعلم بمعنى اعلم نحو تعلم تعلم شفاء النفس قهر عدوها وهو غير متصرف لا ماضي له ولا مضارع ولا اسم الفاعل والمفعول والمصدر هذا اذا كانت بمعنى اعلم المتعدية الى اثنين فان كانت تعلم أمرا من تعلمت الحساب تعدت الى واحد وتصرفت .

٤ — درى بمعنى علم عند ابن مالك وهو الذى عدها من هذا الباب وأنكر عليه أبو حيان لانفراده بها وتقول دريت الوفي العهد ويقول أبو حيان ما ورد منها متعديا لاثنين فمن باب التضمين والتضمين ليس قياسيا .

٥ — الفى بمعنى وجد المتعدية الى اثنين نحو الفيت الاجتهاد وسيلة النجاح أثبتها الكوفيون وأنكرها البصريون وقالوا المنصوب الثانى حال .

النوع الثالث ما استعمل فى الامرين الرجحان واليقين وهو أربعة أيضا وهذه الاربعة موضوعة للدلالة على ترجيح وقوع المفعول الثانى أو تحقق وقوعه ويغلب كونه للرجحان .

١ — أن نحو ظننت الغرج قريبا فى غير المتيقن وهذا هو المشهور فيها نحو قوله تعالى : (ان نظن الا ظنا وما نحن بمستيقنين) . (٢)

ومثال المتيقن وهو كثير فيها قوله تعالى : (الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم) (٣) فان أريد يظن معنى التهمة تعدت الى واحد نحو ظننت زيدا بالمال

(١) آيه (٧٨) من سورة النحل .
(٢) ، (٣٢) من سورة الجاثية .
(٣) ، (٤٦) من سورة البقرة .

٢ ــ رأى نحو (انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا) (١) أى يظنونه ونعلمه وان كان بمعنى أبصرته أو بمعنى الرأى نحو رأيت رأى فلان أى اعتقدت أو بمعنى ضرب نحو رأيت الصيد أى أصبته فى رئته فهى فى هذه الاحوال الثلاثة متعدية الى واحد ومحصل كلام الرضى أن رأى اذا كانت بمعنى الرأى والاعتقاد تعدت تارة لاثنين كرأى الشافعى كذا حلالا وتارة لواحد هو مصدر ثانيهما مضافا لاولهما كرأى أبو حنيفة حل كذا . (٢)

٣ ــ خال تقول خلت المال نافعا فى اليقين وهو قليل وفي غيره خلت زيدا منطلقا .

٤ ــ حسب مثاله فى غير المتيقن وهو المشهور قوله تعالى (وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا) وفى المتيقن وهو قليل حسبت الجود خير تجارة ومضارعه بالكسر والفتح تحسبه وحسبان بالكسر فان كانت بمعنى احمر لونه بمعنى كان ذا شغرة فانه لازم وهذه الانواع الثلاثة تسمى أفعال القلوب لقيام معانيها بالقلب وكلها باعتبار لفظها تتصرف تصرفا تاما ما عدا هب وتعلم فيلزمان الامر وكل ما يشتق من أفعال القلوب يعمل عمل ماضيها قال ابن عصفور : وعد قوم من هذا الباب هب بمعنى ظن وألفى بمعنى وجد وعد بمعنى حسب ولا حجة فى شىء من ذلك لان شجاعا وضاحكا وعالما فى قولك هب زيدا شجاعا وألفيت زيدا ضاحكا وعددت زيدا عالما أحوال والدليل على ذلك التزام التنكير فيها فلا تقول هب زيد الشجاع ولا ألفيت زيدا العالم (٣) وهذا الذى ذهب اليه ابن عصفور لا يصح لان عدم التعريف فى المفعول الثاني لانه فى الاصل خبر وحق الخبر التنكير فيبقى على أصله وما بقى على أصله لا يسئل عن سببه ولا يرد نقضا للقاعدة .

والنوع الرابع ما دل على التحويل والتصيير وهو ثمانية أفعال وهى تدل على الانتقال من حالة الى حالة أخرى وتفصيلها كما يلى :

١ ــ صير تقول صيرت الطين خزفا .

٢ ــ أصار وصير وأصار منقولان من صار أخت كان نقل الاول بالتضعيف والثانى بالهمزة .

(١) آيه (٦) من سورة المعارج .
(٢) انظر الرضى جـ ٢ ص ٢٨٥
(٣) انظر شرح الجمل جـ ١ ص ٣٠١ ، ٣٠٢

٣ ــ جعل بمعنى صير نحو (فجعلناه هباءً منثورا)[١] رد قال تعالى (يردونكم بعد ايمانكم كفارا)[٢].

٥ ــ اتخذ (واتخذ الله ابراهيم خليلا)[١٢٤ النساء]. ٦ ــ تخذ تقول تخذت سعدا صديقا . ٧ ــ وهب تقول وهبني الله فداءك أي صيرني .

٨ ــ ترك كقوله تعالى : (وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض)[٣] وكل أفعال التصيير والتحويل تتصرف أي يأتي منها المضارع والامر وغيرها ماعدا وهب التي هي من أفعال التصيير فانها ملازمة لصيغة الماضي وجميع مشتقاتها يعمل عمل ماضيها وقضية كون أفعال التصيير تنصب المفعولين أصلهما المبتدأ والخبر يشكل عليها قولك جعلت الطين أبريقا وصيرت الطين خزفا لانه ليس أصلهما المبتدأ والخبر اذ لا يقال الطين ابريق أو الطين خزف لعدم صحة الاخبار الا ان قلنا : ان الامر مبني على الغالب وقد تقدم تأويل حسبت زيدا عمرا على أنه على التشبيه بحذف الاداة وليس من اللازم أن يكون المفعولان أصلهما المبتدأ والخبر حقيقة بل يكفي أن يكون أصلهما كذلك ولو بشيء من التأويل المقبول .

هذا والشواهد على استعمال هذه الانواع الاربعة كثيرة مذكورة في جميع كتب النحو ولا داعي لذكرها هنا . واذا ضمن القول معنى الظن عمل بشروطه وينصب المبتدأ والخبر جوازا ، فعند جميع العرب يعمل بشرط وعند بني سليم بدون شروط .[٤]

والشروط هي أن تكون مضارعا ومسندا الى مخاطب ومسبوقا باستفهام وعدم الفصل بينه وبين الاستفهام بغير ظرف ومجرور ومعمول فعل .

القسم السادس ما يتعدى الى ثلاثة مفاعيل وهي سبعة على المشهور أحدها أعلم المنقولة بالهمزة من علم المتعدية الى اثنين تقول أعلمت زيدا بشرا

(١) آية (٢٣) من سورة الفرقان .
(٢) آية (١٠٩) من سورة البقرة .
(٣) آية (١٠٠) من سورة الكهف .
(٤) همع الهوامع جـ ١ ص ١٥٦

مقيما : ثانيها : أرى المنقولة بالهمزة من رأى المتعدية لاثنين نحو أريت محمدا أخاه منطلقا ،ومعنى النقل أنك إذا أدخلت الهمزة على الفعل الثلاثى تنقله من فعل الى أفعل فتعديه بها الى ثلاثة مفاعيل أولها الذى كان فاعلا والثانى والثالث أصلهما المبتدأ والخبر وذلك أقصى ما يتعدى اليه الفعل من المفعول به ويجرى على الثانى والثالث من مفاعيل أرى وأعلم فى حالتهما الجديدة ما كان يجرى عليهما قبل مجىء الهمزة ،والتعدية بهمزة النقل قياسية فى الثلاثى اللازم وفى الثلاثى المتعدى باصله لواحد واتفقوا على أن تعدية أرى وأعلم الى ثلاثة مفاعيل قياسية واختلفوا فى أن التعدية بهمزة النقل فى المتعدى باصله لاثنين أتكون مقصورة عليهما أم تشمل أخواتهما القلبية ففى ذلك مذهبان : فالجمهور على أنها مقصورة على الفعلين ولا يجوز قياس شىء عليهما من أفعال اليقين والرجحان وغيرهما فلا يصح أن تقول أظننت زيدا عمرا قادما وأحسبت محمدا بكرا صديقا .

وذهب البعض الآخر منهم الاخفش الى عدم القصور على الفعلين بل يقاس على الفعلين فقالوا لا وجه للتفرقة بين الفعلين وبين نظائرها من أفعال اليقين والرجحان التى تنصب مفعولين بحسب أصلهما فيجوز عندهم أن نقول أظننت زيدا عمرا منطلقا وأزعمته أخا سائرا وان الاصل/زيد عمرا منطلقا وزعم زيد أخاه سائرا .(١)

والظاهر من مذهب سيبويه أن النقل بالهمزة قياسى فى غير المتعدى لكثرته وسماعى فى المتعدى لقلته فاخرجت زيدا قياسى وأعطيت عمرا الدراهم سماعى .(٢)

والخلاصة : الصحيح أن دخول همزة التعدية قياسى فى اللازم دون المتعدى وهناك مذهب آخر يقول انه قياسى فيه وفى المتعدى الى واحد وثالث يقول أن النقل بالهمزة كله سماعى . وبقية الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل ما

(١) انظر التبصرة للصيمرى جـ ١ ص ١١٩ — ١٢٠

(٢) انظر القوانين لابن أبى الربيع جـ ١ ص ٣٥٩ والمعنى جـ ٢ ص ٥٧٧

ضمن معنى اعلم وأرى السابقين نحو أنباء أخبر وخبر زاد هما الفراء تقول أخبرت زيد أخاه مقيما وخبرت أخاك أباه ذاهبا وزاد بعض الكوفيين حدث نحو حدثت بشرا محمدا سائرا وأصل هذه الافعال أن تتعدى لاثنين الى الاول بنفسها والى الثاني بالباء أو بعن كقوله تعالى (أنبئهم باسمائهم) (١) وقوله تعالى (نبئوني بعلم) (٢) وقوله (ونبئهم عن ضيف ابراهيم المكرمين) (٣) .

وهل تتعدى هذه الافعال بعد أخذها لمفاعيلها الثلاثة الى الظرف والحال والمصدر والمفعول معه ففي المسألة خلاف قال الصيمرى ومن النحويين من لا يجيز تعدية الفعل الذى يتعدى الى ثلاثة مفاعيل الى الظرف على سعة الكلام لانه يصير متعديا الى أربعة مفاعيل وليس فعل يتعدى الى أربعة مفاعيل واذا انتهى الفعل في التعدى الى ثلاثة مفاعل جاز أن يتعدى بعدها الى المصدر وظرف الزمان والمكان والحال والمفعول به فيصير الفعل على هذا متعديا على ثمانية مفاعيل كقولك أعلمت زيدا عمرا منطلقا اعلاما يوم الجمعة عندك ضاحكا حذار الشر . (٤)

والقسم الثالث من أقسام الافعال الواسطة التى لا توصف بلزوم ولا متعد وهى الافعال الناقصة كان وأخواتها وكاد وأخواتها وهى تدخل على المبتدأ والخبر بالشروط السابقة في باب ظن وأخواتها فتنسخ حكم الابتداء فترفع المبتدأ اسما لها لان رفعه الاول بالابتداء فيزول بوجود العامل اللفظى وليس في ذلك تحصيل الحاصل كما أنها تنصب الخبر . وهذا القسم نوعان :

النوع الاول ما يوافق كان في حكم اسمها وخبرها وهو اثنا عشر فعلا ناقصا ماعدا كان وينقسم الى ثلاثة أقسام :

١ ــ ما يعمل هذا العمل مطلقا بلا شرط وهى كان وهى موضوعة للدلالة على اتصاف

(١) آية (٣٣) من سورة البقرة .
(٢) آية (١٤٣) من سورة الانعام .
(٣) آية (٥١) من سورة الحجر .
(٤) التذكرة والتبصرة للصيمرى جـ ١ ص ١٢٠

المخبر عنه بمصدر خبرها فى الزمان الماضى وأما على الدوام والاستمرار من غير دلالة على عدم سابق ولا انقطاع لاحق نحو وكان الله غفورا رحيما وأما على الانقطاع نحو كان الشيخ شابا لكن اختلف النحويون فى كان هذه هل تدل على انقطاع أو لا تدل. فأكثرهم على أنها تقتضى الانقطاع فانك اذا قلت كان زيد قائما فان قيام زيد كان فيما مضى وليس الآن بقائم وأما الاستمرار فى قوله تعالى (وكان الله سميعا بصيرا) وأمثاله فالاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا وغفورا رحيما لا من لفظ كان .

وزعم بعضهم أنها لا تعطى الانقطاع واستدل على ذلك بما ورد فى صفات الله من الاية نحو وكان الله غفورا رحيما وهو الآن كذلك . (١)

والصحيح أنها تدل على الأمرين تدل على الدوام والانقطاع بالقرائن وكان هذه هى أم الباب لاختصاصها بأحكام ذكرها فى بابها .

الفعل الثانى أمسى وهى موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمصدر خبرها فى وقت المساء نحو أمسى زيد غنيا أى اتصف زيد بالغنى فى وقت المساء .

الفعل الثالث أصبح وفائدتها الدلالة على اتصاف المخبر عنه بمصدر خبرها فى وقت الصباح نحو أصبح البرد شديدا أى اتصف البرد بالشدة فى وقت الصباح .

الفعل الرابع أضحى وهى موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمصدر خبرها في وقت الضحى وهى من الشروق الى الزوال نحو أضحى الفقيه ورعا أى اتصف الفقيه بالورع في وقت الضحى بصلاة ركعتين .

الفعل الخامس ظل وهى موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمصدر خبرها في جميع النهار نحو ظل زيد صائما أى اتصف زيد بالصوم في جميع النهار فى زمن الماضى أو حاضر أو مستقبل .

الفعل السادس بات وهى موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمصدر خبرها فى جميع الليل نحو بات زيد ساهرا .

الفعل السابع صار وهى موضوعة للدلالة على التحول والانقلاب من حقيقة

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور جـ ١ ص ٤١٢ وشرح الرضى جـ ٢ ص ٩٣

الى حقيقة أخرى أو من صفة الى صفة أخرى ومثال الحقيقة صار الطين خزفا ومثال الصفة صار السعر رخيصا .

الفعل الثامن ليس وهى موضوعة للدلالة على نفى مضمون خبرها عن اسمها فى الحال عند الاطلاق والتجرد من القرينة نحو ليس زيد قائما . (١)

٢ — ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم نفى أو نهى أو دعاء وهى أربعة:الفعل الاول مازال بشرط كونها ماضى يزال لا ماضى يزيل ويزول فالاول فعل تام متعد الى مفعول واحد ومعناه مازال ومصدره الزيل . والثانى فعل تام لازم وبابه نصر ومعناه الانتقال ، وزال الناقصة موضوعة للدلالة على ملازمة مصدر خبرها لاسمها على حسب ما يقتضيه الحال فاذا قلت:مازال الله متكلما فالمعنى أن هذا الوصف ثابت لله غير منفك عنه واذا قلت مازال زيد عالما فالمعنى أنه متصف من حين امكان حصول العلم وهو وقت التمييز الى الموت أو وقت تأهلة للعلم فالعلم ملازم له .

الفعل الثانى والثالث والرابع مافتئ وما برح وما انفك وهذه بمعنى مازال تدل على ملازمة الخبر للمخبر على حسب ما تقتضيه الحال وتقول ما فتئ العلم نافعا وما برح الجهل مضرا وما انفك الصبر مرا . (٢)

٣ — ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو مادام وهى موضوعة للدلالة على توقيت أمر لا مر بمدة ثبوت خبرها لاسمها نحو لا أصحبك مادام زيد صديقك ولم يذكر سيبويه من هذا النوع الا كان وصار ومادام وليس ثم نبه على سائرها بقوله وما كان نحوهن مما لا يستغنى عن الخبر وقد الحق النحاة بها آض،وغدا ،وراح، وجاء، بمعنى صار،وقعد لان أحد وجهى استعمالها لتقرير الشىء على صفته فوجب عند ذلك أن تكون من هذا النوع لمشاركتها له فى المعنى الذى كانت هذه الافعال ناقصة به ومثال آض قول الشاعر :

(١) انظر النحو الوافى جـ١ ص ٥٤٨ وما بعدها .

(٢) انظر شرح الازهرية مع حاشية العطار ص ٧٦ — ٧٧

وبالمخبر حتى آخر بعدا عنانطا إذا قام ساوى غارب الفحل غاربه (١)

ومثال عاد قول الآخر (٢)

وكان مضلى من هديت برشده فلله مفو عاد بالرشد آمرا

ومثال استعمال قول الشاعر (٣)

ان العداوة تستحيل مودة بتدارك الهفوات بالحسنات

ومثال رجوعه قوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ومثال قعد قول العرب أرهف سفرته حتى قعدت كأنها حربة ومثال صار قول لبيد :

وما المرء الا كالشهاب وضوئه يحور رمادا بعد اذ هو ساطع

وحكى سيبويه عن بعض العرب ما جاءت حاجتك بالنصب والرفع بمعنى صارت ومثال ارتد قوله تعالى (فارتد بصيرا) (٤) وتقول غدا زيد ضاحكا وراح عبد الله منطلقا بمعنى صار (٥) وزاد بعض البغداديين في هذا النوع ما وفى لان معناه كمعنى ما زال نحو ما وفى زيد قائما أي ما فتر عن القيام وهذا ليس بلازم لان الفعل قد يكون بمعنى فعل آخر ولا يكون حكمه كحكمه الا ترى أن ظل زيد قائما معناه أقام زيد قائما النهار كله ولا نجعل العرب لا قام اسما وخبرا كما فعلت ذلك بظل .

وزاد الكوفيون في أفعال هذا النوع مررت اذا لم ترد به المرور الذى هو انتقال الخلى بل تكون بمنزلة كان وذلك نحو قولك مررت بهذا الامر صحيحا

(١) البيت لفرعا بن الاعرف في ابنه (منازل) المخبر اللبن الخالص بلا رغوة الجعد العديد والمنانط الرجل الطويل والغارب ما بين السنام الى العنق في البصير ثم استعير لاعالى كل شيء . (٢) البيت لسواد بن قارب من قصيدة يذكر فيها ربيئه من الجن وكان كاهنا حيث أتاه ثلاث ليال يخبر بمجيء النبي صلى الله عليه وسلم (٣) البيت قائله غير معروف وهو في الهمع جـ١ ص١١٢ والمعنى أن العداوة تنقلب مودة بتدارك هفوات الانسان باحسانه

(٤) آية ٩٦ من سورة يوسف .

(٥) انظر شرح الكافية لابن مالك جـ١ ص٣٨٨ وما بعدها وهمع الهوامع جـ١ ص١١٢

أى كان هذا الامر صحيحا عندى .

وذلك لاحجة فيه لان المرور هنا تجوز فيه كأنه قال مر خاطرى بهذا الامر صحيحا وكان انتصاب صحيحا على الحال وكذلك لا يجوز تعريف المنصوب بعدها الا أن يكون من الصفات التي يجوز فيه القطع فتنصب اذ ذاك بفعل مضمر نحو مررت بهذا المسكين ومررت به المجاج كما الحقوا به ايضا الفعل المكرر نحو ائن ضربته لتضربنه الكريم ولئن أكرمته لتكرمنه العاقل فجعلوا الكريم والعاقل وأمثالهما منتصبة على أنها أخبار للفعل المكرر وذلك لاحجة فيه لاحتمال أن يكون الاسم المنصوب بدلا من مفعول الفعل .

وكذلك الحقوا به اسم الاشارة في نحو هذا زيد قائما وجعلوا هذا تقريبا وزيدا اسم التقريب وقائما خبر التقريب واستدلوا على ذلك بأنك قد تقول هذا زيد قائما لمن يقطع بأنه قد علم بأن المشار اليه زيد لان الخبر انما يكون مجهولا عند المخاطب وحينئذ يكون مفيدا ومما يبين ذلك قوله تعالى (هذا بعلى شيخا)(١) الا ترى أنها لم ترد أن تعلم بأن المشار اليه بعلها وانما أرادت أن تنبههم على شيخوخته قالوا فدل ذلك على صحة ما قلناه وهذا الذى ذهبوا اليه فاسد لان هذا اسم فلا بد أن يكون له موضع من الاعراب وعلى مذهبهم لا موضع له من الاعراب (٢)

الخلاف في عامل الرفع في أسماء هذه الافعال اختلف النحاة في الرافع لاسماء هذه الافعال فمذهب البصريين أن كان وأخواتها دخلت على المبتدأ والخبر فرفعت ما كان مبتدأ ونصبت ما كان خبرا وربما سمى لاسم فاعلا مجازا لشبهه به ووقع ذلك في عبارة المبرد وعبر عنه سيبويه باسم الفاعل .

ومذهب الكوفيين أنها نصبت الخبر فقط والمبتدأ باق على رفعه الاول ولم تعمل فيه شيئا واستدل البصريون باتصال الضمائر بها فلو كان المرفوع غير

(١) آية ٧٢ من سورة هود

(٢) شرح الجمل لابن عصفور جـ١ ص٣٧٦ ـ ٣٧٧

معمول للفعل لما اتصل به ضمير لان الضمير لا يتصل الا بعامله وبأن الرافع له قبل دخول هذه الافعال انما هو التعري من العوامل اللفظية والتعري قد ذهب بدخول العامل اللفظي وبأنه يؤدي الى الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي وهو ما ليس معمولا للعامل الا ترى أنك اذا قلت كان زيد قائما وقد رت زيدا غير معمول لكان فصلت به وهو أجنبي بين كان ومنصوبها (١)

وأما نصبها الخبر فيا تفاق الفريقين ويسمى خبرها وربما سمي مفعولا مجازا لشبهه به كما عبر بذلك المبرد وسيبويه باسم المفعول ولكن اختلفوا في نفس المنصوب قال الفراء هو شبيه بالحال وبقية الكوفيين قالوا حال حقيقة ولم يبينوا خبر المرفوع أين هو وهل يقال سدت الحال مسده أم لا

وقال البصريون انه شبيه بالمفعول وهو الصحيح لوروده باطراد معرفة وجامدا واعترض الكوفيون على البصريين بأنه لو كان شبيها بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا وأجاب البصريون بأن المفعول قد يكون جملة بعد القول وفي التعليق أما الظرف والجار والمجرور فليسا الخبر على الصحيح لان الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد .

والصحيح مذهب البصريين لقوة الادلة وأما الكوفيون فقالوا إن عامل المبتدا لفظي عندهم لا معنوي حتى يلزمهم أن العامل اللفظي أقوى من المعنوي فيزيل حكمه . وقد تقدم مذهب الكوفيين في الاسم بأن المبتدأ باق على رفعه ويرد هذا القول بأن الفعل ناصب غير رافع ولا نظير له في العربية .

وثمرة الخلاف تظهر في قولك كان زيد قائما وعمرو جالسا فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين وعلى مذهب البصريين يجوز لان العامل واحد (٢)

وكان قياس هذه الافعال ان لا تعمل لانها ليست أفعالا حقيقة من حيث ان دخولها

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور جـ١ ص٤١٩

(٢) انظر حاشية الصبان جـ١ ص٢٢٦

إنما هو للدلالة على تقييد الخبر بالزمان الذي ثبت له فاشبهت بذلك الحروف فاذا قلت كان زيد قائما فهو في قوة أمس زيد قائم وإذا قلت يكون زيد قائما فهو في قوة غدا زيد قائم إلا أنه لما جيء بها لتقرير المبتدأ على صفة وهي الخبر أعملوها في الجزأين وانما تشبيها لها بما يطلب من الافعال الصحيحة اسمين نحو ضرب فَرَفْعُ اسمها تشبيها بالفاعل من حيث هو محدث عنه ونَصْبُ الخبر تشبيها بالمفعول هذا مذهب سيبويه والعلة في تسمية الاسم شبيها بالفاعل والخبر بالمفعول لان الاسم لم يكن فاعلا حقيقيا وكذلك المفعول لان الفاعل والمفعول الحقيقيين يكونان لحقيقتين مختلفتين ومرفوع كان ومنصوبها لحقيقة واحدة ولذا قالوا لمرفوعها اسم ولمنصوبها خبر فرقا بينهما وبين الفاعل والمفعول والذي يدل على أن أصلهما المبتدأ والخبر أنه إذا أسقطت هذه الافعال عاد الكلام الى المبتدأ والخبر نحو قولك في كان زيد قائما فانه يصير زيد قائم وتسمية المرفوع بالاسم والمنصوب بالخبر إنما هي مجرد اصطلاح خالية عن المعنى والا فزيد من قولك كان زيد قائما اسم للذات لا لكان لان اسم كان هو اللفظ المخصوص وهو الذي اشتمل على الكاف والواو والنون إذ الاصل كون بفتح الواو ولا نسميها باسم جديد خلص لان الاسم موضوع لمعناه الدال عليه وأن قائما ليس خبرا في المعنى عن كان لأن كان فعل والافعال لا يخبر عنها وانما هو خبر عن زيد فالاضافة في كل ما دلت ملابسة والمعنى اسم مدلوله مدخولها والخبر عنه أو الاسم الصاحب لكان الملابس لها والمراد بالخبر أنه خبر المبتدأ في الاصل (١)

وحكم اسم كان وأخواتها كالفاعل في وجوب رفعه وتأخره عن عامله وعدم جواز حذفه استقلالا مطلقا بلا دليل أو به عند الجمهور الا للضرورة وحذفه في نحو إن خيرا فخير تبع لكان لا بالاستقلال وفي وجوب تجريد عامله من علامتي التثنية والجمع حيث كان الاسم مثنى أو مجموعا وفي الحاق علامة التأنيث لعامله

(١) انظر حاشية الصبان جـ١ ص٢٢٦

وجوبا إذا كان الاسم مؤنثا وفي كون الاسم فيه اتصاله بعامله وفي اغنائه عن الخبر في نحو أكاثن زيد قائما وعدم جواز تعدده اجماعا وفي وجوب حذف عامله وحده في نحو أبا ضربته ويشترط في اسمها أن يكون معرفة في الاصل ولكن يشترط في اسمها أن لا يكون جملة وشبه جملة لان اسمها في الاصل مبتدأ والمبتدأ لايكون جملة ولاشبه جملة .

وحكم خبر كان وأخواتها وجوب نصبه وعدم جواز حذفه إلا ليس فيجوز حذف خبرها إذا كان نكرة عامة وإلا كان فيجوز في أسلوبها أنواع من الحذف .

وللخبر مع ملاحظاته مع الاسم والفعل الناقص ستة أحوال

الحالة الاولى وجوب التأخر عن الاسم وذلك في محلين ١ ـ اذا التبس مع الاسم نحو كان صاحبي عدوي فلا يجوز تقديم عدوي على أنه خبر لانه لا يعلم ذلك لعدم ظهور الاعراب .

٢ ـ إذا كان الخبر محصورا فيه نحو (وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وتصدية) (١)

الحالة الثانية : وجوب توسطه بين الاسم والفعل وذلك إذا دخلت أن المصدرية على الفعل واتصل الاسم بضمير عائد لبعض الخبر نحو يعجبني أن يكون في الدار صاحبها فيمتنع تأخير في الدار لمكان الضمير ويمتنع تقديمه على الفعل لئلا يفصل بين أن وصلتها وعلى أن لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول .

الحالة الثالثة وجوب تقديمه على الفعل وذلك إذا كان اسم استفهام نحو أين كان زيد أو اسم شرط نحو أينما كان زيد أجلس .

الحالة الرابعة وجوب تأخيره أو توسطه وذلك إذا ولي الفعل حرف استفهام كهل كان زيد قائما فيمتنع تقديمه على هل لان لها الصدر وعلى كان لئلا يفصل بينهما والحالة الخامسة وجوب توسطه بين الناسخ واسمه أو تقدمه وذلك في محلين .

(١) آية ٣٥ من سورة الانفال

١ـ أن يتصل الاسم بضمير يعود لبعض الخبر نحو كان في الدار صاحبها وكان غلام هند يعلها بنصب الغلام .

٢ ـ أن يكون الاسم محصورا فيه نحو ما كان قائما إلا زيد لجواز تقديم الخبر على كان لا على ما/إلا المنذر .

الحالة السادسة جواز الثلاثة التقدم والتأخر والتوسط وذلك إذا فقد ما يقتضي وجوب أي واحد أحسن منها نحو كان زيد قائما وكان غلام هند مبغضها بنصب مبغض يجوز تقديمه لتقدم مرجع الضمير رتبة وان تأخر لفظا (١)

وهذا النوع على ضربين :

الضرب الاول ما لا يكون الا ناقصا وهو ليس وفتئ وزال التي مضارعها يزال

الضرب الثاني ما يكون تارة ناقصا وتارة تاما وهو دام وأمسى وأصبح وبات وأضحى وظل وبرح وانفك وصار وتكون في التمام بمعنى فعل لازم ومعنى دام في التمام بقي أو سكن ومنه الماء الدائم ومعنى أمسى وأصبح وبات وأضحى في التمام دخل في المساء والصباح والبيات والضحى ومعنى ظل في التمام اما دام واستمر نحو لو ظل العالم هلك الناس واما طال نحو ظل الليل ومعنى برح فيه ذهب كبرح الخفاء ومنه قوله تعالى : واذ قال موسى لفتاه لا أبرح أي لا أذهب ومعنى انفك فيه خلص .

واعلم أن عمل الافعال الناقصة ليس مقصورا على الماضي بل يعملها ويعمل ما قد يكون لمصدرها من مشتقات أخرى ومن هذه الحيثية تنقسم الى ثلاثة أقسام

١ ـ ما تصرفه تام أي له مصدر والمضارع والامر واسم فاعل والمفعول وهي كان وظل وبات وأضحى وأصبح وأمسى وصار .

٢ ـ ما تصرفه ناقص أي له مضارع فقط وهو ما زال وفتئ وما برح .

٣ ـ وما لا يتصرف أصلا وهو ليس باتفاق لشبهها بالحرف في الجمود ودام على وهو مذهب الفراء وجزم به ابن مالك في الكافية وشرحها ونص كثير من

(١) انظر حاشية الخضري على ابن عقيل جـ١ ص١١٣ وشرح الفاكهي على القطر جـ٢ ص٨ـ٩

النحاة على أنه لا يستعمل في موضع دام يدوم لانه جرى كالمثل عندهم ولانها للتوقيت والتأبيد فتفيد المستقبل (١)

والصحيح أن كان وأخواتها أفعال خلافا للزجاجي القائل بأن كان وأخواتها حروف ونقل السيوطي في الهمع عن ابن هشام القول بأن الخلاف في عسى وليس شهير وفي كان غريب.

وذهب الفارسي في الحلبيات كما نص عليه ابن هشام في شرح القطر (٢) ومن أخذ مذهبه الى أن ليس حرف مستندا الى عدم تصرفها وعدم ثبوت المصدر لها وأنها ليست على أوزان الافعال وهذا لاحجة فيه أما كونها لا تتصرف وكونها لا مصدر لها فانه قد وجد من الافعال ما هو بهذه الصورة مثل أفعل في التعجب ومع ذلك فهو فعل عند الفارسي وغيره لقيام الدليل عليه وأما كونها ليست على وزن الفعل في اللفظ فانه يحتمل أن تكون مخففة فيقال فعل والدليل على فعليتها قبول تاء التأنيث واتصال الضمائر بها (٣) ونسب السيوطي الى ابن السراج القول بحرفية ليس كما نسبوا القول بحرفية ليس الى أبي علي الفارسي وفي الاصول لابن السراج ما يثبت فعلية ليس حيث قال: فأما ليس فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك ليست كما تقول ضربت ولستما كضربتما ولسنا كضربنا ولسن كضربن ولستن كضربتن وليسوا كضربوا وليست أمة ذاهبة كضربت أمة الله زيدا (٤) وكذلك أبو علي الفارسي في الايضاح في كلامه يثبت فعلية ليس (٥) حيث قال في قولهم ليس خلق الله زيد بآكل فإن أضمرت في ليس جازت المسألة بمعنى ضمير الشأن والحرف لا يضمر فيها ضمير.

الخلاف في تسمية هذه الأفعال نواقص/قيل لنقصان مدلولها عن مدلول التامة

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك جـ١ ص٣٨٦ ـ ٣٨٧ والهمع جـ١ ص١١٤

(٢) ص٢٨

(٣) شرح الجمل لابن عصفور جـ١ ص٣٧٨ والهمع جـ١ ص١٠

(٤) الاصول لابن السراج جـ١ ص٨٢ ـ ٨٣ وجـ٢ ص٢٢٨

(٥) جـ١ ص٤٣٦ مع المقتصد.

بالحدث الداخل في التامة وفيه نظر لانهم لا يسمون أفعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان وقدرد الرضي هذا التعليل القائل بدلالتها على الزمان دون المصدر بأن كان في كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام وحصوله فيجاء أولا بلفظ دال على حصول ما لم يعين بالخبر فكأنك قلت حصل هيء ثم قلت حصول القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول أولا ثم تخصيصه والفائدة تعيين زمان ذلك الحصول فلفظ كان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره والخبر يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون بالوضع ودلالة الخبر على الزمان المطلق بالعقل هذا ما قاله المحقق الرضي (١)

وقيل في علة تسميتها بالنواقص عدم اكتفائها بالمرفوع لان فائدتها لا تتم به فقط بل تفتقر الى المنصوب وانما لم تكتف بمرفوعها لان حدثها مقصود اسناده الى النسبة التي بين معموليها .

واذا قلت مثلا كان عبد الله أخاك فأنما أردت أن تخبر عن الاخوة وأخلصت كان لتبعاد ذلك فيما مضى (٢)

الخلاف في دلالة هذه الافعال على الحدث اختلفوا في دلالة هذه الافعال على الحدث فمنهم قوم منهم المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وابن برهان والجرجاني والطوبيين وقالوا لا تدل على الحدث أصلا بل هي لنسبة الحدث الدال عليه خبرها الى مرفوعها وزمانه وهذا القول موافق لقول كثير من علماء المعاني ان المسند في باب كان هو الخبر وكان قيد له ولقول المناطقيين ان كان رابطة

(١) انظر شرح الرضي ج٤ ص٢٩٠ والرضي هو محمد بن الحسن نجم الملة والدين الاستراباذي هاجر من بلاد الترك وأقام بالمدينة المنورة وفي المدينة المنورة شرح الكافية في النحو ثم شرح الشافية في الصرف لابن الحاجب ولهذين الكتابين قيمة علمية ممتازة توفي سنة ٦٨٦ هـ (٢) انظر الكتاب لسيبويه ج١ ص٤٥

يربط بها المحمول بالموضوع فلا تعمل فى الظرف . (١)

والصحيح أنها تدل على الحدث والزمان كسائر الافعال وذهب ابن خروف وابن عصفور الى أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها وقد تقرر من كلام العرب أنهم يستعملون الفروع ولا يكون من الاصول ورد هذا القول والقول الاول بالسماع كقول الشاعر : (٢)

ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير

والشاهد أن الكون فى البيت مصدر كان والمصدر هو الحدث وبذلك تثبت دلالة كان على الحدث وحكى أبو زيد مصدر فتئ وحكى غيره ظللت أفعل كذا ظلالا وبت أفعل كذا بيتوتة ومن كلام العرب كونك مطيعا مع الفقر خير من كونك عاصيا مع الغنى ويبنى الامر واسم الفاعل منها ولا يبنيان من الزمان وثمرة الخلاف تظهر فى عملها فى الظرف والجار والمجرور فمن قال بدلالتها على الحدث أجاز عملها فيه ولذا علق بعضهم المجرور فى قوله تعالى (أكان للناس عجبا) (٣) الآية (٤) يونس بكان ، ومن قال بعدم دلالتها عليه منعه وقد صرح الفارسى بأنها لا يتعلق بها حروف الجر ثم قال وفى عملها فى ظرف الزمان نظر وحكى أبو حيان (٥) الخلاف الذى فى عملها فى الظرف والمجرور فى عملها فى الحال فمن منعه قال لا ، لأنه لا استدعاء لها للحال والعامل مستدع ومن جوزه قال الحال يعمل فيه اسم الاشارة وليس فعلا فكان واخواتها أولى بالعمل فيها أما نصبها المصدر فالاصح منعه على القول باثباته لها لانهم عوضوا عن النطق بالمصدر الخبر وأجازه السيرافى وطائفة فيقال كان زيد قائما كونا . (٦)

أقول والصحيح أن الافعال الناقصة كلها دالة على الحدث الا ليس والدليل

(١) انظر حاشية الصبان جـ ١ ص ٢٣٥

(٢) والبيت لم يعرف قائله وهو من شواهد ابن عقيل والاشمونى وأوضح المسالك فى باب كان .

(٣) هو محمد ابن يوسف بن على بن يوسف بن حيان الامام أثير الدين أبو حيان الاندلسى الغرناطى صاحب البحر والتذييل والتكميل والارتشاف ونكت الحسان كان بارعا فى النحو والتفسير والقراءة . توفى ٧٤٥ هـ .

(٤) انظر همع الهوامع جـ ١ ص ١١٣ — ١١٤

على ذلك أنها مختلفة المدلول، ولا موجب للاختلاف الا الحدث فتعين أن الحدث مدلولها .

وقد تقدم القول بأن المراد بتجرد كان وأخواتها من الحدث عند القائلين به هو الحدث المقيد لان الدال عليه هو الخبر وأما هي وأخواتها فتدل على حدث مطلق يقيده الخبر حتى ليس وحدثها الانتفاء . فاذا قلت كان زيد قائما أو ليس زيد قائما فكأنك قلت في الاول حصل لزيد القيام وفي الثاني انتفى عن زيد انتفى القيام فيكون في الكلام اجمال ثم تفصيل وبهذا يظهر لنا أن هذه الافعال تدل على الحدث المبهم عين في الخبر كما أن الخبر دل على زمن مبهم عين في الافعال، فاذا قلت مثلا كان زيد قائما فكان دلت على زمن معين وهو الماضي وعلى حدث مبهم عين في الخبر وقائما دل على حدث معين وعلى زمن مبهم عين في كان وربما يسأل سائل فيقول إذا كانت دالة على الحدث فاين فاعله .

فالجواب أن فاعل الحدث مصدر خبرها مضافا الى اسمها واستثناء ليس من الدلالة على الحدث يراد به أنها لا تدل عليه استعمالا والا فكل فعل يدل على الحدث وضعا والدلة أيضا على دلالة الافعال النواقص على الحدث كثيرة .
منها أن الحكم بكونها أفعالا يستلزم دلالتها على الحدث لان الحدث جزء ماهية الفعل ومنها أنها لو لم تكن دالة على الحدث لم يميز بعضها عن بعض . ومنها أنها لو لم تدل عليه لم تدخل عليها أن المصدرية نحو (الا أن يكونا ملكين) ولم ينطق في بعضها بالمصدر الصريح واسم الفاعل واسم الفاعل لا دلالة له على الزمان بل على الحدث .

ومنها أن الاصل في كل فعل الدلالة على الحدث فالحكم بالخروج عن الاصل لا يقبل الا بدليل (١) هذا وقد خالف الفتكان وأخواتها لامور الافعال في أربعة اشياء .

١ ـ منها أن هذه الافعال لا تؤكد بالمصدر لانها لم تدل عليه وغيرها

١ ـ انظر حاشية العليمي على الفاكهي ج٥٢ ـ ١٤

من الافعال يؤكد بالمصادر لانها تدل عليها نحو قام قياما وزال زوالا

٢ ـ ومنها أن الافعال التي ترفع وتنصب تبنى للمفعول، وهذه الافعال لا تبنى له على الصحيح ولا تقول كين قائم لان قائما خبر عن المبتدأ فاذا زال المبتدأ زال الخبر واذا وجد المبتدأ وجد الخبر .

٣ ـ ومنها أن الافعال كلها تستقل بالمرفوع دون المنصوب ولا تستقل هذه بالمرفوع دون المنصوب لانه خبر المبتدأ .

٤ ـ ومنها أن هذه الافعال إذا اسقطت لم يبق كلام (١) والنوع الثاني من الافعال النواسخ التي تعمل عمل كان ما هو غير موافق لكان في حكم خبرها لاختصاص خبره بأمور كما ستأتي ان شاء الله تعالى وهذا النوع ثلاثة عشر فعلا ناقصا وتسمى أفعال المقاربة تغليبا من باب تسمية الكل باسم البعض وذلك لان معنى المقاربة موجود في بعضها وذلك البعض جزء من جملة تلك الافعال فاطلق على مجموعها أفعال المقاربة وأفعال المقاربة هي أفعال وضعت للدلالة على حصول الخبر للفاعل والمقاربة يراد بها أما القرب كما فر لا حقيقة المقاربة لانه للخبر فقط فقد يقال يلزم من وضعها لقرب الخبر من الاسم دلالتها على قرب الاسم من الخبر فتكون على بابها ثم ان الدنو قد يكون سببه رجاء المتكلم بأن يكون ذلك الدنو يحسب رجاء المتكلم وطمع حصول الخبر للفاعل لا يجزمه به فعسى في قولك عسى زيد أن يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب أنك ترجو ذلك وتطمعه لا أنك جازم به أي بالقرب وقد يكون جزمه باشراف الخبر على الحصول من غير أن يشرع فيه بأن يكون أخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله . وقد يكون جزمه بشروع الفاعل في الخبر بأن يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي وبما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل

(١) الاشباه والنظائر جـ ٢ ص ١٧٠

على قرب حصول الخبر لزيد بسبب جزم المتكلم بوقوعه فيما يضاف اليه فالدنو يتنوع أنواعا ثلاثة باعتبار سبب حصوله في ذهن المتكلم (١)

وأفعال المقاربة على هذا الاساس على ثلاثة أقسام ١ ـ ما يدل على قرب مدلول خبره من مدلول اسمه وهو كاد وأوشك وكرب ٢ ـ ما يدل على ترجي الخبر وهو عسى واخلولق وحرى ٣ ـ ما يدل على الشروع في الخبر وهو طفق وعلق وأنشأ وأخذ وجعل وهب وهلهل وما تصرف من هذه الافعال . وهذا النوع المخالف لكان في حكم الخبر من حيث النقصان والتمام على ضربين :

الضرب الاول ما لا يكون الا ناقصا وهو كاد وكرب وحرى وطفق وعلق وأنشأ وأخذ وجعل وهب وهلهل .

والضرب الثاني ما يكون تارة تاما وتارة ناقصا ومعنى التمام أن يستغني بأن يفعل عن خبره وهذا في عسى واخلولق وأوشك نحو عسى أن يقوم زيد واخلولق أن يأتي محمد وأوشك أن يفعل فأن والفعل في موضع رفع فاعل عسى واخلولق وأوشك واستغنت به عن المنصوب الذي هو الخبر لتمامها فلا خبر لها أصلا كما هو مذهب الجمهور وأما عند ابن مالك فهي ناقصة وأن يفعل سد مسد مفعوليها كما سد مسد مفعولي ظن وأخواتها أن وأن ولا يضر كونه في محل رفع ونصب لانه باعتبارين كما في أعجبني كونك مسافرا فانا قيل زيد عسى أن يقوم وعمرو أوشك أن يذهب السحاب واخلولق أن يمطر جاز أن يضمر في الافعال الثلاثة ضمير الاسم السابق وهذه لغة تميم وجاز أن تجرد عن ضمير الاسم السابق مع الاستغناء بأن يفعل عن الثاني أو عن المفعولين على خلاف بين الجمهور وابن مالك وهذه لغة الحجازيين وعليها قوله تعالى (لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم)(٢)

وحكم اسم هذا النوع كحكم اسم كان المتقدم . أما حكم الخبر فهو أن يكون فعلا مضارعا رافعا لضمير اسمها ووجوب كونه في محل نصب سواء كان جملة كما

(١) انظر ملا جامي الفوائد الضيائية ص٣٧٦

(٢) آية ١١ من سورة الحجرات

هو الغالب أو مفردا مؤولا ويدل على نصبها الخبر مجئ الخبر فى بعضها منصوبا نحو عسيت صائما وصائما خبر عسى بلا خلاف ، ولا خلاف فى ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن وأما المقرون بها فزعم الكوفيون أنه بدل من الأول بدل المصدر فالمعنى فى كاد أو عسى زيد أن يقوم قرب قيام زيد فقدم الاسم وأخر المصدر وزعم المبرد أنه مفعول به لأنها فى معنى قارب زيد الفعل وحذرا من الاخبار بالمصدر عن الجثة ويرد على الكوفيين والمبرد بأن أن هنا لا تؤول بالمصدر وانما جئ بها لتدل على أن فى الفعل ترجيا وزعم آخرون بأن موضعه نصب باسقاط حرف الجر لأنه يسقط كثيرا مع أن[1].

ومن حكم خبر هذا النوع وجوب ذكره وامتناع تقديمه على الفعل ومنع رفعه الظاهر لأن وضع هذه الأفعال على تعلق الخبر بنفس مرفوعها لا بغيره فلابد فيه من ضمير ليتحقق ذلك وجوز ابن مالك فى التسهيل رفع خبر غير عسى الظاهر السببى بقلة كقوله[2] :

وأسقيه حتى كاد مما أبثه تكلمنى أحجاره وملاعبه .

وقول الآخر[3] :

وقد جعلت اذا ماقمت يثقلنى ثوبى فانهض نهض الشارب السكر.

وأول الجمهور هذا بأن ثوبى وأحجاره بدلا اشتمال من اسم جعلت وهو التاء واسم كاد وهو ضمير يرجع لربع مية قبله وفاعل يثقلنى وتكلمنى ضمير البدل لتقدمه رتبة ولأنه المقصود بالحكم والفعلان خبران لعامل البدل المقدر فاغنيا عن الخبر المذكور.

وأما خبر عسى فيرفع السببى بلا قلة وقد خالف أبوحيان فى كتابه نكت الحسان حيث ذهب الى قلة ذلك وزعم خالد الأزهرى أنه ذهب الى المنع وقال محى الدين عبد الحميد انه ذهب الى التسوية بين عسى وغيرها من أفعال هذا النوع ومنع فى

(١) همع الهوامع جـ ١ ص ١٣٠ وشرح الجمل لابن عصفور جـ ٢ ص ١٧٨ .

(٢) البيت لغيلان بن عقبة ذى الرمة والبث اظهار الحزن والملاعب جمع ملعب ، وهو مكان اللعب وقيل البيت :

وقفت على ربع لمية ناقتى فما زلت أبكى عنده وأخاطبه .

(٣) البيت من أبيات لاحمر الباهلى وفى رواية الثمل بدل السكر ونسبه الجاحظ لأبى حية التمرى الحيوان جـ ٦ ص ٤٨٣ ، البيان والتبيين جـ ٣ ص ٧٦ والمغنى مع الأميرى جـ ٢ ص ١٤٣ والعينى جـ ٢ ص ١٧٣ ، والخزانة جـ ٤ ص ٩٣ .

جميع هذه الافعال أن يكون فاعل الفعل المضارع الواقع خبرا لهن غير الضمير العائد الى الاسم وكأنه ينكر رواية جهده بالرفع فى البيت الآتى ولكن متى ثبتت الرواية عن العلماء الاثبات فانها تدل على صحة ما ذهب اليه الجمهور وبها يبطل ماذهب اليه . (١)

والمراد بالسببى هنا الظاهر المضاف لضمير اسمها كقوله : (٢)

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده اذا نحن جاوزنا حفير زياد

برفع جهده أى وما الذى يقال فيه:عسى الحجاج يبلغه جهده وأما على نصبه ففاعل يبلغ ضمير الحجاج ولا شاهد فيه أى يبلغ الحجاج جهده به وشذ مجىء الخبر اسما بعد عسى وكاد كقوله : (٣)

أكثرت فى العذل ملحا دائما لا تكثرن انى عسيت صائما

وقوله : (٤)

فأبت الى فهم وماكدت آئبا وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

وليس من الشاذ قوله تعالى (فطفق مسحا بالسوق والاعناق) (٥)

لان الخبر محذوف أى يمسح مسحا بالسوق والاعناق وقيل إن مسحا مصدر مبين للنوع لتعلق ما بعده به لا مؤكد حتى يمتنع حذف عامله وخبر أفعال المقاربة أربعة أنواع : الاول ما يجب تجرده من أن المصدرية وهو خبر أفعال الشروع والثانى مايجب اقترانه بأن المصدرية .

(١) انظر نكت الحسان لابى حيان ص ٧٣ والمساعد على التسهيل جـ١ص ٣٠٢ ٣٠٣ وتعليق الفرائد جـ١ص ٢٠٩ والتصريح ١/ ٢٥٨

(٢) البيت للبرج التميمى وكان الحجاج قد الزمه البعث الى المهلب بن أبى صفرة لقتال الازارقة فهرب منه الى الشام .

(٣) البيت قائله مجهول وقد أسقط كثير من العلماء لاحتجاج به قال ابن هشام طعن فى هذا البيت عبد الواحد الطراح وقال هو بيت مجهول ولم ينسبه الطراح الى أحد فسقط الاحتجاج به ولو صح ماقال لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه فان فيه خمسين بيتا مجهول القائل وقد نسبه قوم الى رؤبة بن العجاج وليس فى ديوانه وذهب قوم الى أن عسى فيه فعل تام يرفع فاعلا فحسب وهو تاء المتكلم أما الاسم المنصوب فهو خبرلكان المحذوفة مع اسمها والبيت فى الخصائص ١/ ٩٨ والمغنى برقم (٢٧٣) والاقتراح ص ٧٣ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠

(٤) البيت لكتابط شرا ثابت بن جابر بن سفيان الفهمى ويروى وماكنت آبيا وفى رواية ولم أك آبيا وأبت أى رجعت وفهم أبو قبيلة الشاعر وآئبا اسم فاعل من آب اذا رجع والشاهد فى قوله ماكدت آئبا حيث جاء الشاعر بخبر كاد اسما مفردا منصوبا والبيت فى الانصاف جـ٢ص ٥٥٤ وابن يعيش جـ٧ص ١٣ — ١٤ و ١٢٥ والاشمونى جـ١ص ٢٢٩ وشرح الرضى جـ٢ص ٢٣١ والخزانة جـ٢ص ٥٤٠ والهمع جـ١ص ١٣٠

(٥) آية (٣٣) ص

وهوخبر أفعال الرجاء حرى واخلولق .

والثالث ما يترجح اقترانه بأن المصدرية ويندر تجرده منها وهو خبر أوشك وعسى هذا مذهب سيبويه وهو الذى اختاره العلامة ابن مالك فى الألفية وذهب جمهور البصريين الى أن تجرد المضارع الواقع خبرا لعسى من أن المصدرية خاص بضرورة الشعر وهذا المذهب هو الموافق للقياس وهو الذى ينطبق على التعليل الذى ذكروه فى وجوب اقتران خبر حرى واخلولق بأن المصدرية فان عسى فعل دال على الرجاء مثل حرى واخلولق ولكن عسى للرجاء الأصل فهى شهيرة فى الرجاء فأغنت شهرتها وكثرة استعمالها عن لزوم أن بخلاف حرى واخلولق وقالوا فى تعليل اقتران خبرهما بأن لان الفعل المترجى وقوعه قد يتراخى حصوله فاحتيج الى أن المشعرة بالاستقبال وأما أوشك فلكونها تأتى أحيانا للدلالة على الرجاء فتكون مثل عسى وأحيانا تأتى للدلالة على مقاربة حصول الخبر فلا تكون مثل أفعال الرجاء فى لزوم خبرها أن المصدرية .

الرابع ما يترجح تجرده من أن المصدرية ويندر اقترانه بها وهو خبر كاد وكرب .

والتحقيق أنه لابد فى أخبار هذه الأفعال اذا كانت مع أن من تمحل لأن أن وما بعدها فى حكم المصدر والمصدر لا يصح أن يكون خبرا عن الجثة وذلك التمحل ~~حو زيد~~ وهو أن يجعل المضاف محذوفا إما من الاسم أو من الخبر فتقدير عسى زيد أن يخرج عسى حال زيد الخروج أو عسى زيدا صاحب الخروج ولذا قال الكوفيون أن وما بعدها بدل اشتمال من زيد أى عسى زيد الخروج أى على تقدير صاحب الخروج بدلا من زيد ولا يخفى أنه أقوى من وجوه موافقة المعنى لقولهم عسى أن يخرج زيد والاستغناء عن الحذف ولحوق الفعل بالأفعال التامة التى هى الأصل والأكثر ولا داعى للبصرى إلا رعاية الاستعمال النادر وهو ورود نحو عسى الغوير أبوسا وعسيت صائما وهما شاذان على تضمنهما معنى كان .(١)

(١) انظر الرضى جـ ١ ص ٣٠٢ وشرح الفريد ص ٣٢٧ - ٣٢٨ .

هذا بيان العوامل الفعلية وهناك أفعال مختلف فى فعليتها ومنها نعم وبئس وأفعل التعجب وحكى الخلاف أيضا فى عسى وليس وكان وأخواتها .

فأما نعم وبئس فذهب الفراء وجماعة من الكوفيين الى أنهما اسمان مبتدآن فنعم اسم يراد به الممدوح وبئس يراد به المذموم ، والمرفوع بعدهما يكون تابعا لنعم إما على البدلية واما على كونه عطف بيان وزيد خبر واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما فى قول بعضهم (والله ما هى بنعم الولد) وقول الآخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطئ السير (نعم السير على بئس البعير).

وأما ليس فذهب الفارسى فى الحلبيات الى أنها حرف نفى بمنزلة ما النافية وتبعه على ذلك أبوبكر بن شقير[1] وأما عسى فذهب بعض النحويين الى أنها حرف ترج بمنزلة لعل ونقله بعضهم عن ابن السراج وحكاه أبوعمرو الزاهد[2] عن ثعلب وصرح ابن هشام فى شرح القطر أن القول بحرفية عسى هو قول الكوفيين والصحيح أن الأربعة أفعال والمرفوع بعدها فاعل الا عسى فهو اسمها على التفصيل المتقدم والدليل على فعليتها اتصال تاء التأنيث بها كقوله عليه الصلاة والسلام (من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل) وتقول بئست المرأة حمالة الحطب وليست هند مفلحة وعست هند أن تزورنا .

وأما ما استدل به الكوفيون فمؤول على حذف الموصوف وصفته واقامة معمول الصفة مقامها والتقدير بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على غير مقول فيه بئس العير فحرف الجر فى الحقيقة انما دخل على اسم محذوف وقد دخل حرف الجر على فعل متفق على فعليته كقول الآخر[3] :

والله ما ليلى بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه .

(١) هو أحمد بن الحسن بن العباس ابن المفرج بن شقير النحوى البغدادى فى طبقة ابن السراج صاحب المختصر فى النحو والمذكر والمؤنث والمقصور والممدود . مات فى صفر سنة ٣١٧ هـ .

(٢) هو محمد بن عبد الواحد المطرز اللغوى غلام ثعلب ولد سنة ٢٦١ وقال ابن برهان لم يتكلم فى العربية من الأولين والآخرين أعلم منه وأملى من حفظه ٣٠٠٠٠ ورقة مات سنة ٣٤٥ ببغداد . انظر البغية ص٦٩ - ٧٠ .

(٣) والبيت لم يعرف قائله استشهد به ابن هشام فى شرح القطر على نفس المسألة ، كما استشهد به الأشمونى فى باب نعم وبئس .

أى بليل مقول فيه قام صاحبه فكذلك نعم وبئس فدخول حرف الجر لا يعارض فعليته (١)

وأما فعل التعجب فذهب الكوفيون الى أنه اسم بدليل أنه يصغر قالوا ما أحيسنه وما أميلحه والصحيح أنه فعل ماض لانه مبنى على الفتح ولو كان اسما لارتفع على أنه خبر ولانه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية يقال ما أفقرني الى عفو الله ولا يقال ما أفقرى وأما التصغير فشاذ ووجه أنه أشبه الاسماء عموما بجموده وعدم المصدر وأشبه أفعل التفضيل خصوصا فى الوزن والدلالة على الزيادة وعدم صوغه الا مما استكمل شروطا مذكورة فى محلها . (٢)

وأما الخلاف فى كان وأخواتها فقد تقدم فى مكانه .

النوع الثانى العوامل الاسماء

والاسماء العاملة على قسمين قسم جامد وقسم مشتق : والقسم الجامد على أنواع والجامد ما دل على ذات فقط أو على حدث فقط :

النوع الاول المبتدأ فهو يرفع الخبر أو الفاعل الذى سد مسد الخبر والمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية تحقيقا (٣) أو تقديرا مخبرا عنه أو وصفا رافعا لاسم مستقل أغنى عن الخبر (٤) والمراد بالاسم هو الصريح أو المؤول بالصريح فالاسم الصريح كزيد وهذا والذى وأنت . والمؤول بالصريح هو المصدر المنسبك من أن والفعل نحو وأن تصوموا خير لكم فان تصوموا مبتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح لانه فى تأويل صومكم خير لكم وكذا تسمع المعيدى خير من أن تراه أى سماعك وقبله أن مقدرة ودل على الحذف ثبوتها فيما بعدها وهو أن تراه وكذلك المصدر المتصيد من الفعل نحو قوله تعالى (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون) (٥) فأنذرتهم مبتدأ وهو فى تأويل مصدر وأم لم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير سواء عليهم انذارك وعدمه

(١) انظر شرح القطر ص ٢٧ — ٣٠ وجنى الدانى مبحث عسى والانصاف جـ١ ص٩٧

(٢) انظر شرح القطر ص ٣٢٢ والانصاف ١٢٦/١ وما بعدها .

(٣) هذا القيد لادخال العوامل المقدرة .

(٤) انظر الفاكهى على القطر جـ ١ ص ٢٣١ — ٢٣٢

(٥) آية ٦ من سورة البقرة .

وكون سواء خبرا مقدما هو الصحيح وهو قول الاكثرين لانه وقعت به الفائدة ويجوز أن يكون خبر إن فى قوله تعالى (ان الذين كفروا) وما بعده فاعل به (١) ويجوز أن يكون مبتدأ وما بعده خبره وهذا مبنى على أن النكرة المختصة يصح أن يخبر عنها بالمعرفة وأنكر الفارسى فى الحجة كون أأنذرتهم وتاليه مبتدأ وسواء خبره لأن مافى خبر الاستفهام لا يتقدم عليه وقد رد اعتراضه هذا بأن الاستفهام هذا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى (٢) والمصدر المقدر اسم حكما فالاسم أعم من الحقيقى والحكمى . ومن شروط المبتدأ أن يكون مفردا من جهة المعنى ولا ينظر الى اللفظ وجاء فى الحديث الحمد لله تملأ الميزان وسبحان الله والحمد لله تملأن أو تملأ مابين السماء والارض (٣) وليس الحمد لله جملة من جهة المعنى وان كان جملة من جهة اللفظ لانه ليس المقصود التسبيح وانما المقصود الاخبار وعن هذا اللفظ بما فيه من الثواب فمتى وجدت جملة وقعت موقع المبتدأ فاعلم أنه يصير خبرا من جهة الاتساع وحينئذ وقعت الجملة موقعه . (٤)

والمراد بالمجرد عن العوامل يقتضى سبق وجودها ولم يوجد فى المبتدأ عامل لفظى وقد ينزل الامكان منزلة الوجود على حد قوله تعالى (أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين) (٥) لان العدم الاصلى اماتة وهذا التعريف لا يصدق على المبتدأ الثانى اذا كان هناك مبتدأ نحو زيد أخوه عادل فالمبتدأ الثانى لم يتجرد عن العوامل اللفظية لذا كان الاولى فى التعريف هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للاسناد اليه أو لاسناده الى شىء آخر كما سيأتى مزيد بيان فى الابتداء عند الكلام على العوامل المعنوية وقد تبين لنا من التعريف السابق أن المبتدأ الذى يشمله التعريف نوعان مبتدأ له خبر وهو الغالب

(١) لانه فى معنى مستو .
(٢) التصريح على التوضيح مع حاشية ليس جـ ١ ص ١٥٥
(٣) هذا جزء من حديث أورده الامام مسلم فى صحيحه فى كتاب الطهارة جـ ١ ص ٥٠٠
(٤) القوانين لابن ابى الربيع جـ ١ ص ١٥٨ — ١٥٩
(٥) آية (١١) من سورة غافر.

ومبتدأ ليس له الخبر ولكن له مرفوع يغنى عن الخبر ويشترك النوعان فى أمرين أحدهما أنهما مجردان من العوامل اللفظية والامر الثانى أن لهما عاملا معنويا وهو الابتداء ويفترقان فى أمرين أحدهما أن المبتدأ الذى له خبر يكون اسما صريحا ومؤلا به ولا يكون المبتدأ المستغنى عن الخبر فى تأويل الاسم البتة والثانى أن المبتدأ الذى له خبر لا يحتاج الى شىء يعتمد عليه والمستغنى عن الخبر لابد أن يعتمد على نفى أو استفهام كما سيأتى فى اسم الفاعل واسم المفعول والوصف هنا يشمل اسم الفاعل نحو أقائم الزيدان واسم المفعول نحو ما مضروب العمران والصفة المشبهة حسن أخوك والمنسوب نحو أقرشى أبوك ولا خبر لهذا الوصف لشدة شبهه بالفعل فاذا قلت أقائم الزيدان فالزيدان فاعل مغن عن الخبر وليس ثم خبر محذوف لتمام الكلام بدون تقدير والتحقيق أن هذا المبتدأ لا خبر له أصلا ولا يتصور أن يكون مخبرا عنه وكيف يكون مخبرا عنه وهو فى حد ذاته مسند الى ما بعده فهو فى المعنى خبر ومنشأ الغلط تسميته مبتدأ فظن أن كل مبتدأ مخبر عنه وليس كذلك ولم يكن لهذا المبتدأ الخاص من خبر أصلا حتى يحذف ويغنى غيره عنه أو يسد مسده ولو تكلفت تقدير خبر لم يتأت اذ هو فى المعنى كالفعل الذى لا خبر له وقيد الوصف باغنائه عن الخبر للاحتراز عن نحو أقائم أبواه زيد فقائم ليس مبتدأ اذا لا يغنى مرفوعه وهو أبواه عن الخبر من جهة أنه لا يحسن السكوت عليه ضرورة التباسه بالضمير المفتقر الى زيد المعود عليه فيتعين كون زيد فى المثال المذكور مبتدأ وقائم خبره مقدم عليه وأبواه مرفوع بقائم وقد يحسن السكوت إذا علم مرجع الضمير كما اذا ذكر زيد فقيل أقائم أبواه اذ هو بمنزلة أقائم أبوا زيد وذلك بحسن السكوت عليه قطعا والاغناء لا يستلزم أن يكون له خبر بالفعل بل يكفى فيه أن بواسطته وحصول التمام به استغنى المبتدأ عن أن يكون له خبر والاستغناء بهذا المعنى صادق مع عدم الامكان . (١)

(١) انظر حاشية العليمى على الفاكهى جـ ١ ص ٢٣٣

وقد يغنى عن الخبر غير الفاعل وهو الصفة نحو أقل رجل يقول ذلك الا زيد فان أقل بمعنى أحقر وهو مبتدأ وهو مضاف للنكرة بعده وهو رجل وجملة يقول ذلك صفة لرجل أغنت المبتدأ عن الخبر لتمام الفائدة بها معه ، هذا هو القول الأول من الأقوال فيه والقول الثانى أن أقل مبتدأ وجملة يقول هى الخبر والقول الثالث أن أقل مبتدأ وجملة يقول صفة لرجل والخبر محذوف تقديره موجود (١) .

والمبتدأ عامل فى الخبر على الصحيح عند الجمهور وصح رفعه به وان كان يقع جامدا لأن أصل العامل المشتق الطلب والمبتدأ طالب للخبر كما سيأتى بيان ذلك فى علة عمل الابتداء وقد عورض مذهب الجمهور بأن المبتدأ قد يرفع فاعلا نحو القائم أبوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لأدى ذلك الى اعمال عامل واحد فى معمولين رفعا من غير تبعية وذلك لا نظير له والجواب عن هذا الاعتراض بأن ذلك انما يمتنع اذا اتحدت الجهة وهى هنا مختلفة لأن طلبه للفاعل يخالف طلبه للخبر . واعترض أيضا على مذهب الجمهور بأن المبتدأ هو الرافع للخبر بأن العامل اذا كان غير متصرف لا يجوز تقديم معموله عليه والمبتدأ يجوز فيه تقديم خبره عليه بل يجب فى بعض المواضع .

والجواب بأن ذلك فيما يعمل بحق الشبه بالفعل وعمل المبتدأ ليس بحق الشبه بل بطريق الاصالة .

ومذهب الأخفش وابن السراج والرمانى أن العامل فى الخبر هو الابتداء لأنه طالب لهما لأن الابتداء يستلزم المبتدأ ، والمبتدأ يستلزم الخبر أو ما يسد مسده فعمل فيهما (٢) .

أقول ومن نسب هذا المذهب الى ابن السراج السيوطى ولكن فى الأصول لابن السراج ما يخالف هذا حيث قال عن المبتدأ والخبر : (وهما مرفوعان أبدا

(١) انظر المقتضب مع تعليق عبد الخالق جـ ٤ ص ٤٠٥ .

(٢) انظر همع الهوامع جـ ١ ص ٩٤ .

فالمبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بهما) فعلى هذا يكون مذهب ابن السراج في عامل الخبر هو مذهب المبرد (١) والقول بأن الابتداء عامل في الخبر قول ضعيف لان أقوى العوامل وهو الفعل لا يعمل رفعين بدون اتباع فما بالك بالعامل الضعيف وهو أولى به ولا يرد نقضا للقاعدة المبتدأ المتعدد الخبر لان الخبر المتعدد في المعنى متحد نحو الرمان حلو حامض وفي نحو زيد عالم شجاع في تأويل زيد متصف بالعلم والشجاعة . (٢)

ومعنى الابتداء العامل في الخبر على المذهب القائل به هو تجريد الخبر عن العوامل اللفظية لاسناده الى المبتدأ فالابتداء العامل في المبتدأ مغاير للابتداء العامل في الخبر لان الابتداء العامل في المبتدأ هو تجرده عن العوامل اللفظية ليسند اليه شيء كما سيأتي الخلاف في ذلك ويحتمل أن يكون الابتداء العامل هو القدر المشترك بينهما أي التجريد للاسناد مطلقا وذهب المبرد الى أن العامل في الخبر الابتداء والمبتدأ معا (٣) وهذا قول لا نظير له من اجتماع عاملين على معمول واحد ولكن على هذا المذهب هل العامل مجموع الامرين لا كل منهما والمجموع يعتبر واحدا أو أن العامل هو الابتداء بواسطة المبتدأ فيه احتمالان ولم أر من تعرض للاجابة على هذا التساؤل (٤)

وذهب الكوفيون الى أن المبتدأ والخبر ترافعا لان كلا منهما طالب للآخر ومحتاج اليه وبه صار عمدة وهذا المذهب ضعيف أيضا لانه يلزم عليه أن تكون رتبة كل منهما التقديم لان أصل كل عامل أن يتقدم على معموله وللكوفيين جواب بالمنع عن هذا واستدلوا بأدوات الشرط فانها عاملة في الافعال الجزم في حالة أن الافعال عاملة فيها النصب نحو (أيا ما تدعو فله الاسماء الحسنى) ولو سلمنا ذلك جدلا فنحن نقول باختلاف الجهة في ذلك لان كلا منهما متقدم من وجه متأخر من الآخر من وجه آخر فلا دور لاختلاف الجهة أما تقدم المبتدأ فلان حق المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعا وأما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو الجزء المهم في الجملة لانه المقصود بالذات .

(١) انظر الاصول جـ ١ ص ٥٨
(٢) ، الصبان جـ ١ ص ١٩٤
(٣) ، المقتضب جـ ٢ ص ٤٩ وجـ ٤ ص ١٢٦ ، ١٢٧
(٤) راجع ص ١٩٤

لانك انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض ان كان متأخرا فى الوجـــود فهو متقدم فى القصد . (١)

وظاهر مذهب الزمخشرى فى المفصل أن الخبر مرفوع بالابتداء وحده حيث قال وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما وهذا (٢) المذهب ابن يعيش فى شرح المفصل وثمرة الخلاف تظهر فى نحو زيد قائم وعمرو جالس لانه يترتب عليه صحة عطف المفردات ان قلنا العامل فى الجزأين الابتداء دون باقى الاقوال لئلا يعطف على معمولى عاملين مختلفين . (٣)

النوع الثانى المضاف وهو الاسم الجار لما بعده وكان اعرابه بحسب ماقبله وكان تعريفه وتخصيصه بالاحق وعرف ابن مالك المضاف بقوله المضاف وهو الاســـم المجعول كجزء لما يليه خافضاله (٤) وفى المضاف والمضاف اليه اقوال والصحيح أن الاول هو المضاف والثانى هو المضاف اليه وهو قول سيبويه وقيل بالعكس وقيل كـــل يستعمل لكل ذلك والخلاف موجود فى المسند والمسند اليه وفى البدل والمبدل منه ، وكون المضاف عاملا فى المضاف اليه هو مذهب سيبويه ودليله اتصال الضمير به والضمير انما يتصل بعامله وذهب الزجاج (٥) الى أن العامل فى المضاف اليه معنى اللام (٦) وهو مذهب ابن الحاجب (٧) أيضا وقد صرح السيوطى فى الجمع بأن مذهب الزجاج وابن الحاجب أن الجر بالحرف المقدر ومذهب الاخفش أن الجر بالاضافة .

(١) انظر الهمع جـ ١ ص ٩٤ — ٩٥
(٢) ، شرح المفصل جـ ١ ص ٨٣
(٣) الخضرى جـ ١ ص ٩٢
(٤) انظر المساعد على التسهيل جـ ٢ ص ٣٢٩
(٥) هو ابو اسحاق ابراهيم السرى بن سهل الزجاج كان من اكبر أهل العربية ومن أهل الفضل والدين وحسن الاعتقاد وكان يخرط الزجاج ثم مال الـــى النحو فلزم المبرد ومن مؤلفاته معانى القرآن والاشتقاق وفعلت وأفعلت وشرح أبيات سيبويه والعروض والقوافى والنوادر . توفى سنة ٣١١ هـ .
انظر شرح الجمل جـ ٢ ص ٧٥
(٦) هو عثمان بن عمر بن أبى بكر بن يونس العلامة جمال الدين أبو عمر بن الحاجب الكردى وكان أبوه جنديا حاجبا للامير غرار بن الصلاحى حفظ القرآن فـــى صغره وأخذ بعض القراءات عن الشاطبى وسمع منه التفسير ومن مؤلفاتـــه المختصر فى الفقه وآخر فى الاصول والكافية فى النحو وشرحها والشافية فى الصرف . توفى سنة ٦٤٦ بالاسكندرية .
(٧) انظر حاشية الفاكهى جـ ٢ ص ١٨٠

أقول والصحيح الذى ترجح عندى أن الجر كان فى الاصل بالحرف المحذوف ولما حذف حرف الجر وأضيف الاول الى الثانى فناب المضاف مناب حرف الجر المحذوفة فعمل عمله وأما مذهب الزجاج وابن الحاجب القائل بأن الخفض كان بالحرف المحذوف فذلك باطل لانه يؤدى الى حذف حرف الجر وابقاء عمله وذلك لا يجوز الا فى ضرورة أو نادر من الكلام (١) وأما القول بأن الجر بالاضافة فهذا باطل أيضا لان الاضافة من مقتضى الاعراب والمقتضى غير العامل كما تقدم بيانه .

والحرف المحذوف هو (فى) إن حسن تقديرها نحو ألد الخصام أو (من) إن صح تقديرها نحو باب ساج وبرد حرير أو(اللام)تحقيقا أو تقديرا فيما عدا ذلك ، وضابط الاضافة التى بمعنى فى أن يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف زمانيا نحو بل مكر الليل أو مكانيا حقيقيا نحو يا صاحبى السجن أو مجازيا نحو ألد الخصام .

وضابط الاضافة التى بمعنى من أن يكون المضاف جنسا من المضاف اليه وأن يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف كثوب خز وخاتم حديد وهى من اضافة الجزء الى الكل . وضابط الاضافة التى بمعنى اللام ما ليس المضاف جنسا من المضاف اليه ولا يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف وليس المضاف اليه ظرفا للمضاف . (٢)

قال الرضى : (اختلف النحاة فى أن العامل فى المضاف اليه هو اللام المقدرة أو من أو المضاف فمن قال أنه الحرف المقدر نظر الى أن معناه فى الاصل هو الموقع المقدم للاضافة بين الفعل والمضاف اليه لان أصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ومن قال ان عامل الجر هو المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مقيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثانى مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة

(١) انظر حاشية الفاكهى جـ ٢ ص ١٨٠

(٢) ، ، ، جـ ٢ ص ١٨٠

وليس بشيء لانه ان أراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى للاعراب والعامل مايتقوم به المعنى المقتضى وان اراد بها النسبة التى بين المضاف والمضاف اليه فينبغى أن يكون العامل فى الفاعل والمفعول أيضا النسبة التى بينهما وبين الفعل كما هو مذهب الخلف الاحمر (١) فى الفاعل هو الاستاد لا الفعل. (٢)

النوع الثالث المصدر وهو اسم يدل على الحدث الجارى على الفعل والحدث اما قائم بفاعل كفرح زيد فرحا أو صادر عنه حقيقة كقعد قعودا أو مجازا كمرض مرضا أو واقع على مفعول كصدر مالم يسم فاعله كرهو وجنون والقيد بالجارى على الفعل مخرج لاسم المصدر والمراد بجريانه على الفعل أن يذكر المصدر توكيد لمدلوله أو بيانا لنوعه أو عدده نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة . (٣)

ويحتمل أن يكون المراد بالجريان على الفعل الاشتمال على جميع حروفه قال الرضى والجرى فى كلامهم يستعمل فى أشياء يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل أى أصوله ومأخذ اشتق منه فيقال فى حمدت حمدا أن المصدر جار على فعله (وفى نحو (وتبتل اليه تبتيلا) ان تبتيلا ليس بجار على ناصبه ويقال اسم الفاعل جار على المضارع أى يوازنه فى الحركات كالسكنات ويقال الصفة جارية على من هى له أى هو صاحبها على أن يكون مبتدأ لها أو ذا حال أو موصوفا أو موصولا (٤) واخراج اسم المصدر بالقيد المذكور مبنى على أنه يدل على الحدث بنفسه أو على أن المراد الدلالة على الحدث ولو بواسطة والا فاسم المصدر إنما يدل على لفظ المصدر بواسطة دلالته على يدل على الحدث والمصدر من فعله (٥)

(١) هو أبو الحسن على بن المبارك كان رجلا من جند الواقفين على باب الرشيد وأصله من النوبه وكان ذكيا فطنا حريصا على الاستزادة من العلم وكان يقول عنه ثعلب أنه كان يحفظ أربعين ألف شاهد فى النحو فكان نحويا بارعا مقدما على أصحاب الكسائى ومن مؤلفاته التصريف وتفنن البلغاء . توفى سنة ١٩٤هـ انظر البغية ص ٣٣٤

(٢) شرح الرضى جـ ١ ص ٢٥

(٣) انظر الفوائد الضيائية ص ٣٠٨

(٤) شرح الرضى على الكافية جـ ٢ ص ١٩١

(٥) واضافة الفعل الى المصدر بمعنى الاشتقاق أى اشتقاق الفعل منه على خلاف اضافة الفعل الى الصفات بناء على أن المصدر أصل للفعل وهو مذهب البصريين أما الكوفيون فعندهم أن المصدر مشتق من الفعل وفرع منه .

فى التعدى واللزوم فيرفع الفاعل ويتعدى الى مفعول بواسطة وبغير واسطة وقد يتعدى الى مفعولين فأكثر فالاول نحو عجبت من ظنك زيدا قائما والثانى نحو عجبت من اعلامك زيدا عمرا فاضلا ويعمل المصدر عمل فعله سواء كان بمعنى الماضى نحو أعجبنى ضرب زيد عمرا أمس أو كان بمعنى المستقبل نحو أعجبنى اكرام عمرو خالدا الآن ولا خلاف فى اعماله عمل الفعل بين أن يكون مضافا أو مجردا أو مع أل .

وينقسم المصدر العامل الى ثلاثة أقسام :

القسم الأول المضاف واعماله أكثر من اعمال آخرين وهو أكثر ورودا فى كلامهم بالاستقراء ومثال المضاف أعجبنى ضربك زيدا أمس والمصدر المتعدى المضاف على خمسة أضرب . الضرب الأول أن يضاف الى الفاعل ويترك المفعول منصوبا مثل قوله تعالى (ولولا دفع الله الناس)(١) وهذا كثير . والضرب الثانى أن يضاف المصدر الى الفاعل ويحذف المفعول لكونه فضلة كقوله (وما كان استغفار ابراهيم لابيه)(٢) أى ربه وهذا كثير .

الضرب الثالث أن يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللصوص الجلاد وهذا قليل فى كلامهم ومن النحويين من يجعل اضافة المصدر الى المفعول ثم ذكر الفاعل خاصا بضرورة الشعر وهو رأى ضعيف لوروده فى قوله عليه الصلاة والسلام (وحج البيت من استطاع اليه سبيلا)(٣) ومنه قول الشاعر :

افنى تلادى وما جمعت من نصب ... قرع القواقيز أفواه الابارين (٤)

وقول الآخر :(٥)

تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة ... نفى الدراهيم تنقاد الصياريف

(١) آية (٢٥١) من سورة البقرة .
(٢) « (١١٤) « « التوبة .
(٣) هذا قطعة من حديث طويل رواه البخارى وغيره وهو بنى الاسلام على خمسة شهادة أن لا اله الا الله الحديث وفى الحديث خمس مصادر كلها مضافة الى المفعول ولم يذكر الفاعل .
(٤) البيت لاقيشر الاسدى التلاد بكسر التاء المال القديم والنشب بفتح النون الثابت من الاموال كالدور والعقار والشاهد فى قرع القواقيز افواه . حيث اضاف المصدر وهو قرع الى مفعوله وهو قواقيز وافواه فاعل مرفوع والقرع مصدر قرعت الشىء أقرعه قرعا من باب فتح اذا ضربته ولا يستعمل الا فى ضرب شىء يابس صلب بآخر مثله . والقواقيز جمع قاقوزة بقافين وزاى وهى القدح الذى يشرب فيه الخمر ويروى القوارير بقاف وراءين مهملتين مع قارورة وهى

===

الضرب الرابع أن يضاف المصدر الى المفعول ويحذف الفاعل نحو قوله تعالى (لا يسأم الانسان من دعاء الخير) (١) أى من دعائه الخير وهذا كثير أيضا .

الضرب الخامس : أن يضاف الى الظرف فيرفع وينصب مع ذكر المرفوع والمنصوب أو أحدهما أو مع حذفهما ويكون بمنزلة المصدر المنون نحو أعجبنى انتظار يوم الجمعة زيد عمرا . واذا قلت أعجبنى ضرب زيد فهذا يحتمل ثلاثة أوجه :

١ ــ أن يكون زيد الفاعل وهو الاصل .

٢ ــ أن يكون المفعول .

٣ ــ أن يكون فى المعنى مرفوعا بتقدير مالم يسم فاعله . واذا عطفت على مثل هذا كان لك أربعة أوجه العطف على اللفظ مجرورا وعلى معنى الفاعل مرفوعا وعلى معنى المفعول به منصوب وعلى معنى مالم يسم فاعله مرفوعا فتقول يعجبنى ضرب زيد وعمرو على اللفظ مجرورا وضرب زيد وعمرو على معنى الفاعل وضرب زيد عمرو على معنى ما لم يسم فاعله وضربٌ زيد وعمرا على معنى المفعول وأما المصدر اللازم المضاف فهو يضاف الى الفاعل فقط نحو أعجبنى ذهاب زيد وقد يضاف المصدر اللازم الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا نحو أعجبنى ذهاب اليوم زيد وأما قوله تعالى (وهم من بعد غلبهم سيغلبون) (٢) فالغلب مصدر يحتمل أن يكون اضافته الى الفاعل أو الى المفعول لاختلاف القراءتين بفتح الباء وضمها فان كان الغلب مضافا الى المفعول كانت القراءة سيغلبون بفتح الباء وكان معناه أنهم بعد أن كانوا مغلوبين صاروا غالبين وان كان مضافا الى الفاعل كانت القراءة سيغلبون بضم الباء وكان معناه انهم بعد ان كانوا غالبين . (٣)

ولا خلاف فى اعمال المصدر المضاف على المشهور الا أنه فى كلام بعض النحاة مايشير الى الخلاف وهو أن من الكوفيين من لا يعمل المصدر بحال ويجعل ما

=== الزجاجة ، والاباريق جمع ابريق وهو ماكان له عروة فان لم يكن له عروة فهو كوز . (٥) البيت للفرزدق يصف ناقته وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص ١٠ ومن شواهد ابن عقيل والاوضح برقم ٥٦٨٠ وفى الاشمونى برقم ٦٨٦ والنفى الدفع والهاجرة نصف النهار والصياريف جميع صيرفى وتنقاد مصدر نقد كالتذكار .

(١) آية (٤٩) فصلت
(٢) آية ٢/الروم مع حاشية الصبان جـ٣ ص ٢٨ ــ ٢٩
(٣) انظر المساعد جـ ٢ ص ٢٣٤ والاشموني مع الصبان ٢/٢٨٣-٢٩٠ والبحر المحيط جـ٧ ص ١٦١ والتذكرة للصيمري جـ١ ص ٤٤٢-٤٤٥

وجد بعده من عمل لفعل مقدر .(١)

والقسم الثانى : المصدر المنون وهو المجرد من ال والاضافة فترفع به الفاعل وتنصب المفعول وذلك نحو قولك يعجبنى ضرب زيد عمرا ويجوز لك أن تحذف الفاعل اذا كان فى الكلام ما يدل عليه وذلك نحو قوله تعالى :(أواطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما)(٢) والتقدير أو أن يطعم أحدكم يتيما وقول الشاعر(٣)

أنرلناها مهن عن المقيل يضرب بالسيوف رؤوس قوم

وزعم الفراء أنه لا يجوز أن يلفظ بالفاعل مع المصدر المنون .(٤)

والبصريون على جواز اعمال المنون فيقولون عجبت من ضرب زيد عمرا أو عمرا زيد بالجمع بين الفاعل والمفعول مقدما ماشئت منهما وعجبت من ضرب زيدا وعمرا بالاقتصار على أحدهما .

واختلفوا فى جواز : عجبت من ضرب عمرو برفع عمرو نيابة عن الفاعل وجوزه البصريون وهو الاخفش واختار مذهبه الشلوبين .(٥) والخضراوى(٦)

(١) انظر المساعد جـ٢ ص ٢٣٤

(٢) آيه ١٤ و ١٥ من سورة البلد .

(٣) البيت لمرار بن منقذ التميمى وهو من شواهد ابن يعيش جـ٦ ص ٦١ ، والعينى جـ ٢ ص ٤٩٩ والاشمونى جـ ٢ ص ٢٨٤ والهام جمع هامه وهى الرأس والضمير فيه راجع للرؤوس أو راجع الى قوم لان القوم يذكر ويؤنث والمقيل هو عتق الرأس وأصل المقيل مكان القيلولة .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور جـ ٢ ص ٢٤ — ٢٥

(٥) هو أبو على عمر بن محمد المعروف بالشلوبين ولد باشبيليه وأخذ عن السهيلى والجزولى وغيرهما ثم انتهت اليه رئاسة النحاة غير مدافع وبه ختم المجتهدون ومن مؤلفاته النحوية التوطئة والتعليق على كتاب سيبويه مات سنة ٦٤٥ هـ

(٦) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى الخزرجى من الجزيرة الخضراء أخذ عن ابن خروف وغيره والف الافصاح بفوائد الايضاح والاقتراح ملخص الايضاح ومات سنة ٦٤٦ هـ

مع تصحيحه وجوز بن خروف اذا لم يقع لبس نحو عجبت من جنون بالعلم زيد ، ومنع الكوفيون اعمال المنون وقالوا : ان العمل الموجود بعده لفعل مقدر فقد روا في قوله تعالى : (أو اطعام في يوم ذى مسغبة يتيما) اى يطعم يتيما ، ويرد هذا كون الاصل عدمه واعمال المصدر المنون أقيس من المضاف لانه يشبه الفعل بالتنكير ويشبه بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة . (١)

والقسم الثالث : المحلى بأل فحكمه حكم المصدر المنون برفع الفاعل وينصب المفعول فتقول : يعجبنى الضرب زيد عمرا ، والمعروف أن الكوفيين يمنعون اعماله ويجعلون ما جاء بعده من عمل لفعل مقدر كما سبق في المنون ونقل عن الفراء اجازة اعماله لكن على استقباح ، وأن البغداديين منعوه البتة ومن قال من البصريين بالمنع ابن السراج ومذهب سيبويه جواز اعماله بلا استقباح فتقول عجبت من الضرب زيد عمرا ، وحجة من قال بالمنع أن المصدر لا يعمل الا بالحمل على الفعل والفعل نكرة فلما عرف زال شبهه بالفعل وهذا يقتضى ايضا منع عمل المصدر المضاف ويرد هذا السماع كقول الشاعر : (٢)

ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار براخى الاجل

وخلاصة القول أن المصدر المقرون بأل قد اختلف النحاة فى جواز اعماله على أربعة أقوال :

الأول : أنه يجوز اعماله مطلقا وان كانت ال تبعد شبهه من الفعل لكون ال من خصائص الاسماء واعتماد هؤلاء فى الاستدلال على جواز الاعمال هذا النوع من المصدر هو وروده فى كلام العرب كما فى البيت السابق هذا مذهب سيبويه والمبرد وزعم الرضى أن المبرد يمنع ذلك . (٣)

(١) انظر المساعد على التسهيل جـ ٢ ص ٢٣٤ ، والهمع جـ ٢ ص ٩٣

(٢) والبيت من ابيات سيبويه المجهولة القائل واستشهد به أبو على الفارسى فى الايضاح جـ ١ ص ١٦٠ وفى الخزانة جـ ٣ ص ٤٣٩ وفى التصريح جـ ٢ ص ٦٣ والهمع جـ ٢ ص ٩٣ والاشمونى جـ ٢ ص ٢٨٤ ومعجم شواهد العربية ص ٣٦٢ والنكاية مصدر نكيت العدو ونكيت فيه اذا أثرت وهو يتعدى ويكون لازما يرا حتى الاجل يباعده ويطيله .

(٣) الكتاب جـ ١ ص ٩٩ والمقتضب جـ ١ ص ١٥٠ وشرح الرضى على الكافية جـ ٢ ص ١٩٧

١٩٧٦

الثانى : لا يجوز اعمال المصدر المقرون بال مطلقا وهذا قول البغداديين والكوفيين وجماعة من البصريين ووجهة نظرهم أن المصدر انما عمل لشبهه بالفعل وال المقرونة به تبعده عن شبه الفعل لكونها من خصائص الاسماء والقائلون بجواز اعماله يرجعون الى ورود عمله فى كلام العرب ويجعلون هذه العلة مقتضية لضعف عمله حينئذ .

الثالث : أنه يجوز اعماله مع قبح هذا العمل وهو قول أبى علي الفارسى وهو القول الثانى الا أنه وضع فيه كلمة القبح بدل كلمة الضعف .

الرابع : أنه يجوز اعماله اذا كان ال فيه معاقبة للضمير نحو انك والضرب خالدا لسيء اليه وهو قول ابن الطراوة واختاره أبو حيان . (١)

والصحيح أن اعمال المعرف بأل شاذ قياسا واستعمالا لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بأل .

واعلم أن المصدر ان كان مع الفعل فالعمل للفعل نحو ضربت ضربا زيدا فزيدا مفعول لضربت لا للمصدر لان الفعل قوى فى العمل ولانه لا يصح أن يحل محله أن والفعل أوما والفعل هذا متفق عليه .

وان كان المصدر مذكورا دون الفعل فوجهان :

الاول : أن العمل للفعل لانه الاصل وهذا مذهب ابن هشام فى القطر .

والثانى : العمل للمصدر لانه مذكور وبدل من الفعل كقولك : ضربا زيدا فزيدا اما مفعول لفعل مقدر (ضربت) لانه الاصل واما مفعول للمصدر لقيامه مقام الفعل كما فى قولك زيد فى الدار أبوه فأبوه فاعل فى الدار من حيث أنه ظرف بل من حيث انه قائم مقام استقر وهذا مذهب ابن مالك والخلاصة أن النحاة اختلفوا فى المصدر اذا كان بدلا من اللفظ بالفعل قيل لا ينقاس عمله وقيل

(١) انظر الهمع الهوامع جـ ٣ ص ٩٣ والتصريح جـ ٢ ص ٦٣ وعدة السالك جـ ٣ ص ٢٠٣

ينقاس فى الأمر والدعاء والاستفهام والانشاء والوعد والتوبيخ . (١)

ورجح ابن الحاجب فى الكافية أن العمل حينئذ للفعل وقال الرضى : انما كان العمل للفعل المقدر لما ذكرناه من تعذر تقدير المفعول المطلق بأن مع الفعل سواء كان الفعل ظاهرا أو مضمرا جائز الاظهار ورجح الاشمونى اعمال المصدر . (٢)

شروط عمل المصدر :

يشترط لعمل المصدر ثمانية شروط :

الشرط الأول : صحة حلول الفعل مع أن المصدرية والزمان ماضى أو مستقبل أو مع المصدرية والزمان حال فالاول نحو قولك أعجبنى ضربك زيدا أمس ، ويعجبنى ضربك عمرا غدا فانه يصح أن تقول مكان الاول أعجبنى أن ضربت زيدا أمس ومكان الثانى يعجبنى أن تضرب عمرا غدا .

ومثال الثانى وهو حلول ما المصدرية مع الفعل محله . قولك يعجبنى ضربك زيدا الآن اى مما تضربه الآن ، فهذا لا يمكن أن يحل محله أن ضربت لانه للماضى ولا أن تضرب لانه للمستقبل ولكن يجوز أن تقول فى مكان ما تضرب ولهذا منع ابن هشام عمل ضربا زيدا لان المصدر هنا انما يحل محله الفعل وحده بدون أو : ما وقد جعل ابن مالك فى التسهيل (٣) هذا الشرط غالبا حيث قال : والغالب أن يكن بدلا من اللفظ بالفعل تقديره به بعد أن المخففة أو المصدرية أو ما اختتها) ، يعنى أنه ليس تقديره بأحد الثلاثة شرطا فى عمله ولكن الغالب أن يكون كذلك فلا يلزم تقدير المصدر غير البدل بواحد من الاحرف الثلاثة واستند ابن مالك فى ذلك الى مجيئه غير محتاج بل سائغ فيه ذلك التقدير ومنه قول العرب (سمع أذني زيدا يقول كذا) اذ لا يسوغ أن تسمع أذنى فان الحال لا يسد مسد خبر المبتدأ الذى هو حرف مصدرى والفعل ،

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك جـ ٢ ص ١٠٢٤ والصبان جـ ٢ ص ٢٨٥

(٢) شرح الرضى جـ ٢ ص ١٩٧ والاشمونى جـ ٢ ص ٢٨٥

(٣) ص ١٤٢

وهذا حال كالحال فى ضربى زيدا قائما ، والتقدير سمع أذنى زيدا حاصل اذ كان أو إذا كان يقول كذا وهذا من اضافة المصدر الى فاعله ونصب مفعوله .

وكذلك نحو ان ضربك زيد قبيح وكان اكرامك بكرا حسنا فهذه المصادر عامله مع أنه يمتنع تأويلها بالفعل لالتزام العرب عدم وقوعه فى هذه المواضع لانهم لا يقولون أن اضرب العبد مسيئا ولا يوقعون أن وصلتها بعد ان وكان الا مفصولة بالخبر نحو " ان لك أن لا تجوع فيها " (١)

وهذا الشرط انما هو شرط فى عمله فى غير الظرف أو الجار والمجرور أما عمله فيهما فلا يشترط فيه شئ لانهما يكتفيان برائحة الفعل ، وهذا التقدير بالحرف المصدر ان أردت بالمصدر الدلالة على حدوث الحدث فى الزمن الحاضر أو حدوث الحدث فى الزمان الماضى أو المستقبل .

وان أردت بالمصدر الدلالة على ثبوت ما يدل عليه من الحدث نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار فانه حينئذ لا يصلح لان يحل محله فعل لا مع ما ولا مع أن لان طبيعة الفعل دالة على الحدوث وأنت لم ترده .

واذا اردت بالمصدر الدلالة على حدوث الحدث فى الزمن الحاضر لزمك أن تقدر بما المصدرية مع الفعل المضارع لانها صالحة للاستعمال فى الاحوال كلها ولا تقدر أن المصدرية لانها لا تصلح لهذا الموضع لانها مع الفعل الماضى تبقيه على حاله وهو الدلالة على الزمن الماضى ومع الفعل المضارع تخلصه للدلالة على الاستقبال والغرض أنه اذا كان الزمن حالا لا تكون أن حالة مع الفعل محل المصدر بل ما ، وليس الغرض أن مالا تحل مع الفعل الا اذا كان الزمان حالا لانها تحل معه مطلقا غاية الامر أن أم الحروف المصدرية فحيث أمكن حلولها لا يعدل الى غيرها وهى إذا كان الزمان حالا غير ممكنة الحلول

(١) آية ١١٨ من سورة طه

وانظر المساعد على تسهيل الفوائد جـ ٢ ص ٢٣٠ وحاشية الخضرى جـ ٢ ص ٢٢

لمنافاتها له فعدل الى ما لانها لا تنافيه ولا غيره ومسألة التأويل بما عزيـــزة قل من ذكرها من النحاة .

وعند اراد تك بالمصدر الدلالة على حدوث الحدث فى الزمن الماضى أو المستقبل فانك تقدر الفعل الماضى مع أن المصدرية لانه هو الذى يدل على هذا الزمن وتقدير الفعل المضارع مع أن المصدرية اذا كنت تريد الدلالة على حدوث الحدث فى الزمن المستقبل لان المضارع هو الصالح لهذا الزمن .(١)

الشرط الثاني : أن لا يكون المصدر مضمرا بل يكون مظهرا لان المضمر ليس فيه لفظ الفعل ولا تقول : ضربى زيدا حسن وهو عمرا قبيح وأجاز الكوفيـــون أعماله مضمرا فيقولون : مرورى بزيد حسن وهو بعمرو قبيح فيعلقون البـــاء (بهو) واستدلوا على ذلك بقول زهير :

وماالحرب الا ماعلمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم

اى وماالحديث عنها وهذا البيت نادر قابل للتأويل فلا يبنى عليـه قاعدة وخرج البصريون على تعليق عن ومجرورها بمحذوف أى أعنى عنها أو بالمرجم ضرورة وأجاز أبو على الفارسى فى روايـة والرمانى (٢) وابن جـــنى فى الخصائص اعماله فى المجرور ، دون المفعول الصريح ويفهم من مذهبهـم جواز اعماله فى الظرف اذ لا فرق بين الظرف والجار والمجرور وأجازه جماعة وقد اطلق النحويون النقل عن الكوفيين فى اعمال ضمير المصدر مع اختلاف النقل عنهم فى اعمال صريحة .(٣)

الشرط الثالث : أن لا يكون محدودا بالتاء التى للوحدة فلو حد بالتاء لـم يعمل لان صيغته حينئذ ليست الصيغة التى هى أصل الفعل فلو كانت التاء فى أصل بناء المصدر كرحمة ورغبة ورهبة عمل لعدم الوحدة حينئذ فلا يكـــــون

(١) انظر الخضرى جـ٢ ص ٢٢ وعدة السالك جـ٢ ص ٢٠١ — ٢٠٢

(٢) الرمانى هوأبوالحسن على بن عيسى نشأ بالرمان (بعد ينقواسط) ثم وفد الى بغداد فأخذ عن الزجاج وابن دريد وابن السراج وغيرهم ونبغ فى العربية ومال الى الفلسفة كان معتزليا وظهر ذلك فى دراسته ومن مؤلفاته شرح كتاب سيبويه وشرح المقتضب للمبرد وشرح أصول ابن السراج توفى ببغداد سنة ٣٨٤هـ

(٣) انظر المساعد على التسهيل جـ ٢ ص ٢٢٦

محدودا . (١)

وشذ قول الشاعر : (٢)

يحابي به الجلد الذى هوحازم بضربة كفيه الملا نفس راكب

وقد أعمل ضربة وهو محدود وهذا شاذ لا يقاس عليه .

الشرط الرابع : أن لا يكون مصغرا بل يكون مكبرا فلا يقال : عرفت ضريبك زيدا لقوة جانب الاسمية بالتصغير كما قوى بالاضمار ليعد شبهه عن الفعل بالتصغير الذى هو من خواص الاسماء وقيل يعمل مصغرا ويوافقه رويدا زيدا . (٣)

الشرط الخامس : أن يكون المصدر مفردا فلا يعمل مثنى ولا مجموعا قياسا على المصغر لأن كلا منهما مباين للفعل لان تثنيته وجمعه يخرجانه عن صيغته الأصلية التى هى أصل الفعل وأجاز كثير من النحاة اعماله منهم ابن عصفوروابن مالك واستدلوا على ذلك بقول الشاعر : (٤)

(١) الأشمونى مع الصبان جـ ٢ ص ٢٨٦

(٢) والبيت قائله لم ينسبه أحد وهو من شواهد العينى ومحل الشاهد هو قوله بضربة كفيه الملا . وقائل هذا البيت يصف رجلا كان معه ماء وقد احتاجه وأصل تركيب البيت هكذا : يحابي بالماء نفس راكب الجلد الذى هو حازم بضربة كفيه الملا والضمير فى به للماء وضربة كفيه مصدر أضيف الى فاعله ونصب الملا مفعولا وهو شاذ ويحابي أراد يحيى من الاحياء الجلد الصلب والحازم الضابط لاموره والملا بالقصر التراب ونفس راكب مفعول يحابي وقائل هذا البيت يصف رجلا كان معه ماء وقد احتاجه آخر للشرب فاعطاه إياه وتيمم بدلا من أن يتوضأ فأحيا نفس ذلك الذى يحتاجه وقد خطأ صاحب الدرر العينى والصبان وليس فى اعادة الضمير (به) على الماء وأنه خطأ فى الرواية وصحته : بها والضمير يعود على الروية فى بيت قبله وأنه أحيا نفسه ولكن قد جاءت الرواية (به) فى صحيح المراجع واتفقت على أنه أحيا به نفس راكب معه .

(٣) انظر حاشية الصبان على الاشمونى جـ ٢ ص ٢٨٦

(٤) البيت للاعشى فى مدح هودة بن على الحنفى الديوان ١٠٩ والبيت من شواهد الخليش وابن مالك فى شرح الكافية جـ ٢ ص ١٠١٦ والرواية فى

العيني

===

قد جربوه فما زادت تجاربهم أبا قدامة الا المجد والقنعـــا

ومنه قولـه : (٢)

وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب أخاه بيثـــرب

وقالوا ايضا انه وان زالت معه الصيغة الاصلية فالمعنى معها بـــاق ومتضاعف بالجمعية لانه جمع الشيء بمنزلة ذكره متكررا بعطف .

والصحيح المنع ويؤول ما ورد من ذلك على النصب بمضمر .

الشرط السادس : أن لا يكون موصوفا قبل العمل اى قبل أخذه ما يتعلـق به من مجرور وغيره وذلك لان النعت من خصائص الاسماء المبعدة عن الفعـل وانما لم يؤثر بعد تمام العمل لضعفه بتأخره عن استقرار العمل فلا يجـــوز العمل فى قولك عجبت من ضربه الكثير زيدا لان معمول المصدر بمنزلة الصلـة من الموصول فلا يفصل بينهما بالنعت وغيره من التوابع بل يجوز العمل فـــى عجبت من ضربك زيدا الكثير . (٢)

الشرط السابع : أن لا يكون مفصولا عن معموله باجنبي ولهذا رد على الزمخشري القائل بأن " يوم تبلى السرائر " (٣) معمول لرجعه لانه فصل بينهما بخبر ان كما لا يجوز أن تجعل هذا الظرف متعلقا بقادر وذلك لان المعنى عليه أن قدرته على رجعه خاصة بهذا اليوم وهو معنى غير صحيح وانما يتعلق هـــذا الظرف بمحذوف تقديره انه على رجعه لقادر مرجعه يوم تبلى السرائر . والصلة فـــى اشتراط هذا الشرط أن عمل المصدر بالحمل على الفعل فهو فرع فى العمـــل والفرع يقصر عن العمل مع الفصل بينه وبين المعمول . (٤)

=== الديوان وجربوه الخ ، الا الحزم بدل المجد يعنى جربو فى مختلف الشدائد والازمات فما كشف تجاربهم الا عن الحزم والفضل ، والحـزم ضبط الامر وأخذه بالثقة والقنع الفضل .

(١) والبيت للاشجعى كما فى اللسان جـ٢ ص٨ وفى مجمع الامثال جـ٢ص ٣١١ السجية الخصلة والخليقة وعرقوب الرجل يضرب به المثل فى خلف الوعـد ويثرب بالثاء اسم قديم للمدينة المنورة وفى اللسان بالتاء وهو اسم موضع باليمامه .

(٢) انظر الاشمونى مع الصبان جـ ٢ ص ٢٨٦

(٣) آيه ٩ من سورة الطارق .

(٤) انظر شرح الفاكهى على القطر جـ٢ص ١٩٣

الشرط الثامن : أن لا يكون مؤخرا عنه اى عن معموله ولو ظرفا فلا يجوز أعجبنى زيدا ضربك لان معموله بمنزلة الصلة وهى لا تتقدم على الموصول وأجاز السهيلى تقديم الجار والمجرور واستدل بقوله تعالى :(لا يبغون عنها حولا) (١)

وقولهم اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا وأجاز الاخفش تقديم المفعول به على المصدر نحو يعجبنى عمرا ضرب زيد . (٢)

الشرط التاسع : أن لا يكون المصدر محذوفا وذلك لعدم وجود حروف الفعل ومعنى هذا أنك إذا احتجت الى تقدير عامل لم يجز لك تقديره مصدرا ولهذا أنكر المحققون على من زعم أن الباء فى البسملة متعلقة بمحذوف تقديره : ابتدائى بسم الله ثابت فحذف المبتدأ والخبر وأبقى معمول المبتدأ ورد أيضا من قال : مالك وزيدا أن التقدير وملابستك زيدا (٣) وجعلوا من الضرورة قول الشاعر : (٤)

هل تذكرون الى الدارين هجرتكم

وسحكم صلبكم رحمان قربانا

(١) آية ١٠٨ من سورة الكهف .

(٢) انظر المساعد جـ ٢ ص ٢٣٣

(٣) انظر شرح القطر ص ٢٦٥

(٤) البيت لجرير من قصيدة طويلة يهجو فيها الاخطل والديرين تثنية دير وهو معبد النصارى وفى بعض الروايات دارين وهو بفتح الدال المهملة وبعد الالف راء مكسورة موضع بالبحرين يؤتى منه بالطيب وصلبكم بالنصب مفعول سحكم والصلب جمع صليب وأصله بضمتين مثل نذير ونذر ولكنه تسكن اللام تخفيفا والمراد ذمهم بذلك والشاهد فى قوله رحمان قربانا مفعول لأجله اى لاجل القربان بمعنى التقريب اهـ حاشية السجاعى على القطر ص ١٠٠ — ١٠١

والحق أنه يجوز تقديم معمول المصدر اذا كان ظرفا لانه مما يكفيه رائحة الفعل والمصدر يعمل فى الظرف من غير احتياج الى تأويله بأن أو ما والفعل لان الظروف يعمل القوى والضعيف فيه لتنزيله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه .

النوع الرابع من عوامل الاسماء الجامدة اسم المصدر

وهو ما ساوى المصدر فى الدلالة على معنى المصدر وهو الحدث وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما فى فعله من الحروف .

وخرج بقيد الدلالة على معنى المصدر مالا يدل على ذلك وقد يطلق عليه اسم مصدر لاشتماله على حروفه ودلالته على ما يتعلق به كاسم مايفعل به كالدهن والكحل بضم أولها فان كلا منهما وان اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات وكذلك ما يفعل فيه كلفات وهى ما تكفت فيه الاشياء أى تجمع وتحفظ فان وجد ما ظاهره عمل هذا النوع مثل أعجبنى دهن زيد لحيته وكحل هند عينها وقوله تعالى : (ألم نجعل الارض كفاتا أحياء وأمواتا) (١) فالمنصوب بعدها عامله محذوف دل عليه المذكور أى دهن وكحلت وتكفت .

ومقتضى هذه العبارة السابقة فى التعريف أن مدلول اسم المصدر الحدث كالمصدر وسيأتى قريبا بيان الخلاف فى ذلك .

وخرج بقيد لفظا أو تقديرا نحو قتال فانه مصدر خلا من مدة التى فى قاتل لفظا لا تقديرا لانها مقدرة ولذا نطق بها فى بعض المواضع نحو قاتل قيتالا وضارب ضيرابا لكنها انقلبت ياء لانكسار ما قبلها ، وهذا لا يسمى اسم مصدر .

وخرج بقيد (بدون عوض) نحو عدة فانه مصدر خلا من واو وعد لفظا وتقديرا ولكن عوض منها التاء فهو مصدر لا اسم مصدر وكذا نحو تعليم مصدر علم والتاء فى أوله عوض عن التضعيف أى عن احدى اللامين وأما المدة التى قبل الآخر

(١) آيه ٢٥ من المرسلات .

فليست للتعويض بدليل ثبوتها فى المصدر حيث لا تعويض كالانطلاق والاكرام والاستخراج ويبدو من هذا أن العوض قد يكون آخرا كعدة وقد يكون فى أول الكلمة نحو تعلم تعليما وسلم تسليما فانه نقص عن فعله احدى اللامين المكررين ولكن عوض عنها التاء فى أوله بخلاف نحو عون ووضوء وغسل وقبلة وكلام من قولك توضأ وضوءا وأعان عونا واغتسل غسلا وقبّل قبلة وتكلم كلاما فان هذه تدل على ماتدل عليه التقبيل والاعانة والتوضوء والاغتسال والتكليم فانها أسماء المصادر لخلوها لفظا وتقديرا من بعض ما فى الافعال وحق المصادر تضمن مافى الفعل بمساواة نحو توضأ توضأ وبزيادة نحو اعلم اعلاما فان نقص عن فعله فان عوض عن الناقص أو قدر فيه فمصدر والا فاسم مصدر . (١)

وقد قسم بعض النحاة اسم المصدر على ثلاثة أنواع :

الاول : علم على المعنى كيسار وفنجار وحماد وبرة وسبحان الاول علم لليسر والثانى علم للفجور والثالث علم للمحمدة ، والرابع علم للبر والخامس علم للتسبيح وهذا لا يعمل اتفاقا لعدم دلالته على الحدث الذى يقتضى المعمولات ولمخالفته المصدر الاصلى فى عدم قصد الشياع وأنه لا يضاف ولا يقبل الـ ولا يقع موقع الفعل ولذا لم تقم مقامها فى توكيد الفعل وتبيين نوعه أو مراته .

الثانى : ما كان مبدوءا بميم زائدة لغير مفاعلة كمضرب ومقتل ومحمدة وهذا كالمصدر فى العمل اتفاقا لانه مصدر فى الحقيقة عند جمهرة النحاة ولكن ابن هشام وبدر الدين ابن مالك جعلا هذا النوع اسم مصدر مع أن النحاة يسمونه مصدرا . وذهب الى هذا الاشمونى فى شرح الالفية ، وأما المبدوء بالميم الدالة على المفاعلة فهو مصدر نحو المضاربة والمقاتلة والمشاركة فانها مصادر قياسية لضارب وقاتل وشارك ومثال اعمال هذا المصدر الميمى قوله . (٢)

أظلومُ إنّ مُصابَكُمْ رَجُلاً ... أهدى السَّلامَ تحيَّةً ظُلْمُ

(١) انظر الاشمونى مع حاشية الصبان جـ ٢ ص ٢٨٧ والمساعد جـ ٢ ص ٢٣٩ ومابعدها .

(٢) البيت لحارث بن خالد المخزومى ونسب الحريرى للعرجى ونفاها العينى

===

والثالث : من أقسام اسم المصدر ما كان بزنة حدث الثلاثي مع أن فعله زائد على الثلاثة مثل غسل ووضوء وكلام وسلام من اغتسل غسلا وتوضأ وضوءا وتكلم كلاما وسلم سلاما ومثل عطاء وجواب من أعطى وأجاب فالغسل مثلا بزنة القرب والوضوء بزنة الدخول ويمكن تسمية هذا القسم بما نقص عن حرف فعله .

وهذه الاقسام لم أر لها وجها لان القسم الاول نحو فجار وبر ينطبق عليه تعريف اسم المصدر اذا كان فعلهما فجر وبر وهو ظاهر ما يدل عليه قولهم بمعنى الفجور والبر الا أن كان فعلهما أفجره وأبره وأما القسم الثاني فمصدر حقيقة ولا وجه لمخالفة الجماهير ولا خلاف في عمله وهو المصدر الميمي لانه يساوي المصدر في المعنى والشياع وقبول أل والاضافة والوقوع موقع الفعل وتسميته اسم مصدر مجاز فالاول لا يعمل باتفاق والثاني يعمل باتفاق ، ولم يبق الا القسم الثالث وفي اعماله خلاف منعه البصريون الا في الضرورة وأجاز الكوفيون والبغداديون الحاقا بالمصدر ومنه قوله . (١)

أكفرا بعد رد الموت عني ... وبعد عطائك المائة الرتاعا

=== وذكر في معجم شواهد العربية أنه في ديوان المرجى ١٩٣

أظلوم الهمزة للنداء وظلوم منادى مبني على الضم وهو وصف من الظلم ، والبيت جرى فيها نقاش بين المازني والتوزي في حضرة الواثق . انظر الخزانة جـ ١ ص ٢١٧ والشاهد في مصابكم حيث عمل فعله وهو مصدر ميمي والتقدير ان اصابتكم رجلا وأهدى السلام في محل نصب صفة لرجلا وتحية نصب على حد قعدت جلوب وقيل انه منصوب على الحال وظلم خبر ان مرفوع . والصواب كما رواه ابن السراج ﴿أ ظليم لانه مرخم ظليمة اسم امرأة يشبب لها .

والبيت في الاصول لابن السراج ١/ ١٣٩ والتبصرة للصيمري ١/ ٢٤٥ والتصريح ٢/ ٦٣ والهمع ٢/ ٩٤

(١) البيت من الوافر من قصيد للقطامي عميرة بن شييم من بني تغلب وكان يمدح زفر بن الحارث الكلابي وقد أسره في حرب فمن عليه وأعطاه مائة من الابل ، والمائة منصوب بعطائك . انظر الاشموني جـ ٢ ص ٢٨٨ مع حاشية الصبان والمساعد على التسهيل جـ٢ ص ٢٣٨ والكتاب جـ١ ص٣٣١ وأمالي الشجري جـ٢ ص ١٤٢ والخزانة جـ ٣ ص ٤٤٤

وزعم ابن مالك وابنه وتبعهما الدماميني أن عطاء مصدر وأن همزته حذفت تخفيفا وهو خلاف ما صرح به غيرهم من النحويين وقال الدماميني ينبغي في تعريف اسم المصدر أن يقيد الناقص بأكثر من حرف كما قيده المصنف في شرح التسهيل كالوضوء والغسل والكلام والعرف والعون والكبر لبعد ما بينها وبين أفعالها اى توضأ واغتسل وتكلم واعترف وأعان وتكبر .

وأما نحو العطاء والثواب فمصدر ان لقربهما من الفعل اذ الاصل اعطاء وا ثواب فحذف زائدهما وهو الهمزة وحرك ما بعدها ليصح الابتداء به واعمال اسم المصدر قليل وان كان قياسا . (١)

ومن شواهد اعمال اسم المصدر حديث الموطأ (من قبلة الرجل امرأته الوضوء) (٢) فامرأة منصوب بقبلة ومنه قول الشاعر : (٣)

اذا صح عون الخالق المرء لم يجد عسيرا من الآمال الا ميسرا

ومثله قول الاخر : (٤)

بعشرتك الكرام تعد منهم فلا ترين لغيرهم ألوفا

(١) انظر ابن عقيل مع حاشية الخضرى جـ ٢ ص ٢٣

(٢) هذا أثر رواه الموطأ عن عبد الله ابن عمر . انظر الموطأ جـ ١ ص ٥٠ مع شرح السيوطى .

(٣) البيت قائله مجهول ومحل الشاهد عون الخالق المرأ حيث أعمل اسم المصدر وهو عون عمل الفعل فنصب به المفعول . وهذا من شواهد ابن عقيل فى شرح الالفية .

(٤) البيت لا يعرف قائله وهو من شواهد ابن عقيل فى شرح الالفية والشاهد فى قوله بعشرتك الكرام حيث اعمل اسم المصدر وهو عشرة عمل الفعل فنصب المفعول به وهو الكرام بعد اضافته للفاعل . وقوله فلا ترين جواب شرط محذوف تقديره اذا كان الامر كذلك فلا يرين .

والفرق اللفظى بين المصدر واسم المصدر واضح ولكن الفرق المعنوى يحتاج الى بيان والنحاة اختلفوا فى مدلول كل من المصدر واسم المصدر فقال قوم مدلول المصدر نفس الحدث الواقع من الفاعل من حيث تعقله بالمنسوب على وجه الابهام ولذا يقتضى الفاعل والمفعول ويحتاج الى تعيينهما فى استعماله

ومدلول اسم المصدر هو لفظ المصدر فالغسل يدل على لفظ الاغتسال الدال على الفعل الحاصل من المغتسل والوضوء يدل على لفظ التوضوء الذى يدل على الحدث الذى هو الفعل الحاصل من الفاعل ، وقيل ان اسم المصدر موضوع لنفس الحدث من حيث هو لا باعتبار تعلقه بالمنسوب اليه وان كان تعلقا فى الواقع ولذا لا يقتضى الفاعل والمفعول وتعيينهما ، ويجب فى المصدر من ناحيته اللفظية أن يشتمل على جميع الحروف الاصلية والزائدة فى فعله لفظا أو تقديرا وقد يزيد عنها كاكرمه اكراما ولا يمكن أن ينقص بدون تعويض .

وأما اسم المصدر فهو كالمصدر فى معناه من حيث دلالته على الحدث المجرد من الزمان أو المكان ويخالفه فى لفظه ينقص حروفه عن حروف فعله بدون تعويض ويرى بعض المحققين أن اسم المصدر يدل مباشرة على لفظ الحدث كما سبقت الاشارة اليه وأما دلالته على الحدث فجاءت بواسطة دلالته على المصدر (١)

ونقل السيوطى عن بهاء الدين ابن النحاس (٢) قوله :

(الفرق بين المصدر واسمه أن المصدر فى الحقيقة هو الفعل الصادر عن الانسان وغيره كقولنا ان ضربا فى قولنا يعجبنى ضرب زيد عمرا فيكون مدلوله

(١) انظر عيسى على التصريح جـ ٢ ص ٦١ — ٦٢ والاشباه والنظائر جـ ٢ ص ١٧٦

(٢) هو أبو عبد الله بهاء الدين بن ابراهيم الحلبى أخذ العربية عن ابن عمرون والقراءة عن الضرير وسمع من غيرهما ودخل مصر وتلقى عن مشايخها ثم صار امام المصريين فى العربية ولم يصنف ابن النحاس الا ما أملاه على المقرب لابن عصفور توفى بمصر سنة ٦٩٨ هـ ترجمته فى بقية الوعاة وفوات الوفيات وشذرات الذهب .

معنى وسموا ما يعبر به عنه مصدرا مجازا نحو ضرب فى قولنا ان ضربا مصدر منصوب اذا قلت ضربت ضربا فيكون سبحانه لفظا واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الانسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذى هو صادر عن المسبح لا لفظ (ت س ب ي ح) بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزيه ثم قال بعد ذلك قال ابن الحاجب فى أماليه الفرق بين قول النحويين مصدر واسم مصدر أن المصدر الذى له فعل يجرى عليه كالانطلاق فى انطلق واسم المصدر اسم المعنى وليس له فعل يجرى عليه كالقهقرى فانه لنوع من الرجوع ولا فعل له يجرى عليه من لفظه ، وقد يقولون مصدر واسم مصدر فى الشيئين المتغايرين لفظا أحدهما للفعل والآخر للآلة التى يستعمل بها الفعل كالطُّهور والطَّهور ، والأَكل والأُكل ، فالطهور بالضم المصدر والطهور اسم ما يتطهر به والأُكل المصدر والأَكل كل ما يؤكل وهو بضمتين واسكان الثانى .(١)

ويبدو مما تقدم أن كلمة (ضربا) هى المسمى اللفظى المجازى لكلمة مصدر ومقتضى هذا أن كلمة مصدر اسم له مدلولان أحدهما معنوى محض وهو الحدث المجرد وهذا الحدث هو المسمى الحقيقى لا المجازى لكلمة مصدر ، والمدلول الآخر لفظى وهو اللفظ الذى تنطق به أو تكتبه والذى نقول فى اعرابه انه مصدر منصوب وهو المصدر المجازى والمراد منه المصدر الحقيقى المنوى : ثم قوله واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الانسان وغيره كسبحان الخ يفهم من هذا كله أن اسم المصدر كالمصدر المجازى السالف كلاهما يدل على الحدث المجرد مباشرة من غير واسطة وقد تقدم قول بعض النحاه من أن اسم المصدر يدل مباشرة على لفظ المصدر لا على الحدث المجرد وأن دلالته على لفظ المصدر تؤدى تبعا الى الدلالة على معنى المصدر وبذلك تكون دلالته على الحدث المجرد دلالة غير مباشرة وانما هى بالواسطة من طريق المصدر وكون اسم المصدر دالا على الحدث هو المناسب لعمله والمراد بالدلالة على الحدث ولو بواسطة كما تقدم .

(١) الاشباه والنظائر جـ ٢ ص ١٧٦

النوع الخامس من الاسماء الجامدة العاملة اسماء الافعال والعرب تحذف الافعال اتساعا فى الكلام وتجعله لها أسماء تدل عليها كدلالة الاسماء على مسمياتها لان المتكلم قد يقصد المبالغة ويريد أن يعبر عن مقصوده بأوجز لفظ والسر فى هذا أن اسم الفعل يدل على شدة وقوع الحدث وهذه هى الحاجة الى وضع أسماء الافعال وهى الاختصار والمبالغة ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة والتثنية والجمع بلفظ واحد وبصورة واحدة وقد عرف النحاة اسم الفعل بأنه ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا وليس فضلة ولا متأثرا بعامل ولا متصرف تصرف الافعال ولا تصرف الاسماء بمعنى أن اسماء الافعال تقوم مقام الفعل فى الدلالة على معانيها وفى عملها ولا تتصرف فى نفسها ولا فى معمولها بل تلزم ما وضعت عليه من لفظ ويتأخر المعمول فلا تكون مبتدأ ولا فاعلا ولا غير ذلك . (١)

اشتد جدل النحاة فى بيان حقيقة أسماء الافعال فمنهم من اعتبرها منزلة بين المنزلتين وسماها الخالفة فاعلن أنها قسم رابع من أقسام الكلمة والصحيح أنها أسماء ويدل على اسميتها قبول بعض علامات الاسم كالتنوين والتعريف ومخالفة أوزانه أوزان الفعل . (٢)

والحكم باسميتها جار على مذهب البصريين وقال الكوفيون : هى أفعال نظرا الى معانيها ، وحكمها غالبا فى التعدى واللزم واظهار فاعلها واضماره حكم الافعال التى توافقها معنى ، والقيد بالغالبية لاخراج آمين لأنه لازم وموافقه متعد وهو استجب .

وفى مدلول اسماء الافعال مذاهب للنحاة أشهرها سبعه :

المذهب الاول : أن مدلولها معنى الفعل بواسطة دلالته على لفظ الفعل وهذا رأى جمهور البصريين .

(١) انظر الفاكهى على القطر جـ ١ ص ١٨٨

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة .

المذهب الثاني : أن مدلولها معنى الفعل مباشرة بغير واسطة وهذا ينسب الى سيبويه .

المذهب الثالث : أن مدلولها المصادر والمصادر نائبة عن الافعال والمراد بأسماء الافعال الافعال اللغوية التي هي المصادر وهذا فيه نظر لان المصادر لم توضع للدلالة على الزمان فلو كان اسم الفعل قد وضع للدلالة على المصدر لم يكن دالا على الزمان ولم يكن منه الماضي والمضارع والامر وشيء آخر يدل على فساد هذا المذهب هو أن المصادر النائبة عن الافعال معربة نحو ضربا زيدا وأسماء الافعال مبنية .

المذهب الرابع : أنها أفعال حقيقة لانها تدل على مايدل عليه الفعل من الحدث والزمان وهذا ماذهب اليه الكوفيون ، أقول هذا القول محض مكابرة لان اسماء الافعال استعملت استعمال الاسماء من حيث أنها تنون تارة ولا تنون أخرى ومن حيث انها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة وأن الطلبي منها لا تلحقه نون التوكيد .

المذهب الخامس : أن مدلولها لفظ الفعل فصه مثلا اسم للفظ اسكت .

المذهب السادس : أن ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر يطلق على اسميته كرويد زيدا ودونك زيدا وما عداه فعل كنزال وصه .

المذهب السابع : أنها قسم برأسها وتسمى مخالفة الفعل ونائبة في الدلالة على معناه (١) وهذا مذهب ابن صابر . (٢)

أقول : الصحيح أن مدلول اسم الفعل هو لفظ الفعل كما هو ظاهر من التسمية ومن التعريف لان المتبادر من نيابته عنه أنه يفيد ما يفيده من الحدث والزمان وهو صادق بالقول بأن مدلوله لفظ الفعل وثمرة الخلاف تظهر

(١) انظر الاشموني مع حاشية الصبان جـ ٣ ص ١٩٥

(٢) هو أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي ولم يذكر السيوطي تاريخ ميلاده ووفاته ولا بلده . انظر البغية ص ١٣٤

فى اعرابها لانها ان قلنا أنها اسماء افعال على مذهب الجمهور فلا محل لها من الاعراب وعلى أن مدلولها مصدر نصب كالمصدر كما سيأتى تفصيل ذلك واختلفوا فى هل لها محل من الاعراب أو لا ؟

فذهب كثير من النحويين منهم الاخفش وابن مالك الى أنها لا محل لها من الاعراب وهذا الرأى مبنى على أنها أفعال حقيقة أو أنها أسماء لألفاظ الافعال .

وذهب المازنى (١) ومن وافقه الى أنها فى محل نصب بفعل محذوف .

وهذا المذهب مبنى على أنها نائبة عن المصادر ، وقيل انها فى محل رفع بالابتداء والاسم المرفوع بعدها مسد مسد الخبر وهذا القول مبنى على أنها دالة على معانى الافعال وقال الشيخ الصبان ولم يظهر لى وجه بناء القول بأنها فى موضع رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر على القول بأنها اسماء لمعانى الافعال كالافعال بل الظاهر أنها لا موضع لها من الاعراب كالافعال . (٢)

وتنقسم أسماء الافعال بحسب نوع الفعل الى ثلاثة أقسام :

الأول : اسم فعل أمر وهذا أكثر ورودا فى كلام العرب نحو آمين بمعنى استجب وصه بمعنى اسكت وعليك وعندك ودونك وهمي بمعنى أقبل وجميع هذه الالفاظ وغيرها من المنقول والمرتجل سماعية الا ماجاء على وزن فعال مبنيا على الكسر بشرط أن يكون له فعل ثلاثى تام متصرف نحو جدار وتزال وزحام فان هذا قياسى مطرد .

(١) المازنى هو : أبو عثمان بكر بن محمد مولى بنى سدوس ولد بالبصرة وتربى فى بنى مازن فنسب اليهم ، وروى عن أبى عبيدة والاصمعى والمبرد واليزيدى وكان اماما فى العربية ، ألف علل النحو وتفسير كتاب سيبويه وما يلحن فيه العامة والتصريف وتوفى سنة ٢٤٧ هـ .

(٢) الاشمونى مع الصبان ٢/ ١٩٦

الثانى : اسم فعل مضارع وهذا سماعى أيضا وقليل نحو أوه بمعنى أتألم وأف بمعنى أتضجر ووى بمعنى أعجب واسم الفعل المضارع والامر مبنيان وفاعلهما ضمير مستتر وجوبا .

والثالث : اسم فعل ماض نحو هيهات وشتان وهذا يكون فاعلـــه ظاهرا ومضمرا جوازا .

وينقسم اسم الفعل (١) من حيث الاصالة فى الدلالة على الفعـــل وعدم أصالتها الى مرتجل ومنقول .

فالمرتجل هو ما وضع من أول الامر اسم فعل ولم يستعمل فى غـــيره من قبل مثل شتان ووى ومه .

والمنقول ما وضع فى أول الامر لمعنى ثم نقل منه الى اسم الفعـــل والمنقول منه اما مجموع الجار والمجرور مثل عليك بمعنى تمسك أو الزم واليك بمعنى ابتعد وتنح ومنه الىّ بمعنى أقبل .

واما ظرف مكان نحو أمامك بمعنى تقدم وراءك بمعنى تأخر ومكانـــك بمعنى اثبت وعندك بمعنى خذ .

واما مصدر له فعل مستعمل من لفظه نحو رويدا لغير تنوين بمعنى تمهل وبمعنى أمهل وأصله ارواد مصدر الفعل الرباعى أرود ثم صغر المصدر

(١) ومن حيث التعريف والتنكير الى ثلاثة انواع :

النوع الاول : ما هو واجب التنكير وذلك نحو ويها وواها .

النوع الثانى : ما هو واجب التعريف وذلك نحو نزال بتراك وبابهما .

النوع الثالث : ما هو جائز التعريف والتنكير نحو صه وايه وأف ومه فمانون منها وجوبا أو جوازا فهو نكره وما لم ينون منها وجوبا فهو معرفة .

وذهب بعض العلماء الى أن اسماء الافعال كلها معارف منونة ، كانت أو غير منونة وانها أعلام كل لفظ منها علم شخص كنزال على لفظ معين وهو انزل وصه علم على لفظ معين وهو اسكت وقيل كل لفظ علم على جنس لان نزال علم على جنس النزول كسبحان علم جنس التسبيح والتنوين وعدمه سماعى لا قياسى .

اروادتصغير ترخيم بحذف حروفه الزائدة فصار رويد ثم نقل بغير تنوين الى اسم الفعل .

وقد ينقل اسم الفعل من مصدر ليس له فعل من لفظه لكن له فعل من معناه مثل كلمة يله بدون تنوين بمعنى اترك تقول يله زيدا فقد اعتذر ، فانه في الاصل مصدر فعل مهمل مرادف لدع واترك يقال يله زيد بالاضافة الى المفعول ثم قيل يله زيدا بنصب المفعول وبناء يله على أنه اسم فعل . (١)

وقد يكون النقل عن حرف التنبيه نحو ها الكتاب اى خذ .

والمنقول لا يكون الا للامر وكذلك المعدول وأما المرتجل فيكون للامر الماضى وللمضارع كما سبق .

والكفاف التى تلحق اسم الفعل المنقول تتصرف بحسب المخاطب افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا وفى المنقول من هاء التنبيه ورويدك غير لازمة لان النقل من المصدر وحرف التنبيه وقع مجردا من الكاف فلم تصر جزء من الكلمة لذا يجوز انفكاكه عنها فنقول رويد أخاك وها الكتاب .

وأما فى اليك ودونك ونحوهما من المنقول من جار أو ظرف فهى لازمة له لان الفعل وقع فيه مصحوبا بها فصار معها كلمة واحدة يراد بها الامر ولذا لا يجوز انفكاكه عنها .

(١) انظر الفاكهى على القطر جـ ٢ ص ١٨٨ وما بعدها واعلم أن رويد تستعمل على اربعة أوجه :
الاول : أن يكون اسم فعل مبنيا على الفتح لوقوعه موقع فعل الامر وينصب ما بعده نحو رويد زيدا على تقدير أرود .
الثانى : أن يكون حالا اذا حذف الموصوف فتقول صارو رويدا اى صاروا تروديين .
الثالث : أن يكون صفة فيعرب لانه لم يقع موقع المبنى فيستحق البناء ،
والرابع : أن يكون مصدرا مضافا أو مفردا .
فالاول نحو رويد زيد بمنزلة ضرب زيد والثانى كقولك رويدا يازيد كما تقول ضربا يا زيد .

ويجوز فى ها أن تجرد من الكاف فتكون بلفظ واحد للجميع وأن تلحقها الكاف فتتصرف بحسب المخاطب ويصح أن يقال فيها (هاء) بلفظ واحد للجميع وأن تلحق الكاف فتتصرف بحسب المخاطب ، والا فصح أن تتصرف فيقال (هاء) للواحد (وهاؤما) للمثنى و(هاؤم) للجمع الذكور (وهاؤن) لجمع الاناث .

وفى محل الكاف المتصلة بهذه الكلمات السابقة أقوال :

أحدها : رفع على الفاعلية وعليه الفراء ولكن هذا القول ضعيف لان الكاف ليست من ضمائر الرفع .

والثانى : أنه مجرور لمحكاية الاخفش خبر تابعه من العرب الفصحاء (علي عبد الله زيدا) بجر عبد الله و (علي) جار ومجرور لان باء المتكلم مجرورة وزيدا مفعول به لاسم الفعل وعبد الله بدل من باء المتكلم فظهر بهذا أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه ، والجر على الاصل وهو بالاضافة فى نحو رويدك وفى نحو عليك بالحرف ولكن ابدال عبد الله من الياء فى المثال السابق فيه نوع من الشذوذ لانه يدل ظاهر من ضمير الحاضر يدل كل غير مفيد للاحاطة وتجويز ذلك هو رأى الاخفش والاقرب جعله عطف بيان خروجا من الخلاف .

والقول الثالث : أن موضعه نصب عند الكسائى على المفعولية والفاعل ضمير مستتر والتقدير : عليك الزم انت نفسك ويرد هذا القول أن بعضها لازمه نحو مكانك بمعنى اثبت وأمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر وكذلك يرد على هذا القول قولهم عليك زيدا بمعنى خذ وخذ لا يتعدى الا الى واحد ، والقول بأن موضع الكاف رفع أو نصب بالنظر الى ما بعد النقل الى اسم الفعل والقول بأن موضعه جر بالنظر الى ما قبل النقل لان اسم الفعل لا يعمل الجر . (١)

(١) انظر الاشمونى مع حاشية الصبان جـ ٣ ص ٢٠١ — ٢٠٢ واسم الفعل فى الأمر والنهى لا يستعمل الا للمخاطب لانه موضوع لامر المخاطب ونهيه فجرى مجرى الاصوات التى لا تستعمل الا للغائب ولا يجوز أن تقول رويده وشذ عليه رجلا ليسنى .

والثانى : أن الفعل يعمل مذكورا أو محذوفا بل قد يجب حذفه وهو عامل فى مذكور نحو لقيت محمدا واذا محمدا لقيت فأكرمه ، واسم الفعل لا يعمل الا مذكورا .

الرابع : أن أبنية الافعال تختلف لاختلاف الزمان نحو علم يعلم اعلم واسم الفعل فلا تنصرف ولا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان .

الخامس : أنه يجوز توكيد الفعل باسم الفعل فتقول مثلا اسكت صه وانزل نزال ولا يجوز تأكيد اسم الفعل بالفعل .

السادس : أن الفعل ينصب المضارع فى جوابه اذا دل على الطلب فتقول انزل فأكرمك ولا ينصب المضارع فى جواب اسم الفعل ولو دل على الطلب.(١)

النوع السادس : من الاسماء الجامدة العاملة أسماء الشرط .

والشرط بفتح الراء أو سكونها تدل مادته بمختلف صيغها وحركاتها فى أصل اللغة على معنى العلامة الدالة المميزة ومنه أشراط الساعة اى للحوادث الدالة على قربها كما فى قوله تعالى : (فهل ينظرون الا الساعة أن تأتيهم بغتة فقد جاء أشراطها)(٢) اى علاماتها وأماراتها ومنه الشرط بضم الشين وسكون الراء على وزن غرفة وجمعها شرط بضم الشين وفتح الراء على وزن غرف ~~وجمعها شرط بضم الشين وفتح الراء على وزن غرف~~ لأفراد السلطة المكلفة بحفظ النظام والامن الداخلى لانهم يمتازون بعلامات فى ألبستهم تميزهم عن سواهم .(٣)

ومنه أيضا اطلق الشرط لغة على ما يشترطه الانسان فى عقوده والتزاماته على نفسه أو غيره لانه العلامة تميز العقد عن أمثاله باحكام اضافية تخصه اتفق عليها الطرفان .

وأما الشرط فى اصطلاح النحوى فهو أن تكون الاداة دالة على ارتباط بعض الجملة بآخرها على أن تكون الاولى شرطا والثانية جزاء يتعلق وقوعها على وقوع الاولى وعدمها على عدم الاولى فهذا الشرط النحوى يعبر عنه فى اصول الفقه بالشرط اللغوى اذ أن اهل اللغة هم الذين وضعوا ذلك التركيب الذى تضمن

(١) انظر الفاكهى مع حاشية العليمى جـ ٢ ص ١٩١ والاشمونى جـ ٣ ص ٢٠٥ مع الصبان .

(٢) آيه ١٨ من سورة محمد .

(٣) انظر لسان العرب ومصباح المنير مادة شرط .

أداة الشرط ليدل على أن ما دخلت عليه تلك الاداة هو الشرط والجزاء هو المعلق وأداة الشرط موضوعة للدلالة على كينونة ما بعدها شرطا لما قبلها ومعنى قولهم أداة شرط أى أداة تدل على ربط احدى الجملتين باخراهما على أن تكون الاولى شرطا والثانية جزاء يتعلق وقوعها على وقوع الاولى وعدمها على عدم الاولى . ويترتب على حصول مضمون الجملة الاولى حصول الجملة الثانية ، واسماء الشرط هى الاسماء المتضمنة لمعنى ان وتعمل عملها وسميت اسماء الشرط لافادتها الشرط اى التعليق على نحو الذى تقدم بيانه . وهى : من ، وما ، وأيّ ، وأينما ، وحيثما ، ومهما ، وأنى ، وكيفما ، واذ ما على اختلاف والاصح أنها حروف لمجرد التعليق كإن فقولك إذ ما تقم أقم بمعنى إن تقم أقم ولا محل لا ؤما من الاعراب .

وذهب المبرد فى أحد قوليه ، وابن السراج ، والفارسى ، الى أنها اسم ظرف زمان وأصلها إذْ زيدت عليها ما ، فمعنى إذ ما تقم أقم على مذهبهم متى تقم أقم . (١)

وقال بعض النحويين ليست إذ ما من أدوات الشرط وانما ورد الجزم بها فى الشطر كاذا ومعناها إذ ذاك معنى إذا ، والصحيح أنّ عملها الجزم قليل لا ضرورة وأن ما ذهب اليه سيبويه من أنها حرف هو الصحيح لانها قبل التركيب حكم باسميتها لدلالتها على وقت ماض دون شىء آخر يدعى أنها دالة عليه ولمساواتها الاسماء فى قبول بعض علامات الاسم كالتنوين والاضافة اليها والوقوع موقع مفعول به وفيه وأما بعد التركيب فمدلولها المجمع عليه المجازاة والتعليق وهو من معانى الحروف ، ومن ادعى أنّ لها مدلولا آخر زائدا على ذلك فلا حجة له وهى مع ذلك غير قابلة لشىء من العلامات التى كانت قابلتها

(١) انظر الاشمونى مع الصبان جـ ٤ ص ١١ الرضى ٢ / ٢٥٤ وجنى الدانى ٢١٤ والمغنى ١ / ٩٢ والاصول جـ ٢ ص ١٥٩ والايضاح ١ / ٣٢١ ، وقالوا انها باقية على اسميتها وأن مدلولها من الزمان صار مستقبلا بعد أن كان ماضيا والقول الثانى للمبرد فى المقتضب جـ ٢ ص ٦٤ والكامل ١ / ٢٩٠ حيث وافق سيبويه .

قبل التركيب فوجب انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها . (١) ومن شواهدها قوله (٢)

وانك ان ما تأت أنت آمر به تلف من اياه تأمر آتيـــا

وأسماء الشرط ثلاثة أنواع :

النوع الاول : الظروف ، والنوع الثانى : غير الظروف ، والنوع الثالث : ما يستعمل ظرفا وغير ظرف .

فالظروف ضربان زمانى ومكانى ، فالزمانى متى وأيان وهما موضوعان لتعميم الازمنة اعنى للزمان عموما ولا يختصان بزمن مع تضمنهما معنى الشرط ولا يستعملان لغير الظرفية وقيل هما لتعميم الاوقات وذهب بعضهم الى أن أيان خاصة بالمستقبل سواء أكانت استفهامية فلا يقال أيان سافر أم كانـــت شرطية وكسر همزة أيـان لغة سليم حكاها الفراء وقرء بها شذوذا (أيـان يبعثون) وقليل عمل أيان وكونها للمجازاة ولقلة استعمالها شرطا قال ابـن مالك وقلما يجازى بها (٣) وظاهر كلام الالفية أنها تجزم فعلين كبـــاقى الادوات من غير قلة ولم يذكر سيبويه المجازاة بها وذهب بعض المغاربة الـى أنه غير محفوظ والقياس يقتضى الجواز لان معنى متى وأيان واحد وقد حفظـه غير سيبويه من بقية النحاة ، وأيان يكون بمعنى متى واشتقاقها من أى أصله أي ان وهى كمتى الا أن بينهما فروقا من وجوه :

الاول أن متى أكثر استعمالا ، والثانى : أن أيان تأتى غالبا فى موضع التفخيم وبالامور العظام فلا يقال أيان نمت كما يقال متى نمت ، والثالث أن أيان تختص بالمستقبل بخلاف متى فانها تستعمل للماضى والمستقبل (٤)

(١) انظر الدسوقى على المغنى جـ ١ ص ٩٣

(٢) والبيت من شواهد الاشمونى جـ ٤ ص ١١

(٣) انظر التسهيل ص ٢٣٦

(٤) انظر الصحاح مادة أين وأنا وشرح الرضى جـ ٢ ص ١١٦ والتصريح على التوضيح جـ ٢ ص ٢٤٨ والمساعد على التسهيل جـ ٣ ص ١٣٩

اليوم

ويجب مع متى اتحاد زمان الشرط والجواب فيمتنع متى زرتنى/ زرتك غدا

ومثال ما اتحد فيه زمان الشرط والجزاء البيت المذكور للشاهد وهو قوله (١)

متى تأته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد

ومن شواهد أيان قوله (٢)

أيان نؤمنك تأمن غيرنا واذ لم تدرك الا منا لم تزل حذرا

وأما ظرف المكان فهو أين وأنى وحيثما فانها وضعت لتعميم الامكنة مع تضمنها معنى الشرط الا أن أنى ضمن معنى من وقد تظهر كما يبدو من شواهد الرضى قال الجوهرى فى مادة أنا تقول أنى تأتنى أتك اى من أى جهة تأتنى آتك ويكون بمعنى كيف كقول الشاعر : (٣)

فاصبحت أنى تأتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر

والظاهر أن أنى التى بمعنى كيف لا يجازى بها كقوله تعالى : (فأنى يؤفكون) (٤) وحيثما وأين لتعميم الامكنة ويلزمان الظرفية

(١) البيت للحطيئة والشاهد فى متى حيث جزم فعلين (تأت وتجد) وتعشو مرفوع فى موضع الحال والتقدير عاشيا من عشى اذ أتى نارا يرجو عندها خيرا ، وخير نار بالنصب مفعول تجد ، وخير موقد مبتدأ وخبره عند مقدما والجملة صفة للنار والبيت فى الاشمونى جـ ٤ ص ١٠ مع الصبان والخزانة جـ ٣ ص ٦٦٠ والكتاب جـ ١ ص ٤٤٥ والمقتضب جـ ٢ ص ٦٥ ، وابن يعيش جـ ٢ ص ٦٦

(٢) والبيت قائله مجهول وهو فى الاشمونى جـ ٤ ص ١٠ والمساعد على التسهيل جـ ٣ ص ١٣٥ والشاهد فيه (أيان تؤمنك وتأمن) حيث جاءت أيان جازمة لفعل الشرط وجوابه وهو قليل عند ابن مالك ولم يحفظه سيبويه . وقوله منا حال ولم تزل جواب اذ وحذرا خبر لم تزل .

(٣) البيت من شواهد سيبويه الكتاب جـ ١ ص ٤٢ وابن يعيش جـ ٤ ص ١٠٩ وقائله لبيد ابن ربيعة والرضى جـ ٣ ص ١١٦ والخزانة جـ ٣ ص ١٩٠ والضمير يعود الى الداهية وشاجر مضطرب .

(٤) آيه ٣٤ يونس .

وتكون أين شرطا واستفهاما ولا تكون أينما الا شرطا .

وشاهد أينما هو قوله : (١)

أينما الريح تميلها تمـــل ... صعدة نابتة فى حائر

وشاهد حيثما قوله : (٢)

حيثما تستقم يقدر لك اللـــه ... نجاحا فى غاير الازمـــان

وأما غير الظرف من أسماء الشرط هو من وما ومهما ، وأما من فلتعميم أولى العلم فتقع على الملك والانسان والشيطان أى موضوعة للدلالة على أولى العلم عموما مع تضمنها معنى الشرط نحو من يعمل سوءً يجزبه . (٣)

وأما ما فهى موضوعة للدلالة على غير أولى العلم وقيل لتعميم من يعقل وغيره ثم تضمنت معنى إن الشرطية فجزمت فعلين كقوله تعالى : (وما تفعلوا من خير يعلمه الله) (٤)

وكقولـــه : (٥)

أرى العمر كنزا ناقصا كل ليلة ... وما تُنقِصِ الايامُ والدهرُ ينفـــد

(١) البيت من شواهد سيبويه والاشمونى والهمع وقائله المحسام بن ضرار الكليبى وقيل لكعب بن جعد والصعدة قناة مستوية لا تنبت الا كذلك والحائر مجمع الماء ويجمع على حيران وحوران والشاهد فى أينما حيث جزم بها الفعلان يعنى الشاعر أن تلك المرأة فى اللين والاعتـــدال كالصعدة .

(٢) البيت لا يعرف قائله وهو من شواهد بن عقيل فى شرح الالفية والتسهيل وابن هشام فى القطر والشذور والاشمونى كلٌّ فى جوازم المضارع والشاهد فى قوله حيثما تستقم يقدر لك الله حيث جزم بحيثما فعلين تستقم ويقدر .

(٣) آية ١٠٩ و ١٢٢ من سورة النساء .

(٤) آية ١٩٧ و ٢١٥ من سورة البقرة وآية ١٢٦ من النساء .

(٥) البيت من شواهد الاشمونى جـ ٤ ص ٩ ومحل الشاهد وما تنقص الايـــام والدهر ينفد ولم أر قائل البيت ومن نسبه .

والجمهور على أن مالا تستعمل ظرفا فهى مثل من فى لزوم التجرد من الظرفية وذهب ابن مالك فى التسهيل والكافية الى أنها قد تستعمل ظرف واحتج بقوله : (١)

فما تَحْيَ لا أرهب وان كنت جارما وإن عَدَّ أعدائى عَلَىَّ لهم زَحْلاَ

ولا حجة له فى البيت لاحتمال كون ما الشرطية مرادا بها الحدث فتكون مفعولا مطلقا ناصبهُ فعل الشرط أىّ حياة تحياها فتكون ما لغير العاقل غير الزمان (٢) وأما مهما فهى بمعنى ما موضوعه لغير أولى العلم وقيل هى أعم منها .

والجمهور على أنها اسم دائما ولا تخرج عن الشرطية ولا تستعمل ظرفا ولا تجرّ بالاضافة ولا بالحرف بخلاف من وما فانهما يجران بالاضافة وبالحرف وذهب السهيلى الى أنها تأتى حرفا واستدل بقول زهير

ومهما تكن عند امرىء من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم

وادعى أنه لا محل لها من الاعراب فى البيت حيث أعرب خليقة اسما لتكن ومن زائدة فتعين خلو الفعل من الضمير وكون مهما لا موضع لها من الاعراب لانه لا يمكن اعرابها الا مبتدأ والابتداء هنا متعذر لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبرا له فثبت كونها حرفا ولا تصلح أن تكون مفعولا مقدما لان فعل الشرط ليس متعديا . ورد هذا القول بأنها إما أن تكون فى محل نصب خبر تكن ومن زائدة وخليقة اسمها، واما أن تكون فى محل رفع مبتدأ خبره جملة تكن وفى تكن ضمير مستتر يربط الجملة يعود على مهما وأنث لانها الخليقة فى المعنى

(١) البيت من شواهد العينى والاشمونى جـ ٤ ص ١٢ وابن عقيل فى شرح التسهيل جـ ٣ ص ١٤٢ والبيت للفرزدق مدح بها الحكم بن أيوب بن عم الحجاج والزحل النأر، ومعنى البيت انى لا ارهب شيئا ما حييت وان كنت مذنبا ولو قدر أعدائى على ثأرا وقد فسر العينى الذحل بالغدر والخديعة .

(٢) انظر المساعد على التسهيل جـ ٣ ص ١٣٣ والاشمونى جـ٤ ص ١٢ وشرح الكافية لابن مالك جـ٣ ص ١٦٢٥ والتسهيل ص ٢٣٦

وهو اسمها ان جعلت ناقصة وعند امرىء خبرها ويكون فاعلها ان جعلت تامة وعند امرىء ظرف لغو متعلق بتكن ومن خليقة بيان لمهما على وجه كونها مبتدأ أى أى شىء من خليقة يكن عند امرىء . (١)

وذهب ابن مالك وجماعة الى أن مهما قد تخرج عن الشرط الى الاستفهام مستدلين بقول الشاعر : (٢)

مهما لي الليلة مهما ليه أودى بنعلى وسربالية

حيث زعموا أن مهما اسم استفهام مبتدأ ولى جار ومجرور خبر وأعيدت الجملة توكيدا والصحيح أنه لا دليل فى البيت لاحتمال أن تكون مهما فى البيت كلمتين الأولى مه اسم فعل بمعنى اكفف والثانية ما الاستفهامية مبتدأ كأنه يخاطب لائما على ما أصابه من الوله فقال له اسكت واكفف من اللوم ثم استأنف متعجبا ومستعظما ما أصابه فقال : مالى أيّ أيّ شىء لى أودى نعلاى وسربالية اى ذهب نعلاى وسربالى فالهاء فى بنعلى زائدة . (٣)

وذهب ابن مالك أيضا الى أنها قد تستعمل ظرفا كما يرى ذلك فى ما واستدل بقول حاتم : (٤)

وانك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا

(١) انظر المغنى جـ ١ ص ٣٦٧ — ٣٦٩

(٢) البيت لعمر بن ملقط وهو فى الخزانة جـ ٣ ص ٦٣١ والمغنى جـ٢ص١١٤ وص ٣٦٩

(٣) انظر شرح الكافية جـ ٣ ص ١٦٢٤ ومابعدها والاشمونى مع الصبان جـ ٤ ص ٢٢

(٤) البيت من الطويل وهو فى المغنى جـ١ ص ٣٦٨ والاشمونى جـ٤ ص ١٢ ، والمساعد مع تسهيل الفوائد جـ ٣ ص ١٤٢ والشاهد فيه مجىء مهما شرطيه ظرفيه جزمت تعط ونالا .
وقد رد الزمخشرى فى الكشاف على من يرى مايراه ابن مالك ممن تقدم عليه قال : (وهذه الكلمة فى عداد الكلمات التى قال بحرفيتها من لا بد له فى علم العربية فيضعها غير موضعها ويحسب مهما بمعنى متى ما ويقول مهما جئتنى أعطيك وهذه من موضعه وليس من كلام واضع العربية فى شىء ثم يذهب يفسر مهما فأتنا به من آية بمعنى الوقت فيلحد فى آية الله

===

فانه يرى أى زمن تحط بطنك فهما عنده فى البيت فى محل نصب على الظرفية لفعل الشرط وعلى رأى الجمهور فى محل نصب مفعول مطلق لان مدلولها الحدث .

وما ذكر ابن مالك غير متعين لجواز أن يكون مرادا بها الحدث فتكون مفعولا مطلقا أى أى اعطاء تعط .

والنوع الثالث ما يستعمل ظرفا أو غير ظرف فهو أى لانها عامة فى ذوى العلم وغيرهم بحسب ما تضاف اليه فان أضيفت الى زمان ضمن معنى فى كانت ظرف زمان نحو أى يوم تسافر أسافر معك ، وان أضيفت الى مكان ضمن معنى فى كانت ظرف مكان نحو أى مكان تجلس أجلس .

وان أضيفت الى غيرهما فهى غير ظرف نحو أى طالب يجتهد ينجح .

أما اذا فالمشهور فيها أنها لا تجزم الا فى ضرورة الشعر وذلك لان مدخولها محقق والجزم انما يكون فيما يحتمل الوقوع وعدمه ومن الجزم بها قوله : (١)

استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتجمل

وقد ذهب بعض النحاة الى أن الجزم بها كثير فى الشعر قليل فى النثر وانما جزمت حملا لها على متى قال سيبويه : جازوا بها فى الشعر مضطرين شبهوها بان حيث رأوها لما يستقبل وأنه لابد لها من جواب . (٢)

وأما كيف فقد ذهب البصريون الى أنها كما تكون أداة استفهام تأتى أداة شرط تدل على الحال مع تضمنها معنى الشرط ولكنها لا تجزم وذلك لمخالفتها أدوات الشرط فى وجوب موافقة جوابها لشرطها نحو كيف تجلس أجلس ولا يجوز كيف تجلس أذهب .

=== وهو لا يشعر وهذا وأمثاله مما يوجب الجزم بين يدى كتاب سيبويه .
الكشاف جـ ٢ ص ١٠٧

(١) البيت لعبد قيس بن خفاق أو حارثة بن بدر الغدانى .

(٢) الكتاب جـ ٣ ص ٦١ والتبصرة للصيمرى جـ ١ ص ٤١١

وذهب الكوفيون ووافقهم قطرب الى الجزم بها مطلقا اى سواء اقترنت بما أم لا وقيل يجوز الجزم بها بشرط اقترانها بما .

هذه هى أسماء الشرط الجازمة وحيثما وكيفما واذ ما لا تجزم الا مقترنة بما لتكفها عن الاضافة فيتأتى الجزم بها اذ لا تجتمع الاضافة والجزم لان المضاف اليه حال محل الاسم فهو واجب الجر فلا يجوز جزمه وأجاز القراء الجزم بها بدون ما .

وأما متى وأين وأيان يجوز فيها الاقتران بما وعدمه ولكن بعض النحاة يمنع اقتران أيان بما والصحيح الجواز لوروده فى الشعر نحو قوله :

اذ النعجة العجفاء باتت بقفرة فأيان ما تعدل به الريح تنزل

ولا يجوز اقتران ما ومن ومهما وأنى بما خلافا للكوفيين حيث أجازوا اقتران من وأنى بها . (٢)

وأسماء الشرط كلها مبنية لمشابهتها الحرف فى المعنى فانها متضمنة معنى إن الشرطية الا أيا فانها معربة لمعارضة شبه الحرف بلزومها الاضافة والمهم هنا معرفة مواضعها من الاعراب فى الجملة .

فان وقعت أسماء الشرط بعد حرف الجر نحو عما تسأل أسأل ومن تثق أثق أو دخل عليها مضاف نحو غلام من تكرم أكرم فمحلها الجر .

وان لم يدخل عليها جار ولا مضاف ، فان دل على زمان أو مكان فهى فى محل نصب على الظرفية لفعل الشرط الا اذا كان أكثر النحاة على أن العامل فيها الجواب ان كان تاما والخبر ان ناقصا نحو متى تسافر أسافر ، وقوله تعالى :

(١) انظر تفصيل المسألة فى الانصاف جـ ٢ ص ٦٤٧-٦٧٤ وشرح الرضى جـ ٢ ص ١٧٧ والمغنى جـ ١ ص ٥٠٢ وشرح الاشمونى مع الصبان جـ ٤ ص ١٤ والكتاب لسيبويه جـ ١ ص ٤٣٣ وكتاب الحلل فى اصلاح الخلل ص ٢٧٤ وما بعدها .
قال سيبويه سألت الخليل عن قوله كيف تضع أضع فقال : هى مستكرهة .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور جـ ٢ ص ١٩٧

(أينما تكونوا يدرككم الموت) (١)

وان دل على حدث أعربت مفعولا مطلقا نحو أى نفع ينفع الناس تحمد عليه ، مهما تجتهد ينفعك اجتهادك ، ما تجلس أجلس ، والذى يدل من أدوات الشرط على الحدث هو أىّ إذا أضيفت الى المصدر وما ومهما إذا أريد بهما الحدث لانهما لما لا يعقل من غير الزمان والمكان على رأى الجمهور فمعنى مهما وما فى المثالين أىّ اجتهاد وأىّ جلوس .

واذا دلت على حال أعربت حالا لفعل الشرط إن كان فعلا تاما وخبرا له إن كان فعلا ناقصا والاسماء الدالة على الحال هى كيف نحو كيفما تجلس أجلس وان لم تدل على ظرف ولا على حدث ولا على حال فان كانت الاسماء من أو ما أو مهما غير مراد بها الحدث أو أيا مضافة الى غير ظرف أو حدث أعربت مبتدأ إن وقعت قبل فعل لازم أو قبل فعل متعد واقع على أجنبى ، أو قبل فعل ناقص استوفى معمولية نحو من يجتهد ينجح من يزرك فأكرمه وقوله تعالى : (من يعمل سوءً يجز به) (٢) ، (ومن يكن الشيطات قرينا فساء قرينا) (٣)

وتعرب مفعولا به إن وقعت قبل فعل متعد واقع عليها نحو (من يهد الله فهو المهتد) (٤) (وما تفعلوا من خير يعلمه الله) . (٥)

وتعرب خبرا قبل فعل ناقص لم يستوفى معموليه نحو أى رجل تكن ينفعك علمك .

وان وقعت قبل فعل متعد مسلط على ضميرها أو على ملابسه يجوز اعرابها مبتدأ أو مفعولا به لفعل محذوف يفسر المذكور وتكون المسألة من باب الاشتغال نحو من تكرمه أكرمه أى كتاب تقرأه تستفد (مهما تأتنا به من آية لتسحرنا به فما نحن لك بمؤمنين) . (٦)

(١) آية ٧٨ من سورة النساء .
(٢) ، ١٠٩ و ١٢٢ من النساء .
(٣) ، ٣٧ من سورة النساء .
(٤) ، ٩٧ من الاسراء .
(٥) ، ١٩٧ و ٢١٥ من البقرة
(٦) ، ١٣٢ من سورة الاعراف ، وانظر المغنى جـ٢ ص٥١٩ اعراب أسماء الشرط .

وما دل من أسماء الشرط على ظرف أو حال لا يكون مبتدأ أبدا وأن ما دل على حال لا يخرج عن الحالية والخبرية وذلك كيفما .

والذى يقع مبتدأ ومفعولا به من أسماء الشرط انما هو من وما ومهما اذا لم يرد بهما الحدث وأى إذا أضيفت لغير ظرف أو مصدر .

والذى يقع مفعولا مطلقا من أدوات الشرط هو أى اذا أضيفت الى المصدر وما ومهما إذا أريد بهما الحدث .

واذا وقع اسم الشرط مبتدأ كان خبره جملة الشرط لانه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره وتوقف الفائدة على الجواب انما هو من حيث التعليق لا من حيث الخبرية وقيل الخبر مجموع الشرط والجواب لان الكلام لا يتم الا بهما وقيل الخبر الجواب لتوقف الفائدة عليه .

ولما اقتضت أسماء الشرط فعلين وأفادت ربط الثانى بالاول عطت الجزم فيهما فكل من الشرط والجزاء مجزوم بالاداة هذا رأى المحققين من البصريين ونسبه السيرافى الى سيبويه .

وذهب الاخفش الى أن الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بفعل الشرط لاستلزامه اياه كما أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ واختار هذا المذهب ابن مالك فى التسهيل (١) وقيل الجواب مجزوم بالاداة وفعل الشرط معا لارتباطهما قال ابن عقيل وهذا القول ينسب الى سيبويه والخليل لان فى كلامهما ما يدل ظاهره عليه ونسب الى الاخفش .(٢)

وقيل الجواب مجزوم بمجاورته لفعل الشرط قياسا للجزم على الجر وهذا مذهب الكوفيين وقيل الشرط والجواب تجازما اى عمل كل واحد منهما فى الآخر .

وقيل الشرط والجواب مبنيان وهو مذهب المازنى ورواية أخرى عنه تقول

(١) انظر المساعد على التسهيل جـ ٣ ص ١٥٢

(٢) المرجع نفسه ص ١٥٣

انه يرى أن فعل الشرط معرب وفعل الجزاء مبنى وهو مخالف لجميع النحويين (١) فالاقوال ستة :

والصحيح الاول لاقتضاء الاداة لكل من الشرط والجواب .

النوع السابع من الاسماء الجامدة العاملة الذات المبهمة أو الاسم المبهم التام فانه ينصب اسما نكرة على التمييز (٢) أو يجره على الاضافة .

والذات المبهمة أربعة : الاول العدد نحو ملكت تسعين نعجة وينقسم العدد الى صريح كالمثال السابق والى كناية وهو كم الاستفهامية نحو كم كتابا ملكت وكم الخبرية وكأين وكذا ، وتمييز العدد اما واجب النصب كعندى عشرون درهما أو واجب الجر بالاضافة كأعطيتك مائتى درهم .

وأعلم أن أسماء الاعداد وضعت فى الاصل مبهمة كثلاثة وأربعة وغيرهما ولذا احتاجت الى ما يبينها لانك إذا قلت عندى ثلاثة مثلا فلا يعلم أنها من أى نوع كانت فيجب أن تأتى بما يبينها ويزيل الابهام ولهذا التبيين طريقان : بالاضافة وبالمنصوب .

وتمييز العدد الصريح من ثلاثة الى عشرة يجب جره باعرابه مضافا اليه والمضاف هو العدد والمميز ، والغالب فى هذا التمييز المجرور أن يكون جمع تكسير للقلة فان لم يكن للاسم مثال من جمع القلة جاز أن يضاف الى جمع الكثرة فتقول ثلاثة شسوع لفقد السماع فى أشسع وأشساع ، فان كان العدد لفظا دالا على المائة أو المئات أو الالف أو الالوف وجب أن يكون التمييز مفردا مجرورا لانه يعرب مضافا اليه والمضاف هو العدد .

وان كان العدد غير ما سبق وجب نصب التمييز مباشرة وأن يكون مفردا وأما العدد الكنائى فثلاثة كم وكأين وكذا

(١) انظر الاشباه والنظائر جـ ٣ ص ٦٢

(٢) التمييز مصدر ميز يميز تمييزا وهو فى اللغة التبيين والتفسير وفى الاصطلاح ما يرفع الابهام المستقر فى الذات أو النسبة .

وكم تحتاج الى التمييز لان كم فى العربية كناية عن عدد مجهول الجنس (الحقيقة) لا يورى أنه أحاد أو غيرها، ومجهول المقدار أى الكمية لا يدرى أنه خمسة أو غيرها . (١)

وتنقسم كم الى استفهامية بمعنى أى عدد ويستعملها من يسأل عن كمية الشىء والى خبرية بمعنى عدد كثير ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير وتمييز الاستفهامية مفرد منصوب غالبا نحو كم عبدا ملكت ويصح أن يكون تمييزها مفردا مجرورا بمن ظاهرة أو مقدرة بشرط أن يكون كم فى الحالتين مجرورة بحرف جر ظاهر نحو بكم درهم اشتريت أو الى كم مهندس تحتاج وكم من درهم وكم من مهندس وفى الحالة الاولى انجر بمن مضمرة لا بالاضافة خلافا للزجاج .

وتمييز كم الاستفهامية يصح حذفه ان دل عليه دليل ، وتمييز كم الخبرية يكون مفردا مجرورا أو جمعا مجرورا بشرط أن يكون فى الحالتين غير مفصول منها بشىء والافصح افراده تقول : كم رجال عرفتهم وكم مال ملكت والجر فى الحالتين لانه مضاف اليه وكم هى المضاف ويصح أن يكون الجر بمن مقدرة ويجوز اظهار من واذا كان مجرورا فالجار والمجرور متعلق بكم لانها تعمل فى المجرور كما تعمل فى المنصوب مثال ذلك قوله تعالى : (كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله) . (٢)

وأما كأين فهى بمنزلة كم الخبرية فى افادة التكثير وفى لزوم التصدير وفى انجرار التمييز الا أن جره بمن ظاهرة لا بالاضافة ، وأما كذا فليكنى بها عن العدد القليل ويجب فى تمييزها النصب وليس لها الصدر فتقول قبضت كذا وكذا درهما . (٣)

(١) والمراد بالمقدار ما يقدر به غيره كالرطل للزيت وأما العدد فهو نفس المعدود اذ العشرة هى نفس الرجال .

(٢) آيه ٢٤٩ من البقرة .

(٣) انظر شرح القطر لابن هشام ص ٢٣٩ — ٢٤٠ وأوضح المسالك جـ ٤ ص ٢٦٤ وما بعدها . واعلم أن كم الخبرية وكم الاستفهامية تشترك فى حكم الاسمية والاعراب والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم الصدر

.

===في خمسة أمور :

١ — الكلام مع الخبرية محتمل للصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية .

٢ — المتكلم بالخبرية لا يستدعي جوابا من مخاطبه لانه مخبر ومع الاستفهامية يستدعي ذلك لانه مستخبر .

٣ — أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية يقال في الخبرية كم عبيد لي خمسون بل ستون وفي الاستفهامية كم مالك عشرون أم ثلاثون .

٤ — أن تمييز الخبرية مفرد أو مجموع تقول كم عبد ملكت وكم عبيد ملكت ولا يكون تمييز الاستفهامية الا مفردا نحو كم عبدا ملكت خلافا للكوفيين حيث يقولون كم عبيدا ملكت .

٥ — أن تمييز الخبرية واجب الخفض وتمييز الاستفهامية منصوب ولا يجوز جره مطلقا خلافا للفراء والزجاج ، وربما يسأل سائل فيقول لما اختص تمييز الخبرية بالجر وتمييز الاستفهامية بالنصب ولو عكس الامر ماذا يحصل ؟

الجواب : أن الجر أولى مع الخبرية من النصب لما أنها تقتضيه رب لان الخبرية للتكثير ورب للتقليل والتكثير فيجر ما بعدها حملا على رب وقد يجيء النصب بالخبرية حيث تتعذر الاضافة وذلك عند ما يفصل بينها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا وكم رجلا في الدار .

واعلم أن كم تقع في وجهيها مبتدأة ومفعولة ومضافا اليها ولا تقع فاعلة الا في المعنى نحو كم رجلا جاءني فكم في هذا التركيب فاعل في المعنى لان الضمير في جاءني راجع الى كم لاقتضاء صدر الكلام لما فيها من معنى الاستفهامية والخبرية بمنزلة الاستفهامية في عدم وقوعها فاعلا الا في المعنى لاجرائها مجرى الاستفهامية والخلاصة أن كم يقسمها ان تتقدم عليها حرف جر أو مضاف فهي مجرورة والا فان كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة على المصدرية أو على الظرفية والا فان لم يليها فعل نحو كم رجل في الدار أو وليها وهو لازم نحو كم رجل قام أو رافع ضميرها نحو كم رجل ضرب عمرا أو سببيها المضاف الى ضميرها

===

.

=== نحو كم رجل ضرب أخوه عمرا فهى مبتدأ أو ان وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله فهى مفعوله وان أخذه فهى مبتدأ الا أن يكون ضميرا يعود عليها ففيها الابتداء والنصب على الاشتغال . انظر الاشمونى جـ ٤ ص ٨٤

وأما كأين المنونة وجعلت فى معنى كم الخبرية نحو كاين رجلا عندى وتوافق كاين لكم الخبرية فى خمسة أمور :

الابهام والافتقار الى التمييز البناء ولزوم التصدير وافادة التكثير تارة وهو الغالب نحووكأين من نبي قاتل معه ربيون ١٤٦ آل عمران .

وتخالفها فى خمسة أمور :

الاول : أنها مركبة وكم بسيطة على الصحيح خلافا لمن زعم أن كم مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت الفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب .

الثانى : أن ضمير كم مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ويرده قول سيبويه وكاين رجلا رأيت وزعم ذلك يونس وكأين اتانى رجلا الا أن أكثر العرب لا يتكلمون به الا مع من ، ومن الغالب قوله تعالى (وكأين من نبى) آيه ١٤٦ آل عمران ، وقوله تعالى : (وكأين من آية) آيه ١٠٥ من سورة يوسف ، وقوله تعالى : (وكأين من دابة) آيه ٦٠ من عنكبوت ومن النصب قوله :

اطرد اليأس بالرجا فكأى ... آلما حم يسره بعد عسر

الثالث : انها لا تقع استفهامية عند الجمهور .

الرابع : انها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور حيث أجازا بكأى تبيع هذا الثوب .

الخامس : ان خبرها لا يقع مفردا بقى كلمة كذا وهى كناية عن العدد ككم نحو عندى كذا درهما فيمن يقول عندى عشرون درهما وهى مركبة من كاف التشبيه كما فى كاين وذا لاشارة لأنهما لما ركبتا تغير حكم الكاف وخلع منها التشبيه كما فى كاين وذا أيضا تغير حكمها ، وكذا استوى فيها المذكر والمؤنث ومعنى قولهم عندى كذا درهما عندى عدد

===

والثانى من الذات المبهمة المقدار أى ما يعرف به قدر الشىء وهو ثلاثة :

١ — الكيل نحو اشتريت قفيزا برا .

٢ — الموزون نحو اشتريت منا سمنا .

٣ — المساحة نحو اشتريت شبرا ارضا .

والمراد بأسماء المقادير إذا تنصب عنها التمييز المقدرات لا الآلة التى يقع بها التقدير فقولك عندى رطل زيتا المراد الموزون لا ما يوزن به .

=== درهما لانها عبارة عن عدد مبهم وكلمة كذا ترد على ثلاثة أوجه :

الأول : أن تكون كذا كلمتين باقيتين على أصلهما وهى كاف التشبيه وذا الاشارة كقولك رأيت زيدا فاضلا ورأيت عمرا كذا وقد تدخل عليهما ها التنبيه كقوله تعالى : (أهكذا عرشك) آيه ٤٢ النمل .

الثانى : أن تكون كذا كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيا بها غير عدد كما جاء فى الحديث : انه يقال للعبد يوم القيامة أتذكر يوم كذا وكذا فعلت كذا وكذا .

الثالث : أن تكون كذا كلمة واحدة مكنيا بها عن العدد ونوافق كم فى كأى فى أربعة أمور : التركيب . والبناء . والابهام . والافتقار الى التمييز ، وتخالف كاين فى أمرين :

١ — أن كذا ليس له صدر الكلام تقول قبضت كذا وكذا درهما .

٢ — أن تمييز كذا واجب النصب فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين أجازوا فى غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب

وكذا اثواب قياسا على العدد الصريح ولذا قال الفقهاء :

يلزم القائل فى الاقرار له عندى كذا درهم = مائة واذا قال له عندى كذا درهم = ثلاثة واذا قال له عندى كذا كذا درهما = احدى وعشرون حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح .

انظر : المغنى مبحث كم وكذا وكأين .

والثالث شبه المقدار وهى المقاييس التى لم تشتهر ولم توضع للتقدير تحقيقا بل تقريبا كاسماء الاوعية وما يجرى مجراها نحو عندى سقاء ماء ومن ذلك المثقال نحو قوله تعالى : (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره) فخيرا تمييز المثقال ومن هذا النوع ما دل على مماثلة نحو قوله تعالى : (ولو جئنا بمثله مددا) .

أو مغايره نحو ان لنا غيرها ابلا لانهم يحملون الغير على المثل كما يحملون المثل على المثل ومما يشبه المساحة نحو ما فى السماء موضع راحة سحابا .

والرابع من الاسماء المبهمة : ما كان فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديدا وباب ساجا وهذه وجبة حزا والجر أرجح فى هذا ، وفى تمييزه الكيل والوزن أو المساحة ثلاثة أوجه اما نصبه على التمييز مباشرة وهذا هو الاحسن لانه يدل على المقصود نصا من غير احتمال شىء آخر معه ففى نحو اشتريت رطلا عسلا يدل النصب على أن المتكلم يريد أن الاناء المسمى بالرطل مملوء بالعسل أو أن عنده ما يملاء الاناء المذكور من هذا الصنف ولا يزيد فى هذا المثال الوعاء نفسه .

والوجه الثانى : جره على أنه مضاف اليه والمميز هو المضاف ومع جره يسمى تمييزا فالجر لا يمنع من هذه التسمية المقيدة .

والوجه الثالث جره بالحرف (من) تقول اشتريت كيلة أرزا واشتريت كيلة أرز ، واشتريت كيلة من أرز وفى الجر يحتمل أن يكون المراد أن عنده ما يملاء الاناء وأن يكون المراد بيان أن عنده الوعاء الصالح . (١)

وبقى من الاسماء المبهمة كل مضمر مبهم لم يذكر له مرجع فيزال ابهامه بالتفسير وهو الذى يقال بعدم مرجعه حكما ولا يصح الا فيما سمع وهو فاعل نعم نحو نعم رجلا زيد وسأ نحو سأ رجلا زيد وبئس نحو بئس رجلا زيد أو مجرور رب نحو ربه رجلا أو مذكور للتعجب نحو ياله قصة وويحه رجلا .

(١) الاشمونى والصبان جـ٢ ص ١٩٦ ـ ١٩٧ والهمع جـ١ ص ٢٠٣ وما بعدها .

واسم الاشارة نحو هيذا رجلا فا لكل ينصب التمييز أيّ الاسمَ الرافعَ للابهام الوضعى . والخلاصة أن الاسم المبهم هو الاسم التام باحدى المتممات الأربعة اما بالتنوين نحو رطل زيتا واما بنون التشبيه نحو منوان سمنا واما بنون الجمع نحو عشرين ذرهما واما بالاضافة والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ومع نونى التثنية والجمع وكذلك يستحيل اضافته مع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية لان الغرض من الاضافة الاتصال ولا يمكن أن يجتمع الاتصال والانفصال فى كلمة واحدة فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فلا يقال غلام زيد عمرو بأن يكون غلام مضافا الى زيد ثم عمرو فيشابه التمييزُ الآتى بعد الاسم التام المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما أن المفعول حقه أن يقع بعد تمام الكلام فينصب ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء إنما قامت مقام الفاعل لكونها فى آخر الاسم .

والاسم المبهم اما اسم وضع لا لقصد افادة مفهومه فى نفسه بل وضع اما لقصد افادة أمر يتعلق بالغير فيذكر ذلك الغير الذى يتعلق به مدلوله كالاعداد والمقادير فان وضعها لامور لا تكون مقصودة فى نفسها بل قصد الغير فتقول عشرون وتريد بيان عدد شىء لا بيان العدد نفسه وهذا هو الابهام الوضعى .

واما وضع لقصد : معنى قد يقصد من حيث له تعلق بالغير بأن يكون اللفظ موضوعا لشىء قد يقصد فى نفسه وقد يقصد لغيره كلفظ المثل والراحة فتقول هذا مثل زيد وكقولهم على التمرة مثلها زبدا وتقول هذه راحتى وما فى السماء راحة سحابا فتأخذ الاعتبارين بنصب التمييز ، واما اسم لشىء معلوم الصورة مبهم المادة فتذكر مادته تمييزا نحو هذا خاتم فضة وباب ساجا ، والضمير المبهم واسم الاشارة من القسم الاول لانهما وضعا لجمل الشىء مشوقا اليه فيذكر ذلك الشىء الذى تعلق الغرض من ذكرهما به فيرفع ابهامهما . (١)

(١) شرح الفريد ص ٣٤٤ — ٣٤٥

والعدد مقدار بين كمية الاحاد ، والوزن مقدار بين كمية الثقل والخفة والكيل مقدار بين الكثرة والقلة ، والذراع مقدار بين الطول والعرض، والمقياس مقدار بين عظم الجثة وصغرها .

النوع الثامن من الاسماء الجامدة العاملة الظروف والجار والمجرور وعد عصام الدين الاسفرائيني (١) الظرف والجار والمجرور من العوامل المعنوية حيث قسم معنى الفعل الى مأخوذ من ظرف مستقر ومن غير الظرف وهو اسم الاشارة وحرف التنبيه وحرف النداء وأداة التنبيه وليت ولعل وصرح بأنها تعمل فى الحال والظرف والمفعول معه . وهذا انما يكون لو جعل العامل ما يستنبط من الظرف والجار والمجرور من معنى الفعل المحذوف الذى أقيم الظرف والجار والمجرور مقامه أما ان جعل العامل نفس هذه الأمور أى الظرف والجار والمجرور لدلالتهما على معنى الفعل فهو قسم من العامل اللفظى كما تدل عليه عبارات كثير من العلماء كقولهم الظرف المستقر عامل فى معمول بعده لقيامه مقام العامل المحذوف وهذا القول نسبه الرضى الى أبى على الفارسي ، وقال بعض النحاة العامل فى المعمول الواقع بعد الظرف هو المقدر قال الرضى : (وقال غير أبى على هو معمول للعامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقى الفعل فى تركيبه ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له ، وبهذا يبدو أن اطلاق العامل المعنوى أو اطلاق معنى الفعل على الجار والمجرور مجرد اصطلاح لا لكونها أمورا معنوية كما سيأتى بيان العوامل المعنوية ان شاء الله - وجعل الرضى أسماء الافعال من هذه الامور التى بمعنى الفعل تبعا لابن الحاجب .

(١) هو ابراهيم بن محمد بن عربشاه وقيل أبوه يوسف وجده محمد وهذا يخالف ما عليه جمهور المترجمين لعصام الدين ولد فى اسفراييين سنة ٨٧٩ هـ وبها نشأ وترعرع وتوفى سنة ٩٥١هـ وله شرح الشافية وحاشية على الجاربردى وشرح على الكافية لابن الحاجب وله مؤلفات كثيرة فى مختلف العلوم .

(٢) انظر الرضى على الكافية جـ١ ص ٢٠١ و ٢٠٣ وشرح الفريد لعصام الدين ص ١٧٩ — ١٨٠ و ١٨٣ — ١٨٤

والظرف والجار والمجرور اذا اعتمدا على النفى والاستفهام أو المخبر عنه أو الاسم الموصوف أو الاسم الموصول أو صاحب الحال عمل عمل فعل الاستقرار فرفعا الفاعل الظاهر والمضمر تقول ماعندى مال وما فى الدار زيد ، والاصل ما استقر عندك مال وما استقر فى الدار زيد فحذف الفعل وأنيب الظرف والمجرور عنه وصار العمل لهما وهو مذهب الكوفيين والاخفش والمبرد، وقيل: إنما العمل للمحذوف وهو مذهب البصريين واختاره ابن مالك وقيل يجوز أن تجعلهما خبرا مقدما وما بعدهما مبتدأ مؤخرا والراجح الاول وهو تعيين الفاعلية لسلامته من التقديم والتأخير والاصل عدمه وهكذا فى بقية ما يعتمدان عليه نحو(أفى الله شك)وقولك زيد عندك أبوه وجاء الذى فى الدار أخوه ومررت برجل فيه فضل ومررت بزيد عليه جبة فان لم يقع الاعتماد على واحد مما ذكر تعينت ابتدائية الاسم وخبرية الظرف والمجرور خلافا للاخفش والكوفيين (١) لان الاعتماد عندهم ليس بشرط حتى فى اسم الفاعل .

والخلاصة أن فى الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور المعتمدين على الاشياء السابقة ثلاثة مذاهب :

المذهب الاول أن الارجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أوالمجرور ويجوز كونه فاعلا وعليه الاكثرون .

والثانى أن الارجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك وتوجيهه أن الاصل عدم التقديم والتأخير .

الثالث أنه يجب كونه فاعلا وذلك لان أصحاب هذا المذهب يقدرون المتعلق فعلا فقط وحينئذ لو جعل المرفوع مبتدأ وأخبر عنه بالظرف لزم عليه تقديم الخبر الفعلى مع أن الخبر الفعلى يجب أن يؤخر فتعين ان يكون فاعلا .

وحيث اعرب المرفوع فاعلا مطلقا اى على جهة الوجوب أو الراجحية أو المرجوحية على أى وجه كان هل عامله الفعل المحذوف أو الظرف أو المجرور

(١) همع الهوامع جـ ٢ ص ١٠٧

لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما لان الاعتماد يقرب من الفعل لانه معتمد على المسند اليه وخصوصا الاستفهام غالب دخوله على الفعل ففى ذلك خلاف والمذهب المختار هو الثانى/ وهو كون العامل الظرف والمجرور غير الكوفيين لامرين :

احدهما امتناع تقديم الحال فى نحو زيد فى الدار جالسا فزيد مبتدأ وفى الدار خبر وجالسا حال ولا يصح أن يقول زيد جالسا فى الدار لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها المعنوى وهو الجار والمجرور وهو ممنوع ولو كان العامل الفعل لجاز التقديم لان الفعل عامل لفظى والعامل اللفظى كالفعل والوصف يجوز أن يقدم الحال عليه .

والثانى قول الشاعر : (١)

فان يك جثمانى بارض سواكم فان فؤادى عندك الدهر أجمع

فأكد الضمير المستتر فى الظرف وهو عندك بقوله أجمع والضمير لا يستتر الا فى عامله وحينئذ فالظرف هو العامل فى الضمير ولا يصح أن يكون توكيدا لضمير محذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان لان التوكيد للاعتناء والحذف لعدمه ، ولا لإسم إن على محله قبل دخول العامل الناسخ وهو الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال واختار ابن مالك المذهب الاول وهو كون العامل فى المرفوع بعد الظرف الفعل المحذوف لان الاصل فى العمل الفعل مع اعترافه بان الضمير الذى فى متعلق الظرف مستتر فى الظرف عند حذف المتعلق وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا فى عامله فهذا يفيد أن العامل فى الضمير الظرف فان وقع اسم مرفوع كان فاعلا بالظرف لخلوه من الضمير . (٢)

وليس عمل الظرف والجار والمجرور مقصورا على رفع الفاعل بل يعمل فى الحال نحو زيد فى الدار قائما ، والمفعول معه نحو مالك وعمرا والظرف نحو أكل يوم لك ثوب فقد عمل فى الظرف وهو كل يوم .

(١) والبيت لجميل بن معمر الديوان ١١٨ والخزانة جـ ١ ص ١٩٠

(٢) انظر المغنى جـ٢ ص ٤٩٤ — ٤٩٥

والصحيح أن الظرف والجار والمجرور لا عمل لهما لان الاصل في العمل للافعال أو للاسماء المأخوذة منها ونسبة العمل الى الظرف تجوز لان الاصل في الظرف أن لا يعمل ولو كان هناك عاملا لما جاز أن تدخل عليه العوامل وتقول: إن أمامك زيدا وظننت خلفك عمرا لان العامل لا يدخل على عامل فلو كان الظرف رافعا لزيد لما جاز ذلك .

الاسماء المشتقات العاملة
وهي خمسة أنواع

والمشتق ما دل على حدث وصاحبه

النوع الاول اسم الفاعل وهو الوصف الدال على الحدث وفاعله على معنى الحدوث (١) الجاري على مطلق حركات المضارع وسكناته كضارب ومكرم ولو بحسب الاصل كيقوم وقائم ، ويعمل اسم الفاعل عمل فعله المبني للفاعل لازما ومتعديا وينقسم الى قسمين : مقرون بال الموصولة ومجرد عنها .

فالمقرون بأل الموصولة يعمل مطلقا سواء كان بمعنى الماضي أو الحال والاستقبال وسواء كان معتمدا على شيء مما يأتي بيانه أم لم يكن معتمدا على شيء منها مصغرا أو موصوفا قبل العمل وهذا باتفاق بين المذهب البصري والكوفي تقول جاء الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا وذلك لان أل هذه موصولة وضارب حال محل ضرب إن أردت المعنى أو يضرب إن أردت غيره والفعل يعمل في

(١) اى الوجود بعد أن لم يكن وتجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلاثة وأن ذلك الوصف يعرض زمانا ثم يزول ثم يعرض بمعنى أنه وضع لذات حصل لها الحدث مع افادة أن حصوله لها كان بعد أن لم يكن فالضارب معناه شيء ثبت له الضرب بعد أن لم يكن وكثيرا مايستعمل الفاعل من غير افادة التجديد والحدوث كما في الله عالم وامرأة حائض والثابت الدائم والمستمر والمؤمن والمسلم والكافر والخاسرون والمهتدون والخاشعون والمحسنون والعابدون والساجدون وسيأتي هذه المسألة في الصفة المشبهة لان اسم الفاعل قد يستعمل صفة مشبهة وقيد الحدوث يخرج الصفة المشبهة واسم التفضيل .

جميع الحالات وكذلك ما حل محله . (١)

والمجرد عنها لا يعمل الا بشروط :

أحدها : أن يكون للحال أو الاستقبال لا للمضى ، ومعنى حالية اسم الفاعل أو استقباليته وما هويته أن يكون عمله محققا أو مقدرا فى أحد هذه الازمنة والا فاسم الفاعل لا يدل على الزمان وإنما قلت مقدارا ليشمل حكاية الحال الماضى ، والعلة فى اشتراط هذا الشرط لان اسم الفاعل انما يعمل بالحمل على الفعل المضارع والفعل المضارع المحمول عليه انما يدل على الزمان الحاضر أو المستقبل فاذا أريد باسم الفاعل الماضى فقد زال شبهه بالفعل المضارع فلم يبق وجه عمله ألا ترى أن ضاربا ليس على عدد ضرب ولا مثله فى حركاته وسكناته فلا يصح هذا ضارب عمرا أمس بل يكون مضافا الى ما بعده بحكم الاسمية فتقول هذا ضارب عمرو أمس ، وذهب الكسائى وتبعه هشام (٢) وأبو جعفر ابن مضاء الى أنه يجوز أن يعمل إن كان بمعنى الماضى واستدلوا على ما ذهبوا اليه بقوله تعالى : (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد) (٣) ووجه الاستدلال به أن باسط اسم فاعل معناه ماض ونعنى بمضيه أن زمن حصوله للمخبر عنه به سابق على زمن نزول الآية الكريمة على الرسول صلى الله عليه وسلم لانه المخبر عنه قد مات قبل الاخبار عنه وقد نصب مع ذلك المفعول به وهو ذراعيه ، وهذا فى الحقيقة مختل جدا .

وقد أجاب الجمهور عن استدلال الكسائى بأن ذلك ارادة حكاية الحال ومعناها أن يفرض المتكلم نفسه أو يفرض من يخاطبه موجودا فى وقت حدوث ما يقص خبره ، وقيل معناها أن يفرض ما وقع واقعا الآن على حد قوله تعالى هذا من شيعته وهذا من عدوه والاشارة بهذا انما يقع فى حاضر لم يكن ذلك حاضرا وقت الخبر ويدل على ذلك أمران :

(١) انظر شرح الفاكهى على القطر جـ ٢ ص ١٩٧ — ١٩٨

(٢) هو هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله الكوفى أحد أعيان أصحاب الكسائى له مقالة فى النحو تعزى اليه وله مختصر فى النحو والحدود ، والقياس ، توفى سنة ٢٠٩ هـ

(٣) آيه ١٨ الكهف.

الاول واو الحال فى قوله تعالى (وكلبهم باسط) وأنما يحسن بعد واو الحال يبسط ولا يحسن أن تقول بسط بالماضى ،

والامر الثانى قوله تعالى : (ونقلبهم) فأتي بالمضارع الدال على الحال والاستقبال . (١)

ودليل آخر استدلوا به هو قول العرب هذا مار بزيد أمس فاعملوه فى الجار والمجرور ، وبقولهم : هذا معطى زيد درهما أمس وهذا ظان زيد أمس قائما ونحوه مما يتعدى الى أكثر من واحد واستدلوا أيضا بقوله تعالى : (فالق الاصباح وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا) وبقولهم هذا الضارب زيدا أمس ، والجواب عن هذه الاستدلالات كما يلى :

أما قولهم هذا مار بزيد امس فانما عمل فى الجار والمجرور وهذا لا يحتاج الى شرط لأن الجار والمجرور يعمل فيهما اللفظ الذى فيه رائحة الفعل وان لم يكن مشتقا واسم الفاعل بمعنى الماضى أحرى وأولى بذلك .

وأما ما فيه الألف واللام فانه يعمل معها مطلقا ولا خلاف فى ذلك وقد سبق الكلام عليه .

وأما ما يتعدى الى مفعولين من نحو هذا معطى زيد درهما فكثير من النحويين يقولون ان الثانى منصوب باضمار فعل دل عليه اسم الفاعل الماضى تقديره هذا معطى زيد أعطاه درهما وظنه قائما فكأن قائلا قال له ما أعطاه فقال أعطاه كذا وكذا هذا مذهب الجرمى (٢) والفارسى والجمهور وعليه ابن مالك .

(١) انظر شرح القطر مع حاشية السجاعى ص ١٠٢

(٢) هو أبو عمر صالح بن اسحاق مولى بنى جرم من قبائل اليمن نشأ بالبصرة فتعلم من شيوخها النحو واللغة وسمع من يونس والاخفش الاوسط وكان اماما فاضلا عارفا بالعربية وأيام العرب وله اختيارات وأقوال واليه انتهت رئاسة النحو وله مناظرة مع الفراء الف المختصر وفرخ كتاب سيبويه توفى ببغداد سنة ٢٢٥

قال عبد القاهر : (اذا قلت هذا معطى زيد أمس درهما فان معنى معطى بمنزلة غلام زيد لانه قد صار اسما بعيدا عن العمل وعرف بالاعطاء فكأنه قيل هذا الذى عرف باعطاء زيد وهذا المذهب السابق ليس بصحيح لان المفعولين هذا لا يجوز ذكره دون الآخر ولا يجوز الاقتصار على احدهما)(١)

والصحيح أنه منصوب بهذا الاسم وان كان ماضيا وذلك لتعذر الاضافة الى اسمين فلما أضيف الى الاول الذى يليه عمل فى الثانى بحكم أنه فى معنى الفعل لقوة شبهه هنا بالفعل فصار كالموصول به أل اذ هو معرفة مثله هذا مذهب السيرافى والشلوبين وهو الذى يقتضيه ظاهر عبارة ابن مالك فى الالفية :

وانصب بذى الاعمال تلوا واخفض : وهو لنصب ما سوا مقتضى

وأما قوله تعالى : (فالق الاصباح وجاعل الليل سكنا) فان أكثر النحويين يجعلون ذلك ماضيا لان الفلق والجعل قد كانا،فعلى هذا يكون نصب سكنا وما بعده باضمار فعل ، . واحتجوا أيضا بأن عمل اسم الفاعل لكونه فى معنى الفعل ورد هذا القول بالمنع بل عمله لمشابهته له فى عدد الحروف وموازنته فى الحركات والسكنات مع موافقة المعنى وهذا الخلاف فى نصب اسم الفاعل المفعول به أما رفعه الظاهر ونحوه فذهب بعضهم الى منعه واختاره ابن عصفور وحكى الاتفاق على رفعه الضمر المستتر وليس كذلك ومنعه ابن طاهر وابن خروف .(٢)

الشرط الثانى أن يعتمد على واحد من الامور الآتية وهى :

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش جـ ٦ ص ٧٧ — ٨٨ والمساعد على التسهيل جـ ٢ ص ١٩٨ والمقتصد على الايضاح لعبد القاهر جـ ١ ص ٥١٨ وأوضح المسالك جـ ٣ ص ٢١٧ — ٢١٩ .

(٢) انظر المصادر السابقة نفس الاجزاء والصفحة،وابن طاهر هو محمد بن احمد بن طاهر الانصارى الاشبيلى أبوبكر نحوى مشهور حافظ بارع وكان يرحل اليه فى العربية وصاحب اختيارات وآراء مات فى عشر الثمانين وخمسمائة هـ .
واما ابن خروف فهو على بن يوسف بن خروف القرطبى وهو تلميذ ابن طاهر وناظر السهيلى وشرح كتاب سيبويه وكتاب الجمل للزجاجى مات سنة ٦٠٩ هـ

١ ــ النفى نحو ما ضارب زيد عمرا .

٢ ــ الاستفهام نحو أضارب زيد عمرا .

٣ ــ اسم مخبر عنه باسم الفاعل نحو زيد ضارب أبوه عمرا .

٤ ــ اسم موصوف باسم الفاعل نحو مررت برجل ضارب أبوه عمرا .

٥ ــ أو على ذى الحال نحو جاء زيد راكبا فرسا .

والاعتماد على المقدر كالاعتماد على الملفوظ به نحو مهين زيد عمرا أم مكرمه اى أمهين ومثله قوله تعالى : (مختلف ألوانه) اى صنف مختلف ألوانه ومنه يا طالعا جبلا قال ابن هشام وقول ابن مالك : انه اعتمد على حرف النداء سهو لانه مختص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل (١) ولكن ليس فى عبارة الالفية ادعاء أن النداء مسوغ بل ان الوصف اذا ولي حرف النداء عمل وذلك صادق بأن يكون المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف وخالف فى هذا الشرط وهو الاعتماد الاخفش فاجاز عمله بدون اعتماد تبعا للكوفيين واستدل على ذلك بقوله : (٢)

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا ... مقالة لهبي إذا الطير مرت

وذلك لان (بنو لهب) فاعل بخبير مع أن خبيرا لم يعتمد ولا حجة له فى ذلك لجواز حمله على التقديم والتأخير بجعل الوصف خبرا مقدما لبنولهب وصح الاخبار بالمفرد عن الجمع لان فعيلا على وزن المصادر يستوى فيه المفرد والجمع والمذكر والمؤنث على حد (والملائكة بعد ذلك ظهير) (٣) واستدل أيضا بقوله تعالى : (ودانية عليهم ظلالها) (٤) فى قراءة من رفع دانية فقال هو مبتدأ يتعلق به عليهم وظلالها فاعله ورد هذا بجواز كون ظلالها مبتدأ أخبره دانية ولا يخفى أن الوصف فى البيت السابق لم يعمل فى منصوب وفى الواقع أن

(١) أوضح المسالك جـ ٣ ص ٢١٩

(٢) والبيت منسوب الى رجل من الطائيين ولم يعينوه والبيت فى الاوضح رقم ٦٦ وفى الاشمونى رقم ١٣٩ وفى ابن عقيل رقم ٤٢

(٣) آية ٤ من سورة التحريم .

(٤) آيه ١٤ من سورة الدهر .

الشرط انما هو لعمله فى النصوب وأما العمل فى المرفوع فلا يشترط فيه الاعتماد (١) كما سيأتى البيان ان شاء الله

وقد اشترط البعض لعمل اسم الفاعل أن لا يكون مصغرا وأن لا يكون موصوفا لا قبل العمل ولا بعده قال ابن مالك فى التسهيل : (يعمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف خلافا للكسائى فى المسألتين) . (٢)

أما المصغر فللنحاة فى جواز اعماله ثلاثة مذاهب .

الاول انه لا يجوز اعماله مطلقا اى سواء أكان مكبره وقد ورد عن العرب أم لم يكن واردا مثل كميت الذى هو من جهة القياس تصغير أكمت أوكمناء تصغير ترخيم ولم يسمع الا كمت ولا الكمناء هذا مذهب جمهور البصريين فلا تقول على مذهبهم هذا ضويرب زيدا بالنصب بل تجب الاضافة لعدم وروده ولدخوله ما هو من خواص الاسم عليه فبعد عن شبه المضارع بتغيير بنيته التى هى عمدة الشبه وهو الصحيح الراجح عندى .

الثانى جواز اعمال المصغر مطلقا وهذا رأى الكسائى وينسب الى جمهور الكوفيين غير الفراء وهو يرى مذهب البصريين ويقول على هذا المذهب هذا ضويرب زيدا بالنصب وبهذا القول قال أبو جعفر النحاس (٣) وقاس أبو جعفر المصغر على المجموع واذا جاز عمل الثنى والمجموع عند الجميع مع قيام ما هو من خصائص الاسماء فيهما وجب أن لا ننكر عمل المصغر والكوفيون تمسكوا بأن السبب الذى من أجله عمل اسم الفاعل هو دلالته على الحدث والتصغير لم يذهب بهذه الدلالة .

(١) انظر شرح القطر لابن هشام ص ٢٧٣ والمغنى ص ٥٢٣

(٢) ص ١٣٦

(٣) هو أحمد بن محمد بن اسماعيل المرادى النحوى المصرى رحل الى بغداد وأخذ عن الاخفش الصغير والمبرد ونفطويه والزجاج وعاد الى مصر وسمع بها النسائى وغيره وصنف كتبا كثيرة منها اعراب القرآن ومعانى القرآن والكافى فى العربية والمنتهج فى اختلاف البصريين والكوفيين وكتبا كثيرة مات سنة ٣٣٨ هـ غرقا فى النيل . انظر البغية ص ١٥٧

الثالث : التفصيل وهو ان كان المصغر لم يستعمل مكبره عمل كضويرب وقويتل وسويئر تصغير ضارب وقاتل وسائر ~~ويطلا~~ لم يعمل ونسب هذا المذهب الى المتأخرين .

وأما الموصوف ففي جواز اعماله ثلاثة مذاهب أيضا :

المذهب الاول : أنه لا يعمل مطلقا سواء تقدم المعمول عليه أم تأخر أم توسط بين اسم الفاعل ووصفه وعليه البصريون .

المذهب الثاني : أن اسم الفاعل الموصوف يعمل مطلقا وهو ظاهر مذهب الكوفيين .

المذهب الثالث : أنه يجوز اعمال اسم الفاعل الموصوف اذا تقدم المعمول على الوصف ولا يجوز ان تقدم الوصف على المعمول واستدلوا بقوله تعالى (ولا آمين البين الحرام يبتغون فضلا) (١) وآمين جمع آم بتشديد الميم اسم فاعل فعله أم يؤم بمعنى قصد والبيت الحرام مفعول به لآمين وجملة يبتغون فضلا صفة لآمين فقد عمل جمع اسم الفاعل الموصوف في المفعول به السابق على الوصف وادعاء حذف عامل يدل عليه آمين تكلف صريح (٢) .

وهذه الشروط لا توجب عمل اسم الفاعل بل تجوز اضافته الى مفعوله ومحل جواز ~~ط~~لا اضافة اذا كان المفعول اسما ظاهرا متصلا به ويجب اضافته الى المفعول ان كان ضميرا متصلا نحو زيد مكرمك والزيدان مكرماك وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى : (ان الله بالغ أمره) (٣) وقوله تعالى : (هل هن كاشفات ضره) (٤) .

(١) آيه ٢ من سورة المائدة .

(٢) انظر المساعد على تسهيل الفوائد جـ ٢ ص ١٩١ وشرح الرضي جـ ٢ ص ٢٠٠ وهمع الهوامع جـ ٢ ص ٩٥ وشرح الاشموني مع الصبان جـ ٢ ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥ وعدة السالك على أوضح المسالك جـ ٣ ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠

(٣) جزء آية ٣ من سورة الطلاق .

(٤) جزء آية ٣٨ من سورة الزمر .

وهذه الشروط فى اسم الفاعل ليس لعمله مطلقا بل فى خصوص رفعه الفاعل الظاهر ونصب المفعول به أما رفعه الضمير المتصل أو عمله فى الحال أو التمييز أو الظرف والجار والمجرور فلا يحتاج الى شرط وأما رفعه الضمير المنفصل أو الظاهر فمذهب الجمهور لا يحتاج الى شرط وقيل يحتاج ولا بد من الاعتماد (١).

وفى المغنى اشترط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال والاستقبال انما هو فى العمل فى المنصوب لا لطلق العمل بدليلين أحدهما أنه يصح أنه زيد قائم أبوه أمس والثانى أنهم لم يشترطوا لصحة أقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال والاستقبال . (٢)

والخلاصة أن اسم الفاعل ان كان مجردا من ال رفع فاعله بغير شرط ان كان الفاعل ضميرا مستترا أو ضميرا بارزا وعمل كذلك فى باقي المفعولات التى ليست فاعلا ظاهرا ولا مفعولا به .

أما الفاعل الظاهر فلا يرفعه الا اذا كان مستوفيا للشروط السابقة وكذلك نصبه المفعول به هذا اذا كان المجرد بمعنى الحال والاستقبال .

وان كان المجرد دالا على المعنى فمعمولاته ثلاثة أنواع بالتصور العقلى

النوع الاول : المفعول به ، والثانى : الفاعل الظاهر ،

والثالث: الفاعل المضمر .

أما المفعول به فاتفق النقل عن الجميع على أن اسم الفاعل ان كان ماضيا لم ينصبه مطلقا وأما الفاعل الظاهر فقد اختلف الجمهور فى رفع الفاعل الذى بمعنى الماضى اياه فظاهر كلام سيبويه أنه يرفعه واختار هذا الرأى ابن عصفور وقال السيوطى انه هو الصحيح ولكن لا بد لرفعه الظاهر أن يعتمد على شىء مما تقدم .

(١) انظر ابن حمدون على المكودى جـ ٢ ص ٢١١

(٢) المغنى جـ ٢ ص ٥٢٣

وأما رفع اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى للفاعل المضمر فقد اختلف النقل فيه عن الجمهور فقال جماعة هو واقع باتفاق الجميع وقال قوم أنه مختلف فيه ونقل هؤلاء المنع عن ابن خروف وابن طاهر (١) والصواب أنه لا خلاف فيه لانه يبعد أن يذهب أحد الى أن تكون صفة مشتقة لا فاعل لها . (٢)

وقد اختلف النحاة فى اعمال اسم الفاعل أيضا وقد أنكر بعض النحاة عمله بدعوى أن الاسم لا يعمل فى الاسم ولا ينصب اسم الفاعل أصلا بل الناصب فعل مقدر منه حكاه ابن مالك فى التسهيل . (٣)

وهكذا يبدو اضطراب النحاة فى قضية اسم الفاعل وانكر بعضهم عمله وذهب الجمهور الى القول بعمله واختلفوا فى كيفية العمل هل هو بشرط أو بدون شرط فالجمهور قالوا بشرط والكسائى ومن معه قالوا بلا شرط وتبعهم الاخفش فى عدم الشرط الثانى والقائلون إنه يعمل بشرط اختلفوا هل هذا الشرط لعمل النصب فقط أو لمطلق العمل وقد تقدم بيان الحق من هذه الآراء فى محلها .

النوع الثانى : الامثلة المبالغة عند البصريين وهى ما أخذ من صيغة اسم الفاعل الثلاثي لافادة المبالغة (٤) والتكثير فى الفعل الى فعال أو فعول أو مفعال بكثرة أو الى فعيل أو فعل يقله ولدلالة هذه الامثلة على المبالغة والكثرة لم تستعمل الا حيث يمكن الكثرة لاقتضائها تكرار الفعل فلا تقول ضرب من ضرب مرة واحدة والمشهور أن هذه الامثلة لا تتفاوت فى المبالغة وهذه الامثلة فى الكلام تستعمل على ثلاثة أقسام :

أحدها : هذا الذى ذكرنا وهى تعمل عمل اسم الفاعل بالشروط المذكورة واذا وقعت صلة لال تعمل مطلقا ، وان كانت مجردة عنها

(١) تقدمت ترجمتهما فى الصفحة الماضية ٢٤٢

(٢) انظر الاشمونى جـ ٢ ص ٢٩٤ ومنتهى السؤل والامل على هذور الذهب ص ٣٨٨ والمساعد على التسهيل جـ ٢ ص ١٩٨

(٣) انظر الهمع جـ ٢ ص ٩٥ والتسهيل ص ١٣٧

(٤) المبالغة والتكثير متغايران فالمبالغة باعتبار الكيفية والتكثير باعتبار الكمية

فتعمل بالشروط المذكورة فى اسم الفاعل .

والثانى : أن تأتي فى الكلام للمبالغة فى الصفة لا فى كثرة الفعل كحسان وكذا اذا دخلها معنى النسب نحو مقوال فان معناه المبالغة فى القول وتكثيره لا على معنى الفعل بل على معنى ذى كأنه يقول: ذو قول أو على معنى الياء التى للنسبة فكأنه يقول: قولي فى قول فهذا ليس على معنى الفعل العلاجى كحائض وطامث ولذا لا تدخلها الهاء المؤنث فلذلك لا تعمل عمل الفعل أصلا لما دخلها من معنى النسب كما لا يعمل نحو تمار .

والثالث : أن تأتى لغير مبالغة أصلا نحو كرم فهو كريم وشرف فهو شريف وما أشبه ذلك مما هو جار على فعله قياسا فى البناء فهذا القسم أيضا لا يعمل عمل اسم الفاعل إذ ليس هذا بدلا عن فاعل . (١)

وهذه الامثلة التى تعمل عمل اسم الفاعل هل تعتبر أسماء الفاعلين أولا ؟

قال ابن عصفور بأنها ليست أسماء فاعلين بدليل كونها للمبالغة وفعل المبالغة والتكثير دائما تجىء على وزن فعّل مضعف العين واسم الفاعل المضعف يأتى على وزن مفعل وهذه الامثلة حينئذ وقعت موقع مفعل ولذلك فصلها النحويون عن اسم الفاعل يعنى أنها ليست باسماء الفاعلين بل واقعة موقعها ويحتمل أن يكون فصلها عن الاسماء الفاعلين لانها ليست بجارية على الفعل عند من يرى أن اسم الفاعل انما يعمل لجريانه على الفعل فى الحركات والسكنات وعدد الحروف .

وهذه الامثلة تنقسم الى قسمين قسم اتفق النحويون على أنه يعمل عمل اسم الفاعل وقسم فيه خلاف (٢) فالقسم الذى لا خلاف فيه فى اعماله فعّال ومفعال وفعول واعمال هذه الامثلة الثلاثة كثير فلهذا اتفق عليه جميع البصريين

(١) حاشية العليمى على الفاكهى جـ ٢ ص ٢٠٠ نقلا عن الشاطبى فى شرح الألفية .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور جـ ١ ص ٥٦٠

ومثال اعمال فعال قولهم أما العسل فانا شراب حكاه سيبويه وقول الشاعر: (١)

أخا الحرب لباسا اليها جلالها ولبس بولاج الخوالف أعقلا

ومثال اعمال مفعال قولهم انه لمنحار بوائكها ، حكاه سيبويه والبوائك السمان من الابل ومثال اعمال فعول قول أبى طالب فى رثاء أمية بن المغيرة المخزومى :

ضروب بنصل السيف سوق سمانها إذا عدموا زادا فانك عاقر (٢)

وضروب عمل النصب فى كلمة سوق . وهذه الامثلة الثلاثة تعمل عمل اسم الفاعل باتفاق من البصريين وأما الكوفيون فيزعمون أن ما بعد هذه الأمثلة الخمسة منصوب باضمار فعل يدل عليه المثال فاذا قلت هذا ضروب زيدا فتقديره عندهم ضروب يضرب زيدا وهذا غير صحيح لانه لو كان منصوبا بفعل مضمر لظهر هذا الفعل فى بعض الاستعمالات وعدم ظهوره فى فصيح الكلام دليل على فساد مذهبهم واستدلوا بأنها لا تجارى الفعل وزادت عليه بالمبالغة فبعدت عن شبه الفعل لفظا ومعنى لفوات الصيغة التى بها شابه اسم الفاعل الفعل وهكذا تقرر عند الكوفيين عدم عمل أمثلة المبالغة وقال البصريون انها تعمل مع بعدها عن الفعل وفوات الشبهة اللفظى لجبر المبالغة فى المعنى ذلك النقصان ولانها فرع اسم الفاعل المشابه للفعل فلا يقصر عن الصفة المشبهة فى مشابهة اسم الفاعل .

(١) البيت لقلاخ بن حزبن والقلاخ بضم القاف وبعدها لام مفتوحة وآخره خاء معجمة وهو من شواهد الاوضح رقم ٣٧٢ والقطر رقم ١٢٦ وابن عقيل ٢٢٥ والمعنى أنه يمدح نفسه ويفتخر على خصمه فيقول له : انك انك لا ترانى فى حال من الاحوال الا مواخيا للحرب كثير ليس الدرع بكثرة ما أخوض غمرات الحرب واذا أوقدت نيران الحرب واستعر لظاها فلن ترانى ألج الا خيفة هاربا من الفرسان وخوفا من اقتحام المأزق والشاهد فى قوله (لباسا اليها جلالها) والخوالق جمع خالقة وهى عمود مؤخرة البيت والاعقل الذى تحطك ركبتاه عند المشى خلقة أو ضعفا.

(٢) البيت فى المقتضب جـ ٢ ص ١١٤ وسيبويه جـ ١ ص ٥٧ والسوق جمع ساق

والصحيح أن عملها بالحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لافادتها ما يفيده مكررا فيجب أن تعمل عمل أصلها وليس عملها بطريق لشبه الفعل .

وأما القسم الثانى الذى وقع فيه الخلاف بين البصريين أنقسم فهو فَعِل وفعيل واعمالهما قليل ولهذا خالف فيها سيبويه قوم من البصريين ووافقه آخرون .

فمذهب سيبويه اعمالهما ومذهب المبرد ومن وافقه عدم جواز اعمالهما واستدل المبرد على منع اعمالهما بان فعيلا اسم فاعل من فَعُل وفعل لا يتعدى وكذلك ما اشتق منه ومثله فعل اسم فاعل من فَعِل الذى لا يتعدى فهو إذن كفعله قال المبرد : (ما كان على فعيل نحو رحيم وعليم فقد أجاز سيبويه النصب فيه ولا أراه جائزا وذلك أن فعيلا إنما هو اسم فاعل من الفعل الذى لا يتعدى فما خرج اليه من ذلك الفعل فضارع له ملحق به والفعل الذى هو الفعيل فى الاصل انما هو ما كان على فَعُل نحو كرم فهو كريم (١) ومال الى هذا القول ابن السراج فى الاصول حيث قال : (وقد أجرى سيبويه فعيلا كرحيم وعليم هذا المجرى وقال معنى ذلك المبالغة وأباه النحويون من أجل أن فعيلا بابه أن يكون صفة لازمة للذات وأن يجرى على فَعُل نحو ظرف فهو ظريف وكرم فهو كريم وشرف فهو شريف والقول عندى كما قالوا) (٢) وهذا غير صحيح لان أمثلة المبالغة إذا كانت معدولة جاز أن تتعدى لانها واقعة موقع مفعل وكذلك فَعِل وفعيل واقعين موقع مفعل فسيبويه روى عليهما عن العرب وهو ثقة لا سبيل الى رد ما رواه والقياس يقتضى عليهما لانهما نائبان منـاب اسم الفاعل العامل، ولا ننظر الى لفظ قُلَّتٌ فإنه قد نقل الى فَعُل بضم العين وهو باق على عمله فتقول قلت الحق . (٣)

=== عقر البعير بالسيف ضرب قوائمه وكانوا يعقرون الناقة اذا أرادوا ذبحها لتبرك فيكون ذبحها أسهل وضروب خبر مبتدأ محذوف اى هو ضروب وقوله فاتك مما قر فيه التفات .

(١) المقتضب جـ ٢ ص ١١٤ — ١١٥

(٢) جـ ١ ص ١٢٤

(٣) انظر القوانين لابن أبى الربيع جـ ١ ص ٣٠٦

وقد أجاز الجرمى اعمال فَعِل لانه على وزن الفعل نحو علم وفهم فاشبه ان يكون جاريا مجراه وليس بكثير وأنكر اعمال فعيل لانه أقل وروداً .

قال الصيمرى : اعلم أن فعيلا على ضربين :

أحدهما معدول عن فاعل مثل رحيم/عليم وقد يعدل عن راحم وقادر وعالم للمبالغة فهو يعمل كما يعمل فاعل المعدول عنه .

والثانى : غير معدول بل جار على فعله نحو كريم وظريف تقول ظرف يظرف فهو ظريف وكرم يكرم فهو كريم وهذا لا يعمل عمل اسم الفاعل لانه غير معدول عنه . وكذلك فعول ان كان معدولا عن اسم الفاعل تعدى وان لم يكن معدولا لم يتعد فالمعدول نحو ضروب وأكول وغير المعدول نحو عجوز وعمود وجميع ما ذكرنا هو مذهب سيبويه (١) قال سيبويه : وأجروا اسم الفاعل اذا أرادوا أن يبالغوا فى الامر مجراه اذا كان على بناء فاعل لانه يريد به ما أراد بفاعل من ايقاع الفعل الا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة فما جاء هو الاصل الذى عليه أكثر هذا المعنى : فعول ، وفعال ، ومفعال ، ومِفْعَل وفعيل ، وقد جاء فعيل كرحيم وعليم وقد يرد سميع وبصير يجوز فيهن ماجاز فى فاعل من التقديم والتأخير والاضمار والاظهار (٢) ثم وازن سيبويه بين الصيغة المبالغة والصفة المشبهة فقال : ومنه قدير وعليم ورحيم لانه يريد المبالغة فى الفعل ، وليس هذا بمنزلة قولك حسن وجه الاب لانه لا يقلب ولا يضمر (٣) .

يعنى أن هذه الصفات وان كانت لا تتعدى الا بحرف جر اذا قلت أزيدا أنت نذير عليه وأزيدا أنت عليم به وأعمرا أنت رحيم له فانك انما تعنى أنك أوقعت فعلك سلف منك الى المنصوب وليس بمنزلة حسن وجه الاخ وما أشبهه لانك لست تعنى ذلك وانما ينتصب الوجه على التمييز ولضعف هذه الصفة لا يقلب

(١) التبصرة والتذكرة جـ ١ ص ٢٢٦
(٢) الكتاب جـ ١ ص ١١٠
(٣) الكتاب جـ ١ ص ١١٥

ما تعمل فيه ولا تضمر ولا يفصل بينها وبينه ، هذا تفسير ما أوجزه سيبويه من الموازنة بين صيغة المبالغة والصيغة المشبهة فالاولى تتعدى تعدى الفعل ويقدم مفعولها ويؤخر وتعمل مضمرة أما الصفة المشبهة فهى لازمة لا تتعدى ولضعفها لا يتقدم معمولها عليها ولا تعمل مضمرة ولا يفصل بينهما وبينه (١) وعبر عن التقديم والتأخير بـ ((لا يقلب)) .

وأنشد سيبويه فى تعدى فعيل وفعل قول ساعدة بن جؤية الهذلى :

حتى شاها كليل موهنا عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم (٢)

فاعمل كليلا فى موهن وقال المبرد ومن تبعه من البصريين إن موهنا ظرف وليس بمفعول والظرف إنما يعمل فيه معنى الفعل كعمل الفعل متعديا كان أو غير متعد ولو كان ظرفا كما قال المبرد وتابعوه لوصف البرق بالضعف فى لمعانه واذا كان بهذه الصفة فكيف شاق البقر وأتعب الموهن فى ظلمته لانه لو كان ضعيفا لا يدل على المطر ولكن البرق إذا تكرر لمعانه واشتد ودام دل على المطر وشاق البقر وأتعب الموهن فى ظلمته لانه كلما حضر ذهبت ظلمته بلمعانه وهكذا .

(١) شرح عيون كتاب سيبويه ص ٨١

(٢) البيت من شواهد سيبويه جـ ١ ص ٥٨ والمقتضب جـ ٢ ص ١١٥ وابن يعيش جـ ٢ ص ٦٣ وديوان الهذليين ص ١١٢٩ ولسان العرب مادة عمل وشأى والخزانة جـ ٣ ص ٤٥٠ — ٤٥٦ وكليل عند سيبويه فعيل بمعنى مفعل كسميع بمعنى مسمع وموهنا مفعول به على المجاز كما يقال أتعبت يومك والمعنى بكل أوقات الليل من كثرة العمل ومعنى البيت عند سيبويه : أنه وصف حمارا وأتانا نظرت الى برق مستطير منهى بالغيث يكل الموهن بروقه فطربت تلك الحمر للبرق مشتاقة اليه فى أماكنه وبات البرق ليله لم ينم اى استمر فى لمعانه .

وشاها اى شاقها والضمير يعود على البقر الوحش أو ساقها وأزعجها من موضعها الى موضع الذى كان منه البرق وكليل عند سيبويه فعيل بمعنى مفعل وعند المبرد فعيل بمعنى فاعل اى كال اى برق أضعفه بعد المسافة ، وموهن منتصف الليل مفعول به على المجاز كما تقدم عند سيبويه وظرف عامله شاها

===

وأنشد سيبويه فى اعمال فعل قول الشاعر : (١)

حذر أمورا لا تضير وآمن ماليس ينجيه من الاقدار

والمثنى والمجموع من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة حكمها حكم المفرد فى العمل والتصغير فتقول هذان الضاربان زيدا وهؤلاء القاتلون بكرا وهؤلاء ضاربات أو ضوارب عمرا وفرقوا بين التصغير والتكسير مع انهما من خواص الاسماء بأن التكثير جاء بعد استقرار العمل فيكسر بسبب الجريات وفيه نظر قال السيوطى ومنع قوم عمل المكسر ومنع سيبويه والخليل اعمال المثنى والجمع الصحيح

=== عند المبرد ومعناه على هذا أن البرق ضعيف الهبوب كليل فى نفسه وهذا التأويل ليس بقوى لان صدر البيت وعجزه ينافيه فانه قال وبات الليل لم ينم فلا يمكن أن يوصف بأنه قال فى بعض أوقات الليل وقال عمل وهو يدل على الكثرة فى العمل .

وعمل : دائب فى العمل وقوله باتت اى بقر الوحش والضمير فى باتت للبقر الوحشى ولم ينم عائد البرق .

(١) والبيت لابن الرقيات اللاحقى وقيل ابن المقفع والبيت من شواهد سيبويه جـ ١ ص ٥٨ والمقتضب جـ ٢ ص ١١٦ وأمالى ابن الشجرى جـ ٢ ص ٢٠٧ ، وابن يعيش جـ ٦ ص ٧١ والخزانة جـ ٣ ص ٤٥٦ والعينى مع الاشمونى جـ ٢ ص ٢٩٨ وقال عنه المبرد فى المقتضب هذا البيت موضوع محدث وقد ساق الاسناد عبد الخالق عظيمة فى تعليقه على هذا البيت نقد المبرد لسيبويه ورد ابن ولاد عليه فى الانتصار والحاصل أنه حكى المبرد فى المقتضب عن المازنى أنه قال أخبرنى أبو يحى اللاحقى وهو أبان بن عبد الحميد بن لاحق من شعراء البصرة واتصل بالبرامكة ونظم لهم كليلة ودمنة وهجاه أبو نواس وتوفى سنة ٢٠٠ هـ قال سألنى سيبويه عن فعل ان كان يتعدى فوضعت له هذا البيت :

حذر أمورا لا تضير وآمن ما ليس بمنجيه من الاقدار

فسبق الى محمد بن يزيد حين قال : (فوضعت له هذا البيت) أن شاعره اللاحقى وضعه لذلك وهذا ضعيف فى التأويل وكيف يصلح أن ينسب اللاحقى الى نفسه ما يضع منه ولا يحل ؟ وكيف يجوز هذا التأويل

===

المسند لظاهر لانه فى موضع يفرد فيه الفعل فخالفه (١) وهذا الخلاف الذى ذكره السيوطى لم أجد من تعرض له سواه ولم يذكر الرضى ولا ابن مالك فى جواز ذلك خلافا .

هذا وليس فى عبارة المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال فى عمل صيغة المبالغة .

النوع الثالث من الاسماء المشتقة العاملة اسم المفعـــول

وهو الاسم الدال على ذات وقع عليه الفعل ، وقيل هو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه الفعل وقيل ما دل على حدوث ومفعوله .

وهو فى العمل كاسم الفاعل لانه مأخوذ من الفعل وهو جار عليه فى حركاته وسكناته وعدد حروفه كما كان اسم الفاعل كذلك فمفعول مثل يفعل كما أن فاعلا مثل يفعل فالميم فى المفعول يدل عن حروف المضارعة فى يفعـــل وشرط اعماله كشرط اعمال اسم الفاعل فانه لا يعمل حتى يعتمد على ما يعتمد عليه اسم الفاعل لضعفه عن درجة الافعال كما لا يعمل الا اذا أريد به الحال والاستقبال وتقول فى عمله وتقول هذا رجل مضروب أخوه فيرفع ما بعده لفظا نحو زيد مضروب غلامه أو محلا نحو ممرور به على أنه نائب الفاعل وما يقوم مقام الفاعل فى الفعل يقوم هنا تقول محمد مستخرج متاعه وزيد مد حرج بيده الجحر وهذا معطى أخوه درهما تقيم المفعول الأول مقام الفاعل وتنصب الثانـــى

(*) = على سيبويه وهو المشهور فى دينه وعلمه وعقله وأخذه من الثقات الذيـن لا اختلاف فى علمهم وانما أراد اللاحقى (فوضعت له هذا البيت) فرويته له شرح عيون كتاب سيبويه ص ٧٩ — ٨٠

هذا وقد صرح سيبويه بجواز اعمال فعيل وفعل ثم قال وفعل أقل مـــن فعيل بكثير . الكتاب ١/٨٥

(١) فلا يقال مررت برجلين ضاربين علمانه وأجاز المبرد اعماله لان لحاقـــه بالفعل حينئذ قوى من حيث لحقه ما يلحقه . انظر الهمع جـ ٢ ص ٩٥

وكذا الثالث نحو زيد معلم أخوه خالدا منطلقا ، وتقول : هذا مضروب غلامه الساعة أو غدا وهذا مضروبان ومررت برجلين مضروبين ففى مضروب ضمير مستتر (١)

ويقول الرضى : وليس فى كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال فى اسم المفعول لكنّ المتأخرين كابى على ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك كما فى اسم الفاعل (٢) وممن صرح بذلك الزمخشرى وابن الحاجب وابن مالك . (٣)

ولكن يوجد فروق بين اسم الفاعل واسم المفعول

منها : ان اسم الفاعل يبنى من المتعدى واللازم واسم المفعول لا يبنى الا من المتعدى بنفسه أو بحرف الجر ، ومنها أن اسم الفاعل لا يجوز اضافته الى مرفوعه فلا تقول هذا ضارب أبيه زيدا لانه من اضافة الشىء الى نفسه لان الصفة عين موصوفها معنى فمدلول ضارب هو الاب (٤) واسم المفعول يجوز اضافته الى مرفوعه معنى كقولك زيد مضروب العبد وأصله مضروب عبده ونحو الورغ محمود المقاصد أصله الورع محمودة مقاصده فمقاصد نائب عن الفاعل لمحمود وقيل فاعل لتنزيل اسم المفعول منزلة الصفة المشبهة ثم حول الاسناد عن المقاصد الى المضاف اليه وهو الهاء فانتصب المقاصد على التشبيه بالمفعول به وصح دخول ال على المقاصد لزوال اضافته التى كانت تنافيها

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش جـ ٦ ص ٨٠ والايضاح جـ ١ ص ١٤١

(٢) انظر الرضى جـ ٢ ص ٢٠٤

(٣) انظر المفصل ص ٢٢٩ وشرح الكافية لابن الحاجب ص ٩٥ والتسهيل ص ١٣٨ وهو الذى يقتضيه ظاهر عبارة الالفية قال فى الخلاصة :
وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل .

(٤) والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف إلا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا أريد الاضافة اليه فى نحو حسن الوجه والكوفيون يجيزون اضافة الشىء الى نفسه مع اختلاف اللفظين .
انظر شرح الرضى على الكافية جـ ١ ص ٢٨٧

وليست خلفا عن الضمير كما زعم الازهرى لان الضمير لم يحذف ولكنه انتقل الى اسم المفعول ثم جر المقاصد بالاضافة فرارا من قبح اجراء الوصف المتعدى لواحد وهو محمود مجرى الوصف المتعدى لاثنين : أحدهما الضمير النائب عن الفاعل وثانيهما المنصوب على التشبيه بالمفعول به فالاضافة من نصب لا من رفع لئلا يلزم عليه اضافة الشيء الى نفسه (١) تقول الورع محمودة مقاصد بالرفع ثم تقول الورع محمودة المقاصد ثم تقول الورع محمود المقاصد بالجر.

وهذا الفرق الاخير فيه تفصيل وخلاصة أن اسم الفاعل اما أن يكون مأخوذا من مصدر فعل لازم واما أن يكون مأخوذا من مصدر فعل متعد لواحد واما أن يكون مأخوذا من مصدر فعل متعد لاكثر من واحد فالاول تجوز اضافته الى مرفوعة بلا خلاف تقول : قائم الاب ، وناقد القول ، وجالس الصديق وهذا قصد ثبوت معناه لا حدوثه فعومل معاملة الصفة المشبهة وساغت اضافته الى مرفوعه بعد تحويل الاسناد والثانى كضارب وظالم فقد اختلف النحاة فى جواز اضافته فالجمهور على المنع مطلقا سواء حذف مفعوله ام ذكر أحسن اللبس أم يؤمن واختار ابن مالك تبعا لابى على الفارسى جواز اضافته لمرفوعه بشرط أمن اللبس (٢) واختار ابن عصفور وابن أبى الربيع جواز اضافته بشرط أن يحذف منصوبه ولا يذكر فى الكلام ويدل على صحة اضافته لمرفوعه وهو مأخوذ من المتعدى لواحد قول الشاعر : (٣)

ما لراحمُ القلب ظَلَّاماً وان ظَلَمَا ولا الكريمُ بمناع وان حرما

(١) ابن حمدون على المكودى جـ ٢ ص ٢١٦

(٢) اى التباس الاضافة للفاعل بالاضافة للمفعول فلو لم يؤمن لم تجز الاضافة فلو قلت زيد راحم الابناء وظالم العبيد بمعنى أن أبناءه راحمون وعبيده ظالمون فان كان المقام مقام مدح الابناء وذم العبيد جاز لدلالة المقام على أن الاضافة للفاعل والا لم يجز اهـ صبان جـ ٢ ص ٣٠٣

(٣) البيت لم يعرف قائله وهو فى الاشمونى جـ٢ ص ٣٠٢

والشاهد فى قوله ما الراحم القلب فان الراحم اسم فاعل اضيف الى فاعله.

والثالث لا تجوز اضافته الى مرفوعه وقد قيل المنع مجمع عليه بين النحاة وفى الصبان ما يشير الى الخلاف . (١)

ويشترط لاضافة اسم المفعول الى مرفوعه تحويل الاسناد عنه الى ضمير راجع للموصوف كالمثال السابق ، وأن يكون اسم المفعول من متعد الى واحد فلا يجوز من لازم ومن متعد لاكثر من واحد على خلاف فى ذلك وكذلك يشترط أن يقصد ثبوت الوصف ويتناسى فيه الحدوث . وأن يكون على وزنه الاصلى وذلك بأن يكون على وزن مفعول اذا كان فعله ثلاثيا ويكون على وزن مضارعه مع ابدال أوله ميما مضمومة فان كان على غير ذلك كذبح وقبض وقتيل وجريح وصريع لم يجز عند الجمهور اضافته الى مرفوعه (٢) واضافة اسم المفعول الى مرفوعه قليلة ، والكثير الغالب فى اسم المفعول عدم اضافته الى مرفوعه الا اذا أريد تحويله الى الصفة المشبهة ليدل مثلها على معنى ثابت دائم لا حادث ويشترط وجود القرينة التى تدل على ثبوته ودوامه .

والمراد بالتحويل الحاقه بها فهو ان دل على الثبوت لا يكون صفة مشبهة واذا الحق اسم المفعول بالصفة المشبهة جاز فى السببى الواقع بعد الرفع على اعتباره تشبيها بالمفعول به وان كان معرفة وتمييزا ان كان نكرة ويجوز فيه الجر على اعتباره مضافا اليه (٣) فتقول مررت برجل مضروب أبوه أو الاب بجر الاب ونصبه فيرفع السببي وينصبه ويجره .

النوع الرابع من الاسماء المشتقة العاملة الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد .

وهى الصفة المصوغة من فعل قاصر بغير تفضيل لافادة نسبة الحدث على موصوفها على جهة الثبوت (٤) فاذا قلت زيد حسن فكلمة حسن تدل على أربعة أمور مجتمعة :

(١) انظر الاشمونى جـ ٢ ص ٣٠٢ — ٣٠٣ مع الصبان .
(٢) انظر الهمع جـ ٢ ص ٩٧
(٣) انظر حاشية لبس على الفاكهى جـ ٢ ص ٢٠٢
(٤) شرح الفاكهى على القطر جـ ٢ ص ٢٠٢

الاول : المعنى المجرد الذى يسمى الوصف أو الصفة وهو الحسن .

الثانى : الشخص الموصوف بهذه الصفة وهو الشخص الذى ينسب اليه الحسن .

الثالث : ثبوت ذلك المعنى المجرد لصاحب الوصف وتحققه ثبوتا زمنيا عاما يشمل الماضى والحاضر والمستقبل فليس خاصا بزمن من الثلاثة دون غيره أو بزمنين بل صاحبه متصف به فى ماضيه وحاضره ومستقبله .

الرابع : ملازمة ذلك الثبوت المعنوى العام للموصوف ودوامه لانه يقتضى أن يكون المعنى المجرد الثابت وقوعه وتحققه ليس أمرا حادثا الآن ولا طارئا ينقض بعد زمن قصير وانما هو أمر دائم ملازم صاحبه اى الموصوف طول حياته أو أطول مدته فيها حتى يكاد يكون بمنزله الدائم الملازم أو كالملازم ، فالجمال مثلا لا يفارق صاحبه وان فارقه بسبب طارئ مؤقت كمرض أو خوف أو شيخوخة فزمن مفارقته أقصر من زمن ملازمته الطويلة التى هى بالدوام أشبه ، ويدخل فى حكم الملازمة بعض الاوصاف التى لا تفارق صاحبها ولكن آثارها لا تظهر الا فى مناسبات خاصة بها تطرأ وتزول ثم تتجدد وتسمى الاستمرار المتجدد أو الاستمرار التجددى ومن هذا النوع كثير من العادات والسجايا كالفرح والغضب والشبع والعطش نحو فلان فرح أو غضوب أوشبعان أو عطشان فهذه الصفات تظهر فى مناسباتها .

وهكذا كل ناطق بالصفة المشبهة يريد الامور الاربعة مجتمعة ان كان خبيرا باللغة وبدلالة الالفاظ فيها .

وقد يسأل سائل فيقول : لقد ثبت فى علم المعانى أنه لا دلالة للجملة الاسمية على أكثر من الثبوت ، والجواب أن للجملة الاسمية دلالتين لفظية على مجرد الثبوت وعقلية على الاستمرار ، والمنفى فى كلام أهل المعانى الدلالة اللفظية والمثبت هنا العقلية لان الاصل فى كل ثابت استمراره . (١)

(١) حاشية على شرح الفاكهى جـ ٢ ص ٢٠٢ والنحو الوافى ٢ / ٢٨١ - ٢٨٢

قال السيوطى : (وقد اختلف العلماء فى زمان هذه الصفة المشبهة فذهب أكثر النحويين الى أنه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال والاستقبال وذهب ابن مالك الى أنها للحال . وذهب أبو بكر ابن طاهر الاشبيلى الى أنها تكون للازمنة الثلاثة وأجاز أن تقول مررت برجل حاضرا لابن غدا فيكون بمعنى المستقبل وذهب السيرافى الى أنها أبدا بمعنى الماضى وهو ظاهر كلام الاخفش قال والصفه لا يجوز تشبيهها الا اذا ساغ أن يبنى منها قد فعل ، وذهب ابن السراج والفارسى الى أنها لا تكون بمعنى الماضى وهو اختيار السلوبيين قال وسواء رفعت أو نصبت لانك اذا قلت مررت برجل حسن الوجه فحسن الوجه ثابت فى الحال لا تزيد مضيا ولا استقبالا لانها شبهت باسم الفاعل لم يقو قوته فى عملها فى الزمانين وربما يكون المراد بقول السيرافى انها للماضى أنها تثبت قبل الاخبار عنها ودامت الى وقت الاخبار لا أن الصفة انقطعت الى الماضى المتصل بزمن الحاضر وكذلك المراد بقول ابن السراج ليس أنها وجدت وقت الاخبار فلا فرق بين قول السيرافى وابن السراج (١)

ووجه مشابهة هذه الصفة لاسم الفاعل الدلالة على الحدث وصاحبه والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع غالبا لانه لا يقال فى نحو أبيض أبيضة ولا أبيضون ولا فى نحو غضبان غضبانون كما يقال ضاربة وضاربون مع عمل أفعل فعلاء ، وفعلان فعلى عمل سائر الصفات المشبهة وكذلك فى اشتراط الاعتماد على نفى أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف فى عمل النصب على طريق المفعول به أما عمل الرفع أو عمل النصب الآخر كالمصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرف والمفعول له ، والمفعول معه فلا يشترط فى ذلك شىء . (٢)

(١) انظر همع الهوامع جـ ٢ ص ٩٨

(٢) انظر الصبان مع الاشمونى جـ ٣ ص ٣ وما بعدها .

وتفارق الصفة المشبهة اسم الفاعل في ستة عشر أمرا (١)

(١) وأوجه المفارقة بين الصفة المشبهة واسم الفاعل كما يلى :

١ ـ أنها لا تكون الا للماضى المستمر الى زمن الحال اى الدائم دون المنقطع .

٢ ـ أن معمولها لا يكون الا اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها لفظا أو تقديرا نحو زيد حسن الوجه اى الوجه منه أو وجهه وزيد حسن وجهه والمراد بالمعمول لها ما عملها فيه بحق الشبه وهو النصب على طريق المفعول به فلا يرد زيد بك فرح لان عملها فى الظرف وعدیله لمافيها من معنى الفعل .

٣ ـ أن معمولها لا يكون الا مؤخرا عنها بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز فيه التقديم والتأخير الا اذا كان محلا بأل .

٤ ـ أنها لا تصاغ الا من اللازم أو بعد تنزيل الفعل منزلة اللازم بالنقل الى باب فعل كرحمن رحيم بخلاف اسم الفاعل فانه يصاغ من اللازم والمتعدى .

٥ ـ عدم الفصل بينها وبين معمولها بالظرف والجار والمجرور الا فى الضرورة .

٦ ـ أنه يجوز فى معمولها الرفع فاعلا أو بدلا والنصب مشبها بالمفعول به أو تمييزا والجر بالاضافة الا اذا كانت أل وهو عار منها ومن الاضافة لتاليها أو ضمير تاليها .

٧ ـ أنه لا يراعى لمعمولها محل العطف وغيره .

٨ ـ أنها تخالف فعلها فتنصب مع قصوره .

٩ ـ أنها لا تتعرف بالاضافة بخلاف اسم الفاعل فيتعرف بها اذا كان بمعنى الماضى أو أريد به الاستمرار .

١٠ ـ ان ال الداخلة عليها حرف تعريف والداخلة على اسم الفاعل اسم موصول على الصحيح فيها .

١١ ـ أن منصوبها المعرف شبه بالمفعول به ومنصوب اسم الفاعل مفعول به .

١٢ ـ يقبح حذف موصوفها واضافتها اى مضاف الى ضمير موصوفها نحو مررت بحسن وجهه بخلاف مررت بقاتل أبيه .

١٣ ـ استحسان الجر بها .

===

وقسم ابن عصفور هذه الصفة الى ثلاثة أقسام :

قسم اتفق النحويون على أنه يشبه عموما .

وقسم اتفق النحويون على أنه يشبه خصوصا .

وقسم فيه خلاف .

فالقسم الاول: كل صفة لفظها ومعناها صالح للمذكر والمؤنث والمراد بالعموم أن تجرى صفة المؤنث على المؤنث والمذكر على المذكر ، والمذكر على المؤنث ، والمؤنث على المذكر ، مثال ذلك مررت برجل حسن الوجه اى يصلح معناها لكل منهما وبنت العرب للكل لفظا كالحسن والقبح والكرم والبخل

والقسم الثانى : وهو الذى يشبه باسم الفاعل خصوصا هى كل صفة لفظها ومعناها خاص بالمذكر أو بالمؤنث والمراد بالخصوص أن تجرى صفة المذكر على المذكر والمؤنث على المؤنث مثل عذراء فى المؤنث ورتقاء وكأد روأكمر لفظهما ومعناهما للمذكر فلا يجوز أن تقول مررت برجل أعذر البنت ولا بامرأة أدرة الابن لئلا يلزمنا احداث لفظ ليس من كلام العرب .

والقسم الثالث : الذى فيه خلاف : كل صفة لفظها صالح للمذكر والمؤنث ومعناها خاص باحدهما بمعنى ان وزنها صالح لكل منهما وذلك كحائض فى المؤنث وخصى فى المذكر فان فاعلا وفعيلا صالحان للمذكر والمؤنث فنقول مررت برجل خصى الابن وبامرأة حائض البنت والكسائى والاخفش يجيزان فى هذا اجراء صفة المؤنث على المذكر والمذكر على المؤنث نحو مررت برجل حائض البنت وبامرأة خصى الزوج ووجه جوازه عندهما أنهما لم يحدثا لفظا ليس

١٤ — أنها تكون مجارية للمضارع فى مطلق الحركات والسكنات كظاهر القلب ومنطلق اللسان وغير مجارية له وهو الغالب فى المبنية من الثلاثى كحسن وجميل وهو لا يكون الا مجاريا .

١٥ — دلالتها على الثبوت الاستمرارى من غير تخلل كحسن الوجه ومع التخلل كمتقلب الخاطر .

١٦ — أنها قد تؤنث بالالف نحو حمراء — انظر الاشباه والنظائر ج ٢ ص ١٩٠ — ١٩٣

من كلام العرب لان خصيا فعيل وفعيل بمعنى مفعول يكون للمذكر والمؤنث بغير هاء وكذلك حائض لفظها صالح للمذكر وهذا الذى ذهب اليه أبوالحسن والكسائى غير صحيح عند جميع النحويين لان هذا الباب مجاز والمجاز لا يقال منه الا ما سمع ولم يسمع من كلامهم مثل : مررت برجل حائض البتة ولا بامرأة خصى الزوج وأيضا فان المجاز لا يقال الا حيث تسوغ الحقيقة والحيض لا يكون للرجل حقيقة فلا يكون له مجازا فكذلك الخصاء لا يكون للمرأة حقيقة فلا يكون مجازا . (١)

قال ابن مالك فى بيان أقسام الصفة المشبهة وهى :

اما صالحة للمذكر والمؤنث معنى ولفظا وهى كل صفة تصلح معناها للمذكر والمؤنث وقد بنت العرب من اسمها لفظا للمذكر والمؤنث وذلك نحو الحسن والقبح والكرم والبخل .

واما صالحة للمذكر والمؤنث معنى لا لفظا وهى : كل صفة يصلح معناها للمذكر والمؤنث واختص كل واحد بلفظ وذلك كالإلية معنى مشترك فيه لكن خص المذكر بلفظ ألي والمؤنث بلفظ عجزاء .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور جـ ١ ص ٥٦٦ — ٥٦٧ قال ابن السراج وتقول مررت برجل حائض جاريته ومررت برجل خصى غلامها ، ولو قلت : مررت برجل حائض الجارية لقبح لانك إن أدخلت الالف واللام جعلت التأنيث والتذكير على الاول ، فأنت تريد أن تذكر حائضا لان قبله رجلا والحائض لا يكون مذكرا أبدا ، وقال بعضهم هذا الكلام جائز ، لان حائضا مذكر فى الاصل وقد أجيز مررت بامرأة خصى الزوج لان خصيا فعيل مما يكون فيه مفعوله فهذا يكون للمذكر والمؤنث سواء ولا يجوز مررت برجل عذراء الجارية إذا كانت الجارية عذراء وكذلك مررت بامرأة محتلمة الزوج لان محتلما مما لا يكون مؤنثا وكذلك مررت بامرأة أدر الزوج ولا يجوز مررت برجل أعفل المرأة لان أعفل مما لا يكون فى الكلام .

الاصول جـ ٢ ص ٣٥

واما صالحة للمذكر والمؤنث لفظا لا معنى وهى : كل صفة معناها خاص بالمذكر أو المؤنث ، واللفظ من حيث الوزن صالح للمذكر والمؤنث وذلك نحو الحيض والخصى فمعنى الحيض مختص بالمؤنث والصفة منه حائض على وزن فاعل والخصى معنى يختص بالمذكر والصفة منه خضي على وزن فعيل وهذان الوزنان صالحان للمذكر والمؤنث .

واما خاصة باحدهما لفظا ومعنى وهى كل صفة معناها ولفظها خاص خاص بالمذكر أو المؤنث وذلك نحو الآدرة والكمرة ومعناهما خاص بالمذكر واللفظ خاص به تقول فى الوصف منهما : آدر أكمر ، ونحو الرتق والعفل معناهما خاص بالمؤنث تقول فى الوصف منهما : رتقاء وعفلاء (١) وقال ابن مالك : الاولى من أقسام الصفة المشبهة تجرى على مثلها أو ضدها ، والبواقى تجرى على مثلها لا ضدها خلافا للكسائى والاخفش ، وقوله الاولى تجرى على مثلها وضدها يعنى أنها تجرى مذكرها على المذكر وعلى المؤنث ومؤنثها على المؤنث والمذكر وهو الذى يعبر عنه النحويون بأنه يشبه عموما تقول مررت برجل حسن الاب وبرجل حسن الام وبامرأة حسنة الاب .

وقوله : والبواقى تجرى على مثلها تقول : مررت برجل آبى الابن وبامرأة عجراء البنت وبرجل خصى الابن وبامرأة رتقاء البنت وهذا ما يعبر عنه النحويون أنه يشبه خصوصا ، وقوله لا ضدها خلافا للكسائى والاخفش يعنى أنهما يجيزان جريان هذه على ضدها فى الاقسام الثلاثة فتقول :

(١) الكمرة كالحشفة وزنا ومعنى ومعنى الاكمر عظيم الكمرة .
والآدرة : على وزن غرفة انتفاخ الخصية .
والعفل : لحم ينبت فى قبل المرأة وهو القرن وقالوا لا يكون العفل فى البكر وانما يصيب المرأة بعد الولادة . انظر المصباح مادة عفل والرتق بالتحريك مصدر قولك : امرأة رتقاء بينة الرتق لا يستطاع جماعها لارتقاق ذلك الموضع منها . انظر الصحاح مادة رتق .

مررت برجل عجزاء البنت وبرجل حائض بنته ، وبامرأة خصي ابنها وبرجل رتقاء بنته ، هكذا حكى الخلاف ابن مالك فى ثلاثة اقسام وهذا غير موافق عليه ونازعه أبو حيان بأن بعض المغاربة نقل الاتفاق على المنع فى القسمين منها وان الخلاف خاص بقسم واحد وهى الصفة المشتركة من جهة المعنى واللفظ وأما لفظه ومعناها خاص بالمذكر والمؤنث نحو آدر ، وعذراء أو معناه خاص بالمذكر أو المؤنث واللفظ من حيث الوزن صالح لهما فنقل بعض أصحابنا اتفاق النحويين على أنه لا يشبه الا خصوصا فيجرى الذكر على الذكر والمؤنث على المؤنث وان الخلاف انما هو عند الاخفش فى الصفة التى هى مشتركة من جهة المعنى ، واللفظ يختص بالمذكر والمؤنث نحو آلي وعجزاء .

وأما ما ذكره ابن مالك من أن الكسائي أجاز ما ذكر فقد خالفه أبو جعفر النحاس فى بعض الصور قال أبو جعفر النحاس : أجاز الاخفش مررت برجل حائض المرأة وبامرأة خصى الزوج ولا يُجِيزُهُ بَصْرِيٌّ غيرُه ولا الكسائى ولا الفراء فكلامه موافق لكلام ابن مالك فى النقل عن الاخفش ومخالف له فى النقل عن الكسائى فلعل للكسائى قولين ونقل بعضهم عن الجرمى ما يشهد لابن مالك أيضا فى حكايته الخلاف فى الجملة فانه حكى عنه أنه قال : بعد أن منع مررت بامرأة خصي البعل وبرجل حائض البنت وصورا أخرى ومن الناس من أجاز ذلك كله اعتمادا على أن المعنى لا يلبس .

وخلاصة القول أنه لا يرد كلام ابن مالك ولا يعترض على امام عدل نقل الخلاف فى مسألة بكلام شخص آخر نفى الخلاف فيها فالمثبت مقدم على النافى . (١)

والصفة المشبهة لا تكون مشبهة حتى تنصب أو تخفض لان الخفض لا يكون الا من النصب ولا يجوز أن يكون من الرفع لئلا يؤدى الى اضافة الشىء الى نفسه .

(١) انظر المساعد مع تسهيل الفوائد جـ ٢ ص ٢١٢ — ٢١٣ والدماميني حياته وآثاره وقد تقدمت حكاية الخلاف فى القسم الثالث عن ابن عصفور .

وهذه الصفة اذا نصبت أو خفضت تتبع ما قبلها فى أربعة من عشرة فى أوجه الاعراب الثلاثة والتعريف ، والتنكير والتذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع مثل مررت برجل حسن الوجه وبامرأة حسنة الوجه وبرجلين حسنى الاب .

واذا رفعت تتبع ما قبلها فى اثنين من خمسة فى الرفع والنصب والخفض والتعريف والتنكير ، وتتبع لما بعدها فى واحد من اثنين فى التأنيث والتذكير وفى لغة أكلونى البراغيث تتبع ما بعده فى اثنين من خمسة فى التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع . (١)

ولمعمول الصفة المشبهة أحوال كثيرة :

الاولى : أن يكون ضميرا بارزا متصلا وعملها فى هذا الضمير الجر بالاضافة ان باشرته وخلت من ال نحو مررت برجل حسن الوجه جميله فمعمول جميل ضمير بارز متصل وأجاز الفراء التنوين والنصب نحو جميل إياه ورد بأنه لا يأتى بالمنفصل مع امكان الاتيان بالمتصل والنصب على التشبيه بالمفعول به ان فصلت نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها ولا خلاف فى نصبه وحكى الكسائى هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها أو قرنت بال نحو مررت بالرجل الحسن الوجه الجميله وقيل هو فى موضع الجر وهذا كله فى الصفة المصروفة .

أما غيرها نحو الحسن الوجه الاحمره فالضمير نصب عند سيبويه ويجوز النصب مع المباشرة والخلو من ال كما هو من مذهب الكسائى فان قصدت الاضافة فالجر والا فالنصب على التشبيه بالمفعول به تقول رأيت رجلا حسن الوجه أحمره فعلى الاضافة تكسر الراء وعلى التشبيه تفتحها لكن لم يجز النصب عند القدماء غير الكسائى .

والثانية : أن يكون سببا موصولا نحو رأيت رجلا جميلا ما اشتمل عليه من الصفات ولم يثبت بعض النحاة كون الموصوف معمولَ الصفة المشبهة والصحيح جوازه .

(١) شرح الجمل ١/٥٦٢

الثالثة : أو سببيا موصوفا يشبه الموصول فى كون صفته جملة نحو رأيت رجلا طويلا رمح يطعن به .

وعمل الصفة المشبهة فى الموصول والموصوف رفع ونصب مطلقا أى قرنت الصفة بأل أم لا ، وجرت ان خلت من أل وقصدت الاضافة وتقول فى الموصول والصفة فى حالة الرفع والنصب ورأيت الرجل الجميلَ ما اشتملت عليه ثيابه الطويلَ رمح يطعن به ، ورأيت رجلا جميلا ما اشتملت عليه ثيابه طويلا رمح يطعن به فيجوز فى ما ورمح على كلا التقديرين الرفع والنصب وتقول فى حالة الجر : رأيت رجلا جميل ما اشتملت عليه ثيابه طويل رمح يطعن به .

الرابعة : أن يكون سببيا مضافا الى أحد الموصول أو الموصوف نحو رأيت رجلا غنيٍّ غلامِ من صحبه ، ورأيت رجلا حديدَ سنانِ رمح يطعن به .

الخامسة : أن يكون مقرونا بأل نحو مررت برجل حسن الوجه .

السادسة : أن يكون مجردا منها نحو حسن وجه .

السابعة : أن يكون مضافا الى ضمير الموصوف نحو مررت برجل حسن وجهه .

الثامنة : أن يكون مضافا الى مضاف الى ضميره لفظا نحو مررت برجل حسن شامة خده أو حسن وجه أبيه أو تقديرا نحو مررت برجل حسن شامة الخد أى خده .

التاسعة : أن يكون مضافا الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه .

العاشرة : أن يكون مضافا الى معمول صفة أخرى نحو مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها .

وعمل الصفة المشبهة فى سببي وليها غير الضمير والموصول والموصوف الرفع والنصب والجر مطلقا أى سواء قرنت الصفة بأل أم لا وسواء قرن المعمول بها أو تجرد أو أضيف والرفع فى الباب على الفاعلية ونصب النكرة على التمييز أو التشبيه بالمفعول به ونصب المعرف بالاضافة على التشبيه وأجاز بعضهم

التمييز وهى نزعة كوفية ونصب المعرف بأل على التشبيه بالمفعول به ومن النحاة من أجاز التمييز . (١)

والخلاصة : أنه يجوز فى الصفة الشبهة أن تعمل فى السببي الرفع والنصب والجر فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول به فى المعرفة وعلى التمييز فى النكرة والجر على الاضافة وذلك مع كون الصفة مصاحبة للالف واللام أو مجردة منهما وكون السببي معرفا بالالف واللام أو مضافا أو مجردا من ال والاضافة .

والمضاف على أربعة أضرب مضاف الى المعرف باللام نحو الحسن وجه الاب أو مضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه ، ومضاف الى مضاف الى ضميره نحو الحسن وجه أبيه ومضاف الى المجرد من الالف واللام والاضافة نحو الحسن وجه أب وهذا ستة وثلاثون وجها فى اعمال الصفة المشبهة لان عملها ثلاثة أنواع رفع ونصب وجر ، وكل منها على تقديرين :

احدهما كون الصفة مصاحبة لال والآخر كونها مجردة فهذه ستة أنواع من ضرب اثنين فى ثلاثة وكل منها على تقديرات ستة وهى كون السببي معرفا بأل أو مضافا الى المعرف بها أو مضافا الى ضمير الموصوف أو مضافا الى مضاف الى ضميره أو الى المجرد من ال والاضافة أو مجردا ويحصل من ضرب ستة فى ستة وثلاثون صورة كلها جائزة الاستعمال إلا أربعة أوجه وهى اضافة الصفة المصاحبة للام الى السببى الخالى من ال ومن الاضافة الى المعرف بال وذلك كما يلى :

١ ــ المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه .
٢ ــ والمضاف الى المضاف الى ضميره نحو الحسن وجه أبيه .
٣ ــ المجرد نحو الحسن وجه .
٤ ــ والمضاف الى المجرد نحو الحسن وجه أب .

(١) المساعد مع التسهيل جـ ٢ ص ٢١٤ ــ ٢١٧ .

(٢) ومن المعلوم فى عبارة النحاة أنهم يسمون الحذف لدليل اختصارا وحذف المفعول لغير دليل اقتصارا . انظر المغنى جـ ٢ ص ٦٧٦ .

(٣) انظر التصريح مع حاشية العليمى جـ ٢ ص ٧٠

وما عدا الاوجه الاربعة ينقسم الى قبيح وضعيف وحسن وانظر جدول الاشمونى فى هذه المسائل . (١)

واذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة فى رفع السببى ونصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة وجره بالاضافة وهو فى ذلك على ثلاثة أنواع :

النوع الاول : ما يجوز ذلك فيه باتفاق وهو ما أخذ من فعل قاصر كظاهر القلب .

والنوع الثانى : ما يمتنع فيه ذلك باتفاق وهو ما يتعدى لاكثر من واحد .

النوع الثالث : ما اختلف فيه وهو ما يتعدى لواحد فقال الاخفش بالجواز مطلقا وبعضهم بالمنع مطلقا وقال ابن عصفور وابن أبى الربيع إن حذف مفعوله اقتضارا جاز (٢) وإلا امتنع .

والظاهر أن اسم الفاعل حينئذ من الصفة المشبهة لأن فاعلا إذا أريد به الثبوت وأضيف الى مرفوعه يكون صفة مشبهة كما أن الصفة المشبهة إذا قصد بها الدلالة على الحدوث كاسم الفاعل تكون اسم فاعل ولا يرد أن الصفة لا تبنى الا من اللازم لانه يكفى اللزوم إما وضعا واما تنزيلا أو تحويلا (٣)

والاصل فى صيغة فاعل أن يكون اسم فاعل وأن تكون دالة على الحدوث ويتساوى فى هذا الوزن كل أنواع الماضى الثلاثى المتصرف المتعدى واللازم مفتوح العين ومضمومها ومكسورها نحو فاتح من فتح وقاعد من قعد وحاسب من حسب وكارم من كرم وحاسن من حسن وقال ابن مالك فى لامية الافعال :

وفاعل صالح للكل إن قصد الحدوث نحو غدا زاجل جذلا والاصل

(١) جـ ٣ ص ١٤٦ وحاشية الحضرى جـ ٢ ص ٣٧ والمطالع السعيد جـ ٢ ص ٦٧٩-٦٨١

(٢) ومن المعلوم فى عبارة النحاة أنهم يسمون الحذف لدليل اختصارا وحذف المفعول لغير دليل اقتضارا . انظر المغنى جـ ٢ ص ٦٧٦

(٣) انظر التصريح مع حاشية العليمى جـ ٢ ص ٧٠

صفات مشبهة وليست اسم فاعل الا فى الصورة اللفظية والجدير بالذكر أن قصد الثبوت واد خال اسم الفاعل فى باب الصفة المشبهة لا يختص بما كان على وزن فاعل من أسماء الفاعلين بل يجرى فيها كلها إن كانت من غير الثلاثى نحو مستقيم الرأى وممتدل القامة .

هذا وقد تقدم القول بأن اسم المفعول يلحق بالصفة المشبهة ومشارك لها فى اطراد الاضافة الى ما هو مرفوع فى المعنى كما شاركها فى وجوه العمل المتقدم ذكره لكن بشرط بنائه من فعل متعد الى واحد لانه يجرى مجرى فعله المردود الى صيغة ما لم يسم فاعله . (١)

وبهذا يظهر أن اسم المفعول المتعدى الى واحد من الصفة المشبهة مطلقا فيرفع السببى وينصبه ويجره فتقول : مررت برجل مضروب أبوه أو الاب بجر الاب ونصبه ، فرفع السببي على الفاعلية على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول لان حال اسم المفعول انما يراعى اذا أريد به معنى الحدوث وأما اذا أريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببي على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجر بالاضافة .

النوع الخامس من الاسماء المشتقة العاملة اسم التفضيل

وهو الوصف الدال على المشاركة فى مدلوله وزيادة لصاحبه على غيره فيه فى أصل الفعل فخرج نحو فاضل وزائد وغالب لعدم دلالتها على الزيادة فى الفضل والزيادة ، والغلبة فى المعنى المصدرى فهو دال على الاتصاف بالفعلية لا على الزيادة على الغير وخرج بأصل الفعل : ما يدل على الزيادة فى وصف الفعل كالصفة المشبهة الدالة على دوام الفعل واستمراره وقد يقول بعض العلماء بأن الاحسن فى الترجمة له هو أفعل الزيادة لأنه يبنى مما لا تفضيل فيه نحو أبخل وأجهل مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك جـ ٢ ص ٧٢ ، ١ والتصريح على التوضيح جـ ٢ ص ٧٢

ويمكن الاجابة عن هذا بأن هذه العبارة فى الاصطلاح صارت اسما للدلالة على الزيادة وشرط التفضيل أن يكون على وزن أفعل فى المذكر وفعلى فى المؤنث سواء صيغ من فعل لازم كأكرم أم من متعد كاضرب وأعلم ولا يرد خير ولا شر فانهما للتفضيل لأن أصلهما أخير وأشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وربما جاء على القياس نحو: بلال خير الناس وابن الاخير .

ويعمل اسم التفضيل فى التمييز والظرف والحال والفاعل المستتر وجوبا فى جميع صوره نحو: زيد أحسن منك علما، وعمرو أفضل منك كاتبا ، ولا يعمل فى مصدر ومفعول به أو مفعول لاجله أو مفعول له وقد يرفع الضمير البارز نحو مررت بزميل أفضل منه أنت، ومثال اعماله فى التمييز (أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا) (١) ومثال اعماله فى الحال: زيد أحسن الناس متبسما ، ومثال اعماله فى الظرف قولهم: المرض أخوج ساعة الى الصون . (٢)

ولا ينصب أفعل التفضيل المفعول به (٣) بل يتعدى اليه بحرف الجر، ويتعدى باللام إن كان الفعل يتعدى لواحد، نحو: زيد أبذل للمعروف فان كان الفعل يُفهم علما أو جهلا تعدى بالياء نحو: زيد أعرف بالنحو، وأجهل بالفقه، وان كان ~~منيلا من فعل المفعول~~ تعدى بالى الفاعل معنى نحو زيد أحب الى عمرو من خالد وأبغض الى بكر من عبد الله وبالى المفعول نحو زيد أحب لعمرو من خالد، وأبغض لعمرو من جعفر وان كان متعديا الى اثنين عدى الى احدهما باللام وأضمر ناصب الثانى نحو: زيد هو أكسى للفقراء الثياب أى يكسوهم الثياب وقد أجاز بعض النحاة أن ينصب المفعول به إذا أول بما لا تفضيل فيه فلا يلزم منه تعدية كتعدية وحكى ابن مالك فى

(١) آية ٣٤ الكهف .

(٢) انظر شرح الشذور لابن هشام ص ٤١٧

(٣) وذلك لانه التحق بالافعال الغريزية وقد نقل ابن هشام فى المغنى عن بعضهم جواز نصبه للمفعول به وبعضهم ينصب باسم التفضيل ان أول بما لا تفضيل فيه وبعضهم ينصب به مطلقا ونقل فى شرح التسهيل عن محمد بن مسعود أنه قال غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل فى المفعول به لورود السماع بذلك نحو قوله تعالى (فربكم اعلم بمن هو أهدى سبيلا) وليس تمييزا لانه ليس فاعلا . فى المعنى

شرح الكافية الاجماع على عدم نصبه المفعول به فان ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل التفضيل كقوله تعالى : (الله أعلم حيث يجعل رسالته) (١) حيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهى فى موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم . (٢)

ولا يرفع اسم التفضيل ظاهرا على الاصح الا فى مسألة الكحل وضابطها: أن يكون أفعل صفة لاسم جنس مسبوق بنفى، أو نهى، أو استفهام انكارى، وأن يكون مرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبار آخر وتعبير بعض النحاة فى هذا المقام (باعتبارين) خلاف الصواب لان التفضيل أى الزيادة إنما هو باعتبار واحد لا باعتبارين . (٣) نحو ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد

ولاسم التفضيل ثلاث حالات :

الحالة الاولى : أن يكون مجردا من ال والاضافة فيجب له حكمان أحدهما أن يكون مفردا مذكرا دائما فى جميع حالاته فتكون صيغته واحدة فى جميع الاستعمالات .

والثانى وجوب الاتيان بمن جارة للمفضول وقد تحذف مع مجرورها ويجوز حذفها معا بشرط وجود دليل يدل عليهما نحو (والآخرة خير وأبقى) أى خير من الدنيا وأبقى منها ، وأكثر مواضع حذفها إذا وقع أفعل خبر مبتدأ أو ناسخ، أو مفعولا ثانيا لفعل ناسخ، أو مفعولا ثالثا لفعل ينصب ثلاثة ويجب تقديمها فى صورتين :

١ — اذا كان المجرور اسم استفهام نحو من أنت خير .

٢ — أو كان المجرور مضافا الى اسم استفهام ومن أىّ رجل أنت أحلم .

(١) الانعام آيه ١٢٤

(٢) انظر همع الهوامع جـ ٢ ص ١٠٢ والتسهيل ص ١٣٥

(٣) انظر حاشية الصبان جـ ٣ ص ٤٣ والفاكهى على القطر جـ ٢ ص ٢٠٧

الحالة الثانية : أن يكون مقرونا بال فيجب له حكمان :

أحد هما أن يكون مطابقا لموصوفه فى التذكير والتأنيث والا فراد وفروعه نحو زيد الا فضل وهند الفضلى والزيد ان الا فضلان والزيد ون الا فضلون والهند ات الفضليات أو الفضل .

والثانى أن لا يؤتى معه بمن لا ن المفضل عليه لا يذكر ويستثنى من هذه الحالة خير وشر فانهما لم يستعملا للتفضيل مع ال قط .

الحالة الثالثة : أن يكون مضافا فان كانت اضافته الى نكرة لزمه أمران التذكير والتوحيد- وامتناع من الجارة للمفضول وكون المضاف بعضا من المضاف اليه عند ارادة التفضيل وبقاء معناه ووجوده وتجب مطابقته أفعل للتفضيل للموصوف فى التذكير والتأنيث والا فراد وفروعه وفى جنسه وان كانت الاضافة الى معرفة فان أول أفعل بما لا تفضيل فيه وجبت المطابقة فى الا فراد والتذكير وفروعهما وتجوز مطابقة أفعل للموصوف فى الجنس وعدم المطابقة كقولهم الناقص والا شبح أعدلا بنى مروان اى عدلا هم . (١)

فان كانت اضافته لمعرفة مع دلالته على التفضيل يشترط فيه أن لا يقع بعد أفعل التفضيل من الجارة للمفضول فلابد من خلو الكلام منها ومن مجرورها وأن يكون المضاف بعضا من المضاف اليه فحينئذ تجوز المطابقة وعدمها فى التذكير والا فراد وفروعهما لكن الا فصح التزام الا فراد والتذكير فى كل حالاته

النوع السادس صيغتا التعجب

ومن العوامل صيغتا التعجب أفعل وأفعل به وينصب المتعجب منه بعد ما أفعل مفعولا به على رأى غير الفراء ، والهمزة فيه للتعدية والفاعل ضمير مستتر عائد على ما ويجر المتعجب منه بعد أفعل بباء زائدة لازمة لا يجوز حذفها نحو أكرم بزيد فمحل الجار والمجرور بعده رفع على الفا عليه .

(١) انظر حاشية الصبان مع الا شمونى جـ ٣ ص ٤٥ وما بعدها .

والنوع السابع من الاسماء العاملة ما جرى مجرى المشتق وهو الاسم المنسوب والمستعار .

والاسم المنسوب هو الاسم المختوم بياء مشددة زائدة للنسب نحو عربيّ وقرشيّ .

ويعمل الاسم المنسوب عمل اسم المفعول فيرفع نائب الفاعل وذلك لأنه مؤول بالمنسوب وهو اسم مفعول بالشروط السابقة فى عمل اسم المفعول من الاعتماد على الأمور الخمسة وهى الاستفهام والنفى والنداء والمنعوت والمسند اليه نحو مررت برجل هاشميّ أبوه فابوه هنا نائب فاعل مرفوع بالمنسوب وهو هاشميّ .

والاسم المستعار ويسمى بالاسم المؤول بالمشتق وهو الاسم الجامد الذى استعير من معناه الاصلى الى معنى مشتق وهو معنى اسم الفاعل .

يعمل الاسم المستعار عمل اسم الفاعل لتأوله به بالشروط المعتبرة نحو مررت برجل أسد ابنه فابنه فاعل ومعمول الاسد لانه مؤول بمعنى الشجاع وتقول فلان أسد علىّ أى مجترىء وقد نص ابن مالك فى التسهيل بأن الاسم الجامد المؤول بالمشتق يلحق بالصفة المشبهة نحو هذا منهل عسل ماؤه وورد نا منهلا عسلا ماؤه أى حلوا أو عسل الماء لتأول عسل بالحلو وتقول : مررت بقوم أسد أنصارهم وأسد الأنصار أو الانصار لتأول أشد بمعنى الشجاع . (١)

(١) انظر الهمع جـ ١ ص ١٠١ والمساعد جـ ٢ ص ٢٢٣ — ٢٢٤

النوع الثالث : من أنواع العوامل اللفظية الحروف

والحرف العاملة على خمسة أضرب :

١- حروف تجر الأسماء .

٢- حروف تنصب وترفع الأسماء .

٣- حروف ترفع الاسماء وتنصبها .

٤- حروف تنصب الافعال .

٥- حووف تجزم الأفعال .

الضرب الأول : حروف تجر الاسماء وهى احدى وعشرون حرفا وهى من والى ، وحتى ، وفى ، ومن ، وعلى ، واللام ، وكى ، والكاف ، والباء والتاء ، والواو ، وخلا ، وعدا ، وحاشا ، ومذ ومنذ ، ورب ، ولعل ومتى ، ولولا .

وحروف الجر ما وضع لاقضاء معنى الفعل أو شبهه أو معناه الى الاسم وشبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول ، والمصدر ، واسم التفضيل ، واسم الفعل ، والافضاء هو الوصول الايصال ، والمراد من ايصال معنى الفعل وشبهه أو معناها الى الاسم تعديها اليه بحيث يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل أو لشبهه فيكون منصوب المحل ويسميها البصريون حروف الجر ، والكوفيون يسمونها حروف الاضافة لأنها تضيف الفعل الى الاسم وأحيانا بحروف الصفات لانها تحدث فى الاسم صفة من ظرفية أو غيرها وتقع صفة لما قبلها من النكرات وسميت بحروف الجر عند البصريين لانها تجر معانى الافعال وشبهها الى الاسماء أى تربط معنى الفعل وشبهه الى الاسم على ما يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفى . وقيل الاظهر أنها سميت بذلك لانها تعمل الجر كما سمى بعض الحروف حروف النصب ، وبعضها بحروف الجزم .(١)

واتفق الفريقان على اختصاص هذه الحروف بالاسماء ولكن اختلفوا فى

(١) انظر التصريح مع حاشية العليمى جـ ٢ ص ٢ وشرح المفصل جـ ٨ ص ٧ .

التطبيق فقد أدخل فريق أدوات يخرجها الآخر من حروف الجر .

وذلك أن البصريين اعتبروا حتى ، ورب من حروف الجر بينما اعتبرها الكوفيون حتى أداة نصب للفعل المضارع فاذا دخلت على الاسم فجرت ما بعدها فالجر بالى مضمرة عند الكسائى ، واعتبر الكوفيون رب اسما [1] لا حرفا وذلك لمخالفتها الحروف فى كونها لا تعمل الا فى نكرة غير موصوفة وعدم اظهار متعلقها وأيدهم الرضى وقال بأنها مثل كم التكثيرية وهى اسم اتفاقا والخلاف لفظى لان كلا من الفريقين يسلم الجر بها .

وعند البصريين لولا من حروف الجر اذا وليها ضمير جر مثل الياء ، والكاف والهاء ، وأما الكوفيون فيرون أنها رافعة دائما واذا جاء بعدها ضمير جر فهو فى محل رفع . [2]

ولم ينقل سيبويه الجر بحاشا فهى عنده حرف جر فقط . [3] وقال الفراء لا تكون حاشا الا فعلا والجر بعدها بلام مقدرة والاصل قام القوم جاشا لزيد ، وقال الاخفش والمبرد والزجاج وغيرهم من النحاة إنها تكون حرفا ، وقد تكون فعلا وهو الصحيح لثبوت النصب بها فى كلام العرب الفصيح ، ولم يحفظ سيبويه الا فعلية عدا وخلا ونقل الاخفش الجر بهما .

وتنقسم حروف الجر باعتبارات مختلفة :

أولا : باعتبار جرها بالقياس والشذوذ قسمان : الأول ما يجر بقياس والثانى ما يجر بشذوذ . فالتى تجر بشذوذ لولا ، ولعل ، ومتى ، وكى . فهذه تجر بقلة ، لان لعل لا يجر بها الا عقيل وقد روى على لغتهم فى لامها الا خيرة الكسر والفتح باثبات اللام الأولى أو حذفها وفيها لغات كثيرة ولا يجرى الجر

(١) انظر الخلاف فى الانصاف مسألة رقم ١٢١ والرضى جـ ٢ ص ٣٠٧ .

(٢) انظر الخلاف فى الانصاف جـ ٢ ص ٦٨٧ وشرح المفصل جـ ٨ ص ٢٧ والتسهيل ١٤٧ والرضى على الكافية جـ ٢ ص ٣٣٠ والمساعد جـ ٢ ص ٢٨٤ وجنى الدانى ص ٥٤١ والمغنى جـ ١ ص ٢٠٧ .

(٣) انظر الكتاب جـ ١ ص ٣٧٧ وانظر الخلاف فى المسألة الانصاف مسألة رقم ٣٧ وجنى الدانى ص ٥١٠ - ٥١٥ والمقتضب جـ ٤ ص ٩١ .

عندهم بها فى غير هذه الاربع من لغاتها ، يقولون لحل زيد قائم (١) . ومتى لا يجر بها الا هذيل (٢) وهى بمعنى من الابتدائية . قال شاعرهم يصف السحاب : (٣)

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج

وكى إنما تجر شيئين ما الاستفهامية فى قولهم : كيمه إذا سألوا عن علة والاكثر عندهم (لمه) وتجر أيضا ما المصدرية وصلتها كقوله : (٤)

اذا أنت لم تنفع فضرّ فإنّما يرجى الفتى كيما يضرّ وينفع

أى للضرورة والنفع ، وتجر أيضا أن المصدرية وصلتها نحو جئت كى أقرأ إذا قدرت أن بعدها .

وذهب الكوفيين الى أن كى هذه هى الناصبة للمضارع وأن المضارع المنصوب محذوف وأن كلمة (مه) مركبة من ما الاستفهامية وها السكت وما فى محل النصب مفعول به للفعل المحذوف وهذا لا يصح لما فيه من حذف صلة الحرف المصدرى مع بقاء معمولها واخراج ما الاستفهامية من الصدارة وحذف ألف ما الاستفهامية من غير حرف الجر .

ولولا انما تجر الضمير فى قولهم لولاى ولولاك ولولاه عند سيبويه فالياء والكاف عنده مجرورة بلولا مع كونها فى محل رفع بالابتداء والخبر محذوف وجوبا ، فلها

(١) انظر جنى الدانى ص ٥٣٠ - ٥٣١ والتسهيل ص ١٤٨ .

(٢) انظر الصاحبى ص ١٧٥ والصحاح جـ ٦ ص ٢٥٥٦ والتسهيل ص ١٤٨ - واللسان جـ ١٥ ص ٤٧٤ .

(٣) البيت لابى ذؤيب الهذلى ، انظر ديوان الهذليين جـ ١ ص ٥١ برواية أخرى : تروت بماء تروت بماء البحر ، ثم تنصبت . . على حبشيات لهن نئيج ، والنئيج المرور السريع .

(٤) البيت لقيس بن الخطيم ديوانه ص ٨٠ ونسبه السيوطى فى شواهد المغنى للنابغة الذبيانى أو الجعدى وليس فى ديوان الأول .

محلان على رأيه فان عطف عليها ظاهر تعين رفعه على محل الابتداء اجماعا لانها لا تجر الظاهر ، وزعم الاخفش أنها فى محل رفع فقط بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع فلم تعمل لولا فيها شيئا كما لا تعمل فى الظاهر نحو لولا زيد لاتيتك .

وبقية حروف الجر تجر بقياس وبكثرة .

ثانيا : تنقسم حروف الجر باعتبار مجرورها الى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما يجر الاسم الظاهر وهى ثمانية أحرف : الواو ، والتاء ومنذ ، ومذ ، وحتى والكاف ، ورب ، وكى وقد تجر هذه الأحرف المضمر شذوذا .

والقسم الثانى ما يجر المضمر فقط وهو لولا عند سيبويه .

القسم الثالث : ما يجر الظاهر والمضمر وهو الباقى .

والذى لا يجر الا الظاهر خمسة أنواع : النوع الأول : ما لا يجر الا الزمان وهو منذ ومذ ، والنوع الثانى ما لا يجر الا النكرات وهو رب ، والنوع الثالث : ما لا يجر الا لفظ الجلالة وهو الواو أو يجر لفظ الجلالة كثيرا ولفظ الرب قليلا ولفظ الرحمن أقل وهو التاء نحو (تالله تفتؤ تذكر يوسف) ترب الكعبة لافعلن كذا وتالرحمن لافعلن كذا . والنوع الرابع ما لا يجر الا ما الاستفهامية أو ما المصدرية وصلتها وهو كى ، النوع الخامس : ما يجر كل الظاهر وهو حتى والكاف .(١)

ثالثا : وتنقسم حروف الجر باعتبار معناها ومتعلقها الى ثلاثة أقسام :

القسم الأول الاصلى وهو ما يدل على معنى معهود له ويحتاج الى متعلق يتعلق به ويتوقف الكلام عليه نحو سرت من البصرة الى الكوفة وزيد فى الدار وحكم مجروره نصب محله على أنه مفعول به لتعلق الجار والمجرور .

القسم الثانى الزائد وهو نوعان : أحدهما ما كانت زيادته محضه ، وهو

(١) انظر أوضح المسالك جـ ٣ ص ١ و ١٦ وما بعدها .

مالا يدل على معنى معهود للجار ولا يتعلق بمتعلق كالباء في نحو(كفى بالله شهيدا)ومن في نحو(هل من خالق غير الله). وثانيهما ما كانت زيادته غير محضة وهو ما لا يدل على معنى معهود للجار وتعلق بمتعلق كاللام المقوية في نحو تبا لزيد وسقيا لعمرو فانه يتعلق بمحذوف تقديره ارادتي بل لا مانع من تعلقه بالعامل المقوى وحكم مجرور النوع الأول من الزائد بقاؤه على ما كان عليه قبل دخول الجار الزائد من كونه فاعلا نحو كفى بالله أو مبتدءا نحو بحسبك درهم أو مفعولا نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة .(١)

والقسم الثالث : الشبيه بالأصلي والزائد وهو ما له معنى معهود ولا متعلق له ولا يتوقف الكلام عليه وهو أربعة أحرف :

أحدها لعل في لغة هذيل فان مجرورها في لغة هذيل في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية .

وثانيها لولا في قول من قال : لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه إن لولا جارة فانها ايضا بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء .

ثالثها : رب في نحو رب رجل صالح لقيت أو لقيته على قول الرماني وابن(٢) طاهر وهو الاصح لان مجرورها في رب رجل صالح لقيت مفعول به للقيت المتعدي بنفسه من غير احتياج الى توسط حرف ، ومجرورها في نحو رب رجل صالح لقيته مبتدءا خبره لقيته أو مفعول لفعل محذوف يفسر لقيته على حد زيدا ضربته .

ويقدر الناصب بعد المجرور لان رب لها الصدارة من بين حروف الجر فيقال : رب رجل صالح لقيت ولقيته ومعنى رب في المثالين التكثير أو التقليل لا التعدية .

رابعها : حروف الاستثناء ، عدا وخلا وحاشا إذا خفضن لانها لا توصل معنى الأفعال الى الاسماء ، بل تنزيل معناها عنها فاشبهت الحروف الزائدة في عدم

(١) انظر تدريب الطلاب جـ ١ ص ٨٠ .

(٢) تقدمت ترجمة ابن طاهر والرماني .

التعدية ولانها بمنزلة الا وهى غير متعلقة ، وحكم مجرور حروف الاستثناء كالمستثنى بالا فهو واجب النصب محلا فى كلام تام موجب وجائز النصب مجلا مع اختيار البدا فى كلام تام غير موجب .(١)

رابعا : وتنقسم حروف الجر باعتبار قبولها للزيادة والاصالة الى ثلاثة أقسام :

أحدها ما لا يقبل كلا من الزيادة والاصالة وهى الاحرف الشبيهة بالزائدة والأصلى وهى الستة المتقدمة .

١- لعل ومعناها الترجى وسيأتى ان شاء الله معنى الترجى ومثاله قول الشاعر:(٢)

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعل أبى المغوار منك قريب

٢- لولا ومعناه انتفاع الشئ لوجود غيره كقوله :(٣)

أتطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لاحسابنا حسن

٣- ربّ ومعناها التكثير كثيرا كقوله صلى الله عليه وسلم(٤) رب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة ، والتقليل قليلا كقول رجل من ازد السراة فى وصف

(١) انظر تدريب الطلاب جـ ١ ص ٨١ .

(٢) والبيت لمحمد بن كعب الغنوى ، شاعر جاهى يرمى فى هذه القصيدة أخاه المكنى أبا المغوار الذى قتل فى وقعة ذى قار والرواية فى جمهرة أشعار العرب (لعل أبا المغوار) . انظر ص ٢٤٩ - ٢٥٠ واختلف الرواية فى نسبة هذا البيت بعضهم ينسبها الى كعب الغنوى وبعضهم لسهم الغنوى وبعضهم لمحمد ابن كعب وهؤلاء كلهم اختلفوا فى تقديم الابيات وتأخيرها وزيادتها ونقصانها وفى الحروف فى متن البيت وعجزه وصدره وأبو لمغوار : اسمه هرم وبعضهم يقول اسمه شبيب . انظر الأمالى للقالى جـ ١ ص ١٥٠ .

(٣) والبيت لعمرو بن العاص من قصيدة طويلة يخاطب بها معاوية بن أبى سفيان وأراد بالحسن حسن بن على بن أبى طالب والاحساب جمع حسب وهو ما يعد من المآثر .

(٤) رواه البخارى عن أم سلمة فى حديث طويل فى كتاب التهجد والتحريض على صلاة الليل هذا مما أفهم التكثير والنحاة اختلفوا فى افادة رب التقليل أو التكثير وهى حرف تكثير عند سيبويه وقال بعض النحويين أنها للتقليل

آدم وعيسى : ألا ربّ مولود وليس له أب وذى ولد لم يلده أبـــوان

٤- حاشا وخلا وعدا ومعناها الاخراج لمجرورها من حكم السابـق .

وثانيها : ما لا يقبل إلا الاصالة وهى سبعـــة :

١ ، ٢ - مذ ومنذ ومعناها من والى معا ان جرا نكرة محدودة نحو ما رأيتـــه منذ أو مذ يومين وبمعنى من ان جرا معرفة فى مضىّ نحو ما رأيته مـــذ أو منذ يوم الجمعة ، وبمعنى فى ان جرا معرفة فى حضور نحو ما رأيته مذ أو منذ يومنا أى فى يومنا .

٣ ، ٤ - الواو والتاء ومعناهما القســم .

٥ - حتى ومعناها انتهاء الغاية فى الزمان والمكان نحو أكلت السمكـــة حتى رأسها .

وقوله تعالى : (حتى مطلع الفجر) فالرأس هو آخر جزء من السمك وهـو الغاية التى بها تنتهى السمكة . كما أن الفجر وهو ما يلاقى آخر جـــزء من الليل وهو غاية انتهاء الليـل .

٦ - كى : ومعناها التعليل بمعنى لمه .

٧ - متى ومعناهـــا الابتداء سمع من هذيل أخرجها متى كمه اى من كمه

وثالثها : ما يقبل الاصالة والزيادة وهى ثمانية : من والى واللام ، والبـــاء وفى ، وعلى ، وعن ، والكاف والأمثلة لاصالة هذه الحروف وزيادتها فـــى المغنى وجنى الدانى ورصف المبانى ... فليراجع .

خامسا : تنقسم حروف الجر أربعة أقســام :

قسم لا يستعمل الا حرفا ، وقسم يستعمل حرفا واسما ، وقسم يستعمـــل حرفا وفعلا ، وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا .

=== أو التكثير مطلقا أوله فى مواضع الافتخار أو للتقليل والتكثير أولا دلالة لها على واحد منهما وانما يفهم من خارج . انظر الخلاف فى معنى رب المساعد ٢/٢٨٥ وجنى الدانى ص ٤٢٢ - ٤٢٣ والمغنى مبحـــث رب وحاشية الصبان جـ ٢ ص ٢٢٩ .

(١) انظر الخلاف فى هذه المسألة فى الانصاف ١ / ٣٨٢ وشرح المفصل ٨/٤٥ .

فالذى يستعمل حرفا واسط مذ ومنذ ومن وأما منذ ومذ فيكونان اسمين اذا ارتفع ما بعدهما ويكونان حرفين اذا انجر ، وأما من فتكون اسط اذا دخل عليها حرف الجر لأنه لا يجوز دخول حرف الجر على حرف الجر الا اذا كان لفظهما ومعناهما واحد فتكون الثانية توكيدا للاولى - وربما استعملت الكاف اسط بمعنى مثل فى فصيح الكلام لكن اختلف النحاة على وقوع الكاف اسط على أقوال :

الأول : أنها لا تقع اسما الا فى الضرورة وهو ظاهر مذهب سيبويه وتبعه المبرد

والثانى: أنها تقع اسما كما تقع حرفا وهو مذهب الاخفش والزمخشرى وابن الحاجب والرضى وابن مالك والفارسى . فاجاز فى نحو زيد كالاسد أن تكون الكاف فى محل رفع والاسد مخفوضا بالاضافة .

والثالث: أنها تقع اسما أبدا لانها بمعنى مثل وهو ما ذهب اليه ابن مضاء القرطبى .(١)

والذى يستعمل حروفا وفعلا : فخلا وعدا فى الاستثناء كما قال ابن مالك فى الخلاصة (وحيث جرا فهما حرفان . . كما هما ان نصبا فعلان) . وقد تقدم الخلاف فى حاشا والذى يكون حرفا واسط وفعلا هو على فتكون اسما اذا دخل عليها حرف الجر وتكون فعلا اذا احتاجت الى فاعل ومفعول وتكون حرفا فيما عدا ذلك .

وقد نقل المرادى فى جنى الدانى الخلاف فى هذه المسألة فقال : (وقد تحصل فى على الجارة أقوال : احدهما أنها حرف فى كل موضع وهو قول الفراء .

الثانى : أنها اسم فى كل موضع وهو قول ابن طاهر ومن وافقه .

(١) انظر المغنى مبحث الكاف والهمع جـ ٢ ص ٣١ والمساعد جـ ٢ ص ٢٧٧ وجنى الدانى ص ١٣٢ والكتاب لسيبوية جـ ١ ص ٤٠٧ والمقتضب جـ ٤ ص ٤٠ والرضى على الكافية جـ ٢ ص ٣٤٣ والتسهيل ص ١٤٧ وابن يعيش جـ ٨ ص ٤٤ والتصريح على التوضيح جـ ٢ ص ١٨ .

الثالث : أنها حرف الا فى موضع واحد . وهو ما اذا دخل عليه حرف الجر

والرابع : أنها حرف الا فى موضعين وبه جزم ابن عصفور وهو قول الأخفش .(١)

الضرب الثانى : حروف تنصب الأسماء وترفعها وهى ستة أحرف :

الأولى : انّ بكسر الهمزة وتشديد النون ، وقد تخفف فيقل اعطالها فى المبتدأ والخبر ومواضعها كل موضع تتعين فيه الجمل ويمتنع فيه المفرد والمشهور تسعة :

١ـ ابتداء الصلة نحو قوله تعالى : ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة .(٢)

٢ـ ابتداء الكلام حقيقة أو حكما نحو قوله تعالى : "إنا فتحنا لك فتحا مبينا"(٣) وقوله تعالى : "ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم .(٤)

٣ـ ابتداء الصفة نحو مررت برجل انه فاضل .

٤ـ ابتداء الجملة الحالية نحو زرته وانى ذو أمل أن أن تقع موقع الحال مصاحبة لو والحال أو غير مصاحبة .

٥ـ ابتداء الجملة المضاف اليها اذا وحيث وأجاز الكسائى الفتح بعد حيث مجيزا اضافة حيث الى المفرد .

٦ـ اذا وقعت قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم انك لرسوله .

٧ـ ابتداء الجملة المحكية بالقول نحو (قال إنى عبدالله) وبنو سليم يجرون القول مجرى الظن من غير شرط وأما غير بنى سليم فلا يجرونه مجرى الظن الاّ بأربعة شروط :

أحدها أن يكون الفعل مضارعا أى (تقول) . والثانى : أن يكون لمخاطب والثالث أن يتقدمه أداة استفهام . والرابع : أن لا يفصل بينه وبين أداة

(١) انظر جنى الدانى ص ٤٤٣ والكتاب لسيبويه جـ ٢ ص ٣١٠ .

(٢) آية ٧٦ القصص .

(٣) آية ١ من سورة الفتح .

(٤) آية ٦٢ من سورة يونس .

الاستفهام الا بالظرف والمجرور فانه لا يعتد بهما فكأنه لم يقع فصل نحو "أتقول أن زيدا منطلق ، فتفتح ان كما تفتح بعد الظن وعلى هذه اللغة جاء قوله (١) :

اذا قلت أني آيب أهل بلدة نزعت بها عنه الوليّة بالهجر

بفتح أنّ وانما اشترط غير بني سليم تلك الشروط لان هذه الأشياء يقوى فيها معنى الظن لمناسبته لها ،ألا ترى أن المستقبل لكونه لم يقع لا يكون في الغالب الاّ مظنونا وليس كذلك الماضي وكذلك الاستفهام يناسب الظن لأن المستفهم أبدا انما يستفهم عما لا يتحقق ، واذا فصل بين أداة الاستفهام والفعل بغير الظرف ولا المجرور صار الفعل كأنه لم يتقدمه استفهام فيضعف فيه معنى الظن لذلك ، وأما الظرف والمجرور فلا يعتد بهما في كلام العرب فكأنه لم يقع بين أداة الاستفهام والمستفهم عنه فصل واشترطوا في الفعل المضارع أن يكون للمخاطب لان المخاطب قد يستفهم عن ظنه ولا يكاد أن يستفهم الانسان عن ظن غيره لانه لا يتوصل الى حقيقة ذلك فتقول للمخاطب : أتظن كذا ، ولا يقال : أيظن زيد كذا فلما كانت هذه الاشياء مقوية للظن لذلك لم تستعمل العرب القول استعمال الظن الا مع الشروط المتقدمة المذكورة . الا بنو سليم فانهم يستعملون القول كله استعمال الظن من غير مقوّ ، لان الانسان قد يكون قوله عن علم ، وقد يكون عن ظن فاجرى لذلك مجرى الظن في المعنى والعمل على خلاف في ذلك . (٢)

(١) البيت للحطيئة يصف بعيره . الولية : البرذعة التي توضع فوق البعير ليركب عليها . الهجر : من الهاجرة وهو منتصف النهار . واشتداد الحر . يريد أنه أذا قدر الوصول الى البلدة عند الليل وصلها منتصف النهار لسرعة سير بعيره ونجابته .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور جـ ١ ص ٤٦٢ وما بعدها ، والكتاب لسيبويه جـ ١ ص ٤٧١ والمقتضب جـ ٢ ص ٣٤٨ ، والتصريح على التوضيح جـ ص ٢٦١ و ٢٦٢ ، والرضى جـ ٢ ص ٣٢٤ و ٣٦٩ .

والخلاصة : أنها تكسر بعد القول اذا قصد به الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم فتفتح حينئذ .

٨- ابتداء جواب القسم نحو قوله تعالى : " حم والكتاب المبين انا أنزلناه في ليلة مباركة . ونحو : " والعصر ان الانسان لفي خسر " .

٩- ابتداء الخبر من اسم عين نحو زيد انه فاضل .

الثانية :أنّ وموضعها كل موضع لا يصلح فيه الا المفرد . واختلف النحاة في المفتوحة الهمزة ، فقيل : هي فرع المكسورة وهو مذهب سيبويه والمبرد في المقتضب وابن السراج في الاصول . ولذلك قال هؤلاء في أخواتها الأحرف الخمسة (١) ولم يعدوا أن المفتوحة لانها فرع وهو مذهب الفراء وقيل أنّ المفتوحة " أصل للمكسورة ، وقيل : هما أصلان . والأول هو الصحيح ويدل على صحة ذلك أوجه :

الأول : أن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد بخلاف المفتوحة والأصل أن يكون المنطوق به جملة من كل وجه أو مفردا من كل وجه .

الثاني : أن المكسورة مستغنة بمعمولها عن زيادة بخلاف المفتوحة .

الثالث: أن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به كقولك في عرفت أنك بر : انك بر ولا تصير المكسورة مفتوحة الا بزيادة والمرجوع اليه بحذف أصل .

الرابع: أن المكسورة تفيد معنى واحدا وهو التوكيد والمفتوحة تفيده وتعلق ما بعدها بما قبلها فكانت فرعا .

الخامس: أن المكسورة أشبه بالفعل لانها عاملة غير معمولة كما هو أهل الفعل.

السادس:أن المكسورة كلمة مستقلة والمفتوحة كبعض اسم . (٢)

وبهذا: يظهر أن لان ثلاثة مواضع : موضع لا تكون فيه الا مكسورة وهي تلك المواضع السابقة الذكر وموضع لا تكون فيه الا مفتوحه ، وموضع يجوز

(١) انظر جنى الداني ص ٣٨٧ والكتاب ١ / ٢٧٩ والمقتضب جـ ٤ ص ١٠٢ والاصول جـ ١ ص ٢٢٩ والرضى جـ ٢ ص ٣٢٤ و ٣٦٩ .

(٢) جنى الداني ص ٣٨٧ - ٣٨٨ والهمع جـ ١ ص ١٣٨ .

فيه فتحها وكسرها . ومن مواضع وجوب الفتح ما يلي :

١- أن تقع في موضع الفاعل نحو قوله تعالى : أولم يكفهم أنا أنزلنا .(١)

٢- أن تقع في موضع نائب الفاعل نحو قوله تعالى : " قل أوحي الي أنه استمع نفر من الجن) .(٢)

٣- أن تقع اسم كان نحو كان في ظني أنك فاضل .

٤- أن تقع في محل مفعول غير القول نحو قوله تعالى : " ولا تخافون انكم أشركتم بالله .(٣)

٥- أن تقع موضع المبتدأ نحوقوله تعالى : " ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة".(٤)

٦- أن تكون خبر اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو : اعتقادي أنك فاضل .

٧- أن تقع في موضع اسم ان مفصولة بالخبر نحو : ان عندي أنك فاضل وكذا باقي أخواتها وقد تتصل بليت سادة سد اسمها وخبرها عند سيبويه وقال الأخفش : بل سد الاسم فقط والخبر محذوف وأجاز الأخفش ذلك في لعل قياسا على ليت وعنه أنه أجازه في لكن أيضا وأجاز الفراء وهشام دخول ان المكسورة على أن المفتوحة ، نحو: ان أنك قائم يعجبني والصحيح المنع وهو مذهب سيبويه .(٥)

٨- أن تقع في موضع مجرور بالحرف نحو : قوله تعالى : " ذلك بأن الله هو الحق".(٦)

٩- أن تقع في موضع مجرور بالاضافة نحو قوله تعالى : " انه لحق مثل ما أنكم تنطقون " .(٧)

(١) العنكبوت آية ٥١ .
(٢) الجن آية ١ .
(٣) الأنعام آية =٨١ .
(٤) فصلت آية ٣٩ .
(٥) الكتاب جـ١ ص ١٦١ .
(٦) الذاريات آية ٢٣ .
(٧) آية ٢٣ الطبعي

وهذه المواضع التسعة ترجع الى ثلاثة أشياء :

أولها : أن تقع فى موضع مصدر مرفوع .

وثانيها : أن تقع فى موضع مصدر منصوب .

وثالثها : أن تقع فى موضع مصدر مجرور .

وزاد ابن مالك فى مواضع وجوب الفتح الوقوع بعد لولا ، ولو ، وما المصدرية .

وهذه المواضع الثلاثة راجعة الى ما تقدم لانها بعد لولا فى موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف على الصحيح ، وبعد لو فى موضع رفع على الفاعلية بفعل مقدر على المختار لاغنائه عن تقدير الخبر وابقاء لو على حالها من الاختصاص بالفعل والتقدير : أى ولو ثبت أن كذا وهو مذهب الكوفيين والمبرد والزجاج والزمخشرى أو على الابتداء والخبر محذوف وهو مذهب سيبويه وقيل لا حذف لانها سدت سد الجزأين ، وبعد ما التوقيتية فى موضع رفع بفعل مقدر تقديره فى ما أكلمك ما أن فى السطاء نجط أى ما ثبت أن فى السطاء نجط .(١)

وهناك مواضع يجب فيها فتح ان وهى اذا وقعت تابعة للمواضع السابقة اما على البدلية واما على العطف واما على النعت واما على التوكيد .

ويجوز فتح همزة ان وكسرها فى كل موضع يجوز فيه تأويلها بمصدر وعدم تأويلها وذلك فى المواضع الآتية :

١ - أن تقع خبر المبتدأ وهو قول أو فى معنى القول مما يدل على لفظ القول وخبر ان قول - أو ما فى معناه - وفاعل القولين واحد نحو قولى انى أحمد الله فالكسر على اعتبار جملة وقعت خبرا عن قولى : والتقدير قولى أنا أحمد الله وتكون من باب الاخبار بالجملة .

والفتح على تقدير قولى حمدا لله ، فان كان المبتدأ غير قول أو ما فى معناه

(١) جنى الدانى ص ٣٩١ ، ٣٩٢ ، والهمع جـ ١ ص ١٣٨ .

وجب الفتح مثل : عملى : أنى أزرع الأرض ، وان كان خبر ان غير قول وجب الكسر مثل قولى انى مستريح ، وان اختلف القائلان وجب الكسر مثل قولى : ان محمدا يشكر الله .

٢- اذا وقعت بعد اذا الفجائية نحو استيقظت فاذا ان الشمس طالعة بفتح ان وكسرها . فالكسر على اعتبار ما بعد اذا الفجائية جملة من مبتدأ وخبر - والتقدير : فاذا الشمس طالعة ، والفتح على اعتبار ما بعد اذا مصدرا مؤولا من أن ومعموليها فى محل رفع مبتدأ والخبر محذوف والتقدير فاذا طلوع الشمس حاضر ، ويجوز أن يكون الخبر اذا الفجائية بناء على أنها ظرف والتقدير ففى الوقت أو فى المكان طلوع الشمس .

٣- بعد فاء الجزاء أو الجواب نحو من يزرنى فانه مكرم . فالكسر على اعتبار ان مع معموليها جملة فى محل جزم جواب الشرط والتقدير : فهو مكرم والفتح على اعتبار أن ومعموليها : مصدرا : مبتدأ ، والخبر محذوف والتقدير فاكرامه حاصل ، أو المصدر خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : فجزاؤه الاكرام وقد جاء بالوجهين قوله تعالى : كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوء بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم (١) . فالكسر على جعل ما بعدها جملة تامة أى فهو مغفور ، والفتح على تقديرها بمصدر مبتدأ وخبره محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : ففغفرانه حاصل أو فجزاؤه الغفران .

٤- بعد أما نحو "اما انك ذاهب" رواه سيبويه بالكسر والفتح . فالكسر على جعل أما حرف استفتاح والفتح على جعله بمعنى حقا .

٥- بعد القسم اذا لم يوجد اللام فى خبرها نحو أقسم ان الباغى هالك وذلك بشرط تقدم فعل القسم نحو احلف بالله ان زيدا قائم فالكسر على جعلها جوابا للقسم والفتح على تقدير على وتكون متعلقة بفعل القسم (٢) .

(١) آية ٥٤ من سورة الانعام .

(٢) جنى الدانى فى حروف المعانى ص٣٩٢-٣٩٣ وتوضيح شرح ابن عقيل جـ٢ ص ٨٦ - ٨٨ .

واختلف فى ان الواقعة بعد القسم نحو : والله أن زيدا قائم . فذهب الفراء الى أنه لا يجوز الا الفتح توهما بأن كونها جوابا يخرجها من الصدارة وهذا ليس بصحيح لان الجواب منزلة الجملة المستأنفة ولو لم يكن كذلك لما جاز دخول لام الابتداء على الجواب نحو قولهم : والله لزيد قائم .

وذهب الكسائى الى جواز الفتح والكسر والمختار الفتح ، وذهب البصريون الى وجوب الكسر وهو الصحيح لان جواب القسم انّما هو جملة وتتعاقب فيه الجملة الفعلية والاسمية فينبغى أن تكون ان فيه مكسورة كما اذا وقعت فى صدر الكلام .(١)

٦- بعد حتى نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل ، فالكسر على جعل حتى ابتدائية والفتح على اعتبارها جارة أو عاطفة .

٧- بعد لا جرم فالفتح على أن جرم فعل والجملة من أن ومعموليها فى موضع رفع على الفاعلية وهذا هو مذهب البصريين ولا نافية وجرم فعل بمعنى وجب أو حق وليست لا زائدة عندهم بل هى رد لما قبله . والكسر فهو ما حكاه الفراء عن العرب: لا جرم لا تينك ، ولا جرم لقد أحسنت فتنزلها منزلة اليمين . ومذهب الكوفيين أن لا نافية وجرم اسم لا وهى بمعنى لا بد ولا محالة وان فتحت الهمزة فهو عندهم على تقدير من ، أى : لا جرم من أن لهم النار . وظاهر عبارة ابن مالك فى التسهيل أن همزة ان اذا كسرت بعد لا جرم فهى جواب قسم مقدر بعد لا جرم .(٢)

(١) شرح الجمل لابن عصفور جـ ١ ص ٤٦٠ . وانظر الهمع جـ ١ ص ١٣٧ ، والمقتضب جـ ٤ ص ١٠٧ ، والرضى جـ ٢ ص ٣٤٩ ، والتصريح جـ ١ ص ٢١٩ والاصول لابن السراج جـ ١ ص ٢٢٩ .

(٢) انظر جنى الدانى ص ٣٩٤ - ٣٩٥ ، والكتاب جـ ١ ص ٤٦٩ ، وأوضح المسالك جـ ١ ص ٢٤٧ ، ومعانى القرآن للفراء جـ ٢ ص ٨ ، والتسهيل ص ١٥٤ ، والاصول جـ ١ ص ٢٧٩ .

٨- بعد أمّا اذا جاء بعد ظرف أو مجرور نحو أما في الدار فان زيدا قائم فيجوز الكسر على تقدير : فزيد قائم ويتعلق المجرور بما في أما من معنى الفعل ، ويجوز الفتح على تقدير فقيامه والمجرور في موضع الخبر وزاد بعضهم مواطن أخر في موضع آخر أن تقع بعد مذ ومنذ والفتح بعدهما متفق عليه والكسر مختلف فيه .

وصرح سيبويه وابن السراج بجواز الفتح وسكتا عن اجازة الكسر أو امتناعه وصرح الرضي بامتناع كسر ان بعد مذ منذ . وان جاز وقوع الجملة والمفرد بعدهما .

وصرح الأخفش بجواز الكسر وأيده ابن عصفور لان مذ ومنذ يليهما الجمل(١). ومعنى ان وأن التوكيد أي توكيد نسبة الخبر للمبتدأ وازالة الشك فيها أو الانكار عنها ، وتقرير النّسبة في ذهن السامع إيجابية أو سلبية ولذا لا يؤتى بهما اذا كان السامع خالي الذهن من الحكم والتردد فيه غالبا فكلا الحرفين في تحقيق هذا الغرض بمنزلة تكرار الجملة ويفيد ان ما يفيده التكرار ومن هنا يبدو خطأ البلاغيين في عدم استخدامهما الاحيث يكون الخبر موضع الشك أو الانكار ، والتأكيد بهما يدل على أن خبرهما محقق عند المتكلم وليس موضع الشك ، والظاهر أن تأكيد النسبة تارة يكون لدفع الشك فيها ، وتارة يكون لدفع الانكار عنها ، وتارة يكون لا ولا فالأول مستحسن والثاني واجب ، والثالث لا ولا وهو عربي الا أنه غير بليغ ولذا لم يذكر أهل المعاني ولا ينافي كون المفتوحة للتأكيد أنها بمعنى المصدر وهو لا يفيد التوكيد لان كون الشئ بمعنى الشئ لا يلزم أن يساويه في كل ما يفيده . والتأكيد يكون في الاثبات والنفي ويؤيد ذلك قوله تعالى : "ان الله لا يظلم الناس شيئا "(٢) . وقد تنصب الجزأين شذوذا كما في

(١) انظر جنى الداني ص ٣٩٥ والهمع جـ ١ ص ١٣٨ والرضي على الكافية جـ ٢ ص ٣٥١ .

(٢) آية ٤٤ من سورة يونس .

المغـــنى . (١) كقول الشاعر هذا سراقة للقرآن يدرسها والمرء عند الرشد إن يتدبرها

الثالثة : ليت ولا تكون الا مخففة ومعناها التمنى وهو الرغبة فى تحقق وحصول شئ محبوب حصوله سواء كان تحققه ممكنا نحو ليت لى مالا فأحج أم غير ممكن نحو ليت الشباب يعود ولا يكون فى أمر محتم الوقوع فلا يقال ليت غـــدا يجئ والتمنى معنى انشائى طلبى ولهذا كان الاسلوب الذى تتصـــدره ليت انشائيا طلبيـــا . (٢)

وتعلق التمنى بالمستحيل كثير وبالممكن قليل ويجب فى التمنى اذا كـــان متعلقه ممكنا أن لا يكون لك توقع وطماعية فى وقوعه والا صار ترجيا والتمـــنى والترجى متباينان لان الترجى لا يكون الا فى الشئ الممكن والتمنى يكـــون فيه وفى الممتنع . قال ابن هشام : وأما قول نوعن (لعلى) أبلـــغ الاسباب ، أسباب السماوات) . (٣)

فجهل منه أو اغلاك ويجوز اقتران ليت بأن فتقول ليت أن زيدا قائم على حذف الخبر حذف الازما أو على سد أن مع اسمها وخبرها مسد اسم ليت وخبرهـــا كما جاز علمت أن زيدا قائم . (٤)

وليت تنصب الاسم وترفع الخبر وأجاز الفراء نصب الجزأين بها دون أخواتها وأجاز بعض أصحابه فى الأحرف الستة ونقل بعضهم عنه اجازة ذلك فى لعل وكأن . (٥)

الرابعة : لعل ولا تكون الا مشددة على اختلاف لغاتها ومعناها الترجى وهـــو

(١) انظر الصبان جـ ٢ ص ٢٧٠ . والفاكهى على القطر جـ ٢ ص ٢٥ والمغنى جـ ١ ص ٣٦ .

(٢) الصبان جـ ٢ ص ١٧١ .

(٣) ٢٦ - ٢٧ عامر

(٤) انظر الخلاف فى هذه المسألة الرضى على الكافية جـ ٢ ص ٣٤٧ .

(٥) انظر جنى الدانى ص ٤٥٨ ، ومبحث ان ص ٢٧٩ / ٢٨٠ ، والرضى جـ ٢ ص ٣٤٧ .

حصول أمر مرغوب فيه ، فيه ميسور التحقق وقيل توقع المحبوب المستقرب حصوله نحو لعل الله يرحمنا ، وقيل معناه ارتقاب شئ لا وثوق بحصوله ويدخل فيه الطمع لانه ارتقاب المحبوب والاشفاق لانه ارتقاب المكروه والمخوف ، وقد تكون للاشفاق . والاشفاق لا يكون الا فى الامر المكروه المخوف كقوله تعالى : (لعلك باخع نفسك)[1] . والاشفاق ان عدى بمن كان بمعنى الخوف واذا عدى بعلى كان بمعنى العطف .[2] وقد تكون للتعليل عند الكسائى والأخفش نحو فقولا له قولا لينا لعله يتذكر "[3] أى لكى يتذكر وهذا عند الجمهور للترجى ، وترد للاستفهام عند بعض الكوفيين نحو قوله تعالى : " وما يدريك لعله يزكى "[4] أى جواب هذا السؤال والاسلوب التى تتصدره لعل انشائى غير طلبى فهى وليت للانشاء مع اختلاف نوعه دون باقى أخواتها .

والأصل فى الترجى أن يكون راجعا الى التكلم لان الالفاظ وضعت لاداء المعانى القائمة بنفس المتكلم وقد يرجع الى المخاطب لتلبيسه بالكلام التلبيس التام كالواقعة فى القرآن ، ولعل الواقعة فى القرآن للرجاء والاشفاق المتعلقين بالمخاطب لا بالله تعالى عن ذلك .[5] وقد تقدم كون لعل من حروف الجر .

الخامسة : لكن بتشديد النون وهى التى تعد من أخوات ان فى العمل أما المخففة النون فليست من أخوات ان ولا من النواسخ رغم الاتفاق مع المشددة فى المعنى ، ومعنى لكنّ الاستدراك وهو تعقيب الكلام ينفى ما يتوهم منه

(١) آية ٣ من سورة الشعراء .
(٢) انظر الفاكهى على القطر مع ياسين جـ ٢ ص ٢٧ - ٢٨ .
(٣) آية ٤٤ من سورة طه .
(٤) آية ٣ من سورة عبس
(٥) انظر الكتاب جـ ٣ ص ١٤٨ ، والمقتضب جـ ٢ ص ١٣ ، والأمالى لابن الشجرى جـ ١ ص ٥٠ - ٥١ .

ثبوته أو اثبات ما يتوهم منه نفيه نحو : زيد شجاع لكنه بخيل واستعمال لكن في الاستدراك هو الاعم الاغلب ومن الجائز استعماله في بعض الاحيان لمجرد تأكيد المعنى نحو قولك : (لو اعتذر المسئ لتناسيت اساءته لكنه لم يعتذر . فهي هنا لتأكيد عدم الاعتذار وهو مفهوم بدونها من كلمة لو التي تفيد نفي معنى الكلام المثبت بعدها . (١)

ولا تقع لكن الا بين متنافيين من الكلام بوجه ما . فان كان ما قبلها نقيضا لما بعدها نحو: " قام زيد لكن عمرا لم يقم ، أو ضدا نحو : " ما أحمر لكن أصفر ، جاز بلا خلاف وان كان خلافا نحو: "ما أكل لكن شرب ففيه خلاف والظاهر الجواز فان كان وفاقا لم يجز باجماع . وقال الزمخشري : لكن للاستدراك توسطها بين كلامين متغايرين في المعنى نفيا وايجابا فتستدرك بها النفي بالايجاب والايجاب بالنفي وذلك قولك : ما جاءني زيد لكنّ عمرا جاءني . وجاءني زيد لكنّ عمرا لم يجئ ... والمتغايرين في المعنى بمنزلته في اللفظ كقولك : فارقني زيد لكنّ عمرا حاضر ، وجاءني زيد لكن عمرا غائب. (٢)

السادسة : كأنّ بفتح الهمزة وتشديد النون ومعناها تشبيه اسمها بخبرها فيما يشتهر به هذا الخبر تشبيها مؤكدا نحو كأن زيدا أسد والأصل ان زيدا كأسد قدمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداء وفتحت الهمزة للجار ثم صارا كلمة واحدة ولا يليها الا المشبه ، أطلق الجمهور كونها للتشبيه وزعم جماعة تقييده بخبرها الجامد فان كان وصفا أو ظرفا أو فعلا كانت للظن . قال الكوفيون وترد للتحقيق والصحيح : أنها لا تكون الا للتشبيه ولا تكون للتقريب وما أوهم خلاف التشبيه فمؤول به . وجملة معاني كأن أربعة التشبيه والتحقيق - والشك بمنزلة ظنّ - والتقريب . (٣) .

وهذه الحروف الستة تسمى الاحرف المشبهة بالافعال وهي ترفع الاسم وتنصب

(١) الخضري جـ١ ص ١٢٨ والفاكهي جـ ٢ ص ٢٧ .

(٢) المفصل ص ١٣٩ وجنى الداني في حروف المعاني ص ٥٥٥ .

(٣) انظر جنى الداني ص ٥١٨ - ٥٢١ .

الخبر عند البصريين ، وقد سبقت الاشارة الى الخلاف فى عملها فى الخبر فى القاعدة الثامنة ، وشروط عمل هذه الحروف أن لا تتصل بها ما الزائدة وتسمى ما الكافة وأن لا يكون اسمها من الكلمات التى تلازم استعطالا واحدا وضبطا واحدا لا يتغير كالكلمات التى تلازم الرفع على الابتداء وأن لا يكون اسمها من الكلمات الملازمة للصدارة فى جملتها ، ويشترط فى خبرها أن لا يكون انشائيا الا الانشاء المشتمل على نعم وبئس وأخواتها من أفعال المدح والذم ، وقد تقدمت شروط التراسخ العامة .

والأصل فى خبر هذه الحروف أن يكون مؤخرا عن اسمها ما لم يكون ظرفا أو جارا ومجرورا فى موضعين :

الأول : اذا لزم من تأخره عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة نحو ان فى الدار صاحبها ، ولعل فى المدينة واليها .

الثانى :اذا كان الاسم مقترنا بلام التأكيد نحو ان فى ذلك لعبرة .

والحاصل أن للخبر ثلاثة أحوال من ناحية تقديمه على الاسم :

الحالة الأولى : وجوب تأخيره اذا لم يكن شبه جملة .

والثانية : وجوب تقديمه اذا كان شبه جملة وكان الاسم مشتملا على ضمير يعود على بعض الخبر .

الثالثة : جواز الامرين اذا كان شبه جملة غير ما تقدم ولم يمنع من التقدم مانع .(١)

السابعة : لا التى لنفى الجنس أى نفى حكم الخبر من جنس الاسم ، ويقصد بها التنصيص على استغراق النفى للجنس كله وذلك لوقوع اسمها وهو نكرة فى سياق النفى والنكرة فى سياق النفى تفيد العموم وتسمى أيضا لا التبرئة لأنها تدل على تبرئة الجنس عن الخبر وتعمل عمل ان بالشروط التالية :

١ - أن تكون نافية للجنس نصا لا احتمالا والمنفى بها حكم الخبر من الجنس .

(١) النحو الوافى جـ ١ ص ٦٣٦ وما بعدها .

٢-أن لا تدخل عليها حرف الجر .

٣-أن يكون اسمها نكرة متصلا بها .

٤-وأن يكون خبرها متأخرا عن اسمها .

فان فقد شرط من هذه الشروط بأن تكون لا غير نافية بأن كانت زائدة أو ناهية أو كانت نافية للوحدة فلا تعمل عمل ان وكذا ان كان اسمها معرفة أو نكرة منفصلا منها أهملت ووجب تكرارها نحو: لا زيد فى المدرسة ولا خليل ولا عندى رجل ولا امرأة ، وكذا ان دخل عليها حرف الجر فيبطل عملها ويعرب ما بعدها مجرورا به نحو : ركبت الجواد بلا سرجه .

وانما لزم كون اسمها نكرة فلاجل أن تدل بوقوعه فى سياق النفى على العموم وانما لزم تنكير الخبر فلاجل عدم الاخبار بالمعرفة عن النكرة فلو دخلت على اسم معرفة أو فصلت عنه وجب اهمالها وتكرارها نحو: لا خيل خليل فى المدرسة ولا محمد ولا فى البلد سعد ولا صفية ، واذا كانت المعرفة مؤولة جاز نحو لا حاتم عندنا أى لا كريم عندنا .(١)

واسم لا ثلاثة أنواع :

١-مفرد وهو ما ليس مضافا ولا تشبيها بالمضاف فيشمل المثنى وجمع المذكر وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم فكلها من قبيل المفرد وكلها تبنى على ما كانت تنصب به من فتحة أو ما ينوب عنها كالياء فى المثنى والجمع ، والكسرة فى جمع المؤنث السالم وانما بنى لتضمنه معنى من الاستغراقية وتقول لا سيف أقطع من الحق ولا حقوق الا بالعدل ، لا رجلين عندنا ولا مسلمين فى الجاهلية ، ولا لذات باقية وذهب الزجاج والسيرافى الى أن فتحة المفرد فتحة اعراب وأن تنوينه حذف تخفيفا وهو ضعيف .

٢- المضاف نحو: لا غلام رجل حاضر ولا يكون المضاف اليه الا نكرة .

٣- شبيه المضاف وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه مرفوعا كان أو منصوبا

(١) انظر الفاكهى على القطر مع حاشية يس جـ ٢ ص ٤٤ - ٤٥ .

أو مجرورا على غير جهة الصفة أو الاضافة مثال المرفوع لا حسنا خلقه مكروه ومثال المنصوب لا طالعا جبلا حاضر ، ولا راكبا فرسا في الطريق ، ومثال المجرور لا واثقا بالله ضائع والمضاف والشبيه بالمضاف يجريان وجوبا[1] بالنصب وحكم خبر لا الرفع عند ابن مالك وجماعة منهم الاخفش ولو ركبت مع الاسم وكذا عند سيبويه حالة عدم التركيب وانما الخلاف بينهم في عملها بالابتداء في حالة التركيب فغير سيبويه يرفعه به وسيبويه يرفعه باسمها لانه مرفوع بالابتداء تقديرا لان لا عامل ضعيف فلم تنسخ حكم الابتداء الا لفظا وهو باق تقديرا ولذا يتبع اسمها بالرفع باعتبار محله بخلاف انّ فتنسخه لفظا ومحلا لقوتها[2] .

وقول النحاة مذهب سيبويه أن لا واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء فلا يخفى ما فيه من التسامح في التعبير حيث نسبوا الحكم الثابت للا فقط لمجموع لا واسمها لانها لما كانت كالجزء من الاسم من حيث عدم الفصل نسبوا الى المجموع وهذا هو الحكم الاول لخبر لا .

والثاني : عدم جواز تعدده .

والثالث: وجوب حذفه عند التميميين ، وكثرة الحذف عند الحجازيين اذا دل عليه دليل مقالي كالوقوع في جواب الاستفهام ، أو حالي بأن دل عليه السياق نحو(فلا فوت) أي لهم .

والرابع: عدم جواز اقترانه بلام التوكيد[3] .

الضرب الثالث : من الحروف العاملة هي الرافعة للاسم والناصبة للخبر وهي المحمولة على ليس لمشابهتها لها في نفي الحال والجمود والدخول على الجمل الاسمية ، وهذه الحروف هي (ما ولا) في لغة الحجاز بشروط و(ان) في لغة أهل العالية بشروط و (لات) في لغة الجميع بشروط .

(١) الصبان على الأشموني جـ ٢ ص ٥ - ٦ .

(٢) انظر الكتاب جـ ٢ ص ٢٧٤ والأمالي الشجرية جـ ٢ ص ٢١٩ ، الانصاف جـ ١ ص ١٨٦ والتصريح جـ ١ ص ٢٣٥ وشرح المفصل جـ ١ ص ١٠٥ وجـ ٨ ص ١٠٤ - ١٠٨ والرضي جـ ١ ص ٢٥٥ .

(٣) انظر الاشموني مع الصبان جـ ٢ ص ٦ .

فما تفيد نفي المعنى عن الخبر في الزمن الحالي عند الاطلاق وتعمل عمل ليس عند الحجازيين بشروط ثلاثة شروط لان عملها على خلاف الأصل :

الشرط الأول : أن لا تزاد بعدها ان والا بطل عملها وجوبا عند البصريين نحو " ما زيد قائم لانها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها بأن فبعدت عن الشبه وأما عند الكوفيين فما لا تعمل مطلقا وما بعدها مبتدأ وخبر وانتصاب الثاني بنزع الخافض . وذكر وافي علة هذا الشرط أن عملها ضعيف فلا يمكّن منه مع وجود الفصل عن المعمول .

الشرط الثاني : أن لا ينتقض نفيها بالا فان انتقض النفي بالا نحو: قوله تعالى : " وما محمد الا رسول)(١) . بطل عملها لبطلان معنى ليس ونقل عن يونس ابن حبيب اعمال ما في الخبر الموجب بالا ووافق ابن مالك يونس على اجازة ذلك واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر :(٢)

وما حق الذي يعشو نهارا ويسرق ليله الا نكالا

ويقول الآخر :(٣) وما الدهر والا مجنونا بأهلة وما صاحب الحاجات الا معذبا

قال ابن مالك : وما خترته من حمل الا مجنونا والا نكالا على ظاهرهما من النصب وما هو مذهب الشلوبين في تعليقه على المفصل ، ومذهب الجمهور وجوب رفعه ، وقد أول قوله : (الا نكالا على تقدير ينكل نكالا فيكون مثل ما زيد الا سيدا ، وأول (الا مجنونا) على أن التقدير وما الدهر الا يدور وان مجنون وهو الدولاب . ثم حذف الفعل والمضاف وأقيم المضاف اليه مقامه

(١) آية ٤٤ من آل عمران .

(٢) البيت لمفلس بن لقيط . انظر جنى الداني ص ٣٢٧ والمساعد جـ١ ص ٢٨٠ ويحشو معناه يفسد وقيل يعتو بالمثناة الفوقية اى يستكبر وكلا الروايتين تناسبان المعنى .

(٣) البيت لاحد بني سعد . انظر المغني جـ ١ ص ٧٦ والتصريح جـ ١ ص ١٩٧ والخزانة جـ ٢ ص ١٢٩ والمجنون الدولاب الذي يستقى عليه .

وقيل : ان متجنونا اسم فى موضع الحال والخبر محذوف تقديره : وما الدهر موجود الا على هذه الصفة أى مثل المتجنون وقيل : ان متجنونا منصوب على اسقاط الخافض أصله وما الدهر الا كمتجنون وهو مذهب ابن باب شاد[1] وهو فاسد لان هذا المجرور فى موضع رفع فلو حذف منه حرف الجر رفع وقيل : إن متجنونا مفعول لفعل محذوف ،أى : يشبه ، وأوّل قوله : الا معذبا على تقدير الا يعذب معذبا ومعذب هنا مصدر بمعنى التعذيب مثل ممزق . وقيل ان البيت شاذ لا يقاس عليه .

الشرط الثالث: أن لا يتقدم خبرها أو معموله على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ، فلو تقدم الخبر نحو ما مسيئ من أعتب بطل عملها لانها ما ضعيف ولا قوة لها على شئ من التصرف ولذا لم تعمل حال تقدم الخبر فكذلك ان تقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا مجرور بطل عملها وجوبا لضعفها فى العمل .

هذا ومذهب الجمهور وأجاز بعضهم نصب الخبر المقدم على الاسم ونسب الرضىّ هذا المذهب الى الربعى .[2] وقال الجرمى : انه لغة وحكى ما سيئا من أعتب ونسبه ابن مالك الى سيبويه ، لكن سيبويه حكاه عن غيره حيث قال : واذا قلت : ما متطلق عبدالله ، وما مسئ من أعتب رفعت ولا يجوز أن يكون متقدما مثله مؤخرا كما أنه لا يجوز أن تقول : ان أخوك عبدالله

(١) هو الحسن ظاهر بن أحمد بن باب شاذ ولد فى مصر ورحل الى بغداد وأخذ من نحاتها وعلمائها من مصنفاته المقدمة المحسبة ، وشرح الجمل للزجاجى ، توفى سنة ٤٦٩ هـ وترجمته فى انباه الرواه جـ٢ ص٩٥ والبغية ص ٢٧٢ .

(٢) هو أبو الحسن على بن عيسى الربعى نسبة الى ربيعة ، أخذ عن السيرافى ببغداد ، ثم ارتحل الى شيراز فلازم الفارسى عشرين عاما ثم آب الى بغداد وتصدر للافادة ، توفى ببغداد سنة ٥٢٠ هـ .

-على حد قولك - : ان عبدالله أخوك لانها ليست بفعل وأما قول الفرزدق (١) :

فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر

فقد أنكر الجمهور رواية النصب بل الثابت عندهم رواية الرفع على أنه خبر مقدم ، والبيت شاذ عند سيبويه ومن النحاة من خطأ الفرزدق فى هذا البيت وقالوا إن هذا غلط منه لانه تميمى وأراد أن يتكلم بلغة الحجازيين فلم يحرف شروط عملها لانهم لا يعملون ما إذا تقدم خبرها . (٢)

وبعض النحاة فصل المسألة . فقال : إن كان خبر ما ظرفا أو جارا ومجرورا جاز توسيطه مع بقاء العمل لكثرة التوسع فيه كما تعمل إن وأخواتها ويحكم على محلها بالنصب وان كان غير ذلك لم يجز وهو ما اختاره ابن عصفور .

والشرط الرابع: أن تؤكد بمثلها فان أكدت نحو ما بازيد قائم ، وجب الرفع عند عامة النحويين البصريين وأجاز النصب جماعة من الكوفيين . (٣)

وأما لا فتعمل عمل ليس بأربعة شروط :

أحدهما : أن تكون اسمها وخبرها نكرتين لانها لنفى الجنس راجحا ونفى الوحدة المطلقة مرجوحا وكل منهما بالنكرات أنسب فلا تعمل فى معرفة ، وربما عملت فى اسم معرفة شذوذا وقد اضطربت كلمة النحاة فى هذا الموضوع فمنهم من منع أن يكون اسم لا النافية العاملة عمل ليس معرفة وحكم بأن ما جاء عن العرب الذين يصح الاستشهاد بكلامهم مما ظاهره ذلك فهو شاذ أو مؤول وما ورد عمن لا يجوز الاستشهاد بكلامهم كأبى الطيب المتنبى فهو خطأ وهذا هو مذهب جمهور النحاة ، ومنهم من أجاز القياس على ذلك ومع هذا يعترف بأن الاكثر الاشهر أن يكون اسمها نكرة ومنهم ابن جنى وابن الشجرى .

(١) محل الشاهد قوله ما مثلهم بشر فاعل ما عمل ليس مع تقدم خبرها على اسمها .

(٢) انظر جنى الدانى فى حروف المعانى ص ٣٢٥ - ٢٨ والكتاب جـ١ ص٢٨ - ٢٩ والتصريح على التوضيح جـ١ ص ١٩٧ والتسهيل ص٥٦-٥٧ والرضى جـ١ ص ٢٦٧ .

(٣) انظر الهمع جـ١ ص ١٢٤ .

واضطربت كلمة ابن مالك كما صرح بذلك ابن عقيل فى شرح الالفية والأشمونى فانّهما قالا : ان ابن مالك أجاز فى شرح التسهيل مجئ اسم لا معرفة وحكم فى شرح الكافية بشذوذه وتأول ما جاء عن العرب . والبيت المقيس عليه بيت النابغة الجعدى .(١)

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا

وأو البيت فى شرح الكافية فقال يمكن عندى أن يجعل أنا مرفوعا بفعل مضمر ناصب لباغيا على الحال تقديره لا أرى باغيا فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل وذكر وجها آخر غير هذا .(٢) وصرح فى التسهيل بالندور والنادر لا يقاس عليه وقد قاس المتنبى عليه حيث قال :

اذ الجود لم يرزق خلاصا من الأذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

وليس الأمر كما قال ابن عقيل والأشمونى لان ابن مالك لم تضطرب كلمته فى هذا الموضع بل كلامه فى عامة كتبه على أن مجئ اسم لا النافية العاملة عمل ليس معرفة شاذ وفى الواقع أن الأمر ليس من الشذوذ فى شئ بل هو قليل كما هو مذهب ابن جنى وابن الشيحرى لانه قد جاء فى جملة صالحة من الشعر فمنها البيت السابق ومنها قول الشاعر :(٣)

أنكرتها بعد أعوام مضين لها لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا

(١) البيت من شواهد ابن مالك فى العمدة جـ١ ص ٢٨ وشرح الكافية جـ١ ص ٤٤٠ والسيوطى فى الهمع جـ١ ص ١٢٧ والاطالى الشجرية جـ١ ص ٢٨٢ ، والنابغة هو قيس بن عبدالله الصحابى .

(٢) انظر شرح الكافية لابن مالك جـ١ ص ٤٤١ والتسهيل ص ٥٧ والاشمونى جـ١ ص ٢٥٣ وابن عقيل مع الخضرى جـ١ ص ١٢٢ .

(٣) والبيت لم يعرف قائله والمعنى : يصف دارا يلقى أحبابه فيها قبل مضىّ أعوام بأنه لما مر بها لم يعرفها لتغيرها وذهاب معارفها والشاهد فى قوله لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا .

والشرط الثانى : أن لا ينتقض نفيها بالا أو بابدال موجب من خبرها فلا تقول لا رجل الا أفضل من زيد بنصب أفضل بل يجب رفعه .

والشرط الثالث: أن لا يتقدم خبرها ولا معمولها غير الظرف على اسمها .

والشرط الرابع : أن لا تدل بنفسها على نفى الجنس نصا ويحذف خبره غالبا

والخلاصة : اختلف العلماء فى اعمال لا على أقوال :

الأول : وهو المشهور أنها تعمل الحاقا بليس بالشروط المذكورة .

الثانى :أنها تعمل أصلا ويرتفع ما بعدها بالابتداء ولا ينتصب أصلا وعليه الأخفش والمبرد والرضى . فقد أنكر الرضى فقال : (والظاهر أن لا لا تعمل عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد فى شئ من كلامهم خبر لا منصوبا كخبر ليس [1] وقد ذهب ابن مالك فى التسهيل الى أن عمل لا عمل ليس كثير .

والقول الثالث: أنها أجريت مجرى ليس فى رفع الاسم خاصة ولا تعمل فى الخبر شيئا وعليه الزجاج والسماع يرد هذا عليه .

ثم ان اعمالها عمل ليس خاص بلغة معينة وقيل بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها ويرى الزمخشرى أن أهل الحجاز يعملونها دون ملئ [2] .

والحق أن عمل (لا) قليل .

وما ان النافية فتعمل عمل ليس عند أهل العالية [3] بشرط حفظ النفى والترتيب واعمالها نادر وذهب الفراء وأكثر البصريين والمغاربة الى المنع وأجاز اعمالها الكوفيون وابن السراج ، والفارسى والمبرد ، وابن جنى وابن مالك . والصحيح اعمالها لمشاركتها لما فى النفى الحالى ولورود السماع باعمالها كقوله :

(١) انظر شرح الكافية للرضى جـ ١ ص ١١٢ .

(٢) انظر الهمع جـ ١ ص ١٢٥ .

(٣) والمراد بها ما فوق نجد الى أرض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها القاموس جـ ٤ ص ٣٦٥ .

ان هو مسئوليا على أحـــد الا علـى أضعـف المجانـــين

ونقل السهيلى أن سيبويه يجيز اعطالها وظاهر كلام سيبويه عدم جواز اعطالها ، ونقل السهيلى أيضا عن المبرد المنع وعكس ذلك النحـاس ، ونقـــل ابن مالك عن سيبويه والمبرد الاجازة ، فسيبويه لم يصرح باعطال ان النافيـة أو اهطالها وقد تأول النحويون ما ورد من الكلام عليها فى الكتاب ، وأمـا المبرد فقد أجاز اعطالها فى المقتضب ونقل المنع عن سيبويه نقال : (وكان سيبويه لا يرى فيها الا رفع الخبر لأنها حرف نفى دخل على الابتداء وخبره كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره وذلك كمذهب بنى تميم فى ما وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بليس كما فعل ذلك فى ما وهذا هو القول .[1]

والصحيح جواز اعطالها لثبوته نظما ونثرا فمن النثر قولهم : ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية . وقال اعرابى : انّ قائما يريد ان أنا قائما وعلى ذلـك خرج ابن جنى قراءة سعيد بن جبير : "ان الذين تدعون من دونه عبـادا أمثالكـم" .[2] ومن النظم البيت السابـق .[3]

ان هو مسئوليا علـى أحـــد الا على أضعـف المجانـــين

وأما لات فتعمل عمل ليس عند جميع العرب بشرطين أن يكون اسمها وخبرهـا من أسماء الاحيان أو الزمان كالحين والساعة بحيث يكونا بلفظ واحد وأن يكون أحدهما محذوفا والغالب كونه المرفوع نحو (ولات حين مناص)[4] . أى ليس

(١) انظر الكتاب جـ١ ص ٤٧٥ ~~وجـ ٣~~ والمقتضب ~~جـ ٣~~ وجـ ٢ ص ٣٦٢ ، والأصول جـ ١ ص ~~٧٧~~ ٩٥ ، والتصريح جـ ١ ص ٢٠١ ، والهمع جـ ١ ص ١٢٥ وشرح المفصل جـ ٨ ص ١١٣ ، والرضى جـ ١ ص ٢٧٠ .

(٢) الاعراف آيـة ١٩٣ ، ويراجع المحتسب جـ ١ ص ٢٧٠ .

(٣) والبيت قائله لم يعرف . انظر التصريح جـ ١ ص ٢٠١ ، وهو مـــن شواهد ابن مالك فى العمدة جـ ١ ص ٢٨ ، وشرح الكافية جـ ١ ص ٤٤٧ والسيوطى فى الهمع جـ ١ ص ١٢٤ .

(٤) آية ٣ من سورة ص .

الحين حين فرار .

واختلف النحاة فى لات فقيل لا عمل لها . ونقل ابن السراج عن الأخفش أن لات لا تعمل شيئا فى القياس لانها ليست بفعل فان كان ما بعدها رفعا فهو على الابتداء ولم تعمل لات فى شئ رفعت أو نصبت .(١)

ثم اختلف النقل عنه اذا كان ما بعدها منصوبا فقيل تعمل عمل لا النافية للجنس أو عمل ان والخبر محذوف وقيل لا تعمل شيئا والنصب بفعل مضمر وذكر السيرافى أن المرفوع بعد لات فى مذهب الأخفش مرفوع بالابتداء وأن المنصوب منصوب بعدها باضمار فعل وكلام الاخفش فى معانى القرآن موافق لكلام سيبويه فى أن لات تعمل عمل ليس .(٢)

وقال سيبويه ومن وافقه : ان لات تعمل عمل ليس وهى على هذا لا المشبهة بليس زيدت عليها التاء وعند الأخفش لا النافية للجنس زيدت عليها التاء .(٣)

الضرب الرابع : من الحروف العاملة حروف تنصب الافعال وهى : أربعة أحرف : أن ، ولن ، واذن ، وكى . هذا عند البصريين وأما عند الكوفيين فالنواصب كثيرة عندهم . هذه الأربعة وجميع الحروف التى أضمر البصريون بعدها أن ولم وأما أن فشرط النصب بها المضارع أن لا تقع بعد فعل يقين كعلم وتحقق وتيقن فانها حينئذ مخففة من الثقيلة وأما اذا تقدم عليها ما يفيد الظن فيجوز فيها الوجهان أن تكون مخففة من الثقيلة ، ويجوز أن تكون ناصبة للمضارع وهو الأرجح فى القياس والأكثر فى كلامهم ولذا أجمعوا على النصب فى قوله تعالى : (ألم أحسب الناس أن يتركوا) هنا عند عدم الفصل بينها وبين الفعل واختلفوا فى قوله تعالى :

(١) الأصول جـ ١ ص ٩٧ والكتاب جـ ١ ص ٥٨ .

(٢) انظر الكشاف جـ ٢ ص ٥٩ واملاء ما منّ به الرحمن جـ ٢ ص ٢٠٩ ، البحر المحيط جـ ٧ ص ٣٨٤ والصحاح جـ ١ ص ٣٦٥ ، والرضى جـ ١ ص ٣٧١ والاصول لابن السراج جـ ١ ص ٩٧

(٣) الكتاب جـ ١ ص ٢٨ . وجنى الدانى ٤٥٤

(وحسبوا أن لا تكون فتنة)[1] فقرئ بالوجهين . وأما اذا أول العلم بخبره فاجازه قوم ومنعه آخرون والاقوال في أن الواقعة بعد العلم ثلاثة :

القول الأول : المنع مطلقا أول أو لم يؤول وهو قول المبرد . .

القول الثاني : الجواز مطلقا وهو قول الفراء وابن الانباري .

القول الثالث : التفصيل ان أول جاز نصب المضارع به بأن والا فلا يجوز وهذا قول الجمهور .

وأجرى سيبويه والاخفش أن الواقعة بعد مادة الخوف مجراها بعد العلم نحو خفت أن لا تفعل ، وخشيت أن تقوم والأصح في أن الواقعة بعد الخوف والشك جواز الرفع وذهب الفراء الى تعيين النصب واختاره المبرد .

ومن شروط النصب بأن كونها مصدرية لا زائدة ولا مفسرة ولا اسمية بمعنى أنا ، فالزائدة هي التالية للما نحو فلما أن جاء البشير ، أو الواقعة بين الكاف ومجرورها نحو قول الشاعر :[2]

وبوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو الى وارق السلم

ومن لفظ القسم ولو نحو أقسم أن لو كنت ناجحا لسررت به أو لكان خيرا والمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ، نحو قوله تعالى " وأوحينا اليه أن اصنع الفلك ".[3] ولا يقع بعد صريح القول خلافا لبعض

(١) آية ٧١ من سورة المائدة .

(٢) اختلفوا في نسبة البيت فقيل هو للباغث أو باعث بن صريم اليشكري وقيل هو لارقم بن علباء ، وقيل هو لعلباء بن أرقم ونسب أيضا الى كعب ابن أرقم اليشكري ، والمقسم الجميل ، تعطو تتناول وصف امرأة حسنة الوجه فشبهها بظبية تأتي الشجر الكثير الاوراق فتتناول منه ما تشاء وذلك أدعى لسمنها وتمام خلقها .

(٣) آية ٢٧ من سورة المؤمنون .

النحاة حيث أجازوا وقوعها بعد صريح القول ، ويقول ابن عصفور لا تقع أن المفسرة الا بعد القول وما فى معناه .(١)

ولها شروط: أحدها أن تسبق بجملة فلذا غلط من جعل منه قوله تعالى وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين "(٢) والثانى : أن تتأخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت عسجدا أن ذهب بل يجب الاتيان بأى أو ترك حرف التفسير فلا فرق بين الجملة الفعلية كما تقدم وبين الاسمية نحو كتبت اليه أن ما أنت.

والشرط الثالث : أن يكون فى الجملة السابقة معنى القول والرابع: أن لا يكون فى الجملة السابقة أحرف القول فلا يقال قلت له أن افعل لان الجملة خلصت للحكاية دون أن . فقد أثبت البصريون أن التفسير به وأنكر الكوفيون كون ذلك من معانيه وهى عندهم الناصبة للفعل وليس بصحيح لانها غير مفتقرة الى ما قبلها ولا يصح أن تكون المصدرية الا بتأويلات بعيدة ومن شروطها أيضا : أن لا تتعلق بالاول لفظا فلا تكون معمولة ولا مبنية على غيرها ولذلك لم تكن تفسيرية فى قولهم : كتبت اليه بأن قم لانها معمولة لحرف الجر .

وأما لن فهى حرف نصب ونفى تخلص المضارع للاستقبال .

ونفى لن للفعل فى الزمان المستقبل على جزئين :

الأول : أن يكون لهذا النفى غاية ينتهى اليها كقوله تعالى/ لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى(٤) . وقوله تعالى : (فلن أبرح الأرض حتى يأذن لى أبى(٥)) .

(١) انظر الهمع جـ ٢ ص ١٨ والتصريح على التوضيح جـ ٢ ص ٢٣٢ وشرح الجمل جـ ٢ ص ٤٨٣ والكتاب جـ ٣ ص ١٦٢ والمقتضب جـ ١ ص ٢٩ وجـ ٢ ص ٢٧٦ وشرح الرضى جـ ٢ ص ٢٣٣ .

(٢) آية ١٠ من سورة يونس وأن فى الآية وقعت خبر للمبتدأ .

(٣) انظر الهمع جـ ٢ ص ١٨ والمطالع السعيدة جـ ١ ص ٤٨٣ .

(٤) آية ٩١ من سورة طه .

(٥) آية ٨٠ من سورة يوسف .

والثانى : أن يكون نفى لن مستمرا الى غير غاية نحو قوله تعالى : " لن يخلقوا ذبابا "[1] لقيام الدليل العقلى على أن خلقهم اياه محال ، ونسب ابن مالك والمرادى وابن هشام وغيرهم الى الزمخشرى القول بافادة التأبيد فى كتابه الانموذج وهو (الكتاب) الذى لخص فيه المفصل وليس هذا الكلام فى النسخة التى بين أيدينا وفيه : (لن تظيرة لا فى نفى المستقبل ولكن على التأكيد) ، ولكن شارح الأنموذج وهو الاردبيلى قال فى شرح هذه العبارة وفى بعض النسخ : التأبيد بدل قوله التأكيد ولكن يظهر من كلام الزمخشرى فى تفسيره الكشاف ما يفيد أن التأكيد معناه التأبيد والاستحالة[2] حيث قال فى تفسيره الآية السابقة فى سورة الحج : لن أخت لا فى نفى المستقبل الا أن لن تنفيه نفيا مؤكدا وتأكيده ههنا الدلالة على أن خلق الذباب منهم مستحيل منافاة لاحوالهم . وقال فى موضع آخر فى قوله تعالى : " وأوحى الى نوح أنه لن يؤمن من قومك) الآية (لن يؤمن) اقناط من ايمانهم وأنه كالمحال الذى لا تعلق به للتوقع . هذا وقد صرح ابن يعيش فى شرح المفصل بأن لن تفيد التأبيد وطول المدة .[4]

والخلاصة : أن لن لا تفيد التأكيد ولا التأبيد عند الجمهور لانه لو كانت للتأبيد لم يقيد باليوم فى قوله تعالى : (ولن أكلم اليوم انسيا)[5]

ولو كانت للتأكيد لكان ذكر الابد فى قوله تعالى : (ولن يتمنوه أبدا)[6] تكرارا والأصل عدمه .

(١) جزء من آية ٧٣ من سورة الحج .

(٢) انظر الانموذج ص ١٠٢ مع نزهة الطرف والكشاف جـ٣ ص ٢٢ وجـ ٢ ص ٢٦٨ ، وجنى الدانى مع التعليق ص ٢٨٤ .

(٣) آية ٣٦ من سورة هود .

(٤) انظر شرح المفصل جـ ٨ ص ١١٢ .

(٥) آية ٢٦ من سورة مريم .

(٦) آية ٩٥ من سورة البقرة .

وأما اذن فقد اختلف النحاة فى كونها اسما أو حرفا وفى اعمالها وفى معناها .

أما الخلاف فى اسميتها وحرفيتها ففى ذلك قولان :

الأول : أنها اسم وأصلها اذا الظرفية التى تضمنت معنى الشرط فاذا قيل لك سأزورك فقلت فى جواب هذا الكلام اذن أكرمك فاصل كلامك : اذا زرتنى أكرمك فجملة زرتنى الواقعة بعد اذن فى محل جر باضافة اذا اليها وقد حذفت هذه الجملة وعوض عنها تنوين اذا وحذفت الالف للتخلص من التقاء الساكنين ، وقالوا ان ناصب المضارع هو أن المصدرية مضمرة وأن صلتها فى تأويل مصدر يكون فاعلا لفعل محذوف والتقدير اذن وقع اكرامك أى اذا زرتنى وقع اكرامك . وهذا قول جماعة من الكوفيين .

وقيل أصلها اذ بسكون الذال وهو الظرف المختص وضعا بالزمان الماضى ثم حذفت الجملة التى تضاف اليها اذ وعوض عنها التنوين ثم فتحت الذال ليكون فى صورة ظرف منصوب ثم جعل صالحا لجميع الازمنة بعد ما كان مختصا بالماضى وضمن معنى الشرط وهذا ما اختاره الرضى حيث قال : (الذى يلوح لى فى اذن ويغلب فى ظنى أن أصله اذ) الى آخر ما تقدم .(١)

القول الثانى : أنها حرف وهو قول جمهور النحاة وهذا هو الراجح عندى لأن القول باسميتها يحتاج الى دليل ولا دليل ، وأما ما قالوا بأن أصلها كذا وكذا فهذا مجرد تخمين والجرى وراء الظن لا يغنى من الحق شيئا .

واختلفوا أيضا أهو عامل النصب فى الفعل المضارع أم العامل أن مضمرة بعدها وفى هذا قولان :

القول الأول : أن ناصب المضارع أن المصدرية مضمرة بعدها وسبب ذلك أن اذن ليست مختصة بالفعل بل يجوز أن يقع بعدها الاسم كما تقول : اذن عبد الله يزورك وحق الحرف المشترك أن لا يعمل وهذا مذهب الخليل

(١) انظر جنى الدانى فى حروف المعانى ص ٢٥٦ ، وشرح الرضى جـ ٢ ص ٢٣٥ .

واليه ذهب الزجاجي والفارسي .[1]

والقول الثاني : أن اذن هي الناصبة للمضارع بنفسها ، هذا رأي جمهور النحاة بصريهم وكوفيهم ، وهو القول الصحيح الذي أقرره لأن النحاة حددوا أماكن اضمار أن جوازا ووجوبا وهذا ليس منها كما يقوله أصحاب القول الأول .

واختلفوا أيضا في معناها : قال سيبويه حرف جواب وجزاء والمراد بكونها للجواب أنها تقع في كلام مجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر سواء وقعت في أوله أو في وسطه أو في آخره . فهي جواب للقول وجزاء للفعل .

والمراد بكونها للجزاء أن مضمون الكلام الذي تقع هي فيه جزاء المضمون كلام آخر . وذهب الشلوبين الى أنها حرف دال على الجواب لا يفارقها وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال : "أحبّك فتقول اذن أظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا لان ظن الصدق لا يكون جزاء للمحبة . وقال الفارسي معناها الجواب والجزاء غالبا في أكثر المواضع كقولك لمن قال : أزورك اذن أكرمك فقد أجبته ، وجعلت اكرامه جزاء وزيارته .[2] .

شروط النصب باذن ثلاثة :

الأول : أن تتصدر فان وقعت حشرا وافتقر ما قبلها لما بعدها مثل أن تتوسط بين المبتدأ والخبر وبين الشرط والجواب ، وبين القسم وجوابه وجب الغاؤها وأما قول الشاعر :[3]

(١) انظر جنى الداني ص ٣٥٧ ، والكتاب لسيبويه جـ ١ ص ٤١٢ وجـ ٢ ص ٣١٢ والمغني جـ ٢ ص ١٥ ، والأشموني مع الصبان جـ ٣ ص ٢٩١ ، والتصريح جـ ٢ ص ٢٣٤ ، وتعليق محي الدين عبد الحميد على أوضح المسالك جـ ٤ ص ١٦٢ وص ١٦٤ .

(٢) المرجع السابق / في حروف المعاني ص ٣٥٧ .

(٣) والبيت قائله مجهول . انظر معاني القرآن للفراء جـ ١ ص ٢٧٤ وجـ ٢ ص ٣٣٨ ، والانصاف جـ ١ ص ١٧٧ ، وشرح المفصل جـ ٧ ص ١٧ والرضي جـ ٢ ص ٢٣٤ ، والمغني جـ ١ ص ١٦ ، والتصريح جـ ٢ ص ٢٣٤ .

لا تتركني فيهم شطيرا انني اذن أهلك أو أطيرا .

فشاذ وأجاز ذلك بعض الكوفيين وهو الفراء في معاني القرآن (١) . وتأوله البصريون على حذف الخبر والتقدير اني لا أقدر على ذلك ثم استأنف بقوله : (اذن) فنصب وان تقدمها حرف عطف ففيها وجهان : الالغاء والاعمال . والالغاء أجود وبه قرأ السبعة (واذن لا يلبثون (٢)) . وفي بعض الشواذ " اذن لا يلبثوا " على الاعمال .

الثاني : أن يكون الفعل مستقبلا فيجب الرفع في اذن تصدق في جواب من قال أحبك .

الشرط الثالث: أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم فيجب الرفع في نحو اذن أنا أكرمك ، ويفتقر الفصل بالقسم نحو: اذن والله أكرمك وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف نحو: اذن غدا أكرمك وابن باب شاذ أجاز الفصل بالنداء والدعاء نحو اذن يا زيد أحسن اليك واذن يرحمك الله يدخلك الجنة . (٣)

وأما كي : فهي المصدرية ، وأما التعليلية فجارة والناصب بعدها أن مضمرة واعلم أنه لا خلاف بين النحويين في أنه قد ورد عن العرب الفعل المضارع منصوبا بعد كي غير المسبوقة بلام التعليل ولا المتبحة بأن المصدرية من غير شذوذ ولا ضرورة . كقوله تعالى : " كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم" (٤) كما أنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أن الفعل المضارع قد جاء في فصيح الكلام من غير شذوذ ولا ضرورة منصوبا بعد كي المسبوقة بلام التعليل نحو قوله تعالى : " كي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم" (٥) .

وقوله تعالى : " (ومنكم من يرالى أرذل السمر لكي لا يعلم بعد علم شيئا" (٦)

(١) جـ ٢ ص ٣٣٨ .

(٢) آية ٧٦ من الاسراء .

(٣) جنى الداني ص ٣٥٦ .

(٤) آية ٧ من سورة الحشر .

(٥) آية ٢٧ من سورة الأحزاب .

(٦) آية ٧٠ من سورة النحل وآية ٥ من سورة الحج (لكي يعلم من بعد علم شيئا) .

وقد جاء فى قليل من كلام العرب مجئ المضارع منصوبا بعد كى وقد توسطت بينهط أن المصدرية . كقوله : (١)

فقالت : أكل الناس أصبحت سائحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا

وقول الآخر : (٢)

أردت لكيما أن تطير بقربتى فتتركها شنا ببيداء يلقع

وورد أيضا فى قليل من الكلام العربى مجئ المضارع منصوبا بعد كى وقد توسطت بينهط اللام ، نحو قول عبدالله بن قيس : (٣)

كى لتقضينى رقية ما وعدتنى غير مختلس .

فهذه ثلاثة أوجه :

١ - المضارع المنصوب بعد كى غير المسبوقة بلام التعليل ولا المتبعة بأن المصدرية .

٢ - المضارع المنصوب بعد كى وقد توسطت بينهط أن المصدرية .

٣ - المضارع المنصوب بعد كى المسبوقة باللام .

اختلف النحاة فى الناصب للمضارع المنصوب فى جميع هذه الأوجه الثلاثة فمذهب الاخفش أن الناصب للمضارع فى جميع هذه الاوجه هو أن المصدرية فان كانت مذكورة فالامر ظاهر ، والا فهى مقدرة لانه يرى أن كى لا تكون الا حرف جرّ دال على التعليل فان ذكرت اللام قبلها كانت هذه اللام للتعليل ، وكى بدل منها ، والمضارع منصوب بأن مضمرة بعدهما فان ذكرت بعدها فاللام بدل من كى وأن مقدرة .

(١) البيت لجميل بن معمر الديوان ص ٧٩ ، وقيل لحسان بن ثابت ، والبيت من شواهد الأشمونى جـ ٣ ص ٢٤٩ ، والمغنى جـ ١ ص ١٩٩ وابن يعيش جـ ٩ ص ١٤ ، ونسب السكاكى الى حميد .

(٢) البيت قائله مجهول وهو من شواهد الانصاف جـ ١ ص ٥٨٠ ، وشرح المفصل جـ ٧ ص ٢٩ وجـ ٩ ص ١٦ والرضى جـ ٢ ص ٢٣٩ والمغنى جـ ١ ص ٢١٩ والتصريح جـ ٢ ص ٢٣١ .

(٣) البيت فى ديوانه ص ١٦٠ وفى الهمع والأشمونى والصبان جـ ٢ ص ٢٨١ والشاهد فى كى لتقضينى حيث جاء المضارع منصوبا بعد كى واللام

ومذهب الخليل أن الناصب فى هذه الوجوه هو أن المصدرية وهو كمذهب الاخفش الا أنه يرى أنه ليس للمضارع ناصب غير أن المصدرية مظهرة أو مضمرة .

ومذهب الكوفيين أن الناصب فى جميع هذه الاوجه هى كى نفسها لأنهم يرون أن كى لا تكون الا حرفا مصدريا ناصبا للمضارع مذكورا أو مقدرا فان ذكرت أن بعد كى كانت بدلا منها وان ذكرت اللام بعدها كانت زائدة .

وذهب جميع البصريين الى أن كى تكون أحيانا حرف جر تدل على التعليل وأحيانا أخرى حرفا مصدريا ناصبا للمضارع . (١)

فتكون عندهم مصدرية لا غير فى حالة واحدة وهى أن تذكر قبلها اللام ولا تذكر أن بعدها نحو قوله تعالى : " لكيلا يكون على المؤمنين حرج "، (٢) وقوله تعالى : (لكيلا تأسوا على ما فاتكم) (٣) .

وانما تعينت كى فى هذه الحالة للمصدرية فرارا من توالى حرفى تعليل .

وتكون حرف تعليل وجر لا غير فى حالتين :

الحالة الأولى : اذا وقعت بعدها أن المصدرية ولا تذكر قبلها اللام نحو جئت كى أن تكرمنى وانما تعينت للتعليل فرارا من توالى حرفين بمعنى واحد .

الحالة الثانية : اذا وقعت بعدها لام التعليل نحو جئت كى لأقرأ فكى حرف تعليل واللام توكيد لها وأن مقدرة بعدها وهى الناصبة لاننا لو جعلنا كى مصدرية لزم فصل العامل الضعيف عن المعمول ولا تتقوى على العمل والفاصل اللام .

وتكون محتملة للوجهين فى حالتين :

الأولى : اذا لم تذكر اللام قبلها ولا بعدها ولم تذكر أن بعدها نحو: جئت كى أفهم الدرس ، وقوله تعالى : " كيلا يكون دولة ، وقوله تعالى : (كى تقر عينها) ، ويمكن اعتبارها مصدرية وحينئذ تقدر اللام قبلها ويمكن اعتبارها تعليلية وحينئذ تقدر أن بعدها .

(١) عدة السالك على أوضح المسالك جـ ٤ ص ١٣ - ١٥ .

(٢) المرجع السابق جـ ٣ ص ١٥ - ١٦ .

(٣) آية ٢٢ من سورة الحديد .

والحالة الثانية : أن تقع كي بين اللام وأن كالبيت السابق لكيما أن تطيره ، وكيما أن تخرّ وتخدعا ، فان اعتبرت كي تعليلية كانت مؤكدة للام وان اعتبرت كي مصدرية كانت أن مؤكدة لها .(١)

أقول والصحيح عندي هو مذهب الكوفيين لانه أقرب الى ضبط قواعد اللغة وكل ما يهمنا هو تقريب القواعد بالضبط والله أعلم .

الخلاصة : أن كي فيها ثلاثة آراء :

أحدها : أنها حرف جر دائما وهو مذهب الأخفش .

الثاني : أنها ناصبة للفعل دائما وهو مذهب الكوفيين .

الثالث : أن تكون حرف جر تارة وناصبة للفعل تارة أخرى .

وعلى هذا فلها ثلاثة أحوال : حال يتعين فيها أن تكون جارة ، وحال يتعين فيها أن تكون ناصبة للمضارع وحال يجوز فيها الأمران .

الضرب الخامس : من الحروف العاملة حروف تجزم الافعال .

والحروف التي تجزم الأفعال خمسة : لم ، ولمّا ، ولا في النهي والدعاء واللام في الأمر والدعاء ، وان التي للجزاء . وزاد ما عدا هذه الحروف

وهذه الادوات تنقسم الى قسمين : ما يجزم فعلا واحدا ، وما يجزم فعلين فالذي يجزم فعلا واحدا أربعة : وهو ما عدا ان واذ ما ، والذي يجزم الفعلين هو ان واذ ما على خلاف تقدم بيانه في أسماء الشرط .

وهذا التقسيم هو مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فيرون أن الجوازم كلها تجزم فعلا واحدا ، وأما الجواب فهو مجزوم بالجوار لذا منعوا أن يفصل الشرط عن الجواب بمرفوع أجنبي نحو : ان قمت زيد يقم . فاذا كان للمرفوع صلة بالشرط نحو: ان يقم زيد أقم لم يعتبروه فاصلا ،(٢) وأضاف الكوفيون الى الجوازم أن كما حكاها اللحياني عن بني صيام .

(١) انظر الأشموني جـ ٣ ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .

(٢) انظر الهمع جـ ٢ ص ٦١ .

وأما لم فهى حرف نفى وجزم فتدخل على الافعال المضارعة واللفظ لفظ المضارع والمعنى معنى الماضى وكذلك لما فهى حرف نفى تدخل على المضارع فتجزمه وتصرف معناه الى المضى ، ومذهب المبرد أن لم ولما تدخلان على مضارع اللفظ فيصرفان معناه الى المضى . ونسب هذا الى سيبويه وأكثر المتأخرين (١) وبيان هذا المذهب أن الفعل قبل دخول لم ولما كان مضارعا محتملا للحال والاستقبال فلما دخلا غيرا معنى المضارع وأصبح يدل على الماضى ولفظ المضارع باق مع ما كان عليه قبل دخولهما هذا مذهب المبرد ونسب الى سيبويه وأكثر المتأخرين . وذهب سيبويه وقوم منهم الجزولى الى أنهما تدخل على ماضى اللفظ فتصرف لفظه الى المفهم (المضارع) دون معناه ووجهه أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ ولان سيبويه جعل لم لنفى فعل ، ولما لنفى قد فعل ، وبيان هذا المذهب أن أصل الفعل قبل دخول لم ولما ماض لفظا ومعنى فلما دخلا غيرا الفعل وقلباه مضارعا وأبقيت المعنى على حاله وهذا معنى قول سيبويه : لان لم يقم زيد عنده فى رد من قال قام زيد ، والصحيح هو المذهب الاول لان له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد لو ، والقول الثانى لا نظير له (٢) ، ولان قلب المعنى أولى من قلب اللفظ ، واذا انقلب المضارع ماضيا لا يكون حقيقة فى المعنى الأول بل يكون منقولا حقيقة الى المعنى الثانى وتسميته مضارعا ، باعتبار بقاء الشئ على ما كان عليه وبهذا الاعتبار يجوز أن يكون حقيقة فى المعنى الاول لا سيما أن الاثبات هو الأصل فى الاستعمال والنفى فرع له . قال ابن فارس : لم تنفى الفعل المستقبل وتنقل معناه الى المضى نحو لم يقم زيد تريد ما قام زيد فان دخل عليها حرف الجر ولم تنقل معنى الاستقبال

(١) انظر الكتاب جـ ٢ ص ٣٠٥ ، والمقتضب جـ ١ ص ٤٦ .

(٢) انظر جنى الدانى فى حروف المعانى ص ٢٨٢ و ٥٣٧ ، والفاكهى على القطر جـ ٢ ص ١٧٠ ، وابن حمدون على المكودى جـ ٢ ص ٩٣ .

تقول : ان لم تقم ولا يحسن السكوت عليها الا اذا كانت جوابا لمثبت كأن قائلا : قد خرج زيد فتقول لـــم .(١)

لم ولما يشتركان فى كون كل منهما حرف نفى وجزم وقلب ومختصا بالمضارع وفى جواز دخول همزة الاستفهام عليهما فيقال فيهما : ألم وألما مع بقاء عملهما . وتفارق لم لما فيما يلـى :

١- بجواز مصاحبة أداة الشرط نحو قوله تعالى : (فان لم تفعل فما بلغـــت رسالته)(٢) بخلاف لما والسر فى أن لم تلى حرف الشرط دون لما أن لم لنفى الفعل الماضى غير المقترن بقد . يقول لك القائل : قام زيد فتقول : ألـــم يقم ، ولما لنفى الفعل الماضى المقترن بقد . يقال : قد قام زيد فتقول : لما يقم ، وحرف الشرط لا يدخل على قد ، فتقول : ان قد قام زيد لما بـــين الشرط وقد من التناقض لان قد تقتضى تحقيق مدخولها وتقريبه من الحال وحرف الشرط يقتضى أنه يحتمل الوقوع وعدم الوقوع كما يقتضى أنه مستقبل .

٢- جواز انقطاع نفى منفيها من زمن التكلم ولا يلزم اتصاله بالحال وقد يكـــون منقطعا نحو قوله تعالى : (هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا) وقد يكون متصلا نحو قوله تعالى : (ولم أكن بدعائك رب شقيا)(٣) بخلاف لما فانه يجب اتصال نفى منفيها الى زمن النطق يعنى نفيها ممتـــد من زمان حدوثه الى زمان التكلم وهذا معنى قول النحاة يجب فيه الاستغراق ومن أجل انفراد لم بما ذكرنا جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يكن ثم كان لما فيه من التناقض لان امتداد النفى واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بـــأن ذلك المنفى المستمر نفيه قد وجد فى بعض أجزاء الزمن الماضى ويفهم مـــن (ثم كان) ، ولذا لو قلت لما يكن هذا الامر ثم وانه سيكون لكان صحيحـــا لأن نفى حصول الشئ فى الزمن الماضى واستمرار هذا النفى الى زمن الحـــال

(١) الصاحبى فى فقه اللغـــة ص ٢٥٥ .

(٢) آيـــة ٢ من سورة مريـــم .

لا ينافى حصوله فى الزمن المستقبل[1] .

٣- جواز الفصل بين لم ومجزومها اضطرارا كقوله :[2]

فاضحت مغانيها فقارا رسومها كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل

وهذا الفرق فيه نظر فالضرورة ليست خاصة بل تبيح المحذور فى أىّ مكان وفى أىّ كلمة ومن بينها لم وذكره ابن مالك فى شرح الكافية التسوية بينها وبين لم فى جواز الفصل للضرورة ذكر ذلك فى باب الاشتغال .

٤- وأنها قد تلغى فلا يجزم بها حملا لها على ما أولا كقوله :[3]

لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

وذهب ابن مالك الى أن رفع المضارع بعد لم لغة وذهب غيره من النحاة الى أن ذلك ضرورة .

وتنفرد لم بجواز حذف مجزومها فى الاختيار ان دل عليه دليل نحو: قاربت المدينة ولم وهو أحسن ما تخرج عليه قراءة عاصم وابن عامر من السبعة (وان كلاً لما ليوفينهم)[4] ولا يجوز حذفه بعد لم الا فى الضرورة كقول ابراهيم بن هرمه :[5]

احفظ وديعتك التى استودعتها يوم الاعازب ان وجدت وان لم

وأن منفىّ لم لا يكون الا قريبا من الحال ، وأن المنفى ، بلم يتوقع ثبوته فمعنى قوله تعالى : (بل لما يذوقوا عذاب) انهم الى الآن لم يذوقوا العذاب وسوف يذوقون العذاب فذوقهم له متوقع هذا فى المستقبل . وما فى الماضى فبعضهم فى التوقع وعدمه . قال الزمخشرى فى قوله تعالى : ولما

(١) انظر الفاكهى على القطر جـ ٢ ص ١٧١ - ١٧٢ مع حاشية يس .

(٢) البيت لذى الرمة ديوانه ص ٥٠٦ ، الرضى جـ ٢ ص ٢٥١ ، المغنى مبحث لم والخزانة جـ ٣ ص ٦٢٦ وجنى الدانى ص ٢٨٣ .

(٣) البيت قائلة مجهول وهو من شواهد الخصائص جـ ١ ص ٣٨٨ والمغنى جـ ١ ص ٣٠٧ .

(٤) آية ١١ من سورة هود .

(٥) البيت فى الديوان ص ١٠٢ والرضى جـ ١ ص ٢٥١ الخزانة جـ ٣ ص ٦٢٨ والمغنى مبحث لم .

يدخل الايطن فى قلوبهم ، ط فى لط من التوقع دل على أن هؤلاء آمنوا لان التوقع فى كلام الله يحمل على التحقيق (١) .

وأط لا فى النّهى والدعاء فهى المعبر عنها بلا الطلبية أى الموضوعة لطلب الترك نهيا نحو لا تشرك بالله أو الدعاء نحو لا تؤاخذنا ، والتط كقولك لزميلك أو مساويه من غير استعلاء لا تهمل .

والطلب من الامور النسبية التى تقتضى الطرفين طالبا ومطلوب منه والأصل فى الطالب آمرا كان أو ناهيا أن يكون غير المطلوب منه لذا كان الكثير دخولها على فعل المخاطب والغائب أى الفعل المسند الى الغائب ضميرا أو اسط ظاهرا نحو (فلا يسرف فى القتل) (٢) ، وقوله تعالى (لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء) (٣) . وذلك لاختلاف الناهى والمنهى فيهط .

ومن الكثير أيضا دخولها على فعل المتكلم المبدوء بالهمزة والنون المبنيين للمفعول نحو : لا أخرج ولا نخرج لان المنهى غير المتكلم وهو الفاعل المحذوف الذى ناب عنه ضمير المتكلم ، والأصل : لا يخرجنى ، فحذف الفاعل وأنيب عنه ضمير المتكلم وعدل عن الفاعل المبدوء بالياء الى المبدوء بالهمزة والنون ليتأتى الاسناد الى ضمير المتكلم .

وأط فعلا المتكلم المبنيان للفاعل فيندر دخول لا عليهط وجزمهط لهط لأن الشأن أن لا ينهى الانسان نفسه كقوله : (٤)

لا أعرفن ربربا حورا مدامعهـا مردّفات على أعقاب أكوار .

وقول الآخر : (٥)

(١) انظر الأشمونى جـ ٤ ص ٥ - ٧ والكشاف جـ ٣ ص ٥٧٠ .

(٢) آية ٣٣ من الاسراء .

(٣) آية ٢٨ من سورة آل عمران .

(٤) البيت للنابغة الذبيانى والشاهد فيه لا أعرفن فان لا ناهية نهى نفسه وهذا قليل .

(٥) البيت للوليد بن عقبة يعرض بمعاوية رضى الله عنه ، والجرادم الاكول : الواسع البطن ، وكان معاوية كذلك ، والشاهد فيه فلا تعد .

اذ ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها أبدا ما دام فيها الجراثم

ولا يجوز الفصل بين لا ومجزومها الا فى الضرورة والصحيح أن لا التى يجزم المضارع بعدها هى للطلب وأن الجزم بها وليس أصلها لام الامر ، وزعم بعضهم الى أنها للنفى والجزم بلام الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع اللامين فى اللفظ كما زعم آخرون أن أصلها لام الامر زيدت عليها ألف فافتحت وحدث لها معنى جديد وهو طلب الترك ولا يخفى ما فى هذين الرأيين من التكلف مع أنه لا دليل عليهما .(١)

وأما لام الامر والدعاء وتسمى لام الطلب فهى الموضوعة لطلب الفعل أمرا كان نحو: قوله تعالى : " لينفق ذو سعة من سعته "(٢) أو دعاء نحو قوله تعالى : " ليقض علينا ربك "(٣) ، أو التماسا كقولك لنظيرك لتجتهد ، وجزمها لفعلى المتكلم مبنيين للفاعل قليل نحو: (ولنحمل خطاياكم)(٤) ، وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب نحو قوله تعالى : فبذلك فلتفرحوا "(٥) .

وأما بجزم فعلين من الحروف فحرفان : ان وإذ ما .

وأما اذ ما فقد تقدم الكلام عليها فى أسماء الشرط فى العوامل الاسماء .

وأما ان : فهى : موضوعة للدلالة على تعليق وجود مضمون ما هو كالجواب فى الترتب على وجود مضمون فعل الشرط وهى تقلب معنى الماضى الى الاستقبال عكس لم وتدخل على الفعلين أو فعل وجملة اسمية ، هذا آخر العوامل اللفظية ، وتنقسم العوامل اللفظية الى سماعية وقياسية ، والعامل السماعى هو ما لا يصلح أن يقال كل ما كان كذا، فانه يعمل كذا نحو لم فانه يجزم المضارع ولا يصح أن يقال كل ما كان معناه النفى فهو يجزم المضارع .

(١) الأشمونى جـ ٤ ص ٢ - ٣ .

(٢) آية ٧ من سورة الطلاق .

(٣) آية ٧٧ من سورة الزخرف .

(٤) آية ١٢ من سورة العنكبوت .

(٥) آية ٥٨ من سورة يونس .

فالسماعية ما سمعت عن العرب ولا يقاس عليها غيرها كحروف الجر وان وأخواتها والحروف المحمولة على ليس ونواصب المضارع وجوازمه أسماء وحروفا والقياسية منسوبة الى القياس والعامل القياسى ما يصح أن يقال فيه قاعدة كلية نحو كل ما كان كذا فهو يعمل كذا كما يقال كل فعل يكون متعديا فهو يرفع الفاعل وينصب المفعول به نحو ضرب زيد عمرا فيقاس عليه مثل قتل وعلم ووضع ولا ينصب المفعول به نحو جلس زيد فيقاس عليه مثل حسن وكرم وغيرها فى الأفعال اللازمة ومن القياسية الفعل على الاطلاق ، واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فى رفع الفاعل والمصدر واسم التفضيل والمضاف والاسماء المبهمة وأسماء الافعال ولا يضركون بعض صيغة هذا النوع سماعية كالمصدر مثلا والافعال .

وتنقسم العوامل اللفظية الى أصلية وفرعية . الأصلية تعمل من طريق الاصالة والفرعية تعمل من طريق الحمل على غيرها ، والافعال تعمل بطريق الاصالة وحروف الجر من طريق الاصالة والمشتقات تعمل من طريق الحمل على الفعل فهى فرع عليه ولذا تراها أضعف منه لانها تعمل بشروط وكذلك الادوات التى تعمل ليس فهى كلها مقيدة بشروط وحين يختل شرط واحد منها يظل عملها وكذا لا النافية للجنس فهى فرع على انّ فى عملها ولذلك تنحط عنها مرتبة انها لا تعمل الا فى النكرات ولا يجوز أن يفصل بينها وبين اسمها بفاصل ولا تسبق بعامل من عوامل الجر على حين لا تؤثر هذه الظواهر كلها فى عمل ان ولكن ان نفسها مع أخواتها فرع بالنسبة للافعال لان عملها بالحمل عليها ولذا لا يتقدم خبرها على اسمها على الصحيح وقد تقدم بيان ذلك وكذلك اسم الفعل فهو محمول فى عمله على ما يسميه من الافعال فاسم الفعل المنقول نحو عليك فرع على الفعل : الزم ومن أجل ذلك كان أضعف منه فى العمل ويتجلى هذا فى أن الزم ينصب المفعول به ان تأخر عنه أو تقدم عليه تقول الزم نفسك وتقول أيضا نفسك الزم ، وأما اسم عليك فلا يعمل الا اذا تقدم على معموله فلا يقال نفسك عليك بل عليك نفسك فقط الا على رأى الكسائى كما سيأتى ان شاء الله . (١)

(١) انظر الاشباه والنظائر جـ ٢ ص ٢٥٤ وص ٢٣٥ .

—((القسم الثانى من أقسام العوامل : العوامل المعنوية))—

العوامل المعنوية هى التى لا تحقق لها فى اللفظ ، وانما هى معنى يعرف بالقلب ويتعقل ولا يتلفظ ، نسبة الى المعنى كما يقال : زيد انسانى نسبة الى الانسان ، وهو الجنس .(١)

والمشهور من العوامل المعنوية فى علم النحو : هو التجرد والابتداء ولكن عوامل معنوية كثيرة تذكر فى كتب النحو بعضها لا تقل شهرة عن التجرد والابتداء ، وخاصة الآراء الكوفية غنية بالعوامل المعنوية ولها آثار فى الخلاف بين المذهبين ، وكانت محور جدل الفريقين ، شأنها شأن العوامل اللفظية .

وسأتناول هذه الظاهرة بقدر الامكان سواء كان ذلك على مستوى رأى الفرد أو الجماعة :

العامل الأول : هو الابتداء وهو عامل المبتدأ على الصحيح وهو لغة الافتتاح وفى الاصطلاح اختلف العلماء فى تفسيره :

عرفه بعضهم بأنه جعلك الاسم أولا لفظا أو تقديرا لتخبر عنه ثانيا أو لِتَرْفَعَ به ما بعدُ ليدخل الرافع للفاعل (أى المبتدأ الرافع للفاعل) وهذا هو مذهب الجزولى فى تفسير الابتداء ، وقيل كون الاسم مجرى عن العوامل اللفظية .

وقيل هو الاهتمام بالاسم وجعله مقدما ليسند اليه هذا مذهب ابن يعيش . وقيل : هو تجريد الاسم من العوامل اللفظية للاسناد اليه وهو ظاهر كلام الزمخشرى فى المفصل ونسبه الرضى الى البصريين وقال هذا تفسير البصريين للابتداء .

ولا يقال : التجريد أمر عدمى فلا يؤثر لأن العوامل فى كلام النحاة علامات فى الحقيقة لا مؤثرات ، والعدم المخصوص وهو عدم الشئ المعين يصح أن يكون علامة لشئ لخصوصيته ، فالعامل على هذا فى المبتدأ الأول

(١) شرح الفريد لعصام الدين ص ١٧٠ .

تجريد الاسم للاسناد اليه وفي المبتدأ الثاني تجريد الاسم لاسناده الى شئ آخر . (١)

وكون الابتداء عاملا في الخبر هو قول البصريين ، وأما الكوفيون فقد ذهبوا الى أنه يرفع الخبر كما أن الخبر يرفع بالمبتدأ فهما يترافعان لتلازمهما واقتضاء كل واحد منهما الآخر فهم ينكرون كون الابتداء عاملا في المبتدأ لأن الابتداء اذا كان هو التعرى عن العوامل اللفظية فهو عبارة عن عدم العوامل وعدم العامل لا يكون عاملا والدليل على أن الابتداء لا يوجب الرفع أننا نجد العرب يبدأون كلامهم بالمنصوب والمسكنات نحو" كم ومن " والحروف ولو كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة فلما لم يحصل ذلك دل على أن الابتداء لا يكون موجبا للرفع . وقال البصريون : ان العامل في المبتدأ هو الابتداء وان كان الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية لان العوامل في الصناعة النحوية ليست مؤثرة حسية كالاحراق للنار والقطع للسيف وانما هي أمارات ودلالات ، واذا كانت العوامل بالاجماع أمارات ودلالات ، فالامارة والدلالة تكون بعدم الشئ كما تكون بوجود شئ ، ولو أن ثوبين أبيضين عندك وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصلت أحدهما وتركت الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة الصبغ الآخر . (٢)

هكذا كان العدم المقيد عاملا عند البصريين لا مطلق العدم ، وأجابوا عن أدلة الكوفيين بأن العدم يكون علامة لان العوامل علامات ودلالات .

وأجابوا عن قولهم : الابتداء لا يوجب العمل بدليل ابتدائهم بالمسكنات والحروف ، بأن المنصوبات لا يتصور كونها مبتدأ لأنها وان كانت متقدمة في اللفظ فهي متأخرة في التقدير لان كل منصوب لا يخلو من أن

(١) انظر شرح المفصل جـ ١ ص ٨٤- ٨٥ والرضى على الكافية جـ ١ ص ٨٧ .

(٢) الانصاف جـ ١ ص ٥٠ - ٥٣

يكون مفعولا أو مشبها بالمفعول والمفعول لا بد أن يتقدمه عامل لفظا أو تقديرا فلا تصح له رتبة الابتداء لان رتبتها التأخير وان كانت متقدمة لفظا ، ولا اعتبار بالتقديم اذا كان فى تقدير التأخير .

وأما المسكنات فان كانت أسماء مبنية على السكون فان وقعت متقدمة فى اللفظ والتقدير فانا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء منع من ظهورها علة البناء وهو شبه الحرف أو تضمن معناه أو الوضعى .

وان وقعت فى اللفظ دون التقدير كان حكمها حكم المنصوبات لأنها فى تقدير التأخير .

فان كانت المسكنات أفعالا وحروفا فلا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء لانها لا تستحق شيئا من الاعراب فى أول الوضع فلم يكن الابتداء موجبا لها الرفع لعدم استحقاق المعمول ذلك العمل ، وعدم عمل الابتداء فى محل لا يقبل العمل لا يدل على عدم عمله فى محل يقبل العمل . ألا ترى أن السيف يقطع فى محل يقبل القطع ولا يقطع فى محل آخر لا يقبل القطع فكذلك الابتداء هنا .(١)

والخلاصة : أن فى رافع المبتدأ أربعة أقوال : منهم من يقول بأن الرافع له التهمم والاعتناء وهو جعلك إياه أولا لفظا أو نية ، وهذا لا يصح لأن الاهتمام والجعل من أوصاف الشخص المهتم والجاعل لا للكلمة والابتداء وصف للكلمة ولذا صح أن يكون عاملا .

ومنهم من ذهب الى أن الرافع له شبهه بالفاعل فى أنه يخبر عنه كالفاعل ولا يستغنى عن الخبر كما لا يستغنى الفاعل عن الفعل وهذا قياس مع الفارق لان رتبة المبتدأ التقدم والفاعل التأخر عن فعله الذى هو خبر عنه .

ومنهم من ذهب الى أنه مرفوع بالخبر كما هو مذهب الكوفيين وهذا لا يصح لأن الخبر قد يرفع الفاعل .(٢)

(١) انظر الانصاف جـ ١ ص ٥٠ - ٥١ .

(٢) نحو زيد قائم أبوه على أن يجعل الاب فاعلا لقائم ولو جعلناه ===

ومنهم من ذهب الى أنه مرفوع لتعرّيه من العوامل اللفظية وهو مذهب المبرد وسيبويه ، والصحيح أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ . وذهب بعضهم الى أن الخبر مرفوع بالابتداء أيضا ، وقد تقدم بيان معنى الابتداء العامل في المبتدأ والابتداء العامل في الخبر في العوامل اللفظية - قسم الاسماء (المبتدأ) ، وهذا المذهب غير صحيح لأن الابتداء عامل معنوى فلا يتاتى على العمل في شيئين .

وجعل أبو اسحاق الزجاج العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من ارادة الاخبار عنه لأن الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ .(١)

العامل الثاني : من العوامل المعنوية التجرد في رفع المضارع عند الاكثرين من الكوفيين والبه ذهب الأخفش واختاره ابن مالك وهو ظاهر عبارة الالفية .

وذهب ثعلب والزجاج الى أنه مرفوع بمشابهته للاسم لخلوه من حل الاسم ونقل من الأخفش بأنه مرفوع باهمال وهو قريب من قول الكوفيين .

وذهب الكسائي الى أنه مرفوع بالزوائد في أوله وهي حروف المضارعة وحجة الكوفيين أن الرفع دائر مع التجرد وجودا وعدما والدوران من مسالك العلة بمعنى أنه كلما وجد التجرد وجد الرفع وكلما عدم التجرد عدم الرفع فتستدل به على أن الامر الذى يدور معه الحكم وجودا وعدما علة لهذا الحكم الدائر .

=== مع ذلك عاملا في المبتدأ لادى ذلك الى اعمال عامل واحد في معمولين رفعا من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر وذلك لا نظير له في كلامهم فاذا أمكن حمله على ماله نظير كان أولى .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور جـ ١ ص ٣٥٥ - ٣٥٦ والاشباه والنظائر جـ ١ ص ٢٣٧ ، والكتاب جـ ١ ص ٢٧٨ ، والمقتضب جـ ٤ ص ١٢٦ وجـ ٢ ص ٤٩ وجـ ٤ ص ١٢ .

ولما عارضوهم بأن الرفع وجودى والتجرد عدمى والعدم لا يكون علة للوجودى أجابوا : بانا لا نسلم كون التجرد من الناصب والجازم عدميا لأنه عبارة عن الاتيان بالمضارع على أول أحواله مجردا عن لفظ يقتضى تغييره والاتيان بالشئ ، والمجئ به على صفة ما ليس بعدمى لانه وجود الفعل على هذه الحالة ، وبهذا رد قول من قال : ان قول الكوفيين يقتضى أن الرفع بعد النصب والجزم مع أن الواقع اخلاف ذلك لان الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول ، وقال الكوفيون أيضا ولو سلمنا أن التجرد عدمى فلا نسلم أنه لا يعمل فى الوجودى لان العوامل علامة لا مؤثرة حقيقة .(١)

ومذهب الكوفيين أرجح وأصح لسلامته من النقض بمثل ما ورد على الأقوال الأخرى وهو جدير بالقبول .

وأما مذهب ثعلب والزجاج فقد رد بأن المشابهة اقتضت اعراب المضارع بوجه عام ونحن نريد سببا اقتضى خصوص الرفع لا مطلق الاعراب .

وذهب البصريون الا الأخفش والزجاج الى أن عامل الرفع فى الفعل المضارع هو حلوله محل الاسم سواء وقع موقع اسم مرفوع كما فى " زيد يضرب " فانه واقع موقع ضارب أو موقع اسم مجرور كما فى " مررت برجل يضرب " أو منصوب نحو " رأيت رجلا يضرب " ، لأنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم من حيث هو اسم لا من حيث هو مرفوع . وانما ارتفع لحلوله محل الاسم لأنه لا يكون اذن كالاسم فاعطى أشبه اعرابه وأقواه وهو الرفع والوقوع عامل معنوى فأشبه الابتداء الذى يوجب الرفع . ولم يؤثر ذلك فى الماضى وان وجد فيه لانه مبنى الاصل فلا يؤثر فيه العامل .(٢) ورد هذا المذهب بأن المضارع قد وقع فى مواقع كثيرة لا يقع فيها الاسم ، فمثلا الاسم لا يقع بعد حرف التخضيض وبعد السين وسوف ، وبعد اسم الموصول وبعد أفعال المقاربة

(١) انظر الفاكهى جـ ١ ص ١٤٢ .

(٢) انظر ليس على الفاكهى جـ ١ ص ١٤٣ والانصاف مسألة ٧٤ .

مع أن الفعل المضارع فى هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها فلو لم يكن للفعل المضارع رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان فى هذه المواضع مرفوعا بلا رافع ، وبهذا بطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم (١) .

وأجاب البصريون بجواب ضعيف لا يحل الاشكال وهو أن المراد بالحلول: الحلول بالجملة ، لا خصوصية هذه الأماكن .

وأما مذهب الكسائى فقد رد من عدة وجوه :

منها : أن حروف المضارعة قد صارت جزءا من الفعل المضارع وجزء الشئ لا يعمل فيه ، ومنها : أن حروف أتيت موجودة مع المضارع عند دخول الناصب والجازم عليه وليس هو مرفوعا بل هو منصوب ، ومجزوم ولا يدخل العامل على آخر يقتضى عملا آخر .

والعامل الثالث : من العوامل المعنوية الخلاف والصرف عند الكوفيين وهو مصطلح كوفى لم يقل به بصرى ، ومعنى الخلاف عندهم عدم المماثلة وقد قالوا بالخلاف فى خمسة مسائل :

المسألة الأولى : الظرف اذا وقع خبرا ، قال الكوفيون انه انتصب على الخلاف نحو " زيد أمامك " وما أشبه ذلك لان خبر المبتدأ فى المعنى هو المبتدأ ألا ترى أنك اذا قلت : " زيد قائم فقائم " فى المعنى هو " زيد ، فاذا قلت : " زيد أمامك " لم يكن أمامك فى المعنى هو زيد ، فلما كان مخالفا نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما .

وقد رد عليهم البصريون فقالوا : لو كان الموجب لنصب الظرف مخالفته للمبتدأ لكان المبتدأ ايضا منصوبا وجوبا لان المبتدأ مخالف للظرف كما أن الظرف مخالف للمبتدأ لان الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد وانما يكون من اثنين فصاعدا فكان ينبغى أن يقال : "زيد أمامك " فلما لم يجز ذلك دل على فساد ما ذهبوا اليه (٢) ويبدوا أن القول بأن الظرف الواقع

(١) انظر الاشمونى مع الصبان جـ ٣ ص ٢٧٧ .

(٢) الانصاف جـ ١ ص ٢٤٥ وما بعدها وشرح المفصل لابن يعيش جـ ١ ص ٩٠ .

خبرا منصوبا بالخلاف لا يراه الفراء وظاهر كلامه في اعراب قوله تعالى : " عاليهم ثياب سندس "[1] ، يناقض هذا القول ، فهو يذهب الى أن عاليهم منصوب على المحل (الظرف) ، قال : نصبها عبد الوهمن وعاصم والحسن البصرى وجعلوها كالصفة فوقهم والعرب تقول : قومك داخل الدار فينصبون داخل لانه محل فعاليهم من ذلك[2] .

والبصريون يرون أنه منصوب بعامل محذوف وهو الآن غير مطلوب اكتفاء بالظرف منه ، وبقى منصوبا على ما كان عليه مع الفعل تقديره حلّ أماك .

المسألة الثانية : المفعول معه قال الكوفيون : ان المفعول معه منصوب في جاء زيد وعمرو فلا يقال استوى الماء واستوت الخشبة لان الخشبة لم تكن معوجة فتسوى فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن فى جاء زيد وعمرو فقد خالف الثانى والأول فانتصب على الخلاف فقالوا :

والذى يدل على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يحمل فيه أن نحو استوى وجاء فعل لازم والفعل اللازم لا ينصب المفعول فدل على صحة ما ذهبنا اليه . وقد رد البصريون ذلك بالعطف الذى يخالف بين المعنيين نحو قولك : " قام زيد لكن عمرو " ، فما بعد لكن يخالف ما قبلها على كل حال سواء لزمت العطف فى النفى عندنا أو جاز العطف بها فى الايجاب عندكم فلو كان كما زعمتم لوجب أن لا يكون ما بعدها الا منصوبا لمخالفته الأول واذا كان الخلاف ليس موجبا للنصب مع لكن وهى حرف لا يكون ما بعدها الا مخالفا لما قبلها ، فعدم كونه موجبا للنصب مع الواو التى لا يجب أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها من طريق أولى .

وكذلك يبطل بلا فى قولك : قام زيد لا عمرو لان ما بعد لا يخالف ما قبلها ، مثل لكن ، وليس ، بمنصوب فدل على أن الخلاف لا يكون موجبا

(١) آية ٢١ من سورة الانسان .

(٢) معانى القرآن للفراء جـ ٣ ص ٢١٢ - ٢١٩ .

للنصب .

والصحيح أن الخلاف معنى من المعانى ولم يثبت النصب بالمعانى المجردة من الألفاظ ومبنى العامل على الطلب والخلاف لا يطلب شيئا فلا يصلح أن يكون عاملا بخلاف الابتداء فانه يطلب المبتدأ .

ومذهب البصريين أنه منصوب بالفعل الذى قبله بتوسط الواو قالوا : لان هذا الفعل وإن كان فى الأصل غير متعد الا أنه قوى بالواو فتعدى الى الاسم فنصبه كما عدى بالهمزة فى نحو: " أخرجت زيدا" وبالتضعيف كما فى " خرجت المتاع " ، وبحرف الجر فى نحو: " خرجت به" الا أن الواو لا تعمل لان الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل هذا جريا على قول بعض النحاة البصريين القائلين بأن المفعول معه لا يكون الا مع الفعل غير المتعدى لئلا يلتبس المفعول به ، فلا يقال : "ضربتك وزيدا" على أنه مفعول معه .

وقال أكثر البصريين إنّه يكون مع الفعل مطلقا المتعدى واللازم نحو : تركت الناقة وفصيلها " (١) ولما كان فى الواو معنيان معنى الجمع ومعنى مع خلعت منها الدلالة على العطف وأخلصت للجمع كما أن فاء العطف لما كان فيها معنى العطف والاتباع فاذا وقعت فى جواب الشرط خلعت منها دلالة العطف وأخلصت للاتباع .

وذهب أبو اسحق الزجاج من البصريين الى أنه منصوب بتقدير عامل والتقدير فى نحو : " استوى الماء والخشبة " : ولابس الخشبة لان الفعل لا يعمل فى المفعول على الوجه الذى يتعلق به ، فان كان يفتقر الى توسط حرف عمل مع وجوده ، وان كان لا يفتقر الى ذلك عمل مع عدمه وقد قلنا ان الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو وهو مفتقر فى عمله اليها وهذا الذى قاله فيه تحويل للباب اذ يصير منصوبا على أنه مفعول به لا مفعول معه .

(١) انظر الهمع جـ ١ ص ٢٢٠ . الانصاف ٢/٤٢٠

وذهب أبو الحسن الأخفش الى أن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب مع في نحو :" جئت معه " هذا ضعيف لان مع ظرف والمفعول معه ليس بظرف ولا يصح جعله منصوبا على الظرفية .[1]

وذهب عبد القاهر الجرجانى فى كتابه الجمل الى أن المفعول معه منصوب بالواو والاولى رعاية أصل الواو فى كونها غير عاملة ولو نصبت الواو بمعنى مع مطلقا لنَصَبَ فى نحو : " كل رجل وضيعته " ولانه لو كان كذلك لاتصل الضمير معها كما يتصل بأنّ وأخواتها ، والحرف لا يعمل نصبا الا وهو مشبه بالفعل وهذا الذى قاله لا نظير له[2] وقد رد مذهب عبد القاهر بن بن مالك فى الالفية .

المسألة الثالثة : الفعل المضارع بعد واو المعية والفاء السببية :

قالوا: إن المضارع بعد واو المعية منصوب على الصرف وهى المسبوقة بنفى أو طلب والصرف معناه العطف على كلام فى أوله حادثة لا تستقيم اعادتها على ما عطف عليها فمعنى الصرف والخلاف واحد ، وقالوا : إن الفعل المضارع فى نحو: " لا تأكل السمك وتشرب اللبن " منصوب على الصرف وذلك لان الثانى مخالف للأول . ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه فلا يقال : " لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن وأن المراد بقولهم " لا تأكل وتشرب اللبن "بجزم الاول ونصب الثانى . النهى من أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين لا منفردين ولو طعم كلّ واحد منهما منفردا ما كان مرتكبا للنهى ، ولو كان فى نية تكرير العامل لوجب جزم الفعلين جميعا : لا تأكل السمك ، وتشرب اللبن ، فيكون المراد هو النهى من أكل السمك وشرب اللبن منفردين ومجتمعين .

ولو طعم كل واحد منهما منفردا عن الآخر أو معه لكان مرتكبا للنهى لأن الثانى موافق للأول فى النهى لا مخالف له بخلاف ما وقع الخلاف فيه

(١) الانصاف جـ ١ ص ٢٤٨ - ٢٥٠ مسألة ٣٠ .

(٢) انظر الهمع جـ ١ ص ٢٢٠ .

لان الثانى مخالف للأول فلما كان الثانى مخالفا للأول ومصروفا عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصبا له .(١)

ومذهب البصريين أنه منصوب بتقدير أن وذلك لان الأصل فى الواو أن تكون حرف عطف وحرف العطف لا يعمل ، والاصل فى نصب المضارع أن المصدرية وهى أم الباب ولذا قدرناها .

ورد وا على الكوفيين بأن قولكم : ناصب المضارع هو مخالفة الجواب لما قبله . ان الخلاف لا يصلح أن يكون عاملا للنصب فى الفعل بل هو الذى دعانا الى تقدير أن بسبب أنه دل على أن الثانى لم يدخل فى حكم الأول .

وذهب الجرمى الى أن الناصب هو الواو نفسها لانها خرجت من باب العطف وهذا باطل لان الواو من حروف العطف وليس لها العمل .

وكذلك المضارع الواقع بعد الفاء فى جواب الاشياء الثمانية : " الأمر والنهى ، والنفى ، والاستفهام ، والتمنى ، والعرض ، وكذلك الدعاء والترجى . . . الى آخر الأشياء السابقة ، فلما لم يكن الجواب شيئا من هذه الاشياء كان مخالفا لما قبله ، واذا كان مخالفا لما قبله وجب أن يكون منصوبا على الخلاف على مثل ما تقدم فى الواو المحية ولم يرتضى البصريون هذا .

والخلاف فى ناصب المضارع بعد الفاء كالخلاف فى ناصب المضارع بعد الواو وقد تقدم جواب البصريين من قول الكوفيين والمسألة واحدة .(٢)

المسألة الرابعة : أفعل فى التعجب :

اختلف البصريون والكوفيون فى أفعل هل اسم أو فعل ؟

فقال البصريون والكسائى انه فعل للزومة مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو: " ما أفقرنى الى رحمة الله " وفتحته فتحة بناء كالفتحة فى :" ضرب

(١) الانصاف جـ ٢ ص ٥٥٦ .
(٢) المرجع نفسه جـ ٢ ص ٥٥٧ وما بعدها .

زيد عمرا " وما بعده مفعول به ، وقال بقية الكوفيين إنه اسم لمجيئه مصغرا ، قالوا ما أحيسنه وأميلحه وقالوا فتحته فتحة اعراب كالفتحة فى "زيد عندك " لان مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضى عندهم نصبه وأحسن فى قولك "ما أحسن زيدا" وإنما هو فى المعنى وصف لزيد لا لضمير ما وزيدا عندهم منصوب على التشبيه بالمفعول به لوقوعه بعد ما يشبه الفعل فى الصورة ولكن هذا ليس محل اتفاق عندهم وذكر الصبان النقل من بعض الكوفيين القول بأن فتحته فتحة بناء لتضمنه التعجب الذى هو معنى حقه أن يؤدى بالحرف ولكن المؤدى لمعنى التعجب الجملة بتمامها لا أفعل وحده وبهذا رد هذا القول .(١)

والمسألة الخامسة : المستثنى عند الكسائى وقال : ان المستثنى منصوب لمخالفته للمستثنى منه لانك اذا قلت : " قام القوم الا زيدا " أن ما بعد الا منفى عنه القيام وما قبله موجب له القيام وقد نقل مذهب الكسائى هذا ابن عصفور والسيوطى .(٢)

ومصدر هاذ العامل أن الكوفيين تصيّدوه من كلام الخليل وهو مرجعهم الأول فى هذه الدراسة . وللخليل كلام يشبه كلام الكوفيين فى الخلاف فى الاستثناء ، وهو القول بأن المستثنى نصب لانه مخرج مما أدخلت فيه غيره .(٣)

ولسيبويه كلام يشبه هذا فى غير الاستثناء فقد قال فى علة نصب الحال والتمييز بمثل ما اعتل الخليل لنصب المستثنى بالا : كباب ما ينصب لأنه قبيح أن يكون صفة (٤) ، ومثّل له بقولهم هذا راقود خلا وعليه نحى سمنا .

(١) انظر الاشمونى مع الصبان جـ ٣ ص ١٨ .

(٢) انظر الهمع جـ ١ ص ٢٢٤ والتصريح جـ ١ ص ٢٤٩ وشرح الجمل جـ ٢ ص ٢٥٣ .

(٣) انظر الكتاب جـ ٢ ص ٣٣ .

(٤) الكتاب جـ ٢ ص ١١٧ .

وكباب ما ينصب لانه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو ومثل له بقولهم : هو جارى بيت بيت[1] .

وكالباب الذى عقده لما ينتصب لأنه ليس من اسم الأول ولا هو هو[2] ومثل له بقولهم : هذا عربّى محضا وقال فى آخر هذه الأبواب : اعلم أن جميع ما ينتصب فى هذا الباب على أنّه ليس من اسم الأول ولا هو هو[3] .

ومع أن سيبويه كان يعتل لنصب هذه المنصوبات بأنها انّما نصبت لانها مخالفة للأول وليست اياه مع هذا كان يبحث عن عامل لفظى لهذه المنصوبات ويرجع اليه أثر النصب فيها فلم يرضى بالمخالفة للأول أو الخلاف عاملا فى هذه المنصوبات[4] .

العامل الرابع من العوامل المعنوية القصد اليه عند ابن الطراوة :

لقد أضاف ابن الطراوة عاملا جديدا هو القصد اليه وهو عامل معنوى كالابتداء ومصدر هذه الفكرة أن بعض المعمولات من الاسماء والأحداث قد يقصد الى ذكرها خاصة من غير حاجة الى الاخبار عنها أو تسليط عامل لفظى عليها وقد ذكر السهيلى أقسام الحدث فقال : فالحدث على ثلاثة أضرب ضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله والى اختلاف أحوال الحدث فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفاعل مخبرا عنه ، وتختلف أبنيته دلالة على اختلاف أحوال الحدث .

وضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله على الاطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال ، فيشتق منه الفعل ولا تختلف أبنيته كالافعال الواقعة بعد التسوية وبعد ما الظرفية ، وضرب لا يحتاج الى الاخبار عن فاعله ولا الى اختلاف أحوال الحدث ، بل يحتاج الى ذكره خاصة على الاطلاق مضافا

(١) الكتاب جـ ٢ ص ١١٨ .
(٢) الكتاب جـ ٢ ص ١٢٠ .
(٣) الكتاب جـ ٢ ص ١٢١ .
(٤) مدرسة الكوفة ومنهجها ص ٢٩٣ - ٢٩٤ .

الى ما بعده نحو سبحان الله ، فان سبحان : اسم منبئ من العظمة فوقع القصد الى ذكره مجردا من التغييرات بالزمان أو بالاحوال . ولذا وجب نصب كل مقصود اليه بالذكر نحو : اياك ، ونحو : " ويل لزيد وويحه"(١).

وبهذا تعرف معنى هذا العامل عند ابن الطراوة حيث ان ابن الطراوة يجعل أمثلة الاشتغال والمفعول المقدم منصوبة بالقصد اليه،يقول السهيلي وما انتصب لانه مقصود اليه بالذكر : زيدا ضربته وهو مذهب شيخنا أبي الحسين وكذلك : " زيدا ضربت " ،بلا ضمير ، لا يجعله مفعولا مقدما لان المحمول لا يتقدم على عامله وهو مذهب قوي .

هكذا بين السهيلي أساس القول بهذا العامل وهو اعتقاده أن المعمول لا يتقدم على عامله فما عده النحاة مفعولا مقدما ومنصوبا على الاشتغال عند ابن الطراوة منصوب بالقصد اليه أو الى ذكره ولا علاقة له بالعوامل بعده والفعل عند ابن الطراوة كالحرف لانه عامل في الاسم ودال على معنى فيه فلا ينبغي للاسم أن يتقدم كما لا يتقدم على الحرف . وقد أخذ السهيلي بهذا العامل في بعض صور الاشتغال كما قال به في باب النداء ويقول المنادى منصوب بالقصد اليه أو الى ذكره .

ولم يناقش المتأخرون هذا العامل حيث انه غير معهود في عوامل النصب وقد أشار ابن الطراوة الى هذا العامل في كتابه الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الايضاح وبيّن أن الاسم اذا قدم مرفوعا يكون منبها عليه واذا قدم منصوبا يكون مقصودا اليه(٢) .

والمراد بالقصد اليه عند ابن الطراوة ذكر الاسم مجردا من التقييدات بالزمان أو بالأحوال بل هو مقصود لذاته وذكر اهتماما به .

أقول : هذا العامل ليس بذي قيمة بل هو مرفوض لان العوامل

(١) ابن الطراوة وأثره في النحو ص ٧٤ نقلا عن نتائج الفكر ورقة ١١٠ . الصواب ٧١

(٢) المرجع السابق ص ٧٥ - ٧٦ .

النحوية أوصاف للألفاظ فقط بقطع النظر عن المتكلم ، والقصد والذكر أمر يرجع الى المتكلم لا الى اللفظ وهذا خروج عن اصطلاح النحاة لان العوامل النحوية علامات وأمارات وأسباب والفاعل الحقيقى هو المتكلم ، وابن الطراوة يريد بهذا العامل : العامل الحقيقى وهو المتكلم لا المصطلح النحوى وهذا يرجع بنا الى ما تقدم من مذهب ابن مضاء .

العامل الخامس من العوامل المعنوية : نزع الخافض عند الكوفيين :

وقد تقدم القول بأن حكم الفعل اللازم أن يتعدى بالحرف كعجبت منه ومررت به وغضبت عليه وقد يحذف ويبقى الجر بعد حذف الجار شذوذا كقوله (١) :

اذا قيل أىّ الناس شر قبيلة أشارت كليب بالاكف الاصابع

وقد يحذف الجار وينصب المجرور وهو على ثلاثة أقسام : سماعى جائز فى الكلام المنثور نحو نصحته وشكرته والاكثر ذكر اللام كما تقدم بيان ذلك والخلاف فيه وسماعى خاص بالشعر نحو قول الشاعر (٢) :

لدن يهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب

وقول الآخر (٣) :

أليت حب العراق الدهر أطعمه والحب يأكله فى القرية السوس

أى عسل فى الطريق وآليت على حب العراق ، وقياسى وذلك مع أنّ وأنّ وكى المصدرية بشرط أمن اللبس فلا يجوز الحذف فى نحو : رغبت . فى فعل الخير (٤)

(١) البيت للفرزدق الديوان جـ ١ ص ٤٢٠ من قصيدة يهجو بها جريرا .

(٢) البيت لساعدة بن جوبة الهذلى ، ولدن خبر لمبتدأ محذوف أى هو لدن أى ناعم لين ويهزّ الكف مصدر مضاف الى فاعله ومفعوله محذوف أى يهزّ الكف اياه الجار والمجرور متعلق بيعسل والعسلان هو : اهتزاز الرمح وأراد بالمتن ظهر الرمح وقوله فيه أى فى هزه والكاف فى كما للتشبيه وما مصدرية أى كعسلان الثعلب .

(٣) البيت للملتمس : اى حلفت على حب العراق الدهر لا أطعمه والحال أنه يسير الحصول عليه يأكله السوس وهو قمل يأكل الطعام .

(٤) أوضح المسالك جـ ١ ص ١٧٩ وما بعدها .

واختلفوا فى الناصب فعند البصريين الناصب هو الفعل القاصر ، وعند الكوفيين هو نزع الخافض فالباء للآلة فى قولهم منصوب بنزع الخافض وبمعنى عند فى قول البصريين (منصوب بنزع الخافض) أى عند نزعه ، والنصب بنزع الخافض عامل معنوى عند الكوفيين (١) .

وزعم الكوفيون أيضا أن ما الحجازية لا تعمل شيئا وان المرفوع بعدها باق على ما كان عليه قبل دخولها ، والمنصوب بعدها منصوب بنزع الخافض وقد وضح ذلك الفراء عند اعرابه قوله تعالى : (ما هذا بشرا) (٢) قال : " نصبت بشرا لان الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون لا بالباء فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك ألا ترى أن كل ما فى القرآن أتى بالباء الا هذا وقوله : " ما هن أمهاتهم " (٣) وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء فاذا أسقطوها رفعوا . وهو أقوى الوجهين فى العربية (٤) .

ومما ينصب على نزع الخافض : قوله تعالى ": انما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه ". (٥) نصب أولياءه على فقدان الخافض يعنى بأوليائه فلما أسقط الباء نصب ومنه قوله تعالى : (ذكر رحمة ربك عبده زكريا) (٦) نصب عبده على فقدان الخافض أى لعبده فلما أسقط اللام نصب (٧) .

ومن ذلك أيضا على نزع الخافض قولهم : معنى ، ولفظا ، ولغة ، واصطلاحا وعرفا ، وذوقا ، وعقلا ، وشرعا ، وهذا الاستعمال مع كثرته ليس قياسا وليس ،

(١) انظر الخضرى جـ ١ ص ١٧٩ - ١٨٠ .
(٢) آية ٣٠ من سورة يوسف .
(٣) آية ٢ من سورة المجادلة .
(٤) معانى القرآن جـ ٢ ص ٤٢ .
(٥) آية ١٧٥ من آل عمران .
(٦) آية ٢ من سورة مريم .
(٧) الجمل المنسوب الى الخليل ص ٩٣ .

فى الكلام ما يتعلق به هذا الخافض وهذا مما يضعف كونها منصوبة نـــــزع الخافض هـــذا .

أقول : والصحيح أن نزع الخافض لا يصلح أن يكون عاملا وسقوط الخافـض لا يقتضى النصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث أن العامل الذى كـان الجار متعلقا به لمّا زال من اللفظ ظهر أثره لزوال ما كان الخافض يعارضـــه فاذا لم يكن فى الكلام ما يقتضى النصب من فعل أو شبهه لم يجز النصب ومـــن هنا ظهر خطأ الكوفيين فى قولهم : ان ما زيد قائما ، ما : لم ترفع الاســـم ولم تنصب الخبر ، بل ارتفاع زيد على أنه مبتدأ ونصب قائما على اسقاط البـــاء وهذا مما يرد أيضا قول من قال : ان لفظ لغة ، واصطلاحا ، وعقـلا وشرعا ، منصوبات على نزع الخافض اللهم الا إن قدر أعنى محذوفا .[1]

وقد عرف النحاة المنصوب بنزع الخافض بأنـه :

هو الاسم المنصوب بفعل قاصر حقه أن يتعدى بالحرف لكنه حذف عنـــد تعيينه استغناء عنه سماعا أو قياسا وقد ألف فـى هذه المسألة الشيخ محمـــد ابن أحمد بن عبد البارى الاهدل ، صاحب الكواكب الدرية ، رسالة سماهـــا : « تعريف من انتصب لتلقى الواهـب الفائض بحد المنصوب بنزع الخافض »[2] .

وحذف الجار قياسى مطرد[3] بالاجماع مع أنّ وأن بشرط أمن اللبـــس وتقول سررت بأنك ناجح ، وسررت أنك ناجح بحذف الحرف ، وعجبت مـــن أن تحضر ، فاذا خيف اللبس لا يجوز الحذف مع أنّ وأنّ نحو رغبت عن أن تقـــرأ الرسالة ، ورغبت فى أن تقرأ ، فلا يجوز حذف فى فلا تقول : رغبت أن تقـــرأ لاحتمال أن يكون المحذوف عن فيحصل اللبس حيث لا تدرى المقصود بعـــد الحذف أهو رغبت فى أن تقرأ أو رغبت عن أن تقرأ ، والمعنيان متعارضـــان متناقضـــان .

(١) المسائل السفرية لابن هشام ص ٢١ - ٢٢ .

(٢) انظر الكواكب الدرية شرح متممة الاجرومية جـ ٢ ص ٢١ .

(٣) والمراد بالقياس هنا جوازه فى أىّ تركيب وان لم يسمع .

وقد اختلف النحاة فى الحذف مع غير أنّ وأن ، فمذهب الجمهور : أنه لا ينقاس الحذف مع غير أنّ وأن بل يقتصر فيه على السماع ، وذهب علىّ بن سليمان الأخفش[1] الى أنه ينقاس فى كل ما أمن فيه اللبس مع غير أنّ وأن بشرط تعيّن الحرف ومكان الحذف كقولك : بريت القلم بالسكين ، فيجوز حذف حرف الجر ، فتقول : بريت القلم السكين : لتعين الحرف المحذوف وتعين مكانه فاذا لم يتعين الحرف لم يصح حذفه نحو قولك : رغبت فى لقائك فلا يجوز حذف (فى) هنا فلا تقول : رغبت لقائك لحصول اللبس لانه لا يدرى بعد الحذف هل الأصل رغبت فى لقائك أو رغبت عن لقائك ، وهكذا إذ لم يتعين مكان الحذف لم يجز الحذف ، نحو اخترت القوم من بنى تميم ، فلا يجوز الحذف ، فلا تقول : اخترت القوم بنى تميم ، إذ لا يدرى هل الأصل اخترت القوم من بنى تميم أو اخترت من القوم بنى تميم .

والحذف إذا تعين الحرف المحذوف ومكانه جائز عند الأخفش الصغير ومن معه ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس الحذف الا مع أنّ وأن ، وزاد ابن هشام فى المغنى : كى المصدرية ، واختلفوا فى محل أنّ وأن بعد حذف حرف الجر .

فذهب الأخفش الى أنّهما فى محل جر فالمصدر المؤول من أن وما بعدها مجرور بالحرف المحذوف ، وهذا مردود لضعف الجار عن العمل محذوفا ، ولذا وجب النصب فى غيرهما ، فكذا معهما لا فرق بينهما وبين غيرهما الا أنه لما طال الكلام معهما بالصلة انقاس معهما الحذف تحقيقا ، وذلك لا يقتضى بقاء الجر .

وذهب الكسائى الى أنهما فى محل نصب فالمصدر المؤول منصوب على نزع الخافض أو بالفعل .

(١) وهو البغدادى تلميذ ثعلب والمبرد الأصغر والصغير : هو على بن سليمان البغدادى ويطلق عليه أحيانا الأخفش الأصغر ، والأكبر هو ابو الخطاب شيخ الخليل ، والصغير وهو الوسط : سعيد بن مسعد تلميذ سيبويه .

وذهب سيبويه الى تجويز الوجهين حيث قال بعد أن ذكر أمثلة من ذلك ولو قال انسان إن أن في موضع جر لكان قولا قويا ولذلك نظائر كقولهم لاه أبوك ، أي : لله أبوك ثم نقل النصب من الخليل ، فعلم أنه يجوز الأمرين هذا ما أشار اليه جمع من العلماء كالخضري وابن عقيل في شرح الألفية والتسهيل .

وقال السيوطي : وأما نقل بن مالك وصاحب البسيط [1] عن الخليل أنه جر ، وعن سيبويه أنه نصب ، فوهم لان المنصوص في كتاب سيبويه عن الخليل أنه نصب وأما سيبويه فلم يصرح فيه بمذهب [2] .

والصحيح الحكم على موضعهما بالنصب لان بقاء الجر بعد حذف عامله قليل والنصب كثير والحمل على الغالب الكثير أولى ،والحق أن مذهب الخليل هو الحكم على الموضع بالنصب . (٣)

ومما ينصب على نزع الخافض قولهم : اللهَ لا افعّل ذلك ، يمينَ اللهِ لا أزورك ، نصبوا على نزع حرف الجر كما : يقولون : بحق لا أزورك ،فاذا نزعوا الباء قالوا : حقا لا أزورك قال الشاعر [4] :

إذا ما الخُبزَ تأدِمُهُ بزيتٍ ... قد اك أمانةَ اللّهِ الثريدُ

أراد وا أمانة الله فلما نزع منه واو القسم نصب ، وقال امرؤ القيس [5] :

(١) وهو ضياء الدين بن علج ، تقدمت ترجمته ونقل هذا المذهب الأشموني والبيضاوي أيضا عند قوله تعالى : " ان الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما . . الآية " .

(٢) انظر ابن عقيل مع الخضري جـ ١ ص ١٨٠ - ١٨١ والتسهيل ص ٨٣ ، والمساعد جـ ١ ص ٤٢٩ ، والكتاب جـ ٣ ص ١٢٦ - ١٢٧ ، والمغني جـ ٢ ص ٥٧٩ - ٥٨٠ .

(٣) انظر الهمع جـ ٢ ص ٨١ .

(٤) انظر الكتاب جـ ١ ص ٤٣٤ وجـ ٢ ص ١٤٤ وشرح المفصل جـ ٩ ص ٩٢ - ١٠٢ و ١٠٤ واللسان مادة أدم والثريد ما يثرد من الخبز ويبلل .

(٥) الديوان ١٤١ والبارح الغادر والاوصال جمع وصل وهو العضو والكتاب جـ ٢ ص ١٤٧ والهمع ١٢ / ٤٥ والرواية في الديوان أبرح قاعدا .

فقلت يمين الله ما أنا بـــارح ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى

وتقول نشدتك الله لما فعلت والاصل بالله ، ومعنى نشدتك باللـــه الا فعلت : أقسمت به .

العامل السادس من العوامل المعنوية : الطلب فى جزم الجواب :

اختلف النحاة فى عامل الجزم بعد الأمور التى تدل على الطلب :

فذهب الجمهور الى أن المضارع فى جواب الطلب مجزوم بشرط مقدر مـــع فعله بعد الطلب فى التقدير فى قولك : اجتهد تنجح ، اجتهد إن تجتهـد تنجح ، وذهب ابن خروف الى أنه مجزوم بالطلب لتضمنه معنى الشرط بعـــد حذفها مع فعل الشرط كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك وهذا القول اختاره ابن مالك ونسبه الى سيبويه والخليل .

وذهب الفارسى وغيره الى أنه مجزوم بالطلب لنيابته عن أداة الشرط بعـــد حذفها مع فعل الشرط وهذا ليس بشئ لأن النائب عن الشئ فى عمله يجـــب أن يؤدى معناه والطلب ليس فيه معنى الشرط والتعليق .

وحكى السيوطى عن بعض أصحابه مذهبا رابعا وهو : القول بأن الجـزم بلام مقدرة فالتقدير فى قولك اجتهد تنجح لتنجح .(1)

ورجح الأشمونى الرأى الأول القائل : إنه مجزوم بشرط مقدر وضعّف القـول الثانى الذى اختاره ابن مالك رحمه الله وهو القول بأنه مجزوم بالطلب لتضمنـــه معنى الشرط بأمريـن :

الأول :أن أداة الشرط المتضمنة لا بد لها من فعل الشرط ولا يجوز أن يكـون فعل الشرط هو الطلب بنفسه لان الطلب لا يصح لمباشرة الادارة ولا أن يكون فعل الشرط مضمنا للطلب أى مجعولا فى ضمن الطلب لما فيه من زيـــادة مخالفة الاصل بتضمنه معنى شيئين : أداة الشرط وفعلها .

ولا يجوز أن يكون مقدرا بعد الطلب لان جواز تقدير فعل الشـــرط

(١) انظر الهمع جـ ٢ ص ١٤ - ١٥ .

مشروط بجواز اظهارها مع فعل الشرط .

الأمر الثانى : أنه يستلزم أن يكون العامل جملة وذلك لا يوجد له نظير[1]، والمفهوم من كلام الأشمونى أن الطلب ليس عاملا معنويا لان المراد بالطلب عنده هو لفظ الامر والنهى والدعاء والاستفهام والترجى والعرض كما صرح بذلك بقوله : وقيل العامل لفظ الطلب . وبهذا يظهر لنا أن العامل عنده لفظى وليس بمعنوى، وجميع كتب النحاة التى اطلعت عليها لم تصرح بأنه لفظى أو معنوى . وأنا أرى بأن الطلب عامل معنوى لان الطلب هو : استدعاء ما لم يحصل ، وهذا أمر معنوى بلا شك والطلب هو معنى هذه الأشياء السابقة ومدلولها من أمر ونهى وغيرهما ولا يصح بكل حال من الأحوال اعتبار الطلب أمر لفظيا .

وقد تلقيت من شيخ علوم العربية فى بلادنا فى هرر[2] بأن الطلب عامل معنوى كما صرح بذلك فى ضوابطه على الأجرومية .

ويقول ابن هشام فى شرح القطر : والجازم ضربان جازم لفعل واحد وجازم لفعلين والجازم لفعل واحد خمسة أمور أحدها الطلب[3] .

ويقول عبد الله الفاكهى (ت ٩٧٧ هـ) فى شرح القطر فى حكاية الخلاف مذهب الجمهور أنه مجزوم بالادارة المقدرة ، وقيل: إنه مجزوم بنفس الطلب لنيابته عن الشرط ، وقيل: إنه مجزوم بنفس الطلب لتضمنه حرف الشرط.[4]

ونأخذ من هذا أن الجازم هو نفس الطلب ونفس الطلب ليس أمرا لفظيا لذا قلت : إن الطلب عامل معنوى ، وقد ذهب ابن مالك فى شرح الكافية

(١) الأشمونى على الالفية جـ ٣ ص ٣٠٩ - ٣١٠ .

(٢) وهو شيخ موسى بن محمد الادّيلىّ المشهور بالنحو والصرف وكان مقره بمدرسة البصرة وكان منقطع النظير فى النحو والصرف حامل لواء العربية فى هرر ، توفى سنة (١٤٠٠هـ) .

(٣) ص ٧٩ - ٨٠

(٤) جـ ١ ص ١٦٩

الى أن الجزم بلفظ الطلب لتضمنه ان ، ونسب السيوطى فى الهمع القول بذلك الى الفارسى والسيرافى وابن خزوف لنيابة لفظ الطلب مناب الشرط . وعلى هذا يكون العامل لفظيا ، وعند الكوفيين أن الفعل مجزوم بمعنى جواب الطلب ولا تقدير للشرط .(١)

والصحيح أن الطلب بصفة كونه عاملا معنويا عامل صحيح لان معنى العامل على الاقتضاء وهو واضح فى الطلب كل الوضوح كالابتداء بالنسبة للمبتدأ .

وخلاصة المقام : أنه : إذا لم يقترن الفعل المضارع الواقع بعد الطلب بالفاء . جزم فى جواب الطلب بشرط قصد الجزاء بأن يقصد تسبّب الفعل عن الفعل ، كتسبب الجزاء عن الشرط ويشترط للجزم بعد النهى مع قصد الجزاء صحة المعنى مع تقدير إن الشرطية قبل (لا) ولم يشترط الكسائى هذا الشرط وشرط الجزم بعد غير النهى صحة وضع إن تفعل أى إن الشرطية والفعل المضارع(٢)

ومذهب الكوفيين أن الفعل مجزوم بمعنى جواب الطلب ولا تقدير للشرط وهذا باطل مردود ، فقد سمع لفظ الشرط مع جوابه بعد كثير من معانى الطلب ولا جواب بعده وهذا يعنى أن الجواب إذا وجد فهو شئ آخر غير الطلب وجوابه وهو ما ذهب اليه الجمهور من شرط مقدر (٣) وانّما سمى جوابا فى هذه الأشياء لان فيها شروطا متضمنة معنوية غير ملفوظ بها فاحتاجت الى أجوبة كما احتاج الشرط اللفظى .

العامل السابع من العوامل المعنوية المجاورة

أثبت جمهور البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة فى النّعت نحو جحر ضب خرب بالجر صفة لجحر فكان حقه الرفع لكن جر لمجاورته المجرور وهو الضب ، وعلى الرفع أكثر العرب وقال امرؤ القيس :(٤)

(١) انظر الهمع جـ ٢ ص ١٥ وشرح الكافية لابن مالك جـ ٣ ص ١٥٥١ .

(٢) انظر الأشمونى جـ ٣ ص ٢٠٩ .

(٣) رصف المبانى ص ٣٨٦ .

(٤) الديوان ص ٦٢ والرواية فيه كأن ثبيرا فى عرانين وبله والبيت =====

كأن أبانا في عرانين وبله كبير أناس في بجاد مزمل

وذلك لان مزملا صفة كبير فكان حقه الرفع ولكن خفض لمجاورته المجرور وهو بجاد والرضى ممن يأنه لمجاورته أناس لا لبجاد ، لان الجار والمجرور يتعلق بمزمل والتقدير كبير أناس مزمل في بجاد والحق أن ذلك لا يمنع كون الخفض لمجاورته بجاد المتقدم لفظا .

وقال الآخر : (١)

كأنما خالطت قدام أعينها قطنا بمستحصد الأوتار محلوج

خفض (محلوجا) وهو من نعت قطن وكان حقه النصب لانه من نعت القطن ومستحصد الأوتار من اضافة الصفة للموصوف أى الاوتار المستحصدة ومحل الشاهد خبر محلوج على المجاورة .

والخليل لا يجيز الجر على المجاورة الا بشرط اتحاد المضاف والمضاف اليه في التثنية والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث . فمثلا لو قلنا هذان جحر اضب خربان ، فلا يجوز الجر عند الخليل لمخالفة الضب في التثنية ويجوز عند سيبويه وان اختلف المتجاوران .

وحجة سيبويه أقوى لقوة شاهده وهو بيت العجاج (٢)

كأن نسج العنكبوت المرمل على ذرى تلاّمه المهدّل

=== في الخصائص جـ ١ ص ١٩٢ وجـ ٣ ص ٢٢١ والخزانة جـ ٢ ص ٣٢٧ وجـ ٣ ص ٦٢٩ وثبير : اسم جبل ، والعرانين جمع عرنين وهو الأول والودق في رواية ودقة المطر والبجاد كساع منطط .

(١) البيت في معاني القرآن جـ ٢ ص ٧٤ والانصاف جـ ٢ ص ٦٠٥ والمتحصد المحكم الشد والمحلوج المندوف .

(٢) وحده : سبوب كتّان بأيدى الغسّل الشاهد فيه جر المرمل على الجوار والمرمل المنسوج والقلاّم ضرب من النبت ، والذرى الاعالى الواحدة : ذروة المهدل المدلّى يعنى أن العنكبوت قد نسجت على القلام الذى حول هذا الماء ، والسبوب ثوب من الكتان أبيض ، شبه ما نسجته العنكبوت على هذا الماء بثوب رقيق من الكتان .

والشاهد جر المرمل على الجوار وهو مذكر لانه وصف للنسج وأجراه على العنكبوت وهى مؤنثة ، فقد اختلفا تأنيثا وتذكيرا ، وقد ذكر البغدادى فى الخزانة (١) عدة شواهد تؤيد سيبويه وترد على ما ذهب اليه الخليل ومن ذلك قول الحطيئة :

فاياكم وحية بطن واد هموز الناب ليس لكم بسيئ

(وهموز) من صفة الحية وجر لمجاورته أحد المجرورين (بطن واد) وقيد اختلف المضاف والمضاف اليه تذكيرا وتأنيثا فحية مؤنث وما بعدها مذكر ، وقيل إن الحية اسم للذكر والانثى ، والتاء للوحدة الجنسية مثل بطة ودجاجة (٢) والرواية فى هذه الكلمة بجر هموز مع أنها نعت للحية المنصوب على التحذير وجر لمجاورة الكلمة المجرورة .

ولكن هذا البيت ليس نصا فى محل النزاع بين سيبويه والخليل والنحاة استشهدوا به للرد على الخليل وأنه لا يلزم فى الجر للمجاورة أن يكون المتجاوران متساويين فى التذكير والتأنيث بل يجوز مع تخالفهما فى التذكير والتأنيث وفى التعريف والتنكير وفى الافراد والتثنية والجمع لان هذا البيت مثل بيت العجاج لأن الحية يقال على الذكر والانثى والعرب تقول حية ذكر فيجوز أن يقال إنه عنى هنا بالحية الذكر ، والبطن مذكر عند جمهور العلماء غير قطرب فانه قال : إنه مذكر ومؤنث فقد اتفق المضاف والمضاف اليه ويجوز أن يقال إن الهموز مذكر لكونه وصفا للحية الذكر والوادى مذكر فاتفق المتجاوران تذكيرا وتأنيثا .

(١) ١/ ٣٢٨ وما بعدها

(٢) انظر المذكر والمؤنث لابن التسترى ص ٧٣ والصحاح واللسان مادة حيا والمذكر والمؤنث للفراء ص ٧٠ .

والشاعر أراد بقوله : وحية بطن واد نفسه يريد أنه يحمى ناحيته وواديه مما يحمية فيجب عليهم أن يتقوه ويحذروا صولته ، وهموز الناب مأخوذ من الهمز وهو الضغط والغمز . وليس لكم بسيئ أى : ليست مثلكم ولا منسوبة معكم بل فوقكم وأعلى منكم .

الجحرة مؤنثة واحدة فغلطوا) . ثم قال سيبويه فى رده على الخليل وهذا قول الخليل رحمه الله ولا نرى هذا والاول الا سواء لانه اذا قال : هذا جحر ضب متهدّم ففيه من البيان أنه ليس بالضب وقال العجاج : كأن نسيج العنكبوت المرمل . فالنسج مذكر والعنكبوت أنثى .(١)

ومعنى قول الخليل رحمه الله هذا الذى تجرّ العرب انما تجعله على بعض الاوصاف وهو أن يكون النعت الذى يجرّه يوافق الاسم الذى يجاوره فى : عدته وفى تذكيره وتأنيثه ، فان اختلفت العدة . أو كان أحدهما مذكرا أو الآخر مؤنثا استعملوا الكلام على أصله أو لم يجروه على المجاورة ، لا يقولون هذا وجار ضبع واسع ، لا يجرون (واسع) على الجوار للضبع لان واسع مذكر والضبع مؤنثة فلو قلت : هذا وجار ثعلب واسع لجاز الجرّ ، لان الثعلب مذكر وواسع مذكر والعدة واحدة .

ولو قلت هذا مكان ثعالب واسع لم يجز الجر لاختلاف العدة وسيبويه يخالفه ويجيز الذى منع من جوازه وقد احتج سيبويه لقوله بما تقدم وبما هو مصرح فى الكتاب من قول العجاج وغيره مما يؤيد الحمل على الجوار وان اختلف المتجاوران اذا لم يلتبس المعنى .(٢)

ونقل البغدادى ما قاله أبو حيان فى تذكرته وهو قوله : ينبغى أن لا تجوز مسألة التثنية والجمع لان جر الجوار لم يسمع الا فى المفرد خاصة فلا يتعدى فيه السماع وقد قال الفراء وغيره ولا يخفض بالجوار الا ما استعملته العرب .(٣)

ومن الجر على الجوار قوله تعالى : (وانى أخاف عليكم عذاب يوم محيط)(٤) ذهب أبو البقاء العكبرى الى أن (محيط) صفة ليوم فى اللفظ وللعذاب فى المعنى يعنى أنه جر بالجوار(٥) وقد حمل الاية على الخفض بالجوار الشهاب

(١) الكتاب جـ ١ ص ٤٣٦ - ٤٣٧ .
(٢) شرح شواهد الكتاب للسيرافى جـ ١ ص ٤٩٥ .
(٣) الخزانة جـ ٢ ص ٣٢٤ وانظر معانى القرآن للفراء جـ ٢ ص ٧٤ - ٧٥ .
(٤) هود : ٨٤ .
(٥) اعراب القرآن للعكبرى جـ ٢ ص ٢٤ .

البيضاوي

في حاشيته على البيضاوي : يعني أن المراد في الحقيقة إحاطة العذاب وشموله فهو صفة له ولذا جعله بعضهم صفة للعذاب لكنه جر للمجاورة ، فوصف به اليوم لاشتماله عليه بوقوعه فيه فهو مجاز في الاسناد كنهاره صائم .(١)

وذكر أبو حيان أن وصف اليوم بالاحاطة أبلغ من وصف العذاب به لان اليوم زمان يشتمل على الحوادث فاذا أحاط بعذابه فقد اجتمع للمعذب ما اشتمل عليه منه وهو ما اختاره الزمخشري في الكشاف .(٢)

ومنه قوله تعالى : " كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف " ... الآية .(٣)

فعاصف : صفة لليوم مجازا ويجوز أن يكون صفة للريح ولكنه جر لمجاورته ليوم .(٤)

ومنه قوله تعالى : " وواعدناكم جانب الطور الأيمن " (٥) على القراءة : بجر الأيمن على الجوار كما قرر ذلك الزمخشري في الكشاف وقال أبو حيان : " وهذا من الشذوذ والقلة بحيث ينبغي أن لا تخرج القراءة عليه والصحيح انه نعت للطور لما فيه من اليمن ، أي البركة ، واما لكونه على يمين من يستقبل الجبل .

وما قاله أبو حيان في رده لكلام الزمخشري مردود لان شذوذه لا ينافي تخريج قراءة شاذة عليه .(٦)

ومنه قوله تعالى : (ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين) (٧) بجر المتين

(١) الشهاب جـ ٥ ص ١٢٥ والحمل على الجوار للدكتور عبد الفتاح الحموز ص ٤٧ - ٤٨ .

(٢) بحر المحيط جـ ٥ ص ٢٥٢ والكشاف جـ ٢ ص ٢٨٥ .

(٣) سورة ابراهيم جزء آية ١٨ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء جـ ٢ ص ٧٤ ، والبحر المحيط جـ ٥ ص ٤١٥ .

(٥) آية ٨ طه .

(٦) انظر الحمل على الجوار في القرآن ص ٤٩ والبحر المحيط جـ ٦ ص ٢٦٥ والكشاف جـ ٢ ص ٥٤٧ .

(٧) الذاريات : ٥٨ .

وهو قراءة يحيى بن وثاب والأعمش [1] ورد ابن جنى قراءة الجر أن تكون على الجوار باحتمال أن يكون المتين صفةللقوة لانه فى معنى السبب فذكر على المعنى فلا يكون من باب الخفض على الجوار ومثله قوله تعالى : " ذو العرش المجيد [2] " بخفض المجيد .

الموضوع الثانى للجر على الجوار : التوكيد ، كقوله : [3]

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم أن ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب

فكلهم توكيد لذوى لا للزوجات ولو كان توكيدا للزوجات لقال كلهن وذوى منصوب على المفعولية والتوكيد يتبع المؤكد فى اعرابه وحقه النصب ولكنه خفض لمجاورة المخفوض .

والموضع الثالث : عطف النسق والعطف على الجوار كثير وشائع وان كان مختلفا فيه ومنه قراءة الحسن (أن الله برئ من المشركين ورسوله) [4] بخفض اللام من (ورسوله) وذكرأبو حيان أنها خرجت على العطف على الجوار كما أنهم نعتوا وأكدوا على الجوار [5] ومنه قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين) .. الآية [6] . بخفض أرجلكم على الجوار وهى قراءة أبى عمرو وابن كثير وحمزة ، ويحيى عن عاصم وأبى جعفر وخلف ، وكان ينبغى أن يكون

(١) انظر البحر المحيط جـ ٨ ص ١٤٣ والخزانة جـ ٢ ص ٣٢٢ والجمل المنسوب للخليل ص ١٧٥ .

(٢) البروج آية ١٥ .

(٣) البيت لابى غريب وهو اعرابى أدرك الدولة العباسية . انظر الخزانة جـ ٢ ص ٣٢٢ وص ٣٢٥ .

(٤) التوبة آية ٣ .

(٥) البحر المحيط جـ ٥ ص ٦ والكشاف جـ ٢ ص ١٧٣ والحمل على الجوار فى القرآن ص ٥٠ .

(٦) المائدة آية ٦ .

منصوبا لأنه معطوف على وقوله : فاغسلوا وجوهكم وأيديكم كما فى قراءة نافع وابن عامر والكسائى وحفص عن عاصم ، ولو كان معطوفا على قوله برؤوسكم لكان ينبغى أن تكون الارجل ممسوحة لا مغسولة وهو مخالف لاجماع أئمة الأمة من السلف والخلف وهمذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء ، قالوا ليس العطف هنا على الرؤوس اذ الارجل مغسولة لا ممسوحة ولكنه خفض لمجاورة رؤوسكم والمحققون على أن الخفض بالمجاورة قليل وفى التوكيد نادر ولا يكون فى النسق لأن العاطف يمنع التجاوز لان حرف العطف حاجز بين الاسمين ويبطل المجاورة وفى الآية الكريمة لما كانت الأرجل من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة . تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الاسراف المذموم شرعا لذا عطفت على الممسوح لأ لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد فى صب الماء عليها . ولذا جئ بالغاية وهو قوله تعالى : (الى الكعبين) اماطة لظن من يظن أنها ممسوحة لأن المسح لم يضرب له غاية فى الشريعة ، وقالوا إن المسح هنا خفيف الغسل كما حكى ذلك أبو زيد . يقال مسحت للصلاة . وقالوا أيضا أنه من المحتمل أن يكون لمراد بالمسح هنا المسح على الخفين وجعل ذلك مسحا للرجل مجازا وانما حقيقته أنه مسح للخف الذى على الرجل ، والسنة بينت ذلك كما أن الحمل على المجاورة حمل على الشاذة فينبغى صون القرآن عنه ولو سلمنا الحمل على ذلك فان العطف يكون فى الحقيقة على الوجوه والأيدى فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية وهو : (وامسحوا برؤوسكم) بينما لو عطفنا على الرؤوس لم يلزم الفصل بما لا جنبىّ ، والأصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بمفرد فضلا من الجملة .(١)

وذهب بعض النحويين الى أن الجر بسبب مجاورة الاسم المجرور سواء كان فى النعت أم فى العطف شاذ . وهو فى باب التوكيد أشدّ شذوذا لأنهم

(١) انظر شرح الشذور ص ٣٣٢ والبحر المحيط جـ ٣ ص ٤٣٧ - ٤٣٨ .

مختلفون فى مجيئة فى هذا الباب ، وأنكر السيرافى وابن جنى الخفض على الجوار وتأولا قولهم الذى يوجبه النحاة الأولون : هذا جحر ضب خرب بالجر على أنه صفة لضب ، ثم قال السيرافى فى بيان التأويل : الاصل : خرب الجحر منه . فخرب نعت لضب جار على غير من هو له والجحر فاعل بخرب لأنه صفة مشبهة ومنه متعلق بخرب ثم حذف لفظ منه للعلم به ، ثم حول الاسناد لضمير الموصوف فقيل : هذا جحر ضب خرب . الجحر ثم أضيف ، فقيل : هذا جحر ضب خرب الجحر . ثم أتى بضمير الجحر مكان الجحر فقيل خرب واستتر الضمير فى خرب فقد تحمل خرب ضميرين الجحر وضمير الموصوف ، الذى استتر أولا . وبهذا يظهر جواز تحمل الوصف ضميرين عند السيرافى وهذا شئ لا نظير له (١) .

وقال ابن جنى : الأصل : خرب جحره كحسن وجهه ، ثم أنيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر ولزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هى له لان الصفة انما هو للضب وأجريت على الجحر وذلك لا يجوز عند البصريين وان أمن اللبس . بل يجب ابرازه . (٢) وكلاهما يحملان المسألة على حذف مضاف .

ولقد خطأ أبو حيان ما ذهب اليه لانه يلزم على ما مرّ أن يكون الجحر مخصصا بالضب ، والضب مخصص بخراب الجحر المخصص بالاضافة الى الضب فيكون تخصيص كل منهما متوقفا على تخصيص الآخر ، وهى مسألة لا توجد فى كلام العرب . فلا يقال : مررت بوجه رجل حسن الوجه أو حسن وجهه كما يلزم فى هذه المسألة ابراز الضمير لئلا يلتبس ، ولان محمول الصفة هذه لا يحذف لضعف عملها . (٣)

(١) انظر المغنى مع حاشية الدسوقى جـ ٢ ص ٣٤ .

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٣) انظر الخزانة جـ ٢ ص ٣٢٣ والحمل على الجوار فى القرآن ص ٢٦ ===

وقد مر رد ابن هشام في المغني على ما ذهب اليه السيرافي وابن جني .

وقد أنكر أيضا أبو جعفر النحاس الجر على المجاورة وقال لا يجوز أن يضرب شيء على الجوار في كتاب الله عز وجل ولا في شيء من الكلام ، وانما الجوار غلط ، وانما وقع في شيء شاذ وهو قولهم : هذا جحر ضب خرب ، والدليل على أنه غلط قول العرب في التثنية هذان جحرا ضب خربان ، وانما هذا بمنزلة الاقواء [1] ولا يحمل شيء من كتاب الله عز وجل على هذا ولا يكون الا بأفصح اللغات وأصحها [2] وقال أيضا في موضع آخر : " وهذا القول غلط عظيم لان الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه ، وانما هو غلط ونظيره الاقواء . [3] .

ومن أنكر وجود الجر على الجوار أبو اسحق الزجاج في معاني القرآن واعرابه [4] فانكر وجوده في القرآن وكذلك مكي ابن أبي طالب في مشكل اعراب القرآن [5] .

ومن المؤيدين وجود الجر على الجوار أبو البقاء العكبري في اعراب القرآن

=== وقال البغدادي : " وذهب بعض المتفقهة من أصحابنا الشافعية الى أن الاعراب على المجاورة لغة ظاهرة وحمل على ذلك في العطف الآية الكريمة وقوله تعالى :
" لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين " قال خفض المشركين لمجاورة أهل الكتاب . وما ذهب اليه يمكن تأويله على وجه أحسن فلا حجة فيه ، وقال ابن هشام في المغني : وقيل بالمجاورة في قوله تعالى : " وحور عين " فيمن جرهما فان العطف على ولدان مخلدون لا على أكواب وأباريق . اذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون عليهم بالحور .
انظر الخزانة جـ ٢ ص ٣٢٥ - ٣٢٦ .

(١) وهو اختلاف حركة الروي المطلق (المجرى) بالكسر والضم وهو مصطلح علم القافية .

(٢) اعراب القرآن جـ ١ ص ٢٥٨ .

(٣) اعراب القرآن جـ ١ ص ٤٨٥ والجمل في الجوار ٧٢

(٤) معاني القرآن واعرابه جـ ٢ ص ١٦٧ .

(٥) مشكل اعراب القرآن جـ ١ ص ٣٢١ .

قال : وهذا موضع يحتمل أن يكتب فيه أوراق من الشواهد ، وقد جعل النحويون له بابا ورتبوا عليه مسائل ، ثم أصلوة بقولهم : جحر ضب خرب حتى اختلفوا فى جواز جر التثنية والجمع . فأجاز الاتباع فيهما جماعة من حذاقهم قياسا على المفرد المسموع ، ولو كان لا وجه له فى القياس بحال لاقتصروا فيه على المسموع فقط . (١)

ومن القائلين بالمجاورة أبو عبيدة والاخفش والتفتازانى والزمخشرى ، ومنهم الشهاب فى حاشية على البيضاوى والفراء (٢) ، لكن الفراء قصره على السماع ومنع القياس على ما جاء منه (٣) وكذا عند ابن الانبارى من الشاذ الذى لا يحرج عليه قال فى الانصاف : وان كانت الرواية التى ذكرتم صحيحة وأنه مجرور على الجوار الا أنه لا حجة فيه لان الحمل على الجوار من الشاذ الذى لا يحرج عليه وقولهم جحر ضب خرب محمول على الشذوذ الذى يقتصر فيه على السماع لقلته ولا يقاس عليه لانه ليس كل ما حكى منهم يقاس عليه الا ترى أن اللحيانى حكى أن من العرب من يجزم بلن وينصب بلم الى غير ذلك من الشواذ التى لا يلتفت اليها ولا يقاس عليها فكذلك هيهنا . . . والله أعلم . (٤)

وهذا المثال السابق حكاه سيبويه عن العرب وحكوا فيه الرفع والجر وكلام سيبويه يقتضى جواز ذلك قياسا مع أمن اللبس وهو سماعى عند الفراء كما تقدم (٥) والصحيح أن الاعراب بالمجاورة يجوز مع ارتفاع اللبس وأما مع حصول اللبس فلا يجوز وقد اشترط بعضهم عدم اللبس وتضمن نكتة لا لبس فيه .

قال الشهاب فى حاشية البيضاوى : لكن شرط حسنه عدم الالباس مع تضمن

(١) املاء ما من به الرحمن جـ ١ ص ١٢١ - ١٢٢ .
(٢) انظر الحمل على الجوار فى القرآن ص ٣٠ - ٣١ .
(٣) انظر الهمع جـ ٢ ص ٥٥ .
(٤) الانصاف فى مسائل الخلاف جـ ٢ ص ٦١٥ .
(٥) انظر الكتاب جـ ١ ص ٩٧ و ٤٣٦ و ٤٣٧ .

نكتة ، وقال فى الآية السابقة [1] وهو هنا ليس كذلك لان الغاية على أنه ليس بممسوح اذ المسح لا يخفى والنكتة فيه الاشارة الى تخفيفه حتى كأنه مسح [2] .

واشترط بعضهم للخفض على الجوار أن يكون فى النكرات لا فى المعارف وذلك لان النكرة أشد حاجة الى الصفة ، فبقدر قوة حاجتها اليها تتشبث بالاقرب اليها ، فيجوز هذا جحر ضب خرب لقوة حاجة النكرة الى الصفة فأما المعرفة فتقل حاجتها الى الصفة ، فبقدر ذلك لا يسوغ التشبث بما يجوز منها لاستغنائها فى غالب الأمر عنها [3] .

وقد أورد البغدادى فى الخزانة قول أبى شروان فى المفضل : " كان والله من رجال الحرب المعروف له ذلك " ، وقال : إن خفض المعروف على الجوار يرد زعم من ذهب الى أن الجوار لا يكون الا فى النكرات لان أبا شروان تلخذ عنه اللغة العربية [4] ، وشرط صحة الجر على الجوار فى باب العطف عدم الفصل [5] .

الموضع الرابع : للجر على المجاورة البدل : وقد منع ابن هشام الخفض على الجوار فى باب البدل والعطف لان البدل على نية تكرار العامل وليس معمولا للعامل الاول على الاصح وفى باب العطف لان العطف يمنع من المجاورة كما تقدم بيان ذلك قريبا .

وكذلك أبو حيان لم يجوز الجر على الجوار فى باب البدل (وقد أجاز ذلك أبو عبيدة فى قوله تعالى : (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) [6] .

قال أبو حيان : وقرأ الجمهور قتال فيه بالكسر وهو بدل من الشهر

(١) آية رقم ٦ / المائدة .

(٢) انظر حاشية الشهاب جـ ٣ ص ٢٢١ - والحمل على الجوار فى القرآن ص ٤٧ .

(٣) انظر المحتسب جـ ٢ ص ٢٨٩ .

(٤) الخزانة جـ ٢ ص ٣٢٣ وأبو شروان هو : العكلى اعرابى فصيح تعلم فى البادية .

(٥) انظر حاشية الشهاب جـ ٨ ص ١٤٣ .

(٦) البقرة / ٢١٧ .

بدل اشتمال ، وقال الكسائى هو مخفوض على التكرير وهو معنى قول الفراء لأنه قال مخفوض بعض مضمرة ، ولا يجعل هذا خلافا كما يجعله بعضهم ، لان قول البصريين : ان البدل على نية تكرار العامل هو قول الكسائى والفراء لا فرق بين هذه الاقوال هى كلها ترجع لمعنى واحد .

وقال أبو عبيدة : قتال فيه خفض على الجوار ، قال ابن عطية هذا خطأ فان كان أبو عبيدة عنى الخفض على الجوار الذى اصطلح عليه النّحاة فهو كما قال ابن عطية وجه الخطأ فيه هو أن يكون تابعا لما قبله فى رفع أو نصب من حيث اللفظ والمعنى ، فيعدل به عن ذلك الاعراب الى اعراب الخفض لمجاورته لمخفوض لا يكون له تابعا من حيث المعنى ، وهنا لم يتقدم لا مرفوع ولا منصوب فيكون قتال تابعا له فيعدل به عن اعرابه الى الخفض على الجوار وان كان أبو عبيدة عنى الخفض على الجوار أنه تابع لمخفوض فخفضه بكونه جاور مخفوضا أى صار تابعا له ولا يعنى به المصطلح عليه ، جاز ذلك ولم يكن خطأ وكان موافقا لقول الجمهور ، الا أنه أغض فى العبارة وألبس فى المصطلح (١)

والحق أن الخفض على الجوار فى باب البدل لم يقل به الا أبو عبيدة وقد نسب هذا القول اليه أبو البقاء العكبرى وأبو جعفر النحاس ، كلاهما فى اعراب القرآن عند الكلام على هذه الآية . (٢)

والظاهر من كلام أبى عبيدة أن مراده بالخفض على الجوار هو المصطلح النحوى لانه فى صدد اعراب الآية بالمصطلح المعروف ولا يريد شيئا غير هذا ثم ان الخفض على الجوار فى باب البدل لم يسمع فى فصيح الكلام الا فى هذه الآية . على قول أبى عبيدة فقط مع النزاع فى قوله هذا . (٣)

(١) البحر المحيط جـ ٢ ص ١٤٥ ومعانى القرآن للفراء جـ ١ ص ١٤١ .

(٢) انظر املاء ما من به الرحمن جـ ١ ص ٤٥ واعراب القرآن لابى جعفر النحاس جـ ١ ص ١٥٨ .

(٣) وقد ورد فى النعت فى فصيح الكلام كما ورد فى التوكيد وفى العطف ورد فى أشعار كثيرة كما فى الخزانة . انظر الحمل على الجوار فى القرآن ص ٤١ .

لذا انني لا أرى وجوده في باب البدل والآية الصحيح في اعرابها ما قاله الجمهور : من أن قتال بدل اشتمال من الشهر لان القتال يقع فيه كما أنه لم يعهد في خبر المبتدأ خلافا لمن جعل قوله تعالى : (وكذبوا واتبعوا أهواءهم وكل أمر مستقر . .) [1] أن مستقر بكسر القاف وجر الراء خبر المبتدأ ولكنه جر على الجوار ، لان المجاورة لا تكون عاملا الا عند تعذر تقدير العامل المعهود . وفي الآية مجال واسع لتقدير العامل وأن مستقر بالجر صفة للامر والخبر محذوف تقديره بالغ ومن حمل الجر على الجوار في الآية : أبو الفضل الرازي [2]

ولم يثبت المحققون الرفع على المجاورة . قال البغدادي : الحمل على الجوار في الرفع مذهب ضعفة النحويين كالاصمعي وابن قتيبة وأنه لم يثبت عند المحققين ، وانما ذهب اليه بعض ضعفة النحويين في قول المنتخل الهذلي [3]

السالك الثغرة اليقظان كالئها مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل

حيث حمل الاصمعي وابن قتيبة الفضل على أنه صفة للهلوك وكان ينبغي أن يكون جرا ولكنه رفعه على الجوار للخيعل .

والثغرة موضع المخافة والكالئ المحافظ ، والخيعل : ثوب يخاط أحد جانبيه ويترك الآخر والهلوك المتثنية المتكسرة والفضل من صفة الهلوك ، وقيل الخيعل : قميص لا كمي له والفضل هي المرأة التي تكون في ثوب واحد .

ثم قال البغدادي ، وقد رد العلماء هذا القول ومنهم ابن الشجري في أماليه قال ورهم بعض من لا معرفة لهم بحقائق الاعراب بل لا معرفة لهم بجملة الاعراب أن ارتفاع الفضل على المجاورة للمرفوع فارتكب خطأ فاحشا وانما الفضل نعت

(١) آية ٣ من سورة القمر .

(٢) انظر الحمل على الجوار ص ٤٧ والبحر المحيط جـ ٣ ص ١٧٤ .

(٣) من قصيدة طويلة رثى بها ابنه وقبله :

فقد عجبت وما لدهر من عجب أني قتلت وأنت الحازم البطل ===

للمهلوك على المعنى لانها فاعلة من حيث أسند المصدر الذى هو المشى اليها كقولك : عجبت من ضرب زيد الطويل عمرا ، رفعت الطويل لانه وصف لفاعل الضرب وان كان مخفوضا فى اللفظ ولو قلت : عجبت من ضرب زيد الطويلَ عمرو فنصب الطويل بأنه نعت لزيد على معناه من حيث هو مفعول فى المعنى كان مستقيما .

والظاهر أن القياس لا يمنع ذلك لانه ما دام الجر قد ثبت وكذلك الجزم كما سيأتى ولا فرق بين حركة الاعراب حتى يثبت الخفض على الجوار فى بعض ويمنع فى بعضها .

وباب القياس واسع خلافا لمن قصر المجاورة على المسموع فقط كما تقدم بيا الخلاف فى ذلك .

وأما الجزم فقد ذهب الكوفيون الى أن جواب الشرط جزم لمجاورته المجزوم قياسا على الجر بالجوار .(١)

والظاهر من كلام العلماء أن حركة المجاورة حركة اعراب لانهم عبروا عنه بأنه مجرور بالمجاورة أو مرفوع بالمجاورة أو مجزوم بالمجاورة وهذا من ألقاب أنواع الاعراب ، والا لقالوا مكسور أو مضموم أو مبنى على السكون أو مسكن . لذا أقرر أن حركة المجاورة حركة اعراب وان العامل هو المجاورة . قال فى حاشية الاميرى على المغنى : عامله عامل المجاور أو نفس المجاورة (٢) ويأخذ الجار بجزم الجار .

ومذهب الدمامينى أن حركة المجاورة حركة مناسبة لا حركة اعراب وأن اعرابه

=== يقول له : كيف قتلت وأنت الذى من شأنه سلوك موضع المخافة يمشى متمكنا غير فروق ولا هيوب ، مشى المرأة الفاجرة المتبخترة ، الفضل : انظر الخزانة جـ ٢ ص ٣٢٨ وأمالى لابن الشجرى جـ ٢ ص ٣٠ -٣١ .

(١) انظر الهمع جـ ٢ ص ٦١ والانصاف جـ ٢ ص ٩٢ وما بعدها .

(٢) حاشية الاميرى على المغنى جـ ٢ ص ١٩٢ .

مقدر والا لكان فيه مخالفة التابع للمتبوع لغير قطع ولا اضمار ، ومن المحتمل أن تكون الباء فى عبارة النحاة (مجرور بالمجاورة) سببية والسبب أعم من العامل والأعم لا يلزم أن يصدق بأخص معين ، والمجاورة الملاحقة أى ملاصقة الاول للثانى ، وقال الدسوقى : حركة المجاورة ليست حركة اعراب ولا بناء وانما هى حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين فلا تحتاج لعامل لان الاتيان بها انما هو أمر استحسانى لفظى لا تعلق له بالمعنى والعامل انما يتسلط على تلك الحركة المقدرة لاقتضائه اياها من جهة المعنى ولا تسلط له على الحركة اللفظية لانه غير مقتض لها وانما يقتضيها طلب المشاكلة اللفظية وليست اعرابا حتى تطلب له العامل لانه ضرب من الاتباع اقتضاه التشاكل اللفظى .(١)

وليس الامر كما قال لان كل تغير فى الحركة الاعرابية لابد له من محدث والمجاورة هى التى أحدثت هذه الحركة باتفاق فاذن اقتضاء التشاكل اللفظى هو العامل المعنوى والعامل اللفظى تسلط على الحركة المقدر وهى التى لها تعلق بالمعنى لاقتضائه اياها من حيث المعنى والمجاورة اقتضت التشاكل اللفظى فاجتمع عاملان هنا مع اختلاف الاتجاه أحدهما يطلبه من ناحية المعنى والآخر من ناحية اللفظ والتشاكل ولا مانع من ذلك كما تقدم فى الفصل الثالث فى القاعدة الحادية عشر من قواعد العوامل ، لان منع اجتماع العاملين على معمول واحد فى اللفظ فقط . أما فى التقدير فلا مانع وليست حركة المجاورة حركة اتباع لان حركة المجاورة حركة اعراب ولم تكن حركة الاتباع حركة اعراب . ثم ان المجاورة تنقسم الى قسمين : ملاصقة حقيقية كما فى بيت الحجاج السابق وملاصقة تقديرية كما فى بيت امرئ القيس السابق (أيضا) (كبير أناس فى بجاد مزمل) لان مزمل جر لمجاورة أناس تقديرا لا لمجاورة بجاد لتأخره عن مزمل فى الرتبة . هذا على رأى الرضى وفى المسألة رأى آخر تقدم ذكره عند الكلام على

(١) المغنى مع حاشية الدسوقى جـ ٢ ص ٣٠٣ .

هذا البيت ، والمجاورة رتبية كانت أو لفظية كافية لحمل الاعراب عليها[1] ، وكونها عاملة لتلك الحركة المجلوبة لان كل حركة اعرابية لابد لها من عامل وكل أثر لابد له من مؤثر ولا يشك من تتبع قواعد الاعراب فى كون المجاورة عاملا معنويا من عوامل الاعراب خصوصا على رأى من عرف العامل بأنه ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص .

العامل الثامن : من العوامل المعنوية التوهم :

وهو اعتبار العامل غير الموجود موجودا ، ويسمى هذا العطف على التوهم فى غير القرآن والعطف على المعنى فى القرآن ، نحو : ليس زيد قائما ولا قاعد بالجر على توهم دخول الباء فى خبر ليس وشرط جواز ذلك صحة دخول ذلك العامل : التوهم ، وشرط حسنه كثرة دخوله ومنه قول زهير :

بدا لى أنّى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

بخفض سابق على التوهم . وهو توهم أنه قال : لست بمدرك بحرف الجر وقد أنكر المبرد رواية الجر وقال حروف الخفض لا تضمر وتحمل والرواية عنده ولا سابقا بالنصب ولا سابقى شئ بالاضافة الى ياء المتكلم على أنه فاعل ولا يحسن أن تقول : ما كنت قائما ولا قاعد بالجر لان دخول الباء على خبر كان قليل نادر[2] . والتوهم عامل معنوى خلافا لمن قال أن العامل هو ذلك العامل المتوهم لا التوهم نفسه وذلك لان حرف الجر لا يعمل محذوفا ولا تقول ان العامل محذوف لان حركة اعرابه الاصلية مقدرة فيه ولكن توهم عامل ليس فى نظم الكلام أوجد الحركة الموجدة ، وكون التوهم عاملا واضح كل الوضوح فهو مثل المجاورة .

(١) انظر الخزانة جـ ٢ ص ٣٢٧ .

(٢) انظر ديوان زهير ص ٢٨٧ والخزانة جـ ٣ ص ٦٦٥ ورواية البيت فى الديوان ولا سابقى شئ جـ ٢ .

(٣) انظر مع حاشية الدسوق جـ ٢ ص ١٢٢ - ١٢٣ .

ولكن التعبير بالتوهم تعبير غير صحيح لوقوع هذا النوع فى القرآن والاولى التعبير باعتبار عامل لم يكون موجودا كأنه موجود أو الحمل على المعنى ، ولما فى هذا المصطلح من معنى لا يصح أن يقال فى القرآن لذا منع قوم وقوعه فى القرآن . وكما وقع هذا التوهم فى المجرور وقع فى المجزوم والمرفوع والمنصوب ، وأما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه فى قراءة أبى عمرو:

" لولا أخرتنى الى أجل قريب فاصدق وأكن من الصالحين " [1] ، فان معنى لولا أخرتنى فاصدق ، ومعنى ان أخرتنى أصدق واحد ، فأكن عطف على أصدق على تقدير دخول ان ، لان أصدق فى المعنى جواب شرط مقدر ، أى ان تؤخرنى اليه أصدق ، وحمل البغدادى الآية على المعنى لان لولا معناها الطلب وهو التحضيض لانك لو قلت لولا تزورنا معناه زرنا . فاذا أتى لها بجواب كان حكمه حكم جواب الامر وكان مجزوما على تقدير حرف الشرط . فاذا أجبت بالفاء كان منصوبا بتقدير أن فاذا عطفت عليه فعلا آخر جاز فيه وجهان النصب بالعطف على ما بعد الفاء ، والجزم على موضع التاء لو لم تدخل وتقدير سقوطها . [2]

وقال السيرافى والفارسى : هو عطف على محل فأصدق لانه فى محل جزم جواب شرط مقدره . أى ان تؤخرنى اليه أصدق .

وما حكاه سيبويه عن الخليل فهو غير هذا ، وهو أنه جزم وأكن على توهم الشرط الذى يدل عليه بالتمنى ولا موضع هنا لأن الشرط ليس بظاهر وانما يعطف على الموضع حيث يظهر الشرط كقوله تعالى : (ومن يضلل الله فلا هادى له ويذرهم) [3] . فمن قرأ بالجزم عطف على موضع فلا هادى لانه

(١) آية ١٠ من سورة المنافقون .

(٢) خزانة الادب جـ ٣ ص ٦٦٥ .

(٣) الاعراف ١٨٥

لو وقع هناك فعل لكان مجزوما ، والفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم أن العامل فى العطف على الموضع موجود دون أثره ، والعامل فى العطف على التوهم مفقود ، وأثره موجود (١) .

وقال أبو على الفارسى فى قراءة قنبل : انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين (٢) باثبات الياء فى يتقى وجوم يصبر فزعم أن من موصوله وجزم يصبر على توهم أن من شرطية .

وأما المنصوب على التوهم نحو : قام القوم غير زيد وعمرا بالنصب على توهم أن الا داخلة على المعطوف عليه وهو زيد وهو مذهب سيبويه على ما نسب ابن هشام فى المغنى خلافا لمن قال أنه عطف على المحل ووصف القائلين بذلك بالضعف فى الفهم .

قال (وهو مذهب سيبويه لقوله (لان غير زيد فى موضع الا زيدا ومعناه فشبهوه بقولهم : ... فلسنا بالجبال ولا الحديد (٣) .

ويروى هذا البيت بنصب الحديد وجره . أما * روايته بالنصب فقد ذكروا بعده بيتا ينتهى بالدال المفتوحة وألف الاطلاق ، وأما روايته بالجر فقد ذكروا بعده أربعة أبيات تنتهى بالدال المكسورة وسيبويه غير متهم فيما نقله رواية من العرب . ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة أو يكون الذى أنشده رده الى لغته فقبله منه سيبويه منصوبة فيكون الاحتجاج

(١) البحر المحيط جـ ٨ ص ٢٧٥ والمغنى جـ ٢ ص ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٥٢٩-٥٣٠ .

(٢) آية ٥٦ من سورة يوسف .

(٣) عجز بيت وصدره : معاوى انا بشر فأسجح .
البيت لعقبة بن الحارث يخاطب معاوية بن أبى سفيان والشاهد فى قوله ولا لحديد فانه عطف على محل بالجبال ومعاوى منادى مرخم أى معاوية اسجح : ارفق وسهل يشكو الى معاوية جور عماله .
وفى الخزانة أن البيت لعقيبة بن هبيرة الاسدى شاعر جاهلى اسلامى انظر الخزانة جـ ٢ ص ٣٤٣ والمغنى جـ ٢ ص ٥٣٠ .

بلغة المنشد لا بقول الشاعر هذا ما اعتذر الاعلم الشنتمرى من سيبويه ، ولكن هذا الاعتذار لا يجدى نفعا لانها عتذار بما لا عذر فيه وقد آخذه العلمـــاء قديما وحديثا . قال ابن قتيبة : (وقد رأيت سيبويه يذكر بيتا يحتج به فـى نسق الاسم المنصوب على المخفوض على المعنى لا على اللفظ فذكر البيـــت السابق ، وقال كأنه أراد لسنا الجبال والا الحديد ، فرد الحديد علـــى المعنى قبل دخول الباء وقد غلط على الشاعر لان هذا الشعر كله مخفوض فذكر البيتين بحده)[1] .

وأما ما قاله ابن هشام من أن العطف على التوهم فى هذا البيت هو مذهب سيبويه خلاف الظاهر ؛ لان سيبويه صرح بأنه عطف على المحل حيث قـــال : ومما جاء من الشعر فى الأجراء على الموضع قول عقيبة الاسدى وذكر البيت)[2] .

وأما المرفوع فقد قال سيبويه : (واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون أنهم أجمعون ذاهبون وانك زيد ذاهبان وذلك أن معناه بعنى الابتداء فيرى أنه قال : هـم)[3] .

أى المتكلم بعنى أن الرفع على توهم أن الضمير المؤكد مبتدأ وهو المعطوف عليه وأن ان غير موجودة .

والمراد بالغلط فى عبارة سيبويه هو ما عبّر عنه النحاة بالتوهم وذلك ظاهـر من كلامه ويؤيد ذلك انشاده على ذلك البيت الذى قاله زهـير :

(١) انظر المغنى جـ ٢ ص ٥٣٠ ، والخزانة جـ ١ ص ٣٤٣ ، والتذكـر للصيمرى جـ ١ ص ١٩٥ ، والمقتضب جـ ٢ ص ٣٣٨ ، وأمالـــى القالى جـ ١ ص ٣٧ ، وسمط اللآلى جـ ١ ص ١٤٨ - ١٤٩ ، والشعر والشعراء ص ٣٢ ، ونشأة النحو ص ٧٧ ، والكتاب لسيبويه جـ ١ ص ٦٧ ، والشاهد مطعون فيه انظر ما يقع فيه التصحيـــف والتحريف ص ٢٠٧ والانصاف مع تعليق محى الدين جـ ١ ص ٣٣٢ — ٣٣٣ .

(٢) انظر الكتاب جـ ١ ص ٦٧ وجـ ٢ ص ٣٤٤ و ٢٩٢ .

(٣) الكتاب جـ ٢ ص ١٥٥ .

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى البيت .

كما صرح بذلك ابن هشام وذكر أن ابن مالك زعم أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأننا متى جوزنا الخطأ على العرب زالت الثقة بكلامهم وامتنع أن نثبت شيئا نادرا لامكان أن يقال فى كل نادر : ان قائله غلط .(١)

وبهذا يظهر أن المراد سيبويه بالغلط هو التوهم ، ويوضح كون المراد بالغلط التوهم انشاده البيت الذى فيه العطف على التوهم .

ومن المنصوب أيضا قوله تعالى : " ومن وراء اسحاق يعقوب "(٢) ، فيمن فتح الباء كأنه قيل ووهبنا لها اسحاق ومن راء اسحاق يعقوب . أما على قراءة من رفع فيعقوب مبتدأ ومن وراء خبر مقدم(٣) ، وقيل أنه مرفوع بالظرف قال أبو البقاء : ويقرأ بفتح الباء وفيه وجهان : أحدهما أن الفتحة هنا للنصب وفيه وجهان : أحدهما هو معطوف على موضع باسحاق ، والثانى هو منصوب بفعل محذوف دل عليه الكلام تقديره ووهبنا له من وراء اسحاق يعقوب والوجه الثانى : أن الفتحة للجر وهو معطوف على لفظ اسحاق . أى فبشرناها باسحاق ويعقوب ، وفى وجهى العطف قد فصل بين يعقوب وبين الواو بالظرف وهو ضعيف عند قوم .(٤)

ومن العطف على التوهم قوله تعالى : (ودوا لو تدهن فيدهنوا) .(٥)

قال أبو حيان : وقال هارون إنه فى بعض المصاحف فيدهنوا ولنصبه وجهان : أحدهما أنه جواب ودوا لتضمنه معنى ليت ، والثانى : أنه على توهم أنه نطق بأن أى ودوا أن تدهن فيدهنوا فيكون عطفا على التوهم أى توهم

(١) المغنى جـ ٢ ص ٥٣١ .

(٢) آية ٧١ من سورة هود .

(٣) المغنى جـ ٢ ص ٥٣١ .

(٤) انظر المغنى جـ ٢ ص ٥٣١ واملاء ما من به الرحمن جـ ٢ ص ٢٣ .

(٥) آية ٩ من سورة القلم .

وجود أن المصدرية ، ولا يجئ هذا الوجه الا على قول من جعل لو مصدريه بمعنى أن .(١)

ومن العطف على التوهم اعراب الفعل المضارع المنصوب بعد فاء السببية أو واو المعية فى جواب الطلب أو النفى أو الواقع بعد أو التى بمعنى الا أو الى على قول البصريين لانهم قالوا بأنه منصوب بأن مضمرة والمصدر المؤول من أن والفعل اعرابه أنه معطوف على مصدر غير موجود بل متوهم ، ومتصيد من الجملة التى قبلها . وذهب الكوفيين أن المضارع منصوب بالخلاف (تقدم بيانه) وكذلك الفعل الواقع بعد الواو والفاء أو ثم المسبوقة باسم خالص من تأويل الفعل .(٢)

وليس الغرض فى هذا المقام دراسة مواضع العطف على التوهم بل الغرض اثبات كون التوهم عاملا معنويا . فانك لو سألت نحويا من قول زهير السابق (ولا سابق شيئا) ما الذى جر لفظ سابق ؟ يكون جوابه التوهم لا غير الا فى مواضع مسموعة معينة وهذا ليس منها . وهكذا يبدو كون التوهم عاملا من عوامل الاعراب المعنوية مثل الابتداء . والتوهم باب واسع يكاد يشيع فى مسائل اللغة والنحو . فكثير من الكلمات ما يحذف منها حرف توهما .(٣)

العامل التاسع من العوامل المعنوية التبعية وهى من عوامل التوابع الثلاثة : النحت ، والتوكيد ، وعطف البيان عند الخليل ، والاخفش والجرمى وعزاه السيوطى فى الجمع لسيبويه . واختلفوا فى المراد بالتبعية ، فقيل : المراد بالتبعية من حيث المعنى . أى اتحاد معنى الكلام سواء اتفق الاعراب أم اختلف وقيل : المراد الاتحاد من حيث الاعراب ولو اختلفت جهته ، وقيل اتحاد الاعراب بشرط اتحاد الجهة فى كونها عمدة أو فضلة أو مسند ومسندا اليه .

(١) البحر المحيط جـ ٨ ص ٣٠٩ ، والمغنى جـ ٢ ص ٥٣١ .

(٢) انظر المغنى جـ ٢ ص ٥٣١ - ٥٣٣ .

(٣) انظر الباب الرابع من التأويل النحوى فى القرآن الكريم جـ ٢ ص ١١٦٧ وما بعدها .

وذهب الجمهور أن العامل فى هذه الثلاثة هو نفس العامل فى متبوعه وهو ظاهر مذهب سيبويه كما عزاه الرضي اليه .

وذهب بعض النحاة الى أن العامل مقدر من جنس الاول .[1]

وأما البدل فالجمهور ومنهم الاخفش والرمانى والفارسى وأكثر المتأخرين على أن العامل فيه محذوف مماثل للعامل فى البدل منه فهو على نية تكرار العامل واستدلوا بالقياس والسماع . أما السماع فنحو قوله تعالى : (لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم)[2] . وغير ذلك من الآية والاشعار .

وأما القياس فكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا . وقد أجاب الرضى عن الدليل السماعى بأن الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور . والعامل وهو لجعلنا غير مكرر ومن الدليل القياسى بأن استقلال الثانى وكونه مقصودا يؤذنان بأن العامل هو الاول لا مقدر آخر لان المتبوع اذن كالساقط فكأن العامل لم يعمل فى الأول ولم يباشر بل عمل فى الثانى .

وذهب سيبويه والمبرد والسيرافى والزمخشرى وابن الحاجب واختاره ابن مالك وابن خروف أن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه اذ المتبوع فى حكم الطرح فكأن العامل الاول باشر الثانى .

وذهب ابن عصفور الى أن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه لكن على أنه نائب عن آخر محذوف لا على استقلاله بذلك فهو عامل فى المبدل منه استقلالا وفى البدل على سبيل النيابة .

وقال : لما حذفت العرب عامل البدل عوضت منه العامل فى المبدل منه فتولى من العمل ما كان يتولاه ذلك المحذوف .[3]

(١) انظر الرضى جـ ١ ص ٣٩٩ والهمع جـ ٢ ص ١١٥ ومنهج الاخفش الاوسط ص ٢١٤ .

(٢) آية ٣٣ من سورة الزخرف .

(٣) انظر الرضى جـ ١ ص ٣٠٠ والهمع جـ ٢ ص ١١٥ .

وفى عطف النسق ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : أن العامل فى المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وهو مذهب الاكثرين ومنهم سيبويه .

المذهب الثانى : أن العامل فى الثانى مقدر من جنس الاول بعد الحرف وهو مذهب أبى على فى الايضاح وابن جنى فى سر الصناعة وذلك كقولك يا زيد وعمرو ، وقال الرضى هذا لا دليل فيه لان علة البناء فى الثانى وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البناء كما كان فى يا زيد والحارث ، يعنى اللام لان اللام لا يجامع حرف النداء المقتضى البناء فلما ارتفع المانع صار حرف النداء باشر التابع لا أن يقدر له حرف آخر .

ومن أدلتهم أيضا قولهم : قيام زيد وعمرو لان الحرف الواحد لا يقوم بمحلين .

والجواب من هذا أن القيام هنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للقليل والكثير بلفظ واحد ، والمراد هنا قيامان بقرينة قولك : وعمرو وكذلك لا حجة فى قام زيد وعمرو اذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد الكلام فى جاءنى غلام زيد وعمرو وهو متحد ، ولكان معنى قولهم : " كل شاة ومستخلتها بدرهم " كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم . والمراد هما معا بدرهم ، وأيضا لم يجز يا زيد والحارث ولم يجز ما زيد قائما ولا عمرو قاعدا وليس زيدا ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقدير ما وليس بعد لا ولم يجز أيضا زيد ضربت عمرا وأخاه اذ يبقى خبر المبتدأ بلا ضمير مع كونه جملة .

المذهب الثالث : أن العامل فى المعطوف حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو من حق العامل وثمرة الخلاف فى هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فى الثانى غير الأول وامتناع الوقف عند من قال العامل فيهما هو الاول [1] ويظهر أن الامر

(٢) شرح الرضى جـ ١ ص ٢٩٩ - ٣٠٠ والاشمونى مع الصبان جـ ٣ ص ٥٨ والتصريح ٢ / ١

كذلك على القول بأن العامل التبعية .[1]

والصحيح عندى أن العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع الا البدل فهو على نية تكرار العامل ، والا النعت السببىّ لان العامل فى تابعه لا يصلح أن يكون عاملا فيه لانك اذا قلت : مررت برجل عجوز أبيه .فالعجوز ليس من نعت الرجل الا أنه لما كان من نعت الام خفضته على التبعية ولا عامل فى النعت السببى سوى التبعية وذهب بعض النحاة الى أن العامل فى النعت السببىّ المجاورة والقرب وهو رأى صاحب كتاب الجمل[2] المنسوب الى الخليل

والحق أن العامل التبعية لانك اذا قلت مررت برجل عجوز أمه لا يمكن ادخال الباء على العجوز لانك ما مررت بالعجوز وانما مررت بالرجل فقط فلم يبق الا التبعية .

العامل العاشر من العوامل المعنوية الاسناد : أى النسبة عند هشام بن معاوية الضرير[3] وعند ابن جنى فى رافع الفاعل ، قالا ارتفع الفاعل بالاسناد وهو أن يكون الفعل مسند اليه ونسب الرضى هذا القول الى خلف الاحمر .[4]

وقد يوجه قائل هذا القول : بأن العامل ما يتقوم به المعنى المقتضى للاعراب ، وهو هنا الفاعلية وهى تتقوم بالاسناد ، فليكن العامل فى الفاعل عملا بهذه الطريقة .

والجواب عن هذا بأنا لا نسلم أن مجرد الاسناد تتقوم به الفاعلية وانما

(١) حاشية الصبان جـ ٣ ص ٥٨ .

(٢) هو عبد القاهر الجرجانى انظر الجمل ١٧٢

(٣) هو أبو عبدالله النحوى الكوفى أحد أعيان أصحاب الكسائى له مقالة فى النحو ، تعزى اليه صنف المختصر فى النحو والحدود والقياس . توفى سنة ٢٠٩ هـ انظر البغية ص ٤٠٩ .

(٤) انظر الرضى جـ ١ ص ٧١ وخلف الاحمر (١٩٤) هو أبو الحسن علىّ ابن المبارك ، كان من الجند الواقفين على باب الرشيد وأصله من الكوفة ومن تلاميذ الكسائى فأصبح نحويا بارعا انظر البغية ص ٣٣٤ .

تتقوم به مع الفعل المسند أو شبهه فله مدخل فى التقوم ولا استقلال له بـه .

فان قلت يلزم حينئذ أن لا يكون الفعل أوشبهه عاملا ضرورة أن الفاعلية لا تتقوم به وحده اذ لا بدمن أن ينضم الى ذلك اعتبار الاسناد .

الجواب أن الاسناد يعتبر شرطا للفعل أو شبهه فى تقوم الفاعلية به فلا يضاف العمل الى الاسناد الذى هو شرط ، وانما يضاف الى الفعل أو شبهه الذى هو مشروط ولا يقال : يمكن أن يعارض بمثله فيقال : الاسناد تتقوم به الفاعلية بشرط وجود فعل أو شبهه فيضاف العمل الى الاسناد الذى هوشروط لاننا نقول : الفرق ظاهر وذلك أن الاسناد أمر معنوى اعتبارى فلا يصار اليه لضعفه الا عند تعذر جعل اللفظ عاملا بما استقر فى هذا الفن وقد أمكن جعله عاملا بالطريقة التى ذكرناه ، فوجب المصير اليه دون الآخر[1]

ونقل عن الكسائى أن العامل فى الفاعل معنوى وهو التلبس بالفعل[2] ولا فرق بين ما قاله هشام والكسائى - والاسناد والتلبس شئ واحد لا فرق بين العبارتين وكلتاهما تفيد معنى واحد وهذا يمثل رأيا كوفيا بصفة عامة .

ونقل السيوطى عن بعض النحاة كون العامل فى الفاعل هو شبهه بالمبتدأ من حيث أنه يخبر عنه بفعله كما يخبر عن المبتدأ بالخبر ، وقيل بأن الرافع معنى الفاعلية ، أى احداثه الفعل وهو قول جماعة من الكوفيين[3] ، وأجابوا عن نحو : تحركت الشجرة وأهلكنا الدهر ، ومرض زيد بأنه لما صدر عن الشجر ما يشبه حركة المتحرك بالارادة وجعل الدهر قائما مقام المهلك وتعاطى زيد أسباب المرض فجعلوه كأنهم فاعلون .

ومن النحاة من يقول : ان النسبة بين المبتدأ والخبر تعمل فى الجار والمجرور والظرف وهى الاسناد وذلك اذا خلت الجملة من عامل ظاهر فمثلا

(١) الدماميني حياته وآثاره ص ١٦٧ - ١٦٨ .

(٢) انظر الاشمونى جـ ٢ ص ٤٣ والهمع جـ ١ ص ١٥٩ .

(٣) انظر الهمع جـ ١ ص ١٥٩ .

اذا قلت : السماء ملجأحين تضيق الأرض ، ليس في الجملة الاسمية منه ما يعمل في الظرف (حين) لان المبتدأ اسم ذات والخبر اسم مكان وهما لا يعملان عمل الافعال ولذلك يتعلق (حين) بالنسبة بين المبتدأ والخبر وهي الاسناد فكأن التقدير يثبت اللجوء الى السماء حين تضيق الأرض .(١)

والصحيح أن الاسناد لا يصلح أن يكون عاملا ، لأن الاسناد هو الاضافة في المعنى ، والفعل مثلا مسند الى الفاعل والمفعول ، فلو كان الاسناد يوجب الرفع لوجب رفع المفعول أيضا ، ولا يعدل الى جعل العامل معنويا الا اذا تعذر العامل اللفظي الصالح ، وهو هنا موجود والرافع هو الفعل أو ما في معناه من المشتقات ، والعامل المعنوى مختلف فيه واللفظي مجمع عليه والمصير الى المجمع عليه أولى من المصير الى المختلف فيه .

العامل الحادى عشر : من العوامل المعنوية الحلول محل الاسم في رافع الفعل المضارع عند البصريين فقد تقدمت دراسة جانب من هذا في مبحث التجرد العامل الثاني من العوامل المعنوية .

العامل الثاني عشر : عائدا لذكر أو رجوع الضمير الى الاسم ، قال به الكوفيون ، اذا قلت زيد عندك فالمبتدأ يرتفع بعائد يعود اليه من الظرف ، وفي نحو زيد مررت به ، وفي زيد قام (٢) ، وزيد أبوه قائم .

ويروى أنه اجتمع أبو عمر الجرمي ، وأبو زكريا يحى بن زياد الفراء ، فقال الفراء للجرمي : أخبرني عن قولهم :زيد منطلق لم رفعوا زيدا فقال له الجرمي : بالابتداء فقال له الفراء : وما معنى الابتداء ؟ فقال : تعريته من العوامل ،وقال الفراء : فأظهره ،فقال الجرمي : هذا معنى لا يظهر ،قال له الفراء ، فمثله قال له الجرمي لا يتمثل . قال الفراء : ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثل فقال له الجرمي :أخبرني عن قولهم : " زيد ضربته لم رفعت " زيدا " ؟ فقال

(١) اعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٢٧٦ .
(٢) انظر الأشباه والنظائر جـ ٣ ص ٥٨ .

بالهاء على زيد ، قال الجرمي : الهاء اسم ، فكيف يرفع الاسم ؟ ، فقال الفراء نحن لا نبالي من هذا ، فأنا نجعل كل واحد من المبتدأ والخبر عاملا في صاحبه في نحو زيد منطلق ، فقال له الجرمي : يجوز أن يكون كذلك في نحو زيد منطلق ، لأن كل واحد من الاسمين مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر وأما الهاء في ضربته ففي محل النصب ، فكيف ترفع الاسم ؟ فقال له الفراء : لم نرفعه به وانما رفعناه بالعائد ، فقال له الجرمي : وما العائد ؟ فقال : له الفراء معنى فقال له الجرمي : أظهره ، فقال : لا يظهر ، قال : مثله قال لا يتمثل ، قال له الجرمي : لقد وقعت فيما فررت منه .[1]

العامل الثالث عشر : الاهمال فقد أثبته الاعلم ، وجعل منه قوله تعالى : "يقال له ابراهيم"[2] ، فارتفاع ابراهيم عنده بالاهمال من العوامل لأنه لم يتقدمه عامل يؤثر في لفظه ، فبقي مهملا والمهمل اذا ضم الى غيره ارتفع نحو : واحد واثنان وسائر الناس أنكر ذلك ، وخرجوا الآية على غيره ، فمنهم من خرجها على أنه مفعول صريح ليقال من حكاية لفظ المفرد وكأنه قال : يطلق عليه هذا اللفظ ، ومن قال : انه منادى حذف منه حرف النداء ، أي : يا ابراهيم ومنهم من قال : خبر مبتدأ محذوف ، أي يقال أنت ابراهيم ، فعلى هذا يكون من حكاية الجمل ، وقد تقدم في مبحث التجرد أن يرى الاعلم أن المضارع مرفوع باهمال وأثبت ابن مضور الرفع على العطف بدون عامل في المعطوف عليه ، حيث قال يرفع الاسم اذا كان لمجرد عدد وكان معطوفا على غيره أو معطوفا عليه غيره ولم يدخل عليه عامل لا في اللفظ ولا في التقدير نحو واحد واثنان وثلاثة وأربعة فان عرى من عاطف كان مرفوعا ، نحو واحد واثنان ثلاثة ، أربعة وكأن التركيب الذي حدث فيه بالعطف قائم مقام العامل في حدوث هذه الضمة والصحيح عند سيبويه أن هذه ليست حركة اعراب لكونها لا من عامل .[3]

(١) نزهة الالباء ص ١٤٥ .
(٢) آية ٦٠ من سورة الأنبياء .
(٣) همع الهوامع جـ ١ ص ١٦٥ .

وهناك عامل آخر معنوى ، قال به بعض المغاربة ، وهو تمام الكلام وتمام الاسم ، قالوا : ان التمييز اذا كان تمييز نسبة ينصب من تمام الكلام ، واذا كان تمييزا مفردا ، فمن تمام الاسم [1] ، وقالوا أيضا بتمام الكلام فى ناصب غير فى الاستثناء وفى الاسم الواقع بعد الا . [2]

وقال الكسائى فى ناصب المفعول به ، الخروج من وصف الفعل [3] .

وذهب ثعلب والزجاج الى رافع المضارع هو مشابهته الاسم - كما تقدم بيان ذلك - وجعل الزجاج العامل فى المبتدأ ما فى نفس المتكلم من ارادة الاخبار عنه لأن الاسم لما كان لابد له من حدث يحدث به صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ .

وبقى شئ مهم ، وهو أن هناك ثلاثة أشياء عدّها قوم من العوامل المعنوية وهى :

الفاعلية ، والمفعولية ، والاضافة ، قال ابن الانبارى ، ذهب خلف الأحمر من الكوفيين الى أن العامل فى المفعول به ، معنى الفاعلية ، والعامل فى الفاعل معنى الفاعلية ، وقال الأخفش : الجر فى المضاف اليه بالاضافة لا بالمضاف [4] والصحيح هذه الأمور من مقتضى الاعراب لا من عوامل الاعراب - كما تقدم بيان ذلك - فى الفرق بين العوامل والمقتضى .

قال فى لباب الاعراب : (المقتضى هو توارد المعانى المختلفة على الكلمة بسبب التركيب ، مع العامل ، فانها تستدعى ما ينتصب ، دليلا على ثبوتها والحروف بمعزل عنها ، وكذا الأفعال لدلالة صيغتها على معانيها ، وانما محل المعانى المقتضية للاعراب هو الاسم وأصول تلك المعانى بحكم الاستقراء ثلاثة ؛

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور جـ ٢ ص ٢٨٢ والمساعد جـ ٢ ص ٥٧ .

(٢) انظر همع الهوامع جـ ١ ص ٢٣١ .

(٣) الحدائق النحوية ص ٢٠٥ .

(٤) الانصاف جـ ١ ص ٧٣ ، والهمع جـ ٢ ص ٤٦ .

الفاعليه : وهى المقتضية للرفع ، والمفعولية وهى المقتضية للنصب ، والاضافة : وهى المقتضية للجر . ومن هذا النوع المضارعة لأنها اقتضت اعراب المضارع (١) .

هذا وان العوامل المعنوية ليست محل اتفاق بين العلماء بقدر ما اتفقوا على بعض العوامل اللفظية ، ومع أن العوامل المعنوية مختلف فيها حتى الابتداء والتجرد المشهورين فى علم النحو ، لقد أهمل النحويون دراسة العوامل المعنوية سوى التجرد والابتداء ، وتكاد كتبهم تخلو من الحديث عنها ، الا فى بعض الاماكن المتفرقة ، مكتفين فيها بنتف منها تدل على أنهم لم يستقصوا دراستها .

والمسألة فى حد ذاتها لا تقل عما كان مشهورا لديهم من العاملين التجرد والابتداء ، وهما محل خلاف ، كما أن العوامل الباقية محل خلاف ، والنحو الكوفى مملوء بالعوامل المعنوية ، وكذلك يوجد فى آراء البصريين من العوامل المعنوية ما يستحق الدراسة والتفات النظر ، .

ولذلك اعتنيت بجمع ما تفرق فى بطون الكتب ، وربما يكون الحق والصواب فى رأى الفرد اذا درس رأيه على نطاق واسع هذا وان الدراسة السابقة فى هذا الفصل لتلك العوامل المعنوية على مستوى الفرد والجماعة . قد أوضحت جانبا هاما وأشارت الى حقيقة علمية ، ما طرقوا بابها قط ، فيما يبدو لى على هذا المنوال ، وانه لجانب يستحق بذل الجهد أكثر من هذا ، وانى لا أدعى أننى حققت هذا الجانب المهم بشكل نهائى ، ولكن بذلت غاية ما أقدر .

واللـه الموفق الهادى الى سواء السبيل ،،،

(١) لباب الاعراب للاسفراييني ص ٤٩٥ .

الفصل الخامس : في عوامل الاعراب ، والعلل النحوية

العلة في اللغة : اسم لما يتغير الشئ بحصوله ، أخذا من العلة التي هي المرض ، لأن تأثيرها في الحكم كتأثير العلة في ذات المريض ، والتعليل لغة جعل الشئ مشغولا ، وفي الصحاح : علّله به : لهّاه به ، كما تعلل الصبي بشئ من الطعام [1] .

والعلة في اصطلاح النحو هي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم ، أي : هي الأمر الذي يذكر النّحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التغيير والصياغة .

حصر الزجاجي في الايضاح العلل ، في ثلاثة أضرب :

علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية (نظرية) .

أما التعليمية : فهي التي يتوصل بها الى تعلّم كلام العرب في ذلك قولنا ان زيدا قائم ، ان قيل : بم نصبتم زيدا ؟ قلنا : بانّ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر ، وكذلك قام زيد ، ان قيل لم رفعتم زيدا ؟ قلنا : لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه ، فهذا ما أشبهه من نوع التعليم وبه ضبط لكلام العرب .

أما العلة القياسية : فأن يقال لمن قال : نصبت زيدا بأن في قوله : إن زيدا قائم : لم وجب أن تنصب إن الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي الى المفعول ، فحملت عليه ، فاعملت اعماله لما ضارعته ، فالمنصوب بها شبه بالمفعول لفظا ، والمرفوع بها شبه بالفاعل لفظا ، فهي تشبه من الافعال ما قدم مفعوله على فاعله ، نحو ضرب أخاك محمد وما أشبه ذلك .

وأما العلة الجدلية : (النظرية) ، فكل ما يعتل به في باب إن بعد هذا مثل أن يقال : فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الافعال ؟ وبأيّ الأفعال شبهتموها ؟ أبالماضية أم المستقبلة ، أم الحادثة في الحال ، أم المتراخية

(١) انظر الصحاح ، مادة علل .

أم المنقضية بلا مهلة ؟ ، وحيث شبهتموها بالأفعال لأىّ شىء عدلتم بها الى ما تقدم مفعوله على فاعله ؟ وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله؟ فكل شىء اعتل به المسئول جوابا عن هذه السؤالات فهو داخل فى الجدل والنظر.(١)

وقد نقل السيوطى فى الاقتراح عن الدينورى فى ثمار الصناعة أصنافا أخرى كثيرة من اعتلالات النحاة تبلغ أربعة وعشرين نوعا (٢)

هذا وقد سئل الخليل بن أحمد عن العلل التى يحتل بها فى النحو فقيل له : من العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : ان العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها وقام فى عقولها علله ، وان لم ينقل ذلك عنها واعتللت أنا بما عندى انه علة لما عللته منه ، فان أكن أصبت العلة فهو الذى التمست ، وان لم تكن هناك علة له فمثلى فى ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، وقد صمت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق ، أوبالبراهين الواضحة ، والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل فى الدار على شىء منها ، قال : انما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون البانى للدار فعل ذلك للعلة التى ذكر هذا الذى دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة الا أن ذلك فيما ذكره الرجل محتمل أن يكون علة لذلك فان سنح لغيرى علة لما عللته من النحو فهو اليّق مما ذكرته بالمعلول ، فليأت بها (٣).

والعلة فى القياس النحوى : مستنبطة لا موجبة اذ لو كانت كذلك لما كان هناك وجه لتعدد العلل فى الحكم النحوى الواحد .

قال ابن جنى : أكثر العلل عندنا على الايجاب بها كنصب الفضلة أو ما

(١) الايضاح ص ٦٤ - ٦٥ .

(٢) انظر الاقتراح ص ١١٥ .

(٣) الايضاح ص ٦٥ - ٦٦ .

شابه فى اللفظ الفضلة ، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل وجر المضاف اليه ، وغير ذلك فعلل هذه الداعية اليها موجبة لها غير مقتصر بها على تجويزها وعلى هذا مفاد كلام العرب .

وضرب آخر : يسمى علة وانّما هو فى الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب . قال السيوطى : بعد نقل هذا الكلام (فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب وان ما كان موجبا يسمى علة ، وما كان مجوزا يسمى سببا) .(١)

وفى هامش الخصائص قال ابن علان فى شرح الاقتراح : ما كان موجبا للحكم يسمى علة لأن ذلك شأنها ، أنه يجب معلولها عند وجودها ان لم يوجد مانع وما كان مجوزا يسمى سببا ، لأن المسبب قد يتخلف عن السبب ، لفقد سبب عند تعدد الأسباب ، أو لوجود مانع ، لأن السبب قد يعارضه مانع الوجوب كوجود الراحلة فانه من أسباب جواز الحج لا وجوبه .

ولم يكن أهل الاحتجاج من العرب يعرفون هذه العلة النحوية ، أو يحكونها فى كلامهم ، فقد كانوا ينطقون اللغة على سجيتهم ، واذا أحسوا بعللها فان ذلك يكون فى فطرهم فحسب .

قال أبو عمرو بن العلاء المتوفى سنة (١٥٤هـ) سمعت رجلا من اليمن يقول : لخوب جاءته كتابى فاحقرها ، فقلت : أتقول : جاءته كتابى ؟ فقال : نعم ألست صحيفة) .(٢)

قال سيبويه : سمعنا بعضهم يدعو على غنم رجل فقال : للهم ضبعا وذئبا وهذا يدل على تأملهم مواقع الكلام واعطائهم اياه فى كل موضع حقه وحصته من الاعراب على بصيرة ، ثم أخذ النحاة البصريون والكوفيون يلتمسون ما يتصورونه عللا لأحكامهم النحوية ، ويجتهدون فى وضع ما يغلب على ظنهم من هذه العلل .(٣)

(١) الخصائص جـ ١ ص ١٦٤ ، والاقتراح ص ١١٦ - ١١٧ .

(٢) الخصائص جـ ١ ص ٢٤٩ .

(٣) الخصائص جـ ١ ص ٢٥٠ .

وقد دافع ابن جنى عن العلل النحوية فى كتابه الخصائص بينما هاجم ابن حزم وابن سنان الخفاجى ، وقد تبعهما ابن مضاء القرطبى فى انكار العلل النحوية - كما تقدم البيان فى الفصل الثانى من الباب الأول - ، ومما يلفت النظر هنا أن ابن مضاء لم يعمم هجومه الشديد على كل الوان العلل الثوانى والثوالث ، بل قصره على ما رآه منها قائما على الظن مبنيا على الحدس والتخمين يمكن الاستغناء عنه ، لكونه غير مفيد ، فذهب الى أن العلل التعليمية هى المقبولة ، لأنها التى يتوصل بها المتكلم الى تعلم كلام العرب .

والصحيح أن ما بعد العلة الأولى من العلل ، وهى التى يسميها النحاة بالعلل الثوانى والثوالث ، شرح وتفسير وتتميم للعلة الأولى ، وليست علة للعلة ، واذ العلة لا تكون معلولة [1] .

تلك هى طبيعة العلل النحوية واليك علل العوامل لعلها :

علة عمل الأفعال

والأصل فى العمل أن يكون للفعل ، لأن العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره ، والفعل أشد افتقارا لأنه حدث يقتضى صاحبا ومحلا وزمانا وعلة ، فيكون افتقاره من جهة الأحداث والتحقق [2] ، وايصال الفائدة الى الفاعل أو ما يقوم مقامه .

والدليل على أن أصل العمل للأفعال أن كل فعل لابد له من فاعل الا ما استعمل زائدا ، نحو : كان ،أو فى معنى الحوف نحو : تلما ،أو تركب مع غيره نحو : حبذا ، وما عمل من الاسماء فلشبهه بالفعل [3] . كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ، وحتى الحروف اذا شابهت الفعل من وجوه عملت مثل ان وأخواتها عند البصريين ، وهذا مما يدل على قوة الافعال فى العمل ، وهكذا يبدو علة عمل الأفعال ممثلة فى الافتقار والقوة

(١) انظر الخصائص جـ ١ ص ١٧٣-١٧٤ والرد على النحاة ص ١٢٧ ومابعدها .

(٢) حاشية العليمى على الفاكهى جـ ١ ص ٣٦ - ٣٧ .

(٣) همع الهوامع جـ ١ ص ١٢٣ .

والأفعال قوية فى العمل عند البصريين والكوفيين ، ومن مظاهر قوتها أنها تعمل متأخرة ومتقدمة ، وتعمل محذوفة ، كما تعمل ظاهرة ، ولكن قوتها لم تبلغ عند الكوفيين مرتبتها عند البصريين ، وأجازوا خلو الفعل من الفاعل خلوا تاما ، وذلك فى باب التنازع نحو : قعد وكتب خالد ، فخالد فاعل للفعلين جميعا ، كما أجازوا تقدم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته وخلو فعله من الضمير.(١)

والفعل عند كثير من الكوفيين يتجرد عن العمل فى الفاعل ، فمثلا العامل فى الفاعل عند الكسائى ليس هو لفظ الفعل ، وانما العامل كونه داخلا فى الوصف ، أى كونه ملتبسا بالفعل (٢) ، وذهب هشام الى أن الرافع للفاعل الاسناد ، وخلف الأحمر الى أن الرافع هو الفاعلية على ما تقدم بيانه ، وكذلك أنهم عزلوا أسماء الأفعال مما تضمن معنى الفعل ، لأنها عندهم أفعال حقيقية ، فعملها لفعليتها لا للشبه ، وكذلك أسماء الفاعلين لأنها أفعال عندهم ، حيث سموا اسم الفاعل بالفعل الدائم .(٣)

هذا والأفعال وان كانت قوية لكن ليست قوتها على مستوى واحد فى القوة فالفعل المتصرف أقوى من الجامد ، ويظهر هذا فى تقديم المعمول عليه .

والأفعال عملها قياسى ما عدا الأفعال الناقصة منها ، فهى ترفع الفاعل وتنصب المفعولات والحال والتمييز ، ولكنها ليست فى العمل سواء فمنها ما لا يقوى على نصب المفعول به ، ومنها ما يتعدى وينصب مفعولا أو مفعولين أو ثلاثة .

وأما الأفعال الناقصة فيقتصر عملها على رفع الاسم الذى كان مبتدأ ونصب الخبر بعده ، ثم هى عاجزة بعد ذلك على نصب اسم أو رفعه ، فهى مثلا لا تعمل فى حال أو مفعول مطلق أو مفعول لأجله ، أو ماشابه ذلك من الفضلات

(١) همع الهوامع جـ ١ ص ١٥٩ . وجه ص ١٠٩

(٢) المرجع نفسه جـ ١ ص ١٥٩ .

(٣) مدرسة الكوفة ومنهجها ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

ولا تعمل فى شبه الجملة ، لأنها لا تدل على الحدث على الصحيح كما تقدم بيان ذلك فى مكانه .

علة عمل الأسماء

قد تقدم بيان أنواع الاسماء العاملة ، وهى الجامدة والمشتقة ، فاليك بيان علة عملها :

١- علة عمل المضاف مع كونه جامدا ، ولم تكن فيه رائحة الفعل ، لأنه لوحظ فيه معنى الحرف لنيابته مناب الحرف ، فعمله بالواسطة ، والحروف المقدرة بين المضاف والمضاف اليه هى اللام ، أو من أو فى . على حسب المعنى هذا اذا كان المضاف جامدا ، وان كان مشتقا بأن كانت الاضافة لفظية فعمله من طريق المشابهة للفعل أو لما فيه من رائحة الفعل (١) ، هذا اذا انظرنا الى أصل العمل لأنه محول من النصب والا ففيه اشكال ، لأنه لا حرف هنا مقدر ولا يصح ملاحظة معنى الحرف فيه ولعله عمل الجر لمشابهته المضاف بالاضافة المعنوية فى تجرده عن التنوين والنون .

٢- علة عمل المبتدأ علل النحاة عمل المبتدأ فقالوا : الطلب لأن أصل العمل للطلب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما به له طلبا لازما كما أن فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة من النحاة وان كان الفعل لا يعمل فى الفعل (٢) .

٣- علة عمل المصدر : عللوا عمل المصدر بأنه لمناسبة الاشتقاق بينه وبين الفعل أى : التناسب بينهما فى اللفظ والمعنى لكون معناه جزء من معنى الفعل وهو الذى يقتضى الفاعل والمفعول مقلا الا أن الفعل اعتبر فيه النسبة الى الفاعل وضعا ، والمصدر اعتبر فيه الحدث فقط من غير نظر الى الفاعل فقد طرأ عليه ما يزيل اقتضاءه العقلى، فلذلك صار الفعل أصلا فى العمل والمصدر

(١) انظر الأصول لابن السراج جـ ١ ص ٥٣ .

(٢) تصريح على التوضيح جـ ١ ص ١٥٨ - ١٥٩ .

فرعا له ، والواضع نظر فى المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به الحدث فلم يطلب باعتبار نظره فاعلا ولا مفعولا وانما يكون طلبه له باعتبار العقل والوضع أزال حكم العقل، وعلامة كونه بمعنى الفعل صحة تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى .(١)

٤ـ علة عمل اسم المصدر علل وا عمل اسم المصدر بدلالته على الحدث الذى يقتضى المحصول ، ولو كانت الدلالة بالواسطة ، ولأنه سارى المصدر فى المعنى والشياع وقبول (أل) والاضافة والوقوع موقع الفعل .

٥ـ علة عمل أسماء الأفعال ، قالوا : لأنها نابت منابه ودلت عليه ولما فيه من رائحة الفعل فحملت على الفعل فى الفعل .(٢)

٦ـ علة عمل أسماء الشرط لتضمنها معنى إن الشرطية وحملت فى شيئين لافادتها ربط الثانى بالأول ، فكأنهما شئ واحد .(٣)

٧ـ علة عمل الذات المبهمة لشبهها باسم الفاعل لأنها طالبة له فى المعنى فنحو: عشرين درهما شبيه بضاربين زيدا ، ورطل زيتا شبيه بضارب عمرا فى الاسمية والطلب المعنوى ووجود ما به التمام وهو التنوين فى الثانى والنون فى الأول ، قال الصيمرى : (واعلم أن عشرين وما أشبهها انما تنصب المميز على التشبيه بالمفعول به ، لأن عشرين قد جعل بمنزلة ضاربين فى أنه تحذف نونه وتضاف كما تحذف نون ضاربين وتضاف فى قولك ضاربو زيد ، واذا أثبت النون نصب ، فتقول : ضاربون زيدا فشبهت عشرون وما أشبهها من الأعداد الى تسعة وتسعين بضاربين وما أشبهه .(٤)

(١) انظر ملا جامى على الكافية ص ٣٠٩ مع حاشية طبعة التركية .

(٢) انظر القوانين لابن أبى الزريع جـ ١ ص ٣٤٨ .

(٣) انظر الخضرى جـ ٢ ص ١٢٠ .

(٤) التذكرة للصيمرى جـ ١ ص ٣١٧ .

٨- علة عمل اسم الفاعل لمشابهته للمضارع فى الزنـــة والتذكير والتأنيث ودلالته على المصدر واحتماله أحد الزمانين ودخول لام الابتداء عليه[١] ، وذلـــك لأن العمل أصل فى الأفعال ، فرع فى الأسماء ، والحروف ، فما وجد من الأسماء والحروف عاملا فينبغى أن يسأل عن الموجب لعمله واسم الفاعل من جنس الأسماء عند البصريين ، فينبغى أن ينظر ما الموجب لعمله ، ومـــا ذكرنا هو الصـــواب فى علة عمل اسم الفاعل ، ولكن هناك خلاف بـــــين النحويـــين .

فمنهم من ذهب الى أن السبب فى عمله شبهه بالفعل فى جريانه عليه فـــى حركاته وسكناته وعدد حروفه لأن ضاربا على وزن يضرف فى حركاته وسكناتـــه وعدد حروفه والى هذا ذهب المـــبرد[٢] .

ومنهـم من ذهب الى أن سبب ذلك أنه فى معنى الفعل ، ولذا يعمـــل اذ كان بمعنى الحال والاستقبال أو بمعنى المضى ، وهو مذهب الكسائى .

ومنهم من ذهب الى أن سبب ذلك أنه فى معنى فعل قد أشبه الأسمـــاء فعلى هذا لا يعمل اسم الفاعل اذا كان بمعنى المضى ، وهذا المذهب والذى قبله يرجعان فى حقيقتهما الى مذهب واحد وهو ما ذهب اليـــه سيبويه من كونه فى معنى فعل قد أشبه الأسماء[٣] .

هذه العلل كلها عند البصريين ، وأما الكوفيون فيذهبون الى أن عمـــل اسم الفاعل من طريق الأصالة لأنه فعل عندهم ويسمونه بالفعل الدائـــم

٩- علة عمل الأمثلة المبالغة ، السر فى عملها الحمل على أصلها وهو اسم الفاعل

(١) انظر الفاكهى على القطـــر جـ ٢ ص ١٩٧ .

(٢) المقتضـــب جـ ٢ ص ١١٩ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفـــور جـ ١ ص ٥٥٠ ، والكتاب جـ ١ ص ٨٢ ، ٨٧ .

لافادتها ما يفيده مكررا ولأنها محولة عنه لوقوعها موقع اسم الفاعل ، قال الرضى : (العلة فى عملها مع فوات المشابهة اللفظية للمضارع لما فيه من المبالغة فى المعنى فقامت مقام المشابهة)[1] .

١٠- علة عمل اسم المفعول . السر فى عمله كونه بمعنى فعله ، وقال المبرد فى المقتضب : " ان اسم المفعول جار على الفعل المضارع الذى بمعناه (يُفْعَل)[2] . فعلى هذا علة عمل اسم المفعول جريانه على حركات وسكنات فعله فحمل عليه فى العمل .

١١- علة عمل الصفة المشبهة الحمل على اسم الفاعل بحق الشبه فى الا وجه المذكورة السابقة ، وكان الأصل أن لا تعمل لمباينتها الفعل بدلالته على الثبوت ولكونه مأخوذة من القاصر هذا فى عملها بحق الشبه وهو النصب على طريق المفعول به ، لا الرفع ، ولا النصب على وجه آخر ، وذلك لما فيه من معنى الفعل ، وكذا اسم التفضيل عمله لما فيه من رائحة الفعل .

علة عمل الحروف

وللحروف طريقان فى العمل : اما أن يكون عملها من طريق الأصالة بمعنى أنها غير محمولة على الفعل للمشابهة ، واما أن يعمل بالحمل على الفعل هذا أساس تحليل عمل الحروف ، والحروف يعمل فى الاسم والفعل ، فيرفع الاسم وينصبه ويجره ، ويجزم الفعل وينصبه ، واذا عمل حملا على الفعل كان نصيبه من العمل بقدر ما فيه من مشابهة الفعل لفظا ومعنى .

١- علة عمل حروف الجر فى الأسماء جريا على ما هو الأصل لأنها مختصة بالأسماء ومن حق الحرف المختص أن يعمل فيما اختص به العمل الخاص بهذا النوع ، والجر هو الخاص بالأسماء ، لذا كان الأولى أن لا يسأل عن علة الجر لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن سببه .

(١) شرح الرضى جـ ٢ ص ٢٠٢ .

(٢) المقتضب جـ ١ ص ١١٩ .

٢- علة عمل ان وأخواتها : والعلة في عمل ان وأخواتها مشابهة هذه الأحرف للفعل في المعنى واللفظ ، وذلك من خمسة أوجه ، وقد تقدمت تلك الأوجه الخمسة في القاعدة السادسة عشر من القواعد الأصولية للعوامل . ص ١١٧

وعملت ان الرفع والنصب مع أن الأصل في الحرف أن لا يعمل رفعا ولا نصبا لأن الرفع والنصب انما هو من عمل الأفعال ، لأن عملها لشبه الفعل .

وعملت لا النافية للجنس من طريق مشابهتها إنّ في التأكيد ، فحملت عليها وشبهها لانّ من ثلاثة أوجه .

* ١- أن كلا منهما يختص بالدخول على الجملة الاسمية .
* ٢- أن كلا منهما لتأكيد النفي ، وانّ لتأكيد النفي والاثبات .
* ٣- أن لكل منهما صدر الكلام ، فلا يقعان حشوا . (١)

٣- علة عمل الحروف العاملة عمل ليس : السر في عملها الرفع للاسم والنّصب للخبر ، حملها على ليس لمشابهتها لها في نفي الحال والجمود والدخول على الجملة الاسمية على أن من العرب من يهملهن على الأصل وهم بنو تميم . (٢)

٤- علة عمل نواصب المضارع : العلة في عمل الحروف الناصبة للمضارع أن أنّ المصدرية عملت حملا لها على أنّ المشددة ، وحملت لن على لا النافية للجنس لأنها بمعناها ، وحملت اذن على أن المصدرية لشبهها بها في كونها مختومة بالنون الساكنة ، ولدخولها على المستقبل . (٣)

٥- علة عمل الحروف الجوازم للمضارع : السر في عمل الجوازم جريا على ما هو القاعدة من أن المختص يعمل عمل ما اختص به ، وهو الحق الواجب والجوازم تختص بالدخول على الأفعال ، وحق المختص أن يعمل عمل ما اختص لتظهر قوة الاختصاص .

(١) انظر شرح الفاكهي على القطر جـ ١ ص ٤٤ .
(٢) راجع الضرب الثالث من الحروف العاملة .
(٣) انظر الاشباه والنظائر جـ ١ ص ٢٤٠ .

علة عمل العوامل المعنوية

١- علة عمل الابتداء : والسر في عمل الابتداء الذى هو التعرية عن العوامل اللفظية في الاسم لأن العوامل ، انما هى علامات للعمل لا أنها تعمل شيئا فى الحقيقة والعلامات تكون بوجود شئ ، وبعدمه ، والدليل على هذا : أننا لو أردنا أن نميز بين ثوبين أبيضين متساويين ، فعلّمنا أحدهما بعلامة ، وتركنا الآخر بغير علامة لكان ترك العلامة علامة لذلك الثوب ، وان كانت العلامة فى أحدهما دون الآخر ، وله نظائر كثيرة فى اللغة العربية .(١)

ولعل هذا الحكم يقال فى علة عمل العوامل المعنوية كلها .

٢- علة عمل التجرد : وعلة عمل التجرد هى نفس العلة التى ذكرناها فى الابتداء ولدوران الحكم مع التجرد ، وجودا وعدما ، والدوران مسلك من مسالك العلة لأن الأمر الذى يدور معه الحكم وجودا وعدما علة لذلك(٢) الحكم الدائر .

٣- علة عمل الخلاف : عند الكوفيين : قال الكوفيون : الظرف اذا وقع خبرا للمبتدأ والخبر عين المبتدأ فى المعنى ، والظرف ليس عين المبتدأ فلما كان مخالفا له نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما ، وفى المفعول معه لما كان الفعل المتقدم غالبا لازما ولا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء ولم يحسن تكرير الفعل كما يحسن مع قولك : جاء زيد وعمرو ، فبهذا فقد خالف الثانى الأول فانتصب على الخلاف ، والخلاف عامل عندنا ، وكذلك الفعل المضارع بعد الواو أنه منصوب على الخلاف ، أو الصرف ، لأن الثانى مخالف للأول ومصروف عنه ، فصارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصبا له ، وكذلك الفعل المضارع بعد الفاء السببية الواقعة جوابا للنفى أو الطلب مخالف لما قبله ، لأن ما قبل الفاء اما أمر أو نهى أو استفهام أو نفى أو غير ذلك من

(١) انظر التذكرة للصيمرى جـ١ ص ٩٩ وشرح المفصل جـ ١ ص ٨٤ والانصاف جـ ١ ص ٤٦ .

(٢) انظر الصبان مع الأشمونى جـ ٣ ص ٧٧ .

الأشياء الثمانية ، والجواب لم يكن شيئا من ذلك بمعنى لم يكن أمرا ولا نهيا ولا شيئا من أنواع الطلب والنفي ، فلذا كان الجواب مخالفا لما قبله ، واذا كان مخالفا لما قبله وجب أن يكون منصوبا على الخلاف ، والخلاف ماثل عندنا من هذه الحيثية . (١)

هذا ولم يكن لدى الكوفيين فيما وصلنا من أقوالهم مزيد بيان من العلة أكثر من هذا ، حسبما اطلعت عليه . . . والله أعلم .

٤ - علة عمل الطلب : القائلون بأن الطلب هو العامل قالوا لتضمنه معنى الشرط أو لنيابته من الشرط - وقد تقدم بيان ذلك في محله - هذا ما توصلت اليه من بيان العلل في العوامل المعنوية ، ولم أرتض التعرض لبيان العلة في العوامل المعنوية الباقية ، فقد بحثت وبعد بحث طويل لم أجد الا ما ذكرت .

(١) انظر الانصاف : المسألة ٢٩ - ٣٠ - ٧٥ - ٧٦ .

البـــاب الثانـــــــى

التقديم والتأخير بين العوامـــل والمعمـــولات وفيـــــه :

* التمهيـــد في مفهـــوم التقديـــم والتأخـــير .
* الفصـل الأول : في أنواع التقديم والتأخير وأسبابه وفائدته وأغراضه .
* الفصل الثاني : في بيان العوامل التي يجب تقديمها على المعمولات والتي يجب تأخيرها ، والتي يجوز فيها التقديـــم والتأخـــــير .

التمهيد : في مفهوم التقديم والتأخير

اللغة العربية لها خصائص كثيرة ومزايا عديدة تتميز بها ، ومن أهم تلك المزايا : التقديم والتأخير . ومن سنن العرب تقديم الكلام ، وهو في المعنى مؤخر وتأخيره وهو في المعنى مقدم ، كما قال ابن فارس في الصاحبي[1] والتقديم جعل الشئ مقدما أو ذكره مقدما ابتداء ، والتأخير جعل الشئ مؤخرا أو ذكره مؤخرا ابتداء ، فلا يقتضي أحدهما سبق الآخر .

واذا كانت احدى الكلمتين تابعة للأخرى من جهة المعنى فالتناسب الطبيعي يقتضي أن تذكر الكلمة التابعة عقب الكلمة المتبوعة أو المعمولة له لأن ترتيب الألفاظ يكون على حسب ترتيب المعاني في الذهن ومعلوم أن الألفاظ قوالب المعاني ، فيجب أن يكون ترتيبها الوضعي حسب ترتيبها الطبيعي ومن البين أن رتبة العامل التقديم لأنه محكوم عليه ، ورتبة المعمول التأخير اذ هو المحكوم به ، ومن ثم قرروا في أصولهم : أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول . . . وهكذا كل المتبوع قبل رتبة التابع ، فمن يجيز تقديم كلمة تابعة على متبوعها فانما تقبل دعواه متى كانت مصحوبة بدليل ، فالكوفيون مثلا أجازوا تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، والكسائي والمبرد سوغا تقديم التمييز على عامله ، والفراء والأخفش ذهبا الى صحة تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور ، وابن برهان[2] وابن كيسان : أجازا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، وما أجاز هؤلاء التقديم في هذه المسائل مع أنه مخالف للقياس الا مستندين الى شواهد رأوها كافية في تقرير ما ذهبوا اليه .

هذا والتقديم والتأخير له أهميته ، يقول عبد القاهر عن التقديم والتأخير :

(١)

(٢) وهو عبد الواحد بن علي بن عمر بن اسحاق بن ابراهيم بن برهان (بفتح الباء) أبو القاسم الاسدي العكبري النحوي ، صاحب العربية واللغة والتاريخ ، وكان أول أمره منجما ، فصار نحويا ، وكان حنبليا ، فصار حنفيا وكان في اخلاقه شراسة على من يقرأ عليه وكان زاهدا ، مات في جمادى الآخرة سنة ٤٥٦ هـ .

(انه باب كثير الفوائد جم المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية ، ولا يزال يفتر لك عن بديعة ، ويفضى بك الى لطيفة ، ولا تزال ترى شعرا يروقك سمعه ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شئ وحول اللفظ من مكان الى مكان) (١) .

وذلك لأنه قد يعرض لبعض الكلم من المزايا والاعتبارات ما يدعو الى تقديمها وان كان من حقها التأخير ، فيكون من الحسن تغيير هذا الأصل واتباع هذا النظام ليكون المقدم مشيرا الى الغرض الذى يؤدى اليه ، ومترجما عما يريده .

والتقديم والتأخير من أهم ما يلجأ اليه النحاة فى تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب ، وتهدف هذه الدعوى الى تمكين القواعد النحوية المقننة للترتيب بتخريج ما يختلف معها تخريجا ينفى عنها التناقض ، ويبعد عن نصوصها الاضطراب ، وهى كثيرة كثرة هائلة فى جزئيات البحث النحوى وكتاب سيبويه مطلوء بذكر هذه الظاهرة .

وليس التقديم والتأخير فى حقيقة الأمر الا انعكاسا لما يمليه المعنى ويقتضيه السياق ، فالتقديم والتأخير تصرف فى اللفظ وفقا لترتيب المعانى فى النفس وطبقا لرعاية القواعد العامة ، والضوابط المحددة فى كل تركيب ، فلا يتقدم لفظ على آخر الا لغرض مقصود من تقديمه ، ولا يتأخر لفظ عن آخر الا لمعنى قد أريد منه .

والحق أن التقديم والتأخير من مباحث علم النحو أكثر من أن يكون من مباحث علم البلاغة ، لأن عبد القاهر يقول : (واعلم أن ليس النظم الا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضية علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التى نهجت ، فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التى رسمت لك فلا تخل بشئ منها . .) (٢)

(١) دلائل الاعجاز ص ١٤١ .

(٢) المرجع السابق ص ١٢٢ .

الفصل الأول

في أنواع التقديم والتأخير ، وأسبابه ، وفائدته

جعل عبد القاهر التقديم على وجهين :

الأول : تقديم على نية التأخير ، وهو ما يبقى المتقدم على حكمه الذى كان له قبل التقديم من الاعراب ، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ والمفعول إذا قدمته على الفاعل ، نحو : منطلق زيد وضرب عمرا زيد ، فعمرو ومنطلق لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا خبر المبتدأ ، ومرفوعا وذلك مفعولا منصوبا .

والثانى : تقديم لا على نية التأخير ، وهو ما ينقل فيه المتقدم من حكم الى حكم ، ومن اعراب الى اعراب ، وذلك كل اسمين يحتمل كل واحد منهما مبتدأ والآخر خبرا له ، فتقدم تارة هذا على ذلك ، وأخرى ذلك على هذا ، نحو: زيد المنطلق ، والمنطلق زيد .(١)

والقسم الأول : معنوى ، وهو تقديم على نية التأخير ، وبعبارة أخرى تقديم ما حقه التأخير على ما حقه التقديم ، وذلك كتقديم الخبر على المبتدأ ، والمفعول على الفعل ، ونحو ذلك مما يبقى له اسمه ورسمه الذى كان قبل التقديم .

والقسم الثانى : لفظى ، وهو تقديم لا على نية التأخير ، وبعبارة أخرى تقديم ما حقه التقديم على ما حقه التأخير ، وذكره مقدما عليه ، وذلك بأن تعمد الى الاسم ، فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدأ ، نحو : زيد قائم وتؤخره أخرى ، فتجعله فاعلا نحو : قام زيد مما يبقى له اسمه ورسمه قبل التقديم .

والمراد بالتقديم هنا ايراده ابتداء أول النطق ، وقد يقال كيف يطلق التقديم على المسند اليه لأن التقديم والتأخير للمزال عن مكانه لا للقارّ فى مكانه .

(١) دلائل الاعجاز ص ١٤٢ .

والجواب[1] أن فى لفظ التقديم هنا تجوزا والمراد أن لا يحول عن مرتبته بأن ينطق به أولا لا أنه قدم بعد التأخير كالمفعول مثلا ، بالنسبة للفعل والفاعل (وقد تقدم فى أول التمهيد بيان معنى التقديم والتأخير) .

وسمى الضرب الأول معنويا لوجود معنى التقديم فيه ، أعنى النقل من مكان الى مكان آخر دون الثانى ، فان فيه التقديم فى اللفظ دون المعنى ، ويبدو أن عبد القاهر تابع فى هذا التقسيم سيبويه ، كما يظهر ذلك من خلال كلامه حيث قال فى أغراض التقديم : (واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا يجرى مجرى الأصل غير العناية والاهتمام ، قال صاحب الكتاب - يعنى سيبويه - وهو يذكر الفاعل والمفعول كأنهم يقدمون الذى بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعنى وان كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم ، ولم يذكر فى ذلك مثالا .[2]

هكذا نجد سيبويه شق هذا الطريق ، وعبارة سيبويه فى تقديم المفعول كما يلى :

(وان قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى فى الأول وذلك قولك ضرب زيدا عبد الله لأنك انّما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما ، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وان كان مؤخرا فى اللفظ فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما وهو عربى جيد ، كأنهم انّما يقدمون الذى بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وان كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم .[3] ويقول : اذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيدا ضربته الا أن عبد القاهر زاد المسألة توضيحا وتفصيلا ، وقد قسم الزركشى التقديم والتأخير مع مزيد من التفصيل أكثر من عبد القاهر ، وجعل أنواعه ثلاثة :

النوع الأول : ما قدم والمعنى عليه ، ومقتضياته كثيرة ، منها السبق بالزمان

(١) انظر حاشية الدسوقى على شرح السعد ومواهب الفتاح جـ١ ص٣٨٩ من شروح التلخيص .
(٢) دلائل الاعجاز ص ١٤٢ .
(٣) الكتاب جـ ١ ص ٣٤ .

والايجاد والذات نحو: (مثنى وثلاث ورباع) وتقدم بالعلة والسببية كتقديم العزيز على الحكيم ، وبالرتبة كتقديم السميع على العليم ، والغفور على الرحيم وبالتعظيم الى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة والمقتضيات الجمة التى ذكرها فى البرهان .

والنوع الثانى : تقديم على نية التأخير .

والنوع الثالث : ما تكافأ فيه التقديم والتأخير.(١)

وقد أخذ ابن القيم هذه الأنواع فلخصها وبينها أحسن بيان فجعل التقديم والتأخير على أربعة أقسام :

الأول : ما يفيد زيادة فى المعنى مع تحسين فى اللفظ ، وذلك هو الغاية القصوى ، واليه المرجع كقوله تعالى : (اياك نعبد واياك نستعين ، فان المقصود بتقديم المحمول على العامل تعظيم الله سبحانه وتعالى ، والاهتمام بذكره مع افادة اختصاص العبادة والاستعانة بالله تعالى ، ليصير الكلام حسنا متناسقا ، ولو قال نعبدك ونستعينك لم يكن الكلام متناسبا ، وقد ذكر الزمخشرى رحمه الله فى تفسيره أن التقديم فى هذا الموضع قصد به الاختصاص وليس للاختصاص فقط لأنه يفيد الى جانب الاختصاص مراعاة نظم الكلام السجعى الذى هو على حرف النون .(٢)

وكذلك قوله تعالى : (وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة)(٣) فان تقديم الجار والمجرور مع افادته الاختصاص وأن نظرها لا يكون الا الى الله تعالى يفيد فى جودة انتظام الكلام وتناسق السجع ، وكذلك قوله تعالى :" والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق " .(٤)

(١) انظر البرهان جـ ٣ ص ٢٣٨ وما بعدها ونقله السيوطى فى الاتقان عن شمس الدين بن الصائغ الذى ألف فى هذا النوع جـ ٢ ص ١٤ وما بعدها .

(٢) انظر الكشاف جـ ١ ص ٦١ - ٦٢ .

(٣) آية ٢٢ - ٢٣ من سورة القيامة .

(٤) آية ٢٩ - ٣٠ من سورة القيامة .

الثانى : ما يفيد زيادة فى المعنى فقط وهو اعتبار دلالة الالفاظ على المعانى ولو عكس لتغير المعنى فمن ذلك تقديم المفعول فى قوله تعالى : (قل أفغير الله تأمرونى أعبد أيها الجاهلون ! !)[1] وقوله تعالى : (بل الله فاعبد وكن من الشاكرين)[2] ، فتقديم المفعول على العامل فى هذا لتخصيصه بالعبادة وأنه ينبغى ألا يكون لغيره ولو أخر ما أفاد ذلك ، واذا تقدم وجب اختصاص العبادة به دون غيره ، أما اذا أخر جاز ايقاع الفعل على أى مفعول شاء فانّه لو قيل ضربت زيدا لم يشعر ذلك باختصاص زيد بالضرب لأنك اذا قدمت كنت بالخيار فى ايقاعه على أىّ مفعول شئت بأن تقول ضربت خالدا أو بكرا أو غيرهما ، واذا قلت زيدا ضربت كان تخصيصا له بالضرب دون غيره وهذا التقديم فيه أبلغ ومنه تقديم الخبر على المبتدأ كقولك زيد قائم وقائم زيد فقولك قائم زيد أثبت له القيام دون غيره من الصفات ، وقولك زيد قائم أنت بالخيار فى اثبات القيام له أو نفيه عنه ، بأن تقول ضارب أو جالس ، أو غير ذلك ، ومثل ذلك قوله تعالى : (وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله شيئا)[3] ، ولو قال وظنوا أن حصونهم من الله مانعتهم لما أشعر بزيادة وثوقهم بمنعها اياهم ، وكذلك قوله تعالى : (أراغب أنت عن آلهتى يا ابراهيم)[4] ، ولو قال : أأنت راغب عنها ما أفاد زيادة الانكار على ابراهيم بالرغبة عنها .

وهكذا يجرى الحكم فى تقديم الظرف والجار والمجرور فى قوله تعالى: " ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم "[5] فان تقديم الجار والمجرور دل على أن ايابهم اليه ليس الى غيره ، بخلاف مالو أخر ، اذ يحتمل ايقاع الظرف والجار والمجرور على غيره وهكذا كل ما قدم فيه الجار والمجرور .

(١) آية ٦٤ من سورة الزمر .
(٢) آية ٦٦ من سورة الزمر .
(٣) آية ٢ من سورة الحشر .
(٤) آية ٤٦ من سورة مريم .
(٥) آية ٢٥ - ٢٦ من سورة الغاشية .

والثالث : ما تكافأ فيه التقديم والتأخير ، وليس لهذا الضرب شئ من الملاحة وذلك مثل الحال فانه يقدم نحو : جاء راكبا زيد ، ويؤخر : نحو جاء زيد راكبا ، وكذا المستثنى نحو: ما قام الا زيد أحد ، وما قام أحد الا زيدا .

والرابع : مالا يلزم تقديمه زيادة فى المعنى ويكون الأحسن تأخيره وهو أن يقدم ما الاولى به التأخير لأن المعنى يختل بذلك ويضطرب ويكون معاظلة معنوية (تعقيدا معنويا) وهذا يختص بدرجة التقديم فى الذكر لاختصاصه بما يوجب ذلك ولو أخر لما تغير المعنى ، بينما اذا قدم كان ذلك معاظلة معنوية ، وذلك كتقديم الصفة على الموصوف ، أو ما يتعلق بها ، والصلة على الموصول ، أو ما يتعلق بهما .(١)

قال ابن جنى فى الخصائص : (التقديم والتأخير على ضربين :

أحدهما : مايقبله القياس ، والآخر ما يسهله الاضطرار .

فالأول : كتقديم المفعول على الفاعل تارة وعلى الفعل الناصب أخرى كضرب زيدا عمرو ، وزيدا ضرب عمرو ، وكذلك الظرف نحو: قام عندك زيد وعندك قام زيد ، وسار يوم الجمعة جعفر ، وكذلك الحال ، وجاء ضاحكا زيد وضاحكا جاء زيد ، وكذلك الاستثناء نحو: ما قام الا زيدا أحد .(٢)

أسباب التقديم والتأخير وفائدته

قد بحث سيبويه عن أسباب التقديم والتأخير وأغراضه ، فقد علل له فى كثير من المواضع من كتابه ، فيقول مثلا فى تقديم المفعول :

(وان قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى فى الأول ، وذلك قولك ضرب زيدا عبد الله ، لأنك أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما ، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وان كان مؤخرا فى اللفظ فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما وهو عربى جيد كثير كأنهم انما يقدمون الذى بيانه أهم لهم

(١) انظر الفوائد المشوقة الى علوم القرآن ص ٨٢ وما بعدها .

(٢) الخصائص جـ ٢ ص ٣٨٢ .

وهم ببيانه - أعنى وان كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم)[1] ، ويعنى بذلك أن تكون الحاجة الى ذكره أشد والى العلم به أهم . وقال فى باب ما يكون الاسم مبنيا على الفعل قدم أو أخر وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم (فاذا بنيت الاسم عليه قلت ضربت زيدا ، وهو الحد لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم ، كما كان الحدّ ضرب زيد عمرا ، حيث كان زيد أول ماتشغل به الفعل وكذلك اذا كان يعمل فيه .

واذا قدمت الاسم فهو عربى جيد كما كان ذلك (يعنى تأخيره) عربيا جيدا وذلك قولك زيدا ضربت والاهتمام والعناية هنا فى التقديم والتأخير سواء مثله فى ضرب زيد عمرا وضرب عمرا زيد .[2]

ويقول فى تقديم الظرف وتأخيره الا أنك اذا أردت الالغاء ، فكلما أخرت الذى تلغيه كان أحسن واذا أردت أن يكون مستقرا[3] تكتفى به ، فكلما قدمته كان أحسن لأنه اذا كان عاملا فى شئ قدمته كما تقدم ، أظن وأحسب ، واذا ألغيت أخرته كما تؤخرهما لأنهما ليسا يعملان شيئا .

والتقديم والتأخير فيما يكون ظرفا أو يكون اسما فى العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك فى باب الفاعل والمفعول وجميع ما ذكرت لك فى التقديم والتأخير والالغاء والاستقرار عربى جيد كثير .[4]

ويقول أيضا فى موضع آخر : اعلم أن التقديم والتأخير والعناية والاهتمام هنا (يعنى باب انّ) مثله فى باب كان .[5]

وهذا الذى ذكره سيبويه من الاهتمام والعناية هو ملاك أسباب التقديم والتأخير .

(١) الكتاب جـ ١ ص ٣٤ .

(٢) الكتاب جـ ١ ص ٨٠ - ٨١ .

(٣) يسمى سيبويه الظرف الواقع خبرا مستقرا لأنه يقدر استقر وان لم يكن خبرا اسماه لغوا .

(٤) الكتاب جـ ١ ص ٥٦ .

(٥) الكتاب جـ ٢ ص ١٤٣ .

قال ابن يعيش في شرح المفصل عند قول الزمخشري : الله أحمد (وانتصاب اسم الله هنا بوقوع الحمد عليه ، وانما قدم على العامل فيه لضرب من العناية والاهتمام بالمحمود سبحانه وتعالى والعرب تقدم ما هم ببيانه ، أعني نحو: قوله تعالى (اياك نعبد واياك نستعين) ، وأصل الكلام نعبدك ونستعينك فقدم المفعول لضرب من العناية بالمعبود سبحانه ولو أتى به على أصله وقال أحمد الله ،لجاز الا أنّه يكون خبر ساذجا لا تخصيص ولا دلالة على العناية به.(١)

وقال البلاغيون : انه لا يكفي في نكتة التقديم والتأخير مجرد ذكر الاهتمام والعناية لان الاهمية بنفسها حكم يفتقر الى علة توجبها ، اذ الأهمية في الشئ هي الاعتناء به والاعتناء لابد له من سبب ، فلذلك لوقيل : هذا أهم من ذاك كان هذا القائل بصدد أن يقال له : لماذا كان أهم ؟ ومن أيّ وجه كانوا به أعنى ؟(٢) ، وليس معنى تقديم المعمول على العامل للاهتمام أن العامل ليس مهما في حد ذاته ، وكذلك العامل اذا قدم لا يعني أن المعمول ليس مهما ، ان العامل مهم ولا يستغني عنه ، واذا ذكرت متأخرا من المعمول فقد خرجت به عن وضعه الأصلي ، والسبب الاهتمام بالمعمول أكثر من العامل وان كان مهما في حد ذاته .

هذا وقد فصل البلاغيون أوجه الأهمية باعتبارات مختلفة ، منها :

أن يكون أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه لكونه محكوما عليه ولابد من وجوده قبل وجود المحكوم به ، ولكن هذا مشروط بأن لا توجد هناك نكتة أخرى تقتضي تأخيره في اعتبار المتكلم ، نحو: محمد رسول الله ،فقدم المبتدأ لأنه الأصل وانّما شرطوا ذلك ، لأن الاصالة نكتة ضعيفة لا تنهض سببا مرجحا للتقديم مع وجود المقتضي للتأخير كما في الفاعل مثلا فان الأصل فيه التقديم لأنه الذات المحكوم عليها غير أن الاصالة عارضها نكتة أخرى تقتضي تأخيره وهي

(١) شرح المفصل جـ ١ ص ٤ .

(٢) انظر دلائل الاعجاز ص ٤٤ وشروح التلخيص جـ ١ ص ٣٩١ .

أن الفصل عامل فى الفاعل الرفع ومرتبة العامل التقديم على المحمول فرجح جانبه عليه .[1]

ومنها : أن يتمكن الخبر فى ذهن السامع اذا كان فى المبتدأ ما يوجب الدهشة والاستغراب مما يجعل النفس فى لهفة وشوق الى سماع المتأخر كقول أبى الصلا :

والذى حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد

ونحو: (مشهومان لا يشبعان : طالب العلم ، وطالب الدنيا) .[2]

ومنها : تعجيل المنفعة باظهار تعظيمه أو تحقيره اذا كان اللفظ مشعرا بما يدل عليهما ، تقول فى الأول : أبوالفضل عندنا ، وفى الثانى : أبوالجهل غادرنا .

ومنها : أن يقصد تعجيل المسرة ان كان فى ذكر المسند اليه تفاؤل نحو: سعد فى دارك ، وفى عافية أنت ، أو يقصد تعجيل المساءة نحو: السفاك فى دارك .

ومنها : ايقاع المتكلم فى وهم السامع أنه لا يزول عن الخاطر لكونه مطلوبا أو أنه يستلذ به لكونه محبوبا ، واما اظهار تعظيمه أو تحقيره[3] الى غير ذلك من الأشياء الكثيرة التى جعلوها تفصيلا للأهمية والامتناء اللذين أشار اليهما سيبويه : كالتبرك والتعظيم والتشريف .

قال ابن يعقوب فى مواهب الفتاح : (فان قلت: أهمية الذكر التى جعلوها

(١) انظر حاشية الدسوقى جـ ١ ص ٣٩١ من شروح التلخيص .

(٢) هذا من حديث رواه الطبرانى فى الكبير عن ابن مسعود به مرفوعا ورواه البيهقى فى المدخل من حديثه وزاد ولا يستويان ، أما صاحب الدنيا فيتمادى فى الطغيان ، وأما صاحب العلم فيزداد فى رضا الرحمن انظر تمييز الخبيث من الطيب ص ١٧٨ - ١٧٩ .

(٣) انظر شروح التلخيص جـ ١ ص ٣٩١ ، وما بعدها (مبحث المسند اليه والمسند كذلك والبرهان للزركشى جـ ٣ ص ٢٣٣ وما بعدها .

سببا للتقديم ، وجعلوا الاوجه المذكورة تفصيلا لها اما أن يراد بها كون الشئ سابقا أهم وأولى عند المتكلم ، واما أن يراد بها كون ذكر الشئ مطلقا أهم وأولى من غير تقييد بالأسبقية ، فان أريد الأول كان المعنى أن كون الشئ أولى بالتقديم من أسباب تقديمه ، وهذا أمر جملى ، معلوم اذ كل أحد يعلم أن سبب التقديم كون الشئ أحق بالتقديم ، وانّما المفيد ذكر السبب الخاص وعلى هذا يكون ذكر الأهمية من التطويل بلا طائل ، وأكثر عباراتهم على ذكرها وان أريد الثانى كان المعنى أن كون الشئ أهم فى التركيب من أسباب تقديمه ويرد عليه أن جزأى الافادة لا يتحقق أهمية أحدهما على الآخر فى الافادة والتركيب وأيضا معنى كون تلك الأسباب تفصيلا للأهمية كونها أسبابا لها على ما يفيده كلام عبد القاهر بقوله : " لابد أن يبين لكون الشئ أهم سببا به كان أهم ، وهم به أعنى ، ولا معنى لكون الأسباب المذكورة أسبابا للأهمية الذكرية جميعا فان التخصيص مثلا سبب للتقديم لا للأهمية .

قلت : يصح أن يراد المعنى الأول ويكون ذكر الأهمية كذكر القانون الجامع الجملى المسوق لتفصيله ليكون التفصيل أوقع فى النفس ، فلذكر الأهمية فائدة ويصح أن يراد الثانى ولا يلزم من استواء الجزأين فى الافادة والحاجة فى التركيب استواؤها فى خواص وزوائد أخرى بها يكون أحدهما أهم من الآخر وكون التخصيص مثلا سببا للتقديم فلا ينافى كونه سببا للأهمية ، لأن الأهمية أعم وسبب الأخص سبب للأعم ولصحة الوجهين تجد كلامهم تارة فى بيان مطلق الأهمية (١) التقديمية كذكر التقديم يفيد التخصيص .

ومن أسباب التقديم التنبيه من أول الامر على أنه خبر عن المبتدأ لا نعت له وذلك اذا كان المبتدأ نكرة وكان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا .

ومنها كون المتقدم عاملا فى المتأخر جريا على الأصل .

(١) جـ ٢ ص ١١٠ من شروح التلخيص .

ومنها أن يكون مما يلزم الصدارة فى الكلام كالشرط والاستفهام .

ومنها أن يكون فى عدم التقديم والتأخير اخلال ببيان المعنى المراد نحو لله دره فارسا ، فلو أخر لم يفد التعجب وكان مخلا بالمعنى التعجبى .

ومنها أن يكون الأول أعرف من الثانى وذلك فى الأخبار والصفات ، كقولك : زيد قائم ، فينبغى أن يبتدأ بزيد لتطلع النفس بذكر ما يعرف الى الأخبار عنه بما لا يعرف ، فتقع الفائدة حينئذ على حقها وفى مرتبتها ، وذلك كقولك : زيد قائم ، فهذا أصل الكلام فى كل خبر الا الافعال ، نحو: قال زيد ، فانه خصّ بالتقديم لقوة تعلقه بالمخبر عنه اذ كان لا يخلو منه .

ومن أسباب التقديم التخصيص والقصر ومن طرق القصر تقديم ما حقه التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ ما لم يكن المبتدأ نكرة وقدم عليه الخبر ، وكتقديم المعمول على العامل فى بعض المواضع ، وقد صرح البلاغيون بأن التقديم يفيد الحصر بمفهوم الكلام ونحواه ، بمعنى أن صاحب الذوق السليم اذا تأمل فى الكلام الذى فيه التقديم المذكور فهم الحصر وان لم يعرف أن التقديم فى اصطلاح البلغاء يفيد الحصر كقولك : مصرى أنا ، وعربى أنا ، يدل بمفهومه ذوقا على حصر المتكلم فى المصرية والعربية .

وكاد علماء البلاغة يجمعون على أن تقديم المعمول على العامل يفيد الحصر (١) سواء كان مفعولا أو ظرفا أو مجرورا ، ولهذا قيل فى : (اياك نعبد واياك نستعين) معناه نخصك بالعبادة والاستعانة ، قال ابن الحاجب فى شرح المفصل : الاختصاص الذى يتوهمه كثير من الناس من تقديم المعمول وَهْمٌ ، لا دليل عليه والتمسك فيه بمثل قوله تعالى : (بل الله فاعبد) ضعيف لأنه قد جاء نحو:

(١) واعلم أن المشهور فى علم المعانى أن الاختصاص والحصر مترادفان واختار تقى الدين السبكى التفرقة بينهما وأن الحصر نفى غير المذكور واثبات المذكور والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصه من غير تعرض لنفى وغيره انظر الاتقان جـ ٢ ص ٥٢ .

(فاعبد الله) .[1]

وأقوى ما ردّ به الاختصاص في تقديم المعمول على العامل ، قوله تعالى : (كلا هدينا ونوحا هدينا من قبل)[2] لانه لا تخصيص هنا في تقديم المعمول على العامل ، ويمكن الاجابة عنه بأن افادة الاختصاص أمر أغلبي ، وقد يخرج الشيء عن الاختصاص ، وقد أنكر أبو حيان هذه القضية تبعا لابن الحاجب واعترض على الزمخشري في أول الجزء الأول من البحر المحيط ، عند تقدير متعلق البسملة ، وعند قوله تعالى : (اياك نعبد واياك نستعين) .

وقد تقدم في أنواع التقديم بيان شيء من هذا ، من أنه يفيد الى جانب الاختصاص معنى آخر وليس اختصاصا فحسب ، فان وجد فذاك والا يفيد التقديم معنى آخر .

وفائدة التقديم والتأخير من ناحية المعنى هي الوصول الى المعنى المراد من تقديم ما يقدم ، فمثلا لو قلنا : محمداً أكرمت ، فالغرض من التقديم التخصيص والفائدة هي وقوع الاكرام عليه وعلى وجه انفرد به وغير ذلك مما يترتب على كل من أغراضه السابقة على أن بعضهم يجعل نفس الاغراض فوائد[3]

(١) انظر ج ١ ص ٤٧ .

(٢) آية ٨٤ من الأنعام .

(٣) واعلم أن الفائدة هي المصلحة المترتبة على الفعل من حيث كونها ثمرته ونتيجته كمن حفر بئرا لغرض الماء ووصل الى الذهب والفضة في أثنائه . والغرض ما لأجله الاقدام على الفعل ، والغرض والعلة متحدان ذاتا ومختلفان اعتبارا ، لأن المصلحة من حيث أنها مطلوبة للفاعل تسمى غرضا وعلة باعثة ، ومن حيث انها باعثة للفاعل على الفعل وصدر الفعل لأجلها تسمى علة غائيّة ، كما أن بين الفائدة والغاية كذلك ، لأن المصلحة الحاصلة من الشيء من حيث انها في طرف الفعل تسمى غاية ، ومن حيث انها ثمرته ونتيجته تسمى فائدة ، فالأربعة متحدات بالذات مختلفة

======

كما صرح بذلك الرضى .[1]

=== مختلفة بالاعتبار ، لكن الأخيران أعم من الغرض ، والعلة الغائيّة مطلقا لانفرادهما فيما لو حفر بئرا مريدا الماء فظهر له كنز ، فانه يقاله فائدة وغاية لا غرض وعلة غائية ، لأنه ليس مطلوبا من الفعل ولا باعثا عليه .

وقيل الفائدة أعم مطلقا من الغاية لانفرادها عنها فيما حفر مريد الماء البئر ووصل الى الذهب والفضة فى أثنائه ، ولم يقطع الحفر بل أتمه فانه يقال للكنز فائدة لا غاية .

حاشية النفحات على شرح الورقات ص ١٧٢ .

(١) انظر ج ١ ص ١٢٢ وج ٢ ص ١٩٣ .

(الفصل الثانى)

(العوامل التى يجب تقديمها والتى يجب تأخيرهـــا) والتى يجوز فيها الوجهان

العوامل التى يجب تقديمها على العمولات كثيرة منها ما يلي :

العامل الأول : المبتدأ وهو عامل في الخبر أو رافع للفاعل الذى ســـد مسد الخبـر .

والأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر لان المبتدأ محكوم عليه فلابد مـــن تقديمه ليتحقق ويجب التزام هذا الاصل لاسباب كثيرة .

السبب الأول : أن يوهم التقديم ابتدائية الخبر بأن يكونا معرفتين أو نكرتين متساويتين أو متقاربتين ولا قرينة تعين أحدهما بحيث يصلح أن يكون مبتدأ نحو: أخي شريكي، أستاذى رائدى في العلم ونحو: أفضل منك أفضل منى، هذا عند الجمهور وأجاز قوم منهم ابن السيد[1] في مثل: صديقي زيد كون زيـــد مبتدأ وكونه خبرا، ولم يبالوا بحصول اللبس نظرا الى حصول أصل المعـــنى لان الفائدة تحصل للمخاطب سواء قدم الخبر أم أخر عند هؤلاء ومنهم مـن منع التقدم مطلقا ولم يفصل بين ما دل عليه المعنى وغيره . (٢)

ومنهم من فرق بين المشتق والجامد فقال المشتق هو الخبر إن تقدم وهـــو رأى فخر الدين الرازى هذا ، والسر في وجوب تقديم المبتدأ في هذه المسئلة خوف اللبس، هذا وقد أثار النحاة والبلاغيون جدلا حول بعض الحالات التى يكون فيها المبتدأ والخبر متساويين في التعريف والتنكير او متقاربين فيهمـــا

(١) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد ولد في بطليوس واســـتوطن بلنسية ، موقور الكرامة لعلمه الجم فترامت سمعته الى ابن الحـــــاج صاحب قرطبة الذى استقدمه اليها ثم عاد الى بلنسية ومن مؤلفاته كتابا الخلل في اصلاح الواقع في الجمل ، والخلل في شرح أبيات الجمـل توفي ببلنسية سنة (٥٢١هـ) انظره نشأة النحو ص ١٩٥ والبقية ٢٨٨

(٢) انظره حاشية الصبان ١/ ٢٠٩ وهمع الهوامع ١/ ١٠٢

من غير ليس في المعنى ، ويدور الجدل حول معرفة الأحق منهما لأن يكون المبتدأ ، وإذا ظهر الحق فهل يجوز الاغضاء عن أحقيته بجعله خبرا وجعل الخبر مبتدأ ؟ واليك تفصيل هذه المسألة :

اختلف النحاة في المعرفتين والنكرتين أيهما يكون المبتدأ على أقوال منها ما يلي :

القول الأول : إذا كانا معرفتين يجب ابتدائية المقدم من الاسمين سواء تساوت رتبتهما في التعريف نحو الله ربنا فالاول علم بناء على أن لفظ الجلالة بمنزلة غيره من الاعلام ، والثاني مضاف الى الضمير فهو بمنزلة العلم ، أما على القول بأن لفظ الجلالة أعرف المعارف فلم يحصل تساو بينهما أم اختلفت الرتبة نحو زيد الفاضل أو الفاضل زيد ، وفي المثال الثاني الحامل على جعل الفاضل مبتدأ تقدمه لاكونه أعرف هذا هو المشهور .

القول الثاني : يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا سواء تساوت رتبتهما في التعريف أو لا ، وسواء كان أحدهما مشتقا أو لا ، وهذا مذهب أبي علي الفارسي وهو ظاهر كلام سيبويه في باب كان حيث قال : إذا كانا معرفتين فأنت بالخيار أيهما جعلته فاعلا رفعته ونصبت الآخر كما فعلت ذلك في ضرب وذلك قولك كان أخوك محمدا وكان زيد صاحبك وكان هذا زيدا . (١)

القول الثالث : إذا كان أحدهما مشتقا فالمشتق هو الخبر ، وان تقدم والاسم متمحض للابتداء لدلالته على الذات ومن شأنها أن يحكم عليها لا بها نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق وهو قول فخر الدين الرازي في كتابه : نهاية الايجاز محتجا بأن المبتدأ هو المسند اليه والخبر هو المسند والمشتق هو المنسوب لانه صفة .. وهي تدل على أمر نسبي وهو المعنى القائم بالذات والذات هو المنسوب اليها . يعني أن المناسب لان ينسب اليه هو الذات والمناسب لان ينسب هو الصفة لعدم استقلالها وعنده أن المبتدأ ليس مبتدأ لكونه منطوقا به أو لا بل لكونه مسندا اليه ، وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به

(١) انظر : المغني مع حاشية الدسوقي ٢/ ١٠١ والكتاب : ١/ ٤٩ - ٥٠

ثانيا بل لكونه مسندا وهذا تصرف عقلي ، ورد هذا القول صاحب التلخيص بأن الصفة تؤول بالذات مجردة والجامد بالصفة أى صاحب هذه الصفة قال الدسوقي : وهذا الرد جواب بالمنع فمحصله : لانسلم أن الوصف يلاحظ منه الامر النسبي دائما ولا نسلم أن الاسم يلاحظ منه بالذات دائما بل تارة يراعى منه الذات إذا تقدم ويراعى منه المفهوم إذا تأخر وكذا يقال في الصفة فمنطلق إذا قدم لم يرد مفهومه المشتمل على أمر نسبى أى ثبوت الانطلاق لشيء بل يراد منه ذاته أى ما صدق عليه وزيد إذا أخر وجعل خبرا لم يرد به الذات بل يراد به مفهوم مسمى بزيد وهو مشتمل على معنى نسبي وهو التسمية به فيكون الوصف مسندا للذات دون العكس ثم ان هذا التأويل ظاهر على مذهب الكوفيين فانهم ذهبوا الى أن الخبر لايكون الا مشتقا فان وقع جامدا وجب تأويله بمشتق وذهب البصريون الى جواز وقوع الخبر جامدا من غير تأويل ولا حاجة الى تأويل زيد مثلا اذا أخر بالمفهوم المسمى بزيد ويكفى تأويله بالذات المشخصة المسماة فمعنى قولك المنطلق زيد الذات التى تثبت لها الانطلاق هى الذات المشخصة المسماة بزيد . (١)

القول الرابع : وهو الذى حققه ابن هشام في المغنى أن المبتدأ ما كان أعرف إن تساويا علما وجهلا وكان أحدهما أعرف فهو المبتدأ ، تقدم أو تأخر نحو محمد الفاضل ، وان لم يكن أحدهما أعرف فالمقدم هو المبتدأ ، وان اختلفا في العلم والجهل فما كان معلوما أنه مقرر عند مخاطبه وهو بحسب زعمك كالطالب لان يحكم عليه بالآخر كأن يقول: من القائم فتجعل القائم مبتدأ ولو تأخر لانه طالب لمعرفة الذات فتقول: زيد القائم وهذا لاينافي أنه يعلم الطرفين لان الحكم على الشيء وبالشيء فرع عن تصوره .

فان استويا من حيث العلم والتعريف وجهل النسبة فالمقدم هو المبتدأ . (٢)

(١) مختصر السعد على التلخيص مع حاشية الدسوقي : ٢/ ١٠٢ — ١٠٣ ، والمغنى مع حاشية الدسوقي : ٢/ ١٠٢ .

(٢) حاشية الدسوقي على المغنى : ٢/ ١٠٢ ، وحاشية الامير : ٢/ ٨٧ .

قال بهاء الدين السبكي : المبتدا والخبر متى كانا مرفتين فالاول هو المبتدا والثاني هو الخبر هذا هو المشهور، وقيل: إن اختلفت رتبتهما في التعريف فأعرفهما المبتدا والا فالسابق ، وقيل أنت بالخيار أيهما شئت جعلته مبتدأ وهو قول أبي علي وظاهر قول سيبويه في باب كان وقيل المعلوم عند المخاطب مبتدأ والمجهول خبره، وقيل الاعم هو الخبر نحو محمد صديقي ومحمد أخوك . وقيل الاسم متعين للابتداء والوصف متعين للخبر قاله فخر الدين الرازي في نهاية الايجاز، وذكر رد صاحب التلخيص ثم قال ، وقد يقال : ان الدال على الوصفية انما هو منطلق وأما المنطلق فالالف واللام فيه موصول بمعنى الذي وهي في الجمود والدلالة على الذات كزيد ولذا يقع المنطلق وغيره من الموصولات موصوفا مباشرا للعوامل غير محتاج لجريانه على موصوف قبله . (١)

والصحيح أن المعول عليه في تقديم المبتدأ على الخبر ليس مجرد التساوي أو التقارب في درجة التعريف والتنكير وانما المعول عليه وحده هو وجود قرينة تدل على أن هذا محكوم عليه أي أنه المبتدأ وذلك هو المحكوم به أي الخبر على حسب المعنى بحيث يتميز كل من الآخر دون خلط أو اشتباه فمتى وجدت القرينة تمنع الخلط واللبس جاز تقديم أحدهما وتأخير الآخر على حسب الدواعي وان لم توجد قرينة وجب تأخير الخبر حتما منعا للالتباس من غير أن يكون للتساوي أو التقارب دخل في الحالتين .

السبب الثاني : أن يكون الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ نحو زيد يقوم إذ لو قدم لا وهم في هذه الحالة كون الخبر فعلا في الصورة وفاعلية المبتدأ فيفوت غرضان تفيدهما الجملة الاسمية الدوام وتقوية الحكم بتكرار الاسناد الا على رأي السيد الجرجاني من أن الجملة الاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام وعلى هذا يفوت غرض واحد وهو تقوية الحكم والمراد بابهام الفاعلية جعلها متهادرة الى الوهم أي الذهن لا مجرد الاحتمال . (٢)

(١) عروس الافراح : ٢/ ١٠٠ - ١٠٣ من شروح التلخيص .
(٢) انظر: حاشية الصبان مع الاشموني : ١/ ٢١٠

السبب الثالث : أن يقترن خبره بالفاء لان الفاء دخلت لشبهة بالجـــزاء والجزاء لايتقدم على الشرط فكذلك ما أشبهه نحو الذى يأتينى فله درهم

السبب الرابع : أن يقترن خبره بالا أو انما نحو وما محمد الا رسول وانما أنت نذير لانه لو قدم في هذه الحالة لا نعكس المعنى المقصود ولافاد التركيـــب بانحصار الخبر في المبتدأ والمقصود أن يكون الخبر محصورا فيه . (١)

ولا يتحقق هذا المعنى على الوجه المراد الا اذا قدم وأما قول كميت بن زيد :

فما رب هل الا بك النصر يرتجـــى عليهم وهل الا عليـــك المعـــول

فضرورة لانه قدم الخبر المقرون بالالفظا ، والاصل وهل المعول الا عليـــك وهل النصر الا بك ، ولا يصح أن يكون المعول مرفوعا على الفاعلية بالجـــار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام لان الا مانعة من ذلك . (٢)

السبب الخامس : أن يكون المبتدأ من لازم الصدر في جملته إما بنفسه مباشرة كاسماء الاستفهام، وأسماء الشرط وماالتعجبية، وكم الخبرية نحو أيّهم أفضـــل ومن يقم أقم معه ونحو ما أطيب خلقك وكم صديق عرفت فيه الذكاء وإما بغيـــره كالمضاف الى اسم الشرط أو الاستفهام نحو غلام أيّهما أفضل وغلام من يقـــم أقم معه والمضاف الى كم الخبرية نحو : خطاب كم صديق قرأته . (٣)

ومن هذا النوع المستحق للتصدير لغيره ما اذا كان مقرونا بما هو من أدوات الصدر وكالمبتدأ المقرون بلام الابتداء نحو لزيد قائم لان لام الابتـــداء تمنع التأخير لانها ملازمة لصدارة الكلام .

السبب السادس : المبتدأ الذى في معنى الدعاء نحو : سلام عليكم وويـــل لزيد وانما وجب تقديم المبتدأ هنا لانه الاهم وللوصول الى المراد لانـــه لو قدم الخبر لذهب الوهم الى غيره وهو اللعنة لانك اذا قلت عليك قيل أن تقول سلام يذهب الوهم الى اللعنة ، ولان الاصل في هذه المصادر النصب

(١) حاشية الصبان مع الاشموني ١/ ٢٠٠
(٢) انظر التصريح : ١/ ١٧٣ .
(٣) همع الهوامع : ١/ ١٠٢ .

ففي هذه الحالة مقدمة فاذا رفعتها لتدل على الدوام والاستمرار بقيت على ما كانت عليه من التقديم وكان القياس تقديم الخبر في مثل هـــذا وجوبـــا . (١)

السبب السابع : أن يكون المبتدأ بعد أما نحو أما زيد فعالم لان الفـــاء لاتلي أما ولا تقع بعدها مباشرة ولان الخبر الذى تدخل الفاء عليه لايتقدم على المبتدأ نحو من ينصحني فمخلص فان تقدم الخبر وجب حذف الفاء (٢)

السبب الثامن : أن يكون المبتدأ ضمير الشأن نحو قوله تعالى : ((قل هو الله أحد)) لان الجملة التى بعدها مفسرة له والمفسرة لايجيء قبل الشيء الذى يحتاج للتفسير ولانه لو أخر لصاغ الغرض الذى وضع من أجله وهـــو الابهام ثم التفسير وكذلك ما يشبه ضمير الشأن نحو كلامي الله واحد من كـل ما كان المبتدأ فيه مخبرا عنه بجملة هي عينه في المعنى .

السبب التاســع : ان يكون المبتدأ ضمير متكلم او مخاطب مخبرا عنه بالذى وفروعه او بنكرة موصوفة أو معرفة بالالف واللام وقد عاد الضمير مطابقا في التكلم او الخطاب نحو انت الذى يضرب زيدا وانت رجل تضرب زيدا وانا الـــذى أضرب زيدا ، أنتما اللذان فعلتما ذلك وأنتم اللذون فعلتم ذلك فلا يجوز تقديم الخبر في شيء من هذه المسائل واجاز الكسائي . (٣)

السبب العاشــر : ان يكون المبتدأ مذ ومنذ يجب تقديمهما وتأخيـــر خبرهما نحو ما رأيته مذ يومان ومنذ شهران خلافا للزجاج فانه جعل خبرا مقدما ويومان مبتدأ مؤخرا وهو ضعيف من جهة اللفظ لان يومان نكرة لا مسوغ لهـا وكون خبرها اسم زمان مقدما لايسوغ على رأيه وذلك لانـــه ليس بظرف ، وأما من حيث المعنى فلانك لاتخبر عن جميع المدة بأنها يومان

(١) الرضى ١/ ٩٠

(٢) النحو الوافي : ١/ ٤٩٨

(٣) عيس على التصريح ١/ ١٧٠ .

وذلك هو الخبر على الحقيقة . (١)

وفي حاشية الفاكهي للعليمي : قال ابن الصائغ في رسالته في بيان منذ ومذ : واعلم أن من أعرب منذ ومذ مبتدأ ين ينبغي أن يعدهما فيما يجب فيه تقديم المبتدأ ، ومن أعربهما خبرين ينبغي ان يعدهما فيما يجب فيه تقديم الخبر، والعلة في ذلك عدم تمكنهما، ولان الكلام معهما جرى مجرى المثل ، واذا كانا حرفي جر يجب تقديمهما على المجرور فيلزم تقديمها اسمين . (٢)

السبب الحادي عشر : أن يكون بين المبتدأ والخبر ضمير الفصل نحو الشجاع هو الفائز لأن فائدة ضمير الفصل هو الإعلام من أول الامر بأن ما بعده خبر لا تابع ولهذا سمي فصلا لانه فصل بين الخبر والتابع وذلك لان اللبس يكثر بين الخبر والصفة لمشابهتهما في المعنى إذ الخبر صفة في المعنى بالرغم من اختلاف كل منهما في وظيفته واعرابه . (٣)

السبب الثاني عشر : أن يتعدد الخبر نحو الغفور الودود والرمان حلو حامض هذا عند الاكثرين والا ففي المسألة خلاف . (٤)

السبب الثالث عشر : أن يؤدي تقديم الخبر الى الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي نحو: محمد قادم أخوه لأن الخبر وهو قادم إذا قدم على المبتدأ وقلنا قادم محمد أخوه لكان في ذلك الفصل بين الوصف ومرفوعه بأجنبي لان المبتدأ ليس خبرا عند البصريين بمعنى: ليس عين الخبر وان كانا متحدين ما صدقا فهما مختلفان اعتبارا عندهم .

(١) يس على التصريح ١/ ١٧٠

(٢) المصدر السابق

(٣) يس على الفاكهي ٢/ ١٧٦

(٤) انظر: المغني مبحث ضمير الفصل مع حاشية الدسوقي ٢/ ١٣٢ ، وحاشية ليس على التصريح ١/ ١٧١

(٤) يس على التصريح ١/ ١٧١

السبب الرابع عشر : أن يكون من باب الاخبار بالالف واللام وهو الباب الذى وضعه النحاة للتدريب بتطبيق الاحكام النحوية على غرارها وضعوا مسألة: اين على كذا من مثال كذا في التصريف وكأن تقول فى ضربت زيدا : الذى ضربته زيد . في قولهم : اخبر عن زيد بالذى فى النحو

السبب الخامس عشر : أن يكون الخبر مقرونا بالباء الزائدة نحو ما زيد بقائم على لغة الاهمال . (١)

السبب السادس عشر : أن يكون المبتدا مشبها بالخبر نحو زيد زهير شعرا ولو قلت زهير زيد لانعكس المعنى إلا أن يكون معك ما يدل على مرادك وهو تشبيه زيد بزهير (٢) ومنه أبو يوسف أبو حنيفة وأنا في الشجاعة أسد .

السبب السابع عشر : إذا ورد في مثل : نحو الجار قبل الدار ، وشر أهر ذا ناب ومثل ذلك صيغة التعجب نحو ما أحسن زيدا فانها جرت مجرى الامثال . (٣)

السبب الثامن عشر : أن يكون المبتدأ وصفا معتمدا على نفى أو استفهام ولم يطابق ما بعده نحو أقائم أخواك (٤) هذه هى المواضع التى يتقدم فيها المبتدأ على الخبر وجوبا .

(١) انظر همع الهوامع ١/ ١٠٢
(٢) يس على التصريح ١/ ١٧٠ والقوانين لابن ابى الربيع ١/ ١٦٣ .
(٣) انظر : المصدر السابق ، والدرر ١/ ٦٣ .
(٤) انظر: التصريح ١/ ١٥٨ .

العامل الثاني :

الذى يجب تقديمه عامل الفاعل لايجوز أن يتقدم الفاعل على عامله سواء كان فعلا أو مشبهه بل يجب تأخيره عن رافعه على المذهب الصحيح وهو مذهب البصريين ففى مثل : قام زيد لايجوز أن تقدم الفاعل فتقول زيد قام فترفع زيدا يقام على أنه فاعل ويكون قام فارغا من الضمير ولو جاز هذا لجاز أن تقول الزيدان قام والزيدون قام تريد قام الزيدان وقام الزيدون وما قام مقام الفاعل فيما لم يسم فاعله فحكمه حكم الفاعل إذا قلت : ضرب زيد لم يجز أن تقدم زيدا فتقول زيد ضرب فترفع زيدا بـ (ضرب) ولو جاز ذلك لجاز الزيدان ضرب ، والزيدون ضرب . (١)

قال ابن يعيش : اعلم ان القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الاصل أن يكون بعد الفاعل لان وجوده قبل وجود فعله لكنه عرض للفعل إن كان عاملا في الفاعل والمفعول لتعلقهما به واقتفائه إياهما وكانت مرتبة العامل قبل المعمول فقدم الفعل عليهما لذلك وكان العلم باستحقاق تقدم الفاعل على فعله من حيث هو موجده ثانيا فاغنى أمن اللبس فيه عن وضع اللفظ عليه فلذلك قدم الفعل وكان الفاعل لازما له يتنزل منزلة الجزء منه بدليل انه لايستغنى عنه ولايجوز اخلاء الفعل عن فاعل ولذا اذا اتصل به ضميره أسكن آخره نحو ضربت وضربنا وضربتم وتؤنث الفعل لتأنيث فاعله وتأخرت النون التى هى علامة الاعراب عنه في الامثلة الخمسة الى غير ذلك من الاوجه التى تدل على أن الفاعل كجزء الكلمة واذا كان الفاعل كجزء الكلمة من الفعل وجب أن يترتب بعده ولهذا المعنى لايجوز ان يتقدم عليه كما لايجوز تقديم حرف من حروف الكلمة على أولها ووجب تأخير المفعول من حيث كان فضلة لايتوقف انعقاد الكلام على وجوده فاذن رتبة الفعل يجب أن يكون أولا ورتبة الفاعل أن يكون بعده ورتبة المفعول أن يكون آخرا وقد

(١) الاصول لابن السراج ٢/ ٢٢٨ .

تقدم المفعول لضرب من التوسع والاهتمام والنكتة التأخير . (١)

وقد يوجد في بعض الاساليب الفصحى ما يوهم أن الفاعل متقدم على الفعل والواقع أنه ليس بفاعل في الرأى الأرجح ففى مثل زيد قام لاتعرب كلمة زيد فاعلا مقدما وانما هى مبتدأ وفاعل/بعده ضمير مستتر تقديره هو يعود على زيد والجملة الفعلية خبر المبتدأ ويجوز أن يكون فاعلا لفعل محذوف كما في قوله تعالى : ((وان أحد من المشركين استجارك)) ويجوز الامران في نحو قوله تعالى : ((أبشر يهدوننا)) .

والخلاصة : أن الصورة التى توهم تقدم الفاعل على عامله ثلاثة :

الاولى : ما يجعل فيه المتقدم مبتدأ فقط ولا يجوز غيره وضابط هذه الصورة : أن يقع اسم مرفوع في أول الكلام ليس قبله شيء وبعده فعل يحتاج الى فاعل وذلك نحو زيد قام فالكلام إذا جملة واحدة هذا مذهب الجمهور وقد أجاز المبرد في هذا المثال الوجهين الابتدائية وهو الراجح عنده والجملة بعده خبر وأجاز أيضا أن يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور بعده فالكلام جملتان على هذا ولا محل لواحدة منهما أما الاولى فلكونها ابتدائية أما الثانية فلانها مفسرة . (٢) وهناك مذهب ثالث وهو مذهب ابن العريف (٣) وهو أن يترجح رفعه على أنه فاعل لفعل محذوف والمذهب الرابع : أنه فاعل مقدم وهو مذهب الكوفيين .

والصورة الثانية : ما يجعل فيه الاسم المتقدم فاعلا فقط وذلك نحو قوله تعالى : ((وإن أحد من المشركين استجارك)) (٤)

(١) انظر شرح المفصل ١/ ٧٥ ـ ٧٦

(٢) عدة السالك الى أوضح المسالك ٢/ ٨٥ ، ١٥٤ ـ ١٧٥ ، باب الاشتغال .

(٣) وهو حسين بن الوليد بن نصر أبو القاسم الأندلسي ، نحوى بارع تلميذ ابن رشيق أقام بمصر أعواما ثم عاد الى الاندلس ومات بطليطلة عام ٤٣٩٠هـ ترجمته في البغية ص ٢٣٧ .

(٤) آية : ٦ من سورة التوبة .

فأحد فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك الذى بعده وأصل الكلام وان استجارك أحد استجارك والكلام حينئذ جملتان على نحو كلام المبرد السابق في الصورة الاولى ، ومثل هذا كل اسم مرفوع بعد أداة التخفيض بالفعل كأدوات الشرط والتخفيض وجوز الاخفش الابتداء ايضا مع رجحان الفاعلية عنده .

الصورة الثالثة : ما يجوز فيه في الاسم المرفوع وجهان : أن يكون فاعلا بفعل محذوف وأن يكون مبتدأ وذلك نحو (أبشر يهدوننا) (١)

وضابط هذه الصورة أن يكون الاسم المرفوع واقعا بعد أداة يجوز أن تدخل على الاسم وعلى الفعل كهمزة الاستفهام .

والارجح الفاعلية وأصل الكلام حينئذ أيهدوننا بشر يهدوننا فلما حذف الفعل انفصل الضمير ويجوز أن يكون مبتدأ خبره الجملة التى بعده . (٢)

ورأى جمهور البصريين هو الراجح وهو أقرب مسايرة للاصول اللغوية وذلك أن مهمة المبتدأ البلاغية تختلف عن مهمة الفاعل فلا معنى للتخليط بينهما وازالة الفوارق التى لها آثارها في المعنى .

والبصريون لا يجيزون تقدم الفاعل على العامل لوجهين :

أحدهما : أن الفاعل مع فعله ككلمة واحدة ذات جزأين صدرها هو الفعل وعجزها هو الفاعل وكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم ما هو بمنزلة العجز على ما هو بمنزلة الصدر وهذا الوجه يدل على شدة التلازم بين الفعل والفاعل ولا يلزم من هذا عدم الفصل بين الفاعل والفعل بالمفعول به نحو أكرمنا اللهم وذلك للعلة العارضة علما بأنهم لم يقولوا أن الفاعل جزء من الفعل بل قالوا كجزء الكلمة وليس كلمة واحدة قطعا ولذا يجوز الفصل بينه وبين الفعل بالمفعول نحو اكرمنا الله وبإلا نحو ما جاء الا محمد .

(١) آية : ٦ من سورة التغابن .

(٢) عدة السالك الى تحقيق اوضح المسالك ٢/ ٨٥ ـ ٨٦ مع أوضح المسالك .

وثانيهما : أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ وذلك أنك اذا قلت : زيد قام وكان تقديم الفاعل جائزاً لم يدر السامع أأردت الابتداء بزيد والاخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر فيه أم أردت اسناد قام وحده اليه ولاشك أن بين الحالين فرقا فان جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث الشيء بعد أن لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على ثبوت الشيء وتأكيد اسناده الى من قام به أو وقع منه ولايجوز اغفال هذا الفرق ودعاء انه مما يتعلق به غرض المتكلم الذى يريد افادة المخاطب أصل معنى الكلام الذى هو ثبوت المسند للمسند اليه او نفيه عنه على أيّ وجه من الوجوه كان هذا الثبوت أو النفى ، فأما ما وراء ذلك من الملابسات فانه من الاغراض التى لاتعنى هذا المتكلم وانما تعنى متكلما يدقق في ألفاظ الكلام وهى التى يتوجه اليها نظر علماء البلاغة . (١)

وكذلك كل فعلي غير متصرف لايتقدم معموله عليه كنعم وبئس وفعل التعجب و (ليس) كل ذلك لايجوز أن يقدم عليها شيء مما عملت فيه كما سيأتى بيان بعضها إن شاء الله هذا وحكم نائب الفاعل حكم الفاعل .

العامل الثالث : الذى يجب تقديمه : اسم الفعل على معموله فاعلا كان أو مفعولا فلا يجوز أن تقول : زيدا دراك ولا العقيق هيهات هذا هو الصحيح واليه ذهب البصريون والفراء من الكوفيين (٢) لان هذه الالفاظ فرع على الفعل في العمل لانها انما عملت عمله لقيامها مقامه فينبغى أن تتصرف تصرفه فوجب عدم جواز تقديم معمولاتها عليها ، إذ لو قلنا: إنه يتصرف عملها ويجوز تقديم معمولاتها عليها لادى ذلك الى التسوية بين الفرع والاصل وذلك لايجوز لأن الفروع أبدا تنحط عن درجة الأصول . (٣)

(١) عدة السالك الى تحقيق اوضح المسالك ٢/ ٧٧ — ٨٨

(٢) انظر معاني القرآن ١/ ١٦٠ .

(٣) الانصاف ١/ ٢٢٩ .

وذكر ابن مالك وابنه وكذلك ابن هشام بأنه لم يخالف في هذه المسألة سوى الكسائي ونقل بعض النحويين الخلاف عن الكوفيين ومنهم ابن الانبارى وهو ظاهر كلام ابن أبى الربيع وذكر سيبويه أن بعضهم نصب كتاب الله على قوله عليكم كتاب الله . (١)

وفي المقتضب : ومن زعم أن قوله : كتاب الله عليكم نصب بقوله عليكم كتاب الله فليس يدرى ما العربية لان الاسماء الموضوعة موضع الافعال لاتنصرف تصرف الافعال فتنصب ما قبله . (٢)

والصحيح أن كتاب الله مصدر محذوف الفاعل وعليكم جار ومجرور متعلق به أو بالعامل المقدر والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل وأضيف المصدر الى فاعله ، ودل على ذلك المحذوف المقدر قوله تعالى (حرمت عليكم) لان التحريم يستلزم الكتابة .

وفي الانصاف ذهب الكوفيون الى أن عليك ودونك وعندك في الاغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو زيدا عليك وعمرا دونك وبكرا دونك واستدلوا على ذلك بالنقل والقياس .

أما النقل فقوله تعالى (كتاب الله عليكم والتقدير فيه : عليكم كتاب الله أى الزموا كتاب الله فنصب كتاب الله بعليكم فدل على جواز تقديمه واحتجوا أيضا بقول الراجز : (٣)

يا ايها المائح دلوى دونكا . . إنى رأيت الناس يحمدونكا

(١) الكتاب ١/ ٣٨٢ والقوانين لابن ابى الربيع ١/ ٣٥٠ .

(٢) المقتضب ٣/ ٢٣٢ .

(٣) البيت قالته جارية من بنى مازن والبيت في معاني القرآن للفراء : ١/ ٢٦٠ . وأمالى القالي ٢/ ٧١ والانصاف : ص ٢٢٨ ، المائح بالهمزة اسم فاعل وهو الرجل الذى ينزل الى جوف البئر ليملأ الدلاء . والشاهد في قوله دلوى دونك ، ودونك مفسر لذلك العامل المحذوف عند البصريين وأما الكوفيون فيقولون بما استدلوا به على أن دلوى معمول مقدم لاسم الفعل .

فنصب دلوى على انه مفعول مقدم لاسم الفعل والتقدير فيه : دونك دلوى فدلوى في موضع نصب بدونك فدل على جواز تقديمه .

وأما القياس فقالوا أجمعنا على أن هذه الالفاظ قامت مقام الفعل ، ألا ترى أنك اذا قلت : عليك زيدا أى الزم زيدا واذا قلت : عندك عمرا أى تناول عمرا ، واذا قلت : دونك بكرا اى خذ بكرا ولو قلت : زيدا الزم ، وعمرا تناول ، وبكرا خذه فقدمت المفعول لكان جائزا فكذلك مع ما قام مقامه . (١)

والصحيح ما ذهب اليه البصريون ولا دليل في الآية لان لفظ الكتاب كما تقدم مصدر مؤكد لنفسه لان ما قبله يدل على أنه مكتوب عليهم والعامل فيه فعل مقدر كما تقدم بيانه وأما البيت السابق فالبصريون يقولون إن دلوى منصوب بفعل مقدر محذوف اى تناول دلوى (٢) وهو الصحيح لذا لاحجة فيه ولصحة تقدير دلوى مبتدا خبره دونك بمعنى قدامك ويكون الكلام حينئذ كناية عن طلب ملء الدلو ، ويصح أن يكون دلوى خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا دلوى دونك . (٣)

وكذلك القياس لايصح لانه قياس مع الفارق فاسد الاعتبار لان الفعل يعمل النصب وهو متصرف في نفسه فتصرف فى عمله وأما هذه الالفاظ فلا تستحق في الاصل أن تعمل النصب وإنما عملت لقيامها مقام الفعل فهى غير متصرفة في نفسها فينبغى أن لاتتصرف في عملها فوجب عدم تقديم معمولها (٤) . وأيضا هذا القياس يؤدى الى التسوية بين الاصل والفرع وذلك لايجوز في أصولهم .

(١) الانصاف ١/ ٢٢٨ .

(٢) ودونك مفسر لذلك العامل المحذوف .

(٣) انظر الانصاف ١/ ٢٣٠ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، والاشموني مع الصبان والعينى ٣/ ٢٠٦ — ٢٠٧ .

(٤) انظر : الانصاف ١/ ٢٣٥ .

العامل الرابع :

الذى يجب تقديمه على معموله عامل المفعول به : يجب تقديم الفعل على المفعول به في الصورة الآتية :

١ — أن يكون تقديمه على الفاعل موقعا في لبس نحو ساعد يحى عيسى فلو قدم المفعول به من غير قرينة لالتبس المفعول به بالمبتدأ ومهمة المبتدأ تخالف مهمة الفاعل .

٢ — أن يكون كل من الفاعل والمفعول ضمير متصلا ولا حصر في أحدهما نحو عاونتك كما عاونتنى لانه لايجوز فصل الضمير مع امكان الاتيان بالضمير المتصل حتى يتقدم على الفعل .

٣ — أن يكون المفعول به قد وقع عليه الحصر بانما او بالا المسبوقة بالنفى نحو انما يفيد الدواء المريض او ما أفاد الدواء الا المريض ففي هذه الصور السابقة يمتنع تقدم المفعول على الفعل والفاعل معا .

٤ — أن يكون المفعول مفعولا لفعل التعجب نحو ما أعجب قدرة الله التى خلقت هذا الكون .

وكذلك أفعل به على قول جماعة منهم : الفراء والزجاج ، والزمخشرى وابن كيسان وابن خروف حيث ذهبوا الى أن المجرور بالباء في محل نصب مفعول به إذ هو المتعجب منه والباء للتعدية فيكون أمرا حقيقيا لاخبرا فلا تقول : بزيد أحسن ، وعلى رأى الجمهور فالباء زائدة وزيد فاعل والصيغة خبرية أصله أفعل أى صار اذا كذا ولكن غُيِّر اللفظ من صيغة الماضى الى صيغة الامر وزيدت الباء في الفاعل قصدا لاصلاحه لان افعل لما غيرت صيغته قبح اسناده للظاهر لكونه على صورة الامر فزيدت الباء صونا للفظ من الاستقباح فيكون على صورة المفعول به كامرر بزيد واختلفوا في مرجع الضمير فذهب ابن كيسان الى أن الضمير يرجع الى مصدر الفعل وكأن الذى يقول أحسن بزيد قد قال : أحسن يا أيها الحسن بزيد ولعوده

الى المصدر التزم افراده وقال غيره: إن الضمير للمخاطب أمر لكل واحد بأن يصف زيدا بالحسن ثم أجرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الواحد ورجح بعضهم مذهب الجمهور والآخرون مذهب الفراء واتباعه وأوجه الترجيح لكلا الجانبين يطلب من محله . (١)

٥) ان يكون المفعول مصدرا مؤولا من أن المشددة او المخففة مع معموليها نحو (علم أن لن تحصوه) ونحو عرف الناس أنّ الطب نافع إلا إن كانت أن مع معموليها مسبوقة باداة الشرط ﴿ أمّا ﴾ نحو أما أنك فاضل فعرفت لان أما لاتدخل الا على اسم .

٦) أن يكون الفعل صلة حرف مصدرى ينصب الفعل وهو أن وكى نحو سرني أن تقرأ درسك لكى تنال الشهادة لان معمول صلة أن المصدرية وكى المصدرية لايتقدم سواء كان المعمول مفعولا أم غير مفعول .
فان وقع صلة لحرف مصدرى غيرناصب جاز في رأى وامتنع فى رأى آخر تقديمه .

٧ — أن يكون الفعل مجزوما بحرف جزم يجزم فعلا واحد فيجوز تقديم المعمول على عامله وعلى الجازم معا ولايجوز تقديم المعمول على العامل دون الجازم تقول مثلا : وعدا لم أخلف واساءة لم أفعل ولا يصح لم وعدا أخلف ولم اساءة أفعل .

٨— أن يكون المعمول مفعولا به لفعل منصوب بالحرف (لن) فلا يجوز أن يتقدم على عامله فقط وانما يجوز أن يتقدم عليه وعلى لن معا نحو ظلما لن أحاول وعدوانا لن أبدأ .

٩— أن يكون الفعل مؤكدا بالنون فلا يتقدم معموله عليه لان فعلها لايعمل فيما قبله وهو لذلك لايفسر عاملا محذوفا قبله ولعل ذلك أيضا لكون تقدم المنصوب على الفعل دليلا على أن الفعل غير مهم والا لم يؤخره عن مرتبته

(١) انظره أوضح المسالك مع عدة السالك ٣/ ٢٥٥ — ٢٥٧

وتوكيد الفعل يدل على كونه مهما فيتنافران في الظاهر لان التأكيد يؤذن الاهتمام بشأن الفعل . وتقديم المعمول يوهم خلافه فلا يتقدم المعمول

أما تعلق شبه الجملة بهذا الفعل اذا كان متقدما عليه فالشائع أنه لايجوز والرأى الارجح يصح تقدم شبه الجملة وعلى هذا فلا تقول في مثل اسمعن النصح لايصح أن يقال : النصح اسمعن بخلاف لاتثقن بمنافق فيصح أن يقال : بمنافق لاتثقن .

١٠) أن يكون الفعل موصولا بلام الابتداء غير مسبوقة بأنّ بخلاف المسبوقة بها فيمتنع : عمرا ليرضى زيد ويجوز : إنّ زيدا عمرا ليرضى أو كان مقرونا بلام القسم نحو والله لاضربن زيدا او كان الفعل مقرونا بعد نحو والله قد ضربت زيدا أو كان مقرونا بسوف نحو سوف اضرب زيدا ، وكذلك اذا كان الفعل مسبوقا بلفظ قلّما أو ربما نحو : قلما أخرت زيارة واجبة وربما أهلكت البعوض الفيل . (١)

العامل الخامس : عامل المفعول المطلق إذا كان مؤكدا لعامله لان المصدر

جاء لتقوية معنى عامله وتقريره بازالة الشك عنه واثبات انه معنى حقيقى وهذا يقتضى الاهتمام وتأخير العامل ينافى هذا الاهتمام (٢) والمصدر المؤكد لنفسه او لغيره العامل فيهما محذوف وهو الفعل الناصب وانما حذف لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه أى قبل المصدر فلا يجوز تقديم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف ولان العامل الحقيقى محذوف يفسره مضمونها من جهة المعنى .

قال الرضى : وأنا لا أرى بأسا بارتكاب كون الجملتين بأنفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل فلا يكونان من هذا حينئذ . (٣)

(١) انظر : الهمع ١/١٦٦ والصبان ٢/٥٥ .

(٢) انظر : الصبان ٢/١١٥ والسرضى ١/١٢٥ والهمع : ١/١٩٢ .

(٣) الرضى ١/١٢٥ .

العامل السادس : الذى يجب تقديمه عامل المفعول معه فلا يجوز أن يتأخر عن معموله باتفاق فلا تقول والنيل سرت لان اصل واوه للعطف والمعطوف لايتقدم على عامل المعطوف عليه اجماعا واتفقوا ايضا على عدم تقدم المفعول معه على عامله خلافا للرضى فانه قد اجاز تقديم المفعول معه على العامل مع تأخره عن المصاحب نحو اياك والنيل سرت قال الرضى : وأنا لاأرى منعا من تقدم المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب فان ذلك مع واو العطف الذى هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا لقيت (١) ومثل الفعل في وجوب التقديم فى هذا الباب اسم الفاعل نحو الماء مستوى والخشبة واسم المفعول والمصدر تقول اعجبنى استواء الماء والخشبة قال ابن جنى فى عدم تقديم المفعول معه على الفعل ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل نحو قولك : والطيالسة جاء البرد من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة ألا تراك لاتستعملها الا في الموضع الذى لو شئت لاستعملت العاطفة فيه نحو جاء البرد والطيالسة ولو شئت لرفعت الطيالسة عطفا على البرد وكذلك لو تُرِكَتَ والاسدَ لأكلك يجوز أن ترفع الاسد عطفا على التاء ولهذا لم يجز أبو الحسن جئتك وطلوع الشمس أى مع طلوع الشمس لانك لو أردت أن تعطف بها هنا فتقول اتيتك وطلوع الشمس لم يجز لان طلوع الشمس لايصح اتيانه لك فلما تساوقت حرف العطف قبح والطيالسة جاء البرد كما قبح وزيد قام عمرو ولكنه يجوز جاء والطيالسة البرد (٢) هذا عند ابن جنى والجمهور يمنعون .

العامل السابع : المصدر على معموله وذلك لأنّ شرط عمل المصدر أن يقدر بأن المصدرية أو بما أى صحة أن يحل محله فعل مع أن أوما ولكون المصدر العامل يقدر بحرف مصدرى مع الفعل اشترطوا أن لايتقدم معموله عليه

(١) انظر: الصبان والاشمونى ٢/ ١٢٧ ، والهمع ١/ ٢١٩ — ٢٢٠ ، والسرخسي على الكافية ١/ ١٩٥ .

(٢) الخصائص ٢/ ٣٨٣ .

لانه كالموصول ومعموله كالصلة والصلة لاتتقدم على الموصول قال ابن السراج (لايجوز أن يتقدم الفاعل ولا المفعول الذى مع المصدر على المصدر لانه فى جملته وكذلك إن أكد ما فى الصفة أو وصفه ، لو قلت : دَارَكَ أعجب زيدًا دخوله عمرو فتنصب الدار بالدخول كان خطأ) (١)

واذا عرفت هذا علمت أن قول السيوطي : (خلافا لابن السراج فى قوله بجواز تقديم المفعول على المصدر فاجاز : يعجبنى عمرا ضرب زيد) (٢) خلاف الصواب ينقضه ما ذكره ابن السراج في الاصول .

وقد تقدم فى شروط عمل المصدر أن لايكون مؤخرا عن معموله ولوظرفا وقد اجاز السهيلي تقديم الجار والمجرور والظرف فقد تقدم بيان ذلك فى عمل المصدر هذا ، والحق جواز تقديم معمول المصدر اذا كان ظرفا او جارا و مجرور لان المصدر يعمل فى شبه الجملة من غير احتياج الى تأويله بان الفعل او ما والفعل لان الظرف يعمل فيه العامل القوى والضعيف لتنزيله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه . ومنه قوله تعالى : ((ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله)) (٣)

ويذكر بعد المصدر النائب عن فعله أى البدل من اللفظ بفعله معموله نحو ضرب زيدا وسقيا زيدا وعامله الناصب له المصدر عند سيبويه (٤) والمبرد واكثر البصريين وعمله لا باعتبار كونه مصدرا بل باعتبار انه بدل من الفعل فورث العمل الذى له وصار الفعل نسيا منسيا وجوز سيبويه تقديم معموله عليه من هذه الناحية ولانه ليس فى تأويل الحرف المصدرى حتى يشبه الموصول فى الامتناع .
قال الرضى : والمصدر عمل لكونه كالفعل لا لتأوله بان والفعل والدليل

(١) الاصول ١/ ١٣٧ .
(٢) همع الهوامع ٢/ ٩٣ — ٩٤ .
(٣) اية (٢) من سورة النور
(٤) انظر الكتاب ١/ ٣١٢ ، والمقتضب ٤/ ١٥٧ .

على كونه كالفعل أى قيامه مقامه امتناع استعمال الفعل معه وذلك بالاضافة الى الفاعل . (١)

قال السيرافي : عامله الفعل المحذوف الناصب للمصدر لان عمله اذن ليس لكونه مقدرا بأن والفعل بل لكونه معنى الفعل وحده فعلى هذا القول يجوز تقديم المعمول على المصدر نحو زيدا ضربا لان العمل للفعل المقدر .

وقيل : لايجوز التقديم على القول بانه العامل قياسا على المصدر السابق قال أبو حيان : والاحوط عدم التقديم الا بسماع (٢) والظاهر من كلام النحاة فيما إذا كان المصدر مفعولا مطلقا سواء كان الفعل ظاهرا اومقدرا واجبا كان الحذف او جائزا ففيه خلاف هل هو العامل لقيامه مقام الفعل أو الفعل هو العامل؟ والصحيح هو ما قال السيرافي من أن العامل هو الفعل المقدر ولولاه لم ينصب المصدر إذ المعمول لابد له من عامل ظاهر او مقدر ولو لم يضمر الفعل بل كان المصدر قائما مقامه حقيقة لكان اسم فعل وليس مصدرا قائما مقام الفعل حقيقة بل هو كالقائم مقامه اذ لو قام مقام الفعل حقيقة لايقدر الفعل قبله وانما يقال بدل من الفعل مجازا . (٣)

العامل الثامن : الذى يجب تقديمه على المعمول اسم الفاعل والامثلة المبالغة اذا قرنا بأل فلا يجوز تقديم شيء من معمولات اسم الفاعل عليه مرفوعا كان او مجرورا او منصوبا لان ال الداخلة عليه موصولة واسم الفاعل مع فاعله بمنزلة الصلة لها والصلة لاتتقدم هى ولا شيء منها ولا من معمولاتها على الموصول وكذلك إذا وقع صفة لموصوف نحو هذا رجل ضارب زيدا لايجوز أن تقول : زيدا رجل ضارب لئلا يؤدى الى تقديم الصفة على الموصوف لان تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل ، واختلفوا فى شبه الجمله فمنعه بعضهم كابن عصفور وقال: لايجوز أن تتقدم عليه وقال

(١) انظر: الرضى على الكافية ٢/ ٢٩٧ .
(٢) انظر: الهمع ٢/ ٩٤ والتسهيل : ص: ١٤٣ .
(٣) الرضى ٢/ ١٩٧ مع حاشية الجرجاني .

في قوله تعالى : ((وكانوا فيه من الزاهدين)) (١) إن فيه متعلقة بعامل مضمر تقديره أعني فيه من الزاهدين أو زاهدين فيه من الزاهدين ثم حذف الزاهدين لدلالة من الزاهدين عليه قال وهذا أولى لانه حذف ما دل عليه . دليل . والصحيح أن معمول اسم الفاعل لايتقدم إذا كان محلى بال لان أل موصولة ولايتقدم شيء من معمول الصلة ظرفا كان أو غيره قال ابن السراج في الاصول : فأما قوله تعالى ((وكانوا فيه من الزاهدين) فلا يجوز أن تجعل فيه في الصلة وقد كان بعض المشايخ البصريين يقول : إن الالف واللام هاهنا ليستا في معنى الذي وانهما دخلتا كما تدخل على الاسماء للتعريف وأجاز أن يقدم عليها اذا كانت بهذا المعنى ومتى كانت بهذا المعنى لم يجز أن يعمل ما دخلت عليه في شيء فيحتاج الى عامل فيها وانا أظن أنه مذهب أبي العباس يعني أن الالف واللام للتعريف . والذي عندي فيه أن التأويل : كانوا فيه زاهدين من الزاهدين فحذف زاهدين وبينه بقوله من الزاهدين وهو قول الكسائي ولكنه لم يفسر هذا التفسير وكان هو والفراء لايجيزانه الا في صفتين في (من) و (في) فيقولان أنت فينا من الراغبين وأنت فينا من الزاهدين . (٢) .

والخلاصة: أنه لايصح تعلق في بالزاهدين المذكوران قدرنا ال موصولة لان معمول الصلة لايتقدم على الموصول ويتعلق بأعني محذوفة أو بزاهدين محذوفا مدلولا عليه بالمذكور ، وان قدرنا أن أل للتعريف فلا مانع من تعلقه بالزاهدين المذكور . (٣)

وأجاز الجمهور تقدم الظرف والجار والمجرور لان العرب قد تتسع فيهما

(١) سورة يوسف : آية : (٢٠) .
(٢) الاصول ٢/ ٢٢٣ — ٢٢٤ .
(٣) انظر: المغني ٢/ ٢٩٨ .

ما الاتتسع فى غيرهما وشبه الجمله محل التساهل فيصح أن يقال انا لك المرافق وانا معك الدائب أى أنا المرافق لك الدائب معك .

قال ابن عصفور : وان كان الظرف والمجرور محل الاتساع والتساهل لكن مهما أمكن ابقاؤهما على ما استقر فيهما من منع التقديم على اسم الفاعل اولى وأما قول الشاعر : (١)

تقول وصكت وجهها بيمينها . أبعلى هذا بالرحى المتقاعس

فعلى اضمار أعنى بالرحى أو على اضمار متقاعس بالرحى ، ثم حذف متقاعس لدلالة المتقاعس عليه .

وكذلك لا يتقدم مرفوعه ولا منصوبه ولا مجروره إذا كان مجرورا بالاضافة او بحرف جر غير زائد نحو هذا غلام قاتل زيدا ومررت بضارب زيدا فلا يجوز هذا زيدا غلام قاتل ولا مررت زيدا بضارب فالمرفوع والمجرور لا يتقدمان لان المرفوع فاعل والمجرور مضاف اليه والفاعل والمضاف اليه لا يتقدمان ومنع المبرد فى المجرور بحرف جر زائد أيضا نحو ليس زيد عمرا بضارب في ليس زيد بضارب عمرا . وبعضهم استثنى من المضاف لفظة غير ومثل وأول وحق وجد ، وأجازوا تقديم المعمول إذا كان اسم الفاعل مضافا اليه والمضاف كلمة من الكلمات السابقة نحو المنافق الوعد غير منجز وهذا الاعداء حق قاهر أو جد قاهر . (٢)

وأما تقديم معمول اسم الفاعل على مبتدئه الذى هو خبر عنه نحو زيدا ضاربه ففيه خلاف فمنعه بعضهم إذا كان اسم الفاعل من سبب المبتدأ نحو زيد أبوه ضارب عمرا أو كان المعمول بسببه نحو زيد ضارب أبوه عمرا وأجاز

(١) البيت لنصيم بن يزيد السعدى وفى رواية صكت صدرها وهو من فعل النساء . المتقاعس : الذى يخرج صدره ويدخل ظهره وهذا شكل من يطحن بالرحى ، والشاعر قد عقد النكاح على امرأة ولم يدخل بها بعد فمرت به فى النسوة وهو يطحن بالرحى فقالت : أيعلى هذا تعجبا واحتقارا له . انظر شرح الجمل ١/ ٥٥٥ .

(٢) الصبان ٢/ ٣٠٠ .

ذلك البصريون (١) فان قلت : زيدا عبد الله أبوه ضارب ، أو عبد الله جاريتك أبوها ضارب فالمبرد يجيز ذلك على القياس لان ضارب يجرى مجرى الفعل فى جميع أحواله فى العمل فى التقديم والتأخير ، وانما يكره الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه ، وما كان خبرا للاول مفردا أو غير مفرد فمجراهما واحد .

فجاريتك مبتدأ أول وأبوها مبتدأ ثان وضارب خبر أبيها وهما جميعا خبر الجارية فقد تباعد آخر الكلام من أوله (٢) وانما قاس المبرد على الفعل لان تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ جائز عنده سواء كان الخبر مفردا أو جملة فعلية او اسمية مالم يمنع مانع كأن يكون الفعل صلة الموصول أو يكون اسم الفاعل محلى بال نحو زيدا عمرو الضارب لان الضارب صلة لال وزيدا معمول الصلة ولا تتقدم الصلة على الموصول ولاشىء منهما على الموصول .

ومنع بعض النحاة هذا لتباعد العامل فيما عمل فيه واذا كان الفعل الذى هو أصل فى العمل يضعف عمله فى التقديم بدليل ادخال اللام فى معموله في مثل قولك لزيد ضربت واذا تقدم لايجوز ذلك فالمشبه بالفعل أضعف مع تباعده فامتنع من العمل . (٣)

العامل التاسع : الذى يجب تقديمه الصفة المشبهة ولايتقدم معمول الصفة المشبهة مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا والمراد بالمعمول ما هو فاعل فى المعنى لانها فرع عن اسم الفاعل الذى هو فرع الفعل فى العمل فقصرت عنه فلم تعمل فى متقدم فلا يقال زيد وجهه حسن لان أصل معموله فاعل في المعنى والفاعل لايتقدم وهذا هو الوجه إذا كان مرفوعا واذا كان مضافا اليه ، واذا كان منصوبا فان كان نكرة فهو تمييز والتمييز لايتقدم على عامله على

(١) انظر: الهمع ٢/٩٦ .
(٢) انظر: المقتضب ٤/١٥٦ .
(٣) انظر التذكرة ١/٢١٨ — ٢١٩ والاصول لابن السراج : ١/١٢٨ .

الصحيح كما سيأتي قريبا ان شاء الله تعالى .

واذا كان معرفة فهو على التشبيه بالمفعول به والصفة المشبهة فرع عن اسم الفاعل الذى هو فرع عن الفعل في العمل فقصرت عنه فلم تعمل فى متقدم فلا يقال : زيد الوجه حسن (١) ولهذا جاز نحو زيدا انا ضاربه لان ما يعمل فى المتقدم يصح ان يفسر عاملا وامتنع زيد أبوه حسن وجهه فلا يجوز نصب الاب بصفة محذوفة معتمدة على زيد تفسرها المذكورة المنتقلة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة لا تعمل فى متقدم وما لا يعمل فى متقدم لا يفسر عاملا فوجب رفعه على أنه مبتدأ ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع أن يقال : وجه الاب زيد حسنه بنصب الوجه .

وربما يسأل سائل فيقول: قد تقدم معمول الصفة المشبهة في قوله تعالى (وان يمسسك الله بخير فهو على كل شيء قدير) ، فالجار والمجرور متعلق بقدير وهو صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها عليها .

الجواب: أن عملها في الظرف والجار والمجرور لما فيها من رائحة الفعل وذلك لا يمنع التقديم وقد تقدم أن المراد بالمعمول الممنوع ما هو فاعل في المعنى وما عملها بحق الشبه وأما عملها فى الظرف فلما فيها من معنى الفعل وكذا في الحال وغيرها من الفضلات التى ينصبها الفعل القاصر والمتعدى . (٢)

العامل العاشر: عوامل الجزم على المجزوم ويستحيل تقدم المجزوم على الجازم لان الجازم إذا كان حرفا فهو ضعيف لا يتقوى على التصرف واذا كان العامل القوى يعتريه نوع من الضعف إذا أخر فما بالك بالحرف . (٣)

واما إذا كان مما يجزم فعلين كاسماء الشرط وإن بهذا مما يلزم الصدارة فلا يجوز أن تقدم ما بعدها على ما قبلها فلا تقول زيدا إن تضرب اضرب

(١) انظر: حاشية ابن حمدون ١/ ٢٢٧ .

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (٢/ ٨٣)

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ١١١) .

لانك لاتدرى بأى الفعلين تنصب ولان الشرط بمنزلة الاستفهام الذى لـــه صدر الكلام ولهذا يبطل عمل الادوات الشرطية اذا دخل عليها عامـــل فعمل فيها لانه صار لذلك العامل صدر الكلام فبطل عمل ما بعده فـــان شغلت العامل عنها رجعت الى عملها نحو قوله تعالى : ((انه من يأت ربـه مجرما فان له جهنم) (١) واذا كان العامل الداخل عليها حرف جـــر والمضاف الى اسم الشرط نحو بمن تمر أمر وغلام من تضرب أضرب فلا يبطـــل عملها فحرف الجر متعلق بفعل الشرط فهو وان تقدم في اللفظ فهو صلـــة فعل الشـــرط .

ويكون المضاف حكمه حكم اسم الشرط في الاعراب لو لم يُضف اليـــه كما تقدم فى اعراب أسماء الشرط . (٢)

ومذهب البصريين أنه لايجوز عندهم تقديم شىء من معمولات فعـــل الشرط والجواب على الادوات الا إذا كان معمول جواب مرفوع نحو خيـــرا إن أتيتنى تصيب وسوغ ذلك لانه ليس فعل جواب حقيقة بل هو في نيـــة التقديم والجواب محذوف تقديره تصيب خيرا إن أتيتنى وتسمية المذكـــور جوابا فيه تسامح أو تساهل لوحظ فيه معنى الاصل ، والا إذا كان المعمول إذا الشرطية عند من يعربها بأنها خافضة لشرطها ومنصوبة بجوابهـــا وكذا غيرها من الاسماء الشرطية الأخرى التى لاتكون معمولة لفعل الشـــرط حيث يكون فعلا ناسخا كما تقدم بيان شىء من ذلك في مبحث أســـماء الشرط في العوامل اللفظية وكذا لفظ لمّا إذا كانت ظرفا عاملها الجـــواب .

وأما تقديم الجواب على الاداة فجمهور البصريين على المنع وجوزه قوم منهـم فيما إذا كان الشرط فيه ماضيا نحو اقوم إن قمت أو كان ماضيين نحو قمـــت إن قمت لانه لمّا لم يظهر للاداة فيه عمل جاز تقديمه لانه مقدما كحاله مؤخرا فكان كأنما لم يعمل فيه وقيل يجوز تقديم الجواب إن كان مضارعا ويمتنع إن

(١) ســـورة طـــه : اية : (٧٤) .

(٢) انظر: التذكرة للصيمرى (١/ ٤١٥) .

كان ماضيا وعليه المازني لان المضارع هو الاصل فلم يكثر فيه التجوز بخلاف الماضي فانه يجوز فيه وذلك بان عبر بصيغته عن المستقبل فان قدم وحقه التأخير كثير التجـــوز .

ويرى الاخفش جواز تقديمه عليها كمذهب الكوفيين ماضيا كان أو مضارعـــا نحو قمت ان قمت واقوم ان قمت . (١)

ومذهب الكوفيين انه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشـرط نحو زيدا ان تضرب اضرب ، واختلفوا في جواز نصبه بالشرط فاجازه الكسائي ولم يجزه الفراء واحتجوا على جواز تقديم المنصوب بالجزاء على اداة الشرط بأن قالوا ان الاصل في الجزاء ان يكون مقدما على اداة الشرط كقولـــك اضرب ان تضرب وكان ينبغي أن يكون مرفوعا الا انه لما اخر انجزم بالجواز وان كان حقه ان يكون مرفوعا والدليل على ذلك قول الشاعر : (٢)

يا أقرعٌ ابنُ حابس يا أقـــرعُ . إنَّـك إنْ يُصرع أخـوك تُصْـرعُ

والتقدير إنك تَصرعُ إن يصرع أخوك ولولا أنه في تقدير التقديم لما جـاز أن يكون مرفوعا ولوجب أن يكون مجزوما وقال زهير :

وان أتاه خليـل يـــوم مسـغبة . يقـولُ لا غائـب مالـى ولا حـرم

التقدير فيه : يقول إن أتاه خليل يوم مسألة لا غائب مالى ولا حرم ولولا انه في تقدير التقديم لما جاز أن يكون مرفوعا وإذا ثبت أن الجواب في تقديـر التقديم وجب جواز تقديم معموله على حرف الشرط لان المعمول قد وقـــع موقع العامل .

وأجاب البصريون عن هذه الحجة بأن قالوا : إننا لانسلم قولهم إن الاصل

(١) انظر: الهمع (٢/ ٦٠ ــ ٦٢) والانصاف ٢/ ٦٢٣ .

(٢) البيت من شواهد سيبويه ونسبه الى جرير بن عبد الله البجلـــــي انظر: الكتاب ٣/ ٦٧ ، وأمالى الشجرية ١/ ٨٤ ، وشرح المفصـل ٨/ ١٥٨ والجزانة ٣/ ٣٩٦ ، ٦٤٣ ، ٤/ ٤٥١

(٣) البيت من شواهد سيبويه ايضا . انظر الانصاف ص ٦٢٥ ، وابن يعيش ٨/ ١٩٧ ، همع الهوامع ٢/ ٦١ .

فى الجزاء أن يكون مقدما على الشرط لان مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط لان الشرط سبب في الجزاء ، والجزاء مسبب ويستحيل أن يكون المسبب مقدما على السبب ولان الجزم في الجواب عامله فعل الشرط عند قوم منهم الاخفش واختار مذهبه ابن مالك في التسهيل فالاصل أن لا يتقدم المعمول على العامل إلا بموجب ولا موجب هنا ، وكذلك على القول بأن العامل في الشرط بأنه الأداة وفعل الشرط واذا ثبت أن مرتبة الجزاء أن يكون بعد الشرط وجب أن تكون مرتبة معموله كذلك لان المعمول تابع للعامل لذا الصحيح عدم تقديم الجواب على الشرط .

وأما قول الشاعر :

إنّك إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ

فقد اختلف العلماء البصريون في تخريج رفع الجزاء إذا كان الشرط مضارعا فالمبرد يرى انه على تقدير الفاء مطلقا سواء كان قبله ما يمكن أن يطلبه أم لا وسواء أكانت الاداة اسماء أم حرفا فالمضارع المرفوع على رأيه خبر لمبتدأ محذوف والجملة الاسمية جواب الشرط .

وسيبويه يرى أنه يجوز ان يكون على تقدير الفاء كما قال المبرد وأن يكون على التقديم والتأخير فيكون المذكور دليل الجواب والجواب محذوف إلا أنه إذا تقدم على الاداة ما يمكن أن يطلبه كمبتدأ وناسخ مثلا فالاولى أن يكون على التقديم خبرا عنه ويكون الجواب محذوفا نحو : محمد إن يحضر الدرس يفهم ، ومثل البيت المذكور وذلك لضعف طلب الاداة للفعل بسبب تقدم ما يمكن أن يطلبه كالمبتدأ فى المثال وإنّ في البيت السابق .

فالاولى على رأى سيبويه أن يجعل المضارع (يصرع) خبر إنّ ويكون جواب الشرط محذوفا والتقدير : انك تصرع إن يصرع أخوك تصرع أخوك تصرع ويجوز

ا ن يجعل المرفوع خبر مبتدأ محذوف على تقدير الفاء كما هو رأى المبرد والجملة الاسمية جواب الشرط وجملة الشرط خبر ان والتقدير ان يصرع أخوك فأنت تصرع ٠

وان لم يتقدم على الاداة ما يمكن أن يطلبه كان الاولى أن يكون على تقدير الفاء ٠ وقال بعضهم : إن فيه تفصيلا إن كانت الاداة اسم شرط فعلى تقدير الفاء نحو من يجتهد ينجح وان كانت الاداة حرفا فعلى التقديم والتأخير نحو : إن تجتهد تنجح ٠ (١)

وأما تخريج البيت الثاني من حجة الكوفيين فقد اختلفوا في ذلك أيضا وهو رفع الجزاء إذا كان مضارعا والشرط ماضيا ومذهب سيبويه أنه مرفوع على نية التقديم على الاداة فهو دليل الجواب وليس جوابا ، بل الجواب محذوف ، ومذهب المبرد والكوفيين أن الرفع على تقدير الفاء فالمرفوع من جملة الجواب لانه خبر لمبتدأ محذوف والجملة من المبتدأ والخبر هى الجواب ٠

وذهب قوم الى أن المرفوع نفسه هو الجواب من غير تقدير الفاء وانما رفع لانه لما لم يظهر أثر الاداة في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعف عن العمل في الجواب فلم تعمل فيه لافظا ولا محلا فتنجح من قولك : إن اجتهدت تنجح هو الجواب على الرأي الثالث ، الاداة ضعفت عن العمل فيه لعدم ظهور أثرها فى فعل الشرط ٠

وعلى رأى الكوفيين والمبرد خبر لمبتدأ محذوف والجملة من المبتدأ والخبر هى الجواب والتقدير فانت تنجح ، وعلى رأى سيبويه دليل الجواب

(١) انظر: الاشموني (٤/ ١٨ — ١٩) والمقتضب (٢/ ٦٨ — ٦٩ ، ٧٢) والكتاب : (٣/ ٦٦ — ٦٧ — ٦٨) ٠

دليل الجواب والجواب محذوف والتقدير تنجح إن اجتهدت تنجح بالجزم . (١)

وثمرة الخلاف تظهر في العطف عليه وفي تفسير العامل قبل الاداة فعلى رأى سيبويه لا يجوز العطف عليه بالجزم ويجوز أن يفسر عاملا لما قبل الاداة لانه ليس جوابا بل يستأنف ، فلك أن تقول : النحو ان حضرت الدرس تفهمه ومحمدا إن زارني اكرمه بنصب كل من النحو ومحمد بفعل محذوف يفسره تفهمه في المثال الاول وأكرمه في المثال الثاني لانه في التقدير قبل الاداة وعلى رأى المبرد والكوفيين يمتنع تفسيره العامل قبل الاداة لانه من جملة الجواب لا يعمل فيما قبل الاداة فلا يفسر عاملا فيتعين ان تقول : النحو ومحمد بالرفع ويجوز العطف بالجزم على جملة الجواب اعنى الجملة الاسمية بتمامها لانها هى التى في محل الجزم لاعلى الفعل وحده .

واما على الرأى الثالث القائل : إنه هو الجواب فيمتنع جزم المعطوف كما يمتنع التفسير لانه ليس مجزوما . (٢)

وبالنظر الى هذه الاراء نجد أن تخريج المبرد رفع الجزاء بعد المضارع كتخريجه الرفع بعد الماضي .

وأما سيبويه فقد اختلف قوله فى الموضعين لأنه بعد الماضى أوجب أن يكون الرفع على التقديم ، وبعد المضارع أجاز أن يكون على التقدير بالفاء ولعل ايجابه كون الجواب محذوفا بعد الماضي انه لم يظهر أثرها فيه إذا نطق به قياما بحقها في الجملة وأما بعد المضارع فلم يحتج الى ذلك لظهور أثرها فيه .

(١) انظر: الاشموني ٤/١٧ ـ ١٩ وانظر: الكتاب : ٣/٦٦ ـ ٦٧ ، ٦٨ ، والمقتضب ٢/٦٨ ـ ٦٩ ، وشرح الكافية للرضي ١/٥٥٠ ـ ٥٦٠ ، ٢/٥٧ والانصاف ٢/٦٢٧ .

(٢) انظر الصبان مع الاشموني ٤/ص ١٧ ـ ١٨ .

والخلاصة أن النحويين اختلفوا في الجملة المتقدمة على أداة الشرط وفعله أهي نفس الجواب أم هي دليل الجواب، فذهب سيبويه وجمهور النحاة الى أن الجملة المتقدمة ليست بالجواب ولكنها دليل عليه وذهب أبو العباس المبرد وأبو زيد وجمهرة الكوفيين الى أن هذه الجملة هي جواب الشرط والذي ذهب اليه سيبويه والجمهور أصح دليلا وأقرب مأخذ والدليل على ذلك من وجوه أولها : أن الجملة المتقدمة قد تكون جملة اسمية غير مقترنة بالفاء ولا بإذا الفجائية نحو : أنت ظالم إن فعلت والجملة الاسمية التي بهذه المنزلة لاتصلح لأن تكون جوابا وكذلك الجملة الفعلية التي فعلها جامد كما لو قلت عسى أن تنجح إن اجتهدت .

والوجه الثاني : أن الجوازم من العوامل الضعيفة والعامل الضعيف لايقوى على العمل وهو متأخر عن معموله .

والوجه الثالث : أنه لو كان المتقدم هو الجواب لوجب إذا كان فعلا مضارعا أن يكون مجزوما والوجه الرابع : أنهم لايضمون ذلك إلا إذا كان فعل الشرط الثاني للاداة ماضيا لفظا ومعنى أو ماضيا معنى فقط .

وكذلك لايتقدم معمول جواب القسم على الجواب مطلقا عند الجمهور فلا تقول : والله زيدا لاضربن واذا قلت والله ما يقوم زيد الآن أو والله إن زيدا قائم الان أو والله لزيد قائم الآن لايجوز تقديم الآن وأجاز الفراء وأبو عبيدة تقدم المعمول مطلقا ظرفا كان أو مفعولا وأجاز ابن مالك تقدم الظرف والمجرور واستدل بقوله تعالى : ((عما قليل ليصبحن نادمين)) (١)

فعلى رأي المانعين يكون عما قليل متعلقا بمحذوف يدل عليه ما قبله تقديره عما قليل تنصر لان قبله قال رب انصرني . (٢)

(١) انظر: همع الهوامع ٢/ ٤٤ والمساعد على التسهيل ٢/ ٣٢٦ .

(٢) انظر: البحر المحيط ٦/ ٤٠٦ . الآية ٤٠ المؤمنون

العامل الحادي عشر : الذي يجب تقديمه على المعمول نواصب المضارع فكما أن معمول الجوازم لاتتقدم كذلك معمول النواصب لايجوز أن يتقدم على النواصب لانها عوامل ضعيفة لاتعمل متأخرة .

ولايجوز تقدم معمول الفعل المنصوب بأن المصدرية عليها لانها حرف مصدري ومعمولها صلة لها ومعمول الفعل المنصوب بها لايتقدم معمولها هذا مذهب البصريين وجوز الفراء تقديمه مستدلا بقول الشاعر(١) :

كان جزائي بالعصا أن أجلدا

فان قوله : بالعصا متعلق بأجلد الذي هو معمول أن وأجاب البصريون عن هذا بأنه نادر والنادر لاحكم له ولايعد ناقضا للقاعدة او هو مؤول على تقدير متعلق دل عليه المذكور تقديره بأن أجلد وزاد الرضي جوابا اخر فقال : إن قوله بالعصا خبر مبتدأ مقدر تقديره ذلك الجزاء بالعصا والجملة اعتراضية ويصح أن يتعلق بأعني محذوفا ويصح أن تجعل كان تامة وبالعصا متعلق بها وأن أجلد في موضع رفع بدل من الجزاء(٢) .

ونقل ابن كيسان عن الكوفيين الجواز في نحو : طعامك أريد أن آكله وطعامك عسى أن آكل .

وكذلك كي من الموصولة الحرفية الناصبة للمضارع ومعمول صلتها لايتقدم على الموصول وان كانت جارة فان الموصولة مضمرة بعدها فلايتقدم عليها معمول الفعل أيضا .

قال ابن السراج : ولايجوز عند الفراء إذا قلت أقوم كي نضرب زيدا أقوم زيدا كي نضرب والكسائي يجيزه .(٣)

(١) والبيت للعجاج وقبله وربيته حتى إذا ما تمددا
وعانهضا كالحصان اجردا
كان جزائي البيت وتمدد اي تكلم بكلام معد او قوى واشتد والاجرد قصير الشعر . انظر الخزانة ٣/ ٥٦٢ — ٥٦٣ .

(٢) انظر : الهمع ٢/ ٢٠٢ والخزانة ٣/ ٥٦٣

(٣) انظر: الخزانة ٣/ ٥٦٤ .

وأما إذن فقد اشترطوا في عملها الصدارة فلا تعمل متأخرة بلاخلاف نحو اكرمك اذن لان الفعل المنصوب لايجوز تقديمه على ناصبه ، ولانهـا ضعيفة فلا تتقوى على العمل حينئذ وكذا إذا وقعت حشوا ، وأما لـن فلا يتقدم عليها الفعل المنصوب بها أبدا ولكن الجمهور أجازوا تقـدم معمول الفعل المنصوب بها نحو لن أضرب زيدا يجوز أن تقول : زيـدا لن اضرب (١) وبه استدل سيبويه على بساطتها لانها لو كانت مركبـة من لا وأن المصدرية كما يقوله الخليل والكسائي لما جاز تقديم معمولهـا لان أن المصدرية لايتقدم معمولها عليها ونوزع سيبويه في هذا أيضـا واستثنى الجمهور وسيبويه واختاره أبو حيان التمييز فلا يجوز عرقا لـن يتصبب زيد وذلك لان الجمهور يمنعون تقديم التمييز على عامله فلا يجوز عندهم عرقا تصبب زيد فهو ممتنع قبل مجيء لن ولم يقل ابن مالك هـذا الاستثناء لانه يجوز تقديم التمييز على عامله المتصرف كما سيأتي ان شاء الله فيجوز عنده قليلا عرقا لن يتصبب زيد . (٢)

ومنع علي بن سليمان البغدادي : زيدا لن أضرب لان النفي له صدر الكلام فلا يتقدم معمول معموله كسائر حروف النفي . (٣)

واستدل المجيزون بقول الشاعر :

مه عاذ لي فهائما لن أبرحا . . بمثل أو أحسـن من شمس الضحى

فهائما خبر للمضارع المنصوب بلن وقد تقدمت على الناصب والمانعـون حملوا هذا على الضرورة .

١٢) العامل الثاني عشر: حروف الجر لايجوز أن يتقدم المجرور على الجار وذلك لما كانت هذه الحروف من قبل أن الافعال التي قبلها ضعفت عـن وصولها ومباشرتها الاسماء التي بعدها كما يقضي غيرها من الافعال القوية الواصلة الى المفعولين بلا واسطة حرف الاضافة احتاجت هذه الافعـال الى أشياء تستعين بها على الوصول اليه فجعلت هذه الحروف جسرا تمـر

(١) انظر: الهمع ٢/ ٤ ، ٦ — ٧ .
(٢) الاشموني مع الصبان ٣/ ٢٧٨ .
(٣) همع الهوامع ٢/ ٢ .

عليه الافعال الضعيفة فجعلت موصلة اليها ولذا سميت حروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء وتوصلها اليها فاذا قلت مررت بزيد فالباء أوصلت معنى المرور الى زيد على سبيل الالصاق واذا قلت خرجت من البصرة فمن اوصلت معنى الخروج الى البصرة على سبيل الابتداء ولاينقض هذا بخلا وعدا في الاستثناء من حيث إنها للاخراج لا للتوصيل لان المراد انها تربط معنى الفعل بالاسم على مايقتضيه الحرف من ثبوت أو نفـــي . (١)

ويجب تقديم حروف الجر على محمولها ولا يجوز تقديم ما عملت فيه عليها لئلا يضيع هذا المعنى والغرض المقصود من حروف الجر، ولو قدم محمولها عليها لباشرت الافعال الاسماء بنفسها ولم تكن ثم حاجـــة الى حروف الجر، ومن ناحية أخرى أنها ضعيفة فلا تتقوى على التصرف بالتقديم والتأخير والفصل .

وكذلك لايجوز تقدم محمول مجرورها على الجار وقد أجاز قوم لست زيـدا بضارب لان الباء تسقط والقياس يوجب أن تضمر فعلا ينصب زيدا تفسره بضـــارب . (٢)

العامل الثالث عشر: المضاف ولا يجوز تقديم المضاف اليه على المضاف لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة نزل الثاني منزلـــة التنوين أو مايقوم مقامه فالمضاف اليه من تمام المضاف فكما لايجوز تقديم تمام الكلمة على الكلمة كذلك لايجوز تقديم المضاف اليه على المضـــاف وأيضا لان المضاف اليه فائدته تعريف المضاف أو تخصيصه أو التخفيـــف وهذه الفوائد لاتحقق من تقدم المضاف اليه ولان الاصل في العامـــل التقدم الا لموجب يقتضي تأخيره ولا موجب هنا .

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٧٨-٨ والخضرى ١/٢٢٦ .
(٢) الاصول لابن السراج ٢/ ٢٣٠ .

وكذلك لا يتقدم معمول المضاف اليه على المضاف لانه من تمامه كما لا يتقدم المضاف اليه على المضاف وجوزه الكسائي على افعل التفضيل نحو أنت اخانا أول ضارب وهذا بالله أفضل عارف . والصحيح عدم جواز ذلك لعدم سماعه من كلام العرب ولما في ذلك من مخالفة الاصول .

وجوز السيرافي وابن مالك والزمخشري التقديم إذا كان المضاف لفظ غير وقصد بها النفي بأن صح حلول حرف النفي والمضارع محل غير ومخفوضها فيجوز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت اليه ولو كان غير ظرف أو جار ومجرور كما يتقدم معمول المنفي بلا فيجوز عندهم زيدا عمرا غير ضارب وأنا زيدا غير ضارب كما يقال أنا زيدا لا أضرب ومنه قول الشاعر : (١)

إن امرؤ حصني عمدا مودته . . على الثنائي لعندي غير مكفور

فقدم عندي وهو معمول مكفور من اضافة غير اليه لانها دالة على نفي ومنه قوله تعالى : ((على الكافرين غير يسير)) (٢) بناء على القول : بأن على الكافرين متعلق بيسير ويصح تعلقه بعسير وهو الصحيح فان لم يقصد بلفظ غير نفي لم يتقدم عليه معمول ما أضيف اليه فلا يجوز في قولك قاموا غير ضارب زيدا قاموا زيدا غير ضارب أي الا شخصا ضرب زيدا وذلك لعدم قصد النفي بغير لانه لا يصح وضع حرف النفي والمضارع موضع غير ومجرورها فلا يقال : لا يضرب زيدا لعدم الرابط للجملة الحالية ويؤخذ من هذا أن المضاف اليه غير لو كان جمعا نحو قاموا غير ضاربين زيدا جاز تقديم المعمول لصحة حلول المذكور إذ يصح أن يقال : قاموا لا يضربون

(١) البيت قاله ابو زبيد الطائي الجاهلي ادرك الاسلام ولم يسلم ويمدح بهذا البيت الوليد بن عقبة ويصف نعمة أنعمها عليه من بعده عنه وخصه خصا وخصوصا افرده به دون غيره واراد خصني بمودته فحذف الحرف واوصل الفعل . انظر لسان العرب مادة خص .

(٢) سورة المدثر : اية : ١٠

زيدا فجملة المضارع حال مرتبطة بالضمير كما كانت غير في المثال حالا (١)

والصحيح أنه لا يجوز تقديم معمول المضاف اليه مطلقا لأن تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل ومعمول المضاف من تمامه فلا يتقدم .

العامل الرابع عشر : عامل التمييز يجب تقديم عامل التمييز وتأخير التمييز عنه سواء كان اسما أو فعلا متصرفا أو جامدا هذا مذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين أما إذا كان اسما أو فعلا جامدا أو ما فيه معنى الفعل فلا يتقدم عليه باجماع فالاسم نحو عندي عشرون درهما ولي مثله رجلا وكذا كل تمييز بعد المفرد فالعامل في درهما هو عشرون وفي رجلا المثل فلا يقال درهما عشرون ورجلا لي مثله لان العامل اسم جامد ضعيف العمل لمشابهته الفعل مشابهة ضعيفة وهي كونه تاما كما أن الفعل يتم بفاعله فلا يقوى أن يعمل فيما قبله وأما إذا كان فعلا جامدا كفعل التعجب ونعم وبئس وحبذا نحو ما أحسنه رجلا ، وما أكرمك أبا ونعم رجلا زيد فلأن هذا الفعل لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله كالمفرد وذهب الرضي الى أن العامل في نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو ليس فعلا جامدا وانما هو الضمير واسم الاشارة في حبذا .

وأما إذا كان العامل ما فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة بالافعال كالصفة المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر نحو لله دره فارسا أو در زيد فارسا وويلم زيد شجاعا وويح زيد رجلا فلا يتقدم على عامله أيضا لضعف الصفة وأفعل التفضيل وكل ما فيه معنى الفعل كاسماء الافعال والجار والمجرور والظرف لضعفها في العمل لا يتقدم عليها ولكون المصدر في تقدير الحرف الموصول إذا كان العامل مصدرا . (٢)

(١) شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٩٩٥ — ٩٩٦ وحاشية الصبان ٢/ ٢٨٠

(٢) انظر الرضي ١/ ٢٢٣ ، ٢٢٠ ومثال الصفة المشبهة زيد طيب أبا ومثال المصدر أعجبني طيبه ابا ، ومثال اسم الفاعل زيد منفقي شحما ، ومثال اسم المفعول : الارض متفجرة عينا .

بقي هنا امر هام وهو هل ينصب التمييز اسم الفعل والمصدر النيمي غير السماعي . والظرف والجار والمجرور لم ار من تعرض لهذه المسألة ولكن القياس لايمنع إذا كان هناك نسبة مجهولة فرفعتها بها ومن النحاة من ذهب أن حسب تأتي اسم فعل فيكون نحو حسبك يزيد رجلا مثالا لاسم الفعل بمعنى يكفي ولكن رُدَّ هذا القول بدخول حرف الجر عليه نحو يحسبك درهم ومعلوم أن أسماء الافعال لاتدخل عليها العوامل اللفظية وقد نص الأشموني على عمل اسم الفعل في التمييز ولم يذكر له مثالا وكذلك الأهدل في كواكب الدرية . (١)

وأما إذ كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد نفسا أو اسم الفاعل أو اسم المفعول فقد اختلف النحاة في ذلك وعند الجمهور لايتقدم مطلقا كما تقدم وأما علة المنع على الفعل المتصرف عند الجمهور فقد ذكروا عللا كثيرة .

منها أن الغالب فيما ورد من تمييز النسبة أن يكون فاعلا في المعنى محولا عن الفاعل صناعة نحو طاب زيد أبا أي طاب أبوه ونحو قوله تعالى :

((وفجرنا الارض عيونا)لانك إذا جعلت الفعل لازما فقلت انفجرت عيونها صار فاعلا وقد تقرر أن الفاعل لايجوز تقديمه على فعله فكذلك ما كان أصله الفاعل حقه أن يأخذ ما استقر له وأعطى غير الفاعل من التمييز حكم الفاعل معنى اجراء للباب على وتيرة واحدة لذا يكفي كونه فاعلا في بعض الأحيان لصحة التمسك في امتناع تقديم ما ليس بفاعل .

وقد نقد بعضهم هذه العلة بأن فاعلية المعنى ليست قاصرة على التمييز بل الحال كذلك فاذا قلت راكبا جاء زيد فان راكبا فاعل في المعنى ومع هذا يجوز تقديمه فالجواب أن بين التمييز والحال فرقا من هذه الناحية

(١) انظر الاشموني ٢/ ١٩٥ مع الصبان أول باب التمييز والكواكب الدرية ٢/ ٣٣ وقد بين ابن مالك في شرح العمدة عمل اسم الفعل في التمييز فقال : (أو اسم فعل نحو : وشكان ذا خروجا وسرعان ذا اهالة) فالاول اسم فعل ماض بمعنى سرع والثاني كذلك والاهلة الودك المذاب وهو دسم اللحم والشحم)
شرح العمدة : ١/ ٣٥٢ .

لان الحال لم تكن في الاصل هي الفاعلة كما كان المميز كذلك ألا تـــرى أنه فاعل ليس التقدير والاصل في جئت راكبا جاء راكبي كما كان الاصل في طبت نفسا طابت به نفسي وانما الحال مفعول فيها . (١)

والمنصوب في هذا الباب هو الفاعل على الحقيقة ألا ترى أنك اذا قلت تفقأ زيد شحما كان الفعل للشحم البتة وتقول حسن زيد غلاما ودابة وثوبا فلا يكون له حظ في الفعل من جهة المعنى وليس كذلك قولـــك جاءني زيد راكبا لان الفعل لزيد على الحقيقة وراكبا تابع له والفعـــل استوفى فاعله لفظا ومعنى والمنصوب بعده في حكم المفعول .

وربما يسأل سائل فيقول : قد يخرج الشيء عن أصله ولا يراعـــى الاصول كنائب الفاعل فانه جائز التقديم على العامل وصار بالنيابـــة ممتنعا فأي مانع من اعطاء التمييز بصيرورته فضلـة حكم المفعول مـــن جواز التقديم الجواب : الاصل عدم الخروج عن الاصل ولكن ابن مالـك نقد هذه العلة أيضا من ناحية أخرى فقال : الفعل عامل قوى بالتصرف فمنع تقديم معموله وليس فاعلا في اللفظ لا موجب له ولو كانت الفاعليـــة الاصلية موجبة التأخير مانعة من التقديم لعمل بمقتضى ذلك في نحـــو: اذ هبت زيدا فكان لا يجوز أن يقال : زيدا أذ هبت : لان أصله ذهـــب زيد ولا خلاف في أن ذلك جائز فكذلك ينبغي أن يحكم بجواز صدرًا ضاق زيد وما أشبهه . (٢)

ومن ذلك : العلل : أن التمييز كالنعت في الايضاح سواء كـــان تمييز مفرد او نسبة والنعت لا يتقدم على المنعوت وكذلك ما أشبهه .

ومنها : أن الغرض من التمييز هو الابهام أولا ثم التفسير ليكون أوقـــع في النفس لان النفس تتشوق الى معرفة ما أبهم عليها واذا فسرته بعـد

(١) انظر: الخصائص ٢/ ٣٨٤ ــ ٣٨٥ .

(٢) شرح الكافيـــة ٢/ ٧٧٦ ــ ٧٧٧ .

الابهام فذكرته اجمالا ثم تفصيلا يتمكن في النفس وإذا قدمته فقد أبطلت هذا الغرض المقصود من التمييز (١) وقد تقد بعضهم هذه العلة بأن الغرض يفوت أيضا بالتوسط بين العامل ومعموله فهو جائز بالاجماع نحو طاب نفسا زيد وبأن البيان لايمنع من التقديم كما في قوله تعالى : (فغشيهم من اليم ما غشيهم) ولم أر من أجاب على هذا السؤال .

قال ابن عصفور (واختلف في المانع من التقديم إذا كان الفعل متصرفا عند المانعين فقال أبو علي ، والزجاج انما لم يجز لانه منقول من الفاعل ولا يجوز تقديم ما نقل منه وأيضا فان التمييز مبين لما قبله والنعت لا يجوز تقديمه على المنعوت فكذلك هذا ولا يصح هذا لان التمييز كما يكون منقولا من الفاعل يكون منقولا من المفعول ونحو (وفجرنا الارض عيونا) وأيضا لو كان كما زعموا لجاز تقديمه وان كان في الاصل فاعلا نظرا الى اللفظ/أكرمته وزيدا أكرمت وان كان في الاصل فاعلا في : كرم زيد وأما قولهم : إنه تبيين كالنعت باطل لانه لو كان كذلك لم يجز توسطه كما لم يجز توسط النعت والصحيح أن المانع من تقديمه كون العامل ليس فعلا وانما هو تمام الكلام كما انتصب تمييز عشرين بعد تمام الكلام فكذلك تمييز غيره ينتصب بعد تمام الكلام) (٢) والناصب عنده الجملة باسرها انتصب عن تمامها .

وذهب المازني والكسائي والمبرد والجرمي الى جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل متصرفا وارتضى هذا القول ابن مالك في شرح العمده والتسهيل وقال في شرح العمدة وبقولهم أقول وجعل التقديم في الالفية نادرا وقال في التسهيل ولا يمنع تقديم المميز على عامله إن كان فعلا متصرفا وفاقا للكسائي والمازني والمبرد (٣) .

(١) الرضي ١/ ٢٢٣ ، والانصاف ٢/ ٨٣٠ ، وابن حمدون مع المكودي ١/ ١٧٩ وحاشية الصبان ٢/ ٢٠٠ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٤ .

(٣) انظر: شرح العمدة ١/ ٣٥٨ — ٣٥٩ والتسهيل ص: ١١٥ .

وحجة المجيزين القياس على غير التمييز من الفضلات المنصوبة بفعل منصرف نحو عمرا ضربت وقد أجازوا تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفا نحو راكبا جاء زيد وقد يجاب عن هذا بأنه قياس مع الفارق فان تقديم التمييز مخل بالغرض وهو الاجمال ثم التفصيل والبيان بعد الابهام بخلاف غيره من الفضلات ويستثنى عندهم من المتصرف كفى فلا يقال شهيدا كفى بالله بالاجماع وهذا من مميز الجملة ومن جوزوا التقديم على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول نظروا أيضا الى قوة العامل لان العامل إذا كان قويا يجوز تقديم معموله اذا لم يمنع مانع منه، أما القوة في الفعل فظاهر وأما في اسم الفاعل والمفعول إذا وجدت شروط عملهما فهما في حكم الفعل المضارع ويجوز عندهم نفسا زيد طيب وقد صرح ابن مالك في بعض كتبه بأن الوصف المشبه به المتصرف كالفعل المتصرف في جواز تقديم التمييز عليه . وقال المبرد، واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه لتصرف الفعل، فقلت: تفقأ شحما ، وتصببت عرقا فإن شئت قدمت فقلت: شحما تفقأت وعرقا تصببت وقال : وتقول : راكبا جاء زيد لان العامل فعل فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا وهذا رأى أبي عثمان المازني . (١)

واستدلوا أيضا بالسماع كقول الشاعر : (٢)

ضيعت حزمي في ابعادها الأملا . . وما ارعويت وشيبا رأسي اشتعلا

واستدلوا ايضا بقول الشاعر : (٣)

أتهجر سلمي بالفراق حبيبها . . وما كان نفسا بالفراق تطيب

(١) انظر: المقتضب : ٣/ ٣٦ .

(٢) البيت قائله مجهول ومحل الشاهد قوله شيبا رأسي اشتعلا والبيت في المقاصد الوفية ٣/ ٢٤٠ والمغني ص ٥١٥ ، وهو من شواهد ابن عقيل والاشموني .

(٣) البيت في الشواهد الكبرى للعيني منسوبا الى المجيل السعدي وقيل للاعشى همدان عبد الرحمن بن عبد الله والبيت ايضا من شواهد سيبويه واللسان مادة حبب وفي المقتضب ٣/ ٣٧ ، وشرح الجمل ٢/ ٢٨٣ ، والمقتصد ٢/ ٦٩٣ ، وشرح المفصل ٢/ ٤٧، والانصاف ١/ ٨٢٨ وردت رواية البيت في المراجع المتقدمة مختلفة كما يلي :

بالتاء وهذا لاحجة فيه لأن تطيب يمكن أن يكون صفة للنفس وتكون نفسا خبرا لكان كأنه قال : وما كان حبيبها نفسا بالفراق طيبة ويمكن أن يحمل هذا الوجه في رواية من رواه بالياء على أنه من تذكير النفس وأنكر الزجاج هذه الرواية وقال الرواية وما كان نفسي بالفراق تطيب فنفسي اسم كان وتطيب خبرها كأنه قال وما كان نفسي طيبة وأما وجه استدلال من روى وما كاد نفسا فمن حيث إن كاد فيه ضمير القصة وفي تطيب ضمير لسلمي فكأنه قال : وكاد تطيب سلمى نفسا ثم قدم نفسا ولو روى وما كاد نفسا بالفراق يطيب على التذكير لم يكن الدليل حينئذ قاطعا لانه يحتمل أن يكون ضمير الحبيب في قوله أتهجر سلمى للفراق حبيبها فكأنه قال وما كاد حبيبها نفسا يطيب بالفراق ويقوى هذا الوجه قوله : وما كان نفسي بالفراق تطيب فجعل النفس فاعل كاد أو اسمها بمنزلة أن يقال ما كاد نفس حبيبها تطيب بالفراق ويقوى هذا الوجه قوله : وما كان نفسي بالفراق تطيب لان نفسي هو حبيبها وحمل الجمهور ما جاء من ذلك مقدما على الضرورة كما أولوا (نفسا) في البيت السابق على أنه منصوب بفعل محذوف تقديره أعني وقد أجاز الفراء تقديم التمييز فيما انتصب فيه التمييز بعد اسم مشبه به الاول نحو زيد القمر حسنا ومحمد الحاتم كرما فتقول : زيد حسنا القمر ومحمد كرما الحاتم وهذا يفيد ما تقدم في أول الكلام من اطلاق الاجماع على عدم تقدم التمييز على عامله إذا كان اسما لان شرطه عند الفراء أن يكون المشبه به خبرا فان جعلته في المثال مبتدأ امتنع التقديم وكذلك لو قلت : مررت بعبد الله القمر حسنا لم يجز حسنا القمر لان القمر غير خبر . (١)

العامل الخامس عشر : الذي يجب تقديمه على المعمول عامل الحال في عشرة مسائل : المسألة الاولى : ان يكون عامل الحال فعلا جامدا كفعلي التعجب نحو ما أحسنه مقبلا ، وجميع الافعال الجامدة تعمل في الحال الا عسى وليس فانهما لا

(=) ليلى ، سلمى — وبالفراق — للفراق ، وماكان وماكاد — نفسا نفسي ، تطيب — يطيب .

(١) المساعد ٢/٦٦ — ٦٧ ... والمقاصد ٢/٦٩٢ — ٦٩٤

يعملان فيه (١) ، وكذا كان وأخواتها تقول نعم المهذار ساكتا وما أحسن الحكيم متكلما ، وبئس المرء منافقا وأحسن بالرجل صادقا .

المسألة الثانية : أن يكون العامل مشتقا يشبه الجامد كأفعل التفضيل نحو هذا أفصح الناس خطيبا واسم التفضيل يشبه الجامد لأنه في كثير من أحواله لا يقبل علامة التأنيث ولا علامة التثنية أو الجمع فخالف بهذا المشتقات الاصلية كاسم الفاعل واسم المفعول واقترب من الجامد الذى لا يتغير صورته وكان القياس اذا كان العامل أفعل التفضيل واقتضى حالين أن يتأخر الحالان عنه لأنه إذا كان يقتضى حالا واحدة وجب تأخيرها عنه ، ولكن يستثنى من أفعل التفضيل ما إذا كان عاملا في الحالين لاسمين متحدى المعنى أو مختلفين في مسماهما وأحدهما مفضل في حالة على الآخر في حالة أخرى فانه يجب تقديم الحال الفاضلة خوف اللبس وتأخير الأخرى عنه :

مثال الأول وهو ما إذا كان الحال لاسمين متحدى المعنى ، هذا الأديب ناثرا أبرع منه شاعرا ، ومثال الثانى : زيد مفردا أنفع من عمرو معانا .

فكلمة أبرع في المثال الأول أفعل تفضيل نصبت حالين هي ناثرا وشاعرا ، والاسمان لمعنى واحد أو لمسمى واحد وأحدهما وهو ناثر قدمت على العامل وتأخرت الثانية ، وكذلك المثال الثانى إلا أن المنصوب مختلف الذات مختلف الحالين ، وقد يكون متفق الحال نحو هذا يسرا أطيب منه رطبا ، وزيد قائما أخطب منه قاعدا .

قال ابن يعيش : " يسرا ورطبا حالان من المشار اليه لكن في زمنين لانه فيه تفضيل الشئ في زمان من أزمانه على نفسه في زمن آخر ويجوز أن يكون الزمان الذى يفضل فيه ماضيا ويجوز أن يكون مستقبلا ، ولا بد من اضمار ما يدل على المضي فيه ، أو على الاستقبال على حسب ما يراد من إذ وإذا " (٢)

(١) التصريح مع حاشية المليمى جـ ١ ص ٣٨٢ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش جـ ٢ ص ٦٠ - ٦١ .

خبرين لها ، ونسب الاشمونى هذا القول الى السيرافى وقد تقدم عن السيرافى أنها تامة والمنصوبان حالان . (١)

وقيل ان عامل الحالين ما فى حرف التنبيه من معنى الفعل ، وقال ابن يعيش / وذهب أبو على الى أن العامل فى الحال الأول ما فى هذا من معنى الاشارة والتنبيه والعامل فى الحال الثانية أفعل . (٢)

والراجح القول الأول وهو أن العامل ما فى أطيب من معنى الفعل فالأقوال أربعة . (٣)

والمسألة الثالثة أن يكون عاملها مصدرا صريحا يمكن تقديره بالفعل والحرف المصدرى ، نحو من الخير انجازك العمل سريعا فكلمة سريعا حال من الكاف ، والعامل هو المصدر الصريح (انجاز) ومن الممكن أن تنجز العمل سريعا ومثله أن تقول : يعجبنى انجاز الصانع عمله سريعا فكلمة سريعا حال من الصانع والعامل هو انجاز ويسرني اغترابك طالبا للعلم .

فان كان المصدر الصريح غير مقدر بهما جاز تقديم الحال وتأخيره نحو معتذرا لك صفحا عن المسىء أو صفحا عن المسىء معتذرا لك ، ونحو قائما ضربا زيدا الاصل ضربا زيدا قائما . (٤)

المسألة الرابعة أن يكون عاملها اسم فعل نحو نزال مسرعا ، أى انزل مسرعا لأن معمول اسم الفعل لا يتقدم .

(١) التصريح على التوضيح جـ ١ ص ٣٨٣ — ٣٨٤ ، والاشمونى جـ ٢ ص ١٨٣ مع الصبان .

(٢) شرح المفصل جـ ٢ ص ٦١ .

(٣) انظر الاشباه والنظائر جـ ٤ ص ٢٦٦ ، فقد الف السيوطى رسالة سماها تحفة النجباء فى قولهم هذا بسرا أطيب منه رطبا ، وبدائع الفوائد لابن القيم جـ ٢ ص ١١٩ — ١٢٩ .

(٤) انظر التصريح على التوضيح جـ ١ ص ٣٨٢ .

المسألة الخامسة أن يكون عاملها متضمنا معنى الفعل دون حروفه وذلك أشياء

اراسم اشارة نحو هذا خالد مقبلا ومنه قوله تعالى ((وهذا بعلي شيخا)) ، وقوله تعالى ((فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا)) (١) وقوله تعالى ((إن هذه امتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون)) (٢)

وذلك لما فيه من معنى الفعل وهو أشير دون حروفه .

٢ — أدوات التشبيه نحو كأن خالدا مقبلا أسد ، وقول امرىء القيس(٣) كأنّ قلوب الطير رطبا ويابسا .. لدى وكرها العناب والحشف البالى فرطبا ويابسا حالان من قلوب أى قسما رطبا وقسما يابسا ، والعامل فيها كأن لما فيه من معنى أشبه وليس فيه حروفه .

٣ — أداة التمني نحو ليت زيدا أميرا أخوك ، وليت السرور دائما عندنا ، والعامل فى الحال فى المثالين هو ليت لما فيها من معنى أتمنى دون حروفه .

٤ — حرف الترجي نحو لعل محمدا مقبل علينا مبشرا فلا يجوز مبشرا لعل محمدا مقبل علينا .

٥ — أدوات الاستفهام والمقصود به التعظيم نحو ما شأنك واقفا ؟ وما بالك منطلقا ؟ وكيف أنت قائما ؟ وكيف بمحمد رئيسا ؟ ومنه قوله تعالى ((فما لهم عن التذكرة معرضين)) (٤)

(١) آية ٥٢ من سورة النمل .

(٢) آية ٩٢ من سورة الأنبياء .

(٣) انظر الديوان ص ١٤٥ ، يشير بقوله رطبا ويابسا الى كثرة ما تأتى به العقاب من قلوب الطير التى تصطادها طعاما لأفراخها حتى يفضل عنها ، وقد شبه القلوب الرطبة بالعناب فى لونها وشكلها وطراوتها والقلوب اليابسة بالحشف وهو أردأ التمر .

(٤) آية ٤٩ من سورة المزمل .

٦ - حرف التنبيه نحوها أنت زيد راكبا ، فراكبا حال من زيد أو من أنت على رأى سيبويه ، فالعامل فى راكبا حرف التنبيه لتضمنه معنى أتيه وفى نحو هذا زيدا قائما حرف التنبيه ، وقيل اسم الاشارة لتضمنه معنى أشير وقيل : كلاهما لتنزلهما منزلة الكلمة الواحدة وان قلنا العامل حرف التنبيه يجوز أن نقول ها قائما ذا زيد ولا يجوز على الوجهين الأخيرين . (١)

والخلاصة انك اذا قلت : هذا زيد قائما امتنع : قائما هذا زيد سواء جعلت العامل حرف التنبيه أو اسم الاشارة ، وفى العامل ثلاثة مذاهب عند البصريين .

أحدها : جواز كون الحرف أو الاسم وهو قول الجمهور .

المذهب الثانى : ان العامل الاسم لا الحرف وهو مذهب ابن أبى العافية . (٢)

والمذهب الثالث : أنه ليس واحد منهما بل محذوف يدل عليه الاسم المبهم تقديره انظر اليه قائما ، وهو مذهب السهيلى ومنع مع ذلك أيضا تقدم الحال .

هذا وقد تقدم فى مبحث كان وأخواتها أن الكوفيين ألحقوا بكان

(١) الصبان جـ ٢ ص ١٨٠ مع الاشمونى وللمساعد على التسهيل جـ ٢ ص ٢٩ .

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة ابن أبى العافية الازدى أبو بكر الكندى كان شجاعا فقيها جليلا وأديبا بارع الأدب عارفا بالعربية واللغة وأصله من كندة ، وقرأ بمرسية وانتقل الى غرناطة وسكن بها ومالقة ولد سنة ٥٠٦ ومات سنة ٥٨٣ هـ. انظر : البغية ص ٦٥ .

وأخواتها اسم الاشارة فى نحو هذا زيد قائما وجعلوا هذا تقريبا وزيد اسم التقريب وقائما خبر التقريب وقد تقدم رد مذهبهم هذا .

٧ — (أما) نحو أما علما فعالم هذا الاسلوب يستعمل فى مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصا بوصفين وأنت تعتقد اتصافه باحدهما دون الآخر وتقول أما علما فعالم لمن وصف عندك شخصا يعلم وغيره تنكر عليه بغير العلم ، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف الذى نابت عنه أما فهو العامل الحقيقى ونسبة العمل لأما باعتبار نيابتها عنه وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهما يذكر انسان فى حال علم فالمذكور عالم . (١)

٨ — حرف النداء نحو يا أيها الربع مَبْكِيًّا بساحته ، واختلف فى مجىء الحال من المنادى فمنعه بعضهم وأجاز البعض الآخر .

٩ ، ١٠ — الظروف والجار والمجرور نحو الفرس لك وحدك وزيد فى الدار جالسا وهذا هو الاصح فيمتنع تقديم الحال على عاملها الظرف والمجرور هذا مذهب الجمهور وهو المنع مطلقا إذ كان عامل الحال ظرفا أو مجرورا فلا يقال قائما فى الدار زيد ، وفرق ابن برهان بين الظرف والمجرور وغيرهما فاجاز تقديم الحال على العامل فيما اذا كان الحال ظرفا أو حرف جر نحو قوله تعالى (هنالك الولاية لله) فهنالك ظرف مكان وهو حال من ضمير الله الذى هو خبر الولاية ، ومنع فى غير ذلك ، لأن الظرف يتسع فيها ما لا يتسع فى غيرها وأجاز الأخفش مطلقا ، فأجاز فى قولهم فداء لك أبى وأمى أن يكون أن يكون فداء حالا ، والعامل فيه لك ، وهو يقتضى جواز التقديم على الجملة عنده وسبقه الفراء الى هذا القول . (٢)

(١) الصبان جـ ٢ ص ١٧٣ مع الاشمونى .

(٢) انظر الاشمونى جـ ٢ ص ١٨٢ والهمع جـ ١ ص ٢٤٣ .

هذه أقوال النحاة فى تقديم الحال على الجملة ان كان ظرفا أو مجرورا ، ولكن بعض النحاة يستثنى حالة توسط الحال بين مبتدأ مقدم وخبره أشبه الجملة المتأخر عنه وعن الحال معا نحو زيد متكئا فى الدار ، وسعيد مستقرا فى هجر، فأجازوا مطلقا ومنع الجمهور لضعف العامل وأجاز الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمر مرفوع نحو أنت قائما فى الدار، والمنع إن كانت من ظاهر واختاره ابن مالك فى التسهيل وشرحه قال فى التسهيل: فان كان الجامد ظرفا أو حرف جر مسبوقا بمخبر عنه جاز على الاصح توسيط الحال بقوة ،وان كان ظرفا أو حرف جر وبضعف إن كان غير ذلك (١) ، وأشار فى الالفية الى ندوره وقلته فالظرف زيد عند عمرو فى الدار يجعل عند عمرو حالا وفى الدار خبر زيد وهو العامل فى الحال، وحرف الجر نحو زيد فى البستان مع عمرو يجعل فى البستان حالا عامله مع عمرو وهو خبر زيد ، واستدل المجيزون مطلقا بقراءة من قرأ (والسموات مطويات بيمينه) (٢) بنصب مطويات على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو السموات والمخبر به وهو يمينه وحق التركيب: (والله أعلم)، والسموات بيمينه وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور ، واستدلوا أيضا بقوله تعالى (ما فى بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا) (٣) . فى قراءة من رفع خالصة بالتاء

واستدلوا أيضا بقول الشاعر

بنا عاذ عوف وهر بادئ ذلة .. لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا

(١) التسهيل ص ١١١ .

(٢) آية ٦٧ من سورة الزمر .

(٣) آية ١٣٩ من سورة الانعام .

فوسط الحال وهو بادئ ذلة بين المخبر عنه وهو الضمير المنفصل والمخبر به وهو لديكم والأصل: وهو لديكم بادئ ذلة ، وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الظرف، وعوق فاعل عاذ واستدلوا أيضا بقول النابغة الذبياني

رهط بن كوز محقبي أدراعهم .. فيهم ورهط ربيعة بن حذار

ورهط مبتدأ خبره فيهم ومحقبي أدرعهم حال من الضمير المستكن فيه أى جاعلين أدرعهم فى حقائبهم، جمع درع ، ورهط الثاني معطوف على الأول وتأول المانعون فقالوا: إن البيتين ضرورة وأن السموات عطف على الضمير المستتر فى قبضته لانها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السموات وبيمينه ظرف لغو متعلق بمطويات . معمول الحال لا عاملها ، وإنّ خالصه فى الآية الثانية حال من الضمير المستتر فى صلة ما فهى العاملة فى الحال وتأنيث خالصة باعتبار معنى ما لانها واقعة على الأجنة .

ومحل الخلاف ما اذا تقدم المبتدأ وتأخر الخبر ، فان تأخر المبتدأ وتقدم الخبر جاز توسط الحال بينهما بلا خلاف نحو ما فى الدار عندك زيد وفى الدار قائما زيد لان العامل تقدم والحال متأخرة عن العامل . (١)

ويلتخص من هذا أن فى التقدم ثلاثة أقوال، وفى التوسط كذلك، المنع فيهما وهو قول الجمهور البصريين ، والجواز فيهما وهو قول الاخفش ، والتفرقة بين الظرف والمجرور وغيرهما وهو قول ابن برهان فيهما، وفى الصورتين قول رابع وهو للكوفيين التفرقة بين الظاهر فيمتنع والمضمر فيجوز .

والحق فى هذه المسألة مع ابن برهان وهو جواز تقدمها على عاملها الظرف والمجرور لانهم كثير ما يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون فى غيرهما .

(١) انظر الهمع جـ ١ ص ٢٤٣ ، والصبان مع الاشمونى جـ ٢ ص ١٨١—١٨٢ والتصريح على التوضيح جـ ١ ص ٣٨٥ والمساعد جـ ٢ ص ٣٣ .

واسناد العمل فى الأشياء العشرة ظاهرى ، وأن العامل فى الحقيقة الفعل المدلول عليه بها كأشير وأتيه ، وفعل الشرط فى إما علما فعالم وحينئذ فيتحد العامل فى الحال وصاحبها بلا اشكال ، والحق كما يقول الرضى ، إن التزام النجاة اتحاد العامل فى الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة الجأتهم اليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين كما فى ضربى زايدا حاصل قائما ، والعامل فى الحال حاصل ، وفى صاحبها ضربى وهو الياء أو زيدا (١) .

واختار هذا ابن مالك فى التسهيل فقال وقت يعمل فيها غير عامل صاحبها خلافا لمن منع وهو ظاهر كلام سيبوية فى إن هذا زيد منطلقا فمنطلقا منصوب باسم الاشارة وهو حال من زيد والعامل فى زيد إن ومثله قوله تعالى (إن هذه أمتكم أمة واحدة) (٢) .

ومنع السهيلى عمل حرف التنبيه فى الحال فقال ها حرف ومعنى الحروف لا يعمل فى الظروف والأحوال قال ولا يصح أن يعمل فيه اسم الاشارة لانه غير مشتق من لفظ الاشارة ، ولا من غيرها وانما هو كالمضمر ولا يعمل لفظ هو ، ولا أنت بمافيه من معنى الاضمار فى حال ، ولا ظرف ، والعامل فى مثل هذا زيد قائما إنما هو انظر مقدرة دل عليها الاشارة لأنك أشرت الى المخاطب لينظر واختار أبو حيان أن اسم الاشارة وحرف التنبيه ، وليت ، ولعل ، وباقى الحروف لا تعمل فى الحال ولا الظرف ولا يتعلق بها حرف إلا كأن وكاف التشبيه ومنع بعضهم أيضا عمل كأنّ فى الحال وهذا الخلاف لا عبرة به لمخالفته ما أجمع عليه علماء النحو . (٣)

المسألة السادسة أن يكون عاملها فعلا مقرونا بلام الابتداء أو لام القسم فإنّ المعمول لا يتقدم على هذه اللام نحو لا صبرن محتسبا ولا قومن طائما ، فمحتسبا حال من الفاعل المستتر فى لا صبرن ، وكذلك طائما حال من فاعل أقوم

(١) شرح الرضى جـ ١ ص ١٠٧ .
(٢) انظر المساعد جـ ٢ ص ٣٩ — ٤٠ .
(٣) انظر الهمع جـ ١ ص ٢٤٤ .

فلا يجوز تقديم الحال على عاملها، فان ما فى حبر لام لابتداء ولام القسم لا يتقدم على لام الابتداء ولام القسم لانهما مما يلزم الصدارة فى الكلام فلو قدمت الحال على العامل بعد اللام فلا مانع من ذلك نحو لمحتسبا أضبر ولطائعا أقوم ، ويبدو أن هذا فى غير باب إنّ لتصريحهم هناك بجواز نحو إن زيدا مخلصا ليعبد ربه . (١)

المسألة السابعة أن يكون عاملها صلة لال نحو الجائى مسرعا زيد فلا تقول مسرعا الجائي زيد وتقول أنت المصلى قدا خالد هو العامل مجتهدا ، ويجوز فى غير ال من الموصولات، فمثلا لو قلت من الذى مسرعا جاء لكان جائزا لجواز تقديم معمول الصلة عليها لا على الموصول . (٢)

المسألة الثامنة أن يكون عاملها صلة حرف مصدرى نحو لك يجوز أن تتنقل قاعدا ، وأعجبنى ما فعلت محسنا .

المسألة التاسعة أن تكون الحال مؤكدة معنى الجملة نحو على جدك شفيقا وتقدير العامل علي جدك أعرفه أو أعلمه أو أحقه شفيقا فعامل الحال وصاحبها محذوفان وجوبا قبل الحال . (٣)

المسألة العاشرة أن يكون مفهم تشبيه نحو زيد مثلك شجاعا وزيد زهير شعرا، وزيد الشمس طالعة وهذا مذهب البصريين، وأجاز الكسائي التقديم نحو، زيد شجاعا مثلك، وزيد طالعة الشمس، ولا أرى منعا، لعدم ما يترتب على ذلك، فلو قدمت، وقلت: زيد شجاعا مثلك لا يلزمك شىء من المحذورات والله أعلم .

(١) انظر الاشمونى مع الصبان جـ ٢ ص ١٨٢ .

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة

(٣) النحو الوافى ٢/ ٢٨٢

العامل السادس عشر الذى يجب تقدمه: النواسخ وهى العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر وقد تقدم بيان النواسخ وأنها خمسة أنواع كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وظن وأخواتها، والحروف المحمولة على ليس، وإن وأخواتها، ومنها لا النافية للجنس، تلك هى النواسخ المسماة بالعوامل الداخلة على المبتدأ والخبر .

أما كان وأخواتها فيجب تقديمها على اسمها فلا يجوز تقديم الاسم على عامله الناسخ ولا تعمل الا بشرط أن يتأخر عنها اسمها وهذه الافعال لها حكم الافعال الحقيقية التى ترفع الفاعل وتنصب المفعول به فرفعت هذه الافعال الاسم ونصبت الخبر، فالمرفوع بها بمنزلة الفاعل لا يتقدم على الفعل على الصحيح، وكذلك لا تتقدم الاسماء فى هذا الباب على العامل ويجب تقديم تلك العوامل عليها .

وأما أخبارها فقد تقدم بيان أحوالها فى دراسة النواسخ ويهمنا هنا حالة وجوب تأخيرها، ومما يوجب تأخير الخبر وتقديم العامل هنا ما يلى

أولا / منها: أن يكون الفعل قد دخل عليه حرف من حروف الصدور وهى أدوات الشرط كلها، وأدوات الاستفهام كلها، وما النافية، ولام التأكيد وذلك نحو هل كان زيد قائما ، وما كان زيد خارجا، وإن كان زيد قائما وليكونن زيد قائما، وإذا كان الفعل فى هذا الباب وغيره منفيا بما علم يتقدم معموله عليها، لان ما النافية لها صدر الكلام ولذلك لم تعامل معاملة لا فتتوسط بين جار ومجرور أو جازم ومجزوم كما تتوسط لا فلا يقال جئت بما شئ ولا إن ما تفعل فعلت كما يقال جئت بلا شئ وان لا تفعل فعلت . (١)

(١) النحو الوافى جـ ٢ ص ٣٨٣ .

(أ) شرح الكافية لابن مالك جـ ١ ص ٣٩٧ .

والخلاصة أنه لا يتقدم الخبر على ما النافية ويدخل تحت هذا قسمان أحدهما : ما كان النفى شرطا فى عمله نحو ما زال وأخواتها فلا تقول قائما ما زال زيد ، والثانى : ما لم يكن النفى شرطا فى عمله نحو ما كان زيد قائما فلا تقول قائما ما كان زيد لأن ما للنفى والنفى له صدر الكلام فجرى مجرى حرف الاستفهام فى أن له صدر الكلام ، ولا يعمل ما بعده فيما قبله ، والسر فيه أن الحرف إنما جاء لافادة المعنى فى الاسم والفعل فينبغى أن تأتى قبلهما هذا مذهب البصريين والقراء من الكوفيين .

وذهب الكوفيون الى أنه يجوز تقديم خبر ما زال وأخواتها مما كان النفى شرطا فى عمله ، وما لم يكن شرطا فيه لان ما عندهم لا تلزم صدر جملتها ووافقهم ابن كيسان فيما كان النفى شرطا فى عمله قالوا / إنما قلنا بجواز التقدم فى زال واخواتها لأن ما زال وأخواتها ليس بنفى للفعل وانما هو نفى المفارقة ، وان كانت منفية فى اللفظ فانها موجبة فى المعنى ، وذلك لأن زال فيه معنى النفى وما للنفى فلما دخل النفى على النفى صار ايجابا ، والذى يدل على أن النفى إذا دخل على النفى صار ايجابا أنك إذا قلت انتفى الشىء كان ضدا للاثبات فاذا أدخلت عليه النفى نحو (ما انتفى) صار موجبا ، فدل على أن نفى النفى اثبات واذا كان كذلك صار ما زال بمنزلة كان فى أنه ايجاب ، وكما أن كان يجوز تقديم خبرها عليها ، كذلك يجوز تقديم خبر ما زال وأخواتها عليها ولذلك لم يقولوا ما زال زيد إلا قائما ، وما ورد من ذلك فهو مؤول ، كما لم يقولوا كان زيد إلا قائما ؛ لان إلا يؤتى بها لنقض النفى ، وهذا حجة على الكوفيين لا لهم لان ما للنفى اجماعا ولو لم تكن ما للنفى لما صار الكلام بدخولها ايجابا وما نفى فلا يتقدم ما بعدها عليها لان لها صدر الكلام إلا أنهم يرفضون صدارة ما . (١)

(١) الانصاف ١/١٥٥ — ١٥٦

وقالوا أيضا إن حرف النفي قد ينزل من هذه الافعال بمنزلة الجزء من الكلمة، وكأنه قد صار حرفا من حروف هذه الافعال فكأنك لم تدخل على الفعل شيئا يمنع من تقديم المعمول، وهذا كله لا حجة فيه، لان العرب انما تلحظ لفظ ما لا معناها في معنى التقديم، ألا ترى أنك تقول: ما ضربت غير زيد، وان كان الضرب في حق زيد موجبا، وكذلك ما ضرب زيدا إلا عمرو ولزوم النفي لهذه الافعال مقو لمنع التقديم واذا كان غير لازم كان أضعف منه إذا كان لازما، فالصحيح منع تقديم معمول هذه الافعال.

وقد فرقوا بين ما، وبقية حروف النفي، فأجازوا ذلك مع لم ولن ولا، فتقول مثلا قائما لم يزل زيد، ومنطلقا لن يبرح بكر وخارجا لا يزال خالد، وانما سائغ ذلك مع لم ولن ولا، ولم يسغ مع ما لان لم ولن لما اختصا بالدخول على الأفعال صارتا كالجزء منها فكما يجوز تقديم منصوب الفعل عليه كذلك يجوز التقديم مع لم ولن لانهما أحد حروفه فجرى النفي هنا مجرى الايجاب، وأما لا فانها تدخل على الاسماء والافعال فتصرفت تصرفا ليس لغيرها كدخولها على المعرفة والنكرة، وأنه يتخا طاه العامل فيعمل فيما بعدها، نحو قولك: خرجت بلا زاد، وعوقبت بلا جرم فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها، فكذلك يعمل ما بعدها فيما قبلها. (١) ولكن جواز التقديم مع لم ولا ليس محل اتفاق.

فقد حكى الخلاف ابن مالك في التسهيل حيث قال: وقد يقدم خبر ما زال وما بعدها منفية بغير ما ولا يطلق المنع خلافا للقراء، ولا لجواز خلافا لغيره من الكوفيين. (٢) ويعني بغير ما: لن، ولم، ولما، والقراء منع تقديم خبر ما زال وأخواتها على كل ناف صحبها، والكوفيون أجازوا مع كل ناف كما تقدم قريبا، وقال ابن مالك في شرح الكافية (فلو كان النفي بلا، أو لن، أو لم، جاز التقديم عند الجميع نحو عالما لم يزل زيد وكقول الشاعر / (٣)

(١) ابن يعيش جـ ٧ ص ١١٣ — ١١٤.
(٢) التسهيل ص ٥٤.
(٣) البيت للمعلوط وهو من شواهد سيبوية جـ ٢ ص ٣٠٦، وفي الخصائص جـ ١ ص ١١٠، وشرح المفصل جـ ٨ ص ١٢٠ وجمع الهوامع جـ ١ ص ١٢٥.

ورج الفتى للخير ما إن رأيتـه .. على السن خير لا يزال يزيـــد

أراد لا يزال يزيد على السن خيرا فقدم معمول يزيد مع نفيها بلا وتقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل غالبا) (١) ويبدو أن اطلاق ابن مالك الجواز عند الجميع لا يصح ،ويناقض ما صرحه بنفسه فى التسهيل مـــن حكاية الخلاف إذا كان النفى بغير ما .

ثانيا / ومنها أن يدخل على العامل حرف مصدرى ويقع صلـــة لموصول نحو أن يكون زيد صديقك خير من أن يكون عدوك ، فتقديـــم الخبر فى مثل هذا ممتنع لان الفعل صلة لأن ومعمول الصلة داخل فـى حكم الصلة ، ولذا امتنع تقديم خبر ما دام عليها باتفاق لانها لا تخلـو من وقوعها صلة لما و فما مع دام فى تأويل مصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه فما دام بمنزلة أن مع صلتها فكما لا يتقدم ما يكون فى صلة أن عليـــه كذلك لا يتقدم ما يتعلق بصلة ما عليه فلا يجوز أجلس منطلقا ما دام زيـــد وكذلك لا يجوز أن يتقدم على ما دام وحدها لعدم تصرفها ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفى وصلته ،لكن فى هذا نظر؛ لأن المنع معلل بعلتيـــن وكل منهما لا ينهض مانعا باتفاق بدليل اختلافهم فى ليس مع الاجماع على عدم تصرفها ، وأجاز كثير منهم الفصل بين الموصول الحرفى وصلتـــه إذا كان غير عامل كما المصدرية وهو اختيار ابن عصفور ، وقد يقـــال اختلافهم فى ليس لا ينافى الاتفاق فى دام بخصوصيتها ، وأيضا لا يلـزم من الاختلاف فى الفعل المذكور فى الجملة الاختلاف هنا لكن إذا قلنـــا بعدم تصرف دام ينبغى أن يجرى فيه الخلاف الذى فى ليس ، وان قلنـا يتصرفها فينبغى الجواز مطلقا . (٢)

(١) شرح الكافية جـ ١ ص ٣٩٨ — ٣٩٩ ، والتسهيل ص ٤٥ .

(٢) يـس على الفاكهى جـ ٢ ص ١٠ والتصريح جـ ١ ص ١٨٨ .

ثالثا / ومنها أن يكون الخبر ضميرا متصلا نحو كانك زيد فلا يجوز تقديم الكاف على كان .

رابعا / أن يكون الفعل صفة لموصوف فانه لا يقدم على الموصوف نحو يعجبنى رجل يكون قائما ، ولا يجوز أن تقول يعجبنى قائما أن يكون زيد ، ولا يعجبنى قائما يكون رجل لأن الصلة والصفة لا يتقدم شىء منها على الموصول ولا على الموصوف .

خامسا / ومنها أن يكون الخبر مقرونا بإلا المسبوقة بالنفى أو فى معنى المقرون بإلا تحولن يكون زيد إلا قائما ، وانما كان زيد قائما وما كان التاريخ إلا الخبر الصادق .

فلا يجوز أن تقول إلا قائما لن يكون زيد ، ولا قائما إنما يكون زيد ، لان المحصور فيه بإلا يجب اتصاله بها متأخرا عنها والمحصور فيه إنما يجب فصله وتأخيره فلو تقدم المتأخر فى الصورتين لتغير المقصود وفات الغرض الهام من الحصر ومنه قوله تعالى (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية) (١) . الأنفال ٣٥

سادسا / ومنها أن يترتب على التقديم عدم تمييز الاسم من الخبر بأن يكونا معرفتين أو نكرتين على الوجه الذى تقدم فى ترتيب المبتدأ مع الخبر مثاله كان شريكى أخى ، وصار أستاذى رفيقى فى العمل فلو تقدم الخبر لأوقع فى لبس لا يظهر معه الاسم من الخبر والفرق المعنوى بينهما أن أحدهما محكوم عليه وهو الاسم والآخر محكوم به وهو الخبر ، وفى المسألة خلاف (٢) تقدم فى المبتدأ .

(١) قد تقدم أن المبتدأ واجب التقديم إذا كان محصورا فى الخبر والمسألة هى نفسها لا فرق بين المسألتين الا دخول الناسخ عليهما وكذا نقول فى المسألة السادسة .

(٢) انظر همع الهوامع جـ ١ ص ١٨٤ ، والمغنى جـ ٢ ص ٥٠٤ — ٥٠٥ .

وكذلك إذا كان مبنيين نحو كان هؤلاء من يجادلونك هذا إذا كان الخبر مفردًا أو شبه جملة ، وأما إذا كان جملة فاختلف النحاة في وجوب تأخيرها على أقوال /

أحدها: يجب تأخيرها مطلقا ولا يجوز تقديمها سواء كانت الجملة اسمية نحو كان زيد أبوه قائم أم فعلية رافعة الضمير الاسم نحو كان زيد يقوم ، أم غير رافعة ضمير الاسم نحو كان زيد يمر به عمرو والسر في المنع عدم وروده في فصيح الكلام وعدم سماعه .

الثاني / المنع في الفعلية الرافعة لضمير الاسم والجواب في غيرها أما الفعلية فبالقياس على المبتدأ كما لا يجوز أن يقال يقوم زيد على أن يكون يقوم خبر مقدما فكذلك هنا لان أفعال هذا الباب داخلة على المبتدأ والخبر أما الاسمية فلجواز تقديمها في باب المبتدأ والخبر جاز هنا في باب كان .

الثالث / الجواز مطلقا وذلك لأن المانع من ذلك في باب المبتدأ والخبر كون الفعل المتقدم عاملا لفظيا والابتداء عامل معنوى ، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوى ، وأما كان واخواتها فعوامل لفظية فاذا تقدم الفعل على الاسم بعد هذه الافعال لم يكن اعمالها فيه لازما لأن العرب إذا قدمت عاملين لفظيين قبل معمول ربما أعملت الأول ، وربما أعملت الثاني كما في باب التنازع . (١)

سابعا / ومنها أن يكون مرفوع الخبر مؤخرا نحو كان زيد حسنا وجهه إذ لو قدم وقيل: حسنا كان زيد وجهه لزم الفصل بين العامل ومعموله الذى هو كالجزء منه بالاجنبي وكذلك لا يجوز نحو قائما كان زيد أبوه أى كان زيد قائما أبوه لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذى هو

(١) انظر الهمع جـ ١ ص ١١٨ ، وشرح الجمل جـ ١ ص ٣٩١–٣٩٢ .

كالجزء منه فان كان المعمول منصوبا نحو أكلا كان زيد طعامك ففيه أقول /

القول الأول / أنه لا يجوز التقديم ، والثانى / يجوز مع قبح فيقبح نحو أكلا كان زيد طعامك ولا يمتنع لانه ليس كجزء من ناصبه لكونه فضلة .

الثالث / يصح التقديم ولا يمتنع لأنه ليس بجزء من ناصبه لكونه فضلة ، فإن كان ظرفا أو مجرورا جاز بلاقبح اجماعا لان العرب تتسع فى الظرف والمجرور ما لا تتسع فى غيرهما نحو مسافرا كان زيد اليوم راغبا كان زيد فيك . (١)

واختلفوا فى تقديم خبر ليس عليها فذهب الكوفيون والمبرد من البصريين ، والزجاج ، وابن السراج ، وكثير من المتأخرين ، واختاره ابن مالك فى الخلاصة الى أنه لا يجوز تقديم خبرها عليها لأن ليس فعل غير متصرف فلا يجرى مجرى الفعل المتصرف كما جريت كان مجراه لانها متصرفة لأن الفعل إنما يتصرف فى عمله إذا كان متصرفا فى نفسه ، واذا كان غير متصرف فى نفسه فلا يتصرف فى عمله ، ولانهم قاسوها على (ما) فكما لا يجوز منطلقا ما زيد كذلك لا يجوز منطلقا ليس زيد ، وهذا قياس مع الفارق لأن ليس تخالف (ما) بجواز تقديم خبرها على اسمها بخلاف ما ولا يبعد مخالفتها لما فى جواز تقديم الخبر عليها ، والصحيح قياسها على عسى فى الجمود ولان خبر عسى لا يتقدم . (٢)

(١) انظر الهمع جـ ١ ص ١١٨ .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش جـ ٧ ص ١١٤ ، والرضى على الكافية جـ ٢ ص ٢٩٧ ، والتسهيل ص ٥٤ ، والمقتضب جـ ٤ ص ١٩٤ ، ٤٠٦ والاصول لابن السراج جـ ٢ ص ٢٢٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٨٩ .

وذهب البصريون واختاره الفارسى وابن هشام الى أنه يجوز تقديم خبر ليس عليها واستدلوا بالسماع كقوله تعالى (ألا ليس مصروفا عنهم) (١) ووجه الاستدلال أنه كما تقدم فى القواعد الاصولية للعوامل أن يوم يأتيهم معمول الخبر الذى هو مصروف وقد تقدم على ليس والمعمول ولا يتقدم الا حيث يتقدم العامل . (٢)

والصحيح أن الظروف والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع فى غيرهما وقد تقدم بيان النزاع فى هذه القاعدة وأنها أغلبية واختلف النقل عن سيبوية فنسب قوم الجواز اليه وقوم المنع ، والصحيح أنه لا يوجد فى كلام سيبويه شىء واضح فى موضع النزاع لا بالجواز ولا بالمنع لا فى ليس ولا فى زال وأخواتها ، وقد نبه على هذا ابن الانبارى فى الانصاف.

والصحيح عدم تقدم خبر ليس عليها ومنع ذلك لأنه لم يرد من لسان العرب تقدم خبر ليس عليها وانما ورد فى لسانهم تقديم معمول الخبر فقط كالآية السابقة ، وليس هذا نصا فى محل النزاع ولأن ليس فعل جامد غير متصرف فى نفسه ولا يتصرف فى معموله كما هو معلوم فى جميع الافعال الجامدة كعسى وفعل التعجب فلا تقول زيدا ما أحسن هذا عند القائلين بأن ليس فعل ، وأما عند القائلين بأنها حرف فالمانع من تقديم خبرها عليها أن معمول الحرف لا يتقدم على الحرف وكذا عند

(١) آية ٨ من سورة هود .

(٢) انظر الانصاف جـ ١ ص ١٦٠ ، وائتلاف الايضاح وشرح المفصل جـ ٢ ص ٨٨ ، والمقتضب جـ ١ ص ٤٠٧ .

من يقول إن كان وأخواتها حروف كالزجاجي وغيره لا يتقدم خبرها عليهـــا عندهم، وقد تقدم قريبا أن سيبويه لم يصرح بشيء من جواز تقدم خبر ليـــس والمنع، ولكن يبدو من ظاهر كلامه في ليس أنه يجوز تقديم خبرها عليها لانه أجاز في كتابه : أزيدا لَسْتَ مثله بنصب زيد بفعل مضمر يفسره ليس كأنـــه في التقدير أخالفت زيدًا لست مثله والعامل الظاهر لا يجوز أن يفسر عاملا متقدما عليه إلا أن يكون منصرفا في نفسه . (١)

وأما قصد عند من الحقه بأفعال هذا الباب فلا يتقدم خبره عليـــه لانه لم يستعمل إلا في كلام جرى مجرى المثل، فلا يغير عما استعمل عليه من تأخير الخبر وذلك قول الأعرابي شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة .

وللاسم والخبر معمول واختلفوا هل يعتبر معمولَ المعمول معمـــولا للعامل الاصلي (الناسخ) والبصريون يرون أن معمول المعمول لا يعتبر معمولا للعامل الاصلي وحكموا بأنه لا يجوز أن يلي كان أو احدى اخواتهـا معمول خبرها لانه أجنبي من كان فاذا وليها لزم أن يفصل بين العامـــل الذي هو كان والمعمول الذي هو الاسم والخبر بالاجنبي الذي هو معمول الخبر وأن جمهور الكوفيين يعتبرون معمول المعمول معمولا للعامل الاصلي فلهذا أجازوا أن يلي كان معمول خبرها لأنه ليس أجنبيا فلم يلزم المحظور المذكور . (٢)

وأما تقديم معمول الخبر على هذه الأفعال فلا يجوز سواء كان ظرفـــا أو مجرورا أو غير ذلك فلا تقول في الدار كان زيد قائما ولا يوم الجمعـــة كان زيد منطلقا ولا طعامك كان زيد آكلا لكثرة الفصل بين المعمول الـــذي هو صلة الخبر والعامل الذي هو الخبر .

وأما أفعال المقاربة فيجب تقديمها على اسمها وخبرها ولا يتقدم عليها اسمها ولا خبرها اجماعا لضعفها وعدم تصرف اكثرها ولان أخبارها خالفت

(١) انظر: الكتاب : ١/ ٥٢ .

(٢) اوضح المسالك مع عدة السالك ١/ ٢٤٨ والمقتضب ٤/ ٩٨ — ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٥٦ .

الاصل بلزوم كونها أفعالا واكثرها جامدة لاتتصرف (١) .

وأما الحروف المحمولة على ليس وهي : ما ، ولا ، وان ، ولات فقد تقدم أن من شرط عملها التزام الترتيب بين الاسم وخبرها الذي ليس شبه جملة وان لايتقدم اسمها وخبرها عليها لان مالها الصدارة لانها أشبهت حرف الاستفهام وحرف الاستفهام لايعمل مابعده فيما قبله فكذلك ما هنا فلا يتقدم خبرها عليها فلا يجوز قائما مازيد وأما بقية الحروف فلانها عوامل ضعيفة لاقوة لها على شيء من التصرف وكذلك لايتقدم معمول خبرها عليها فان تقدم عليها بطل عملها وجوبا هذا مذهب البصريين وأجاز الكوفيون وابن كيسان تقدم معمول خبر ما النافية عليها فأجازوا نحو طعامك مازيد أكلا قياسا على (لن) و (لم) و (لا) من حروف النفي وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها فكذلك مع ما وهذا القياس غير صحيح لان (ما) يليها الاسم والفعل وأما (لم) و (لن) فلايليهما الا الفعل نصا بمنزلة بعض الفعل بخلاف (ما) واما (لا) وان كانت يليها الاسم والفعل مثل ما فلأنها تصرفت تصرفا ليس لغيرها بدخولها على المعرفة والنكرة ويتخطاها العامل فيعمل ما قبلها فيما بعدها نحو جئت بلا شيء فكذلك يعمل ما بعدها فيما قبلها . (٢)

وعند الكوفيين لاعمل لهذه الاحرف إطلاقا فالمرفوع مبتدأ والخبر منصوب بنزع الخافض .

وأما إن وأخواتها فلا يجوز تقدم معمولها عليها بحال من الاحوال لأن عملها بحق الفرعية فلم ينصرفوا فيها وأما تقديم الخبر على الاسم فان كان غير ظرف لم يجز لنفس العلة السابقة وان كان ظرفا أو مجرورا جاز التوسع فيهما نحو (إن لدينا انكالا) و(إن علينا للهدى وإن لنا للاخرة والاولى)

(١) انظر: الكواكب الدرية ١/ ١١١ ، والتسهيل ص: ٦٠ والهمع ١/ ١٣١

(٢) انظر: الانصاف مسألة ٢٠

وقد يجب التقديم والحالة هذه كأن يتصل بالاسم ضمير الخبر نحو ان فى الدار ساكنها وان عند هند أخاها . (١)

العامل السابع عشر: الذى يجب تقديمه على المحمول عامل المستثنى

لايجوز تقديم المستثنى على عامله ولايجوز أن تقول : إلا زيدا قام القوم ويجب تأخير زيد لمضاهاة الاستثناء البدل لانك تقول : ما قام أحد إلا زيدا والا زيد بالنصب والرفع والمعنى فى الحالتين واحد فلما شابه المستثنى البدل امتنع تقديمه وتُوزع هذا التعليل يجوز تقديمه على المستثنى منه والبدل لايصح تقديمه على المبدل منه فالجواب أنه لما كان فى المستثنى شبهان :

أحدهما : كونه مفعولا والثاني كونه بدلا احتل منزلة وسيطة فقدم على المستثنى منه وأخر البتة عن الفعل الناصب له ، وأما قولهم مامررت إلا زيدا بأحد فانما تقدم على الباء لانها ليست هى الناصبة وانما الناصب له على الحال نفس مررت . (٢) والصحيح انه فى حالة التقدم على المستثنى لايكون بدلا ويجب نصبه على الاستثناء وليس قبله مايكون بدلا منه والبدل لايتقدم لانه تابع وكان قبل التقديم يجوز فيه الوجهان : الرفع على البدل والنصب على الاستثناء .

والاستثناء فى حكم جملة مستأنفة فلا يقدم محمول تالى إلا عليها فيمتنع مازيدًا إلا أنا ضارب ولايعمل ما بعد إلا فيما قبلها مطلقا أى فى جميع الأحوال بخلاف عمل ما قبلها فيما بعدها فانه يصح فى ثلاث مسائل :

١) اذا كان المستثنى فرغ له العامل نحو ما قام إلا زيد هذا إن قلنا : إن ناصب المستثنى إلا وان قلنا : ناصبه ما تقدم فلا فرق بين المفرغ كما تقدم

(١) همع الهوامع ١/ ١٣٥ .

(٢) انظر: الخصائص لابن جنى ٢/ ٣٨٢ .

المثال وغيره نحو قام القوم الا زيدا .

٢) إذا كان المتأخر مستثنى منه نحو ما قام إلا زيدا أحد .

٣) أو تابعا له نحو ما مررت بأحد إلا زيدا خير من عمرو (١)

وتقديم الاسم الواقع بعد إلا غير جائز فكذلك محموله لأن من أصولهم أن المحمول لا يقع قبل العامل حيث يقع فإذا جاء شيء يوهم خلاف ذلك اضمر له فعل ينصبه من جنس المذكور .

فالمستثنى في غير وسوى مضاف اليه فلا يجوز التقديم فيه ، وفي خلا وعدا وحاشا يجوز في المستثنى النصب والجر فالنصب على أنها أفعال ماضية وما بعدها مفعول به فلا يجوز تقديم مفعولها لأنها أفعال جامدة لا تتصرف في نفسها فضلا عن التصرف في مفعولها وأما الجر فعلى أنها حرف جر شبيه بالزائدة والأصلية فلا يجوز تقديم المجرور على الجار هذا .

اختلاف النحاة في عامل النصب في المستثنى بالا ولفظ غير

اختلف النحاة في عامل النصب للاسم المستثنى بالا وفي ناصب غير وما في معناها من الاسماء نحو سوى وسُوى وسَواء بلغاتها .

وأما المستثنى بالا ففي ناصبه مذاهب :

المذهب الاول : أن الاسم الواقع بعد إلا منصوب بما في إلا من معنى الفعل أي لقيام معنى الاستثناء به والعامل ما يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب وهذا مذهب جماعة من البصريين وهو ظاهر كلام المبرد في المقتضب . (٢) وهذا المذهب غير صحيح لانه يؤدي الى اعمال معنى الحروف واعمال معنى الحروف لا يجوز ألا ترى انك تقول : ما زيد قائما فيكون صحيحا ولو قلت زيدا قائما على معنى نفيت زيدا قائما لم يجز وانما لم يجز

(١) انظر: المساعد ١/ ٥٨٣ والهمع ١/ ٢٣٠ .

(٢) ٤/ ٣٩ ، والكامل ٢/ ٨٩ .

اعمال معاني الحروف لان الحروف انما وضعت نائبة عن الافعال طلبا للايجاز والاختصار، فاذا أعملت معاني الحروف فقد رجعت الى الافعال فابطلت ذلك المعنى من الايجاز والاختصار .

وأيضا فانه يبطل بغير وما فى معناها من الاسماء ألا ترى أنه منصوب وليس قبله الا فاذا ثبت أنّ ناصب غير ليس هو معنى إلا فكذلك الاسم المنصوب بعد إلا منصوب بما انتصب به غير . (١)

وأيضا لو كانت إلا بمعنى استثنى لوجب أن لايجوز فى المستثنى إلا النصب ولا خلاف فى جواز الرفع، والجر فى النفي على حسب العوامل .

المذهب الثاني : أنه منصوب بالفعل بواسطة إلا وهو مذهب السيرافي، والفارسي، وابن الباذش (٢) وعزاه الشلوبين للمحققين وذلك قياسا على المفعول معه فان ناصبه الفعل بواسطة الواو ونسب هذا المذهب الى البصريين ابن الانبارى فى الانصاف والرضى، وعصام الدين في شرح الفريد وقال السيوطي : نسب ابن عصفور هذا القول لسيبويه وفى الصبان وعزاه ابن عصفور وغيره لسيبويه . (٣) ولم أجد هذا العزو من ابن عصفور في شرح الجمل وهذا المذهب لايصح لانه قد ينتصب المستثنى بعد الا وان لم يتقدمها فعل نحو قولك ظلم القوم أخوتك إلا زيدا

المذهب الثالث : أنه منصوب لمخالفته للاول لان المستثنى موجب له القيام

وأن ما بعد إلا منفى عنه القيام أو عكسه وعليه الكسائي وهذا المذهب أيضا لايصح لان الخلاف لو كان يوجب النصب لاوجبه فى مثل قولك : قام زيد لاعمرو لان مابعد إلا مخالف لما قبلها (٤) كما تقدم بيان الرد فى العوامل المعنوية .

(١) الانصاف ١/ ٢٦٢ـ٢٦٣، وشرح الجمل ٢/ ٢٥٢، والرضي : ١/ ٢٢٦

(٢) هو على بن أحمد بن خلف بن محمد الانصاري الغرناطي الامام ابو الحسن كان أوحد زمانه اتقانا ومعرفة وتفرد بعلم العربية ومشاركة في غيرها وخاصة فى الحديث كان ذا الفضل والزهد والدين ، مات بغرناطة سنة ٥٢٨ هـ .

(٣) انظر: الانصاف ١/ ٢٦١ ، والرضى ١/ ٢٢٦ وشرح الفريد ص ٢١٠ والهمع ١/ ٢٢٤ والصبان ٢/ ١٤٣ .

(٤) انظر الهمع ١/ ٢٢٤ والتصريح ١/ ٣٤٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٣ ، وجنى الداني ص ٤٧٧ .

المذهب الرابع : انه منصوب اذا ا نتصب على انه اسم ان المفتوحة الهمزة المشددة النون محذوفة بعد الا مع خبرها والتقدير في قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وهذا ليس بشيء لان الاشكال يبقى عليه لان ان مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر وهو منصوب ايضا بعد الا فعلى أي وجه أنتصب المصدر المؤول في هذه الحالة ؟ وهذا تكلف لاحاجة تدعو اليه هذا والكوفيون يجيزون ان يحمل الحرف المصدري محذوفا بدون بدل وحكى هذا المذهب الرابع الرضى والسيوطي والشيخ خالد الازهري عن الكسائي أيضا ولعل الكسائي له رأيان في المسألة وفي التصريح حكاه السيرافي عن الكسائي ومثله في الهمع . (١)

المذهب الخامس : أنه منصوب بما قبل إلا من فعل ونحوه مستقبلا من غير أن يتعدى اليه بواسطة إلا ونسب هذا المذهب الى ابن خروف لان لفظ غير انتصب به بلا واسطة .

والمذهب السادس : أن المستثنى منصوب عن تمام الكلام فالعامل فيه ما قبله من الكلام بدليل قولهم : القوم اخوتك إلا زيدا وليس ههنا فعل ولا ما يعمل عمله وقالوا هذا مذهب سيبويه والخليل وصحيح هذا ابن عصفور وقال وهو في ذلك بمنزلة التمييز (٢) وهذا المذهب قريب من المذهب السابق .

وقال ابن الحاجب : إن العامل فيه المستثنى منه بواسطة إلا لانه ربما لايكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو : القوم إلا زيدا اخوتك وهذا لايرد إلا على مذهب البصريين ولهم أن يقولوا إن في اخوتك معنى الفعل

(١) انظر الهمع ١/ ٢٢٤ والرضى ١/ ٢٢٦ والتصريح ١/ ٣٤٩ ...

(٢) جنى الداني ص ٤٧٨ وشرح الجمل ٢/ ٢٥٤ والكتاب لسيبويه ١/ ٣٦٠ — ٣٦٩ .

وان كان من اخوة النسب اى ينتسبون اليك بالاخوة وكذا في أمثاله فجاز أن يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقوية بالا وعلى هذا يجوز تقديم المستثنى على عامله وهو خلاف ما نص عليه النحاة وقد تقض ابن الحاجب بهذا القول المذهب الثاني والخامس حيث لافعل ولا مافى معناه في المثال وقد رفع هذا النقض بتأويله بما فى معنى الفعل كما تقدم آنفا (١)

المذهب السابع : انه منصوب بفعل محذوف من معنى إلا تقديره أستثنى زيدا كما أن المنادى منصوب بفعل محذوف تقديره أنادى والاوحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به لفعل محذوف وهذا مذهب الزجاج ونسبه السيرافي والى المبرد (٢)

المذهب الثامن : انه منصوب بالا نفسها وصححه ابن مالك وعزاه لسيبويه والمبرد والجرجاني وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على كثير من شراح كتابه ونسب هذا المذهب ابن الانبارى الى المبرد والزجاج وقال : إن إلا حرف مختص بالاسماء غير منزل منها منزلة الجزء وما كان كذلك فهو عامل فيجب فى إلا أن تكون عاملة مالم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله فتلغى وجوبا (٣)

والمذهب التاسع : مذهب الفراء وهو أن الناصب إنّ المشددة المكسورة لان إلا مركبة من إن ولا العاطفة ثم خففت نون إن وأدغمت فى لا وجعلت كالكلمة الواحدة واذا نصب الاسم بعدها فبغلبة حكم إن والخبر محذوف تقديره فى قام القوم إلا زيدا قام القوم إن زيدا لاقام أى لم يقم فلا : لنفى ما قبل إلا ونقضه نفيا كان ذلك الحكم أو اثباتا . واذا رفع الاسم بعدها فبغلبة حكم لا أى فبالعطف بلا في النفي اعتبارا بلا . وهذا المذهب بين الفساد بأدني تأمل وهو قول بلا دليل لان لا على المعنى الذى

(١) انظر شرح الرضى ١/ ٢٢٧، وشرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٣٦٣
(٢) انظر جنى الداني ص ٤٧٧ والهمع ١/ ٢٢٤ والتصريح ١/ ٣٤٩
(٣) انظر الانصاف ١/ ٢٦١ وجنى الداني ص ٤٧٧ والهمع ١/ ٢٢٤ والاشموني ٢/ ١٤٣ .

أورد غير عاطفة لانها داخلة على الخبر وليس هناك معطوف عليه ولأن لا العاطفة لاتأتي إلاّ بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وأنت تقول : ماجاءني القوم إلا زيـــدا . (١)

ولو كان الامر كما قالوا لوجب أن يجوز مثل ما قام إلا زيد لأن هذا الموضع لاتصلح فيه لا، ولا إن وأيضا فان الخبر الذى ادعى حذفه لم يظهر فى موضع وبالجملة فهذا المذهب دعوى لا دليل عليها .

وأقول لايخفى ما فى هذه المذاهب من الخلل والاضطراب فالمذهب الاول نُسب الى المبرد والزجاج كما في الرضى ، ثم إنه لافرق بين المذهب الاول والمذهب الثامن ، لأن الاول يقول : إنّه منصوب بما فى إلا من الفعل وهو يساوى إنه منصوب بالا وهو ما نص عليه الذهب الثامن إلا أن فى المذهب الثامن زيادة بيان علة عمل إلا كما نسب المذهب الثامن الى المبرد والزجاج كما في الانصاف وهذا اضطراب ظاهر . والمذهب الثانى أيضا لا معنى له لأنه لا معنى للقول بأنه منصوب بواسطة إلا لان إلا ليست حرفا يتعدى به الفعل لانها ليست من حروف الجر والتعدية خاصة بحروف الجر وليست من حروف العطف على الصحيح لذا لامعنى للواسطة هنا ثم إنه لافرق بينه وبين المذهب الخامس، وفى المذهب الرابع تكلف لاحاجة تدعو اليه ونسب هذا المذهب الى الكسائي مع أن المذهب الثالث منسوب اليه وزيـــادة على ذلك نسب الى الكسائي قول ثالث وهو أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به كما فى الانصاف (٢) وهو يرجع الى المذهب الثانى والخامس لأنـــه لاعامل هاهنا يوجب النصب إلا الفعل المتقدم هذا ما هو واضح فى هـــذه الاقوال من الاضطراب . وأما من ناحية الخليل فقد سجلت معظمه عنـــد عرضها وبينت ما فى كل مذهب من الملاحظات .

(١) انظر : الرضى ١/ ٢٢٦ .

(٢) ١/ ٢٦١ — ٢٦٥ .

وفي نظري أن هذه الأقوال كلها غير السابع لاصحة لها لان العامل هو الذي يكون له الاقتضاء بالمعمول وليس فيما قبل إلا اقتضاء في حالة نصب المستثنى أبدا ومبنى العامل على الطلب للمعمول مع أن كثيرا من الافعال التي قبل الا من الافعال اللازمة نحو قام وذهب وحضر وجاء الى غير ذلك وحينئذ فما معنى العامل في هذه الأقوال ؟ وأرى أن المذهب الصحيح هو القائل بأنه منصوب بفعل محذوف وجوبا، وثابت عنه إلا كحروف النداء، هذا ويبقى الاشكال في نصب غير/ الخلاف في ناصب غير /

فقد اختلف النحاة في ناصبها على أقوال :

أحدها : أنها منصوبة على الحال، وفيها معنى الاستثناء كما أن ما عدا وما خلا مقدران بمصدر في موضع الحال وفيهما معنى الاستثناء وهذا مذهب الفارسي واختاره ابن مالك .

الثاني : أن انتصابها انتصاب الاسم الواقع بعد إلا والناصب له كونه فضلة جاء بعد تمام الكلام وذلك موجود في غير، فالعامل معنوي وهذا مذهب المغاربة واختاره ابن عصفور .

الثالث : أنها منصوبة بالفعل السابق وعليه السيرافي .

الرابع : أنه منصوب على التشبيه بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش . (١)

الخامس : أنها منصوبة لقيامها مقام مضافها وان أصله النصب باستثنى مضمرا وهذا ما اختاره السيوطي .

والصحيح عندي أنها منصوبة على الحال على التأويل بالمشتق وهو المغاير وهو مفاد القول الاول ويؤيده أن موضع جملة أفعال الاستثناء نصب على الحال على الراجح .

(١) انظر: المغني ١/ ١٧١، والهمع ١/ ٢٣١ .

العوامل التي يجب تأخيرها عن المعمولات :

الترتيب الطبيعي تقدم العامل على المعمول وقد يتقدم المعمول لاسباب دعت الى ذلك من التوسع والاهتمام وغير ذلك والنية به التأخير .

العامل الأول : الفصل عن المفعول به في مواضع :

منها : أن يكون المفعول به اسما له الصدارة في جملته كأن يكون اسم شرط نحو من تكرمه اكرمه وأيهم تضرب أضربه (ومن يضلل الله فلا هادي لـه) أو اسم استفهام نحو من لقيت ؟ ومتى قدمت (فأي آيات الله تنكرون) أو كان مضافا الى اسم له الصدارة نحو : صديق من قابلت ؟ وغلام من تضرب أضرب ؟ فالاول مضاف الى اسم الاستفهام والثاني مضاف الى اسم الشرط. هذا اذا كان يلزم الصدارة بنفسه أو لغيره ، ووجوب تقديم اسماء الشرط والاستفهام مطلقا هو مذهب البصريين وأجاز الكوفيون تقدم الجواب على الشرط كما تقدم ذلك في محله .

وأما اسم الاستفهام فوافق الكوفيون البصريين فيما إذا قصد به الاستفهام ابتداء ولم يقصد به الاستثبات ، وخالفوهم فيما إذا قصد بالاستفهام الاستثبات حيث جوزوا تأخيره والمراد بالاستثبات السؤال عما ورد ذكره كأن يقال : فعلت كذا وكذا فتستثبت الامر بقولك : فعلت ماذا ؟ وأجازوا في (من) و (ما) و (أي) عند قصد الاستثبات التأخير وحكوا : ضرب منْ منا ، ومَنْ منا ببناء الاول وضربتَ ما وماذا ومه ؟ في استثبات ضربت رجلا وضربتَ ألما وألماذا او الممه في استثبات ضربت الرجل وضربت أيا في استثبات ضربت رجلا ، وتفعل ماذا وتصنع ماذا ، وان ابن الماء والعشب جوابا لمن قال ان في موضع كذا ماء وعشب اقول : وعندي أن قولهم هذا لا يبعد عن الصواب . وأما البصريون فلم يحفظوا في الاستثبات الا ضرب منْ منا وحكموا بشذوذ ذلك ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا يجوز عند البصري ضربت كم كما لا يجوز ذلك عند الكوفي وكذا

غير ما سبق ذكره من أسماء الاستفهام (١) واسماء الشرط والاستفهام إذا كانت مفعولا مطلقا كذلك يجب تقديمها وتقع أي مفعولا مطلقا إذا أضيفت الى المصدر وما ومهما إذا أريد بهما الحديث .

ومنها أن ينصبه جواب أما الشرطية الظاهرة أو المقدرة ولا اسم يفصل بين هذا العامل وأما فيجب تقديم المفعول به ليكون فاصلا لان الفعل لا يلي أما الشرطية وخاصة المقرون بالفاء مثال المذكورة قوله تعالى (فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر) ومثال المقدر قوله تعالى : (وربك فكبر وثيابك فطهر) .

واذا كان هناك فاصل بين أما والعامل نحو : أما اليوم فساعد نفسك فلا يجب تقديم المفعول به لوجود الفاصل وهو الظرف . (٢)

ولقائل أن يقول ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها فكيف عمل هنا في المفعول المقدم فالجواب : أن فاء الجزاء تمنع مابعدها من العمل فيما قبلها اذا كانت هي في مركزها الاصلي وهي هنا ليست في مكانها لانها مؤخرة من تقديم وكان حقها أن تدخل على المفعول المتقدم لطلبها الصدر ما أمكن ولكنها زحلقت الى الفعل حذرا من ايلائها أما وقد ضعف هذا التعليل زين الدين الحليمي (٣) فقال : الأظهر أن يقال : إنها تمنع عمل مابعدها فيما قبلها حقيقة وهذا ليس قبلها حقيقة ، لان رتبته التأخير وتظهر ذلك أن المفعول اذا كان له الصدر يتقدم على عامله أما دعوى أن حقها أن تدخل على المفعول المقدم ففيه نظر لان حقها انما هو الدخول على صورة الجملة وتقديم المفعول لاينافي صدارتها .

(١) المساعد على التسهيل ١/ ٤٣٤ والهمع ١/ ١٦٦ .

(٢) انظر: الهمع ١/ ١٦٦ والتصريح ١/ ٢٨٥ مع حاشية العليمي

(٣) وهو الشيخ يس بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد بن محمد بن الشيخ عليم الحمصي الشهير بالعليمي شيخ عصره في علوم العربية في مصر والشام . توفي سنة ١٠٦١هـ ومن مؤلفاته حاشية على التصريح وحاشية على الفاكهي .

ومنها : أن يكون المفعول ضميرا منفصلا لو اخر عن عامله لوجب اتصاله به نحو اياك نعبد واياك نستعين فلو تأخر المفعول به (إياك) لاتصل بالفعل وصار الكلام تعبدك ونستعينك فيبطل الغرض البلاغي من تقديمه وهو الحصر فان لم يلزم اتصاله إذا تأخر لم يجب تقديمه كما في باب سلنيه وخلتنيه واعطيتك إياه لأنه يجوز الاتصال والانفصال مع تأخر المفعول عن عامله (١)

ومنها : أن يكون المفعول به كم وكأين الخبريتين ، نحو كم كتابا ملكت وكأين من علم تعلمت الا في لغة رديئة حكاها الاخفش فتقول على هذه ملكت كم غلام . (٢)

وكذلك اذا كان مضافا الى كم الخبرية نحو ذنب كم مذنب غفرت ، أما كأين فلا يضاف اليها ولا تضاف .

ومنها أن ينصبه فعل أمر دخلت عليه الفاء نحو زيدا فاضرب . (٣)

العامل الثاني الذي يجب تأخيره المبتدأ عن الخبر

يجب تأخير المبتدأ وتقديم الخبر في مواضع : منها :

١) منها أن يكون المبتدأ نكرة محضة ولا مسوغ للابتداء بها الا تقدم الخبر المختص جملة كان الخبر أو ظرف او جارا او مجرور مثال الجملة قصدك غلامه رجل ومثال الظرف عندك كتاب ومثال الجار والمجرور على المكتب قلم ، والسر في وجوب التقديم هنا لئلا يتوهم كون المتأخر نعتا لا خبرا لان حاجة النكرة المحضة الى التخصيص أقوى من حاجتها الى الخبر فان كان للمبتدأ مسوغ آخر جاز تقديم الخبر وتأخيره عند عدم المانع نحو عندك كتاب جميل على المكتب قلم نفيس .

(١) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٤٣٥ .

(٢) المرجع نفسه

(٣) الهمع ١/ ١٦٦ .

٢) ومنها : أن يعود على ملابس الخبر ضمير من المبتدأ الذى يخبر به عنه نحو في الحديقة صاحبها، وفي المبتدأ يعود على جزء من الخبر ولهذا يجب تقديم الخبر فلا يصح صاحبها في الحديقة لكيلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو ممنوع هنا .

٣) ومنها : أن يكون الخبر مما يلزم التصدير بأن يكون اسم استفهام أو مضافا اليه كأين زيد وصبيحة أيّ يوم سفرك وشرطه أن يكون مفردًا فلو كان جملة جاز تأخيره نحو زيد أين أبوه إذ لا يبطل بتأخيره صدارته إذ خبر المبتدأ الاول ليس له الصدارة بل لجزئه وهو أين لان ما يقتضى صدر الكلام يكفيه أن يقع صدر جملته بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركنى تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كأن وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التى تدخلها فلا يقال : إن من تضربه أضربه، وانما جاز الذى إن تضربه يضربك لأن الموصول لا يؤثر فى صلته .

ويجب تقدمه فى المفرد نحو أين زيد فزيد مبتدأ وأين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف ولا يقال الخبر على الصحيح هو متعلقه المحذوف وليس له صدر الكلام لأن الخبر هو الظرف فى الصورة وتقدم الخبر في هذه الصورة مع التباس المبتدأ بالفاعل لان الضرورة تبيح المحذورات ولا ضرورة فى التقديم فى زيد قام بخلاف أين زيد . (١)

٤) ومنها : أن يكون المبتدأ محصورا فيه وذلك بأن يكون الخبر مسندا الى مبتدأ مقرون باداة الحصر نحو ما في الدار إلا زيد، والسر في وجوب التقديم فى هذا لانه لو أخر والحالة هذه لانعكس المعنى المقصود وأفاد التركيب خلاف المراد والخبر هو المحصور فى المبتدأ لا العكس .

٥) ومنها : أن يكون الخبر مذ ومنذ نحو قولك : ما لقيته مذ يومان أو منذ يومان إذا أعربا خبرين لان مذ ومنذ مما يلزم الصدارة ولو أعربتها مبتدأ أين

(١) يس على الفاكهي ١/ ٢٥٢ .

لوجب تقديمهما أيضا . (١)

(١) واعلم أن مذ ومنذ لهما ثلاثة أحـــوال :

الحالة الاولى : أن يليهما اسم مرفوع نحو ما رأيته منذ أو مذ يوم الجمعة أو مذ يومان فهما إذ ذاك اسمان وفى اعرابهما أربعة مذاهب :

المذهب الأول : أنهما مبتدأن والزمان المرفوع بعدهما خبرهمـــا ويقدران بأول الوقت وفى النكرة بالامد فاذا قلت ما رأيته منذ أو مذ يوم الجمعة فالتقدير أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة واذا قلت ما رأيتـه مذ يومان فالتقدير أمد انقطاع الرؤية يومان وهذا قول المبـــرد وابن السراج ، والفارسي ، ونقله ابن مالك عن البصريين وليس هو قول جميعهم .

والمذهب الثاني : أنهما ظرفان منصوبان على الظرفية وهما فى موضع الخبر والمرفوع بعدهما مبتدأ والتقدير بينى وبين لقائه يومان وهـو مذهب الأخفش ، والزجاج ، وطائفة من البصريين .

والمذهب الثالث : أن المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر تقديـره مذ كان يومان وهما ظرفان مضافان الى جملة حذف صدرها وهـــذا مذهب الكوفيين واختاره السهيلي وابن مالك .

المذهب الرابع : أنه خبر مبتدأ محذوف وهو قول بعض الكوفييـــن وتقديره ما رأيته من الزمان الذى هو يومان ونقله ابن يعيش عن الفراء قال لأن منذ مركبة مِنْ مِن وذو التى بمعنى الذى والذى يوصـــل بالمبتدأ والخبر .

الحالة الثانية : أن يليها اسم مجرور نحو ما رأيته مذ يومين أو مذ أزمانٍ ، وفي ذلك مذهبان : الاول : أنها حرف جر وهو الصحيـــح والبه ذهب الجمهور ولا يجران إلا الزمان وان كان معرفة ماضيـــا فهما بمعنى من لابتداء الغاية نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة وان كـان

ومنها : أن يقترن المبتدأ بفاء الجزاء بعد أما أى أن يكون الخبر مسندا الى مقرون بفاء الجزاء بعد أما نحو أما فى الدار فزيد ، وأما فى المسجد فخالد .

ومنها : أن يستعمل كذلك في المثل والامثال لاتغير كقولهم فى كل واد أثر من ثعلبة .

ومنها : أن يقترن بالخبر لام الابتداء على خلاف الاصل فيها فان الاصل فيها أن تقترن بالمبتدأ نحو لقائم زيد ففى هذه الحالة لايجوز تأخير الخبر وهو مقترن باللام فلا تقول زيد لقائم ولهذا قالوا فى أم الحليس لعجوز كقرد الصخر

(=) معرفة حالا فهما بمعنى فى نحو ما رأيت منذ الليلة وان كان نكرة فهما بمعنى من والى ، فيدخلان على الزمان الذى وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه نحو ما رأيته منذ أربعة أيام .

والثاني : أنهما ظرفان مضافان وهما فى موضع نصب بالفعل الذى قبلهما وعلى هذا فهما اسمان في كل موضع .

والحالة الثالثة : أن يليهما جملة ، والكثير أن تكون فعلية كقول الفرزدق :

مَازَالَ مُذ عَقَدَت يداه إزَارَه . . فسمَا فأدرك خمسة الأشبار

وقد تكون اسمية كقول الاعشى :

ومازلتَ محمولا علىَّ ضغينةً . . ومضطلعَ الاضغانِ مذ أنا يافعُ

وفي ذلك مذهبان : أحدهما : أنّ مذ ومنذ ظرفان مضافان الى الجملة وصرح به سيبويه ١/ ٤٦٠ .

والثاني : أنهما مبتدأن ويقدر زمان مضاف الى الجملة تكون خبرا عنهما وهو مذهب الأخفش ولايدخلان عنده الا على زمان ملفوظ به او مقدر والمختار أن مذ ومنذ إن وليهما مرفوع أو جملة فهما ظرفان مضافان الى الجملة وان وليهما مجرور فهما ظرفان وهذا اختيار ابن مالك في التسهيل ص ٩٤

انظر جنى الداني ص ٤٦٥ — ٤٦٧ ، والمغنى ١/ ٣٧٢ — ٣٧٣ وانظر الانصاف ١/ ٣٨٢ ، وشرح المفصل ٨/ ٤٥ .

شهر به ترضى من اللحم بعظم الرقبة

ان اللام ليست لام ابتداء بل هى لام زائـــــدة وذكر ابن هشام فى المغنى الخلاف فى دخول لام الابتداء على الخبـــر المتقدم فقال الجوز قول جماعة من النحويين .

ومنها : أن يكون دالا بالتقديم على مالا يفهم بالتأخير نحو لله درة فلو أخر الخبر لم يفهم منه التعجب الذى يفهم مع تقديمه ومنه سواء على أقمـــت أم قعدت على أن المعنى سواء على القيام وعدمه فمدخول الهمزة مبتـــدأ وسواء خبره قدم وجوبا لانه لو أخر لتوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة وقيل سواء هو المبتدأ والجملة خبره وقيل هو مبتدأ والجملة فاعل مغن عن الخبر والتقدير استوى عندى أقمت أم قعدت وقيل هو مبتدأ لاخبر لـــه والجملة مفعول بلا أبالى معنيا بسواء .

ومنها : أن يكون الخبر مسندا (دون أما) الى أن المفتوحة المشددة وصلتها نحو (وآية لهم أنا حملنا) (١) اذ لو اخر لا لتبس بالمكسورة وجـــوز الفراء والاخفش تأخيره قياسا على المسند الى أن المخففة نحو وأن تصوموا خير لكم فان ولى أما جاز التأخير اتفاقا .

١١) ومنها : ان يكون الخبر كم الخبرية او مضافا اليها نحو كم درهم مالـك وصاحب كم غلام أنت .

١٢) ومنها : أن يكون اسم اشارة ظرفا نحو هنا عمرو قياسا على ســـائر الاشارات فانك تقول : هذا زيد ولا تقول زيد هذا . (٢)

هذا عند البصريين وذهب الكوفيون الى انه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة فالمفرد نحو قائم زيد وذاهب عمرو والجملة نحو أبـــوه قائم زيد وأخوه ذاهب عمرو قالوا لانه يؤدى الى أن تقدم ضميـــر الاســـم

(١) اية ٤١ من سورة يس .

(٢) همع الهوامع ١/ ١٠٢ ــ ١٠٣ ، والتصريح ١/ ١٧٥ ــ ١٧٦ مـــع حاشية العليمي والمغنى ١/ ٢٥٢ .

على ظاهره ألا ترى أنك إذا قلت قائم زيد كان في قائم ضمير زيد فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهرة ولا خلاف في أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه وهم يرون أن كلا منهما إذا تقدم رفع الاخر فاذا تقدم الوصف ورفع ما بعده كان على الفاعلية لان الوصف يعمل عندهم دون اعتماد وقد وافقهم الاخفش في ذلك ومثل الوصف في ذلك الظرف والجار والمجرور والكوفيون والاخفش يجيزون الفاعلية من غير اعتماد وقد تقدم الكلام في هذا في عمل الظرف والمجرور .

وهذا لا يصح لان الخبر وان كان مقدما في اللفظ الا انه متأخر في النية والتقدير فلا اعتبار بهذا التقدم في منع الاضمار لانه متأخر في الرتبة ولهذا جاز بالاجماع نحو خاف ربه عمر لان المفعول وان كان متقدما عليه في اللفظ الا انه في تقدير التأخير فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير قال تعالى (فاوجس في نفسه خيفة موسى)(١) فالهاء عائد الى موسى وان كان متأخرا لفظا لان موسى في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير(٢)

وعند القائلين بأن الخبر مرفوع بالابتداء فلا تقديم ولا تأخير بين العامل والمحمول لان الخبر لم يتقدم على الابتداء بل على المبتدأ . (٣)

(١) اية رقم ٦٧ من سورة طه .
(٢) الانصاف ١/ ٦٥ — ٦٨ .
(٣) انظر: الخصائص ٢/ ٢٨٥

العامل الثالث الذى يجب تأخيره عن المعمول كان وأخواتها يجب تقديم الخبر على العامل الناسخ اذا كان الخبر اسما واجب الصدارة كأسماء الاستفهام وكم الخبرية نحو أين كان زيد وكم مرة كانت زيارة المعالم المشهورة ولكن يشترط أن لا يكون العامل الناسخ مسبوقا بشىء آخر له الصدارة فلا يصح أين ما كان الغائب ؟ ولا أين مازال زيد؟ وكذلك لا يصح إذا كان الناسخ ليس لان خبرها لا يجوز أن يسبقها فى الرأى الارجح كما تقدم ذلك فى واجب التقديم .

العامل الرابع : الذى يجب تأخيره عامل الحال فى ثلاثة صور :

١ — أن يكون لها صدر الكلام نحو كيف رجع محمد وأسماء الاستفهام مما له صدر الكلام .

٢ — أن يكون العامل فيها اسم تفضيل عاملا فى الحالين فُضِّل صاحب أحداهما على صاحب الأخرى نحو خالد فقيرا أكرم من خليل غنيا أو كان صاحبها واحدا فى المعنى مفضلا على نفسه فى حالة دون أخرى نحو سعيد ساكتا خير منه متكلما فيجب والحالة هذه تقديم الحال التى للمفضل بحيث يتوسط اسم التفضيل بينهما .

٣ — أن يكون العامل فيها معنى التشبيه دون حروفه عاملا فى الحالين يراد بهما تشبيه صاحب الأولى بصاحب الأخرى نحو أنا فقيرا كخليل غنيا ، أو تشبيه الواحد فى حالة بنفسه فى حالة أخرى نحو خالد سعيدا مثله بائسا فيجب إذذاك تقديم الحال التى للمشبه على الحال التى للمشبه به كما رأيت فى المثال إلا إن كانت الأداة التى للتشبيه كأنّ فلا يجوز تقديم الحال عليها مطلقا نحو كأن خالدا مسرعا سعيد بطيئا .

فإن كان التشبيه العامل فى الحالين فعلا متصرفا مشتقا منه جاز تقديم المفضل عليه وتأخيرها عنه فالاول نحو : خالد ماشيا يشبه سعيدا راكبا والثانى نحويشبه ماشيا سعيدا راكبا . (١)

(١) جامع الدروس العربية جـ ٣ ص ٨٨ — ٨٩

العامل الخامس عامل النصب فى الاسم المشغول عنه فى بـــاب الاشتغال عند الكوفيين ومن الممكن ادخال هذا الخامس فى الاول مما يجب تأخيره لانه من المفعول به حقيقة ولكنى أفردته لانه ليس محل اتفاق ولما فيه من الجدل والنقاش .

اختلف النحاه فى ناصب الاسم المشغول عنه ذهب الكوفيون الـى أن زيدا من قولك زيدا ضربته منصوب بالفعل الواقع على الهاء وذلـك لأن المكنى ــ الذى هو الهاء العائد ــ هو الاول فى المعنى ، فينبغى أن يكون منصوبا به كما قالوا : أكرمت أباك زيدا وضربت أخاك عمرا ، وعلى هذا فالعامل واجب التأخير لكن الكوفيون اختلفوا فى ذلك فقال الكسائـــى إن الاسم المتقدم منصوب بالفعل المتأخر والضمير ملغى لا عمل للفعل فيه وقـال الفراء إن الاسم المتقدم والضمير جميعا نصبا بالفعل المتأخر .

وذهب البصريون الى أنه منصوب بفعل محذوف تقديره فيه ضربـت زيدا ضربته لان فى الذى ظهر دلالة عليه فجاز اضماره استغناء بالفعـــل الظاهر عنه كما لو كان متأخرا وقبله ما يدل عليه ورد وعلى قول الكوفيين السابق بأنه فاسد لان قياسهم زيدا ضربته على أكرمت أباك زيدا قياس مع الفارق لان انتصاب زيد فى قولهم : أكرمت أباك زيدا على البدل ، وجاز أن يكون بدلا لانه تأخر عن المبدل منه ، إذ لا يجوز أن يكون البدل الا متأخرا منه وأمـا ها هنا فقد تقدم زيد على الهاء فلا يجوز أن يكون بدلا منها لانه لا يجـوز أن يتقدم البدل على المبدل منه ، والعامل فى البدل عند بعض البصريين غير العامل فى المبدل منه والبدل على نية تكرار العامل وقد تقدم بيان ذلك فى العوامل المعنوية التبعية (١) قال ابن يعيش (٢) : وذهب الكوفيون الى أنه منصوب بالفعل الظاهر وان كان قد اشتغل بضميره لان ضميره ليـس غيره واذا تعدى الى ضميره كان متعديا اليه وهو قول فاسد لان ما ذكروه وان

(١) انظر الانصاف جـ ١ ص ٨٢ ــ ٨٣

(٢) شرح المفصل لابن يعيش جـ ٢ ص ٣٠ ــ ٣١

كان من جهة المعنى صحيحا فانه فاسد من جهة اللفظ وكما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة للفظ وكذلك أن الظاهر والضمير هنا مغايران من جهة اللفظ وهذه صناعة لفظية وفى اللفظ قد استوفى مفعوله بتعديه الى ضميره واشتغاله به فلم يجز أن يتعدى الى آخر والذى يدل على أنه منتصب بفعل مضمر غير هذا الظاهر أنك قد تقول زيدًا مررت به فتنصب زيدا ولو لم يكن ثم فعل مضمر يعمل فيه النصب لما جاز نصبه بهذا الفعل لان مررت لا يتعدى الا بحرف الجر فهو منصوب بفعل مضمر يفسره المذكور أوالظاهر

ولكن النصب فى زيدا مررت به أضعف من النصب فى زيدًا ضربته ؛ لانك إذا قلت زيدا مررت به أضمرت على غير لفظ الاول كأنك قلت لقيت زيدًا أو جزت زيدًا على طريقى لانك إذا جزت وجعلته على طريقك فقد مررت به . واذا قلت: زيدا ضربته أضمرت فعلا من لفظه فكأنك قلت : ضربت زيدا ضربته فيكون الظاهر دالا على مثل لفظه ومعناه وفى قولك زيدًا مررت به يكون الظاهر دالا على معناه دون لفظه وما اجتمع فيه اللفظ والمعنى كان أقوى فى الدلالة واذا ضعف النصب قوى الرفع) هذا وسيأتى بيان شىء من باب الاشتغال فى الباب الثالث إن شاء الله تعالى هذا ما وصلت اليه من البحث عن العوامل التى يجب تأخيرها وان خفى على شىء مما يجب تأخيره من العوامل غير ما ذكرت فذلك لعدم احاطتى لجميع ما كتبه النحاة .

العوامل التى يجوز فيها التقديم والتأخير

وإذا عرفت ما يجب تقديمه وما يجب تأخيره فاعلم أن ما عدا ذلك يجوز فيه التقديم والتأخير فهو غير محتاج الى أن ينص عليه وسأتناول على سبيل المثال ببعض قليل من ذلك وليس المراد بالجواز هنا استواء الطرفين لما تقرر من أن الاصل تقديم العامل وتأخير المعمول بل المراد منه عدم المانع والموجب والعوامل التى يجوز فيها التقديم والتأخير كثيرة منها ما يلى :

الاول المبتدأ ويجوز التقديم والتأخير اذا كان تقديم المبتدأ أقوى

لان الخبر معمول للمبتدا ورتبة العامل فى الاصل قبل المعمول ، وأما عند الكوفيين فكل من المبتدأ والخبر يرفع الآخر لانهما سواء فى التعرية عن العوامل اللفظية فالبصريون أبقوا للمبتدأ حكمه ولقبه مقدما ومؤخرا والكوفيون غيروا ذلك إذا تقدم الخبر وخرجوا به عن باب الابتداء فاذا قدم المفرد المشتق دون اعتماد على شىء نحو قائم محمد كان المرفوع بعده فاعلا عند الكوفيين بناء على الترافع عندهم لان المقدم وصف يعمل عمل الفعل فلا داع لاعتبار التقديم والتأخير وأما اذا أعرب المرفوع مبتدأ مؤخرا عاد الضمير المستكن فى الوصف على المبتدا المؤخر لفظا وهذا لا يجوز عندهم .

واذا كان المبتدأ والخبر متساويين فى التعريف والتنكير وكانت هناك قرينة لفظية أو معنوية تبين أحدهما من الآخر جاز تقديمه وتأخيره مثال المعنوية نحو أبى أخى فى الشفقة والحنان فكلمة أبى خبر مقدم وأخى مبتدأ مؤخر لان المراد الحكم على الاخ بأنه كالاب فى الشفقة والحنان .

وجعل ابن هشام فى الاوضح من هذا نحو أبو يوسف أبو حنيفة فالقرينة المعنوية وهى التشبيه الحقيقى قاضية بأن : أبو يوسف مبتدأ لأنه مشبه وأبو حنيفة خبره لانه مشبه به تقدم أو تأخر وهذا لا يصح لانه قد تقدم النقل عن يسى العليمى وغيره من أنه يجب تقديم المبتدأ إذا كان مشبها بالخبر نحو : زيد زهير ، أبو يوسف أبو حنيفة وذكر أيضا على أنه من هذا القبيل قول الشاعر : (١)

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الاباعد

(١) البيت لم يعرف قائله والشاهد فى بنونا بنو أبنائنا حيث تقدم الخبر على المبتدأ مع استوائهما فى التعريف لوجود القرينة المعنوية التى تميز الخبر من المبتدأ وهى التشبيه الحقيقى لان المشبه به دائما يكون هو الخبر تقدم أم تأخر .

فان قرينة التشبيه الحقيقى قاضية بأن بنى الابناء مشبهون بالابناء فينو أبنائنا مبتدأ مؤخر وبنونا خبر مقدم والمعنى بنو أبنائنا مثل بنينا هذا التشبيه والجواب عن هذا بأن المثال الاول مبنى على عكس التشبيه للمبالغة والبيت يحمل على الضرورة . (١)

ومثال القرينة اللفظية نحو : رجل صالح حاضر لان النكرتين هنا لم تكونا متساويتين فى جواز الابتداء لان الاولى موصوفة وهى تتعين للابتداء تقدمت أو تأخرت ، واذا كان المبتدأ خبره جملة فعليه فاعلها اسم ظاهر أو ضمير بارز نحو الزيدان قاما — والزيدون قاموا وزيد قام أبوه جاز التقديم والتأخير وتقول فى حالة التأخير : قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقام أبوه زيد وذلك للامن من المحذور المذكور وفى وجوب تقديم المبتدأ وهو التباسه بالفاعل إلا على لغة أكلوني البراغيث بالنسبة للمثالين الأولين وليس وجود المحذور المذكور على هذه اللغة مانعا من تقديم الخبر لان تقديم الخبر أكثر من هذه اللغة أى من كون الظاهر بدلا من الضمير لانه خلاف الظاهر والحمل على الاكثر أرجح . (٢)

ولهذا قالوا : فى قوله تعالى : (ثم عموا وصموا كثير منهم) . (٣)

وقوله تعالى : (وأسروا النجوى الذين ظلموا) (٤) إن (كثير) (والذين) مبتدأن مؤخران لا بدلان .

وقد أجازوا فى الآية الثانية اثنا عشر وجها من أوجه الاعراب وذلك أن الذين ظلموا إما فى محل رفع أو فى محل نصب أو فى محل جر فان كان فى محل رفع فهو إما بدل من واو وأسروا اشعارا بأنهم الموسومون بالظلم الفاحش فيما أسروا به وهذا مذهب المبرد وعزاه ابن عطية الى سيبويه وما

(١) انظر التصريح جـ ١ ص ١٧٢ — ١٧٣ .
(٢) الاشمونى والصبان جـ ١ ص ٢١٠ — ٢١١
(٣) آيه ٧٤ من سورة المائدة .
(٤) آيه ٣ من الانبياء .

مبتدأ خبره جملة وأسروا النجوى هذا مذهب الكسائي فقدم عليه ، والمعنى وهؤلاء أسروا النجوى فوضع المظهر موضع المضمر تسجيلا على فعلهم أنه ظلم . أو على أنه فاعل بفعل القول وحذف اى يقول الذين ظلموا وهذا ما اختاره النحاس أو على أنه خبر مبتدأ محذوف اى هم الذين أو على أنه فاعل بأسروا والواو علامة المذكرين فى لغة طيء أو أزد شنوءة أو بلحارث (لغة أكلوني البراغيث) أو ليقول محذوف أو بدل من واو استمعوه فى الآية التى قبلـــه وهذه سبعة أوجه فى حال الرفع .

وان كان فى محل نصب ففيه وجهان :

اما بدل من مفعول يأتيهم ، أو منصوب على الذم قاله الزجاج، أو على اضمار أعنى .

وان كان مجرورا فهو اما بدل من الناس فى قوله تعالى اقترب للناس حسابهم أو بدل من الهاء فى لاهية قلوبهم ، وأما الآية الاولـــى فقال أبو حيان : (وارتفاع كثير على البدل من المضمر وجوزوا أن يرتفع على الفاعل وتكون الواو حينئذ علامة الجمع لا ضمير على لغة أكلوني البراغيث ، ولا ينبغى ذلك لقلة هذه اللغة) وقال ابن هشام : وهذا من غرائب اللغة لانه على هذه اللغة قد تنازع العاملان الظاهر فيجب حينئذ أن تقدر فـــى أحدهما ضميرا مستترا راجعا اليه ووجوب استتار الضمير فى فعل الغائبـــين غريـــب .

وقيل : وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره هم أى العمى والصم كثـــير منهم وقيل : كثير مبتدأ والجملة قبله خبروضعف بأنّ الفعل قد وقع موقعه فـــلا ينوى به التأخير والوجه هو الاعراب الاول . (١)

ومن مواضع جواز التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر ما يلى :

(١) انظر البحر المحيط جـ ٦ ص ٢٩٧ وجـ ٣ ص ٥٣٤ والمغنى جـ ١ ص ٤٠٥ — ٥٠٦ .

١ — أن يكون الخبر رافعا ضمير المبتدأ نحو قائم زيد .
٢ — أو أن يرفع سببيه نحو قائم أبوه .
٣ — وأن يكون ناصبا ضميره نحو ضربته زيد .
٤ — وأن يكون مشتملا على ضميره نحو في داره زيد .
٥ — أن يكون مشتملا على ضمير ما أضيف اليه نحو في داره قيام زيد وفي داره غلام زيد .
٦ — أن يكون المبتدأ مشتملا على ضمير ملابس الخبر نحو زيدا أبوه ضرب وزيدا أبوه ضارب .

ومنع الكوفيون تقديم الخبر في غير الرابع والمفرد في الاخير الا هشاما من الكوفيين فاجاز الاخير بصورتيه . ووافقه الكسائي على جواز الصورة الثانيه من السادس وهي زيد أبوه ضارب دون زيد أبوه ضرب ويؤيد هذا أن الاصل في الخبر الافراد والاخبار بالفعل خلاف الاصل فكأن المبتدأ بالنسبة اليه أجنبي فلا يفصل بينه وبين منصوبه بخلاف اسم الفاعل ، وأن الخبر اذا كان فعلا لا يجوز تقديمه فلا يجوز تقديم معموله ولم يسلم هذا الاخير من المعارضة حيث قالوا : ان تقديم معمول الفعل أولى لقوته ، وأجاز الكسائي التقديم في الثالث ومنع الاخفش التقديم في الرابع على أن زيدا مرفوع بالجار والمجرور وانما أجازه الكوفيون ولم يجيزوا قائم زيد وضربته زيد لان الضمير في قولك في داره زيد غير معتمد عليه الا ترى أن المقصود في الدار زيد .

واحتج البصريون بالسماع حيث حكى : تميمي أنا ، وشنوء من يشنؤك وذهب ابن الطراوة الى جواز زيد أخوك دون قائم زيد . (٢)

الخلاصة : أن مسألة جواز تقديم الخبر مسألة فيها خلاف الجواز عند البصريين، ومنع الكوفيون/تقديم خبر المبتدأ الجائز التقديم مفردا كان أو جملة لأنه يؤدي الى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ورتبه ضمير الاسم بعد الظاهر ويرد هذا أن الضمير على نية التأخير لان مرتبة المبتدأ قبل الخبر .

(١) همع الهوامع جـ ١ ص ١٠٣

الثانى الفصل مع الفاعل جوز الكوفيون التقديم والتأخير بين الفصل والفاعل وهو مذهب مرجوح،وقد استدل الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على عامله تمسكا بحو قول الزبا* :

مَالِلْجِمال مَشْيُهَا وَئِيدَا أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا (١)

ووجه الاستدلال أن مشيُها يروى مرفوعا ولا جائز أن يكون مبتدأ إذ لا خبر له فى اللفظ إلا وئيدا وهو منصوب على الحال فتعين أن يكون فاعلا بوئيدا ؛ مقدما عليه فقد تقدم على المسند ورواية الرفع هى التى استشهد بها الكوفيون والتقدير عندهم أى شى* ثابت للجمال حال كونها وئيدا مشيها وعندهم أن الفاعل يجوز أن يجى* قبل العامل فيه كما يجى* بعده والعبارة تروى أيضا بالنصب والجر أما رواية النصب فاعرابها على أن مشيها مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره تَمْشِي مشيها ووئيدا حال من المصدر وجملة الفعل المحذوف وفاعله فى محل نصب حال من الجمال ، وأما رواية الجر فاعرابها على أن مشيها بدل من الجمال بدل اشتمال وضمير الجماعة مضاف اليه ووئيدا حال من المشى ولا شاهد فى البيت للكوفيين على هاتين الروايتين واستدلوا أيضا بقول الشاعر : (٢)

صددتِ فاطولتِ الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

(١) والوئيد البطى* المتمهل الجندل الحجر ورواية الفرا* بالجر على أن مشيها بدل من الجمال ~~والحرفان جنس من التمر~~ ونسب العينى فى الشواهد الكبرى للخنسا* جـ ٢ ص ٤٤٨ وأنظر معانى القرآن للفرا* جـ ٢ ص ٧٣ ، ٤٢٤ ومجمع الامثال جـ ١ ص ٢٣٦ والاشمونى ٤٦/٢

(٢) البيت لمرار بن سعيد الفقعسى يخاطب نفسه ونسب لغيره ، وجا* تصحيح الفعل أطولت شاذا قياسا وقيل : وصال فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور لان البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل لا فى شعر ولا فى نثر . انظر الكتاب جـ ١ ص ١٢ ، ٤٥٩ والمقتضب جـ ١ ص ٨٤ والخصائص جـ ١ ص ١٤٣ والخزانة جـ ٤ ص ٢٨٧

ولا يضر عندهم عدم تمييز المبتدإ من الفاعل فى زيد قام هذا وقد تقدم أن مذهب البصريين منع تقديم الفاعل على الفعل الا فى ضرورة الشعر وقد خرج البصريون رواية البيت الاول على وجه الرفع على غيره ما وجهها الكوفيون ولهم فيها ثلاثة توجيهات :

أحدها : أن يكون مشبها مبتدأ حذف ضميره وجوبا لسد الحال سده كقولهم حكمك مسطا أى حكمك لك مثبتا ، ووئيدا حال من فاعل فعل محذوف تقديره مشبها يظهر، أو يكون، أو يوجد وئيدا، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله فى محل رفع خبر المبتدإ .

الوجه الثانى : أن يكون مشيها بدلا من الضمير المستكن فى الجار والمجرور المنتقل اليه بعد حذف الاستقرار وذلك أن ما استفهامية فى محل رفع على الابتداء وللجمال خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على ما .

الوجه الثالث أن تقدم الفاعل ضرورة وليس من باب الحذف للخبر لسد الحال سده لانه لم يستكمل شروط الخبر الذى يسد الحال سده لان هذه الحال تصلح خبرا عن المبتدأ وقد خصوا منع تقدم الفاعل بالسعة لا فى الضرورة، فلفظ وصال فى البيت الثانى مرفوع بيدوم وقدّم للضرورة وقد نص على ذلك الأعلم، وابن عصفور، وهو ظاهر كلام سيبويه، وهذه التخريجات ضعيفة أما الضرورة فلا داعى إليها لتمكن صاحبة البيت (الزباء) من النصب على الصدرية، أو الجر على البدلية من الجمال بدل اشتمال جريا على القول بأن الضرورة ما ليس عنه مندوحة لا ما وقع فى الشعر .

وأما الابتدائية فتخريج على شاذ ، وأما الابدال من الضمير، فلانه إما بدل بعض أو اشتمال وكلاهما لابد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظا أو تقديرا وعلى تقدير تكلفه ففيه ضعف من وجه آخر وهو أن الضمير المستتر فى الظرف ضمير ما الاستفهامية واذا أبدل مشيها منه وجب أن يقترن بهمزة الاستفهام لأن حكم ضمير الاستفهام حكم الظاهر .

ولا يصح أن يكون مشبها مرفوعا بالجار والمجرور وان كان معتمدا على الاستفهام، لان الجار والمجرور إذا رفع الظاهر خلا من الضمير فتخلو الجملة من رابط والتقدير تكلف . (١)

وتظهر ثمرة الخلاف بين المذهبين فى التثنية والجمع فيجوز الزيدان قام، والزيدون قام عند الكوفيين، ويمتنع عند البصريين الا فى ضرورة الشعر

وقد اختلف الكوفيون فى توجيه الاسم المتقدم على الفعل فقال بعضهم: يرتفع بالضمير الذى فى الفعل على أنه فاعل لان الاسم المتقدم والضمير فى المعنى شىء واحد فيترتب عليه أن الفعل يرفع ضميرا يعود على الاسم المتقدم، وهو نظير قول الفراء فى نحو محمدا أكرمته حيث أعمل الفعل فى الظاهر والضمير لما كان فى المعنى لشىء واحد وقريب أيضا من قول الكسائى: إن الفعل نصب المتقدم وألغى الضمير . (٢)

والاسم المتقدم على الفعل فاعل فى المعنى بلا شك وقد أطلق عليه سيبويه ذلك بقوله : وتقول : من كان أخاك كما تقول : من ضرب أباك إذا جعلت من الفاعل . (٣)

وقال ثعلب رفع الاسم المتقدم بموضع الفعل لانه فى موضع الخبر فالمتقدم مبتدأ والجملة بعده خبر فقد صرح بأن الفعل فى موضع خبره .

ويرى ابن مضاء القرطبى ما يراه الكوفيون حيث يقول: بأن المتقدم فاعل ولا حاجة الى تقدير الضمير فى حالة الافراد نحو محمد قام، فقد أنكر الذى يقدره النحاة فى محمد قام وقال: إن الفعل يدل على الفاعل بلفظه ومادته فكما أنه لو أخر لا ضمير فى الفعل فكذلك لا وجه لتقديره فى حالة التقديم مادام محمد هو الفاعل فى المعنى فى حال التقديم والتأخير .

(١) انظر التصريح مع حاشية العليمى جـ١ ص ٢٧١ والاشمونى مع الصبان جـ ٢ ص ٤٦ وشرح الجمل لابن عصفور جـ ١ ص ١٦٠

(٢) انظر التصريح جـ ١ ص ٢٩٧

(٣) الكتاب جـ١ ص ٢٤

ولكنه يرى أن الضمائر في غير حالة الافراد في نحو المحمدان قاما والمحمدون قاموا علامات تدل على التثنية والجمع كما تدل التاء الساكنة على التأنيث فاذا تأخر الفاعل عن الفعل جاز ذكر هذه العلامات وهي لغة طيء وبلحارث بن كعب وأزد شنوءة وهي التي يسميها النحاة بلغة أكلوني البراغيث . (١)

وقد تقدم ذكر بعض الامثلة لهذه اللغة من القرآن نحو (وأسروا النجوى الذين ظلموا) وجاز حذفها وهي لغة جمهور العرب ولكن إذا تقدم الفاعل وجب ذكرها فلا تقول إلا المحمدان قاما ، والمحمدون قاموا .

ومما استدل به الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على الفعل قوله تعالى : (وان أحد من المشركين استجارك) (٢) فقد أجازوا تقديم المرفوع مع إن خاصة وعملها في فعل الشرط مع الفصل لانها الاصل في باب الجزاء فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها وقد تقدم بيان : أن البصريين يحملون الآية وما أشبهها على اضمار الفعل لان أداة الشرط مختصة بالجمل الفعلية لان الشرط علة وسبب لوجود الثاني والعلل والاسباب لا تكون الا بالأعراض والأحداث المتجددة والاصل في الدلالة على ذلك الافعال .

الثالث المفعول به على عامله في غير المواضع التي يجب تقديمه فيها على العامل والتي يجب تأخيره فيها عن العامل مثل: عليا أكرمت وأكرمت عليا، ومنه قوله تعالى : (فريقا كذبتم وفريقا تقتلون) . (٣)

الرابع اسم الفعل عند الكوفيين، فقد ذهب الكوفيون أيضا الى أن اسم الفعل يجوز فيه التقديم والتأخير وقد تقدم لك في واجب التقديم بيان أنه مذهب مرجوح ولا حاجة الى اعادة ذلك .

(١) انظر الرد على النحاة ص ٨١ وما بعدها .

(٢) آية ٦ من سورة التوبة .

(٣) آية ٨٧ من سورة البقرة .

الخامس عامل المفعول المطلق إذا كان مبينا للنوع أو العدد تقول عمل الصالحين عملت وسيرتين سرت وذلك لان الغرض بيان النوع أو العدد وذلك يتأتى به مقدما ومؤخرا، وقد يجب التقديم إذا أضيف للذي واجب الصدارة نحو قوله تعالى : (وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون) (١)

السادس : عامل المفعول لاجله ويجوز تقديم المفعول لاجله على عامله وهو منصوب أو مجرور نحو طلبا للنزهة ركبت السيارة، وانتفاعا قرأت كتاب العلم والأصل ركبت السيارة طلبا للنزهة وقرأت كتاب العلم انتفاعا ومنه قول الكميت :

طَرِبْتَ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ
وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّوْقِ يَلْعَبُ ؟

والتقدير وما أطرب شوقا الى البيض، ومنع تقديم المفعول طائفة منهم ثعلب وأوجبوا تقدم العامل ورد بالسماع كبيت الكميت وقول الشاعر :

فَمَا جَزَعًا وَرَبِّ النَّاسِ أَبْكِي وَلَا حِرْصًا عَلَى الدُّنْيَا اعْتَرَانِي

والأصل فما أبكي جزعا . (٢)

وانما جاز التقديم والتأخير فيه لانه ان كان مجرورا فهو من الجار والمجرور وتقديمه على عامله جائز ، وان كان منصوبا فهو بمعناه لان الغرض منه التعليل، ولا ترتيب بين العلة والمعلول، بل يكون تقديم العلة أحسن لكن قد يجب تقديمه إذا تعين فاصلا بين أما والفاء، نحو: فأما تأديبا ضربتك وقد يمتنع اذا تقدم على عامله ما يمنع نحو جئت رغبة في العلم .

هذا، وقد اختلف النحاة في عامل المفعول لاجله على أقوال :

الاول : أن ناصبه مفهم الحدث نَصَبَ المفعول به أي أنه من المفعول به المنصوب بنزع الخافض أو كالمصدر المصاحب لحرف الجر وذلك نحو ضربتك ابنك تأديبا

(١) آيه ٢٢٧ من سورة الشعراء .

(٢) انظر الهمع جـ ١ ص ١٩٥ والخصائص جـ ٢ ص ٣٨٣

وكذلك فروع المصدر نحو ضربت أو أنا ضارب ابنى تأديبا وهذا مذهب سيبويه والفارسى وهو الصحيح إذ هو جواب له والجواب بحسب السؤال فى المختار ففى جواب لِمَ ضربت ابنك؟ ينبغى أن يقال : ضربت ابنى تأديبا أصله للتأديب لكن حذفت اللام لشبهه بالمصدر . (١)

القول الثانى: أنه ينتصب انتصاب المصادر وليس على اسقاط حرف الجر، ونسب السيوطى فى الهمع الى الكوفيين وقال: ولذلك لم يترجموا له استغناء بيان المصدر عنه كأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوى فاذا قلت ضربت زيدا تأديبا فكأنك قلت أدبته تأديبا .

القول الثالث : ذهب الزجاج فيما نقل ابن عصفور عنه الى أنه ينتصب بفعل مضمر من لفظه فالتقدير فى جئت اكراما لك أكرمتك اكراما لك حذف الفعل وجعل المصدر عوضا من اللفظ به فلذلك قيل لم يظهر، ونسب ابن عقيل فى المساعد هذا المذهب الى بعض المتأخرين ولم يسم أسماءهم (٢) وعلى قول الكوفيين والزجاج فهو مفعول مطلق ، وفى الرضى : مذهب الزجاج أن ما يسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق لبيان النوع وذلك لِمَا رأى من كون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما فى ضربته تأديبا فالتأديب مجمل، والضرب بيان له فكأنك قلت أدبته بالضرب تأديبا، ويصح أن يقال الضرب هو التأديب فصار مثل ضربت ضربا فى كون مضمون العامل هو المعمول ولا يطرد له هذا فى جميع أنواع المفعول به فان القعود ليس بيان الجبن ولا يقال قعود، جبنا لا مجازا، وكذلك قولك جئت اصلاحك بالعطاء أو النصح، فان المجيء ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء أو النصح . (٣) ومذهب الزجاج مردود لأنّ صحة تأويل نوع بنوع لا تدخله فى حقيقته، وتأويل المفعول له بالمفعول المطلق اما بتقدير الفعل أو بتقدير المضاف لا يخرجه عن حقيقته

(١) انظر المساعد جـ ١ ص ٤٨٤ — ٤٨٥

(٢) « الهمع جـ١ ص ١٩٤ — ١٩٥ والمساعد جـ ١ ص ٤٨٥ والصبان جـ ٢ ص ١٢٢

(٣) انظر الرضى جـ ١ ص ١٩٢

لاننا نؤول الحال بالظرف من حيث إن معنى: جاء زيد راكبا جاء زيد وقت ركوبه ولا تخرج بهذا التأويل عن حقيقتها فكذلك المفعول له لا يخرج بالتأويل عن حقيقته . (١)

ومما يجوز فيه التقديم والتأخير اسم الفاعل مع معموله غير الفاعل إذا كان مجردا من أل والاضافة ولم يجر بحرف الجر الأصلى كما تقدم بيان ذلك وتقول مثلا هذا زيدا ضارب . (٢)

وكذلك أمثلة المبالغة واسم المفعول .

ومنها الحال يجوز تقديمها على عاملها إذا كان فعلا متصرفا نحو راكبا جاء محمد أو كان صفة تشبه الفعل المتصرف كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة نحو مسرعا خالد منطلقا ومن الفعل المتصرف قوله تعالى : (خشعا أبصارهم يخرجون من الاجداث) (٣)

وقولهم : شتى تؤوبا الحلبة أى متفرقين (٤)

وقد تقدم بيان الحكم اذا كان جامدا أو صفة تشبه الجامد أو معنى الفعل فانه لا يجوز تقديم الحال عليه .

ومنها خبر كان وأخواتها فقد تقدمت حالات الخبر الست كما تقدم بيان وجوب تقديمه ووجوب تأخيره، وأما جواز الأمرين فى خبر كان وأخواتها ففى حالة عدم ما يقتضى وجوب أيّ واحد منهما نحو كان زيد قائما وكان غلام هند مبغضها بنصب مبغض فيجوز تقديمه لتقدم مرجع الضمير رتبة وان تأخر لفظا ويستثنى من هذا ليس ودام وقد تقدم الخلاف فيهما وفى المنفى فى العوامل التى يجب تقديمها . ٤٤٤

وفى باب ظن لا ترتيب بين الناسخ ومعموليه فيجوز أن يتقدم عليهما معا ويتأخر عنهما ويتوسط بينهما لكن يترتب على كل حالة أحكام ومنها الإلغاء

(١) انظر مرجاى ص ١٣٤
(٢) « الصبان جـ ٢ ص ٣٠٠
(٣) آيه ٧ من سورة القمر .
(٤) وشتى جمع شتيت بمعنى متفرق وتؤوب ترجع والحلبة جمع حالب .

والتعليق والاعمال .

ومثال تقدم الناسخ عليهما يظن الظمآن السراب ماء .

ومثال توسطه بينهما السراب يظن الظمآن ماء أو ماء يظن الظمآن السراب ، وأما الترتيب بين المفعولين وتقديم أحدهما على الآخر دون الناسخ فحكمه حكم الترتيب بين المبتدأ والخبر قبل دخول الناسخ عليهما فما ثبت لاصلهما يثبت لهما من غير اعتبار وجود الناسخ .

الباب الثالث : في حذف العوامل وتقديرها

وفيه تمهيد وثلاثة فصول

أما التمهيد ففي مفهوم الحذف والتقدير وبيان موقف ابن مضاء من هذه الظاهرة

الفصل الأول : في أسباب الحذف وأغراضه وفوائده وشروطه

الفصل الثاني : فيما يجب حذفه من العوامل، وفيما لا يجوز حذفه وفيما يجوز فيه الوجهان .

الفصل الثالث : في بيان مواضع العوامل المقدرة وكيفية التقدير وظاهرة التشابه في المقدر وأولويته.

التمهيد: ـ مفهوم الحذف والتقدير

والحذف في اللغة اسقاط الشيء تقول حذفه أي أسقطه وحذف ذنب الدابة قطعه وحذف من شعره أخذه والحذف قد يستعمل بمعنى الرجم تقول حذفه بالعصا أي رماه بها . (١)

وفي اصطلاح النحاة اسقاط بعض الكلمات من ايراده في الكلام لسبب يقتضي ذلك .

والحذف ظاهرة لغوية عامة تشترك فيها اللغات الانسانية حيث يميل الناطقون الى حذف بعض العناصر المكررة في الكلام أو الى حذف ما يمكن للسامع فهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة،حالية كانت، أو عقلية ،أو لفظية،كما قد يعترى الحذفُ بعض عناصر الكلمة الواحدة فيسقط منها قِطَع أو أكثر وتبدو مظاهرها في اللغة العربية أكثر وضوحا،فباب الحذف فيها كما يقوله عبد القاهر : دقيق المسالك عجيب الأمر شبيه بالسحر فانك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الافادة أزيد للافادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذ لم تنطق وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبين . (٢)

والجملة العربية قد لا تكون تامة المبنى وان كانت تامة المعنى؛إذ ربما أغنى بعضها عن ذكر بعضها وفهم معناها فهي بهذا على غير ما ظهر به بناؤها فهناك إذن حذف ولكن حذف غير مخل ولا مؤثر في فهم الكلام . وانما يقود الى القول بالحذف أن تركيب الكلام يحتاج في أصله الى أكثر مما هو عليه ولكنه اتضاح المعنى مَكَّن المتكلم من اسقاط بعض الالفاظ والاستغناء عنها مثل استغناء بعض المبتدأ عن الخبر اذا طال الكلام وعرف المعنى .

قال ابن جني : قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه والا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته . (٣)

(١) انظر لسان العرب مادة حذف .
(٢) دلائل الاعجاز ص ١٧٨
(٣) الخصائص جـ ٢ ص ٣٦٠

وذكر ابن هشام فى المغنى أن الحذف الذى يلزم النحوى النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة النحوية ، وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدإ أو مبتدأ بدون خبر أو شرطا بدون جزاء ، أو جزاء بدون شرط أو معطوفا بدون معطوف عليه أو معمولا بدون عامل . (١)

وذكر أن من المحذوفات فضولا فى فن النحو وهى مسائل يهتم بها المفسر لتوقف المعنى عليه ومن ذلك ذكر أغراض حذف الفاعل لعظمه و لحقارة المفعول ، أو بالعكس أو للجهل به ، أو للخوف عليه ، أو منه وهذا تطفل منهم على صناعة البيان .

وظاهرة الحذف من مظاهر التأويل أساسها محاولة النحاة تصحيح النصوص التى يجب قبولها والتى لا تفى فى الوقت نفسه بما تفرضه القواعد من أحكام .

والحذف يتم بافتراض أبعاض فى النص غير موجود فيه ، ويرى ابن السراج أن الحذف يختص بحالة اسقاط العامل وابقاء المعمول على ما كان له من حكم اعرابي فاذا تغير الحكم الاعرابي بعد الحذف دل عليه باصطلاح آخر هو الاتساع ويقول : الاتساع ضرب من الحذف الا أن الفرق بينهما أنك تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه باعرابه ، وفى الحذف تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله فى الاعراب ، والاتساع العاملَ فيه بحاله وانما تقيم فيه المضاف اليه مقام المضاف أو تجعل الظرف يقوم مقام الاسم . (٢)

ولكن كثير من النحاة يستغنون عن هذه التفرقة التى ذكرها ابن السراج ويجعلون الحذف يشمل حالتى تغير المعمول وبقائه على ما كان له من وضع اعرابى ولعل فى كلام ابن السراج نفسه ما يبرر مثل هذا الموقف فانه يعترف صراحة بأن الاتساع ضرب من الحذف وبناء على هذا أن الحذف اسقاط بعض الصيغ الموجودة فى النص سواء بقي التركيب بعد الحذف على ماكان عليه

(١) المغنى مع حاشية الاميرى جـ ٢ ص ١٧٦

(٢) الاصول لابن السراج جـ ٢ ص ٢٥٥ وأصول التفكير النحوى ص ٢٨٢

من اعراب أو تغيرت حركته لتناسب مع وضعه الاعرابى الجديد والحـــذف بهذا المفهوم يلتقى بالتقدير فى مواضع محددة .

وذلك أن التقدير يقال فى علم النحو فى ثلاث حالات :

الاول : تقدير الحركة الاعرابية .

والثانية : تقدير الجملة وما فوقها .

والثالثة : تقدير بعض أجزائها .

والحذف والتقدير يتفقان فى الحالتين الاخيرتين ويختلفان فى بعض جزئيات الاولى إذ أن تقدير الحركة الاعرابية يمتد من المفردات الى الجمـل ومن المعربات الى المبنيات ومعنى هذا أن بين الحذف والتقدير اختلافـــا واضحا فى المضمون وان اتفقا فى بعض المسائل إذ التقدير يصدق علـــــى حالات لا حذف فيها بل كل ما فيها هو افتراض اعادة صياغة المفردات أو الجمل وسبكها من جديد بهدف تصحيح الحركة الاعرابية ، وعلى الرغم من هـذا الاختلاف فان من الميسور أن ننظر اليهما معا على أنهما ظاهرة محددة المضمون متسعة التأثير وتركز هذه النظرة أساسا على التلازم الضرورى بين الحذف والتقدير، فان الحذف ليس الا تقدير مالا وجود له فى اللفظ كما أن التقدير فى مجاله الرئيسى ليس إلا حذف بعض أجزاء التركيب فى نظر النحاة وبهذا المفهوم نفسه يضم الحذف والتقدير ما يعرف بالتعليق فانه فى تصـــور النحاة ليس الا حذف الحركة الاعرابية من آخر المعمول وبهذا المفهوم نفسه أيضا يمكن أن يدل هذا الاصطلاح على ما يشمل الاضمار والاستتار ؟ اذ أن فى كل منهما تقديرَ مالا وجود له فى ظاهر النص اللغوى . (١)

والحذف والتقدير أسلوب محدد من أساليب التأويل يرتكز على دعوى اعادة صياغة المادة اللغوية وأساس هذه الدعوى تصور سقوط بعض أجزاء هـذه المادة ذاتها من التركيب .

(١) أصول التفكير النحوى ص ٢٨٢ — ٢٨٣

والفرق بين المستتر والمحذوف أن المحذوف له صورة فى اللفظ ووجود بالقوة لانه نطق به أولا ثم حذف .

والمستتر لا وجود له فى اللفظ لا بالعقل،ولا بالقوة فامره عقلى اذ لا يمكن النطق به أصلا وانما يستعيرون المنفصل فيقولون فى مثل استقم الفاعل مستتر تقديره أنت وذلك للتقريب وبهذا يحصل الفرق بين المحذوف والمستتر مع أن المستتر أحسن حالا من المحذوف لانه يدل عليه اللفظ والعقل بغير قرينة فهو كالموجود ولذا كان الضمير المستتر خاصا بالعمدة ، أما المحذوف فلابد له من القرينة . (١)

والتقدير عند النحاة عبارة عن حذف الكلمة فى اللفظ وابقائها فى النية كما اذا قيل : من رأيت ؟ فتقول : زيدا .

والفرق بين التضمين والتقدير ، أن التضمين يراد به أنه فى المعنى المتضمن على وجه لا يصح اظهاره معه ، والتقدير يكون على وجه يصح اظهاره معه سواء اتفق الاعراب أم اختلف فانه قد يختلف فى مثل قولك ضربته يوم الجمعة وضربته فى يوم الجمعة ، وقد لا يختلف فى مثل قولك والله لافعلن [illegible] ، والله أفعلن والفرق بينهما أنه إذا لم يختلف الاعراب كان مرادًا وجوده وكان حكمه حكم الموجود ، واذا اختلف الاعراب كان المقدر غير مراد وجوده فيصل الفعل الى متعلقه بنفسه . (٢)

وقد اختلف العلماء فى الفرق بين الاضمار والحذف وقد وقع استعمال كل منهما معاقبا للآخر عند كثير من النحاة القدماء بحيث يبدو للناظر أن لهما دلالة واحدة فسيبويه هو رأس من يستعمل المصطلحين بمعنى واحد ولا توجد عنده تفرقة دقيقة فى استعمالها باستثناء اضمار الفاعل الذى لا يسمى حذفًا وسيبويه يتكلم فى مواضع كثيرة عن الحذف فى الاسماء والافعال

(١) الخضرى جـ ١ ص ٥٦

(٢) انظر الاشباه والنظائر جـ ١ ص ١٠٤ نقلا عن ابن الحاجب فى أماليه .

وعن الاضمار فى الافعال بحيث يتبين من استعماله تغرقة بينهما . (١)

وقد ذكر سيبويه فى بداية كتابه وقوع الحذف فى اللغة سواء أكان متصلا بالصيغ أوبالتركيب وبين كيفية الاستدلال على المحذوف وهو ما يعرف بالاصلية والفرعية فقال فى بيان أن الحذف يعرض فى الكلام فيجيء على غير ما ينبغى أن يكون عليه قياسه

أعلم أنهم ربما يحذفون ويعوضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذى أصله فى كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا فمما حذف وأصله فى الكلام غير ذلك نحو لم يك ولا أدر وأشباه ذلك . (٢)

وفرق ابن القيم رحمه الله بين الاضمار والحذف : بأن الاضمار هو الاخفاء ، والحذف هو القطع من الشيء وأن الشيء المضمر لم ينطق به ثم حذف ولكنه مضمر فى الارادة ، والمحذوف قد نطق به ولفظ ثم حذف تخفيفا فلما كان قد لفظ به ثم قطع من اللفظ تخفيفا عُبِّرَ عَنْه بالحذف . (٣)

وفى كشاف مصطلحات الفنون : الفرق بين الحذف والاضمار أن المضمر ماله أثر فى الكلام أى يظهر أثره فى معموله نحو قوله تعالى : (والقمر قدرناه منازل) (٤)

والمحذوف مالا أثر له أى لا يظهر أثره كقوله تعالى :(واسأل القرية التى كنا فيها) . (٥)

وقيل الحذف ما ترك من اللفظ وهو غير مراد فى النية لاستقلال الكلام بدونه كقولك : أعطيت زيدا فتقتصر على المفعول الاول ويحذف المفعول الثانى والاضمار ماترك من اللفظ وهو مراد بالنية والتقدير نحو قوله تعالى :

(١) الكتاب جـ ١ ص ٢٥٧ ومابعدها حيث بدء بباب ما يضمر فيه الفعل المستعمل اظهاره فى غير الامر والنهى .
(٢) انظر الكتاب جـ ١ ص ٢٤ — ٢٥
(٣) انظر بدائع الفوائد جـ ١ ص ١٢٣
(٤) سورة يس آيه ٣٩
(٥) سورة يوسف آية ٨٢

واسأل القرية أى اهلها لان سؤال القرية محال . (١)

وقد انتقد ابن مضاء القرطبى هذا الخلط فى استعمال المصطلحين بمعنى واحد غالبا،والتفريق بين استعمالهما فى أحيان قليلة فالنحاة يفرقون بين الاضمار والحذف حين يقولون : ان الفاعل يضمر ولا يحذف وذلك حينما أمكن تقديره بضمير مستتر فكأنهم يريدون بالمضمر مالابد منه وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه بيد أنهم لا يسيرون على هذه التفرقة بين المصطلحين بل يخلطون حين يقولون هذا ينتصب بفعل مضمر لا يجوز اظهاره والفعل الذى بهذه الصفة لابد منه ولا يتم الكلام الا به وهو الناصب فلا يوجد منصوب الا بناصب وان كانوا يعنون بالمضمر الاسماء ويعنون بالمحذوف الافعال ولا يقع الحذف الا فى الافعال أو الجمل لا فى الاسماء فهم يقولون فى قولنا الذى ضربت زيدا ، إن المفعول محذوف تقديره ضربته ، فان فرق بينهما بما هو مقطوع بأن المتكلم أراده وبما يظن أن المتكلم أراده ويجوز ألا يريده فهو فرق لكن اطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يتأتى موافقا لهذا الفرق . (٢)

وهكذا يبدو رد ابن مضاء على هذه التفرقة بأن تحديد الاضمار هنا غير دقيق على القول بأن المضمر مالابد منه والمحذوف ما قد يستغنى عنه إذ قد يطلق على الحذف وذلك أنهم يقولون : هذا انتصب بفعل مضمرولا يجوز اظهاره والفعل الذى بهذه الصفة لا يستغنى منه ولا يقيم الكلام الا به ، فايتهما إذن يطلق عليه اسم المضمر ؟ أعلى الذى لا يجوز اظهاره أم على الذى لابد منه؟فهذا التعريف إذن غير دقيق .

وان كانوا يعنون بالمضمر الاسماء وبالمحذوف الافعال فقد رد هذا أيضا بأن هذه التفرقة غير ملتزمة فى المجال العلمى فهم يقولون فى قولنا (الذى ضربت زيدا) إنّ المفعول محذوف تقديره الذى ضربته والضمير اسم بلا شك .

(١) انظر كشاف مصطلحات الفنون جـ ٤ ص ٨٨٤

(٢) انظر الرد على النحاة ص ٨٣ — ٨٤

وفى هامش كتاب الرد على النحاة : أن السهيلى فرق بين المصطلحات الثلاث الحذف ، والاضمار ، والتقدير .

أما الحذف فخصه بما أمكن ذكره ثم حذف لغرض ما ويمثل له بالمفعول العائد من الصلة نحو الذى رأيته ، والذى رأيت .

وأما المضمر فهو مقصور على ما لم يلفظ به من الضمائر كالفاعل نحو الذى قام وقد استمد الفرق من لفظ هذين المصطلحين ولذا قال :

والاضمار هو الاخفاء والحذف هو القطع من الشىء وهذا فرق لم ينبه عليه ابن مضاء .

وأما المقدر فهو الذى يقتضيه بناء كالمصدر يقول : المصدر لا يضمر فيه الفاعل ولكنه يقدر على أن السهيلى والنحاة جميعا كانوا يتسامحون فى استخدام هذه المصطلحات فيضعون بعضها موضع الآخر .(١)

وقال الزركشى فى البرهان : الحذف اسقاط جزء الكلام أو كله لدليل وأما قول النحاه الحذف لغير دليل ويسمى اقتصارا فلا تحرير فيه لانه لا حذف فيه بالكلية والفرق بينه وبين الاضمار أن شرط المضمر بقاء أثر المقدر فى اللفظ نحو قوله تعالى : (انتهوا خيرا لكم)(٢) اى ائتوا أمرا خيرا لكم وهذا لا يشترط فى الحذف ويدل على أنه لابد فى الاضمار من ملاحظة المقدر باب الاشتقاق فان الاضمار من أضمرت الشىء اذا أخفيته والمضمر الموضع قال الأحوص(٣)

ستبقى لها فى مضمر القلب والحشا سريرة ود يوم تبلى السرائر

وأما الحذف فمن حذفت الشىء اذا قطعته وهو يشعر بالطرح بخلاف الاضمار ولهذا قالوا : أن المصدرية تنصب ظاهرة ومضمرة وَرُدَّ

(١) انظر المرجع السابق نفس الصفحة ، ونتائج الفكر للسهيلى ص ١٦٥

(٢) آية ١٧١ من سورة النساء .

(٣) انظر الصحاح مادة ضمر .

ابن ميمون [1] قول بعض النحاة : ان الفاعل يحذف فى باب المصدر وقال الصواب أن يقال : يضمر ولا يحذف لانه عمدة فى الكلام . [2]

قال أبو البقاء الكفوى : الحذف اسقاط الشيء لفظا ومعنى والاضمار اسقاط الشيء لفظا لا معنى ! [3]

وهذا التعريف غير دقيق لان من المحذوف مالا ينوى معناه تارة وينوى لفظه تارة أخرى ، وتارة لا ينوى لفظه ولا معناه كما هو ظاهر فى حالات غيرٌ وقبلُ وبعدُ ، وأيٌّ وحسبٌ وأوّلُ .

والصحيح عندى أن الحذف أعم من الاضمار لان الاضمار الحذف مع بقاء الاثر ظاهرا أو مقدرا وهذا خاص بالعوامل ، ويشعر بوجود مقدر له والحذف يطلق على الحذف مع بقاء الاثر وعلى مالا يبقى له أثر فى اللفظ لان الحذف يطلق على اسقاط جزء الكلمة كحذف حروف العلة والحذف لالتقاء الساكنين والحذف للوقف وللتخفيف وحذف همزة الوصل والتنوين والحركات وهو أنواعه كثيرة لا حصر لها كما يطلق على حذف الكلمة بتمامها .

وقد يستعمل كل منهما بمعنى الآخر كما يعلم ذلك باستقراء كلام النحاة .

موقف ابن مضاء من الحذف والتقدير

لا خلاف بين النحويين على اقرار الحذف من حيث المبدأ وعلى ضرورة تقديره للوصول الى المعنى أو لغير ذلك من مقتضيات الصيغ والتراكيب ولكنهم قد يختلفون فى بعض المواضع أو فى ذات المقدر المحذوف وفى مقدار المقدر كما يبدو فى الفصل الثالث إن شاء الله .

(١) هو أبو المعالى عبد الملك عبد الله ابن يوسف الجوينى الشافعى المعروف بامام الحرمين توفى سنة ٤٧٨

(٢) البرهان للزركشى جـ ٣ ص ١٠٢ — ١٠٣

(٣) كليات جـ ٢ ص ٢٦

وقد أقر ابن مضاء الحذف فى اللغة ولكنه انتقد مسلك النحاة فى تقدير المحذوفات وقسم المحذوفات الى ثلاثة أقسام،وقبل منها نوعا واحدا لان الكلام لا يتم إلا به،ولأن الحذف وقع لعلم المخاطب به،ولأن المحذوف لو أظهر لكان الكلام تاما فقال :

واعلم أن المحذوف على ثلاثة أقسام فى صناعتهم :

الاول : محذوف لا يتم الكلام الا به حذف لعلم المخاطب به كقولك لمن رأيته يعطى الناس،زيدا أى أعط زيدا فتحذفه وهو مراد وإن أُظهر تم الكلام،والحذف أوجز وأبلغ ومنه قوله تعالى : (وقيل للذين اتقوا : ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا خيرا) (١) وقوله تعالى : (ناقة الله وسقياها) (٢) وقوله تعالى : (ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو) (٣).

الثانى : محذوف لا حاجة بالقول اليه بل هو تام دونه وإن أُظهر كان عيًّا كقولك : أزيدًا ضربته ؟ قالوا : إنه مفعول بفعل مضمر تقديره أضربت زيدا ؟ وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن ضربت من الافعال المتعدية الى مفعول وقد تعدى الى الضمير ولا بد لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهرا فمقدر ولا ظاهر ، فلم يبق الا الاضمار وهذا بناء على أن كل منصوب لا بد له من ناصب وياليت شعرى ما الذى يضمرونه فى قولهم أزيدا مررت بغلامه ؟ وقد يقوله القائل منا ولا يتحصل له ما يضمر ، والقول تام مفهوم ولا يدعو الى هذا التكلف الا وضع : أن كل منصوب فلابد له من ناصب .

والثالث : مضمر اذا أظهر تغيير الكلام عما كان عليه قبل اظهاره كقولنا : يا عبد الله وحكم سائر المنادى المضافة والنكرات المقصودة حكم عبد الله وعبد الله عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره أدعو ، أو أنادى وهذا اذا أظهر تغير المعنى وصار النداء خبرا وكذلك النصب بالفاء والواو ينصبون هذه

(١) آية ٣٠ من سورة النحل .
(٢) آيه ١٣ من سورة الشمس .
(٣) آيه ٢١٩ من سورة البقرة .

الافعال الواقعة بعد هذه الحروف بأن ويقدرون أن مع الفعل بالمصدر ، ويصرفون الافعال الواقعة قبل هذه الحروف الى مصادرها ويعطفون المصادر بهذه الحروف واذا فعلوا ذلك كله لم يردوا معنى اللفظ الاول . (١)

قد اعترف ابن مضاء بالقسم الاول الذى يكون المحذوف معلوما من السياق أو المقام وهو الحذف الذى يعلمه المخاطب وسماه ايجازا واختصارا وقال انه يوجد فى كلام الله كثيرا، وان حذفه يحقق الايجاز والبلاغه بناء على أن الكلام فى حاجة اليه وأنه لا يتم إلا به .

وأما القسمان الأخيران فقد أنكرهما على النحاة وقال : هذه دعوى لا دليل عليها الا تحكيم نظرية العامل، لان الأول تام دونه وان ظهر كان عبثا، والأخير يُغَيِّر الجملة ومعناها إذا ظهر، فهو أيضا مرفوض فابن مضاء ينكر وقوع الحذف حيث قدره النحاة تبعا لمقتضيات الاحكام النحوية الخاصة بالتراكيب دون أن يكون المعنى فى حاجة الى تقديراتهم .

أقول وبالله التوفيق : الحذف ظاهرة لغوية اجتماعية تعارفوا عليها وليس الحذف أمرًا يجرى وراء الخيال والأوهام وانما له قواعد وأدلة ولا يحذف شىء الا لدليل يقوم مقامه ويدل على أن شيئا ما فُقِدَ من هذا المكان كان حق التركيب أن يكون عليه، سواء كان الدليل عقليًا أو لفظيا أو صوتيا أو اعرابيا أو صناعيا كما سيأتى بيان ذلك إن شاء الله ، والحذف من سنن العرب ويقول ابن جنى : العرب حذفت الجملة ، والمفرد ، والحرف ، والحركة وليس شىء من ذلك الا عن دليل عليه والا لكان فيه ضرب عن تكليف علم الغيب فى معرفته (٢) ولا فرق بين ما أقره ابن مضاء من الحذف وبين ما أنكره فالكل سواء فى الحذف لوجود قرينة تعينه وتدل عليه .

(١) الرد على النحاة ص ٧١ — ٧٢

(٢) الخصائص جـ ٢ ص ٣٦٠

وأما قوله فى القسم الثاني : (محذوف لا حاجة بالقول اليه وان ظهر كان عيا) أقول : ان النحاة قالوا : العامل محذوف وجوبا فلو أظهر كان ذلك مخالفة للقواعد النحوية واللغوية فلم يظهر فى الدنيا الا لتعليم الناشئين فيقدرونه لهذا الهدف مع أن الامر على خلاف ذلك وعللوا وجوب الحذف وعدم اظهاره بأنه جعل الفعل الذى بعده كأنه عوض منه ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه . وقوله : (وهذه دعوى لا دليل عليها) لست أدرى ما الدليل الذى يريده ابن مضاء ، والقرائن التى تبين المراد والتى حذفوا المحذوفات اتكالا عليها هى الأدلة القاطعة عند النحاة فستأتي أدلة الحذف عند النحاة من العقلية وغيرها وان كان يريد الدليل من الكتاب والسنة على اثبات القضية اللغوية فذلك مالا يقوله العاقل لان اللغة العربية أقدم من نزول القرآن والقرآن نزل بلغتها ومتعارف العرب.

وأما قوله : (ويا ليت شعرى ما الذى يضمرونه فى قولهم : أزيدا مررت بغلامه) أقول : إن النحاة قرروا أن الفعل المحذوف وجوبا فى باب الاشتغال يكون مشاركا للمذكور إما فى لفظه ومعناه واما فى معناه فقط فمثال الاول محمدا أكرمته فالتقدير أكرمت محمدا أكرمته ومثال الثانى زيدا مررت بغلامه فالتقدير جاوزت زيدا مررت بغلامه وسيأتى إن شاء الله توضيح ذلك فى مكانه من هذا الباب ولا تكلف فى هذا كما يدعيه ابن مضاء علما بأن المسألة خلافية فقد قال الكسائى والفراء إن العامل فى الاسم المشغول عنه هو الفعل الظاهر المؤخر وتقدم بيان شىء من ذلك فى جواز التقديم .

وأما قوله : (فى القسم الثالث فهو مضمر اذا ظهر تغيرت الجملة ومثله بالمنادات حيث قدر الفعل أدعو أو أنادى ، وقال : وهذا إذا ظهر تغير المعنى وصار النداء خبرا) أقول : إن النحاة قالوا : إن المحذوف وجوبا لا يظهر الا فى مجال التقدير فيصورنه لهدف التعليم فقط مع أنه أصل مرفوض وقالوا يجب حذف عامل المنادى لان حرف النداء قائم مقام الفعل ونائب منابه

فلا

فلا يجوز الجمع بين النائب والمنوب عنه هنا إذا كان حرف النداء ملفوظا ولا يجوز أيضا ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لئلا يلتبس بالاخبار، فإن ذكر الفعل يوهم الإخبار بناء على أصله ، والحرف نائب مناب أدعو الإنشائى لان الجملة الندائية إنشائية قطعا، فالأولى تقدير دعوت أو ناديت لان الأغلب فى الافعال الماضية مجيئها بلفظ الإنشاء . (١)

وقال ابن عصفور فى شرح الجمل فى الرد على الفارسى فى قوله إن اظهاره يغير المعنى : (فالجواب أن الافعال تنقسم الى قسمين : قسم هو كناية عن معنى، مثل: قام زيد ، وقسم هو المعنى نفسه، نحو: أحلف بالله لأفعلنّ كذا، ألا ترى أن أحلف هو القسم بعينه وكذلك المنادى يكون على تقدير أنادى ويكون أنادى المراد به نفس النداء) (٢) علما بأن المسألة خلافية لان بعض النحاة ذهب الى أن العامل فى المنادى هو حرف النداء هذا .

وباب النداء باب معروف بالحذف والتغيير وذلك لكثرة استعماله فحذفوا التنوين من المنادى، ورخموه وذلك كله للتخفيف وكذلك الفعل المضارع المنصوب بعد الفاء والواو فالنحاة قالوا: إن فى الجملة تقديرين تقدير اعراب وتقدير معنى لان الجملة الاولى سبكوها من غير سابك لاصلاح المعنى

ثم قال ابن مضاء : (وهذه المضمرات التى لا يجوز اظهارها لايخلو من أن تكون معدومة فى اللفظ موجودة معانيها فى نفس القائل ، أو تكون معدومة فى نفس القائل كما أن الالفاظ الدالة عليها معدومة فى اللفظ ، وكانت لا وجود لها فى النفس ولا للالفاظ الدالة عليها وجود فى القول فما الذى ينصب إذن ؟ وما الذى يضمر ؟ ونسبة العمل الى معدوم على الاطلاق محال .

(١) انظر ملاجامى مع الهامش طبعة التركية ص ٩٩

(٢) شرح الجمل جـ ٢ ص ٤٠٩

فان قيل : إن معاني هذه الافعال المحذوفة موجودة في نفس القائل : وان الكلام بها يتم وانها جزء من الكلام القائم بالنفس المدلول عليه بالالفاظ الا أنها حذفت الالفاظ الدالة عليها ايجازا كما حذفت مما يجوز اظهاره ايجازا لزم أن يكون الكلام ناقصا وأن لا يتم الا بها لانها جزء منه وزدنا في كلام القائلين مالم يلفظوه ولا دلنا عليه دليل الا ادعاء أن كل منصوب لابد له من ناصب لفظي .(١)

أقول : الحذف مفاده تأدية المقصود بلفظ أقل من المعنى وذلك بحذف مالا يخل بالمعنى ولا ينقص من البلاغة ولو ظهر لنزل قدر الكلام من علو البلاغة ولكان مبطلا لما يظهر على الكلام من الحسن،والمحذوف لا يحذف إلا بعد إقامة الدليل المرشد عليه فان لم يكن هناك دلالة عليه فانه يكون لغوا من الحديث (٢) ولا يفيد شيئا فالمحذوف يفهم معناه من الكلام المنطوق به أو المكتوب من خلال تلك القرينة وكأن المعنى موجود في اللفظ وفي نفس القائل فالمحذوف لم يسقط من حساب المتكلم بل هو معنى له والا يكون ضربا من التكهنات وستأتي أدلة الحذف ، ولم يكن الكلام ناقصا لان القرائن والادلة على الحذف هي كالعوض عن المحذوف في تأدية المعنى المقصود فالمحذوف يؤدي معناه كما لو كان موجودا وذلك إذا دل المقام عليه وهذه القضية مقبولة في المعاني وفي النحو فلا غبار عليها وانكارها مكابرة صريحة .

وأما المحذوفات في القرآن فقد أقر ابن مضاء جانبا منها حيث قال : والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين كثيرة جدا كما قد أقر الحذف في باب الاغراء والتحذير وأنكر في باب النداء وقد تقدم نصه وما استدل بنفيه على ذلك ثم انه يحرم القسم الثاني والثالث من الاقسام الثلاثة السابقة ويقول: فالقول بذلك حرام .

(١) الرد على النحاة ص ٧٣

(٢) انظر الطراز جـ ٢ ص ٩٢

ونقول له :ما لذى أباح لك ما اعترفت به من المحذوفات فى القرآن وغيره حيث أحللت لنفسك مع أن الكل سواء فى علم المخاطبين وما الدليل على اباحة ذلك فالنحاة لم يقولوا بدون علم فالقرآن نزل بمتعارف الناس فى لغتهم أعنى العرب . قال الخضرى :

(محذوفات القرآن كمتعلق البسملة لا يصح كونها قرآنا،لان ألفاظها غير منزلة ولا متعبد بها،ولا معجزة كما هو شأن القرآن،مع أن معناه يتوقف عليها،فيلزم احتياجه الى كلام البشر وهو نقص ، والجواب كما فى الشهاب على البيضاوى :أن معناها مما يدل عليه لفظ الكتاب التزاما للزومها فى متعارف اللسان،فهى من المعاني القرآنية المرادة له تعالى،أما ألفاظها فليست قرآنا لأنها معدومة لاقتضاء البلاغة حذفها ومنها : مالا يتلفظ به أصلا كالضمائر المستترة) .(١)

(١) حاشية الخضرى على ابن عقيل جـ ١ ص ٥ .

الفصل الاول فى أسباب الحذف للعوامل وفوائده ، وأغراضه ، وشروطه ،

أسباب الحذف للعوامل

إن اسباب الحذف كثيرة منها ما يلى :

السبب الاول : كثرة الاستعمال ، وتعليل الحذف بكثرة الاستعمال كثيرٌ عند النحاة لأنّ اللفظ إذا كثر فى ألسنتهم واستعمالهم آثروا تحقيقه وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف ولكن يهمنا فى هذا الصدد تعليل حذف العوامل بكثرة الاستعمال .

وقد عللوا حذف الفعل فى باب التحذير والاغراء بكثرة استعمال هذا الاسلوب فى كلامهم قال سيبويه :

وحذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه فى الكلام فصار بدلا من الفعل . (١)

ولكنّ الاصح فى تعليل حذف الفعل فى باب التحذير هو التنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الاتيان بالمحذوف وأن الاشتغال بذكره يفضى الى تفويت المهم وهذه هى فائدة باب التحذير نحو إياك والشر ، والطريق الطريق ، الله الله ، وكلا التعليلين صحيح واضح والعلل لا تتزاحم . (٢)

ولما كان القَسَمُ مما يكثر استعماله ويتكرر دوره بالغوا فى تخفيفه ولذا حذف فعل القسم نحو بالله لأقومن أى أحلف وربما حذفوا المقسم به واكتفوا بدلالة الفعل عليه نحو أقسم لافعلن والمعنى أقسم بالله كما عللوا حذف حرف القسم فى اسم من غير عوض ولا يجوز ذلك فى غيره ووجهه أن الشىء إذا كثر كان حذفه كذكره لان كثرته تُجريه مُجرى المذكور .

والعلة فى وجوب اضمار العامل فى المنادى لكثرة استعماله الزم

(١) الكتاب جـ ١ ص ٢٧٤

(٢) انظر البرهان فى علوم القرآن جـ ٣ ص ١٠٣

حذفه طلبا للخفة لان كثرة الاستعمال مظنة التخفيف وأقام مقامه حرف يدل عليه في محله . (١)

والمصدر الذى يجب اضمار فعله انما وجب اضماره لكثرة الاستعمال ومعنى كثرة الاستعمال أنه تقرر فى أذهانهم أنهم لو استعملوها لكثر استعمالها فخففوها بالحذف وجعلوا المصدر عوضا منها ، وما غير لكثرة استعماله إنما تصورته العرب قبل وضعه وعلمت أنه لابد من استعماله فابتدءوا بتغييره . (٢)

والامثال العربية معروفه بالايجاز الشديد لكثرة استعمالها وتداولها بين المتكلمين، والايجاز الشديد يكون فى بعض الاحيان ناتجا عن حذف بعض العناصر وبعض تراكيب الامثال يتحتم معه تقدير عنصر محذوف أو أكثر ففى كلامهم: راكب الناقة طليحان لابد أن تقدر محذوفا يتمثل فى حرف عطف ومعطوف لان طليحان لا تصلح خبرا عن الراكب وحده لانتفاء المطابقة فالاصل راكب الناقة والناقة طليحان ثم حذف المعطوف والعطف اعتمادا على سبق ذكر الكلمة لان الخبر يُفْهِمُ نِيَّةَ هذا الاصل المقدر .

ومن ذلك قول العرب : الجارَ قبل الدار ، والرفيقَ قبل الطريق فلابد هنا من تقدير فعل محذوف هو تخير أو ما فى معناه . (٣)

وفى قولهم: فاها لفيك يريدون فم الداهية ولابد لفهم المعنى من تقدير محذوف هو جعل الله فم الداهية ملازما لفيك قال أبو عبيدة معناه جعل اللّه بفيك الارض كما يقال بفيك الحجر ومعناه الخيبة لك ومن ذلك قولهم (حوضَك فالارسال جائت تعترك) (٤) المعنى احفظ حوضك فان الابل تزدحم على الماء .

(١) انظر الاشباه والنظائر جـ١ ص ٢٦٨ — ٢٦٩
(٢) « « « جـ ١ ص ٢٧٠
(٣) ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى ص ٣٢ — ٣٣ ومجمع الامثال للميدانى جـ ١ ص ١٧٢
(٤) انظر مجمع الامثال جـ ٢ ص ٧١

وكثرة الاستعمال ليس سببا قياسيا يطرد معه الحذف دائما وانما هو سماعي أي موقوف على النقل عن العرب فليس كل ما كثر استعماله يقع فيه الحذف ولكن كل ما وقع فيه الحذف على هذه الشاكلة يمكن تفسيره بكثرة الاستعمال وقد فسر سيبويه بكثرة الاستعمال أنواعا شتى من الحذف في الصيغ والتراكيب وقد تسب بعض هذه التفسيرات الى الخليل . (١)

السبب الثاني : الايجاز والاختصار وتحصيل المعنى الكثير في اللفظ القليل والاحتراز عن العبث لظهوره بناء على الظاهر نحو الهلال والله أي هذا فحذف المبتدأ استيفا عنه بقرينة شهادة الحال إذ لو ذكره مع القرينة لكان عبثا من القول .

السبب الثالث : صيانة المحذوف عن ذكره تشريفا له نحو قوله تعالى : (قال فرعون وما رب العالمين قال رب السموات والارض وما بينهما إن كنتم موقنين قال لمن حوله ألا تستمعون قال ربكم ورب أبائكم الاولين قال : إن رسولكم الذي أرسل اليكم لمجنون . قال رب المشرق والمغرب وما بينهما إن كنتم تعقلون) . (٢)

فحذف المبتدأ في ثلاثة مواضع قبل ذكر الرب أي هو رب السموات ، والله ربكم ، والله رب المشرق والمغرب ، وذلك لان موسى استعظم حال فرعون واقدامه على السؤال تهيبا وتفخيما فاقتصر على ما يستدل به من أفعاله الخاصة به ليعرفه أنه ليس كمثله شيء وهو سميع بصير فاضمر اسم الله تعظيما وتفخيما . (٣)

السبب الرابع : صيانة اللسان عنه تحقيرا له نحو (صم بكم عمى) (٤) أي هم المنافقون .

(١) انظر الانصاف جـ ٢ ص ٦٤٦ — ٦٤٧ وظاهرة الحذف ص ٤٣ والكتاب لسيبويه جـ ٢ ص ١٦٣ — ١٦٤

(٢) سورة الشعراء آيه ٢٣ — ٢٤ — ٢٥ — ٢٦ — ٢٧ — ٢٨

(٣) البرهان جـ ٣ ص ٢٠٣ والاتقان جـ ٢ ص ٥٧

(٤) آيه ١٨ من سورة البقرة

السبب الخامس يكون الموصف المذكور لا يصلح إلا له نحو قوله تعالى : عالم الغيب والشهادة) (١) وقوله تعالى : (فعال لما يريد)

السبب السادس : شهرته حتى يكون ذكره عدمه سواء وهو نوع من دلالة الحال التى لسانها أنطق من لسان المقال ومنه قوله تعالى : فى قراءة حمزة : واتقوا الله الذى تسألون به والارحام (٢) لان هذا المكان شهر بتكرير الجار ، فقامت الشهرة مقام الذكر (٣)

أغراض حذف العوامل وفوائده

والاغراض غير الاسباب السابقة ويراد بالاغراض الأهداف المقصودة من الناطقين عندما يحذفون بعض العناصر ويراد بالاسباب العلل الظاهرة التى يقع الحذف عند وجودها مطلقا أو بشروط خاصة أما الاغراض فالمقصود بها الاهداف البعيدة التى يقصدها الناطق حين يجنح الى حذف بعض العناصر وهى العلل الخفية وبين الاغراض والاسباب صلة وثيقة باعتبار أن الكل علل ولكن بينهما فروق ملحوظة فمثلا كثرة الاستعمال سبب للحذف ورغبة التخفيف غرض للحذف ، والتقاء الساكنين سبب للحذف وصعوبة النطق وقد يحل هو الغرض للحذف ، والوقوف على أغراض المتكلمين له صلة فى تقدير المحذوف أو عدمه ومن ثم فان له أثرا فى الوقوف على المعنى . (٤) فمثلا قوله تعالى : (واسأل القرية) تقديره واسأل أهل القرية وان هذا التقدير يدرك عن غرض المتكلم لا من ذات التركيب اللغوى بدليل أن هذه العبارة لا تحتمل الحذف لو نطق بها رجل مر على قرية قد خربت وباد أهلها فاراد أن يخاطب غيره أو نفسه واعظا ومذكرا سل القرية عن كذا ولذا قال عبد القاهر الجرجانى ومما يجب ضبطه أن الكلام اذا امتنع حمله على ظاهره حتى يدعو الى تقدير محذوف

(١) آيه ٤٦ من سورة الزمر .
(٢) آيه ١ من سورة النساء .
(٣) الاتقان فى علوم القرآن جـ ٢ ص ٥٧
(٤) ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى ص ٨٧

أو اسقاط مذكور كان على وجهين :

أحدهما : أن يكون امتناع تركه على ظاهره لا مر يرجع الى غـــرض المتكلم ومثل له بالآية السابقة آنفا (واسأل القرية) ألا ترى أنك لو رأيت : سل القرية فى غير التنزيل لم تقطع بأن ههنا محذوفا ؟ لجواز أن يكون كلام رجل مر بقرية خربت وباد أهلها فاراد أن يقول لصاحبه واعظا ومذكـــرا أو لنفسه متعظا ومعتبرا : سل القرية عن أهلها وقل لها : ما صنعوا على حـد قولهم : سل الارض من شق أنهارك، وغرس أشجارك، فلا حذف فى العبارتين

وثانيهما : أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره ولزوم الحكـــم بالحذف راجعا الى الكلام لا الى غرض المتكلم وذلك مثل أن يكون المحذوف أحد جزأى الجملة كالمبتدأ فى نحو قوله تعالى : (فصبر جميل) ، وقوله (متاع قليل) فلابد من تقدير محذوف ولا سبيل أن يكون له معـــنى دونه سواء كان فى التنزيل أو فى غيره . (١)

والحذف فى كلا الموضعين ناتج عن المعنى المفهوم من اللفـــظ وسياقه وهو زائد على عناصر اللفظ المذكور .

فيبدو هذا جليا فى تقدير المفاعيل المحذوفة وهو ما يسمى بالحذف اقتصارا أو اختصارا وذلك أن غرض المتكلم إذا أراد الاقتصار على معنى الفعل دون متعلقه فلامجال لتقديرها على أنها محذوفات ولو كان يريد معناهـــا وحذفها اختصارا لوجود دليل عليه لصح تقديرها وهذه الاغراض يعتنى بهـا البلاغيون أكثر من النحويين لأن النحاة أعرضوا عن ذكر بعضها واعتنوا مـــن المحذوفات بما تقدم ذكره عن ابن هشام فابن هشام يرى ذكر بعض الحذف كأغراض حذف الفاعل فضولا فى فن النحو وتطفلا على صناعة البيان والحق أنه لا فصل بين الدرس النحوى والدرس البلاغى فبينهما اتصال وثيق وقد نعت بعـــض الباحثين بالنحو العالى والبلاغة ماهى الا كشف لاسرار النحو كما قرر ذلـــك

(١) اسرار البلاغة جـ ٢ ص ٢٩٠

فارس الميدان عبد القاهر فى نظرية النظم هذا .

وأغراض الحذف كثيرة ويمكن أن تجتمع فى مكان واحد عدة اغـــراض تتصل بالمعنى وتؤثر فيه وبعض هذه الاغراض يتصل باللفظ لملاحظة الصناعة اللفظية فيه فى الشعر والنثر (١) وحصر هذه الاغراض والفوائد على سبيـــل الاجمال فيما يلى :

منها التفخيم والاعظام لما فيه من الابهام لذهاب الذهن فى كل مذهب وتشوفه الى ما هو المراد فيرجع قاصرا عن ادراكه فعند ذلك يعظـــم شأنه ويعلو فى النفس مكانه ألا ترى أن المحذوف إذا ظهر فى اللفـــظ زال ما كان يختلج فى الوهم من المراد وخلص للمذكور .

ومنها زيادة لذة لسبب استنباط الذهن للمحذوف وكلما كان الشعور بالمحذوف أعسر كان الاستلذاذ به أشد وأحسن وأكثر .

ومنها التخفيف كما تقدم فى أسباب الحذف فى كثرة الاستعمـــال فالغرض من وراء ذلك التخفيف .

ومنها التشجيع على الكلام ومن ثم سماه ابن جنى شجاعة العربية .

ومنها الاحتراز عن العبث فى ذكره فى بادىء الرأى لانه لا عبـث فى حقيقة الامر لما فيه من ذكر أحد ركنى الاسناد مثاله قوله تعالى : (قل لو أنكم تملكون خزائن رحمة ربى) (٢) فحذف الفعل المسند الى ضمـــير المخاطبين وهو أنتم فأنتم اذن فاعل لفعل محذوف لان لو تدخل على الافعال وأصل الكلام لو تملكون تملكون حذف الفعل الاول احترازا من العبث فى ذكره لوجود مفسره وهو يملكون = الثانى فانفصل الضمير الذى هو واو الجماعـــة وصار أنتم وبقى على فاعليته كما كان الحال وهو متصل . (٣)

(١) انظر الفوائد المشوقة الى علوم القرآن والبيان ص ٧١

(٢) آيه ١٠٠ من الاسراء .

(٣) انظر مختصر السعد مع شروح التلخيص جـ٢ ص ٩

ومنها العلم الواضح بالمحذوف كأن يقع العامل فى جواب سؤال محقق أو مقدر فالسؤال المحقق ما وجدت صورته فى الكلام والمقدر ما لم توجد له فى الكلام صورة .

فالاول كقوله تعالى : (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) (١) فحذف الفعل لوقوعه فى جواب السؤال المذكور والتقدير خلقهن الله .

والثانى قوله تعالى : (يسبح له بالغدو والاصال رجال) (٢) فعامل رجال محذوف لوقوعه فى جواب سؤال مقدر وكأنه قيل من يسبحه ؟ فاجاب: رجال أى يسبحه رجال . (٣)

وما حذف المبتدأ فيه لكونه معلوما : عالم الغيب والشهادة تريد (الله) سبحانه وتعالى فتحذف لفظ الجلالة لكونه معلوما إذ أن عالم الغيب والشهادة وصف خاص به تعالى .

ومنها ضيق المقام يسبب التوجع من ألم أو يسبب المحافظة على الوزن كقول الشاعر : (٤)

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ ؟ قُلْتُ عَلِيلٌ سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ

لم يقل أنا عليل لضيق صدره من الاطالة بسبب ما يعانيه من تباريح الهوى ولواعج الشوق . (٥)

وهذه هى أهم الاغراض فى حذف العوامل وهناك أغراض كثيرة ذكرها البلاغيون فى باب حذف المسند والمسند اليه ولا داعى الى تناول جميعها لانها مشروحة هنالك .

(١) آيه ٦١ عنكبوت

(٢) آيه ٣٦ — ٣٧ من سورة النور .

(٣) المرجع السابق ص ١٣ — ١٤

(٤) البيت قائله مجهول . انظر الدسوقى على التلخيص جـ ١ ص ٢٧٩ من شروح التلخيص .

(٥) انظر الايضاح ص ٣١ — ٣٢

شـــــروط الحـــــذف

قد تقدم أن الحذف لا يصح بدون دليل على المحذوف واليـــــك شروط الحذف :

الشرط الاول : وجود الدليل على المحذوف وهذا الشرط من أهم الشروط لانه اذا لم يكن فى اللفظ دلالة على المحذوف فلا سبيل الى معرفته فيكون اللفظ مخلا بالفهم وقد نبه ابن جنى الى أهمية هذا الشرط حيث قال :

وقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شىء مـــن ذلك الا عن دليل عليه والا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب فى معرفته . (١)

وقد يسأل سائل فيقول قد قسم النحاة الحذف الى حذف اقتصـار وحذف اختصار ويريدون بالاختصار الحذف لدليل ويريد بالاقتصار الحـذف لغير دليل، فقد أثبتوا حذفا لا لدليل .

فالجواب أن هذا مجرد اصطلاح لا مشاحة فيه والحق أنه لا حذف بل صار الفعل قاصرا وانما يسمونه حذفا اعتبارا بالفعل قبل جعله قاصرا نحو كلوا واشربوا . (٢)

ودليل الحذف ينقسم الى قسمين غير صناعى ، وصناعى ، وغـــير الصناعى ينقسم الى مقالىٍّ أو لفظىٍّ وحالىٍّ أو مقامى .

فالمقالىُّ ويسمى قرينة مقالية أو لفظية وهى أن يكون فى سياق الكلام سابقا ولاحقا ما يدل على العنصر المحذوف ومنه قوله تعالى : (وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا) . (٣)

ومثله قولك : غدا، جوابا لمن يسأل متى السفر بحذف المبتدأ أى السفر غدا ومنه قولك فى جواب من قال : من أضرب (زيدا) . (٤)

(١) الخصائص جـ ٢ ص ٣٦
(٢) عروس الافراح لابن السبكى جـ ٣ ص ٢٠٣
(٣) آيه ٣٠ من سورة النحل .
(٤) انظر المغنى جـ ٢ ص ٥٦ ١ مع حاشية الامير .

ومن الدليل اللفظي الدليل الاعرابي بأن يدل الاعراب الظاهر وحده على بعض العناصر المحذوفة بالاضافة الى سياق المقام أو المقال فاذا ورد اللفظ منصوبا ومفيدا دون ذكر ناصب اعتمادا على قرينة لفظية أو حالية قدر النحاة له ناصبا كما في قولنا : أهلا وسهلا ومرحبا تقديره وجدت أهلا وسلكت سهلا وصادفت رحبا . (١)

قال سيبويه قد حذف الفعل لكثرة الاستعمال ولدلالة القرينة الحالية عليه (٢) وقدر المحذوف فعلا لمجيء هذه الاسماء منصوبة وكذلك في قولهم لمن قدم من سفر خير مقدم ولمن يحكي رؤيا رآها خيرا وما سرّ يجوز أن يقال في خير بالرفع أو بالنصب فيقدر المحذوف حالة النصب فعلا أي قدمت خير مقدم ورأيت خيرا وفي حالة الرفع يقدر المحذوف مبتدأ والمذكور خبره أي هذا خير، وكذلك قولهم للحاج: مبرورا مأجورا بالنصب أو بالرفع على تقدير فعل محذوف أو مبتدء محذوف . (٣)

وفي أساليب النداء والاختصاص والاغراء والتحذير والمدح والذم كانت الدلالة الاعرابية متمثلة في مجيء الاسم منصوبا دون ناصب ظاهر .

ومن ذلك قول العرب اللهم ضبعا وذئبا أي اجعل فيها ضبعا وذئبا أو أجمع وذلك في الدعاء على غنم رجل فالناصب للاسم فعل محذوف وروى سيبويه عن أبي الخطاب الاخفش أنه سمع بعض العرب وقد قيل له : لم أفسدتم مكانكم ؟ فقال الصبيانَ بأبي ، بنصب الصبيان وكأنه حذر أن يلام فقال لِمَ الصبيان . (٤)

(١) الفوائد المشوقة الى علوم القرآن ص ٧١

(٢) الكتاب جـ ١ ص ٢٩٥

(٣) الكتاب جـ ١ ص ٢٧٠ — ٢٧١ وظاهرة الحذف ص ١٠٧ — ١٠٨

(٤) الفوائد المشوقة الى علوم القرآن ص ٧٢ والكتاب جـ ١ ص ٢٥٥ ، وظاهرة الحذف ص ١٠٣

وفى مجىء بعض المجرورات سماعا دون ذكر الجار بقدر النحاة جارا محذوفا كقول رؤبة (خير والحمد لله) بجر خير جوابا لمن قال له كيف أصبحت . والتقدير على خير أو بخير والدال على ذلك هو الاعراب كما سيأتى بيان ذلك فى حذف العوامل إن شاء الله تعالى .

والدليل الاعرابى جزء من الدليل اللفظى أو هو عنصر من عناصر القرائن اللفظية والغالب أن يكون مصاحبا لقرائن لفظية أخرى أو قرائن حالية تعين على فهم المعنى المراد وتقدير المحذوف . (١)

وشرط الدليل اللفظى أى المقالى أن يكون مطابقا للمحذوف لفظا ومعنى كما فى زيدا ضربت أو معنى فقط نحو زيدا مررت به وبعضهم لا يشترط التطابق المعنوى بل يكفى عنده كون لفظ المحذوف كلفظ المذكور وان اختلف المعنيان ، ولا يجوز زيد ضارب وعمرو أى ضارب وتريد بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور بأن يقدر أحدهما بمعنى السفر كقوله تعالى : (واذا ضربتم فى الارض) (٢) ولا تغتر بمعنى الايلام المعروف ومن ثم أجمعوا على جواز زيد قائم وعمرو ، وان زيدا قائم وعمرو أى قائم فقائم المذكور دليل على المحذوف الواقع خبرا عن (عمرو وانّ) ومطابق له فى اللفظ والمعنى والواو فى المثالين عاطفة لجملة على جملة ، وأجمعوا على منع ليت زيدا قائم وعمرو وكذلك فى لعل وكأن لان الخبر المذكور متمنى أو مترجى أو مشبه به هذا ما صرح به ابن هشام فى المغنى . (٣)

ولكن ليس كما ادعى ابن هشام الاجماع والخلاف موجود والمخالف هو الفراء (٤) وأما قوله تعالى : (ان الله وملائكته يصلون على النبى) (٥)

(١) ظاهرة الحذف ص ١٠٨ — ١٠٩

(٢) آيه ١٠١ من سورة النساء .

(٣) انظر المغنى مع حاشية الدسوقى جـ ٢ ص ٢٣٩

(٤) التسهيل ص ٦٦ والاشمونى ١/٢٨٧

(٥) آيه ٥٦ من سورة الاحزاب .

فمحمول على الحذف من الاول لدلالة الثانى عليه أى الله يصلى وملائكته يصلون وليس عطفا على الموضع ويصلون خبر عنهما لئة يتوارد عاملان على معمول واحد والعاملان ان والمبتدأ والمعمول الخبر .

ورد قول الفراء فى قوله تعالى : أيحسب الانسان ألن نجمع عظامه بلى قادرين (١) ان التقدير : بلى ليحسبنا قادرين لان الحسبان المذكور بمعنى الظن والمقدر بمعنى العلم وليست المحذوفة بمعنى الظن لان التردد فى الاعادة كفر فلا يكون مأمورا به وبذلك يتبين عدم تطابق الدليل والمدلول فى المعنى والصواب فيه قول سيبويه إن قادرين حال أى بلى نجمعها قادرين إذ فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان ولان بلى لا يجاب المنفى وهو فيها فعل الجمع (٢)

والدليل الحالى أو القرائن الحالية فى أهمية كبيرة فى تحديد النص اللغوى كقولك لمن رفع سوطا زيدا باضمار اضرب ومنه قوله تعالى : (قالوا سلاما) أى سلمنا سلاما والدليل على ذلك المقدر حالهم وهو مجيئهم ودخولهم عليه والمبتدأ قد يحذف ويبقى الخبر اعتمادا على القرينة المرتبطة بحاسة من الحواس الخمس قال سيبويه : وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت عبد الله وربى ، كأنك قلت ذلك عبد الله أو هذا عبد الله، أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت زيد وربى، أو مسست جسدا، أو شممت ريحا فقلت : زيد أو المسك، أو ذقت طعاما فقلت العسل . (٣)

ويحذف الفعل أيضا اعتمادا على القرائن الحالية المصاحبة للكلام وذلك : قولك : إذا رأيت رجلا متوجها وجهة الحاج قاصدا فى هيئته الحاج فقلت مكة ورب الكعبة حيث ركنت أنه يريد مكة كأنك قلت : يريد مكه والله . .

(١) آيه ٣ — ٤ من سورة القيامة .

(٢) انظر المغنى جـ ٢ ص ٢٣٩ — ٢٤٠ مع حاشية الدسوقى .

(٣) الكتاب جـ ٢ ص ١٣٠

أو رأيت رجلا يسدد سهما قبل القرطاس فقلت : القرطاسَ والله أى يصيب القرطاسَ واذا سمعت وقع السهم فى القرطاس فقلت : القرطاس والله اى أصاب القرطاسَ ولو رأيت ناسا ينظرون الهلال وأنت منهم بعيد فكبروا لقلت : الهلال ورب الكعبة أى أبصروا الهلال ، ومثل ذلك أن ترى رجلا يريد أن يوقع فعلا أو رأيته فى حال رجل قد أوقع فعلا ، أو أخبرت عنه فتقول : زيدا : تريد اضرب زيدا أو أتضرب زيدا ، ومنه أن ترى الرجل أو تخبر عنه أنه أتى أمرا قد فعله فتقول كلَّ هذا بخلا اى أتفعل كل هذا بخلا . (١)

والمحذوف اذا دلت عليه القرينة كان فى حكم الملفوظ لان الدلالة نابت مناب اللفظ ، ومن القرائن الحالية الدالة على أصل الحذف العادة بأن يكون العقل غير مانع من اجراء اللفظ على ظاهره من غير حذف كقوله تعالى : (لو نعلم قتالا لاتبعناكم) أى مكان قتال والمراد مكانا صالحا للقتال وانما كان كذلك لانهم كانوا أخبر الناس بالحرب والعادة تمنع أن يريد لو نعلم حقيقة القتال ، فلابد من حذف ولذا قدره مجاهد مكان قتال ويدل على ذلك أنهم أشاروا على النبى صلى الله عليه وسلم أن لا يخرج من المدينة قاله ابن السبكى وتعقبه بنقد . (٢)

ومن القرائن الحالية أو من الادلة المعنوية على أصل الحذف العقل حيث يستحيل صحة الكلام عقلا الا بتقدير محذوف ثم إن العقل تارة يدل على أصل الحذف من غير دلالة على تعيينه بل يستفاد التعيين من دليل آخر نحو قوله تعالى : (حرمت عليكم الميتة) ، فالعقل يدل على أنها ليست المحرمة لان التحريم لا يضاف الى الاجرام وانما هو والحل يضافان الى الافعال فعلم بالعقل حذف شىء ، وأما تعيينه وهو التناول فستفاد من الشرع وهو قوله صلى الله عليه وسلم : إنما حرم أكلها لان العقل لا يدرك محل الحل ولا الحرمة والمقصود الاظهر من هذه الاشياء المذكورة فى الآية تناولها

(١) الكتاب جـ ١ ص ٢٥٧ — ٢٥٨

(٢) عروس الافراح جـ ٣ ص ٢٠٧ — ٢٠٨ من شرح التلخيص .

الشامل للاكل والشرب لا لبانها نظرا للعرف والعادة فى استعمال هذا الكلام لان المفهوم عرفا من قول القائل حرمت عليكم كذا هو تحريم تناوله (١) فالعقل دل على الحذف والعرف الشرعى دل على خصوص المحذوف .

وتارة يدل العقل على المحذوف وتدل العادة على تعيين المحذوف نحو قوله تعالى : (فذلكن الذى لمتننى فيه) (٢) دل العقل على الحذف لان يوسف لا يصح ظرفا للوم إذ لا معنى للوم على ذات الشخص وانما يلام الانسان على فعل من أفعاله ، والعادة دلت على تعيين المحذوف ، ويحتمل أن يقدر لمتننى فى حبه لقوله تعالى : (قد شغفها حبا) ويحتمل أن يقدر فى مراودته لقوله تعالى : (تراود فتاها عن نفسه) ، ويحتمل أن يقدر فى شأنه حتى يشمل الحب والمراودة والعادة دلت على مراودته لا ن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه عادة لانه ليس اختياريا بل الحب المفرط قهره والامر المقهور المغلوب عليه لا يلام عليه الانسان وانما يلام على ما دخل تحت كسبه . (٣)

والمراد بالعادة هنا العادة المقررة لا العادة فى استعمال الكلام فالاولى تقرير أمر لآخر فى نفسه من غير نظر لدلالة الكلام عليه كتقرير كون الحب الغالب لا يلام عليه . والثانية كون الشىء يفهم من الاستعمال ويقصد لخصوصية فيه . (٤)

ومن القرائن الحالية ، الفعل والشروع فى الفعل ، فالفعل يدل على الحذف والشروع فى الفعل يدل على خصوص المحذوف كقول القارىء بسم الله الرحمن الرحيم أى بسم الله أقرأ فالفعل دل على أن فيه حذفا لادراكه أن الجار والمجرور لا بد أن يتعلق بشىء ، والشروع فى الفعل وهو القراءة

(١) مختصر السعد مع شروح التلخيص جـ ٣ ص ٢٠٣ — ٢٠٥ والاتقان ٢ / ٥٨

(٢) آيه ٣٢ من سورة يوسف

(٣) انظر شروح التلخيص جـ ٣ ص ٢٠٦ — ٢٠٧

(٤) حاشية الدسوقى على التلخيص جـ ٣ ص ٢٠٦

د ل على خصوص المحذوف وهو أقرأ وحينئذ يقدر ما جعلت البسملة مبدأ له ففى القراءة مثلا يقال بسم الله أقرأ وفى الكتابة أكتب ، وفى الاكل آكل وهكذا ومنه قولهم للعرس وهو المتخذ عرسا بالرفاء والبنين (١) اى أعرست بالرفاء والبنين . فالعقل د ل على الحذف لضرورة تعلق الجار والمجرور : بشىء والشروع فى الفعل د ل على خصوص المحذوف وهو أعرست . (٢)

قال السعد فى المختصر من أدلة تعيين المحذور الشروع فى الفعل لا من أدلة الحذف لان دليل الحذف هنا هو الجار والمجرور (٣) والحق أن دليل الحذف هو العقل بسبب أدراكه أن الجار والمجرور لابد أن يتعلق بشىء فاذا لم يكن ذلك المتعلق موجودا حكم بتقديره وتقدير ما جعلت البسملة مبتدأ له ففى القرأة قرأت ، وفى الاكل أكلت ، وقد خالف النحاة هذا فقدروا فى البسملة ابتدأت وابتدائي كائن بسم الله ، ويدل على صحة التقدير الاول التصريح به فى قوله تعالى : وقال اركبوا فيها بسم الله مجراها ومرساها) وفى الحديث باسمك ربى وضعت جنبى .

وفى المغنى لابن هشام : انما يشترط الدليل حاليا كان أومقاليا فيما اذا كان المحذوف الجملة باسرها أو أحد ركنيها نحو سلام قوم منكرون أى سلام عليكم وأنتم قوم منكرون فحذف خبر الاولى ومبتدأ الثانية . أو كان المحذوف لفظا يفيد معنى تتوقف عليه الجملة نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف ، أى لا تفتؤ ، واما اذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل ولكن يشترط أن لا يكون فى حذفه ضرر معنوى كما فى قولك ما ضربت الا زيدا ولو حذفت هذه الفضلة لتوهم أنه لم يحصل منك ضرب أصلا مع أن القصد نفى الضرب عن غير زيد ، أو ضرر صناعى كما فى قولك زيد ضربته فلو حذفت الضمير

(١) الرفاء والالتئام اى أعرست ملتبسا بالالتئام والوئام مع زوجك وبانجاب البنين والجملة دعائية .

(٢) المنهاج الواضح فى البلاغة جـ ٢ ص ١٣٧

(٣) انظر مختصر السعد مع حاشية الدسوقى جـ ٣ ص ٢٠٨ والاتقان جـ ٢ ص ٥٩

وأبقيت زيدا مرفوعا لكان فيه تهيئة العامل للعمل وقطعه عن العمل وأيضا كان فيه اعمال العامل الضعيف وهو الابتداء دون الفعل وهو ممنوع . (١)

وكلام ابن جنى السابق يرد على ابن هشام وهو قوله : (قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف ، والحركة وليس شيء من ذلك الا عن دليل عليه والا كان فيه ضرب من تكلف علم الغيب فى معرفته) .

ولعلى ابن هشام لم يصادفه الصواب فى عدم اشتراط الدليل فى المحذوف الفضلة ذلك أنه ما لم يوجد دليل فلا سبيل لتقدير محذوف البتة سواء كان المحذوف جملة أو مفردا أو حرفا أو حركة وسواء كان عمدة أو فضلة وقد قرر ابن هشام فى نفس الموضع أنه يجوز حذف رجلا من قولنا : رأيت رجلا كاتبا وهو موصوف وقع مفعولا به أى فضلة وذلك لوجود دليل عقلى وذلك عدم اللبس فى كون الكاتب رجلا أو امرأة لان وصف المرأة بالتاء وقد قرر أيضا عدم جواز حذف رجلا من قولك رأيت رجلا أبيض لعدم وجود الدليل على المحذوف لان الابيض لم يعلم من أي نوع هو من الحيوان أو الجماد أوالنبات فلو كان اشتراط الدليل خاصا بالعمد دون الفضلات لما امتنع الحذف فى المثال الاخير الذى ذكر بنفسه . (٢)

الشرط الثانى : أن لا يكون المحذوف كالجزء فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا اسم كان وأخواتها لان هذه الاسماء كالجزء بالنسبة لافعالها فلا حذف فيها الا مع الافعال أما حذفها مع الافعال فلا خلاف فيه بين النحويين ، وانما الخلاف فى حذف الاسم وحده فقد ذهب الكسائى الى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر ورجحه السهيلى وابن مضاء فقالوا فى ضربنى وضربت زيدا أن الفاعل محذوف لا مضمر قال ابن هشام : وأما

(١) المغنى مع حاشية الدسوقى جـ ٢ ص ٢٣٦

(٢) انظر المغنى مع حاشية الدسوقى جـ ٢ ص ٢٣٦ وظاهرة الحذف ص ١٢١

قول ابن عطية فى قوله تعالى : (بئس مثل القوم الذين كذبوا)[1] ان التقدير : بئس المثل مثل القوم فان أراد تفسير الاعراب وأن الفاعل لفظ المثل محذوفا فمردود لان الفاعل لا يحذف وان أراد تفسير المعنى وأن فى بئس ضمير المثل مستتر فليس هذا تفسير للضمير ، والصواب أن مثل القوم فاعل وحذف المخصوص أى مثل هؤلاء وهم اليهود ومثل الذين كذبو .[2]

والصحيح أن هذا الشرط غير دقيق بالنسبة للفاعل لان هناك مواضع قياسية ورد فيها الحذف واليك تلك المواضع فيما يلى :

١ ــ فى الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا هند وما بعد الا ليس فاعلا فى الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل إلا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو ما قام أحد الا هند .

٢ ــ فاعل المصدر نحو قوله تعالى : (أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما ذا مقربة)[3] تقديره أو اطعامه يتيما .

٣ ــ عند اسناد الفعل الى نائب الفاعل وحذف الفاعل فيه مشهور .

٤ ــ فاعل أفعل فى التعجب إذا دل عليه مقدم مثله نحو قوله تعالى : (أسمع بهم وأبصر)[4] أى أبصرهم فحذف بهم من الثانى لدلالة الاول عليه .[5]

٥ ــ اذا أسند الفعل الى واو الجماعة أو ياء المخاطبة عند التأكيد بالنون لالتقاء الساكنين فى غير نحو لتبلون ، ونحو اما ترين بيد أن اللفظ عند حذف الضمير قد بقى فيه ما يدل على الفاعل المحذوف وهو الضمة فى حالة واو الجماعة والكسرة فى حالة ياء المخاطبة وفى الحركتين دلالة

(١) آية ٥ من سورة الجمعة .

(٢) انظر المغنى مع حاشية الدسوقى جـ ٢ ص ٢٤٠ وهمع الهوامع جـ ١ ص ١٦٠ والبحر المحيط ٢٦٧/٨

(٣) آية ١٤ ــ ١٥ من سورة البلد .

(٤) آية ٣٨ من سورة التحريم .

(٥) شرح القطر لابن هشام ص ١٨٤

على أن الفعل مسند لضمير الجمع أو المخاطبة المفردة .(١)

الشرط الثالث : أن لا يكون مؤكدا لان الحذف مناف للتأكيد اذ الحذف مبني على الاختصار والتأكيد مبني على الطول ولذا منع الاخفش أن يقال : الذى رأيت نفسه زيد بحذف العائد وتوكيده ذلك المحذوف بل يقال الذى رأيته نفسه زيد وتبع الاخفش أبو على الفارسى حيث رد قول الزجاج فى اعراب (ان هذان لساحران) ان هذان لهما ساحران والحذف والتوكيد متنافيان (٢) وتبع ابن جنى أبا على فقرر عدم جواز توكيد المحذوف وأخذ ابن مالك مذهبهم فمنع حذف عامل المصدر المؤكد نحو ضربت ضربا لان المقصود به تقويه عامله وتقرير معناه والحذف مناف لذلك وتبعه بعض النحاة على منع حذف عامل المصدر المؤكد كضرب ضربا ، لكن المسألة ليست محل اتفاق فقد ذهب بعض النحويين الى جواز حذف عامل المصدر المؤكد لفعله جواز نحو أنت سيرا ووجوبا نحو سقيا ورعيا وأنت سيرا سيرا .(٣)

وقد ذهب الخليل وسيبويه الى جواز حذف المؤكد فقد صرحا اجازة الجمع بين الحذف والتوكيد .(٤)

ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول الاعشى :

إِنَّ مَحَلاً وإِنَّ مُرْتَحَلاً ... وإِنَّ فى السفر إِذ مَضَوا مَهَلا

فحذف الخبر مع أنه مؤكد بأن، أى إِنَّ لنا حلولا فى الدنيا، وان لنا ارتحالا عنها الى الآخرة وإِنَّ فى الجماعة الذين ماتوا قبلنا امهالا لنا لانهم مضوا قبلنا وبقينا بعدهم ويقول العرب : وإِن مالا وان ولدا فحذفوا الخبر مع أنه مؤكد، قال ابن هشام وفيه نظر لان المؤكد نسبة الخبر الى الاسم لا نفس الخبر لان .

(١) انظر عدة السالك جـ ١ ص ٨٨

(٢) مغنى اللبيب جـ ٢ ص ٦٧٣

(٣) انظر الصبان جـ ٢ ص ١١٥ وابن عقيل جـ ١ ص ٤٧٧ .

(٤) انظر الكتاب جـ ٢ ص ٦٠ والمغنى جـ ٢ ص ٦٧٤

والبيت فى الديوان ١٧٠ وفى الخزانة جـ ٤ ص ٣٨٠ وفى المغنى ص ٨٧ جـ ١ وقد تكرر فيه مرات

والظاهر أن منع حذف المؤكد عند عدم الدليل على ذلك المحذوف وأما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما لان المحذوف لدليل كالثابت في الحكم ولبدر الدين ابن مالك مع والده بحث أجاد فيه فقد ذهب الى أن حذف المؤكد جائز نقلا حيث قالوا أنت سيرا أي تسير سيرا وعقلا لان المحذوف أحوج للتأكيد، ومنع ابن عقيل أن المحذوف مؤكد بالفتح كاد أن يكون مكابرة (١) وسيأتي الكلام على هذه المسألة في الحذف وجوبا .

الشرط الرابع : أن لا يؤدي حذفه الى اختصار المختصر فلا يحذف اسم الفعل لانه اختصار للفعل ولا يجوز عندهم في تقدير المحذوفات أن يقدر باسم الفعل وانما يقدر الفعل ، وأما قول سيبويه في زيدا فاقتله وفي شأنك والحج، وفي نحو أيها المائح دلوي دونكا في البيت السابق في اسم الفعل، إن التقدير عليك زيدا وعليك الحج ودونك دلوي، فقالوا: إنما أراد تفسير المعنى لا الاعراب وانما التقدير خذ دلوي والزم زيدا أو الزم الحج فهذه كلها مفعولات لفعل محذوف . (٢)

وقد أكد ابن جني هذا الشرط بما نقله عن أبي علي الفارسي : (إن حذف الحروف ليس بالقياس وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هي أيضا واختصار المختصر اجحاف به) . (٣)

ثم قال ولما كانت الحروف نوائب عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يَجُزْ مِنْ بَعْدِ ذَا أَنْ تخترق عليها فتنهكها وتجحف بها، يعني لا يجوز أن تحذفها .

الشرط الخامس : أن لا يكون المحذوف عاملا ضعيفا فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها

(١) انظر المغني مع حاشية الدسوقي جـ ٢ ص ١٤١ — ١٤٢ و ٢٤٢

(٢) المغني جـ ٢ ص ٦٧٤

(٣) الخصائص جـ ٢ ص ٢٧٣ — ٢٧٤ وظاهرة الحذف ص ١٣٢ — ١٣٣

استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها . (١)

الشرط السادس : أن لا يكون المحذوف عوض عن شيء والا حذف العوض والمعوض عنه ولما كان المعوض به لا يجوز حذفه نيه ابن مالك الى أن أحرف النداء ليست عوضا عن فعل محذوف تقديره أدعو أو أنادى لجواز حذف هذه الاحرف ومع تقريره أن المنادى منصوب بأنادى لازم الاضمار استغناء بظهور معناه مع قصد الانشاء وكثرة الاستعمال قرر أيضا بأن هذه الاحرف كالعوض ولا تسمى عوضا (٢) لان العرب لم تقدر أحرف النداء عوضا عن أدعو أو انادى بل هى أصلية .

الشرط السابع : أن لا يؤادى حذفه الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ولهذا منع البصريون حذف مفعول العامل الثانى من نحو ضربنى وضربته زيد فلا يجوز ضربنى وضربت زيد لان الحذف يؤدى الى تهيئة العامل الثانى (ضربت) للعمل فى زيد على أنه مفعول به لان حق الفعل أن يتسلط عليه فينصبه مفعولا به ثم قطعه عنه لبقاء رفع زيد على الفاعلية بالفعل الاول (ضربنى) وأما قول الشاعر : (٣)

بِعُكَاظَ يُعْشِى النَّاظِرِين إذا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعَه

فضرورة ، وهنا فعلان (يعشى ولمحوا) فكلاهما تنازعا فاعلا واحدا وهو شعاعه فالاول يطلبه فاعلا والثانى يطلبه مفعولا له وأعمل فيه الاول ، واعمل الثانى فى ضميره ثم حذف ذلك الضمير للضرورة والتقدير قبل الحذف يعشى الناظرين اذا لمحوه شعاعه ونتيجة لهذا الحذف تهيئ الفعل (لمحو) للعمل فى شعاعه على أنه مفعول به مع قطعه عن ذلك العمل باعمال يعشى فيه على أنه فاعل له . (٤)

(١) انظر المغنى جـ ٢ ص ٢٧٤

(٢) انظر التسهيل ص ١٧٩ والمغنى جـ ٢ ص ٦٧٤

(٣) البيت لعاتكة بنت عبد المطلب تصف بريق السلاح فى سوق عكاظ .

(٤) ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى ص ١٣٤

الشرط الثامن : أن لا يؤدى الى اعمال العامل الضعيف مع امكان اعمال العامل القوى ولهذا الشرط منع البصريون فى نحو زيد ضربته أن يحذف المفعول به فيقال : زيد ضربت على اعتبار أن زيدا مبتدأ وذلك لان فيه اعمالا للابتداء مع امكان اعمال الفعل والفعل أقوى هذا بالاضافة الى أن فى هذا الحذف مخالفة للشرط السابق حيث يترتب عليه تهيئة الفعل (ضرب) للعمل فى زيد على أنه مفعول به مع قطعه عنه برفعه على الابتداء . (١)

وفى قراءة ابن عامر (وكل وعد الله الحسنى) (٢) برفع كل مخالفة لمقتضى الشرطين السابقين آنفا لان لفظ كل عمل فيه الابتداء وهو عامل ضعيف مع وجود الفعل وامكان اعماله وأيضا فان فى حذف المفعول من فعل وعد اى وعده الله تهيئة العامل للعمل فى المفعول المقدم مع قطعه عن ذلك العمل المهيىء له واعمال الابتداء على حد قول الشاعر : (٣)

قد أصبحت أم الخيار تدعى علىّ ذنبا كله لم أصنع

فالاصل لم أصنعه فحذف هذا الضمير يؤدى الى تهيئة أصنع للعمل فى كل وقد قطع عن ذلك برفعها .

والكسائى يجيز هذا الحذف قياسا اذا كان الضمير مفعولا به والفراء وابن مالك يجيزانه اذا كان المبتدأ لفظ كل أو لفظا يشبهه فى العموم والافتقار وقد روى البيت السابق بالنصب .

(١) المغنى جـ ٢ ص ٦٧٥ وظاهرة الحذف ص ١٣٤

(٢) آية ١٠ من سورة الحديد .

(٣) البيت لابى النجم فضل بن قدامة وأم الخيار زوجته والبيت فى الخزانة انظر جـ ١ ص ١٧٣ و ٤٥٤ و ٣٥٩ — ٣٦٠

الفصل الثاني : فيما يجب حذفه من العوامل ، وفيما لا يجوز حذفه ، وفيما يجوز فيه الوجهان

* العوامل التي يجب حذفها

والمراد بوجوب الحذف للعوامل : أن ذكر المحذوف يخل بالعبارة ويكون التعبير غير نحوى ، فمن ثم قالوا لا بد من حذف اجبارى فالوجوب وجوب صناعى لا شرعى ويعد من العوامل التي يجب حذفها ما يلى :

العامل الأول : المبتدأ وهو عامل الخبر ويجب حذفه في الأماكن الآتية :

١ - اذا أخبر عنه بنعت مقطوع في معرض مدح أو ذم أو ترحم ، أى المبتدأ الذى خبره في الأصل نعته ثم ترك أصله وصار خبرا ومثال المدح الحمد أهل المدح ومثال الذم مررت بزيد الفاسق ومثال الترحم مررت ببكر المسكين والعلة في وجوب حذف المبتدأ أنهم أرادوا أن يستصحبوا لهم الحالة التي كان عليها قبل جعله خبرا وهو ايلاؤه المنعوت ولا كذلك لو صرح بالمبتدأ فالحذف أمارة على أنهم قصدوا انشاء المدح أو الذم أو الترحم اذ لو أظهر لأوهم الاخبار (١) ، وتسمية المقطوع نعتا باعتبار ما كان .

٢ - ما أخبر عنه بمخصوص المدح والذم المؤخر عن نعم وبئس نحو : نعم الرجل زيد هو زيد فهو مبتدأ لا غير والعلة في وجوب حذفه لصيرورة الكلام لانشاء المدح أو الذم فجرى مجرى الجملة الواحدة .

فان كان المخصوص مقدما على نعم وبئس في افادة المدح والذم نحو : زيد نعم الرجل وعمرو بئس الرجل ، فالمخصوص مبتدأ لا غير والجملة بعده خبره والرابط بينهما العموم الذى في الرجل . (٢)

والصحيح أن المخصوص بالمدح أو الذم لا يلزم اعرابه خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا ، فنحو نعم الرجل زيد يحتمل أن يكون زيد مبتدأ مؤخرا والجملة قبله

(١) انظر الهمع جـ ١ ص ١٠٤ .
(٢) انظر التصريح على التوضيح جـ ١ ص ١٧٧ .

خبرا مقدما ولا يكون فيها تقدير محذوف وربما كان تقدير عدم الحذف أولى لأنه لا يلزم القائل بالحذف أن يقدر محذوفين هما المبتدأ والخبر في الآيات : نعم العبد ، وبئس المهاد ، وبئس مثوى المتكبرين ، وأما القائل بعدم الحذف فيقدر في الآيات المذكورة محذوفا واحدا وهو المبتدأ .(١)

٣ ـ اذا أخبر عنه بمصدر هو بدل من اللفظ بفعله نحو : سمع وطاعة وصبر جميل ، والأصل في هذا المصدر النصب لأنه جئ به بدلا من اللفظ بفعله وأصل صبر جميل اصبر صبرا جميلا ، ثم حذف الفعل وعوض عنه المصدر ثم عدل من النصب الى الرفع ليفيد الدوام والثبوت ، وأوجبوا حذف المبتدأ استصحابا بحالة النصب واجراء للحالة الفرعية مجرى الحالة الأصلية لأنه لم يجز اظهار ناصبه لئلا يكون جمعا بين المبدل والمبدل منه ، ثم حمل الرفع على النصب فالتزم اضمار المبتدأ .

أقول : هذا مما يحتمل فيه حذف المبتدأ والخبر فيجوز في نحو : صبر جميل ، أي أمري صبر جميل ، أو صبر جميل أمثل (وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله في الفصل الأخير) .

٤ ـ اذا أخبر عنه بصريح القسم ـ أي الحلف ـ نحو : في ذمتي لأفعلن وصراحته تتحقق بأن يكون معلوما في عرف المتكلم والسامع أنه يمين والمراد: في ذمتي ، وفي رقبتي ما يتعلق باليمين ،أي : بتنفيذ مضمونها ويتصل بالقسم وتحقيق المراد منه : كالسفر مثلا ، أو خدمة العدالة في قولك في ذمتي لاسافرنّ أولأ لزمنّ العدالة ، لأن كلا منهما هو مضمون اليمين والقسم والعلة في وجوب حذف المبتدأ هنا لأن وجواب القسم سد مسده .(٢)

(١) انظر الاعراب المنسوب للزجاج جـ ١ القسم الثاني ص ١٨٢ - ١٨٣ وظاهرة الحذف ص ١٨٤ ، وقطر الندى لابن هشام ص ١٨٧ .

(٢) انظر التصريح مع حاشية يس جـ ١ ص ١٧٧ - ١٧٨ .

فالوجوب هنا سائغ مقبول ، لأن القسم أسلوب يكثر فيه الحذف لكثرة الاستعمال وطول التركيب وعلى هذا جرى التعبير العربي واطرد .

٥- بعد ألفاظ معينة مسموعة عن العرب مثل : (من أنت زيد) بالرفع خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، أى مذكور ك زيد ، وهذا الأسلوب سامي يقال حين يتحدث شخص حقير بالسوء عن شخص عظيم اسمه زيد . التقدير من أنت ؟ مذكور ك زيد أو مذمومك أى من أنت وما قيمتك بالنسبة للشخص الذى تذكره بالسوء ، ولما جاء هذا الأسلوب السامي بغير مبتدأ صار من الواجب التزامه والإبقاء عليه بغير زيادة أو نقص ، لأنه بمنزلة المثل والأمثال لا تتغير مطلقا ، فكذلك ما أشبهه .(١)

٦- الاسم المرفوع بعد لا سيما نحو : أكرم العلماء لا سيما زيد بالرفع أى : لا سيما الذى هو زيد .(٢)

٧- بعد المصدر النائب عن فعل الأمر مثل سقيا ورعيا لك فاصل سقياك اسق يارب الدعاء لك يا فلان فالمصدر نائب عن لفظ فعل الأمر ومن معناه وبعده المخاطب المجرور والجار مع المجرور خبر لمبتدأ محذوف ولا يصح أن يكون هذا الجار مع مجروره متعلقا بالمصدر : سقيا ورعيا ، لأن هذا التعلق مخالف للأصول العامة فى تكوين الجملة ، وتقتضى تلك الأصول بأن الجملة الواحدة لا يصح أن تجتمع فى وقت واحد بين صيغتين مختلفتين لخطاب اثنين مختلفين ، كأن تكون احدى الصيغتين فعل أمر أو ما ينوب عنه والخطاب فيها متجها لشئ ، وتكون الصيغة الأخرى مخالفة للأولى فى لفظها ، وفى المخاطب الذى تتجه اليه ، فلو تعلق الجار والمجرور بالمصدر لفسد المعنى ، لأن المصدر فى مثل سقيا نائب عن فعل الأمر أى اسق وله فاعل كفعل الأمر وفاعله مستتر فيه تقديره أنت ، ويصح أن يقال أنه محذوف تقديره أنت ، فهو يتضمن كفعله مخاطبة الله بالدعاء ، وبهذا تشتمل الجملة

(١) انظر النحو الوافى جـ ١ ص ٥١٧ - ٥١٨ والتصريح مع حاشية العليمى جـ ١ ص ١٧٧ .

(٢) انظر الأوجه الجائزة فيه الهمع جـ ١ ص ٢٣٤ .

الواحدة على الخطابين اللذين لا يجتمعان لأن اجتماعهما يفسد المعنى اذ يكون التقدير اسق يا الله لك ، فيؤدى هذا الى أن منه السقى وله السقى سبحان الله وتعالى عن ذلك ، والشطر الثانى فاسد ، ولهذا قالوا بحق إن سقيا وما هو على شاكلتها ليس جملة واحدة ، وانّما هو جملتان احداهما سقيا ، فكلمة سقيا مصدر نائب عن فعل الأمر ، ويعرب مفعولا مطلقا وفاعله ضمير مستتر فيه أو محذوف تقديره فى الحالتين أنت .

والجملة الأخرى (لك) فالجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره الدعاء ، وأصل الجملة الثانية الدعاء لك وأصل الكلام كله : سقيا بمعنى اسق يا الله الدعاء لك أيها المخاطب الذى أدعو الله ، فالضمير المجرور بعد المصدر وان كان فى جملة مستقلة له اتصال معنوى بالجملة الأولى فظاهره أنه مجرور باللام ولكنه فى حقيقته المعنوية بمنزلة المفعول به مع أنه لا يعرب مفعولا به ، فكأنه مفعول به فى المعنى ، فمعنى سقيا لك اسق يا الله فلانا ، ومثل هذا رعيا لك ، وبؤسا لك ، وسحقا لك ، وبعدا لك .(١)

العامل الثانى : الفعل العامل فى الفاعل يجب حذفه : اذا فسر بفعل بعد الفاعل يعمل فى ضمير يعود على الفاعل الظاهر السابق أو فى اسم مضاف الى ضمير يعود على ذلك الفاعل نحو قوله تعالى : (وان أحد من المشركين استجارك فأجره)(٢) ، فلفظ أحد فاعل لفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل استجارك المذكور بعده والتقدير : وان استجارك أحد ، وكذلك كل اسم مرفوع بعد إن الشرطية أو اذا فانه يكون مرفوعا بفعل محذوف وجوبا لوجود المفسر ، ومثال ذلك فى اذا مثل قوله تعالى : (اذا السماء انشقت ، فالسماء فاعل بفعل محذوف وجوبا لوجود المفسر بعده والتقدير

(١) النحو الوافى جـ ١ ص ٥١٥ - ٥١٦ .

(٢) آية ٦ من سورة التوبة .

اذا انشقت السماء انشقت ، ومثل قولك ان صديق حضر والده فأحسن استقباله ، فالضمير في كلمة (والده) مضاف اليه ، والمضاف هو كلمة الوالد المحمولة للفعل المفسّر (حضر) .

العامل الثالث : عامل المفعول به في الأبواب التالية :

الأول : في باب النداء والمنادى هو المدعو بأحد الأحرف الثمانية المذكورة في بابها المنصوب مفعولا به لفعل لازم الاضمار ولا يجوز اظهار المنادى ، فان قلت : يا رجلا فتقديره أنادي رجلا ثم حذف أنادي ونابت يا منابه ، ووجوب اضمار عامل المنادى لأسباب منها :

الاستغناء بظهور معناه ، ومنها قصد الانشاء ، واظهار الفعل يوهم الاخبار ، ومنها كثرة الاستعمال ، ومنها التعويض منه بحرف النداء ويقدر بأنادي أو أدعو انشاء هذا هو قول الجمهور .

القول الثاني : أن العامل في النداء هو القصد ، وعلى هذا يكون العامل في المنادى معنويا لا لفظيا وهذا القول مردود ، لأن القصد لا يكون عاملا للنصب - كما تقدم بيان الرد في العوامل المعنوية (القصد اليه) - عند ابن الطراوة .

والقول الثالث: أن العامل في المنادى هو ما في يا وأخواتها من معنى الفعل وهذا القول مردود بما تقدم في القواعد من أن معنى الحروف لا يعمل .

القول الرابع : أن العامل في المنادى هو حرف النداء على سبيل النيابة من الفعل والعوض به منه فهو على هذا شبه بالمفعول به لا مفعول به والى هذا ذهب أبو علي الفارسي ، واستدل على أنه منصوب بيا وليس منصوبا بفعل مضمر: لأنه لو أظهروا الفعل الذي تدّعون اضماره لتغيّر المعنى وذلك أنك اذا قلت : يا زيد فهو نفس النداء وأنادي زيدا ليس بنفس النداء وانما هو اخبار بأنه يقع منه النداء ، وهذا المذهب مردود بأن حرف النداء قد يحذف من الكلام ، والعرب لا تجمع بين العوض والمعوض منه

لا فى الذكر ولا فى الحذف ، وبأن الحرف اذا اختص باسم واحد لا يعمل فيه الا جرا ، وهذا قد عمل فيه نصبا ، فدل على بطلان ما ذهب اليه من أن يا هى الناصبة مع أنها لا تختص وذلك أن يا للتنبيه فى الأصل ، فهى غير مختصة بدخولها على الاسم والفعل والحرف بدليل قولهم يا ليت ويا ربَّ كذا .

وأما قوله : ان اظهار الفعل يغير المعنى ، فالجواب أن الأفعال تنقسم الى قسمين : قسم هو كناية عن معنى مثل : قام زيد ، وقسم : هو المعنى نفسه مثل : قولك احلف بالله لافعلن كذا ، ألا ترى أن قولهم أحلف هو القسم بنفسه ، وكذا المنادى يكون على تقدير أنادى ، ويكون أنادى هنا المراد به نفس النداء .(١)

القول الخامس : أن العامل فى المنادى هو أداة النداء لأن هذه الأداة اسم فعل مضارع بمعنى أدعو كما أن أف اسم فعل مضارع بمعنى أتضجر وليس النصب بفعل مقدر ، وهذا المذهب ضعيف لأن أداة النداء لو كانت أسماء أفعال لكان فيها ضمير مستتر فتكون جملة تامة يصح أن يكتفى بها ولا يحتاج المتكلم الى أن يذكر المنادى معها لأنه فضلة ولم يذهب الى ذلك أحد .

القول السادس : أن العامل فى المنادى هو أداة النداء على أنها أفعال لا أسماء أفعال ، ولا حروف عوض بها عن أفعال وهذا القول مردود بما رد به القول الخامس ، وبأنه يلزم اتصال الضمير معها كما يتصل بسائر العوامل ، وقد قالوا : يا اياك منفصلا ولم يقولوا : ياك ، فدل على أن العامل محذوف .(٢) والقول الأول هو الصحيح .

الثانى فى باب الاختصاص وهو اسم معمول لاخص واجب الحذف وقيل هو

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور جـ ٢ ص ٤٠٨ ، والهمع جـ ٢ ص ١٧١ .
(٢) انظر الهمع جـ ٢ ص ١٧١ .

أن يتقدم ضمير ويتأخر عنه اسم ظاهر مفسر له منصوب بأخص أو هو تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف ويسمى الاسم الظاهر مختصا بالحكم .

وحكم الاسم المختص أنه منصوب على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره أخص .

والكلام المشتمل على الاختصاص خبر استعمل فى صورة النداء من باب التوسع .

والباعث على استعمال أسلوب الاختصاص ، واحد من ثلاثة أمور :

١ـ الفخر نحو: نحنُ أيها الجوادَ يعتمد المحتاج وأنا الشجاعَ ، أرغم أنوف الأعداء .

٢ـ التواضع نحو : أنا أيها العبدَ محتاج الى عفو الله ، وأنا أيها المسكينَ أرجو فضل الله ، وأنا أيها الضعيفَ استمد القوة من الله .

٣ـ زيادة البيان والايضاح نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف .(١)

وللاختصاص صور أربعة هى :

الأولى : أن يكون الاسم المختص (أىّ) ويستعمل هذا اللفظ فى المذكر مفردا أو مثنى أو جمعا و (أية) ويستعمل هذا اللفظ فى المؤنث مفردا أو مثنى أو جمعا ، تقول : أنا أيها العبدَ محتاج الى عفو الله وحكم (أىّ) و (أية) كالنداء ، فيلزمان الضم والوصف بذى الألف واللام مرفوعا تبعا للفظهما لا باسم اشارة هذا مذهب الجمهور .

وخلاصته : إذا كان بلفظ أيها أو بلفظ أيتها كان لفظ أيها أو أيتها مبنيا على الضم ومحله النصب ، والناصب له فعل محذوف وجوبا تقديره أخص أو أذكر أو أعنى أو ما يدل على ذلك فهو على ذلك مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب على الحال من الضمير قبلها

(١) التصريح على التوضيح جـ ٢ ص ٢٩٠ .

على قاعدة:الجمل بعد المعارف ، وفى المسألة مذهبان آخران :

أحدهما : أن كلا من أيّها وأيتها منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم فى محل نصب على النداء وهو مذهب الأخفش ، وقال لا ينكر أن ينادى الانسان نفسه مثل قول عمر - رضى الله عنه - كل الناس أفقه منك يا عمر .

المذهب الثانى : أن أيها وأيتها فى الاختصاص اسم معرب مرفوع وأنه يحتمل الوجهين : أحدهما أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره فى نحو: قولك أنا أيها العبد فقير الى عفو الله ، أى أنا هو أيها العبد ، والوجه الثانى : أن يكون مبتدأ حذف خبره وتقديره فى المثال السابق أنا أيها العبد المخصوص . هذا مذهب السيرافى ، وفى هذه التقديرات من التكلف ما لا يخفى .

والصورة الثانية : أن يكون بأل مثل : نحن العرب أكرم الناس للضيف ينصب العرب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره أخص .

الصورة الثالثة : أن يكون مضافا مثل : نحن معاشر الأنبياء لا نورث.

الصورة الرابعة : أن يكون علما وهو قليل مثل : بناتميما يكشف الضباب.(1)

الفرق بين الاختصاص والنداء

يشبه الاختصاص النداء فى أمور :

١- منها أن كلا منهما يكون اسما منصوبا بعامل محذوف وجوبا .

٢- ومنها أن كلا منهما قد يكون بأىّ وأية .

٣- ومنها أن الاختصاص لا يستعمل الا للمتكلم واحدا أو مثنى أوجمعا كما أن المنادى لا يستعمل الا للمخاطب ، فالكل مختص بحالة لا يتعداها.

(١) حاشية الخضرى على ابن عقيل جـ ٢ ص ٨٧ ، والبيت من مشطور الرجز قاله رؤبة مثل ضرب لشدة الأمر ومعناه بنا تكشف الشدائد فى الحرب ، والضباب سحابة تغشى الأرض كالدخان .

ويفارق الاختصاص النداء في أمور منها :

١- النداء يكون معه حرف النداء لفظا أوتقديرا ، والاختصاص لا يكون معه حرف نداء .

٢- أن المنادى لا يكون بأل قياسا بخلاف الاختصاص ،فانه يكون بأل قياسا مثل : نحن العرب .

٣- النداء يقع في أول الكلام والاختصاص لا يكون في أوله بل في أثنائه أو آخره .

٤- المنادى يكون علما ونكرة ومعرفة ، بخلاف الاختصاص فانه يقل أن يكون علما ولا يقع نكرة .(١)

الثالث في باب التحذير وهو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليتجنبه مثل : اياك والكسل ، والتحذير إما أن يكون بإيّا أو بغير إيّا ، فان كان التحذير بأيّا وفروعها وهي إياك واياكما واياكم وإياكن ، وجب حذف العامل على أي صورة كان التحذير بها ، أي سواء كانت مكررة أو معطوفا عليها أو بدون التكرير والعطف ، والعلة في وجوب الحذف مع إيا لأنه لما كثر التحذير بها جعلوها عوضا عن التلفظ بالفعل ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه .

واذا كان التحذير بغير إيا يجب حذف عامله في موضعين ، أن يكون مع التكرار مثل : الأسد الأسد ، الكسل الكسل ، والاسم في كل منصوب على التحذير بعامل محذوف وجوبا تقديره احذر .

الموضع الثاني : أن يكون مع العطف نحو: ناقة الله وسقياها ، رأسك وحرارة الشمس .

واعلم أن للتحذير أربع طرق :

الطريقة الأولى : أن يذكر بلفظ إيا وأخواتها ،فللاسم أربع حالات :

١- أن تأتي بالمحذر منه معطوفا على إيا فتقول إياك والأسد ، إياك

(١) انظر توضيح النحو جـ ٤ ص ١٢٠ وأوضح المسالك جـ ٤ ص ٧٤ .

والكسل ،أى : اياك ،احذر ،واجتنب الكسل ،وقول الأعشى[1] :

واياك والميتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

وقول الآخر[2]:

واياك والأمر الذى ان توسعت موارده ضاقت عليك مصادره

٢- أن تأتى بالمحذر منه منصوبا بغير عطف نحو: اياك الأسد ،وقوله[3]:

وإياك إياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب

واختلف النحاة فى نحو: إياك الاسد من كل تركيب ذكر فيه المحذر منه بعد إيا من غير حرف العطف ومن غير ذكر من الجارة والمجرور ، فأجاز سيبويه هذا التركيب وجعل العامل فى الأسد غير العامل فى إياك وكأنك قلت : باعد نفسك واتق الاسد ، فعطفت جملة على جملة ، ويؤخذ من كلام سيبويه وتقديره هذا أنه يجوز أن يكون العامل فى المحذر غير العامل فى المحذر منه ، وذهب بدر الدين بن مالك الى جواز هذا التركيب على تقدير آخر وهو أن يقدر العامل فعلا ، يتعدى بنفسه الى مفعولين كأنك حين تقول[4]: اياك الأسد قد قلت أحذرك الاسد ، فالكلام جملة واحدة خبرية

وعند الجمهور يتحتم جره بمن بناء على أن العامل عندهم فى ايّاك :

(١) ديوانه ص ١٠٣ والكتاب جـ ٣ ص ٥١٠ والأمالى لابن الشجرى ١/ ٤ ٢/ ٣٨ ص ٢٦٨ والانصاف ٦٥٧ .

(٢) والبيت فى الصحاح جـ ٦ ص ٢٥٤٦ برواية هياك وكذا فى اللسان مادة ايا بدون عزو .

(٣) البيت للفضل بن عبد الرحمن القرشى يقوله لابن القاسم بن الفضل المراء : الجدال ،والطعن فى قول الخصم تزييفا وتصغيرا لقائله والشاهد فيه قوله اياك اياك المراء حيث نصب المراء بعد اياك من غير عطف .

(٤) انظر التصريح على التوضيح جـ ٢ ص ١٩٣ والكتاب جـ ١ ص ٢٧٨- ٢٧٩.

باعد لانه لا يتعدى الى الثانى بنفسه ، وأما البيت عندهم فعلى حذف الجار ضرورة ولا ضرورة فى البيت عند ابن الناظم لأنه العامل عنده يتعدى الى مفعولين بنفسه ، وأما اياك أن تفعل فجائز عند الجميع .

٣- وأن تأتى بالمحذر مجرورا بمن نحو إياك من الكسل فالجار والمجرور متعلق بفعل محذوف وجوبا اجتنب .

٤- أن تأتى بالمحذر منه أن المصدرية والفعل نحو: إياك أن تكسل .

الطريقة الثانية : التحذير بالعطف وتحته ثلاثة صور :

١- أن تذكر المخوف عليه وتعطف عليه المخوف منه نحو: رأسك والسيف .

٢- أن تذكر المخوف عليه وتعطف المخوف عليه نحو شبابك وكتابك .

٣- أن تذكر المخوف عليه ويعطف عليه مثله نحو: الكسل والتوانى .

الطريقة الثالثة : التحذير بالتكرار وله صورتان :

١- أن يكرر المخوف عليه نحو: رأسك رأسك (توكيد لفظى له) .

٢- أن يكرر المخوف منه نحو: الفيقم الفيقم والاسد الاسد ، فالأول مفعول به لفعل محذوف وجوبا .

الطريقة الرابعة : أن لايكون التحذير بأيّا أو احدى أخواتها ولا بالعطف ولا بالتكرار ، فيجوز فى هذه الحالة حذف العامل وابقاؤه نحو: الأسد فيجوز أن تقول احذر الأسد (١) ، ونحو: خل السبيل لمن يمشى ، وتقول السبيل لمن يمشى .

الباب الرابع الذى يجب فيه حذف عامل المفعول به (باب الاغراء)

وهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله ، والاغراء كالتحذير ان كان مع التكرار أو مع العطف وجب حذف العامل ، فمثال التكرار: النجدة النجدة السرعة السرعة ، وأخاك أخاك ، ومثال العطف :أخاك والاحسان ،الصلاة

(١) انظر أوضح المسالك جـ ٤ ص ٧٥-٧٧ مع تعليق محى الدين عبد الحميد .

والصيام ، الصبر والايمان ، فالاسم فى كل منصوب على الاغراء بفعل محذوف وجوبا للتكرار أو العطف ويقدر الفعل المحذوف الناصب له بما يناسب المقام نحو الزم أو اطلب أو افعل أو ما شاكل ذلك .

وان كان الاغراء بغير التكرار والعطف جاز حذف العامل مثل : النجدة الصلاة ، أخاك ، فالاسم فى هذا منصوب بفعل محذوف جوازا ، أى : الزم أخاك ، والزم الصلاة ، والاغراء لا يكون بايّا بخلاف التحذير .

الخامس فى باب الاشتغال وهو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو اسم يشبهه ناصب لضميره أو لملابس ضميره بواسطة أو غيرها ، ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه نحو : زيدا ضربته وزيدا ضربت غلامه .

والمنصوب فى هذا الباب منصوب بفعل محذوف وجوبا لا يجوز اظهاره لأنه جعل الفعل الذى بعده كأنه عوض منه ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه . هذا هو مذهب الجمهور وحجتهم أن فى الذى ظهر دلالة عليه فجاز اضماره استغناء بالفعل الظاهر عنه كما لو كان متأخرا وقبله ما يدل عليه .

وذهب الكسائى الى أن الاسم المتقدم منصوب بالفعل المتأخر والضمير ملغى لاعمل للفعل فيه ، ورد هذا القول بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل .

وذهب الفراء الى أن الفعل المتأخر نصب الاسم المتقدم والضمير جميعا لان عدم الاضمار أحسن من تكلفه وأن المكتبة التى هى الهاء مفعول أول فى المعنى ، فينبغى أن يكون منصوبا به كما قالوا : أكرمت أباك زيدا وضربت أخاك عمرا .(١)

(١) انظر الهمع جـ ٢ ص ١١٤ .

ورد هذا القول بأن العرب تقول زيدا مررت به ، ومررت لا تعمل نصبا ، فثبت هنا اضمار الفعل وأيضا بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره معا ، وأما قولهم : أكرمت أباك زيدا فعلى البدل ، وجاز أن يكون بدلا لأنه تأخر عن المبدل منه اذ لا يجوز أن يكون البدل الا متأخرا عن المبدل منه ، وأما هنا فقد تقدم زيد على الهاء فلا يجوز أن يحمل على البدل من الهاء لأنه لا يجوز تقدم البدل على المبدل منه إلا أن يقول إن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه ، فالبدل على نية تكرار العامل ، وهذا أيضا من قبيل حذف العامل (وقد تقدم البيان في العوامل المعنوية " التبعية ") .

ولا بد في أسلوب الاشتغال من ثلاثة أمور :

الأمر الأول : اسم مشغول عنه وهو الاسم المتقدم ويشترط فيه خمسة شروط :

١- أن يكون غير متعدد لفظا ومعنى بأن يكون واحدا نحو: زيدا ضربته ،أو متعددا في اللفظ دون المعنى نحو: زيد وعمرا ضربتهما لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد ، فان تعدد في اللفظ والمعنى نحو: زيدا درهما أعطيته لم يصح .

٢- ويشترط أن يكون متقدما فان تأخر نحو: ضربته زيدا لم يكن من باب الاشتغال لأنه في حالة النصب بدل من الضمير وفي حالة رفعه فهو مبتدأ خبره الجملة التي قبله .

٣- وأن يكون قابلا للاضمار فلا يصح الاشتغال من الحال والتمييز ومصدر مؤكد ولا من المجرور بحرف يختص بالظاهر كحتى .

٤- وأن يكون مفتقرا لما بعده فنحو: جاء زيد فأكرمه ليس من باب الاشتغال لكون الاسم مكتفيا بالعامل المتقدم عليه .

٥- وأن يكون صالحا للابتداء به ولا يصح أن يكون نكرة محضة ، وأما

قوله تعالى : (ورهبانية ابتدعوها)[1] ليس من باب الاشتغال لأنه معطوف على ما قبله وجملة ابتدعوها صفة .

الأمر الثانى : المشغول ، وهو الفعل العامل المتأخر ويشترط فيه أن يكون متصلا بالمشغول عنه ، فان انفصل عنه بفاصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله ولا يكون من باب الاشتغال .

ويشترط فيه أيضا أن يكون صالحا للعمل فيما قبله بأن يكون فعلا متصرفا أو اسم فاعل مستكمل لشروط عمله أو اسم مفعول مستكمل لشروط عمله ، فان كان حرفا أو اسم فعل أو صفة مشبهة أو فعلا جامدا كفعل التعجب لم يصح .

الأمر الثالث : مشغول به وهو الضمير الذى تعدى اليه الفعل بنفسه أو بالواسطة ويشترط فى المشغول به أن لا يكون أجنبيا من المشغول عنه نحو: زيدا ضربته ، أو مررت به ويصح أن يكون اسما ظاهرا مضافا الى ضمير المشغول عنه نحو: زيدا ضربت أخاه ، أو مررت بغلامه ، وهذا الأخير يسمى السببى[2] ، هذا هو أركان الاشتغال .

والمشغول عن الاسم السابق كما يكون فعلا يكون اسما ، بشروط ثلاثة :

أحدها : أن يكون وصفا ، والثانى : أن يكون عاملا ، والثالث: أن يكون صالحا للعمل فيما قبله وذلك نحو: زيد أنا ضاربه الآن أو غدا بخلاف نحو: زيد عليه وزيد ضربا اياه ، لأنهما غير صفة ويجوز النصب عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائى ، ومعمول المصدر الذى لا يحل محله الفعل مع حرف مصدرى وهو المبرد والسيرافى ، وبخلاف نحو: زيدا أنا ضاربه أمس لأنه غير عامل على الأصح ، وزيد أنا الضاربه ، ووجه الابه زيد حسنه لأن الصلة والصفة المشبهة لا يعملان فيما قبلهما ولابد فى صحة الاشتغال

(١) آية ٢٧ من سورة الحديد .

(٢) حاشية الصبان جـ ٢ ص ٧١ ، وعدة السالك جـ ٢ ص ١٥٨ - ١٥٩ .

من علقة بين العامل والاسم السابق ، والعلقة تحصل بضميره المتصل بالعامل وبضميره المنفصل من العامل بحرف الجر ، نحو: زيدا مررت به أو بالسببيّ المضاف الى الضمير نحو: محمدا أكرمت أخاه ، وتحصل باسم أجنبيّ أتبع بتابع مشتمل على ضمير الاسم بشرط أن يكون نعتا ، نحو: زيدا ضربت رجلا يحبه ، أو عطفا بالواو ، نحو: زيدا ضربت عمرا وأخاه أو عطف بيان : كزيدا ضربت عمرا أخاه ، فان قدرت الأخ بدلا بطلت المسألة ، لأن الأخ يكون من الجملة الثانية ، لأن البدل على نية تكرار العامل فتخلو الجملة الأولى من ضمير يعود الى المبتدأ ان رفعت ، وعلى المشتغل عنه ان نصبت الا على القول بأن العامل فى البدل والمبدل عنه واحد ، فيصح الوجهان لوجود الرابط فيهما .(١)

أحوال الاسم المتقدم فى باب الاشتغال

الاسم السابق فى باب الاشتغال يأتى على خمسة أقسام :

القسم الأول : ما يجب فيه النصب ، والقسم الثانى : ما يجب فيه الرفع ، والثالث : ما يجوز فيه الوجهان والنصب أرجح ، والقسم الرابع: ما يجوز فيه الأمران والرفع أرجح ، والقسم الخامس: ما يجوز فيه الأمران على السواء .

وهذا التقسيم يوجب النصب تارة ، ويوجب الرفع أخرى ، ويجير الأمرين فى الأحوال الثلاثة الباقية ، لكن هذه الاجازة قد تكون مع الترجيح أحيانا كأن يكون النصب هو الأرجح فيكون الرفع هو الراجح أو يحصل العكس بأن يكون النصب هو الراجح والرفع هو الأرجح هذا ، واستعمال الراجح ليس معيبا ولا ضعيفا من الوجهة اللغوية ،لكن مع كثرته وقوته لا يبلغ درجة الأرجح فيهما ، لكن كلاهما عربى فصيح ، وهذه الأرجحية مزية يسيرة

(١) أوضح المسالك جـ ٢ ص ١٧٢ - ١٧٣ .

اذا كان الداعى لها أمرا بلاغيا مما يطرأ ويتغير بحسب الدواعى ، فهى ليست أرجحية ذاتية وانما هى خاضعة لاذواق البلغاء فى العصور اللغوية المختلفة ، متفاوتة بتفاوت تلك الأزمان والدواعى لكيلا تتحجر البلاغة وتجمد عند حد لا تتجاوزه ، كما صرح علماؤها ، فالراجح قد يشيع ويكثر استعماله فى عصر لغوى جديد فيذيع استعمال بلاغى لم يكن ذائعا من قبل ، بل فى بيئة أخرى مع اتحاد العصر ، فيقع التعبير فى الدرجة ، فالتفاوت بينهما منشؤه الأرجحية التى قد تتغير وتثبت ، ولو كان منشؤه القلة الذاتية المعيبة والضعف أو الحسن والقبح اللغويين لوجب الاقتصار على القوى دون الضعيف وعلى الحسن دون القبيح .(١)

١- وجوب النصب

يجب النصب اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كأدوات الشرط نحو: حيثما زيدا لقيته فأكرمه ، وكذا أدوات الاستفهام غير الهمزة ، نحو: هل زيدا رأيته ؟ ، والتخصيص نحو: هلا زيدا أكرمته فيجب نصب الاسم السابق اذا وقع بعد هذه الأدوات لأنها لا يليها الا الفعل ولو مقدرا ، ولا يجوز رفعه على الابتداء الا ان كان فاعل فعل محذوف يفسره المذكور ، لأن هذه الأدوات لا يقع بعدها المبتدأ هذا مذهب الجمهور وأجاز الكوفيون وقوع المبتدأ بعد هذه الأدوات ، فيجوز الرفع عندهم على الابتداء واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:(٢)

لا تجزعى إن نفسٌ أهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعى

وعند البصريين : نفس فاعل لفعل محذوف والتقدير إن هلك نفس فان الشرطية لم تخرج من الدخول على الفعل .

(١) النحو الوافى جـ ٢ ص ١٣٠ .

(٢) البيت لنمر بن تولب يخاطب امرأته وقد لامته على التبذير:
النفس المال الكثير النفيس والا هلاك الانفاق . والشاهد فى الأول

٢- وجـــــوب الرفـــــع

ويجب رفع الاسم السابق فى حالتين :

الأولى : اذا وقع الاسم بعد أداة تختص بالابتداء ،أى : لا تدخل على الفعل ،كاذا الفجائية مثل : خرجت فاذا زيد يقابله الصديق .

ولا يجوز نصب الاسم لأن اذا الفجائية تدخل على المبتدأ ولا يقـــع بعدها الفعل لا ظاهرا ولا مقدرا ، ومثل : إذا الفجائية لام الابتداء نحو: إنى للوالد أطيعه ،فلا يجوز نصب كلمة الوالد على الاشتغال ولا اعتبارها مفعولا به لفعل محذوف مع فاعله لأن لام الابتداء لا تدخل على المفعـــول به وكذلك واو الحال الداخلة على الاسم الذى يليه المضارع المثبت نحـــو: أسرع والصارخ أغيثه ،فلا يصح نصب الصارخ على اعتباره مفعولا لفعـــــل محذوف وتكون الجملة حالية لأن الجملة المضارعية التى مضارعها مثبت غير مسبوقة بقد لا تقع حالا على الأرجح وكذا ليت المتصلة بما الزائدة فلا تنصب على الاشتغال فى مثل ليتما صديق أقابله لان ما الزائدة لا تخرج ليت عـــن الاختصاص بالأسماء إذ يجوز اعمال ليت واهمالها ، فالمنصوب بعدهـــا اسم لها ولا يقع بعد الفعل وللاسم بعده ثلاث حالات :

وجوب الرفع على أنه مبتدأ وذلك اذا قدرت ما كافة،ووجوب النصب علـــى أنه اسم ليت وذلك إذا قدرت ما زائدة غير كافة وليت تكون عاملة على أصلهـــا ووجوب الرفع على الفاعلية لفعل محذوف وذلك اذا قدرت ما مصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف .(١)

والحالة الثانية : اذا وقع الفعل بعد أداة لا يعمل ما بعدها فيمـــا قبلها كأدوات الشرط والاستفهام وما النافية مثل : الواجب ان تؤدهتفـــــز وزيد إن لقيته أكرمه ، والمريض هل زرته ، ومحمد ما لقيته ،ولا يجوز نصب الاسم لان هذه الأدوات لها الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلهـــــا

(١) انظر أوضح المسالك مع عدة السالك جـ ٢ ص ١٧٤ .

وما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا قبلـــه .

ومن أجاز عمل ما بعد هذه أدوات فيما قبلها أجاز النصب ، فيقـــول : محمدا ما أكرمتـــه .(١)

ومما لا يعمل ما بعده فيما قبله أدوات التخضيض والعرض ولام الابتـــداء وكم الخبرية والحروف الناسخة ~~لعلما~~ ، والموصول ، والموصوف ، وحـروف الاستثنـــاء .

واذا وجب رفع الاسم السابق خرج من باب الاشتغال واندرج تحـــت المبتدأ والخبر وانما يذكره النّحويون تكملة لصور الاسم ، والا فلا مجـــال لدخوله فى باب الاشتغال لان شرط الاشتغال أن يكون الاسم المتقـــدم بحيث لو أننا فرغنا العامل المتأخر من ضميره المشغول به لانتصب ذلـــك الاسم المتقدم بذلك الفعل المتأخر والاسم الذى يجب رفعه لو حذفنـــا الضمير لا ينتصب هذا بالفعل المتأخر ولا بفعل آخر يفسره المذكور ، فـلا يصدق عليه تعريف الاشتغال .

ترجيـــــح النصـــــب

ويترجح النصب فى خمسة مسائـــل :

المسألة الأولى : أن يكون الفعل طلبا نحو: زيدا اضربه وعمرا لا تهنه وذلك لان الأصل فى الطلب أن يكون بالفعل ورجح النصب ليكون الكـــلام على تقدير فعل فيجئ على ما هو الأصل فى الطلب ولا يجب النصب لأن الطلب بغير الفعل غير منكر ، لكنه قليل ولو رفع الاسم السابق لكان مبتـــدأ ويكون خبره (الجملة الطلبية) والأصل فى الجملة التى تقع خبرا أن تكـــون محتملة للصدق والكذب والطلبية لا تحتمل ذلك ، والطلب هو الأمر والنهى والدعـــاء .

ويدخل فى هذه المسألة الفعل المقرون باللام الطلبية ولا الطلبيـــــة

(١) توضيح النحو ص ٢١٤-٢١٥ ، والنحو الوافى جـ ٢ ص ١٣٢ - ١٣٣ .

نحو: عمرا ليضربه بكر ، وخالدا لا تهنه ،لأن الطلب صادق على الفعل الذى هو طلب ، وعلى الفعل المقرون باداة طلب .

المسألة الثانية : أن يقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل كهمزة الاستفهام ،نحو: خالدا قابلته ، وأىّ ،نحو: أيّهم زيدا ضربه ومن أمة الله ضربها ، وكالنفى بما أو لا أو إن ،نحو: ما زيدا رأيته ونحو: قوله تعالى : (أبشرا منا واحدا نتبعه) [1] ،وذكر منها ابن مالك فى شرح الكافية (حيث) ، ووافقه ابن هشام فى المغنى ، وخالفه فى الأوضح حيث قال وفيه نظر ، نحو: حيث زيدا تلقاه أكرمه .[2]

المسألة الثالثة : أن يقع الاسم بعد عاطف تقدمه جملة فعلية ، ولم يفصل بين العاطف والاسم بأمّا نحو: جاء محمد وخالدا أكرمته فيجوز رفع خالد ونصبه ، والمختار النصب لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية ومن ذلك قوله تعالى : (خلق الانسان من نطفة فاذا هو خصيم مبين والأنعام خلقها لكم)[3]

فان فصل بين العاطف والاسم بأمّا كان حكم الاسم كالاسم الذى لم يتقدمه شئ ففى نحو جاء محمد وأما خالدا فأكرمته ، يجوز رفع خالد ونصبه والمختار الرفع لأن أمّا تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها من الحروف التى يبتدأ بها الكلام .

المسألة الرابعة : أن يتوهم فى الرفع أن الفعل صفة نحو قوله تعالى : (ان كل شئ خلقناه بقدر)[4] ، ولا يتوهم ذلك مع النصب لأن الصفة لا تعمل

(١) آية ٢٤ من سورة القمر .

(٢) انظر شرح الكافية لابن مالك جـ ٢ ص ٦٢٠ والمغنى جـ ١ ص ١٤١ . والأوضح جـ ٢ ص ١٦٨ .

(٣) آية ٤ - ٥ من سورة النحل .

(٤) آية ٤٩ من سورة القمر .

فى الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا ، ولذا وجب الرفع اذا كان الفعل صفة نحوقوله تعالى : (وكل شئ فعلوه فى الزبر) .(١)

أو كان صلة نحو: زيد الذى ضربته ، أو مضافا اليه نحو: زيد يوم تراه تفرح .

المسألة الخامسة : أن يكون الاسم جوابا لاستفهام منصوب نحو: زيدا ضربته جوابا لمن قال أيهم ضربت أو من ضربت .(٢)

ما يجوز فيه الأمران على السواء

يجوز فى الاسم المشتغل عنه النصب والرفع على السواء اذا وقع بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين بمعنى أن صدرها اسم وعجزها فعل مثل : محمد نجح وعلى أكرمته ، فيجوز الرفع مراعاة لصدر الجملة ويكون العطف من عطف جملة اسمية على جملة اسمية ، ويجوز النصب مراعة لعجز الجملة ويكون العطف من عطف جملة فعلية على جملة فعلية ، وبيان ذلك أن الرفع فى الاسم على اعتباره مبتدأ وخبره الجملة الاسمية وبهذا تكون قد راعيت صدر الجملة السابقة فعطفت جملة اسمية على جملة اسمية ، والنصب فى الاسم على تقدير أنه مفعول به لفعل محذوف ، وبهذا تكون قد راعيت عجز الجملة السابقة فعطفت فعلية على فعلية .

ترجيح الرفع

يجوز الرفع والنّصب فى الاسم المشتغل عنه ويختار الرفع اذا لم يوجد مع الاسم ما يوجب نصبه ولا ما يوجب رفعه ولا ما يرجح نصبه ولا ما يجوز فيه الأمران على السواء مثل : محمد قابلته والضيف أكرمته ، فيجوز الرفع فى الاسم السابق على أنه مبتدأ والجملة بعده خبر ، ويجوز نصبه على اعتبار أنه مفعول به لفعل محذوف والمختار الرفع لأنه لا يحتاج الى تقدير شئ

(١) آية ٥٢ من سورة القمر .

(٢) انظر أوضح المسالك جـ ٢ ص ١٦٢ وما بعدها .

والنصب يحتاج الى تقدير فعل وما لا يحتاج أولى مما يحتاج .(١)

وزعم بعض النحاة أنه لا يجوز النصب فى المسألة السابقة لما فيه من كلفة الاضمار والتقدير وهذا الرأى ليس بشئ لأن النصب قد جاء من العرب كما فى قول الشاعر :(٢)

فارسا ما غادروه ملحما غير زميل ولا نكس وكل .

الموضع السادس : الذى يجب فيه حذف عامل المفعول به الأمثال وما جرى مجراه والفرق بين المثل وما جرى مجراه أن المثل مستعمل فى غير ما وضع له للمشابهة بين ما وضع له وغيره على طريقة الاستعارة التمثيلية وقد عرفوه بأنه كلام شبه مضربه بمورده ، وقيل ما كان مورده خاصا واستعماله عاما وهو مأخوذ من المثال ، والأصل فيه التشبيه ويجتمع فى المثل أربعة أمور لا تجتمع فى غيره من الكلام وهى :

الايجاز فى اللفظ ، واصابة المعنى ، وحسن التشبيه ، وجودة الكناية فهو نهاية البلاغة .

وما جرى مجرى المثل يستعمل فيما وضع له لكن أشبه المثل فى كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فأعطى حكمه فى عدم التغيير .(٣)

ويعترى الأمثال حذف بعض عناصرها لكثرة الاستعمال وتوخيا للايجاز وبعض الأمثال يرد فيها مفعول منصوب حذف فعله مع فاعله المقدر بضمير المتكلم أو المخاطب ولا يجوز اظهار ذلك العامل المحذوف لان الأمثال لا تغير نحوقولهم : هذا وزعامتك ، أى : هذا هو الحق ، وأتوهم زعامتك ونحوقولهم : كلّ شئ ولا شتيمة حر ، أى : أنت كل شئ ولا ترتكب شتيمة

(١) شرح شذور الذهب ص٤٢٦ - ٤٢٨ توضيح النحو جـ ٢ ص ٢١٧ .

(٢) البيت لامرأة من بنى الحارث بن كلب ، ومعنى غادروه تركوه ، وملحما : اللحم الذى تغشاه الحرب من كل جانب فلا يجد مخلصا ، وزميل جبان ، ونكس : ضعيف لا يستطيع النجدة وكل عاجز يكل أمره الى غيره .

(٣) انظر حاشية الصبان جـ ٢ ص ٩٤ ومجمع الأمثال للميدانى جـ ١ ص٥-٦ .

حر ، وكقولهم : كليهما وتمرا أى اعط كليهما وزدنى تمرا [1] ، ومن ذلك قولهم : الكلاب على البقرة ، أى : أرسل ، ومعنى المثل خل بين الناس خيرهم وشرهم واغتنم أنت طريق السلامة يعنى لا ضرر عليك فخلهم ، يضرب لتحريش بعض القوم على بعض ، ومن ذلك قولهم : أحشفا وسوء كيلة ؟ أى : أتجمع خشفا وشنئ الكيل ، يضرب لمن يجمع بين خصلتين مكروهتين .

ومما جرى مجرى الأمثال فى كثرة الاستعمال قولهم : حسبك خيرا لك ووراءك أوسع لك ، ومنه قوله تعالى : (انتهوا خيرا لكم) [2] .

ومذهب الخليل وسيبويه أن الناصب هنا فعل دل عليه ما قبله والتقدير : إئت خيرا لك وأئت مكانا أوسع لك وائتوا خيرا لكم ، وذهب الكسائى الى أن المنصوب أهنا خبر كان مضمرة أى يكن خيرا لكم ورد عليه الفراء : بأنه لو كان كما زعم لجاز أنته أخانا أى تكن أخانا ، ويرد عليه أيضا الآية السابقة وليس فيها دعاء الى التوحيد بل نهى عن التثليث فقط وكان يقدر قياسا فلا يقال عبد الله المقتول أى كن ذلك ، وذهب الفراء الى أن المنصوب صفة مصدر محذوف أى انتهوا انتهاء خيرا لكم [3] .

(١) أول من قاله عمرو بن حمران الجعدى وكان يرعى ابلا وأتاه رجل أضره الجشع والجوع وعمرو قاعد وبين يديه زبد وتمر وتامك (السنام) فدنا منه الرجل فقال أطعمنى من هذا الزبد والتامك فقال عمرو نحم كلاهما أو كليهما وتمرا فذهبت كلمته مثلا ورفع كلاهما أى لك كلاهما ونصب تمرا على معنى أزيد ومن روى كليهما فانما نصبه على ومعنى أطعمك كليهما وتمرا . انظر مجمع الأمثال جـ ٢ ص ١٥١ - ١٥٢ .

(٢) سورة النساء آية ١٧١ .

(٣) انظر شرح الرضى على الكافية جـ ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ وهمع الهوامع جـ ١ ص ١٦٨ - ١٦٩ ، ومعانى القرآن للفراء جـ ١ ص ٢٩٥ ، والكتاب جـ ١ ص ١٤٣ .

(١) سورة النساء آية ١٧٠ .

انما يأنس بأهله . واذا قال سهلا كأنه قال أصبت سهلا : أى : مكانا سهلا لا حزنا وخشونة ونظير ذلك أنك اذا أردت رجلا يسدد سهما فتقول القرطاس والله ،أى : أصبت القرطاس على طريقة التفاؤل والحدس لصحة التسديد ، فكذلك اذا رأيت قاصدا مكانا وطالبا أمرا قلت مرحبا وأهلا وسهلا أى : أدركت ذلك وأصبته فحذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ودلالة الحال عليه ويقول الزّاد : وبك وأهلا وسهلا ، فاذا قال وبك فكأنه لفظ بمرحبا وأهلا وسهلا ، ولذلك عطف واذا قال وبك أهلا فانما اقتصر فى الدعاء على الأهل فقط من غير أن يعطفه على شئ قبله كان الرحب والسعة قد استقرّا استقرارا يغنيه عن الدعاء ، فاذا رددت فانما تعنى أنك لو جئت لكنت بمنزلة من يقال له هذا اذ لا يحسن أن يقول الزائر للمزور أهلا لأن الحال لا تقتضى من الزائر أن يصادف عنده المزور ذلك وانما جئت ببك فى قولك وبك أهلا ليتبين أنه المعنى بالدعاء لا لأنه متصل بالفعل المقدر كما كان فى قولك سقيا لك ، كذلك وتقديره سقاك الله سقيا ولك ، وكأنه قال هذا دعاء لك .(١)

ولما كانت هذه المصادر يكثر استعمالها لكل قادم من السفر ، جرت فى كثرة الاستعمال مجرى المثل ، فالتزم اضمار الفعل لذلك ومثل ذلك قولهم : من أنت زيدا وأصله أنّ انسانا غير معروف يفضل تسمّى بزيد وكان زيد مشهورا بالفضل والشجاعة فلما تسمّى الرجل المجهول باسم ذى الفضل وقع من ذلك فقلت له من أنت زيدا ؟ أى من أنت تذكر زيدا ثم صار يستعمل لكل من ذكر فى نفسه صفات فأنكرتها عليه ، فتقول له من أنت زيدا ،أى : أنت بمنزلة الذى قيل له من أنت زيدا وفى قولهم : من أنت تحقيرالمخاطب ومما جرى مجرى المثل قولهم : أتميميّا مرة وقيسيا أخرى فهو منصوب باضمار لا يجوز اظهاره وأصله أن رجلا انتسب مرة لتميم ومرة لقيس ،فقيل له أتميميا مرة وقيسيا أخرى

(١) شرح المفصل جـ ١ ص ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ .

ثم استعمل لكل من لم يستقرّ على حاله ، ولم يظهر الفعل لأنه كالمثل ولوقوع الاسم موقعه .(١)

الموضع السابع : الذى يجب فيه حذف عامل المفعول به أسلوب المدح والذم أو الترحم وهو فى النعت المقطوع وهو أسلوب يكون فيه الاسم منصوبا بفعل محذوف وجوبا بتقدير أمدح أو أذم ، نحو قولهم : الحمد لله أهل الحمد ، (وامرأته حمالة الحطب) أى : أذم حمالة الحطب ، وحذف العامل فى الاسم المنصوب على المدح أو الذم أو الترحم كثير فى الأسلوب العربى وفى القرآن الكريم ، ومما نصب على المدح قولك : مررت بزيد الرجل الصالح ، نصبت الرجل الصالح على المدح وان شئت جعلته بدلا من زيد وان شئت رفعته على اضمار هو ومثله الحمد لله الحميد ، والحمد لله أهل الحمد ، والملك لله أهل الملك . قال سيبويه : ولو ابتدأته فرفعته كان حسنا .(٢) والمعنى أنك لو رفعته على الاستئناف دون الاتباع تجديدا للمعنى كان حسنا ثم استشهد بقول الأخطل .(٣)

نفسى فداء أمير المؤمنين إذا ... أبدى النواجذ يوم باسل ذكر .

الخائض الغمر والميمون طائره ... خليفة الله يستسقى به المطر .

فنصب الخائض والميمون وخليفة الله على المدح والتعظيم ، وذكر سيبويه من النصب على المدح قوله تعالى : (والمقيمين الطلاة)،(٤) وفى الآية أقوال .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور جـ ٢ ص ٤١٩ .

(٢) انظر الكتاب جـ ٢ ص ٦٢ - ٦٣ .

(٣) البيت من شواهد الكتاب جـ ٢ ص ٦٢ وديوان الأخطل ص١٩٧-١٩٩ والأغانى جـ ٧ ص ١٦٨ واللسان مادة جشروبسل والنواجذ جمع ناجذة وهو الضرس يلى الناب ، والباسل : الشديد والذكر الصلب العسير وابداء النواجذ كناية عن شدة اليوم وبسالته والغمر الماء الكثير وميمون الطائر كثير الخير ويستسقى به المطر وكانوا يستسقون بمن يأنسون فيه اليمن والخير .

(٤) آية ١٦٢ من سورة النساء .

ذهب سيبويه الى أن المقيمين منصوب على المدح وهو أصح ما قيل وانما يأتى ذلك بعد تمام الكلام .

والقول الثانى : أنه معطوف على ما فى قوله بما أنزل اليك ، أى يؤمنون بالكتب وبالمقيمين الصلاة وهذا قول الكسائى والخليل واختلفوا فى هذا الوجه من المعنىّ بالمقيمين الصلاة فقيل : الانبياء ذكره الزمخشرى وابن عطية وقيل : الملائكة أى وبالملائكة ، وقيل : المسلمون والتقدير وبدين المقيمين .

والقول الثالث: أنه معطوف على قبل والتقدير ومن قبل المقيمين فحذف قبل وأقيم المضاف اليه مقامه .

والقول الرابع : أنه معطوف على الكاف فى من قبلك .

والقول الخامس: أنه معطوف على الكاف فى اليك والتقدير يؤمنون بما أنزل اليك والى المقيمين الصّلاة .

والقول السادس: أنه معطوف على الهاء والميم فى منهم أى لكن الراسخون فى العلم منهم ومن المقيمين والأقوال الثلاثة فاسدة من جهة الاعراب وذلك أن الاسم الظاهر لا يسوغ عطفة على الضمير المجرور الا باعادة الجار فلا تقول : بزيد وك فى مررت بزيد وبك ولا يجوز عطف الظاهر على المضمر من غير اعادة الجار الا فى الشعر وقد رجح قول سيبويه كثير من أئمة النحو والتفسير ، ورجح قول الخليل والكسائى ابن جرير الطبرى والقفال الشاشى وعلى قول سيبويه تكون الجملة معترضة بين المبتدأ والخبر على قول من قال : ان خبر الراسخون هو قوله (أولئك سنؤتيهم) .

وفى قوله والمؤتون الزكاة أوجه :

أحدها هو معطوف على الراسخون ، والثانى أنه معطوف على الضمير فى الراسخون والثالث أنه معطوف على المستكن فى المؤمنون ، والرابع أنه معطوف على الضمير فى يؤمنون ، والخامس هو خبر مبتدأ محذوف أى وهم المؤمنون ، والسادس : مبتدأ وخبره أولئك سنؤتيهم .(١)

(١) انظر البحر المحيط جـ ٣ ص ٣٩٦ وفتح القدير للشوكانى جـ١ ص ٥٣٧ .

وقد قرئ قوله تعالى : (والمؤمنون) بالرفع نسقا على الأول ، وكذا هو في مصحف ابن مسعود قاله الفراء وروى أنها كذلك في مصحف أبيّ ، وقيل بل هي فيه والمقيمين الصلاة كمصحف عثمان ، وحكى عن عائشة : وأبان ابن عثمان أن كتبها بالياء من خطأ كاتب المصحف وهذا خطأ لا يصح منهما لأنّهما مربيان وقطع النعت أشهر في لسان العرب وهو باب واسع ، وفي الشوكاني : وحكى عن عائشة أنها سئلت عن المقيمين في هذه الآية وعن قوله تعالى : ان هذان لساحران وعن قوله في المائدة : والصابئون قالت يا ابن أخي الكتّاب أخطئوا ، وهذا باطل ، لأن الذين جمعوا القرآن أصحاب رسول الله وهم أهل اللغة وهم القدوة وهم الذين أخذوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجمعوه فهذا مما لا ينبغي أن ينسب اليهم والقرآن محكم لا لحن فيه بشئ يتكلم العرب بأجود منه في الاعراب ولسيبويه والخليل وجميع النحويين في هذا باب يسمونه باب المدح قد بينوا فيه صحة هذا وجوده ، قال النّحويون : اذا قلت مررت بزيد الكريم وأنت تريد أن تخلص زيدا من غيره فالخفض هو الكلام حتى تعرف زيدا الكريم من غير الكريم واذا أردت المدح والثناء فان شئت نصبت وان شئت رفعت ، وجاءني قومك الطيبين في المحل والمغيثون في الشدائد على معنى أذكر الطيبين وهم المغيثون وعلى هذه الآية لأنه لما قال بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك علم أنهم يقيمون الصلاة ، والمؤتون الزكاة على معنى أذكر المقيمين وهم المؤتون الزكاة وأنشدوا بيت خرنق الآتي :

لا يبعدن قومي الذين هم البيتين على معنى

أذكر النازلين وهم الطيبون

رفعه ونصبه على المدح .

وبعضهم يرفع النازلين وينصب الطيبين والكل واحد جائز حسن .(١)

(١) انظر الخزانة جـ ٢ ص ٣٠٢ ، وبحر المحيط جـ ٣ ص ٣٩٥ ، والشوكاني (فتح قدير) جـ ١ ص ٥٣٧ .

وكذلك قوله تعالى : (والصابرين فى البأساء والضراء)[1] . قال سيبويه : ولو رفع الصابرين على أول الكلام كان جيدا ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيدا كما ابتدأت فى قوله تعالى : (والمؤتون الزكاة) ونظير قول الخرنق[2] :

لا يبعدن قومى الذين هم سم العداة وآفة الجزر

النازلين بكل مغترك والطيبين معاقد الازر

نصب النازلين والطيبين على المدح ، ويروى بعضهم والطيبون كما فى كتاب سيبويه ، وهذا ليس بفصيح فى كلامهم لأن النّعت التابع أشد ارتباطا بالمنعوت فلا يؤخر عن المقطوع ولأن فى الاتباع بعد القطع رجوعا الى الشئ بعد الانصراف عنه ، ولما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية ، ولهذا منع بعض النحاة اعتراض الجملة بين الصفة والموصوف هذا هو الصحيح ، وفى المسألة خلاف لبعضهم ونقل الأشمونى من صاحب البسيط ضياء الدين بن علج القول : بأن الصحيح هو الجواز لأن القطع عارض فلا حكم له .

وقال فى الخزانة والطيبون مع كونه مرفوعا فهو مقطوع من قومى وانما حكم بالقطع مع أنه مرفوع كالمنعوت وهو قومى لقطع النازلين قبله والعرب اذا رجعت عن شئ لم تعد اليه ، ونقل ابن السكيين عن ابن الاعرابى أن النازلين تابع لقومى على المعنى لأن معناه النصب ، كأنه قال : لا يبعدن قومى

(١) آية ٧٧ من سورة البقرة ، وانظر الكتاب جـ ٢ ص ٦٣ - ٦٤ .

(٢) البيت لخرنق أخت طرفة بن العبد البكرى لامه : ديوانها ص ٢٨ وهو من شواهد سيبويه جـ ١ ص ٢٠٢ و جـ ٢ ص ٦٤ ، وهو فى الأمانى لابن الشيحرى جـ ١ ص ٣٤٥ ، ومعنى لا يبعدن : لا يهلكن ، والسم : معروف وهى مثلثة السين والعداة جمع عاد والآفة العلة والجزر جمع جزور وهى الناقة والمعترك موضع القتال والمراد بالطيبين مقاعد الازر أنهم أعفاء فى فروجهم والعرب تكنى بالشئ عما يحويه أو يشتمل عليه ، تعنى أنها لا تحل لفاحشية .

وجوز سيبويه الوجهين : القطع والاتباع ، ان شئت جعلته صفة فجرى على الأول وان شئت قطعته ، فابتدأته وقال : ترفع الطيبين كرفع المؤتين ويجوز فى النازلين والطيبين أربعة أوجه ؛ رفعهما ونصبهما ، ورفع أحدهما مع نصب الآخر مقدما ومؤخرا على القطع غير انك ان رفعتهما جاز أن يكون نعتين لقومى فيكون الرافع لهما رافع قومى والجملة واحدة ، وجاز أن يكون مقطوعين فى التقدير باضمار مبتدأه فيكونا جملتين ، والرافع والناصب المقدرين لا يجوز أن يظهر واحد منهما لفظا انما يكون مقدرا منويا ، وامتناع اظهاره اشعار باتصاله بما قبله ، فلو ظهر أمكن أن يكون جملة قائمة بنفسها مستقلة وليس الغرض ذلك .(١)

قال سيبويه : وزعم عيسى أنه سمع ذا الرمة ينشد بيت الأخطل نصبا :(٢)

لقد حملت قيس بن عيلان حربها على مستقل بالنوائب والحرب

أخاها اذا كانت عضاضا سمالها على كل حال من ذلول ومن صعب

نصب أخاها على المدح ولولا ذلك لخفضه على البدل من مستقل وقال وزعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد عملت فجعله ثناء وتعظيما ونصبه على الفعل وكأنه قال أذكر أهل ذلك ، وأذكر المقيمين ولكنه فعل لا يستعمل اظهاره .(٣)

وللتعظيم مواضع معينة وليس كل موضع يجوز فيه التعظيم ولا كل صفة يحسن أن يعظم صاحبها . لو قلت : مررت بعبد الله أخيك صاحب الثياب أو البزاز لم يكن هذا مما يعظم به الرجل عند الناس ولا يفخم به .

(١) الخزانة جـ ٢ ص ٣٠١ - ٣٠٤ والكتاب جـ ٢ ص ٦٤ - ٦٥ .

(٢) انظر ديوان الأخطل ص ٤٠٣ - ٤٠٤ وديوان ذى الرمة ص٦٦٢ والمستقل الذى ينهض بما حمل ، والنوائب جمع نائبة وهى المصيبة وأخاها صاحب الحرب العضاض العضاضة يعنى الحرب، وسمالها ارتفع.

(٣) الكتاب جـ ٢ ص ٦٥ - ٦٦ .

وأما المواضع الذى لا يحسن فيه التعظيم : فأن تذكر رجلا ليس بنبيه عند الناس ولا معروف بالتعظيم ثم تعظمه كما تعظم النبيه وذلك قولك : مررت بعبد الله الصالح فان قلت مررت بقومك الكرام الصالحين ثم قلت المطعمين فى المحل جاز أن يجعلهم كأنهم قد علموا ، وليس كل شئ من الكلام يكون تعظيما لله عز وجل يكون تعظيما لغيره من المخلوقين ، لو قلت : الحمد لزيد تريد العظمة لم يجز ، وكان أمرا عظيما غير مختص به ويحتاج التعظيم الى اجتماع معنيين فى المعظم : أحدهما أن يكون الذى عظم به فيه مدح وثناء ورفعة ، والثانى : أن يكون المعظم قد عرفه المخاطب وشهر عنده بما عظم به (١) .

ومما ينصب على الذم قولهم : مررت بزيد الفاجر والفاسق ، نصبت الفاجر والفاسق على الذم وعلى هذا ينصب هذا الحرف فى قراءة عاصم فى قوله تعالى : (وامرأته حمالة الحطب) لم يجعل الحمالة خبر للمرأة بل قطعه على معنى الشتم ،كأنه قال : أذم حمالة الحطب وان كان فعلا لا يستعمل اظهاره وقال عروة بن الورد العبسى من الصعاليك :

سقونى الخمر ثم تكنّفونى عُداة اللّه من كذب وزور . (٢)

نصب العداة على الذم وانما شتمهم بشئ قد استقر عند المخاطبين قال النابغة الذبيانى : (٣)

(١) الكتاب ٢ / ٦٩ .

(٢) البيت فى اللسان مادة نسأ وديوان عروة ص ٩٠ والكتاب ج٢ ص ٧٠ وتكنفو أحاطونى والعداة جمع عاد بمعنى العدو وكان قوم امرأته قد احتالوا عليه وسقوه الخمر حتى أجابهم الى مفاداتها .

(٣) البيت فى ديوان النابغة ص ٥٣ وهو من شواهد سيبويه جـ ٢ ص ٧١ وفى الخزانة جـ ١ ص ٤٢٦ والبطل بالضم الباطل والاقارع بنو قريع من تميم وصوف هو ابن كعب من تميم وكانوا قد وشوا به النعمان حتى تحيّر له وأحاول أعالج وأزاول والمجادعة المشاتمة وأصلها قطع الأنف والاذن من الجدع .

لعمرى وما عمرى علىّ بهيّن لقد نطقت بطلا على الأقارع

أقارع عوف لا أحاول غيرها وجوهَ قرود تبتغى من تجادع

فنصب وجود قرود على الذم .(١)

ومما يجب فيه القطع والنصب أو الرفع : الترحم وأسلوب الترحم يختلف عن أسلوب التعظيم والذم وذلك لأن الاسم الذى يعظم به والاسم الذى يشتم به شئ قد ثبت للمعظم والمذموم وشهرا وعرفا به قبل التعظيم والذم فيذكر المعظم أوالشاتم على جهة الرفع منه والثناء أو على جهة الوضع منه والذم والترحم انما هو رقة وتحسن من راحم القلب على المرحوم عند تذكره فى حال ذكره والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه ولا يكون بكل صفة ولا بكل اسم ، وانّما يترحم بما ترحمّ به العرب وتقول : مررت به المسكين بنصب المسكين على أنك رحمته .(٢)

و أوجب يونس الاتباع فى الترحم اما على النعت فيما أمكن واما على البدل فيما لم يكن نحو: رأيته البائس ومررت به المسكين فلا يجوز القطع عنده اذا كان النعت للترحم وأجاز الخليل قطعه رفعا ونصبا كما فى المدح والذم قال السيوطى وقال يونس لا يجوز القطع فى مدح أو ذم أو ترحم ووافقه الخليل فى المدح والذم ومعنى ذلك نعت النكرة لا المعرفة .(٣)

أما القطع فى المدح فأمر متفق عليه بين الخليل ويونس كما فى الكتاب(٤)

وأما القطع فى الذم أو الشتم ففى الكتاب ما يشير الى أن الخليل ويونس يجيزانه .(٥)

وخلاصة القول : أن معنى قطع النعت هو اعراب النعت خبر مبتدأ

(١) الكتاب جـ ٢ ص ٧٠ - ٧١ .

(٢) انظر الكتاب جـ ٢ ص ٧٤ - ٧٥ .

(٣) انظر الهمع جـ ٢ ص ١١٩ .

(٤) جـ ٢ ص ٦٥ .

(٥) جـ ٢ ص ٧١ قول يونس وص ٧٤ قول الخليل .

محذوف وجوبا أو مفعولا لفعل محذوف وجوبا ومحل وجوب حذف العامل في النّعت المقطوع اذا كان للمدح أو الذم أو الترحم ويجوز اظهاره وحذفه ان كان للتوضيح أو التخصيص نحو : مررت بزيد العالم ، ومررت بزيد هو العالم .

ويجب قطع النعت اذا كان المنعوت متعددا لعاملين اختلفا في المعنى والعمل ، أو في أحدهما مثال الأول : مررت بزيد ، ولقيت عمرا الكريمان أو الكريم ومثال الاختلاف في المعنى دون العمل قام زيد وذهب عمرو الكريمان أو الكريمين ، ومثال الاختلاف في العمل دون المعنى مررت بزيد وجاوزت عمرا الظريفان أو الظريفين وفي المسألة خلاف للكسائي والفراء .(١)

ويجب اتباع النعت إن كان المنعوت لا يتضح الا بالنعت ، ويجوز الاتباع والقطع فيما عدا ذلك .

الموضع الثامن : من المواضع التي يجب فيها حذف عامل المفعول به المستثنى بألا وقد تقدم الخلاف مبسوطا في العوامل التي يجب تقديمها على المعمولات . ان القول الصحيح في عامل المستثنى بألا فعل محذوف وجوبا نابت منه (الا) عوضا عن النطق به كحروف النداء .

العامل لرابع الذي يجب حذفه عامل لمفعول المطلق :

يحذف عامل المفعول المطلق وجوبا اذا كان المصدر بدلا من فعله لأنه لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه . . . وهو نوعان :

النوع الأول : ما كان بدلا من فعل مهمل ،أي : ليس له فعل في لسانهم بل استعملوا المصدر نحو: ويل زيد ، وويحه ، وبله الأكف بجر الأكف بالاضافة أي : تركه ومنه قولهم : أفة أي : قذرا ،والقذر : ضد النظافة ، وتفة وهي وسخ الأظفار والعامل في هذا فعل مقدر من معناه على حد قعدت جلوسا ، ومما استعمل مفردا أومضافا قولهم للمصاب المرحوم

(١) انظر الهمع جـ ٢ ص ١١٨ .

ويح فلان ويحه وويح له وويحا له ، للمتعجب منه ، ووبيا له ووبيك ووبب غيرك ويسك ووبسه .

وويح : كلمة تقال رحمة وويس كلمة تقال فى معنى رأفة ، وهى مضافة الى المفعول ، ومتى أضيفت ألزمت النصب ، ولا يجوز فيها الرفع ، لأنه مبتدأ لا خبر له ، فاذا أفردت جاز الرفع والنصب تقول : ويح له وويحا له وويل له وويلا له والنصب ليس يقوى هنا لأنه مصدر لا فعل له ، وانما يقوى النصب فى المصدر الذى له فعل نحو: حمدا وشكرا ، فالرفع فى نحو: ويح وويل قوى والغالب على ويح الرفع وعلى تب النصب اذا أفرد نحو : تبا له ويجوز تب له ، ويقال للمصاب المغضوب عليه : ويله وويل له وويلا له وويل طويل له ، وويلا طويلا ، فيجب النصب فى الاضافة ويجوز الرفع والنصب فى الافراد[1] فالرفع على الاخبار بما ثبت والنصب على الدعاء

قال ابن يعيش : (وأما قولهم : ويحك وويك وويلك ووبيك فهى من المصادر التى لا أفعال لها ، كأنهم كرهوا أن يبنوا منها فعلا لاعتلال عينها وفائها لما يلزم من الثقل فى تصريف فعلها لو استعمل فاطرح لذلك وأجروها مجرى المصادر المفردة المدعوبها وجعلوا الاضافة فيها بمنزلة اللام فى قولهم : سقيا لك ، لأنه لولا اللام فى سقيا لك لما علم من يعنى ، وكذلك لولا الاضافة فى هذه المصادر لم يعلم المتكلم من يعنى ، والاضافة فيها مسموعة ولا يجوز القياس عليها ، فلا يجوز أن تقول سقيك قياسا على ويحك لأن العرب لم تدع به ، وهذه الكلمات كناية عن الويل ، فويل كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ معروفة وكثر استعمالها حتى صارت للتعجب يقولها أحدهم لمن يحب ولمن يبغض .[2]

ومن ذلك : لبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك وحجازيك وحواليك من المصادر

(١) انظر الهمع جـ ١ ص ١٨٨ - ١٨٩ .

(٢) شرح المفصل جـ ١ ص ١٢١ .

التى جاءت بلفظ التثنية والفرض عنه التكثير وأنه شئ يعود مرة بعد مرة كما تقول اد خلوا الأول فالأول ، والفرض أن يدخل الجميع وجئت بالأول فالأول ليعلم أنه شئ بعد شئ ، وأما حنانيك فله فعل من لفظه ، والتقدير : تحنن تحننا بعد تحنن والتحنن : الرحمة والخير ، وأما لبيك وسعديك ود واليك وهذا دَيك . . الخ فنصبها بفعل مضمر تقديره من غير لفظه بل من معناه كأنك قلت فى لبيك داومت وأقمت وفى سعديك تابعت وطاوعت وحجازيك تحذر أو ليكن منك حذر بعد حذر وحواليك أطوف اطافة بعد اطافة وهذه المصادر كلها لا تتصرف وتلزم الاضافة والتثنية .(١)

والنوع الثانى : بدل من اللفظ بفعل مستعمل وهو قسمان :

القسم الأول : واقع فى الطلب ويسمى المصدر الطلبى وهو أن يكون بدلا من فعله الطلبى ويشمل المراد به الأمر أو النهى أو الدعاء أو التوبيخ

فمثال الأمر : ضربا لزيد ، أى : اضربه وقياما لا قعودا ومنه قوله تعالى : (فضرب الرقاب)(٢) .

فضربا وقعودا مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف وجوبا لأنه بدل من فعله ولا يجمع بين البدل والمبدل عنه .

ومثال المصدر (المراد به النهى) : سكوتا لا تكلما ويصلح المثال السابق للنهى قياما لا قعودا أى قم قياما ، ولا تقعد قعودا واجتهادا لا كسلا وجدا لا توانيا ، مهملا لا عجلة ، سكوتا لا كلاما ، صبرا لا جزعا وهو لا يقع الا تابعا لمصدر يراد به الأمر ولكن فى التقدير السابق يلزم حذف مجزوم لا الناهية ، وهو ممنوع ، ويلزم فصل الجملة مع وجود الجامع فالأولى أن يجعل المصدر الأول منصوبا بفعل محذوف ، والثانى : معطوف عليه ، ولا عاطفة أى افعل قياما لا قعودا ويكون خبرا بمعنى النهى .(٣)

(١) انظر المقتضب جـ ٣ ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٢) سورة محمد آية .

(٣) انظر الأشمونى مع الصبان جـ ٢ ص ١١٧ .

ومثال المصدر (المراد به الدعاء) نحو: سقيا لك ورعيا تحسا للخائن بعدا للظالم ، سحقا للئيم ، جدعا للخبيث ، ورحمة للبائس ، هذابا للكاذب ،سُقاء للمهمل ، بؤسا للكسلان ، خيبة للفاسق ، تبا للواشي نكسا للمتكبر ، ومنع سيبويه أن يقاس على ما ورد من هذه الألفاظ وأجاز الأخفش القياس عليها ، وهوما يظهر أنه الحق وتستعمل هذه المصادر في قبيح الكلام فان أضفتها فالنصب حتم واجب ،نحو: بعدا لظالم وسحقه ولا يجوز الرفع لأن المرفوع يكون حينئذ مبتدأ ولا خبر له وان لم تضفها فلك أن تنصبها ، ولك أن ترفعها على الابتداء نحو: عذابا له وعذاب له والنّصب أولى . وما عرف منها بأل فالأفضل فيه الرفع على الابتداء نحو: الخيبة للمفسد .(١)

ومثال الواقع في التوبيخ وهو الواقع بعد استفهام مقصود به التوبيخ نحو : أتوانيا وقد جد قرناؤك هذا وقد عورض جعل الاستفهام التوبيخي من أقسام الطلب ،لأنه خبر في المعنى لكن نظرا باعتبار الصورة ولأنه يستلزم الطلب .(٢)

والقسم الثاني : واقع في الخبر وهو المصدر الواقع بدلا من الفعل المقصود به الخبر وذلك في خمسة مواضع :

الموضع الأول : المصادر المسموعة التي كثر استعمالها ودلت القرائن على عاملها المحذوف لقولهم عند تذكر نعمة وشدة : حمدا وشكرا لا كفرا وهي من أمثلة سيبويه وقدره أحمدا لله حمدا وأشكره شكرا لا أكفره كفرا وصبرا لا جزعا ، وعند ظهور أمر معجب عجبا ،أي: عجب عجبا ، وعند خطاب مرضي عنه أو مغضوب عليه كأن يقال أتفعل هذا فتقول أفعله وكرامة ومسرة أي : أفعله وأكرمك بذلك وأسرك ، فالمصدر نائب من الفعل ومؤد

(١) انظر التصريح على التوضيح مع حاشية العليمي جـ ١ ص ٣٣٠ وجامع الدروس العربية جـ ٣ ص ٣٦ .

(٢) انظر حاشية الصبان جـ ٢ ص ١١٨ .

معناه وتقول أيضا لا أفعله ولا كيدا ولا هما أى : لا أفعله ولا أكاد أفعله كيدا ولا أهم به هما ، أى عزما فالكيد مصدر كاد يكاد من أفعال المقاربة وليس الكيد الذى هو المكر . ولا فعلته رغما وهوانا أى : اننى أفعله وأرغمك بفعله رغما وأهينك اهانة .

والمراد بالخبر هنا ماليس بطلب والا فلا شك أن حمدا وشكرا ولا كفرا وصبرا لا جزما ، وعجبا من الانشاء الذى لا يحتمل الصدق والكذب وسماه ابن مالك خبرا انشائيا ، أى صورته صورة الخبر والمعنى على الانشاء.(١)

واذا أفردت حمدا وشكرا جاز اظهار الفعل نحو : أحمد الله حمدا وأشكر الله شكرا ، وأما لا كفرا فلا يستعمل الا مع حمدا وشكرا .

هكذا تكلمت العرب بالأمثلة الثلاثة مجتمعة ، وقد تفرد ... فهذه الأمور جرت مجرى المثل ، وينبغى أن يلتزم فيها ما التزمت العرب.(٢)

ووجوب حذف العامل خاص باجتماع الثلاثة حمدا وشكرا لا كفرا .

الموضع الثانى : أن يكون المصدر تفصيلا لعاقبة ما قبله من طلب أوخبر أو واقعا بعد أداة التفصيل لأن التفصيل مستفاد من أداته لا من المصدر والمصدر هو موضع تفصيل وعاقبة مضمون ما قبله هى الغرض ، فمثال الطلب قوله تعالى : (فشد الوثاق ، فاما منا بعد واما فداء)(٣) والتقدير : فامسا أن يمن منا واما أن تفدوا فداء ومثال الخبر قول الشاعر :(٤)

لأجهدنّ فامّا درء مفسدة تخشى وامّا بلوغ السؤل والأمل

(١) انظر أوضح المسالك مع حاشية المليمى جـ ١ ص ٣٣١ -٣٣٢ والمساعد على تسهيل الفوائد جـ ٢ ص ٤٧١ .

(٢) انظر التصريح جـ ١ ص ٣٣١ نقلا عن ابن عصفور .

(٣) سورة محمد - آية ٤ .

(٤) البيت قائله مجهول وهو فى المساعد جـ ٢ ص ٤٧٣ والهمع جـ ١ ص ١٩٢ والشاهد على أن من المصدر الواجب حذف عامله ما وقع لتفصيل عاقبة خبر .

وتقول انظر الى الشكوى فاما رفضا واما قبولا فرفضا وقبولا مصدران منصوبان بعامل محذوف وجوبا والتقدير : فاما ترفض رفضا واما تقبل قبولا

الموضع الثالث : أن يكون مكررا أو محصورا أو مستفهما عنه وعامله خبر عن اسم عين أى ذات فى الأنواع الثلاثة وشروطها أربعة أمور :

أحدها : التكرير أو الحصر أو العطف عليه أو الاستفهام عنه .

والثانى : كون المصدر مستمرا للحال لا منقطعا ولا مستقبلا .

والثالث : كون عامل المصدر خبرا .

والرابع : كون المخبر عنه اسم عين .

فمثال المكرر : محمد سيرا سيرا ، التقدير محمد يسير سيرا فحذف يسير وجوبا لقيام التكرير مقامه .

ومثال المحصور فيه : ما خالد الا سيرا وانما خالد سيرا والتقدير : ما خالد الا يسيربسيرا وانّما خالد يسير سيرا فحذف يسير وجوبا لما فى الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير ، ومثال المعطوف عليه نحو : أنت أكلا وشربا والتقدير : أنت تأكل أكلا وتشرب شربا لأن العطف كالتكرير .

ومثال المستفهم عنه : أأنت سيرا ، والتقدير : أأنت تسير سيرا ووجهه أن ما فيه من معنى الاستفهام الطالب للفعل كأنه أناب من التكرير لأن الفعل شديد المطلوبية للاستفهام وان لم يكن مكررا ولا محصورا ولا مستفهما عنه ولا معطوفا عليه لم يجب اضمار عامله نحو : أنت تسير سيرا وان شئت حذفت فقلت أنت سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى لم يحتج الى اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو : انما سيرك سيرالبريد (١) .

الموضع الرابع : من وجوب حذف عامل المصدر الخبرى أن يكون المصدر مؤكدا لنفسه أو غيره فالمؤكد لنفسه هو الواقع بعد جملة لا تحتمل غيره لأنها نص فى معناه نحو : له علىّ دينار اعترافا ، فجملة له علىّ دينار نص فى

(١) انظر التصريح جـ ١ ص ٣٣٢ .

الاعتراف لأنها لا تحتمل غيره وسمى مؤكدا لنفسه لأنه بمنزلة اعادة ما قبله فكأن الذى قبله نفسه ، والمؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وتحتمل غيره ، فاذا كررت المصدر صارت نصا فيه ، لأن مفهوم الجملة يتطرق اليها الاحتمال وهذا الاحتمال زال بذكر المصدر وسمى مؤكدا لغيره لأنه ليس بمنزلة تكرير الجملة فهو غيرها لفظا ومعنى مثاله أنت ابنى حقا فحقا مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره : أحقه حقا ، والجملة التى قبله (أنت ابنى) تصلح له ولغيره لأنها تحتمل أن تكون حقيقة فيكون ابنه حقا وأن تكون مجازا على معنى أنت عندى بمنزلة ابنى فى العطف والحنو فلما قال حقا صارت الجملة نصا فى أن المراد البنوة حقيقة ورفع احتمال المجاز.(١)

وحقا هنا بمعنى الحقيقة ، وليس ضد الباطل لأنه غير رافع لصحة الاتيان به مع ارادة المجاز كأن يريد بنوة العلم لكن يرفع احتمال بطلان القضية أى عدم تحققها فى الواقع(٢) وتقول هذا زيد الحق لا الباطل ولا أفعل كذا البتة .

الموضع الخامس : من وجوب حذف عامل المصدر الخبرى المصدر المقصود به التشبيه بشرط أن يكون حسبيا واقعا بعد جملة مشتملة على معناه وعلى فاعله نحو قولك : لزيد صوت صوت حمار ، فصوت حمار مصدر تشبيهى وهو منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير : يصوت صوت حمار ، فقبله جملة وهى (لزيد صوت) مشتملة على فاعل المصدر فى المعنى وهو زيد ، فان كان ما قبل هذا المصدر ليس جملة وجب الرفع مثل صوته صوت حمار وكذا لو كان قبله جملة ليست مشتملة على الفاعل فى المعنى نحو : هذا صوت صوت حمار.(٣)

ويجوز حذف عامل المصدر المبين للنوع أو العدد اذا دل عليه دليل

(١) توضيح النحو جـ ٢ ص ٢٦٠ .

(٢) انظر حاشية الصبان جـ ٢ ص ١١٩ .

(٣) توضيح النحو جـ ٢ ص ٢٦١ .

كأن يقع جواب سؤال أو غير ذلك ، فمثال المبين للنوع أن يقال لك هل انتظرت خالدا ، فتجيب : انتظارا مملا : أى : انتظرت انتظارا مملا ومثل أن تقول للقادم من سفر قدوما وللقادم من الحج حجا مبرورا والأصل قدمت قدوما مباركا وحججت حجا مبرورا فحذف العامل جوازا ، ومثال حذف عامل المبين للعدد جوازا أن تقول ضربتين جوابا لمن قال : كم ضربت زيدا؟ والأصل ضربته ضربتين فحذفت العامل جوازا .

العامل الخامس : الذى يجب حذفه عامل الحال فى مواضع ويشترط أن لا يكون مضمنا معنى الفعل ، كالظرف والاشارة وهذا لا يحذف .

وينقسم حذف عامل الحال الى قسمين قياسى وسماعى :

فالقياسى فى المواضع الآتية :

١- أن تكون الحال دالة على ازدياد أو نقص بتدريج نحو تصدق بدرهم فصاعدا أو فأكثر ونحو: اشتريت الثوب بدينار فنازلا أو فأقل أو فسافلا فكلمة صاعدا حال وعاملها وصاحبها محذوفان والتقدير فذهب العدد صاعدا أو فاذهب بالعدد صاعدا وفى هذه الحالة الجملة المحذوفة انشائية معطوفة بالفاء على نظيرتها الانشائية وكذا كلمة أكثر ونازلا ، وأقل وسافلا ، وشرط هذه الحال أن تكون مصحوبة بالفاء ، أو بثم ، والفاء أكثر من ثم .

٢- أن تكون الحال مسبوقة باستفهام يراد به التوبيخ نحو: أنائما وقد أشرقت الشمس ، وأقاعدا عن العمل وقد قام الناس وأتميميا مرة وقيسيا أخرى أشرقيا مرة وغربيا أخرى .

٣- أن تكون الحال سادة سد الخبر نحو ضربى زيدا قائما وشربى اللبن باردا فقائما وباردا حالان سدا مسد الخبر وقد حذف عاملهما وجوبا والتقدير اذا كان قائما واذا كان باردا .

٤- أن تكون الحال مفردة مؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو: أنت أخى مواسيا أى أعرفك مواسيا .

ويحذف عامل الحال سماعيا فى مثل : هنيئا لك ويكون التقدير بحسب المقام .[1]

العامل السادس : عامل الظرف والجار والمجرور ، ويجب حذف عامل الجار والمجرور والظرف اذا كان متعلقهما كونا عاما وهو الوجود والاستقرار والحصول والاستمرار والثبوت والكون التام دون زيادة معنى آخر بخلاف الخاص وهو هذه الأشياء المذكورة مفيدة بصفة أخرى كالنوم والجلوس والذهاب والاستماع والثبات والظرف حينئذ مستقر لاستقرار الضمير فيه بعد حذف المتعلق وقيل سمى بالمستقر لاستقرار معنى العام فيه بحيث يفهم بداهة عند سماعه ، واذا وجب حذفه كان ذكره عبثا بخلاف الخاص كالنوم والجلوس والذهاب والاستماع والثبات فانه يجب ذكره الا لدليل فيجوز وقد يجب حذفه كما سيأتى فى الأمثال والقسم ومقابل المستقر اللغو لالغائه من تحمل الضمير لذكر المتعلق لكونه خاصا واجب الذكر أو جائزه لدليل .

والخلاصة أن الظرف والجار والمجرور باعتبار المتعلق اما مستقر أو لغو فالأول ما كان متعلقه عاما واجب الحذف نحو "وعنده علم الساعة" .

والثانى : ما كان متعلقه خاصا سواء واجب الذكر نحو زيد جالس فى الدار أوجائزه كما اذا قيل هل صمت يوما فتقول : يوم الجمعة[2] .

وسمى لغوا لخلوه من الضمير ، فمدار اللغو والمستقر على خصوص المتعلق وعمومه بقطع النظر من ذكره وحذفه وقد يقدر المتعلق خاصا كزيد على الفرس أو زيد من العلماء أو فى البصرة أى راكب ومعدود ومقيم ولا يخرجه ذلك من الاستقرار اذ يجوز تقدير العام لتوجيه الاعراب وخصوصه بمعرفه المقام لا يقتضى لغويته ولكن لما كان العام ضابطا مطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر به وحينئذ فلا يكون الخاص المحذوف لغوا الا اذا امتنع تقدير العام

(١) انظر النحو الوافى جـ ٢ ص ٤١٠ وتوضيح النحو جـ ٣ ص ٤٤ - ٤٥ .

(٢) انظر حاشية الدسوقى جـ ٢ ص ٩٩ وحاشية الخضرى جـ ١ ص ٩٥ .

ـ كما تقدمت الاشارة الى ذلك آنفا ـ ثم ان معنى التعلق أن يعمل المتعلّق في محله النّصب على المفعولية ، وهذا بالنسبة للظرف لا غبار عليه وأما بالنسبة للجار والمجرور فالمتعلق إنما يعمل في المجرور وأنه الذى فى محل نصب بالمتعلق بمعنى أنه يقتضى نصبه لو كان متعديا اليه بنفسه فتلعق المجرور به تعلق عمل ، وقد يكون محل المجرور رفعا كمرّ بزيد مجهولا فزيد وحده نائب فاعل ولا يكون محله نصبا في هذه الحالة .

وأما الجار وحده فلا عمل للمتعلق فيه لأن العامل لا يعمل فى عامل ونسبة التّعلق اليه مسامحة أو مرادهم تعلق الايصال لأن الحرف يوصل معانى الأفعال الى الأسماء فعلم أن المحل للمجرور فقط . (١)

ويجب حذف الكون العام فى ثمانية مواضع :

الموضع الأول : اذا وقع خبرا نحو الحمد لله رب العالمين وزيد عندك

وأما ظهور الاستقرار العام الذى وقع خبرا فى قول الشاعر : (٢)

لك العزّان مولاك عزّ وإن يَهُن فأنت لدى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كائن

فهو من ضرورة الشعر وقيل كائن هنا اسم فاعل من كان الناقصة واسمه ضمير مستتر فيه وخبره محذوف ، وقيل هو اسم فاعل من كان التامة التى تعنى الثبوت فهو كون خاص وقال ابن يعيش :

(اعلم أنك لما حذفت الخبر الذى هو استقراً وستقر وأقمت الظرف مقامه على ما ذكرنا صار الظرف هو الخبر والمعاطة معه وهو مغاير المبتدأ فى المعنى ونقلت الضمير الذى كان فى الاستقرار الى الظرف وصار مرتفعا بالاستقرار حذفت الاستقرار وصار أصلا مرفوضا لا يجوز اظهاره للاستغناء عنه بالظرف) . وقد صرح ابن جنى بجواز اظهاره سواء نقل الضمير

(١) انظر الصبان جـ ٢ ص ٢٣٦ .

(٢) والبيت لم يعرف قائله وهو فى المغنى جـ ٢ ص ٤٩٧ وابن عقيل جـ ١ ص ٢٠١ والبحر جـ ٧ ص ٧٧ والهمع جـ ٢ ص ١٠٨ .

الى الظرف أم لا ، والقول عندى أنه اذا حذف ونقل ضميره الى الظـــرف لم يجز اظهاره لأنه قد صار أصلا مرفوضا ، فأما اذا ذكرته أى المتعلـــق أولا وذكرت الظرف بعده وقلت زيدا استقر عندك فلا يمنع مانع من اظهـــاره ولا اتيان به لأن ذكر المتعلق أولا يدل على أنه لم ينقل الضمير الى الظـرف بل مستتر فى العامل وعلق ابن هشام على كلام ابن يعيش لأنه لم يوافقـــه عليه أحد ، ثم قال ابن يعيش : (واعلم أنك اذا قلت زيد عندك فعنـــدك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف سواء كان فعلا أو اسما وفيه ضمير مرفـوع وذلك الضمير فى موضع رفع بأنه خبر المبتدأ ، واذا قلت : زيد فى الـــدار ومن الكرام ، فالجار والمجرور فى موضع نصب بالاستقرار على حد انتصـــاب عندك ، اذا قلت زيد عندك ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل فى موضـــع رفع بأنه خبر المبتدأ ، ومذهب الكوفيين اذا قلت زيد عندك أو خلفك لـــم ينتصب عندك وخلفك باضمار فعل ولا بتقديره وانما انتصب بخلاف الأول(١) وقد تقدم بيان مذهبهم فى العوامل المعنوية - وكما ترى أن ابن يعيش جـــوز اظهار المتعلق فى الخبر اذا لم يحذف ولم ينقل اليه ضمير وتبع الكوفيـــين ابن طاهر(٢) وابن خروف(٣) فى انكار التقدير للمتعلق فى الخبر وعندهمـــا ينصبه المبتدأ لا الخلاف كما هو عند الكوفيين ، وزعما أنه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه ان كان غـــيره .(٤)

الموضع الثانـى : اذا وقعـا صفة نحـو قولـه تعالـى : (أو كصيب

(١) شرح المفصل جـ ١ ص ٩١ .

(٢) ابن طاهر هو أبو بكر محمد بن أحمـد بن طاهر ولد باشبيليـــة ورحل الى مراكش ، فدرس فى فاس كتاب سيبويه وشهر هناك وأقبـل عليه الناس ، توفى بفاس سنـــة ٥٨٠ هـ .

(٣) تقدمت ترجمته ص٢٣٧ .

(٤) انظر الهمع جـ ٢ ص ١٠٨ .

من السمـــاء) .[1] أى : كائن من السماء أو حصل فالمدار على تقدير المتعلق كونا عاما سواء كان اسما أو فعلا [2] ، وقد يحذف الموصوف مع الصفة اذا كان الموصوف بعد اسم مجرور بمن أو فى نحوقوله تعالى : (وان منكم الا واردها) [3] والتقدير وان أحد كائن منكم الا واردها ومثله قولك ما فى المكتبة الا فوق ما تريد ،أى : ما فى المكتبة الا كتب كائن فوق مـــا تريد ، وقوله تعالى : (منهم الصالحون ومنهم دون ذلك) [4]

الموضع الثالث : اذا وقعا حالا نحو قوله تعالى : (فخرج على قومه فى زينته) [5] والتقدير : كائن فى زينته . وأما قوله تعالى : (لمـــا رآه مستقرا عنده) [6] ، حيث ذكر متعلق الظرف وقد وقع حالا ، فالصواب أن هذا المتعلق كون خاص لأن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو اذن واجب الذكر وكلامنا فى الاستقرار العام . [7]

الموضع الرابع : اذا وقعا صلة الموصول نحو قوله تعالى :(وله من فـــى السموات والأرض) [8] والظرف والجار والمجرور اذا وقعا صلة فانهما يتعلقان بفعل محذوف نحواستقر وحل ونحوه ولا يتعلقان باسم الفاعل لان الصلـــة لا تكون بمفرد وانما تكون بجملة الا اذا كان الموصول أل فيكون اسم الفاعل صلتها حينئذ .

الموضع الخامس: أن يرفعا الاسم الظاهر نحو قوله تعالى (أفى اللهشك) [9] .

(١) آية ١٩ من سورة البقـرة .
(٢) انظر المغنى جـ ٢ ص ٤٩٦ .
(٣) آيـة ٧١ من ســورة مريـم .
(٤) آية ١٦٨ من سورة الاعراف .
(٥) آية ٧٩ مـن سورة القصص .
(٦) آية ٤٠ مـن سورة النمـل .
(٧) انظر المغنى جـ ٢ ص ٤٩٦ - ٤٩٧ .
(٨) آية ١٩ من سورة الأنبيـاء .
(٩) آية ١٠ من سورة ابراهيم .

أى : أثبت فى الله أو استقر فى الله ونحو : أمندك زيد وقد تقدم بيان كيفية رفعهما الاسم فى العوامل اللفظية (الأسماء) وأن شرط ذلك الاعتماد على الأشياء المذكورة هناك .

الموضع السادس : أن يقعا فى مثل كقولهم : الكلاب على البقرة[1] أى : سلط الكلاب على البقر فلا يجوز ذكر سلط لأن الأمثال لا تغير وكذلك ما جرى مجرى المثل فى ضرورة الحفاظ على نصبها وعدم التصرف فيه وذلك نحو قولهم : بأبى أنت أى مفدى والمحذوف هو الخبر ومنه قولهم للمعرس بالرفاء والبنين ، باضمار أعرست ، أى تزوجت ملتبسا بالرفاء أى الالتئام والتوافق مع الزوجة والبنين[2] .

الموضع السابع : أن يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو أيوم الجمعة صمت فيه ؟ ونحو بزيد مررت به وهذا هو باب الاشتغال .

وخلاصة هذا أن يكون فى العبارة ظرفان أو جاران ومجروران لمعنى واحد أولهما حذف عاملهما على شريطة التفسير ، والثانى شغل بالعامل من الأول وفيه ضمير يعود على الأول نحو : أيوم الجمعة سافرت فيه ؟ لأن التقدير أسافرت يوم الجمعة ، سافرت فيه ، وربما حذف من الثانية المضاف أو الجار نحو قول الأخطل :

ويوما شهدناه سليما وعامرا قليل سوى الطعن النهال نوافله

والمعنى : ويوم شهدنا شهدنا فيه والضمير المتصل بالفعل هو فى محل نصب بنزع الخافض وليس فى محل نصب على الظرف لأن ضمير الظرف لا يكون ظرفا بنفسه[3] .

الموضع الثامن : القسم بغير الباء : اذا كان المقسم به مجرورا بغير

(١) انظر مجمع الأمثال جـ ١ ص ٩٠ .

(٢) انظر المغنى جـ ٢ ص ٤٩٧ .

(٣) اعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٢٩٢ ، وانظر الخلاف فى المغنى جـ ٢ ص ٤٩٧ - ٤٩٨ .

الباء أى بالتاء أو اللام أو الواو أو الهمزة أو الهاء وجب حذف المتعلق لدلالة الجار والمجرور عليه نحو قوله تعالى : (تالله لقد آثرك الله علينا)[1] ونحو قوله تعالى : (والليل إذا يغشى)[2] .

وهذه هى المواضع المشهورة وهناك مواضع يحذف فيها متعلق الجار والمجرور ، أو الظرف وهو ليس من الكون العام مثل متعلق لام الجحود وهى المسبوقة بكون ناقص منفى بما أو لم فهذه اللام تتعلق مع مجرورها وهو المصدر المؤول بعدها بالخبر المحذوف وجوبا نحو قوله تعالى : (وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم)[3] تقديره وما كان الله مريدا لتعذيبهم .

ولكن النحاة اختلفوا فى الفعل الواقع بعد لام الجحود ، فذهب الكوفيون الى أنه خبر كان واللام زائدة لتوكيد النفى كالباء فى ما زيد بقائم وذهب الكوفيون الى أن الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وقدروه ما كان الله مريدا لتعذيبهم ، وقولهم متعلقة بالخبر يقتضى أنها غير زائدة وليست بزائدة ولكن تقديرهم مريدا يقتضى أنها زائدة لتقوية العامل ولكن صاحب المغنى صرح بأن اللام المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة ، بل بينهما فزيادتها عند الكوفيين محضة وعند البصريين غير محضة[4]

ومن ذلك أيضا الشرط بعد ذى جواب اذا تقدم على الشرط ما يقتضى جوابا حذف جواب الشرط لدلالة جواب ما قبله نحو والله حيثما لقيتك لاكرمتك فقد حذف جواب الشرط لأن جواب القسم أغنى عنه . وحيثما لا يتعلق بالمذكور وانما يتعلق بعامل محذوف وهو جواب الشرط .

وكذلك يجب حذف المتعلق اذا وجد المانع المعنوى وهو أن يكون فى معنى الكلام ما يدل على أن المتعلق محذوف والمذكور ليس المتعلق للظرف

(١) آية ٩١ من سورة يوسف .

(٢) آية ١ من سورة الليل

(٣) آية ٣٣ الأنفال

(٤) انظر الأشمونى مع الصبان جـ ٣ ص ٢٩٢ - ٢٩٣ .

أو الجار والمجرور ولا مقيدا بهما نحو قوله تعالى : (واذا سألك عبادى عنى فإنى قريب) .(١)

فجملة إنى قريب ليست فى الحقيقة جوابا لإذا خلافا لما يوهمه ظاهر الآية ذلك لأن قرب الله من عباده ليس له علاقه بسؤلهم لأنه قريب منهم وان لم يسألوا عنه ولذا فان الظرف لا يقيّد كلمة قريب ولا يتعلق بها ، وهى لا تعمل فيه ولابد من تقدير عامل محذوف يقيده الظرف ويتعلق به والتقدير واذا سألك عبادى عنى فقل لهم إننى قريب والمتعلق هو قل حذف لدلالة المعنى عليه وكذلك قوله تعالى : (واذا جاء وعد الآخرة ليسوءوا وجوهكم)(٢) فمتعلق إذا محذوف دل عليه الجار والمجرور والتقدير بعثناهم .(٣)

العامل السابع: الذى يجب حذفه : أن المصدرية الناصبة للمضارع فى ستة مواضع :

الموضع الأول : بعد لام الجر اذا لم يقع بعد لا وسبقت بكون ناقص منفى وهى المسماة بلام الجحود وسميت بذلك لملازمتها للجحد أى النفى هذا قول أكثر النحاة ويسمية البعض بلام الجحود والصواب تسميتها بلام النفى لان الجحد فى اللغة مطلق الانكار وعلى مذهب الجمهور من تسمية العام بالخاص والقول بأن الناصب للمضارع بعد لام الجحود هو أن المضمرة وجوبا وهو مذهب علماء البصرة ، وذهب الكوفيون الى أن ناصب المضارع بعد لام الجحود هو اللام نفسها بالاصالة واللام زائدة وأن خبر كان هو الفعل المضارع المنصوب واحتجوا على ذلك بقول الشاعر .(٤)

لقد هذلتنى أم عمرو ولم أكن ... مقالتها ما كنت حيا لا سمعا

وقالوا لو كانت أن المصدرية هى الناصبة للزم تقدم معمول صلتها عليها

(١) آية ١٨٦ من سورة البقرة .
(٢) آية ٧ من سورة الاسراء .
(٣) اعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٢٩٣ - ٢٩٤ .
(٤) البيت فى الصبان جـ ٣ ص ٢٩٢ .

وهو ممتنع ورد هذا القول بأن مقالتها معمول لمحذوف يفسره المذكور وذهب ثعلب الى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أن وقد تقدم الخلاف في الفعل الواقع بعد هذه اللام ومنشأ ذلك الخلاف هو الاختلاف في الناصب هل هو اللام أو أن المضمرة ؟ .

الموضع الثاني : بعد أواذا يصلح في موضعها حتى أو الا ويقول ابن مالك وتضمر أن لزوما بعد أو الواقعة موقع الى أن، أو الا أن، وحتى هي التي بمعنى اللام وهي التي قبلها علة لما بعدها نحو لأطيعنّ الله أو يغفر لي .

أو حتى التي بمعنى الى، وهي التي ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا لا دفعة واحدة نحو: لألزمنك أو تقضيني حقي ، والتي يصلح في موضعها الا وهي التي ينقضي ما قبلها دفعة واحدة نحو لاقتلن الكافر أو يسلم .

ويحتمل الوجهين قول امرئ القيس (١) :

فقلت له لا تبكِ عينُك إنّما نحاول مُلكًا أو نموت فنُعذَرا

وتقدير هذه الأحرف (الأوالي) في موضع (أو) تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب والا فانك عطفت مصدرا مؤولا من أن والفعل بأو على مصدر متوهم ، فالعطف مازالت قائمة ، والتقدير الاعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل (أو) مصدر ، وبعدها (أن) الناصبة للفعل وهي في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها . (٢)

وذهب الكسائي الى أن أو المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى أن الفعل انتصب بالمخالفة ، والصحيح أن النصب بأن مضمرة بعد أوولذا لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها حرف عطف وجوز الأخفش الفصل بالشرط نحو لالزمنك أو ان شاء الله تقضيني حقي وأو حرف عطف لا عمل لها ، ولكنها عطفت مصدرا مقدرا

(١) انظر الديوان ص٩ والضمير في له يعود الى صاحبه (عمرو بن قميئة) في البيت السابق وهو: بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه وأيقن أنّا لاحقان بقيصرا

(٢) انظر شرح الكافية لابن مالك ج٣ ص١٥٤١ - ١٥٤٢ .

على مصدر متوهم من الجملة التى قبلها [1] .

الموضع الثالث: بعد حتى الجارة وشرط النصب بعدها أن يكون الفعل مستقبلا وجوبا ، إذا كان الاستقبال حقيقيا بأن كان بالنسبة الى زمن التكلم نحو لاسيرن حتى أدخل المدينة ، وقوله تعالى : (لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا) [2] ، وجوازا اذا لم يكن الاستقبال حقيقيا بأن كان بالنسبة الى ما قبل حتى نحو : قوله : (وزلزلوا حتى يقول الرسول ... الآية) [3] .

فان قولهم انما هو مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى زمن قص ذلك علينا ، فالرفع على تأويله بالحال بأن يقدر القول الماضى فى الحال ،أى فى زمن المتكلم لاستحضار صورته العجيبة ، فكأنه قيل حتى حالتهم الآن أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون ، فيقدر اتصاف الرسول والمؤمنين بالدخول فى القول ، فالقول حال بالنسبة الى تلك الحال وهى تقدير اتصافهم بالقول زمن المتكلم ، والنصب على تأويله بالمستقبل بأن يقدر أنهم فى الحال عازمون على القول فيلزم استقبال القول بالنسبة الى تلك الحال وهى تقدير اتصافهم بالعزم على القول [4] .

الموضع الرابع بعد فاء السببية الواقعة فى جواب نفى محض أو طلب محض والطلب هما الأمر والنهى والدعاء والعرض ، والتخضيض ، والتمنى والترجى والاستفهام .

فالنفى يأتى على أربع صور :

١- ما يكون النافى فيها حرفا من حروف النفى كلا،وما،نحو قوله تعالى :

(١) انظر الأشمونى جـ ٣ ص ٢٩٦ مع الصبان .
(٢) آية ٩٠ من سورة طه .
(٣) آية ٢١٤ من سورة البقرة .
(٤) انظر الأشمونى مع الصبان جـ ٣ ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .

(لا يقضى عليهم فيموتوا)[1] ، ونحو قولك ما تزورنا فنتحدث اليك .

٢- ما يكون النافي فيها فعلا نحوقولك : ليس زيد معنا فيجازيك .

٣- ما يكون النفي الثاني فيها اسما نحوقولك : أنا غير مسافر اليوم فأصحبك .

٤- أن يكون الدال على النفي فعلا موضوعا لدلالة على التقليل لكن أريد به النفي نحوقولك : قلما تزورنا فتثلج صدرنا ، ويلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه ، نحو قولك : كأنك وال علينا ، فتشتمنا أى ما أنت وال علينا .[2] واذا كانت الفاء لمجرد العطف خالية من السببيّة فالرفع هو الوجه وفى مثل قولك : ما تأتينى فأكرمك أربعة أوجه :

أحدها : أن تقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبله فيكون شريكه فى اعرابه ، فيجب هنا الرفع لأن الفعل الذى قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه وعلى هذا قوله تعالى : (ولا يؤذن لهم فيعتذرون)[3] . فالفاء هنا عاطفة والفعل الذى بعدها معطوف كأنه قيل : لا يؤذن لهم فلا يعتذرون .

ثانيها : أن تقدر الفاء لمجرد السببيّة ويقدر الفعل الذى بعدها مستأنفا ومع استئنافه يقدر خبرا لمبتدأ محذوف فيجب الرفع أيضا لخلو الفعل من الناصب والجازم ، والفرق بين هذا الوجه والوجه السابق أن الوجه السابق شمل النفي فيه ما قبل الفاء وما بعدها ، وهذا الوجه أنصب النفي فيه على ما قبل الفاء خاصة دون ما بعدها ، وذلك لأنك لم تجعل الفاء لعطف الفعل الذى بعدها على المنفى الذى قبله فيكون شريكه فى النفي ، فتقول : ما تأتينى فأكرمك بمعنى : فأنا أكرمك لكونك لم تأتنى وذلك اذا كنت كارها لاتيانه .

ثالثها : أن تقدر الفاء عاطفة لمصدر الفعل الذى بعدها على المصدر

(١) آية ٣٦ من سورة فاطر .

(٢) انظر الصبان جـ ٣ ص ٣٠١ .

(٣) آية ٣٦ من المرسلات .

المؤول مما قبلها وتقدير النفى منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجيب حينئذ النصب بأن مضمرة وجوبا والتقدير ما يكون منك اتيان فاكرامك منى أى ما يكون منك اتيان فيعقبه منى اكرام بل يكون منك اتيان ولا يكون منى اكرام .

رابعها : أن تقدر الفاء أيضا عاطفة لمصدر الفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن تقدير النفى منصبا على المعطوف عليه فينتفى المعطوف لأنه مسبب عنه ، وقد انتفى ويكون معنى الكلام ما يكون منك اتيان فكيف يكون منى اكرام !! ومثله ما تأتينا فتحدثنا [1] ، والنفى غير المحض هو المنتقض بألا أو المتلو بنفى .

مثال الأول : ما أنت تأتينا الا فتحدثنا .

ومثال الثانى : ما تزال تأتينا فتحدثنا لأن النفى دخل على زال وهى للنفى ، ونفى النفى اثبات .

واختلفوا فى نحو: ما تأيتنا فتحدثنا الا بخير، ذهب ابن مالك الى أن النفى فى هذا قد انتقض فيجب الرفع ، وذهب ابن درستويه والمرادى الى جواز الوجهين : الرفع والنصب ، وانما جاز النّصب لأن الانتقاض انّما جاء بعد استحقاق الفعل النصب .

ومثال الأمر : أسلموا فتدخلوا الجنة ، ويشترط فى الأمر شيئان :

أحدهما : أن يكون بصيغة الطلب ، والثانى : أن لا يكون بلفظ اسم الفعل ، وأما الطلب غير المحض وهو الطلب باسم الفعل أو بالمصدر النائب من الفعل ، أو بما لفظه خبر فلا يكون لشئ من ذلك جواب منصوب بل بجزم هذا قول الجمهور ، وخالفهم الكسائى فى اسم الفعل ، فأجاز النصب مطلقا بعد الفاء المجاب بها اسم الفعل ، وفصل ابن جنى وابن عصفور فأجازاه إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو : نزال ، ودراك

(١) انظر الصبان جـ ٣ ص ٣٠٣ ، وشرح الشذور ص ٣٠٣ .

دون غيره .[1]

ومثال النهى : لا تضرب زيدا فيغضب ، وشرط النهى عدم النقض بألا قبل الفاء نحو : لا تضرب الا زيدا فيغضب ، فيجب فيه الرفع والنصب ممتنع.

ومثال الدعاء : رب وفقنى فاعمل صالحا ، ويشترط فى الدعاء : أن يكون بالفعل ، فلو قلت : سقيا فيرويك الله لم يجز النصب .

ومثال العرض وهو الطلب برفق ولين ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا .

ومثال التحضيض وهو الطلب بحث وازعاج هلا أكرمت زيدا فيشكرك .

ومثال التمنى : ليت لى مالا فانفق .

ومثال الترجى : لعل زيدا يأتى فيحدثنا ، واختلف النحاة فى الترجى هل له جواب ، فينتصب الفعل بعد الفاء جوابا له أو لا ؟ .

فذهب البصريون الى أن الترجى فى حكم الواجب وأنه لا ينتصب الفعل بعد الفاء جوابا له ، وذهب الكوفيون الى جواز ذلك وهو الصحيح لثبوته فى النظم والنثر ولكن الكوفيين على أن لعل للاستفهام .[2]

ومثال الاستفهام : قوله تعالى : (فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا)[3]

ويشترط فى الاستفهام : أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز النّصب فى نحو: هل أخوك زيد فأكرمه .[4]

واعلم أن للنحاة فى ناصب المضارع بعد فاء السببية أو واو المعيّة ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن الناصب أن المصدرية مضمرة بعدها وهذا مذهب البصريين .

القول الثانى : أن الناصب هو الخلاف بين ما تقدم على الفاء أو الواو

(١) انظر الأشمونى جـ ٣ ص ٣٠٤ .

(٢) انظر المساعد على التسهيل جـ ٣ ص ٨٩ .

(٣) آية ٥٣ من سورة الأعراف .

(٤) انظر شرح الشذور ص ٣٠٧ .

وما تأخر عنها ، هذا قول الجمهور من الكوفيين .

القول الثالث: أن الناصب هو الفاء أو الواو نفسها وهذا قول الجرمي وبعض الكوفيين ، والصحيح مذهب البصريين لأن الفاء عاطفة لا عمل لها وكذا الواو .(١)

الموضع الخامس : بعد واو العطف المفيدة للمصاحبة بأن يجتمع مضمون ما بعدها مع مضمون ما قبلها في زمن واحد ، وذلك اذا سبقت بنفي أو طلب ، وقد تقدم بيان الطلب في الفاء وكذا النفي ، ومثال النفي قوله تعالى : (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) .(٢)

ومثال النهي : قوله تعالى : (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق)(٣)

ومثال التمني : قوله تعالى : (ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون .. الآية) .(٤)

ومثال الدعاء : رب اغفر لي فتوسع عليّ في الرزق .

ومثال الرجاء : لعلي أسافر وأغتنم .

ومثال العرض : ألا تنزل فتصيب خيرا .

ومثال التحضيض: هلا تأتينا وتكرمنا .

وكل موضع استحملت فيه الفاء من الأمثلة السابقة تصلح فيها الواو إذا صح المعنى ، فان تعينت السببية فالفاء فقط نحو : لا تدن من الأسد فيأكلك ، وان امتنعت السببية فالواو فقط نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وفي هذا المثال الأخير ثلاثة أوجه : النصب على أن الواو للمعية وتشرب فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية ، ويكون المعنى

(١) انظر الأشموني جـ ٣ ص ٣٠٥ مع الصبان .
(٢) آية ١٤٢ من سورة آل عمران .
(٣) آية ٤٢ من سورة البقرة .
(٤) آية ٢٧ من سورة الأنعام .

النهى عن الجمع بينهما ، أى : لا تأكل السمك مع شرب اللبن .

٢- والجزم على أن الواو عاطفة للتشريك بين الفعلين ، وتشرب معطوف على تأكل ، ويكون المعنى أن الثانى شريك فى النهى ، والنهى منصب على الكل .

٣- والرفع على أن الواو للاستئناف وتشرب خبر مبتدأ محذوف تقديره أنت ، أى لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن ، ويكون المنهى عنه هو الأول لا غير .

الموضع السادس: الفعل المضارع الواقع بعد جواب الشرط مقترنا بالفاء أو الواو فيجوز فيه ثلاثة أوجه :

الجزم والنصب والرفع .

ومثال ذلك قوله تعالى : (وان تبدو ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به اللّه فيغفر لمن يشاء) .(١)

وقرئ : فيغفر بالجزم والنصب والرفع ، فالجزم على العطف على الجواب والنصب بأن مضمرة بعد الفاء السببية والرفع على الاستئناف ، واذا جاء بعد الشرط فعل مضارع مقترن بالفاء أو الواو بأن توسط بين الشرط والجواب يجوز فيه وجهان : الجزم والنصب ، مثاله قولك : ان تحلف وتكذب تأثم فيجوز فى تكذب الجزم على العطف والنصب بأن مضمره بعد واو المعية ويمتنع الرفع على الاستئناف لأنه متوسط والاستئناف لا يكون الا بعد تمام الجملة .(٢)

(١) آية ٢٨٤ من سورة البقرة .

(٢) انظر توضيح النحو جـ ٤ ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

العوامل التي لا يجوز حذفها

العامل الاول : اسم الفعل ، لا يجوز حذفه وابقاء معموله هذا قول الجمهور وجوز ابن مالك اعمالها مضمرة وخرج عليه قول الشاعر :

يا أيها المائح دلوى دونكا انى رأيت الناس يحمدونكا

حيث جعل دلوى مفعولا لدونك مضمرا لدلالة ما بعده عليه (١)

وقد تقدم الكلام على هذا البيت والوجه الجائز فيه فى العوامل التى يجب تقديمها على المعمولات ، صـ٤٠٤ وهذا الذى خرج عليه ابن مالك خلاف الصحيح ، وخلاف ما عليه المحققون لأن أسماء الافعال ضعيفة لا تتوى على تقديم معمولها فكيف تعمل وهى محذوفة مع ضعفها ؟

العامل الثانى : ما يفيد الانشاء كأفعال المدح والذم وصيغتى التعجب ولا يجوز حذف أفعال المدح والذم لان الحذف ينافى الغرض المقصود منها لانك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشىء المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا فى الخارج فى أحد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا ولو كان اخبارا صرفا لدخله التصديق والتكذيب .

فقول الاعرابى لمن بشره بمولوده وقال : نعم المولودة : والله ما هى بنعم الولد ليس تكذيبا له فى انشاء المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بأن الجودة التى حكمت بحصولها فى الخارج ليست بحاصلة ، فهو انشاء جزوه الخبر وكذلك الانشاء التعجبى (٢) فى صيغتى التعجب وكذا لا يجوز حذف صيغتى التعجب لان الحذف ينافى الغرض الذى وضعت لاجلها وبالتالى لان هذه الافعال كلها ضعيفة لمشابهتها بالانشاء الحروف

(١) انظر الهمع جـ ٢ ص ١٠٥

(٢) انظر شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٣١١

وهى غير متعرفة ولا يجوز حذفها وكذلك لا يجوز حذف اسم التفضيل وبقاء معموله لان الحذف ينافى المقصود ولو حذف لما عرف أسلوب التفضيل من غيره ولم أر من تعرض لذكر هذه الامور السابقة بالتفصيل من خلال مراجعتى لكتب القوم ولكن من استقراء كلامهم فهمت أنه لا يجوز حذف هذه الاشياء السابقة من الكلام .

العامل الثالث : عوامل الافعال (الجوازم والنواصب) .

لا تحذف عوامل الافعال لانها ضعيفة ولا تعمل مع الحذف من غير بدل وقال البصريون أن المصدرية لا تعمل مع الحذف من غير بدل وذلك لانها حرف نصب من عوامل الافعال ، وعوامل الافعال ضعيفة فينبغى أن لا تعمل مع الحذف وأن المصدرية انما عملت النصب لشبهها بان المشددة وهى من عوامل الاسماء وعوامل الاسماء أقوى من عوامل الافعال ومع قوتها لا تنصب أن المشددة مع الحذف فأن المصدرية أولى بأن لا تنصب مع الحذف . (١)

ولا يجوز حذف نواصب المضارع لانها ضعيفة فلا تعمل محذوفة الا أن النحويين أجازوا حذف أن المصدرية فى مواضع تقدمت تلك المواضع التى تضمر فيها وجوبا وسيأتى مواضع حذفها جوازا ان شاء الله ، وذلك كله بشرط وجود البدل من الحروف التى تضمر بعدها .

وحذف أن المصدرية ونصب المضارع فى غير تلك المواضع شاذ لا يقاس عليه ولا يقبل فيه الا ما رواه عدل ومن ذلك قولهم :

خذ اللص قبل يأخذك وما شاكل ذلك فهى عبارة مسموعة لا يجوز القياس عليها هذا اذا حذفت أن وبقى عملها وأما اذا رفع الفعل بعد حذفها ، فذهب قوم الى أن الحذف مقصور على السماع مطلقا سواء وقع الفعل أم نصب هذا مذهب بعض المتأخرين والمغاربة وذهب أبو الحسن الاخفش الى أن

(١) الانصاف جـ ٢ ص ٥٥٩ وما بعدها مسألة ٧٧

الحذف مع رفع الفعل ليس بشاذ بل مقيس وجعل منه قوله تعالى : (أفغير دين الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون) [١] و (تسمع بالمعيدى خير من أن تراه) [٢] وهو ظاهر عبارة ابن مالك فى الالفية وفى شرح التسهيل حيث قال فى قوله تعالى : (يريكم البرق خوفا وطمعا) [٣] أن يريكم صلة أن حذفت وبقى الفعل مرفوعا وهذا هو القياس لأن الحرف عامل ضعيف فاذا حذف بطل عمله . وكذلك لا يجوز حذف الجوازم لضعفها ، والضعيف لا يحذف الا فى جواب الطلب والحذف هنا قياسى لنيابة الطلب مناب اداة الشرط هذا على رأى من يقول بأن الجازم هو أداة الشرط محذوفا وقد تقدم الكلام فى بيان هذه المسألة فى العوامل المعنوية (الطلب) ويرى بعض النحاة المتأخرين أن حذف لام الامر مطرد بعد القول الا اذا كان القول أمرا ونسب السيوطى فى الهمع هذا الرأى الى الكسائى ، ومنع المبرد حذف لام الامر فى الشعر والشعر . [٤]

والصحيح أن حذف لام الامر خاص بالضرورة الشعرية فقط مثل قول الشاعر : [٥]

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالا

(١) آيه ٦٤ من سورة الزمر .

(٢) يضرب لمن خبره خبر من منظرة وأول من قال ذلك المنذر بن ماء السماء . انظر حديثه فى مجمع الامثال جـ ١ ص ١٢٩

(٣) آية ١٢ من سورة الرعد .

(٤) انظر الاشمونى جـ ٣ ص ٣١٥ والمغنى جـ ٢ ص ٧١٢ والهمع جـ ٢ ص ٥٥ — ٥٦

(٥) البيت لحسان ابن ثابت وقيل للاعشى ونسبه ابن هشام لابى طالب وتبالا فسادا والتاء فيه مبدلة من واو والاصل وبالا . انظر الكتاب جـ ١ ص ٤٠٨ والمقتضب جـ ٢ ص ١٣٠ والاصول جـ ٢ ص ١٧٥ ، والامالى الشجرية جـ ١ ص ٣٧٥ والانصاف جـ ٢ ص ٥٣٠ وشرح المفصل جـ ٧ ص ٣٥ ، ٦٠ والخزانة جـ ٣ ص ٦٢٩ — ٦٦٦

ولا يجوز فى الاختيار سواء تقدم أمر بالقول أو قول غير أمر أم لم يتقدمه وأما الآية التى استدل بها المجيزون (قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة) (١) فالجزم فيها لانه جواب الامر . (٢)

وفى حذف هذه اللام أقوال :

الاول : أنها تحذف مطلقا بعد قول أمر كما فى الآية السابقة وهو رأى الكسائى .

الثانى : لا تحذف مطلقا وهذا رأى المبرد فى المقتضب .

الثالث : جائز فى الشعر فقط .

الرابع : كثير مطرد بعد قول أمر وقليل جائز فى الاختيار بعد قول غير أمر وقليل مخصوص بالاضطرار دون تقدم القول مطلقا وهذا رأى ابن مالك (٣) مثل البيت السابق .

ويطرد حذف أداة الشرط قبل الفاء الفصحية وهى الدالة على شرط محذوف قبلها هو سبب لما بعدها سميت فصيحية لافصاحها عما قبلها ولانها دلت على فصاحة المتكلم بها فوصمت بالفصاحة على الاسناد المجازى مثل قوله تعالى : (ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه فقد رأيتموه وأنتم تنظرون) . (٤)

فهذه الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر تقديره إن كنتم صادقين فى تمنيكم ذلك فقد رأيتموه وكقول العباس بن الاحنف : (٥)

قالوا خراسان أقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا

متى يكون الذى أرجو وآمله ؟ أما الذى كنت اخشاه فقد كانا

(١) آية ٣١ من سورة ابراهيم

(٢) انظر الهمع جـ ٢ ص ٥٥ — ٥٦

(٣) انظر المقتضب جـ ٢ ص ١٣٠ — ١٣١ وشرح الكافية لابن مالك جـ ٣ ص ١٥٩٥ والاشمونى جـ ٤ ص ٤

(٤) آية ١٤٣ من سورة آل عمران .

(٥) البيتان من قصيدة قالها فى خراسان وكان قد خرج مع الرشيد الى

===

فهذه الفاء في قوله فقد جئنا خراسانا أي اذا صح قولهم بلغنا وهدونا به من أن أقصى ما يراد بنا فقد جئنا خراسان وأن لنا أن نخلص من هذه الرحلة فاوجز العبارة بالفاء لان المقام اقتضى الضجر ولذا استحسن النقاد والبلاغيون مجيء هذه الفاء في الشعر وغيره لانها حرف تلتقي عندها كل الحسن ويجتمع حوله ألوان من المعاني لا يوجد في غيرها من الحروف وفيها ايحاءات في النفس ولذا حذف حرف الشرط مع فعل الشرط . (١)

العامل الرابع : الحروف العاملة في الاسماء وهي حروف الجر والنواسخ أما حروف الجر فلا يجوز حذفها الا في مواضع معينة لضعفها والعامل الضعيف لا يحذف قال ابن هشام :

العامل الضعيف لا يحذف ومن ثم لا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها . (٢)

وأما الاماكن المعينة التي يحذف فيها حروف الجر ويبقى عمله فقسمان : سماعي ، وقياسي :

فالسماعي كقول رؤبة : خير والحمد لله جوابا لمن قال كيف أصبحت وكقول الشاعر :

اذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالاكف الاصابع

فقد تقدم البيت في العوامل المعنوية (نزع الخافض) .

=== خراسان وطال مقامه بها ثم خرج الرشيد الى ارمينيه والعباس ابن الاحنف معه فاشتاق الى بغداد وحن الى مجالس العلم والعلماء بها والقفول بضم القاف الرجوع .

(١) انظر من أسرار التعبير القرانى ص ٩٣ وما بعدها .

(٢) المغنى جـ ٢ ص ٢٧٤

والقياسى فى أربعة عشر موضعا :

الأول : أن يكون حرف الجر هو رب بشرط أن تكون مسبوقة بالواو أو الفاء أو بل ، مثال الواو قول امرىء القيس :

وليل كموج البحر أرخى سدوله عليّ بأنواع الهموم ليبتلي (١)

هذا مذهب الجمهور من البصريين وقالوا : إن الواو ليست هى التى تعمل الجر وانما عامل الجر رب مقدرة لأنَّ الواو حرف غير مختص والحرف غير المختص أصله ألا يعمل شيئا واذا كانت الواو ليست عامل الجر لزم أن يقدر عاملا يكون له جرّما بعد الواو ولعله فى تقدير رب لان رب تظهر مع الواو وتقول ورب ليل كان كذا وذهب الكوفيون الى أن الواو تعمل فى النكرة الجر بنفسها والى هذا القول ذهب أبو العباس المبرد من البصريين قالوا لان الواو ثابت عن رب التى تعمل الخفض فلما نابت عنها عملت عملها ولا يمكن أن تعتبر هذه الواو واو العطف لأنَّها تقع فى أول الكلام كما ترى فى الشواهد المسوقة للدلالة على ذلك وينقض قول الكوفيين والمبرد أن العرب تجر برب محذوفة وليس فى الكلام عوض عنها كما سيأتى بيت جميل نحو رسم دار وقفت فى طلله البيتَ . واذا كانت الواو عاملة عاملة ، وما هو العامل فى جر الاسم بعد الفاء وبل ولم يقل أحد إن الفاء وبل تجر الاسم والواو مثل الفاء وبل .

ومثال الفاء قول امرىء القيس : (٢)

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذى تمائم محول

(١) شبه الليل بموج البحر فى شدة هوله وعظم ما فيه من المخافة والسدول الاستار واحدها سدل مثل ستر وستور ليبتلي ليختبر مدى شجاعته وعدم المبالاة بما يظهر من الهول . البيت فى الديون ص ٤٩

(٢) طرقت بريد زرتها ليلا والطروق الاتيان ليلا ومرضع هى التى لها طفل رضيع وتمائم جمع تميمة وهى المعاذاة التى كانوا يعلقونها على الصبى . ومحول : مضى على عمره حول .
والبيت فى الديون ص ٣٥

ومثال بل قول رؤبة بن العجاج فى مشطوره : (١)

بل مهمه قطعت بعد مهمـــــــه

وقليل حذف رب بدون هذه الاحرف مع بقاء عملها كقول الشاعر : (٢)

رسم دار وقفت فى طلل كدت أقضى الحياة من جلل

الثانى : أن يكون الاسم المجرور مصدرا مؤولا من أنّ ومعموليها نحو فرحت أن الصانع بارع أو من أنّ والفعل والفاعل نحو أفرح أن يبرع الصانع والاصل فرحت ببراعة الصانع ولا بد من أمن اللبس قبل حذف حرف الجر فلا تقول رغبت لقاء خالد لحصول اللبس لانه لا يدرى بعد الحذف هى الاصل : رغبت فى لقاء خالد أو رغبت عن لقاء خالد وكذلك اذا لم يتعين مكان الحذف لم يجز الحذف كقولك اخترت الفائزين من طلبة الكلية لحصول اللبس لانه لا يدرى بعد الحذف هل قصدت اخترت من الفائز طلبة الكلية أم اخترت الفائزين من طلبة الكلية . (٣)

وقد تقدم أن ما يتعدى الى واحد بنفسه تارة وتارة بحرف الجر نحو نصح وشكر وما يتعدى الى اثنين أحدهما بنفسه والآخر تارة بنفسه وتارة بحرف الجر أن الراجح فى ذلك أنه ليس من باب حذف حرف الجر خلافا للزمخشرى فى ذلك . (٤)

الثالث : أن يكون حرف الجر حرفا من حروف القسم والاسم المجرور به هو لفظ الجلالة نحو : الله لاكثرن من العمل النافع اى بالله .

الرابع : أن يكون حرف الجر داخلا على تمييز كم الاستفهامية بشرط أن تكون مجرورة بحرف جر مذكور قبلها نحو بكم درهم اشتريت كتابك أى بكم من درهم .

(١) المهمة المسافة .
(٢) البيت لجميل ابن معمر وقوله من حلله اى من أجله .
(٣) انظر توضيح النحو جـ ٢ ص ٢٢٩
(٤) انظر ص ١٢٤ من هذه الرسالة وشرح الفصل جـ ٨ ص ٥٠

الخامس : أن يكون حرف الجر مع مجروره واقعين فى جواب سؤال وهذا السؤال مشتمل على نظير حرف الجر المحذوف كأن يقال فى أى بلد قضيت الأمس ؟ فيجاب مكة أو المدينة أى فى مكة أو فى المدينة .

السادس : أن يكون حرف الجر واقعا هو والاسم المجرور به بعد حرف العطف بغير فاصل بين الحرفين والمعطوف عليه مشتمل على حرف جر مماثل للمحذوف كقوله تعالى : (وفى خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون)واختلاف الليل والنهار)[1] أى وفى اختلاف الليل .

السابع : أن يكون حرف الجر واقعا هو والاسم المجرور به بعد حرف عطف والمعطوف عليه مشتمل على حرف جر مماثل للمحذوف مع وجود لا فاصلة بين حرف العطف وحرف الجر المحذوف نحو ما للفتى سلاح إلا علمه النافع ولا الفتاة إلا فنها العملى .

الثامن : أن يكون حرف الجر كالسابق ولكن الحرف الفاصل هو لو كقولهم بمن تعود الاعتماد على غيره ولو أهله فقد استحق الخيبة والاخفاق أى ولو على أهله .

التاسع : أن يكون حرف الجر واقعا هو ومجروره فى سؤال بالهمزة وهذا السؤال ناشئ من كلام مشتمل على نظير للحرف المحذوف كأن يقال : أعجبت بمحمود فيسأل القائل : أ محمود النجار أى بمحمود النجار؟

العاشر : أن يكون حرف الجر ومجروره واقعين بعد هلا التى للتحضيض بشرط أن يكون التحضيض واردا بعد كلام مشتمل على مثيل لحرف الجر المحذوف نحو هلا دينارلعن قال تصدقت بدرهم أى هلا تصدقت بدينار .

الحادى عشر : أن يكون حرف الجر هو لام التعليل الداخلة على كى المصدرية وصلتها نحو جئت كى أتعلم أى لكى أتعلم .

(١) آيه ٤ و ٥ من سورة الجاثية .

الثانى عشر : أن يكون حرف الجر داخلا على المعطوف على خبر ليس أو خبر ما الحجازية بشرط أن يكون كل منهما صالحا لدخول حرف الجر عليه وهو الذى لم ينقض نفيه ويسمى هذا الموضع الجر على التوهم وقد تقدم الكلام على هذا فى العوامل المعنوية .

الثالث عشر : أن يكون المجرور مسبوقا بأن الشرطية وفى الكلام السابق عليه مثل الحرف المحذوف نحو تمسك بأحسنهما خلقا ان عليٌ وان عمرو أى ان شئت بعلى وان شئت بعمرو .

الرابع عشر : أن يكون حرف الجر مسبوقا بفاء الجزاء الواقعة فى جواب شرط وقبله حرف الجر المحذوف نحو عزمت على رحلة طويلة ان لم تكن طويلة فقصيرة أى فعلى رحلة قصيرة . (١)

وأما الحروف النواسخ فلا يجوز حذفها فى كل حال من الاحوال .

وقد حكى الاخفش فى حذف لا النافية للجنس مع بقاء عملها قولهم لا رجل ولا امرأة بالفتح فى المعطوف دون تنوين أى ببنائه على تقدير تكرار لا فكأنه قال : لا رجل ولا امرأة ثم حذف (لا) والقياس فى مثل هذا التركيب عند النحاة عدم تقدير لا محذوفة ونصب المعطوف لانه عطف على اسم لا ويكون النصب مع التنوين ويجوز فى المعطوف الرفع عطفا على لا محل لا مع اسمها (٢)

العامل الخامس : عامل المصدر المؤكد .

لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد لعامله لان هذا المصدر مسوق لتأكيد معنى عامله فى النفس وتقويته ولتقرير المراد منه أى لازالة الشك عنه ولبيان أن معناه حقيقى لا مجازى وهذه هى دواعى المجيء بالمصدر المؤكد ومن أجلها لا يصح تثنيته ولا جمعه ولا أن يرفع فاعلا أو ينصب مفعولا ولا أن يتقدم عليه عامله ولا أن يحذف عامله لان هذا الحذف مناف لتلك الدواعى

(١) النحو الوافى جـ ٢ ص ٥٣٣ — ٥٣٥

(٢) انظر المغنى جـ ٢ ص ٧٠٨ وابن عقيل جـ ١ ص ١٥٦

ومعارض للغرض من الاتيان بالمصدر المؤكد [1] لان الحذف مبنى على الاختصار والتأكيد مبنى على الذكر والتطويل .

وإذا قلنا ضربا زيدا هل هذا من المصدر المؤكد لعامله أم لا فى ذلك خلاف للنحاة .

فذهب بعضهم منهم بدر الدين ابن مالك الى أنه مصدر مؤكد وهذا ينافى ما تتقدم من عدم حذف عامل المصدر المؤكد لانه حذف هنا واعترض على والده فى شرحه على الالفية عند قول ابن مالك فى باب المفعول المطلق ـ : (وحذف عامل المؤكد امتنع وفى سواه لدليل متسع) حيث قال : إن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه ، وان أراد أن المصدر المؤكد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فسلم ولكن لا نسلم أن الحذف منافٍ لذلك القصد لانه إن جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينته عليه أحق وأولى واعترض أيضا بأنه قد حذف جوازا إذا كان خبرا عن اسم عين فى غير تكرير ولا حصر نحو أنت سيرا ، ووجوبا مع التكرير أو الحصر فى نحو أنت سيرا سيرا وما أنت إلا سيرا وفى غير ذلك نحو : سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا فمنع مثل هذا إما للسهو عن ورود سواه للبناء على أن السوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الأصل ولا يقتضيها فحوى الكلام وأجاب بعض العلماء كالشاطبى بأن ما قاله ابن الناظم غير لازم لانه إذا أريد تقرير معنى العامل فقد قصد الاتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الآخر ويؤكده فحذفه مع هذا القصد تقض للغرض .

وأما ما استدل به فلا دليل فيه لان تلك المصادر لم تأت للتأكيد أصلا وانما هى مصادر جعلت بدلا من أفعالها وعوض منها ففائدتها النيابة

(١) انظر النحو الوافى جـ ٢ ص ٢١٩

عن أفعالها واعطاء معانيها لا تأكيد هاء فلو كانت مؤكدة لها كانت مؤكدة لنفسها والشيء لا يؤكد نفسه .

ويقول ابن عقيل : أن جميع ما أتى به ابن الناظم ليس من المصادر المؤكدة في شيء وانما هي مصادر نائبة عن أفعالها ويرد عليه بأن المقدر النائب عن فعله قسم من المؤكد وهو في معنى الاستثناء من منع حذف عامل المصدر المؤكد لان التأكيد بحسب الاصل وأما بحسب الحال فهو بدل من أفعالها .

وذهب آخرون منهم ابن مالك وهو الصحيح الى أن مثل ضربا زيدا ليس مصدرا مؤكدا ويدل على ذلك أمران :

الامر الاول : أنه مصدر جاء عوضا عن عامله ويمتنع الجمع بينه وبين عامله لانه لا يجتمع بين العوض والمعوض عنه ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينهما وبين المؤكد .

الامر الثاني : أن المصدر المؤكد في مثل ضربت ضربا يمتنع عمله باجماع + . وأما المصدر الواقع موقع فعله في مثل ضربا زيدا ففي عمله خلاف وقد تقدم بيان ذلك في عمل المصدر حيث ذهب بعضهم الى أنه يعمل والآخرون ذهبوا الى أنه لا يعمل وعلى القول بأنه يعمل يكون ضربا قد ناب عن اضرب في عمله وفي الدلالة على معناه ، وعلى القول بأنه لا يعمل يكون ضربا نائبا عن اضرب في الدلالة على معناه فقط لا في عمله والصحيح أنه يعمل فزيد في قولك ضربا زيدا منصوب بضربا .(١) وضربا زيدا ليس من التأكيد في شيء بل هو أمر خال من التأكيد بمثابة اضرب زيدا لانه واقع موقعه فكما أن اضرب زيدا لا تأكيد فيه كذلك ضربا زيدا لا تأكيد فيه لانه واقع موقعه .

واعترض بعضهم بقوله تعالى : (فطفق مسحا بالسوق والاعناق)(٢)

(١) شرح ابن عقيل مع حاشية الخضري جـ ١ ص ١٨٩ — ١٩٠

(٢) آيه ٣٣ من سورة ص

وبقوله تعالى : (كتاب الله عليكم) [1] فالاول تقديره يمسح مسحا ، والثانى كتب كتاب الله عليكم والكل مؤكد لعامله وقد حذف .

أقول هذا اعتراض قوى لو كان محل اتفاق لكن اختلفوا فى اعرابه فقال بعضهم : بأن مسحا مصدر فى موضع الحال ، وقيل : إنه مبين للنوع لتعلق ما بعده به وليس مؤكدا ومن قال بأنه فى موضع الحال الكبرى وقال بعض العلماء فى كتاب الله أنه مفعول لفعل محذوف تقديره الزموا والدليل إذا تطرق اليه الاحتمال سقط به الاستدلال لانه ليس نصا فى محل النزاع .

العامل السادس : المصدر لا يجوز حذف المصدر العامل مع بقاء عمله لانه قد تقدم فى اعمال المصدر أن من شروط عمله أن لا يكون محذوفا وقد تقدم تحليل هذا الشرط فى مكانه هناك فلا داعى الى التكرار ومثل المصدر ت اسم المصدر لا يجوز حذفه وهو عامل .

العامل السابع : الفعل الذى يتعدى بحرف الجر قال الصيمرى : فى تذكرته : واعلم أن الفعل الذى يتعدى بحرف الجر لا يجوز اضماره ولكن يضمر فعل فى معناه كقولك : زيدا مررت به وعمرا أحسنت اليه والتقدير جزت زيدا مررت به وأكرمت عمرا أحسنت اليه وانما لم يجز اضمار الفعل المتعدى بحرف الجر لان ذلك يؤدى الى اضمار حرف الجر ولا يجوز اضمار الجار لانه مع المجرور كالشىء الواحد وهو عامل ضعيف فلا يجوز أن يتصرف فيه بالاضمار والاظهار كما يتصرف فى الفعل . [2]

العامل الثامن : الصفة المشبهة : لا يجوز حذفها واعمالها [3]

العوامل التى يجوز فيها الحذف والذكر

واذا عرفنا فيما تقدم من العوامل التى يجب حذفها والعوامل التى لا يجوز حذفها فمن السهل معرفة مايجوز حذفه وذكره ولكن أتناول

(١) آية ٢٤ من سورة النساء .

(٢) التذكرة والتبصرة جـ ١ ص ٣٣٥ — ٣٣٦

(٣) انظر الكتاب جـ ١ ص ١١٥ و ص ١٦٧ من هذه الرسالة .

بعضا منها على سبيل الاجمال .

أولا منها المبتدأ على أنه العامل فى الخبر ، يحذف المبتدأ وجوبا وجوازا فقد تقدم مواضع الحذف بالوجوب وهذه مواضع جواز الحذف ،

يجوز حذفه إذا دل عليه دليل وبشرط عدم تأثر المعنى والتركيب بحذفه تأثرا يؤدى الى عيب وفساد لفظى أو معنوى والمراد بالدليل القرينة اللفظية أو المعنوية ويحذف المبتدأ جوازا فى المواضع الآتية :

١ — فى جواب الاستفهام نحو ما الحديد فيقال : معدن أى هو معدن وقوله تعالى : (وما أدراك ما هية نار حامية) (١) أى هى نار ، وقوله تعالى : (لمن الملك اليوم لله الواحد القهار) (٢) اى هو الله

٢ — بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط نحو قوله تعالى : (من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها) (٣) الى غير ذلك والامثلة كثيرة لا حصر لها على هذا .

٣ — وبعد القول ومشتقاته نحو قوله تعالى : (وقالوا أساطير الاولين اكتتبها) (٤) أى هو أساطير الاولين ومن ذلك قوله تعالى : (وقولوا حطة) (٥) أى مسألتنا حطة (٦) أو ارادتنا .

٤ — وبعد بل التى للابتداء نحو قوله تعالى : (ولا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتا بل احياء عند ربهم يرزقون) (٧) أى

(١) آية ١٠ — ١١ من سورة القارعة .

(٢) آيه ١٦ من سورة غافر .

(٣) آية ٤٦ من سورة فصلت .

(٤) آية ٥ من سورة الفرقان .

(٥) آية ٥٨ من سورة البقرة .

(٦) انظر النحو الوافى جـ ١ ص ٥٠٧

(٧) آية ١٦٩ من سورة آل عمران .

بل هم أحياء بل فى الآية حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح كما فى المغنى لانه قد تلاها جملة وان تلاها مفرد فهى عاطفة ومن ذلك قوله تعالى : (بل قالوا أضغاث أحلام) (١) التقدير هو أضغاث وكذا قوله تعالى : (ويقولون طاعة) (٢) التقدير أمرك طاعة ، وقوله تعالى : (ولا تقولوا ثلاثة) (٣) أى هو ثالث ثلاثة كما يدل عليه قوله تعالى : (لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة) (٤) .

٥ — بعد لكن الابتدائية ومن ذلك قوله تعالى : (وما محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين) (٥) برفع رسول وما عطف عليه على اضمار مبتدأ أى ولكن هو رسول الله .

ومن أمثلة الحذف لقرينة الحال قوله تعالى : (سورة أنزلناها) فسورة خبر مبتدأ محذوف تقديره هذه وليس هناك من لفظ مقدم يدل على المحذوف المقدر ومثل هذا عناوين الكتب والفصول . (٦)

ثانيا : ومنها الفعل الرافع للفاعل فقد تقدمت مواضع حذفه وجوبا ويحذف الفعل جوازا فى المواضع الآتية :

١ — اذا وقع فى جواب استفهام محقق نحو نعم : زيد جوابا لمن قال هل جاءك ومنه قوله تعالى : (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن) (٧) فلفظ الجلالة فاعل بفعل محذوف يدل عليه الواقع بعد اداة الاستفهام فى قوله (من خلقهم) والدليل على أن لفظ الجلالة فاعل بفعل محذوف وليس

(١) آية ٤٤ من سورة يوسف .
(٢) آية ٨٠ من سورة النساء .
(٣) آية ١٧١ من سورة النساء .
(٤) آية ٧٣ من سورة المائدة .
(٥) آية ٤ من سورة الاحزاب .
(٦) التأويل النحوى فى القرآن جـ ١ ص ١٦٦ — ١٦٧
(٧) آية ٨٧ من سورة الزخرف .

مبتدأ خبره محذوف أنه قد ورد فى مثل هذه العبارة فاعلا لفعل محذوف ملفوظ به فى الكلام وذلك قوله تعالى : (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم) (١) ومجىء الجواب على هذا الوجه أكثر من مجيئه بالجملة الاسمية فالحمل عليه أولى .

٢ — أن يجاب به استفهام مقدر كقراءة ابن عامر وشعبة :
(يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) (٢)

والداعى الى تقدير فعل يكون رجال فاعلا له على هذه القراءة أنه لا يجوز أن يكون رجال نائب فاعل ليسبح المبنى للمجهول لان الرجال ليسوا مسبحين (بفتح الباء وانما هم مسبحون بكسر الباء) فلما لم يصح أن يكون رجال نائب فاعل للفعل السابق لهذا المعنى التمسنا له عاملا فلم نجد فى الكلام عاملا يعمل فيه الرفع ورأينا الكلام السابق يشعر بسؤال وكأنه لما قيل : يسبح له فيها بالغدو والآصال فقال قائل : من المسبح فاجيب رجال أى يسبحه رجال والجار والمجرور نائب فاعل (يسبح) المبنى للمجهول .

٣ — أن يجاب به نفى كقولك بلى زيد لمن قال ما قام أحد أى بلى قام أحد ومنه قول الشاعر : (٣)

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لم يَعْرُ قَلْبَهُ مِنَ الوَجْدِ شَىْءٌ قلتُ: أعظم الوجد

فقوله بل أعظم الوجد ارتفع على أنه فاعل بفعل محذوف يدل عليه سياق الكلام وهذا الفعل المحذوف مجاب به على كلام منفى سابق وهو قوله (لم يعر قلبه من الوجد شىء) ولا يصح هنا أن تعطف مفردا على مفرد ببل (أعظم على شىء) لان فى ذلك تناقضا لان بل التى تعطف مفردا على مفرد بعد نفى أو شبهه تقرر ذلك النفى السابق وتثبت ضده لما بعدها وعلى هذا يكون المعنى أنه لم يعر قلبه شىء من الوجد وعراه أعظم الوجد

(١) آية ٨٧ من سورة الزخرف .
(٢) آية ٣٦ من سورة النور .
(٣) البيت لم يعرف قائله وهو فى أوضح المسالك جـ ٢ ص ٩٢ والاشمونى

===

وهذا تناقض .(١)

٤ — اذا استلزم الفعل الرافع للفاعل ما ذكر قبله من فعل كقول الفرزدق :

غداة أحلت لابن أحرم طعنة حصين عبيطات السدائف والخمر(٢)

أى وحلت له الخمر لأن احلت (المزيد) يستلزم حلت (المجرد) .

ثالثا : ومنها عامل المفعول به وهو الفعل، يحذف وجوبا وجوازا فقد تقدمت مواضع حذفه وجوبا وهذه مواضع حذفه جوازا .

١ — ويجوز حذفه إن كان معلوما بقرينة تدل عليه مثل ماذا حصدت فتقول قمحا أى حصدت قمحا ، وماذا صنعت ؟ فتجيب : خبزا أى صنعت خبزا فحذف الفعل استغناء عنه بالسؤال عنه بلفظه .

٢ — ويحذف الفعل جوازا إذا استغنى عنه بحضور معناه كقولك لمن شرع فى ذكر رؤيا: خيرا أى ذكرت خيرا، ولمن قطع حديثا : حديثا أى تم حديثك .

٣ — ويحذف الفعل ويبقى الفاعل أيضا إذا استغنى عنه بسببه كقول الشاعر(٣)

إذا تغنى الحمام الورق هيجنى ولو تسليت عنها أم عمار

=== والمساعد جـ ١ ص ٣٩٥ وتجلدت تكلفت الجلد وهو الصبر والقوة على احتمال الشىء الشاق أو المكروه والعرو النزول ، والوجد شدة الحب . المعنى انى تكلفت الصبر على هجرانكم والقوة على احتمال دلالكم حتى ظن الناس أننى لم أذق للهوى طعما ولم ينزل بى شىء من الحب مع أن الذى عندى من الوجدة فوق العادة .

(١) اوضح المسالك مع عدة السالك جـ ٢ ص ٩٢ — ٩٣ — ٩٤ — ٩٥

(٢) ابن أحرم هو حصين والطعنة المرة من الطعن والعبيطات جمع عبيطة وهى القطعة من اللحم الطرى غير النضيج والسدائف جمع سديف وهو السنام أو ضخمه المعنى كان حصين بن أحرم قد قتل له ولى فحلف لا يأكل اللحم ولا يشرب الخمر الا أن يثأر من قاتله ومازال ينتظر الفرص حتى تمكن من طعن قاتل وليه فاراده قتيلا فتحلل من يمينه وحل له أن يأكل اللحم وأن يشرب الخمر .

(٣) البيت فى المساعد ولم يعرف قائله . انظر جـ ١ ص ٤٣٩

أذكرت أم عمار لأن التهييج سبب الذكر .

٤ ــ ويحذف أيضا اذا استغنى عنه كقولك لمن تأهب للحج مكة أى تريد مكة.

٥ ــ ويحذف أيضا استغناء عنه بالسؤال عن متعلقه كقوله تعالى : (ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا) (١) ،

٦ ــ أو بطلبه نحو اللهم ضبعا وذئبا أى أجمع فيها أو سلط عليها ،

٧ ــ أو بالامر به نحو لا بل زيدا لمن قال اضرب زيدا .

رابعا : ومنها عامل الحال

ويحذف عامل الحال وجوبا وجوازا فقد تقدم بيان مواضع الوجوب أما حذفه جوازا فهو إذا دل الدليل عليه والدليل إما حالي وإما مقالى ، فالدليل الحالي كقولك لقاصد السفر راشدا وللقادم من الحج مأجورا والتقدير اذهب ورجعت فحذف الفعل اذهب ورجعت جوازا وتقول لمن يريد الامتحان : موفقا ولمريد السفر سالما .

والدليل المقالي له صور :

منها : أن يقع فى جواب استفهام كقولك جوابا لمن قال كيف جئت : راكبا . ومنها : أن يقع فى جواب نفى كأن يقول لك قائل ألم تسير فى الطريق فتقول فى جوابه بلى مسرعا أى سرت مسرعا ومنه قوله تعالى : (بلى قادرين على أن نسوى بنانه) (٢) فلفظ قادرين حال حذف عاملها جوازا والتقدير بلى نجمعها قادرين .

ومنها : أن يقع فى جواب شرط نحو قوله تعالى : (فان خفتم فرجالا أو ركبانا) (٣) أى فان خفتم فصلوا رجالا أو ركبانا . (٤)

خامسا : ومنها عامل الجار والمجرور والظرف إذا لم يكن كونا عاما

(١) آية ٣٠ من سورة النحل .

(٢) آية ٤ من سورة القيامة .

(٣) آية ٢٣٩ من سورة البقرة .

(٤) انظر التسهيل ص ١١١ والهمع جـ ١ ص ٢٤٩

وتقدمت مواضع حذفه وجوبا وهو اذا كان المتعلق كونا عاما وتقدم تفصيل ذلك ويحذف عامل الظرف والجار والمجرور جوازا إذا وقعا جواب سؤال كأن تسأل متى جئت ؟ فتقول: صباحا أو تسأل أين كنت مقيما فتقول في مكة .

واذا دل دليل على المحذوف والدليل إما قرينة لفظية نحو قوله تعالى :(كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى) (١) فقد علم من القصاص أن المراد الحر مقتول بالحر والعبد مقتول بالعبد والانثى مقتولة بالانثى ومن ذلك قوله تعالى : (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والجروح قصاص) (٢) والقصاص دل على أن المقصود أن النفس مقتولة بالنفس والعين مفقوءة بالعين والانف مجدوع بالانف والاذن مصلومة بالاذن .

وأما القرينة المعنوية نحو قوله تعالى : (هل لك الى أن تزكى) (٣) والتقدير هل لك رغبة أو ميل إلى التزكية وقولك خرجت فاذا أنا بالاصدقاء بقدر فيه أنا ملتق بالاصدقاء وقول مجنون ليلى :

خليلي ليلى أكبر الحاج والمنى فمن لي بليلى أو فمن ذا لها بيا

تقديره من يتكفل لي بليلى أو من الذي يتكفل لها بي ؟

وكذلك يجوز الحذف اذا كان المقسم به مجرور بالباء نحو بالله لافعلن كذا فيجوز أقسم أحلف بالله لافعلن كذا . (٤)

سادسا : ومنها المضاف يجوز حذف المضاف حذفا قياسيا بثلاثة شروط :

الشرط الاول : وجود قرينة تدل على لفظه نصا أو لفظ آخر بمعناه بحيث لا يؤدي حذفه الى لبس أو تغيير في المعنى نحو حدثتني التجارب

(١) آية ١٧٨ من سورة البقرة .
(٢) آية ٤٥ من سورة المائدة .
(٣) آية ١٨ من سورة النازعات .
(٤) انظر اعراب أشباه الجمل ص ٢٨١ — ٢٨٢ وشرح المفصل جـ ٢ ص ٤٦ — ٤٠

أن من يبغى بسلاح الباطل يقتل بسلاح الحق والاصل حدثنى أهل التجارب والقرينة الدالة على المضاف المحذوف قرينة عقلية هى أن التجارب لا تتحدث وانما الذى يتحدث أصحابها فلابد لصحة المعنى الحقيقى لا المجازى من تقدير مضاف محذوف وهو مع حذفه ملحوظ ومن الامثلة على ذلك قوله تعالى : (واسأل القرية التى كنا فيها) (١) وقوله تعالى : (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله) (٢) والتقدير الاصلى واسأل أهل القرية ولكن البر بر من آمن بالله .

والقرينة العقلية الحاسمة فى هذه الامثلة هى أن القرينة من حيث هى طوب وحجارة ومواد بناء لا يتجه اليها السؤال الحقيقى لا المجازى ويستحيل أن يكون منها جواب وأن البر أمر معنوى لا يكون الخبر عنه هنا أمرا حسيا بجسما أى ذا ثار وجثة .

فان أوقع الحذف فى لبس أو تغيير فى المعنى لم يجز الا فى ضرورة الشعر كقول ذى الرمة : (٣)

عشية فر الحارثيون بعدما قضى نحبه فى ملتقى القوم هوبر

اى ابن هوبر .

الشرط الثانى : أن يقوم المضاف اليه مقام المضاف المحذوف ويحل محله فى الاعراب وهذا هو الغالب فيكون فاعلا مكانه فى مثل قوله تعالى : (وجاء ربك) (٤) والاصل التقدير وجاء أمره وقضاؤه وقيل قهر ربك وسلطانه فحذف الفاعل وحل مكانه المضاف اليه وصار فاعلا مرفوعا .

(١) آيه ٨٢ من يوسف .
(٢) آية ١٧٦ من البقرة .
(٣) والنحب الموت وملتقى القوم لقاؤهم والبيت فى المساعد جـ٢ ص ٣٦٣
(٤) جزء آية ٢٢ من سورة الفجر .
وهذا قول النحاة فى هذه الاية يؤولونها على حذف المضاف والامر ليس كذلك لان الآية تدل على اثبات المجىء لله سبحانه وتعالى مجيئا يليق بجلاله لا نعرف كيفية ونثبته على الوجه اللائق بجلاله وكماله

===

أن من يبغى بسلاح الباطل يقتل بسلاح الحق والاصل حدثنى أهل التجارب والقرينة الدالة على المضاف المحذوف قرينة عقلية هى أن التجارب لا تتحدث وانما الذى يتحدث أصحابها فلابد لصحة المعنى الحقيقى لا المجازى من تقدير مضاف محذوف وهو مع حذفه ملحوظ ومن الامثلة على ذلك قوله تعالى : (واسأل القرية التى كنا فيها) (١) وقوله تعالى : (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله) (٢) والتقدير الاصلى واسأل أهل القرية ولكن البر بر من آمن بالله .

والقرينة العقلية الحاسمة فى هذه الامثلة هى أن القرية من حيث هى طوب وحجارة ومواد بناء لا يتجه اليها السؤال الحقيقى لا المجازى ويستحيل أن يكون منها جواب وأن البر أمر معنوى لا يكون الخبر عنه هنا أمرا حسيا مجسما أى ذا نار وجنة .

فان أوقع الحذف فى لبس أو تغيير فى المعنى لم يجز الا فى ضرورة الشعر كقول ذى الرمة : (٣)

عَشِيَّةَ فَرَّ الحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا ... قَضَى نَحْبَهُ فى مُلْتَقَى القَوْمِ هَوْبَرُ

اى ابن هوبر .

الشرط الثانى : أن يقوم المضاف اليه مقام المضاف المحذوف ويحل محله فى الاعراب وهذا هو الغالب فيكون فاعلا بمكانه فى مثل قوله تعالى : (وجاء ربك) (٤) والاصل التقدير وجاء أمره وقضاؤه وقيل قهر ربك وسلطانه فحذف الفاعل وحل مكانه المضاف اليه وصار فاعلا مرفوعا .

(١) آيه ٨٢ من يوسف .
(٢) آية ١٧٦ من البقرة .
(٣) والنحب الموت وملتقى القوم لقاؤهم والبيت فى المساعد جـ٢ ص ٣٦٣
(٤) جزء آية ٢٢ من سورة الفجر .
وهذا قول النحاة فى هذه الاية يؤولونها على حذف المضاف والامر ليس كذلك لان الآية تدل على اثبات المجىء لله سبحانه وتعالى مجيئا يليق بجلاله لا نعرف كيفية ونثبته على الوجه اللائق بجلاله وكماله

===

وقد يكون مفعولا به كقوله تعالى : (وأشربوا فى قلوبهم العجل)[1] وأصل الآية وأشربوا فى قلوبهم حب العجل فحذف المضاف المفعول به وحل محله المضاف اليه وصار مفعولا به منصوبا ، وقد يكون مبتدأ نحو قوله تعالى (الحج أشهر معلومات)[2] وأصل الآية زمن الحج أو موسم الحج أشهر معلومات . ومن الجائز أن يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه على حاله من الجر من غير أن يقوم مقام المحذوف فى موقعه الاعرابى وحركته ولكن هذا قليل بالنسبة للاول وهذا الشرط السابق مستمد من الاعم الاغلب فى الكلام الفصيح فاشتراطه لتحقيق الاعم الاغلب لا لتحقيق جميع الحالات التى يجوز فيها حذف المضاف لانه يجوز حذف المضاف وبقاء المضاف اليه على جره بشرط أن يكون المحذوف معطوفا على مماثل قبله لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة أى ولا كل بيضاء وهذا الشرط أيضا لابقاء المضاف اليه على جره أغلبية أيضا ومن غير الغالب أن يبقى المضاف اليه مجرورا بدون الشرط المذكور كقوله تعالى : (تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة) فى قراءة من جر الآخرة والتقدير والله يريد ثواب الآخرة أو عرض الآخرة .

والشرط الثالث : أن يكون المضاف اليه من الاشياء التى تصلح لان تحل محل المضاف المحذوف فى اعرابه فلا يصح حذف المضاف اذا كان المضاف اليه جملة لانها لا تصلح فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ . وحذف المضاف للاتساع كثير جدا فى اللغة ويذكر ابن جنى فى الخصائص أن مواضع حذف المضاف فى القرآن الكريم أكثر من ثلاثمائة موضع وهو أفصح وفى الشعر مالا يحصى .

=== هذا هو مذهب السلف وأما قول النحاة فى هذه الآية فقول بلا علم وصفة المجيء مثل صفة الاتيان والنزول فقد رد ابن القيم قول النحاة من وجوه . أنظر مختصر الصواعق جـ ٢ ص ٢٦٠

(١) آية ٩٣ من سورة البقرة .

(٢) آية ١٩٧ من سورة البقرة .

ويتوسع ابن جنى فى حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ويضع له قاعدة هامة وهى وضوح الدليل على المحذوف فيجوز عنده أن تقول ضربت زيدا وأنت تقصد ضربت غلامه أو ولده أو أخاه بشرط أن يفهم السامع ذلك فان فهم ذلك جاز وان لم يفهم لم يجز وقد رد السيوطى على ابن جنى فى توسعه فى هذا الباب وأنكر أن يكون جواز الحذف قياسا مطلقا وانما يقاس اذا لم يستبد الثانى بحكم الاول نحو واسأل القرية أى أهلها فان جاز استبداده اقتصر فيه على السماع ولم يقس . (١)

والصحيح أن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه لا يسوغ ادعاؤه مطلقا والا لالتبس الخطاب وفسد التفاهم وتعطلت الادلة اذ ما من لفظ أمر أو نهى أو خبر متضمن مأمورا به ومنهيا عنه ومخبرا الا ويمكن على هذا أن يقدر له لفظ مضاف يخرجه عن تعلق الامر والنهى والخبرية ويمكن أن يقول الملحد فى قوله تعالى (ولله على الناس حج البيت) أى معرفة حج البيت . وفى قوله تعالى : (كتب عليكم الصيام) أى معرفة الصيام واذا فتح هذا الباب فسد التخاطب وتعطلت الادلة ولذا ينبغى تضييق باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه . (٢)

سابعا : ومنها أن المصدرية فى بعض المواضع

تعمل أن المصدرية ظاهرة فى أغلب حالاتها ومضمرة وجوبا ومضمرة جوازا وقد سبق الحديث عن مواضع اضمارها وجوبا وهذا هو موضع حذفها جوازا وهو فى موضعين :

الاول : بعد لام الجر اذا لم يقع بعدها لا ولم يسبق بكون ناقص ماض منفى وهى على نوعين :

النوع الأول : لام التعليل وهى اللام الجارة التى يكون مابعدها

(١) انظر الخصائص جـ ٣ ص ٢٦٠ والهمع جـ ٢ ص ٥١ والنحو الوافى جـ ٣ ص ١٥٧ — ١٦١

(٢) بدائع الفوائد جـ ٣ ص ٢٤٠

علة لما قبلها وسببا له فيكون ما قبلها مقصودا لحصول ما بعدها نحو قوله تعالى : (وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس) (١) اى لاجل أن تبين فانزال الذكر مقصود للتبيين، والنوع

والنوع الثانى لام العاقبة وهى اللام الجارة التى يكون مابعدها عاقبة لما قبلها ونتيجة له لا علة فى حصوله وسببا فى الاقدام عليه كما فى لام كى وتسمى لام الصيرورة ولام المآل ولام النتيجة ومن أمثلة لام التعليل أو لام كى قوله تعالى : (وأمرنا لنسلم لرب العالمين) . (٢)

ومثال لام العاقبة فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا) (٣)

وفى المغنى : أنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة وبعض النحويين يسمى هذه اللام لام الصيرورة وهم الكوفيون وذهب الزمخشرى الى أن اللام فى الاية السابقة للتعليل حيث قال : والتحقيق أنها لام العلة وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة وبيانه أنه لم يكن داعيهم الى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا بل المحبة والتبنى غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم اه وثمرته شبه بالداعى الذى يفعل لاجله فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الاسد لمن يشبه الاسد . (٤)

والقول بأن الناصب للضارع بعد لام التعليل ولام الصيرورة أو العاقبة أن المضمرة جوازا هو قول الجمهور من البصريين وقالوا انها جارة والناصب مقدر وفى المسألة ثلاثة مذاهب أخرى :

أحدها : أن الناصب للمضارع هو لام التعليل نفسها وهو قول جمهور الكوفيين وهذا لا يصح لان اللام من عوامل الاسماء وعوامل الاسماء لا يكون عوامل الافعال .

(١) آية ٤٤ من سورة النحل .
(٢) آية ٧١ من سورة الانعام .
(٣) آية ٨ من سورة القصص .
(٤) انظر المغنى جـ ١ ص ٢٣٥ — ٢٣٦ والكشاف جـ ٣ ص ١٦٦

وثانيها : أن الناصب هى اللام نائبة من أن المحذوفة وهذا قول ثعلب الكوفى وهذا لا يصح أيضا للعلة السابقة .

وثالثها : أن الناصب ليس اللام ولا خصوص أن المضمرة بل يجوز أن مضمره،وكى مضمرة،وهذا قول السيرافى وابن كيسان ، ومذهب الجمهور أن كى لا تضمر وهذا خلاف ما عليه الجمهور .(١)

الموضع الثانى : تضمر أن جوازا بعد حروف العطف الواو والفاء وثم واو إذا سبقت باسم خالص من التأويل بالفعل وهو الجامد المحض وسواء كان مصدرا أم غير مصدر ومثال غير المصدر نحو لولا على محسن فيحسن لهلكت ومثال المصدر قوله تعالى (وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا)(٢) وقول الشاعر :(٣)

ولبس عباءة وتقرّ عينى أحبّ الى من لبس الشفوف

وتقر منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الواو لانه معطوف على لبس وهو اسم خالص وقول الشاعر :(٤)

لولا توقع معتر فارضيه ما كنت أوتراترابا على ترب

(١) انظر جنى الدانى ص ١٥٦ — ١٥٧ والمغنى جـ١ ص ٢٣١ وشرح المفصل جـ ٧ ص ٢٠ والتصريح جـ ٢ ص ٢٤٣ — ٢٤٤

(٢) آية ٥١ من سورة الشورى . فيرسل منصوب بأن مضمرة جوازا بعد أو لانه معطوف على وحيا .

(٣) البيت لميسون بنت بحدل الكلابية زوج معاوية تذكر فيه ضيق نفسها واستعلاء الهم عليها حين تسرى عليها معاوية وعدل عنها وقال: أنت فى ملك عظيم لا تدرى قدره وقيل أنشدتها حين نقلها من البدو الى الشام — والعباءة نوع معروف من الاكسية وقرار العين كناية عن الفرح والسرور والشفوف بضم الشين جمع شف بفتحها وكسرها وهو الثوب الرقيق .

(٤) والبيت قائله مجهول والمعترالمعترض للسؤال وترب الرجل من يولد معه والجمع أتراب وليس هذا هو المراد فى هذا البيت والصواب اترابا بكسر الهمزة مصدر أترب الرجل بمعنى استغنى والترب بالفتح مصدر

===

والشاهد فيه فى قوله فارضيه حيث نصب المضارع بأن مضمرة جوازا لوقوعه بعد عاطف وهو الفاء تقدم عليه اسم خالص من التأويل بالفعل وهو متوقع .

وقول الشاعر : (١)

إنّى وقتلى سُليكا ثم أعقلـــه كالثور يضرب لما عافت البقـر

والشاهد فى قوله أعقله حيث نصب المضارع بأن مضمرة جوازا لوقوعه بعد عاطف وهو ثم تقدم عليه اسم خالص من التأويل بالفعل وهو قتلى فالفعل فى هذه الامثلة كلها واجب الشعب بأن مضمرة جوازا ليكون من عطف الاسم المؤول على الاسم الصريح ولا يجوز رفعه لان الفعل لا يعطف على الاسم الخالص من التأويل بالفعل والعكس نحو يسرنى الطالب المجتهد فينجح الفائز فى المسابقة فيكافأ المجتهد أو المجد فكل من الفائز والمجتهد فى تأويل الفعل واقع موقعه لانه صلة وحق الصلة أن تكون جملة والاصل الذى يجتهد والذى يفوز فلما جيء بأل عدل عن الفعل الى الوصف لان ال تدخل الا على الاسماء ولا يخفى عليك أن المراد بقولهم اسم خالص ما كان موجودا فلا يشمل المصدر المتوهم وان كان خالصا لانه ليس بموجود والفعل المعطوف عليه بالفاء أو الواو بأو أو واجب النصب بأن مضمرة وجوبا هذه هى مواضع العوامل التى يجوز حذفها وذكرها الى جانب ماذكرت مما يجوز حذفه وذكره فى المواضع التى يجب حذف العامل فيها كجواز حذف عامل المفعول المطلق اذا كان مبينا للنوع أو العدد كما ذكرت جواز حذف عامل النعت

=== ترب الرجل بمعنى افتقر والمعنى لولا توقع معتر فارضيه ماآثرت الغنى على الفقر أى سواء عندى كنت غنيا أم فقيرا . انظر الدرر اللوامع جـ ٢ ص ١١

(١) البيت لانس بن مدرك وسليك بزنة المصغر هو سليك بن سلكة وسلكة أمه وقد اشتهر بها وأبوه عمرو بن سنان السعدى التميمى ، عداء مشهور كان يسبق الخيل ويلحق الظباء . أعقله أدفع ديته وسميت الدية عقلا لان الدية عندهم كانت من الابل وكانوا يعقلون بجوار بيت

===

المقطوع اذا كان للتخصيص أو التوضيح أو غير ذلك وكجواز حذف عامل المفعول به فى باب التحذير اذا كان التحذير بغير ايا أو بغير العطف والتكرار .

الفصل الثالث فى بيان مواضع العوامل المقدرة وتقدير العوامل المحذوفة ، وظاهرة التشابه فى المقدر وأولوياته

بيان مواضع العوامل المقدرة

الاصل أن يقدر الشيء فى مكانه الاصلى لئلا يخالف الاصل من وجهى الحذف ووضع الشيء فى غير محله فيجب مثلا أن يقدر المفسر فى نحو زيدا رأيته مقدما عليه .

وجوز البيانيون تقديره مؤخرا عنه وقالوا لانه يفيد الاختصاص حينئذ وليس الامر على اطلاقه كما توهموا وانما يرتكب التأخير عند تعذر الاصلى لامرين : ١ ـ المانع اللفظى ٢ـ وعند أقتضاء أمر معنوى لذلك التأخير كافادة الاختصاص .

فالاول : وهو المانع اللفظى نحو أيهم رأيته لانه لا يعمل فى الاستفهام ما قبله لذا يقال : رأيت أيهم رأيته لان لها الصدارة والتقدير أيهم رأيت رأيتهم .

ونحو قوله تعالى : (وأما ثمود فهديناهم)[1] فلا يقال : وأما هدينا ثمود فيمن نصب ، إذ لا يلى أما فعل لانه يجب الصاق أما بالاسماء وفى نحو فى الدار زيد يجب تأخير متعلق الظرف عن زيد إن قدرته فعلا لأن الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدأ لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل

=== القتيل اى يربطونها والثور فعل البقر وعافت كرهت ويقال : الثور : من نبات الماء تراه البقر فتعاف الماء فيضربه البقار لينحيه عن مكان ورودها حتى ترد وهو الطحلب .

(١) آية ١٧ من سورة فصلت .

وقد يسأل سائل فيقول : إن علة منع التقديم خوف الالتباس وهنا محذوف فلا يحصل الالتباس الجواب عن هذا أن المقدر عندهم كالثابت فلو قدر مقدما لزم عليه أن يكون الجملة فعلية فيوقع في لبس إذا يحتمل أن يكون المبتدأ فاعلا وان قدرت اسما فيجوز الوجهان :

يجوز تقديره مقدما لانه عامل في الظرف وأصل العامل أن يتقدم على المعمول .

ويجوز تقديره مؤخرا لانه في الحقيقة الخبر وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ والا رجح عندى تقديمه في التقدير لانه عامل ولا مزية لتقديمه على تأخيره حسبما يبدو لي إذا لم يجعل الثاني فاعلا للظرف والا خفش يجعل زيدا فاعلا .

وفي نحو إن خلفك زيدا يجب تأخير المتعلق المحذوف عن الاسم قدرته اسما أو فعلا لان مرفوع إن لا يسبق منصوبها بخلاف كان إذ لو قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان : تأخير المتعلق بعد الاسم وتقديمه على الظرف ولو قدرته فعلا لأن خبر كان يجوز تقديمه مع كونه فعلا على الصحيح إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية لعدم الاسمية بل كلها فعلية وربما يتبادر الى الذهن أن الالباس حاصل بالنظر الى ما دخل عليه ناسخ وذلك لانه مع تأخير زيد يحتمل أن يكون هو مع رافعه وهو (يقوم) جملة فعلية خبر عن ضمير شأن دخلت عليه كان فاستتر فيها ، ويحتمل أن يكون مبتدأ مؤخرا أخبر عنه بالفعلية المتقدمة عليه وهي يقوم وليس ثمة ضمير شأن والفرق بين الجملتين قبل دخول الناسخ عليهما ثابت بعد دخوله ودخوله لا يغير ما كانتا مختلفتين به باعتبار تقوى الحكم وعدمه فتجويز التقديم يوقع في الالباس بعد دخول الناسخ أيضا على أن ابن عصفور منع التقديم في كان زيد يقوم قال لان الذى استقر في باب كان أنك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدأ والخبر ولو أسقطها في كان يقوم زيد لم يرجعا

الى ذلك (١) وأقول احتمال اسم كان هنا ضمير الشأن احتمال بعيد لا يعول عليه ولو سلم فقد ذكر ابن هشام فى الباب الرابع من المغنى فى المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة أنه لا ينبغى الحمل على ضمير الشأن اذا أمكن غيره .

وانما اعتبر هذا أمرا لفظيا وهو العمل لأن العمل طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطرو عليه .

وقيل إنما قدم الفعل فى الفعلية لاحتياج الفعل الى الاسم واستغناء الاسم عنه فاراد وا فى الجملة المركبة منهما تميم الناقص بالكامل وقصد وا أيضا الايذان من أول الامر بأنها فعلية فلو قدم الفاعل لم تتعين الفعلية من أول الامر إذ يمكن صيرورته كلاما باسم آخر .

والثانى وهو اقتضاء الامر المعنوى كتأخير متعلق البسملة الشريفة لافادة الحصر لان تقديم المعمول يفيد الاهتمام والحصر وذلك لان الزمخشرى قدره مؤخرا عنها لان قريشا كانت تقول باسم اللات والعزى نفعل كذا فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا لاجل تفخيم شأنه والاهتمام والاعتناء به بالتقديم فوجب على الموحد أن يعتقد وا ذلك التفخيم فى اسم الله فانه الحقيقى بذلك .

واعترض الزمخشرى على هذا التقدير بقوله تعالى : (اقرأ باسم ربك) فقد قدم المتعلق على اسم الله فلو كان تأخير المتعلق أولى لقال باسم ربك اقرء ، ثم أجاب عن هذا بأنها أول سورة نزلت فكان تقديم الامر بالقراءة أهم (٢) يعنى أهم من الأمر باختصاص القراءة اذ لا يناسب المقام فلا يرد ما يتوهم من كون غير اسم الله أهم منه ، وأجاب السكاكى بتقدير متعلقة باقرء الثانى ومعنى الاول أوجد القراءة من غير اعتبار تعديته

(١) انظر حاشية الدسوقى على المغنى جـ ٢ ص ٢٤٥ — ٢٤٦

(٢) المغنى مع حاشية الدسوقى جـ ٢ ص ٢٤٥ — ٢٤٦ والكشاف جـ ١ ص ٢٦ — ٣٠ والمغنى ٢/ ٤٩٢

الى مقرونه كما يقال فلان يعطى اى يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه بالمعطى وهو مبنى على أن تعلق (باسم ربك) باقرء الثانى تعلق المفعولية ودخول الياء للدلالة على التكرير والدوام كقولك أخذت الخصام وأخذت بالخصام والاحسن أن اقرأ الاول والثانى كلاهما منزلان منزلة اللازم أى افعل القراءة وأوجدها أو المفعول محذوف من كليهما . (١)

وفى باب التحذير يُقدَّر الفعل بعد إيا إذ لا يتقدم الفعل مع انفصل الضمير وصرح بعض النحاة بأن أسباب الانفصال هذا حذف الفعل وتأخره فالفعل المقدر يجوز تقديمه مع انفصال الضمير وما ذكروه من عدم جواز تقديمه مع انفصال الضمير انما هو فى الفعل الملفوظ به لا المحذوف وذكر الدماميني أن تقدير الفعل بعد إيا واجب اذ لو قدر مقدما للزم أن يكون أصله باعدك أنت إياك فيلزم تعدى الفعل الرافع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك خاص بافعال القلوب وما حمل عليها ووجوب تقديره بعد إيا إنما هو على جعل الاصل إياك باعد عن الاسد والاسد عنك وأما على جعل الاصل احذر تلاقى نفسك والاسد فلا يجب تقديره بعد إيا لانتفاء المحذور المذكور نظرا الى أن المفعول فى الحقيقة (تلاقى) لا الضمير . (٢)

واختلف النحاة فى تقدير عامل الظرف والجار والمجرور إذا قدما على اسم إن فقال قوم يقدر الاستقرار بعد اسم إن لئلا تكون قد فصلنا بين إن واسمها بغير الظرف والمجرور وقال قوم لا ، بل تقدره قبل الظرف والمجرور ولا نعتد بهذا فصلا لكونه لازم الاضمار ولا يجوز اظهاره .

تقدير العامل المحذوف

قد تقدم بيان معنى التقدير والحذف فى التمهيد من هذا الباب الثالث .

(١) انظر مفتاح العلوم ص ١١٣

(٢) الصبان جـ ٣ ص ١٨٨

والتقدير الصحيح للمحذوفات عند النحاة يجب أن يراعى فيه أمران أساسيان هما المعنى والصناعة النحوية والمقصود بها الاصول النحوية العامة والقواعد الخاصة المتفق عليها ولذلك يمنع النحويون بعض التقديرات أحيانا وان كان المعنى يجيزها لان الاصول النحوية تتعارض معها كما يقدرون أنواعا من المحذوفات فى أحيان أخرى تبعا لما تمليه المقررات النحوية من الاصول العامة ، وان كان المعنى لا يحتاج اليها كما تقدم فى أدلة الحذف وكما تقدم لنا قريبا فى : إن خلفك زيدًا وان فى الدار زيدًا .

ومن أسس التقدير ما تقدم لنا قريبا من أن يقدر المحذوف فى مكانه الاصلى الذى يعرف من القواعد العامة لان تقديره فى غير مكانه الاصلى يتطلب تقديرا آخر يتصل باعادة ترتيب الجملة وقد تقدم لنا قريبا بعض من هذا .

ويقدر المحذوف من اللفظ المذكور ما أمكن قال ابن هشام ولذا كان تقدير الاخفش فى ضربى زيدا قائما : ضربه قائما أولى من تقدير غيره فان تقديره من لفظ المبتدأ وأقل تقديرا ، وتقدير غيره اذا كان قائما أو إذا كان قائما فان هذا التقدير ليس من لفظ المبتدأ وأيضا أكثر من تقديره والمقدرون لهذا هم بقية البصريين وكان يقدر اضرب دون أهن فى زيدا اضربه .

وقد يمنع مانع صناعى متصل بقوانين النحو أو مانع معنوى من تقدير نفس اللفظ فيعدل عنه الى تقدير غيره مما لا مانع له وجوبا وان كان من غير لفظ المذكور .

فالمانع المعنوى من تقدير لفظ المذكور نحو زيدًا اضرب أخاه يقدر فيه أهن دون اضرب لان القصد الامر باهانة زيد لا بضربه ولانك لم تأمر بضرب زيد وانما أمرت بضرب أخيه ومن لازمه اهانة زيد .

فان قلت : زيدا أهن أخاه قدرت أهن لان اهانة زيد اهانة للاخ

والمانع الصناعى من تقدير مثل المذكور نحو زيدا مررت به تقدر فيه

جاوز دون امرر لانه لا يتعدى بنفسه . (١)

وزيدة القول فى هذا أنه يكون تقدير العامل فى الاسم المتقدم المشغول عنه من لفظ العامل المشغول ومعناه فى صورة واحدة وهى : أن يجتمع فى العامل المشغول شيئان هما كونه متعديا وكونه ناصبا لضمير الاسم المتقدم بنفسه نحو زيدا ضربته فان التقدير : ضربت زيدا ضربته ، ويكون تقدير العامل فى الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل لمشغول دون لفظه فى ثلاث صور :

الاولى : أن يكون العامل فى المشغول به لازما ، والمشغول به هو ضمير الاسم المتقدم نحو قولك : أزيدا مررت به فان التقدير أجاوزت زيدا مررت به .

الثانية : أن يكون العامل لازما والمشغول به اسما ظاهرا مضافا الى ضمير الاسم السابق نحو قولك نحو زيدا مررت بغلامه فان التقدير : لا بست زيدا مررت بغلامه ولا تقدر جاوزت زيدا مررت بغلامه كما قدرت فى الصورة الاولى لأن المعنى على هذا التقدير غير مستقيم هنا لانك لم تجاوز زيدا ولم تمر به وانما جاوزت غلامه ومررت به .

الثالثة : أن يكون متعديا ولكنه نصب اسما ظاهرا مضافا الى ضمير عائد الى الاسم السابق نحو قولك : زيدا ضربت أخاه فان التقدير : أهنت زيدا ضربت أخاه وهكذا تقدر فى جميع الصور الثلاثة فعلا ينصب بنفسه ويصح معه المعنى . (٢)

ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعى قول الشاعر : (٣)

يا أيها المائح دلوى دونكما ... إنى رأيت الناس يحمدونكما

(١) انظر المغنى مع حاشية الدسوقى جـ ٢ ص ٢٤٨

(٢) اوضح المسالك مع عدة السالك جـ ٢ ص ١٧٣

(٣) تقدم البيت فيما لا يجوز حذفه من العوامل والعوامل اللفظية اسم الفعل .

اذا قدرت دلوى منصوبا فالمقدر خذ لا دونك لانه لا يجوز حذف اسم الفعل وابقاء عمله لانها ضعيفة ولا يصح أن يكون دلوى معمولا لدونكا لان اسم الفعل لا يتقدم معموله عليه . (١)

ويجب تقليل مقدار المقدر ما أمكن لثقل مخالفة الاصل اذ الاصل أن لا يكون فى الكلام حذف وكلما كان المحذوف كان الخروج عن الاصل قليلا ولذلك كان تقدير الاخفش للمحذوف فى نحو ضربى زيدا قائما أولى من تقدير سائر البصريين لانه قدره : ضربه فالمحذوف عنده وهو الخبر قدره بكلمتين فقط هى المصدر المرفوع المضاف الى ضمير الغائب لكن يلزمه حذف المصدر وابقاء بعض معمولاته وهو الحال وهو لا يجوز اذ المصدر بتقديره بالحرف المصدرى مع الفعل الذى هو صلته والموصول لا يجوز حذفه وبقاء بعض صلته اللهم الا أن يقال بجوازه عنده اذا دل دليل على ذلك المحذوف كما فعل سيبويه فى قوله : مالك وزيدا فانه قدر أن زيدا معمول للمصدر المحذوف أى مالك وملابستك زيدا .

والاخفش فى المثال السابق قدر كلمتين المصدر ومفعوله وقدر غيره من جمهور البصريين خمس كلمات لانهم قدروا حاصل اذ كان أو اذا كان قائما ففى حاصل ضمير وفى كان ضمير . (٢)

وفى متعلق الظرف والجار والمجرور يقدر الفعل فى باب القسم والصلة ، لان القسم والصلة لا يكونان الا جملتين وكذلك يجب تقدير الفعل فى الصفة فى نحو رجل فى الدار فله درهم من كل نكرة موصوفة بظرف وقعت مبتدأ وخبرها مقرون بالفاء وهو جملة لان الفاء يجوز دخولها فى نحو رجل يأتينى فله درهم من كل نكرة وصفت بالجملة وهى مبتدأ ، وتمتنع فى نحو

(١) مغنى اللبيب مع حاشية الدسوقى جـ ٢ ص ٢٤٩

(٢) مغنى مع حاشية الدسوقى جـ ٢ ص ٢٤٧

ولذا التزمنا حذف العامل بعد نقل الضمير الذى كان فى العامل الى الظرف والمجرور واستتاره فيهما ويبقى الضمير مرتفعا بهما كما كان مرتفعا بذلك العامل لنيابة الظرف أو المجرور عن ذلك العامل ولا يجوز اظهار ذلك العامل ويلزم من قدر الفعل أن يقدره مؤخرا فى جميع المسائل لان الخبر إذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ وذهب ابن مالك الى أنه يتعين تقدير المتعلق وصفا بعد أما نحو وأما فى الدار فزيد وبعد إذا الفجائية كقوله تعالى : (اذا لهم مكر فى آياتنا) (١) لان الفجائية لا يليها الفعل وكذلك أما لا يليها الفعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو (فأما ان كان من المقربين) (٢) .

وأما فى باب الاشتغال فيقدر المتعلق بحسب المفسر فيقدر الفعل فى أيوم الجمعة تعتكف فيه أى تعتكف يوم الجمعة ويقدر الوصف فى نحو أيوم الجمعة أنت معتكف فيه وقد تقدم صور تقدير العامل فى باب الاشتغال قريبا .

وأما فى المثل فيقدر المتعلق بحسب المعنى وأما فى الحال والصفة والخبر والصلة اذا رفع الظرف اسما ظاهرا فيقدر كون مطلق نحو كائن أو مستقر أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو الصوم اليوم أو فى اليوم والجزاء غدا أو فى الغد ، ويقدر كان أو استقر أو وصفهما ان أريد المعنى أى يقدر اسم الفاعل مرادا به المضى واذا جهل المعنى يقدر الوصف لانه صالح فى الازمنة كلها وربما يسأل سائل فيقول كيف تقدر مع الجهل اما هو ظاهر فى الحال الذى هو من جملة الامور المجهولة وهل هذا الا تهافت .

الجواب أننا نقول لا تهافت لان تقدير الوصف إنما هو لصلوحه للازمنة كلها ، وان كانت حقيقته الحال والكون المقدر تام لا ناقص والا كان

(١) جزء آية ٢١ من سورة يونس .

(٢) آية ٨٨ من سورة الواقعة .

ان المقدر ليس متعبدا به . (١)

ظاهرة التشابه في المقدر وأولوياته

عند ما تحتمل العبارة أن يكون المحذوف أحد أمرين كأن يكون مبتدأ والمذكور خبرا أو العكس أو احتمل أن يكون المحذوف فعلا والباقي فاعلا أو غير ذلك ولا يوجد دليل قاطع يعين المحذوف والمذكور فأي العنصرين أولى وأجدر أن يكون مذكورا ؟

الجواب إذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا ففي المسألة قولان :

القول الاول : أن الاولى كون المحذوف مبتدء وهو الأرجح لان الخبر محط الفائدة ومعتمدها .

القول الثاني : أن الاولى بالحذف الخبر لان المبتدأ هوالعامل وحق العامل أن لا يحذف الا لفائدة وقرينة راجحة ، ولان الحذف اتساع وتصرف وذلك في الخبر مشهور دون المبتدأ لان الخبر يكون مفردا جامدا ومشتقا وجملة على تشعب أقسامها ، والمبتدأ لا يكون الا اسما مفردا ، ولان الحذف بالأعجاز والاواخر أليق منه بالصدر والاوائل . مثاله صبر جميل أي شأني صبر جميل أو صبر جميل أمثل من غيره ومثله (طاعة وقول معروف) (٢) أي المطلوب منكم طاعة أو طاعة أمثل لكم . (٣)

ففي جملة القسم الاسمية نحو:يمين الله،أو أيمن الله لا يوجد مايقطع بكون المذكور مبتدأ،أو خبرا،فيجوز تقدير أحد الوجهين فاذا قدر المذكور مبتدأ فالمحذوف الخبر والعكس صحيح أي أن التقدير يمين الله قسمي أوقسمي يمين الله وتقدم ترجيح القول الاول من القولين السابقين استنادا الى القاعدة

(١) حاشية الخضري جـ ٢ ص ٨٨

(٢) آية ٢١ من سورة محمد .

(٣) المغني جـ ٢ ص ٦٨٣ والاشباه والنظائر جـ ٢ ص ٤٩

العامة فى الاصول النحوية .

أما اذا تعين كون المذكور مبتدأ بأن دخلت عليه لام لا بتدا نحو لعمر الله أو لعمرك فالمقطوع به أن المحذوف هو الخبر (١) وجزم كثير من النحويين فى نحو عمرك لأفعلن وأيمن الله لأفعلن بأن المحذوف الخبر لسد جواب القسم مسده وجوز ابن عصفور كونه المبتدأ ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به كما فى نعم الرجل زيد على القول بأنهما جملتان ويتعين هنا أن يكون المحذوف مبتدأ لانه لا يحذف الخبر وجوبا الا اذا سد شئ مسده ومثله حبذا زيد فهو محتمل لحذف المبتدأ وزيد الخبر والاصل حبذا الممدوح زيد ومحتمل لحذف الخبر وزيد مبتدأ والاصل حبذا زيد الممدوح وهذا كله بناء على أن حب فعل وذا فاعل لان الحذف انما هو على هذا القول لا على القول بأن حبذا اسم بمعنى المحبوب فانه مبتدأ وزيد خبر ولا حذف . (٢)

وقد يقول سائل : قد تقرر أنه لابد فى الحذف من استحضار صورة المحذوف ضرورة أنه لا حذف الا مع قيام القرينة المرشدة الى المحذوف واذا كان كذلك فكيف جاز فى كلام واحد أن يقدر المبتدأ تارة والخبر أخرى أو المسند تارة والمسند اليه أخرى على وجوه مختلفة ؟

الجواب أن فرض الكلام عند تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف ويحصل الغرض بأيهما فلا تلزم قرينة بأحدهما على الخصوص . (٣)

واذا احتمل التقدير أن يكون المحذوف فعلا والباقى فاعلا واحتمل كذلك أن يكون المحذوف مبتدأ والباقى خبرا فكون المحذوف مبتدأ والموجود خبرا أولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون الحذف كلا حذف مثاله زيد جوابا لِمَنْ فى قول السائل : من قام فان اعرابه خبر لمبتدأ

(١) المغنى جـ ٢ ص ٦٨٤

(٢) المغنى جـ ٢ ص ٦٨٣

(٣) حاشية الدسوقى جـ ٢ ص ٢٥٠

محذوف والتقدير القائم زيد وهذا أولى من اعرابه فاعلا لفعل محذوف تقديره قام زيد .

وأما الفعل فانه غير الفاعل بيد أن هذه الاولوية تتوقف إذا وجد من القرائن ما يرجح التقدير الاول وهو كون المحذوف الفعل والموجود فاعلا وتلك القرائن إما رواية أخرى فى ذلك الموضع أو موضع آخر يشبهه .

فالاول كقراءة شعبة (يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال)(١) فانه يقدر الفعل ورجال فاعل لا مبتدأ على الراجح لانه وان كان يحتمل أن يكون خبر المحذوف والاصل هم أى المسبحون ويحتمل أن يكون فاعلا لفعل محذوف أى يسبحه رجال ولكن هذا هو الراجح لانه يقوى هذا قراءة كسر الباء فان (رجال) فيها فاعل .

ومثال الثانى وهو ما قوى المحذوف بموضع آخر يشبهه نحو قوله تعالى : (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله)(٢) فلفظ الجلالة يحتمل أن يعرب مبتدأ حذف خبره والتقدير الله خلقهم ولكن ورود قوله تعالى : (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم)(٣) يقوى اعراب لفظ الجلالة فى الآية الاولى أن يكون فاعلا بفعل محذوف والتقدير خلقهن الله .(٤)

وجمهور النحاة على أن المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل أولى وفيه نظر لانه ان أريد أن السؤال عن الفاعل الاصطلاحى فممنوع بل لا معنى له وان أريد أن السؤال عن من فعل الفعل وصدر عنه فتقديره مبتدأ كقولنا الله خلقنا يؤدى هذا المعنى وكذلك القرينة انما تدل على أن تقدير الفعل أولى من اسم الفاعل

(١) آية ٣٤ من سورة النور .

(٢) آية ٨٧ من الزخرف .

(٣) آية ٩ من الزخرف .

(٤) المغنى جـ ٢ ص ٦٨٤ — ٦٨٥

وهو حاصل فى قولنا الله خلقها لظهور أن السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل : الاولى أنه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال لان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسئول عنه أهم .

والجواب أن حمل الكلام على جملة أولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وأن الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكم من تلك الزيادة تشتمل على تكرير الاسناد وتقويته وعلى مطابقة الجواب للسؤال فى كون كل منهما جملة اسمية خبرها جملة فعلية والتطابق بينهما أمر مهم عندهم لما صرحوا به فيما ماذا صنعت فالحمل على الجملتين أولى والحق فى الجواب أن يقال : السؤال جملة اسمية صورة وفعلية صيغة وبيان ذلك أن قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو وأم خالد الى غير ذلك لا أزيد قام أعمرو أم خالد وذلك لان الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام ولما أريد الاختصار وضع كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل وصارت الجملة اسمية فعلى الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذوات وفى الحقيقة هى فعلية ، ونقل السيوطى عن ابن النحاس أنه إذا تردد الاضمار بين أن يكون قد أضمرنا خبرا أو أضمرنا فعلا كان اضمار الخبر وحذفه أولى من اضمار الفعل وحذفه لان آخر الجملة أولى بالحذف من أولها لان أولها موضع استجمام وراحة وآخرها موضع تعب وطلب استراحة.(١)

(١) الاشباه والنظائر جـ ٢ ص ٥٠ والاتقان ٢/٥٥٢-٥٥٤

الخاتمـــــــــة

الاعراب سمة من سمات اللغة العربية وأقوى عناصرها وسـر جمالها واللغة العربية كانت منذ نشأتها تامة فى اعرابها لان واضعهـا حكيم يعلم أن الكلام يعرض فيه اللبس عند التراكيب فحكمته تقتضى أن يضـع الاعراب مقارنا للكلام ، وقواعد الاعراب ليست من الامور التى تخترع أوتفرض على الناس بل هى أمور استقرائية من مجارى كلام العرب تؤخذ من الواقـع لا من الخيال والتاريخ .

وليس بصحيح ما يقوله بعض الناس من أن قواعد الاعراب لا تراعى الا فى اللغة النموذجية فى الادب والخطابة لان هناك أدلة على أن العرب ورثوا لغتهم معربة كما ورد ذلك فيما صح من أشعار الجاهليين من التصرف الاعرابى ، وما زال يراعى بدقة بالغة حتى أوائل القرن الثالث الهجـرى يوم كان الرواة يترددون الى الأعراب فى البادية ليأخذوا من أفواههم اللغـة ويعودوا السنتهم الفصاحة والبيان .

وصلة الاعراب بالمعنى صلة وثيقة ويدل على ذلك القراءات القرآنيـة المتعددة ولكل قراءة توجيه فى معنى الآية فهو فارق بين المعانى النحوية ولولاه ، ما عرف الفاعل من المفعول والمضاف اليه من غيره فحركات الاعراب تدل على المعانى التى تعتور الاسماء وتفرق بينها من فاعلية ومفعوليـة واضافة أو غير ذلك ، وفى الوقت ذاته فالاعراب فرع المعنى المعجـمى لمفردات الكلام ولذا يجب على المعرب أولا فهم معنى ما يعرب مفردا كـان أو مركبا فانه فرع المعنى ولا تعارض بين كونه فارق بين المعانى وبـين كونه فرع المعنى .

والنحويون لما رأوا فى آواخر الاسماء والافعال حركات تدل عـلى المعانى وتبين عنها سموها اعرابا واصطلحوا تسمية الموجب لتلك الحركـات عوامل ، ولا يوجد نص مقطوع أو أمر مرجوح يعطى صراحة نشأة نظريـة

العوامل قبل الخليل ، وسيبويه ، لان منهج النحو قبلهما فضلا عن قلته كان شبه الرواية للمسموع فلم تنبت بينهم فكرة القياس والعوامل ، واعتمادهم على الحفظ .

والحق أن الذى ثبت أصول نظرية العوامل ومد فروعها هو الخليل ابن أحمد وهو الذى أحكمها ووسع أحكامها من حذف وتقدير وتقديم وتأخير ثم جاء بعد الخليل تلميذه سيبويه الذى بدأ الحديث عن العوامل فى مستهل كتابه عقب حديثه عن مجارى أواخر الكم الثمانية ومضى يوزع أبواب الكتاب بناء على نظرية العوامل فعلى يد سيبويه تطورت نظرية العوامل .

ونظرية العوامل موجودة فعلا وذات كيان عندهم وقد ذهب الى الاقرار بها فريق من الرواد بعد الخليل وسيبويه واختلت قضية العامل المنزلة الاولى فى الدرس النحوى وقد ارتبطت بقضية الاعراب على اعتبار الحركات الاعرابية أثارا ، والعوامل مؤثرات .

وفهم بعض الباحثين من تعريف النحاة للعوامل ومن ظاهر عباراتهم فى مجال القول بالعامل أن العوامل مؤثرات حقيقية كالاحراق للنار والاغراق للماء ، والقطع للسيف ، والحق أن العوامل ليست بذات أثر حسى كالعوامل الطبيعية وآثارها تختلف من آثار النار فى الاحراق والثلج فى البرد بل هى دلالات لا غير ولهذا يكون فقدها علامة كوجودها والعمل انما هو للمتكلم مراعيا القوانين الاعرابية فى لغة العرب عارفا ما يكون عليه الاسم المعرب اذا تقدمه فعل أو اسم معين أو حرف مختص والنحاة لم يريدوا بتسمية العوامل عوامل أنها عملت الحركات دون المتكلم فانه مشاهد أن المتكلم هو محدث الكلمة بحروفها وحركاتها بما فيها حركة الآخر ، وأنهم اذا كانوا قد صرحوا بما يفيد أنها عاملة فقد صرحوا ايضا بما يفيد أن المتكلم هو العامل ينسبون العمل تارة الى المتكلم وتارة الى ما يتكلمون به لان لها علاقة بالعمل .

والهدف من نظرية العوامل هدف تعليمى وتربوى وهو تيسيروتقريب لمسائل علم النحو من ذهن المبتدى وافهامه وجمع الكثير فى لفظ قليل .

وكان ابن مضاء القرطبى أول المعارضين لنظرية العوامل وأمره مشهور فى كتابه الرد على النحاة ذلك الكتاب الذى هاجم فيه نظرية العوامل بحجة أوهن من بيت العنكبوت فقد رفض بحماسة شديدة أن تكون الحركات الاعرابية آثار للعوامل وذهب الى أنها من فعل المتكلم وادعى أن النحاة يعتقدون أن الالفاظ تحدث بعضها بعضا وهذا ادعاء لم يقم عليه دليل ولم يعتقد النحاة قط هذا الاعتقاد لان الواقع يناقض ذلك لان هذه الالفاظ لو كانت عوامل بنفسها وبطبعها لما وجد لحن فى اللغة أصلا ولو كانت العوامل تعمل حقيقة لما جعلوا عدم العوامل عاملا ، وأن المعنى لا يعمل شيئا ولكن المراد بالعوامل انما هى علامات وأمارات ولم يقل عاقل بأن العوامل النحوية تعمل ، لا الفاظها ولا معانيها ، ولم نسمع بعد ابن مضاء صوتا آخر يرتفع بمهاجمة العوامل الا فى العصر الحديث حيث هاجمها ابراهيم مصطفى فى كتابه احياء النحو وهى محاولة لها صلة وثيقة بمحاولة ابن مضاء فى الغاء العوامل النحوية ، ثم جاء بعده الدكتور تمام حسان ، وادعى أن ما سماها القرائن تغنى عن العوامل وفشل فى تلك المحاولة فلم ينجح لصعوبة تطبيق تلك القرائن لكثرتها ومنهج النحاة أدق وأسلم مما قننه وأراد الزام الناس به .

ولقد طولب هؤلاء الثائرون على نظرية العوامل بالبديل الذى يقيمون عليه منهجهم فى عرض القواعد اذا ألغينا هذه النظرية فعجزوا وبقيت نظرية العوامل كما هى .

ولقد حظيت نظرية العوامل بدراسات وأبحاث كثيرة ومن مظاهر عناية النحاة بالعوامل أن وضعوا لها قواعد أصولية تقوم عليها أبحاثها وهذه القواعد منها ما هو متفق عليها عند البصريين والكوفيين مثل عدم اجتماع

يكون لفظيا . اسما وفعلا وحرفا ، ويكون معنويا كالتبعيه والتعرف والتصرف

وعامل الخفض يكون لفظيا كالحروف المشهورة والاسم ، ويكون معنويا كالمجاورة والتبع ، والتوهم ، كما أن عامل الجزم يكون لفظيا كالحروف والاسماء الشرطية ويكون معنويا كالطلب والتوهم والتبعية .

وهذه هي عوامل الاعراب وعدها بعض العلماء مائة كما فعل عبد القاهر في رسالته (العوامل المائة) وهذا على وجه فيه شيء من الاجمال وأما بالتفصيل وأما بالتفضيل فيصل الى مائتين ، وليس عد العوامل مائة محل اتفاق فقد تناولت في هذه الرسالة بالدراسة ما يزيد على مائة وستين عاملا .

ولقد أهمل النحاة دراسة العوامل المعنوية الا في بعض الاماكن المتفرقة فلم يستقصوا دراستها ، والعوامل المعنوية التي أهملوها لا تقل في حد ذاتها عما كان مشهورا لديهم من التجرد والابتداء وهي محل خلاف ، والنحو الكوفي مملوء بالعوامل المعنوية كما يوجد في آراء البصريين من العوامل المعنوية ما يستحق الدراسة ولذا اعتنيت بجمع ما تفرق في بطون الكتب وأوضحت جانبا هاما يستحق بذل الجهد ، كما أنني القيت الضوء على العوامل اللفظية كما درست قواعد وعلل تلك العوامل المعنوية واللفظية ، ويجب تقديم تلك العوامل على معمولاتها اذا وجد ما يمنع من التأخير ، ويجب تأخيرها عن المعمولات اذا كان تقديمها مخلا بالجملة لفظا ومعنى ، ويجوز التقديم والتأخير بين العوامل والمعمولات اذا لم يكن في الحالين ما يلزم أحدهما .

والتقديم والتأخير بين العوامل والمعمولات من أهم ما يلجأ اليه النحاة في تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب ، واذا كانت الكلمة تابعة للأخرى من جهة المعنى فالتناسب الطبيعي يقتضي أن تذكر الكلمة التابعة عقب الكلمة المتبوعة أو المعمولة له لان ترتيب الالفاظ يكون على حسب ترتيب المعاني في الذهن ومعلوم أن رتبة العامل التقديم لانه محكوم عليه ورتبة المعمول التأخير اذ هو محكوم به ومن ثم قرروا في أصلهم أن رتبة العامل

فهرس محتويات الرسالة

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
منهج البحث	٤
خطة البحث	٥
نشأة الاعراب	٦
مذهب القدماء في ظاهرة الاعراب	
المراد بأسبقية اللغة على الاعراب	٧
مذهب بعض الباحثين في ظاهرة الاعراب	٨
أدلة هذا المذهب	
مناقشة هذا المذهب	٩
تاريخ حركات الاعراب	١٢
ذكر الخلاف في أول من نقط المصحف	١٣
الفرق بين نقط الاعراب ونقط الاعجام	١٦
ذكر الخلاف في نسبة نقط الاعجام	
المراحل التي مر بها علم النحو	١٨
معنى الاعراب لغة واصطلاحا والمناسبة بين اللغوى والاصطلاحى	١٩
الخلاف في كون الاعراب لفظيا أو معنويا	٢١
القائلون بأن الاعراب لفظى وأدلتهم	
القائلون بأن الاعراب معنوى وأدلتهم	٢٣
الترجيح بين المذهبين	٢٤
الخلاف في أقسام الاعراب	٢٦
الفرق بين القاب البناء والقاب الاعراب	٢٧
علامات الاعراب الفرعية	٣٠
هل الاعراب فرع المعنى أو فارق بين المعانى ؟	٣٢
الخلاف في المستحق للاعراب من الاسماء والافعال	٣٥
ثمرة الخلاف في ذلك	٣٦

الموضوع	الصفحة
الباب الاول فى نشأة العوامل وحقيقتها فى علم النحو وبيان أقسامها وعللها	٣٨
الفصل الاول فى نشأة العوامل وتطورها	٣٩
تعريف العامل	٥٢
الفرق بين العامل والمقتضى للاعراب	٥٥
الفصل الثانى حقيقة العوامل بين الاثبات والانكار	٥٦
ابن مضاء والعوامل النحوية	٦١
ثورة ابن مضاء بيتن التقليد والتجديد	٧٠
محاولة ابراهيم مصطفى فى رفض العوامل النحوية	٧٦
ادعاء تمام حسان بأن القرائن تغنى عن العوامل النحوية	٨٥
الفصل الثالث فى أصول وقواعد العوامل النحوية	٨٨
الاصل فى العمل للافعال	
الاصل فى العامل تخالفه مع المعمول فى النوع	٨٩
الاصل فى الاسماء أن لا تعمل الا ما أشبه الفعل	٩١
الاصل فى الحروف أن لا تعمل الا ما كان مختصا	٩١
لا يقع المعمول الا حيث يقع العامل	٩٩
الفروع من العوامل دون درجة الاصول	١٠١
ليس فى كلام العرب عامل يعمل فى الاسماء النصب الا ويعمل الرفع	١٠٥
العوامل لا تدخل على العوامل	١٠٧
كل معمول لابد له من عامل	١١٣
رتبة العامل قبل رتبة المعمول	
قد يأخذ العامل شبها من عاملين فتكون له منزلة بين المنزلتين	١١٨
لا يجوز اعمال معنى الحروف	١١٩
كف بعض العوامل عن العمل وابطال عمله أو تعليقه	١٢٠
مذهبان للنحاة فى التعليق	١٣٢
الفصل الرابع فى تقسيم العوامل الى لفظية ومعنوية وبيان أنواعها	١٣٤
النوع الاول من اللفظية الافعال	١٣٥
تقسيم الافعال الى لازم ومتعد وواسطة	
اللازم وعلاماته	١٣٥

الموضوع	الصفحة
المتعدى وعلاماته	١٣٩
اقسام المتعدى	١٤٢
الواسطة بين المتعدى واللازم	١٦٣
الخلاف فى رافع أسماء الافعال الناقصة	١٦٧
الخلاف فى تسميتها نواقص	١٧
الخلاف فى دلالة هذه الافعال على الحدث	١٧٣
النوع الثانى من العوامل اللفظية لاسماء	١٨٢
عمل المبتدأ	
عمل المضاف	١٨٧
عمل المصدر	١٨٩
أقسام المصدر	١٩٠
شروط عمل المصدر	١٩٥
عمل اسم المصدر	٢٠١
الخلاف فى مدلولة اسم المصدر	٢٠٥
عمل أسماء الافعال وحقيقتها ومدلولها	٢٠٧
اقسام اسم الفعل	٢٠٩
عمل اسماء الشرط	٢١٤
الذات المبهمة	٢٢٥
عمل الظرف والجار والمجرور والخلاف ذلك	٢٣٢
عمل اسم الفاعل	٢٣٥
شروط عمل اسم الفاعل	٢٣٦
عمل الامثلة المبالغة	٢٤٢
عمل اسم المفعول	٢٥٠
عمل الصفة المشبهة	٢٥٣
عمل اسم التفضيل	٢٦٦
صيغتا التعجب	٢٦٩
عمل ما جرى مجرى المشتق	٢٧٠
النوع الثالث من العوامل اللفظية الحروف	٢٧١
حروف الجر وأقسامها المختلفة	
عمل ان واخواتها	٢٧٩

الموضوع	الصفحة
لا العاملة عمل ان	٢٩٠
عمل الحروف المحمولة على ليس	٢٩٢
الحروف النواصب للمضارع	٢٩٩
الجوازم	٣٠٨
القسم الثاني من العوامل المعنوية	٣١٥
عمل الابتداء	
عمل التجرد	٣١٨
عمل الخلاف	٣٢٠
عمل القصد اليه عند ابن الطراوة	٣٢٦
عمل نزع الخافض	٣٢٨
عمل الطلب	٣٣٣
عمل المجاوزة	٣٣٥
عمل التوهم	٣٥١
عمل التبعية	٣٥٦
عمل الاسناد	٣٥٩
المحلول محل الاسم	٣٦١
عائد الذكر	
الاهمال	٣٦٢
ما في نفس المتكلم من الارادة	
المحلول محل الاسم والخروج عن الوصف	
الفصل الخامس في علل عمل العوامل	٣٩٥
الباب الثاني في التقديم والتأخير بين العوامل والمعمولات	٣٧٧
مفهوم التقديم والتأخير	٣٧٨
الفصل الاول في أنواع التقديم والتأخير وأسبابه وفائدته	٣٨٠
أنواع التقديم والتأخير	
أسباب التقديم والتأخير وفائدته	٣٨٤
الفصل الثاني في العوامل التي يجب تقديمها والتي يجب تأخيرها وما يجوز فيها الوجهان	
الاول من العوامل واجبة التقديم المبتدأ	٣٩٢

الموضوع	الصفحة
أسباب تقديم المبتدأ	
الخلاف فى النكرتين والمعرفتين أيهما يكون المبتدأ	٣٩٣
الثانى عامل الفاعل	٤٠١
الثالث : اسم الفعل	٤٠٣
الرابع : عامل المفعول به فى صور مفينة	٤٠٦
الخامس : عامل المفعول المطلق المؤكد لعامله	٤٠٨
السادس : عامل المفعول معه	٤٠٩
السابع : المصدر	٤٠٩
الثامن : اسم الفاعل والامثلة المحمولة عليه اذا دخل عليهما	
الالف واللام	٤١١
التاسع : الصفة المشبهة	٤١٤
العاشر : عوامل الجزم	٤١٥
الحادى عشر : نواصب المضارع	٤٢٢
الثانى عشر : حروف الجر	٤٢٣
الثالث عشر : الذى يجب تقديمه المضاف	٤٢٤
الرابع عشر : عامل التمييز	٤٢٦
الخامس عشر : الذى يجب تقديمه عامل الحال فى عشر مسائل	٤٣١
السادس عشر : نواسخ الابتداء	٤٤٢
السابع عشر : عامل المستثنى	٤٥٣
الخلاف فى عامل النصب فى المستثنى	٤٥٣
الخلاف فى عامل النصب فى لفظ غير	٤٥٨
العوامل التى يجب تأخيرها عن المعمولات	٤٥٩
الاول : الفعل عن المفعول به فى مواضع	
الثانى : المبتدأ عن الخبر فى مواضع	٤٦١
الثالث : كان وأخواتها وموجبات ذلك	٤٦٧
الرابع : عامل الحال فى ثلاث صور	٤٦٧
الخامس : عامل النصب فى الاسم المشغول عنه	٤٦٨
العوامل التى يجوز فيها التقديم والتأخير	٤٦٩
الباب الثالث فى حذف العوامل وتقديرها	٤٨٢
مفهوم الحذف والتقدير	٤٨٣

الموضوع	الصفحة
موقف ابن مضاء من ظاهرة الحذف والتقدير	٤٩٠
الفصل الاول فى أسباب الحذف للعوامل وفوائده وأغراضه وشروطه	
اسباب الحذف للعوامل	٤٩٧
أغراض الحذف وفوائده	٥٠٠
شروط الحذف	٥٠٤
الفصل الثاني فيما يجب حذفه من العوامل وما لا يجوز وما يجوز فيها الوجهان	٥١٧
العامل الاول : المبتدأ فى مواضع معروفة	
الثانى : الفعل اذا عمل فى الفاعل	٥٢٠
الثالث : عامل المفعول به فى الابواب التالية	٥٢١
١ ــ النداء	
٢ ــ الاختصاص	٥٢٢
٣ ــ التحذير	٥٢٥
٤ ــ الاغراء	٥٢٧
٥ ــ الاشتغال	٥٢٨
٦ ــ الامثال وما جرى مجراها	٥٣٧
٧ ــ أسلوب المدح والذم والترحم	٥٤١
٨ ــ عامل المستثنى	٥٤٨
العامل الرابع : الذى يجب حذفه عامل المفعول المطلق اذا كان بدلا من فعل مهمل أو بدلا من اللفظ بالفعل	٥٤٨
العامل الخامس : الذى يجب حذفه عامل الحال فى أربعة مواضع	٥٥٥
السادس : عامل الظرف والجار والمجرور اذا كان كونا عاما	٥٥٦
السابع : أن المصدرية فى ستة مواضع	٥٦٢
العوامل التى يجوز حذفها	٥٧٠
١ ــ اسم الفعل	٥٧٠
٢ ــ ما يفيد الانشاء	
٣ ــ الجوازم والنواصب	٥٧١
٤ ــ الحروف العاملة فى الاسماء وهى النواسخ وحروف الجر	٥٧٤
٥ ــ عامل المصدر المؤكد	٥٧٨
الخلاف فى نحو ضربا زيدا هل هو مؤكد أو لا ؟	٥٧٩

الموضوع	الصفحة
٦ ـ المصدر واسمه	٥٨١
٧ ـ الفعل الذى يتعدى بحرف الجر	٥٨١
٨ ـ الصفة المشبهة	٥٨١
العوامل التى يجوز فيها الحذف والذكر	٥٨١
مواضع جواز حذف المبتدأ	٥٨٢
مواضع جواز حذف الفعل	٥٨٣
مواضع جواز حذف عامل المفعول به	٥٨٥
مواضع جواز حذف المضاف وشروطه	٥٨٧
مواضع جواز حذف أن المصدرية	٥٩٠
الفصل الثالث فى بيان مواضع العوامل المقدرة	
وتقديرها وظاهرة التشابه فى المقدر وأولوياته	٥٩٤
مواضع العوامل المقدرة	٥٩٤
تقدير العوامل المحذوفة	٥٩٧
ظاهرة التشابه فى المقدر وأولوياته	٦٠٤
الخاتمة	٦٠٨
الفهارس	٦١٤
المراجع	٦٢١

فهرس أهم المصادر والمراجع للرسالة

القرآن الكريم

١ ــ ألف باء للبلوى ، عالم الكتب بيروت بدون تاريخ .

٢ ــ ابن كيسان النحوى حياته وآثاره وآراؤه ، د / محمد ابراهيم البنا دار الاعتصام ١٣٩٥ هـ

٣ ــ أبو حسن ابن الطراوة وأثره فى النحو ــ د / محمد ابراهيم البنا دار الاعتصام ١٤٠٠ هـ

٤ ــ أبو زكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة ــ د / أحمد مكى الأنصارى المجلس الأعلى لرعاية الفنون والاداب والعلوم الاجتماعية القاهرة ١٣٨٤ هـ

٥ ــ الاتجاهات النحوية فى الاندلس للدكتور أمين السيد / رسالة الدكتوراه فى كلية اللغة العربية بالمدينة المنورة .

٦ ــ احياء النحو ، ابراهيم مصطفى ــ القاهره ١٩٣٧ م

٧ ــ الاتقان فى علوم القرآن السيوطى ــ دار الفكر بيروت لبنان بدون تاريخ .

٨ ــ اخبار النحويين البصريين للسيرافى تحقيق طه محمد الزينى وعبد المنعم الجفاجة ــ مطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر ١٩٥٥م

٩ ــ أدب الكاتب لابن قتيبة تحقيق محى الدين عبد الحميد ــ المكتبة التجارية الكبرى بمصر ــ الطبعة الرابعة ١٣٨٢ هـ ــ ١٩٦٣ م

١٠ــ ارتشاف الضرب من كلام العرب ، أبو حيان الاندلسى مخطوط بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة .

١١ــ اساس البلاغة ــ الزمخشرى

١٢ــ اسرار العربية ــ ابن الانبارى تحقيق محمد بهجة البيطار ــ دمشق مطبعة الترقى ١٩٥٧ م

١٣ــ أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجانى ــ تحقيق محمد عبد المنعم الخفاجى ط (١) مكتبة القاهرة ١٣٩٢ هـ

١٤ــ الاشباه والنظائر فى النحو ــ السيوطى تحقيق طه عبد الرؤوف ــ نشر مكتبة الكليات الازهرية ــ القاهره ١٩٧٠ م

١٥ــ أصول التفكير النحوى للدكتور على أبو المكارم ــ منشور الليبية كلية التربية ١٣٩٢ هـ ــ ١٩٧٢ م

١٦ــ الاصول فى النحو ابن السراج تحقيق عبد الحسين محمد الفتلى الطبعة الاولى ١٤٠٥ هـ مؤسسة الرسالة .

١٧ــ اصول النحو العربى فى نظر النحاه ورأى مضاء فى ضوء علم اللغة الحديث ــ د / محمد عيد ، عالم الكتب ــ القاهره ١٩٧٨ م

١٨ــ الاصول ، تمام حسان ــ دار الثقافة ، الدار البيضاء (المغرب) ط ١ــ١٤٠١ هـ

١٩ــ اعراب الجمل وأشباه الجمل لفخر الدين قباوة ــ دار الآفاق الجديدة بيروت ط ٣ ، ١٤٠١هـ

٢٠ــ الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى تحقيق د / احمد محمد قاسم

٢١ــ الامالى لابن الشجرى دار المعرفة بيروت بدون تاريخ .

٢٢ــ املاء ما من به الرحمن من وجوه اعراب القرآن لابى البقاء العكبرى .

٢٣ــ انباه الرواة على أنباء النحاة للقفطى تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم دار الكتب المصرية ــ القاهرة ١٣٦٩هـ ــ ١٩٧٤م

٢٤ــ أوضح المسالك لابن هشام تحقيق محى الدين عبد الحميد دار الفكر الطبعه السادسة ١٣٩٤ هـ .

٢٥ــ الانصاف فى مسائل الخلاف ابن الانبارى تحقيق محى الدين عبد الحميد المكتبة التجارية ــ مطبعة السعادة .

٢٦ــ الايضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق د / موسى بناى العليلى مطبعة العالى ــ بغداد .

٢٧ــ البحر المحيط لابى حيان ــ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ

٢٨ــ بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية ــ دار الكتاب العربى بيروت بدون تاريخ .

٢٩ــ البرهان فى علوم القرآن للزركشى تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ــ دار المعرفة ــ بيروت ١٣٩١ هـ .

٣٠ــ بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ــ السيوطى ــ دار المعرفة بيروت بدون تاريخ .

٣١ــ بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة د / عبد الكريم محمد الاسعد ــ دار العلوم للطباعة والنشر ــ الطبعة الاولى ١٤٠٣ هـ ــ ١٩٨٣م

٣٢ــ التأويل النحوى فى القرآن الكريم للدكتور عبد الفتاح أحمد حمـــوز مكتبة الرشد ــ الرياض ١٤٠٤ هـ .

٣٣ــ تدريب الطلاب فى قواعد الاعراب للشيخ محمد على بن الحســين المالكى ــ مطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر ١٣٤٦ هـ.

٣٤ــ التذييل والتكميل لابى حيان مصورة عن نسخة دار الكتب المصريـــة رقم ٦٢

٣٥ــ التبصرة والتذكرة للصيمرى تحقيق د / فتحى أحمد مصطفى ــ ط مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى .

٣٦ــ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تحقيق محمد كامل بركات ط دار الكتاب العربى ــ القاهره .

٣٧ــ توضيح النحو للدكتور عبد العزيز محمد فاخر ــ مطبعة حسان القاهره ١٤٠٥ هـ

٣٨ــ التعريفات للشريف الجرجانى ــ مطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر ١٣٥٧ هـ.

٣٩ــ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدمامينى تحقيق محمـــد عبد الرحمن محمد المفدى ــ الطبعة الاولى ١٤٠٣ هـ .

٤٠ــ تلخيص الاساس فى علم الصرف للشيخ على بن عثمان ــ مطبعة مصطفى البابى ١٣٥٧ هـ .

٤١ــ جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني ــ المطبعة العصريـــة للطباعة والنشر ــ صيدا لبنان ــ الطبعة العاشرة ١٣٨٨ هـ.

٤٢ــ جمع الفوائد من جامع الاصول ومجمع الزوائد ــ الطبعة الاولى ١٤٠٤هـ

٤٣ــ الجمل المنسوب للخليل تحقيق / فخر الدين قباوة مؤسسة الرسالـة الطبعة الاولى ١٤٠٥ هـ .

٤٤ــ جنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى تحقيق / طه محســـن مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل ١٣٩٦هـ ــ ١٩٧٦م

٤٥ــ حاشية ابن حمدون على المكودى لالفية ابن مالك ــ مطبعة عيسى البابى الحلبى ــ القاهره سنة ١٣٦٦ هـ .

٤٦ــ حاشية الاميرى على المغنى المطبعة عيسى البابى الحلبى بـــدون تاريخ .

٤٧ــ حاشية الخضرى على ابن عقيل ــ مطبعة مصطفى البابى الحلـــبى وأولاده بمصر ــ ط الاخيرة ١٣٥٩ هـ .

٤٨ــ حاشية الدسوقى على المغنى ــ مطبعة المشهد الحسينى ١٣٨٦هـ

٤٩ــ حاشية الدسوقى على مختصر السعد ضمن مجموع شروح التلخيـــص مطبعة عيسى البابى الحلبى بدون تاريخ .

٥٠ــ حاشية الصبان على شرح الاشمونى ، دار احياء الكتب العربيـــة القاهره بدون تاريخ .

٥١ــ حاشية السجاعى على القطر ــ دار احياء الكتب العربية بـــدون تاريخ .

٥٢ــ حاشية العطار على شرح الازهرية ــ دار احياء الكتب العربيـــة بدون تاريخ .

٥٣ــ حاشية الشهاب على البيضاوى ــ المكتبة الاسلامية ، محمـــد أزدمير ، ديار بكر ــ تركيا .

٥٤ــ حاشية يس على التصريح ــ دار الفكر ــ بيروت بلا تاريخ .

٥٥ــ حاشية يس على المجيب على القطر ــ الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ مطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده ــ مصر .

٥٦ــ الحمل على الجوار فى القرآن الكريم للدكتور عبد الفتاح احمد الحمور مكتبة الرشد ١٤٠٢ هـ

٥٧ــ الحلقه المفقودة من تاريخ النحو للدكتور عبد العالى سالم مكـــرم مؤسسة الوحدة ١٩٧٧ م

٥٨ــ خزانة الادب ولب لباب لسان العرب للبغدادى ط دار صادر بيروت ــ بدون تاريخ .

٥٩ــ الخصائص لابن جنى تحقيق / محمد على النجار عالم الكتب بيروت ــ ط ٣١ / ١٤٠٣ هـ

٦٠ــ دراسات فى فقه اللغة للدكتور صبحى صالح ــ ط ٩ دار العلم للملايين ١٩٨١ م

٦١ــ الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي ــ دار المعرفة بيروت ط ٢ / ١٣٩٣ هـ

٦٢ــ دلائل لاعجاز لعبد القاهر الجرجاني ــ مكتبة القاهر ١٣٩٦هـ

٦٣ــ الدماميني حياته وآثاره ومنهجه في كتابه تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدكتور عبد الرحمن بن محمد المفدى ــ الجمعيــــه العربيه السعوديه ــ للثقافة والفنون ــ الطبعة الاولى ١٤٠٢هـ

٦٤ــ ديوان الاعشى الكبير مؤسسة الرسالة ــ بيروت ط ٧ / ١٤٠٣ هـ

٦٥ــ ديوان امرئ القيس ــ دار بيروت للطباعة والنشر ١٣٩٢ هـ ــ ١٩٧٢ م

٦٦ــ ديوان جرير ــ دار بيروت للطباعة والنشر ١٣٩٨ هـ

٦٧ــ ديوان ذى الرمة تحقيق / عبد القدوس أبو صالح مجمع اللغــــــة دمشق . وتحقيق كارليل هنري حيـــى ١٩١٩م

٦٨ــ ديوان ابراهيم بن هرمه تحقيق / محمد جبار المعيبد ــ مطبعــة الاداب ١٣٨٩ هـ ــ النجف الاشرف .

٦٩ــ ديوان الاحوص الانصارى تحقيق / عادل سليمان ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر سنة ١٣٩٠ هـ القاهره .

٧٠ــ ديوان الافوه الاودى تحقيق / عبد العزيز الميمنى ــ دار الكتــب العالمية ــ بيروت ١٩٢٧ م

٧١ــ ديوان جميل ابن معمر ، دار صادر بيروت ــ ١٣٨٦ هـ

٧٢ــ ديوان حسان بن ثابت الانصارى ــ دار صادر بيروت سنة ١٣٨١هـ

٧٣ــ ديوان رؤية ابن العجاج (ضمن كتاب مجموع اشعار العرب تصحيح وترتيب وليم بن الورد) ط ١ دار الآفاق الجديد ــ بيروت .

٧٤ــ ديوان طرفة ابن العبد ــ دار صادر بيروت ١٣٨٠ هـ

٧٥ــ ديوان طفيل الغنوى ــ دار الكتاب الجديد بيروت ــ الطبعة الاولى سنة ١٩٦٨ م

٧٦ــ ديوان عبيد الابرص ــ دار صادر بيروت ١٣٨٤ هـ

٧٧ــ ديوان العجاج تحقيق / عزة حسن ــ دار الشرق بيروت ١٩٧١م

٧٨ــ ديوان عدى ابن زيد العبادى تحقيق / محمد جبار المعيبد ــ وزارة الثقافة والارشاد ــ شركة دار الجمهورية للنشر والطبع ــ بغداد ١٩٦٥ م .

٧٩ــ ديوان عروة بن الورد ــ دار صادر بيروت ١٣٨٤ هـ
٨٠ــ ديوان الفرزدق ــ دار صادر .
٨١ــ ديوان لبيد بن ربيعة العامري ــ دار صادر بيروت - ١٣٨٦ هـ
٨٢ــ ديوان الملتمس الضبي تحقيق / حسن كامل الصيرفي ــ القاهره ١٩٣١ م
٨٣ــ ديوان النابغة الذبياني تحقيق / شكري فيصل ــ دار الفكر دمشق ١٣٨٨ هـ
٨٤ــ ديوان الهذليين ــ الدار القومية للطباعة والنشر ــ القاهره ١٣٨٥ هـ
٨٥ــ رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي تحقيق / احمد محمد الخراط ــ دار القلم ــ دمشق ط ٢/ ١٤٠٥ هـ
٨٦ــ الرضي عالم النحو واللغة للدكتورة / أميرة علي توفيق مطابع الشرق الاوسط ١٣٩٨هـ
٨٧ــ سر صناعة الاعراب لابن جني تحقيق / مصطفى السقا وزملائه ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ــ الطبعة الاولى ــ ١٣٧٤ هـ
٨٨ــ شرح أبيات شيبويه لابن السيرافي تحقيق محمد علي سلطان ــ دار المأمون للتراث ــ دمشق ١٩٧٩ م.
٨٩ــ شرح التسهيل لابن مالك تحقيق / عبد الرحمن السيد مكتبة الانجلو المصرية ــ القاهره بدون تاريخ .
٩٠ــ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق / صاحب أبو جناح ــ وزارة الاوقاف ــ الجمهورية العراقية ١٤٠٠ هـ
٩١ــ شرح شذور الذهب لابن هشام تحقيق / محي الدين عبد الحميد دار الفكر ــ بدون تاريخ .
٩٢ــ شرح شواهد المغني للسيوطي ــ دار مكتبة الحياة ــ بيروت بدون تاريخ .
٩٣ــ شرح ابن عقيل تحقيق / محي الدين عبد الحميد ــ الطبعة الرابعة عشر ــ مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٤ هـ ــ وعلى هامش الخضري
٩٤ــ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تحقيق / عبد المنعم أحمد الهريدي ــ الطبعة الاولى بمطبعة الامانة ــ القاهرة بدون تاريخ .

٩٥ــ شرح عيون كتاب سيبويه لابى نصر هارون بن موسى القرطبى تحقيق / عبد ربه عبد اللطيف ــ مطبعة حسان ــ الطبعة الاولى ١٤٠٤هـ

٩٦ــ شرح الفريد لعصام الدين الاسفرائينى تحقيق / نورى ياسين حسين مكتبة مكة المكرمة ــ الطبعة الاولى ١٤٠٥ هـ

٩٧ــ شرح قطر الندى وبل لابن هشام الانصارى مطبعة السعادة بمصر ط ٩ سنة ١٣٧٧هـ.

٩٨ــ شرح الكافية للرضى ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت بدون تاريخ .

٩٩ــ شرح الكافية لابن الحاجب ــ مطبعة دار الطباعة العامرة ــ الاستانه ١٣١١ هـ .

١٠٠ــ شروح التلخيص ــ مطبعة عيسى البابى الحلبى بدون تاريخ .

١٠١ــ شرح الكافيه الشافية لابن مالك تحقيق د / عبد المنعم الهريدى دار المأمون للتراث ــ دمشق ١٤٠٢هـ

١٠٢ــ شرح الكافية لملا جى الطبعة التركية ١٣١٤هـ

١٠٣ــ شرح المفصل لابن يعيش ــ دار صادر ــ بيروت بدون تاريخ .

١٠٤ــ شرح المقدمة المحسبيه لابن باذش تحقيق / خالد عبد الكريم الطبعه ــ الكويت ١٣٨١ هـ

١٠٥ــ شرح اللمحة البدرية فى علم العربية لابن هشام تحقيق / هادى نهر ــ طبعة جامعة بغداد ١٣٩٧ هـ

١٠٦ــ الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها لابن فارس تحقيق / السيد احمد صقر ــ مطبعة عيسى البابى الحلبى بدون تاريخ .

١٠٧ــ صبح الاعشى للقلقشندى ــ دار الكتب المصرية ١٣٤٠ هـ القاهره

١٠٨ــ الصحاح للجوهرى تحقيق / احمد عبد الغفور العطار ــ طبعه ثانيه ــ دار العلم للملايين .

١٠٩ــ ضحى الاسلام لاحمد أمين ــ مكتبة النهضة المصرية ــ القاهره .

١١٠ــ طبقات النحويين واللغويين للزبيدى تحقيق / محمود محمد شاكر مطبعة الخانجى ــ القاهره ١٣٧٣ .

١١١ــ ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى للدكتور سليمان حموده ــ الدار الجامعية ــ بدون تاريخ .

١١٢ــ عروس الافراح ضمن شروح التلخيص السابق ذكره .
١١٣ــ العلة النحوية نشأتها وتطويرها للدكتور / مازن مبارك ــ دار القلم ــ بيروت ــ الطبعة الثانية ١٣٩١ هـ .
١١٤ــ الفروق في اللغة لابن هلال العسكرى تحقيق / عادل نويهض . دار الآفاق الجديدة ــ بيروت ــ الطبعة الثانية ١٩٨٣ م
١١٥ــ الفهرست لابن النديم ــ دار المعرفة للطباعة والنشر ــ بيروت لبنان ــ بدون تاريخ .
١١٦ــ فقه اللغة للدكتور على عبد الواحد وافى الطبعة الاولى ــ دار النهضة بمصر ــ بدون تاريخ .
١١٧ــ فى اللهجات العربية للدكتور ابراهيم أنيس الطبعة الرابعة مكتبة الانجلوا المصرية بدون تاريخ .
١١٨ــ فتح القدير للشوكانى ــ دار المعرفة للطباعة والنشر بلا تاريخ
١١٩ــ الفوائد المشوقه الى علوم البيان لابن القيم الجوزية ــ دار نشر الكتب الاسلامية (باكستان) الطبعة الاولى ١٣٩٤ هـ
١٢٠ــ القاموس المحيط للفيروز أبادى ــ دار الجيل ــ بيروت بدون تاريخ .
١٢١ــ القياس فى اللغة العربية لمحمد خضر حسين ــ المطبعة السلفية القاهره ١٣٥٣ هـ
١٢٢ــ الكتاب لسيبويه تحقيق / عبد السلام محمد هارون ــ عالم الكتب بيروت ــ بدون تاريخ . ومطبع الاميريه ببولاق سنة ١٣١٦ هـ
١٢٣ــ كتاب الخلل فى اصلاح الخلل لابى عبد الله بن محمد بن السيد البطليموس تحقيق / سعد عبد الكريم ــ دار الرشد ١٩٨٠ م
١٢٤ــ الكشاف للزمخشرى مطبعة الحلبى القاهره .
١٢٥ــ كواكب الدريه شرح متممة الاجرومية للشيخ محمد بن أحمد بن عبد البارى الاهدل ــ ط ٢ مطبعة مصطفى البابى الحلبى بمصر ١٣٥٦ هـ
١٢٦ــ لباب الاعراب لتاج الدين الاسفرائينى تحقيق / بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن ــ الطبعة الاولى ــ دار الرفاعى بالرياض ١٤٠٥ هـ .

١٢٧ــ لسان العرب لابن منظور ــ دار صادر بيروت .
١٢٨ــ المدارس النحوية للسيوقي ضيف ، دار المعارف ــ القاهره الطبعة الثانية ــ بدون تاريخ .
١٢٩ــ مدرسة الكوفه ومنهجها في دراسة اللغة لمهدى المخزومى ــ مطبعة مصطفى البابى الحلبى ١٣٧٧ هـ .
١٣٠ ــ مدرسة النحوية في مصر والشام في القرن السابع والثامن الهجرى لعبد العال سالم مكرم ــ دار الشروق ــ القاهره ــ الطبعة الاولى ١٤٠٠ هـ
١٣١ــ المذكر والمؤنث للفراء تحقيق / الدكتور رمضان عبد التواب ــ مكتبة دار التراث بدون تاريخ .
١٣٢ــ المذكر والمؤنث لابن التسترى تحقيق الدكتور أحمد عبد المجيد هريدى ــ مكتبة الخانجى بالقاهره ــ دار الرفاعى بالرياض ــ الطبعة الاولى ١٤٠٣ هـ
١٣٣ــ مراتب النحويين البصريين لابى الطيب الفوى تحقيق / محمد أبو الفضل ابراهيم ــ دار النهضة بمصر ــ القاهره بدون تاريخ
١٣٤ــ المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطى تحقيق / محمد أحمد جاد المولى محمد ابو الفضل ابراهيم على محمد البجاوى ــ دار احياء الكتب بيروت بدون تاريخ .
١٣٥ــ المساعد على تسهيل الفوائد تحقيق الدكتور كامل بركات ــ دار المدنى للطباعة والنشر ــ ط ١ ١٤٠٥ هـ ــ ١٩٨٤م
١٣٦ــ المطالع السعيدة للسيوطى تحقيق عبد الكريم المدرس ــ مطبعة الارشاد ــ بغداد ١٣٩٧ هـ ــ ١٩٧٧ م ــ وزارة الاوقاف العراقية .
١٣٧ــ معانى القرآن للفراء ــ عالم الكتب بيروت ــ ط ٢ ١٩٨٠ م
١٣٨ــ مجمع الامثال للميداني تحقيق / محى الدين عبد الحميد ــ مطبعة السنة المحمدية ــ القاهره ١٣٧٤ هـ
١٣٩ــ مصباح المنير تحقيق د / عبد العظيم الشناوى ــ المكتبة العلمية ــ بيروت لبنان ــ بدون تاريخ .

١٤٠ــ مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب لابن هشام الانصارى تحقيق الدكتور مازن مبارك ومحمد على حمد الله ــ دار النشر الكتب الاسلامية الطبعة الاولى ١٣٩٩ هـ ــ ١٩٧٩م .

١٤١ــ مفاتيح العلوم للخوارزمى ــ مطبعة الشروق بدون تاريخ .

١٤٢ــ مفتاح العلوم للساكى ــ مطبعة مصطفى البابى الحلبى ــ الطبعة الاولى ١٣٥٦ هـ

١٤٣ــ المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الالفيه للعينى على هامش خزانة الادب دار صادر .

١٤٤ــ المقتصد فى شرح الايضاح لعبد القاهر الجرجانى تحقيق / كاظم بحر مرجان ــ وزارة الثقافة والاعلام ــ الجمهورية العراقية ١٩٨٢م

١٤٥ــ المقتضب للمبرد تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة ــ عالم الكتب بيروت بدون تاريخ .

١٤٦ــ المثل السائر فى أدب الكاب والشاعر لضياء الدين ابن الاثير تحقيق / احمد الحوفى والدكتور بدوى طبانة ــ مطبعة نهضة مصر ١٩٥٩ م

١٤٧ــ الملخص فى ضبط القوانين لابن أبى الربيع تحقيق / د على سلطان الحكمى ــ الطبعة الاولى ١٤٠٥ هـ

١٤٨ــ منهج الاخفش الاوسط فى الدراسة النحوية لعبد الامير محمد أمين الورد ــ مؤسسة الاعلمى ــ بيروت ــ الطبعة الاولى ١٣٩٥ هـ

١٤٩ــ من اسرار اللغة لابراهيم أنيس مكتبة الانجلو المصرية ــ القاهرة ط ٦ /١٩٧٨ م

١٥٠ــ منهج السالك على الفية ابن مالك للاشمونى ــ طبعة عيسى البابى الحلبى مع الصبان .

١٥١ــ الموجز فى نشأت النحو للدكتور / محمد الشاطر أحمد محمد ــ دار الزينى للطباعة ١٣٩٨ هـ

١٥٢ــ نتائج الفكر للسهيلى تحقيق د / محمد ابراهيم البنا ــ دار الشروق بيروت ــ لبنان ١٣٩٨ هـ

١٥٣ــ النحو الوافى لعباس حسن ــ دار المعارف ــ الطبعة الاولى بدون تاريخ .

١٥٤ــ النحو والنحاة بين الازهر والجامعه لمحمد عرفه ــ مطبعة السعادة بمصر ــ بدون تاريخ .

١٥٥ــ نزهة الالبا فى طبقات الادبا لابن الانبارى تحقيق / محمد أبو الفضل ابراهيم ــ دار النهضة بمصر للطباعة والنشر .

١٥٦ــ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوى تحقيق الدكتور / عبد العظيم الشناوى ، ومحمد عبد الرحمن الكردى ــ الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ .

١٥٧ــ همع الهوامع للسيوطى بتصحيح السيد محمد بدر الدين دار المعرفة للطباعة والنشر ــ بيروت ــ لبنان بدون تاريخ .

ملحق المراجع ومستدركها

١٥٨ - الأضداد لأبى بكر محمد بن القاسم ، تحقيق محمد أبوالفضل ابراهيم ، الكويت دار الطباعة والنشر ١٩٦ م .

١٥٩ - اظهار الأسرار للبركوى ضمن مجموع مهمات المتون ، الطبعة الرابعة ١٣٦٩هـ ، مصطفى البابى الحلبى .

١٦٠ - الاعراب والبناء بين القديم والحديث ، رسالة ماجستير فى كلية اللغة العربية بالجامعة الاسلامية ، اعداد مصطفى عبدالعزيز ، جامعة القاهرة .

١٦١ - اعراب القرآن المنسوب الى الزجاج ، تحقيق ابراهيم الابيارى ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٦٣م .

١٦٢ - اعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ، تحقيق غازى زاهد ، مطبعة العانى بغداد ١٣٩٠هـ .

١٦٣ - املاء ما من به الرحمن للعكبرى ، المطبعة الميمنية بمصر ١٣٢١ هـ .

١٦٤ - التبيان فى اعراب القرآن للعكبرى ، تحقيق على محمد البيجاوى ، عيسى البابى الحلبى .

١٦٥ - حاشية العلامة محمد العدوى على شرح الشذور ، ط دار احياء الكتب العربية ، بدون تاريخ .

١٦٦ - الرد على النحاة لابن مضاء ، تحقيق الدكتور محمد ابراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط الثانية ١٣٩٩هـ .

١٦٧ - سر الفصاحة ، الطبعة الأولى ١٣٥٠هـ ، مكتبة الخانجى .

١٦٨ - الشعر والشعر لابن قتيبة ، تحقيق مفيد قميحة ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى .

١٦٩ - شرح الكتاب للسيرافى ، مخطوط بمكتبة عارف حكمت تحت رقم ٤١٥/١٣٣ .

١٧٠ - شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكرى ، تحقيق عبدالعزيز أحمد مطبعة الحلبى سنة ١٣٨٣ هـ ، القاهرة .

١٧١ - طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحى ، ط دار المعارف .

١٧٢ - الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز ليحيى بن حمـــزة العلوى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٢هـ .

١٧٣ - ظاهرة الاعراب فى النحو العربى وتطبيقها فى القرآن الكريـــــــم د . أحمد سليمان ياقوت ، الطبعة الأولى ١٤٠١ ، شركة الطباعة العربية .

١٧٤ - ظهر الاسلام ، أحمد أمين ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة .

١٧٥ - فى أصول النحو للأفغانى ، دمشق ١٩٥١م .

١٧٦ - الكامل للمبرد تحقيق محمد أبوالفضل ابراهيم ، دار نهضة مصر ، بـدون تاريخ .

١٧٧ - الكواكب الدرية فيما ورد فى انزال القرآن على سبعة أحرف للشيخ / محمد الحداد ، ط مصطفى البابى ١٣٤٤هـ .

١٧٨ - المحكم فى نقط المصاحف للدانى ، طبع دمشق ، بدون تاريخ .

١٧٩ - مشكل اعراب القرآن ، لمكى بن أبى طالب ، تحقيق ياسين محمد ســواس مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ .

١٨٠ - المحيط فى علوم العربية ونحوها وصرفها ، تأليف محمد الأنطاكـــــى مكتبة دار الشروق ، ط الثانية ، بدون تاريخ .

١٨١ - المنهاج الواضح فى البلاغة ، قسم المعانى ، بقلم حامد عونى ، المؤسسة الوطنية ، الرياض ، شارع الملك عبدالعزيز ، بدون تاريخ .

**

*